

أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مركز

البحوث والمعلومات



السنة الحادية والعشرون (إبريل ، يوليو ، أكتوبر) ٢٠٠٣

مجلة البحوث الإدارية

مجلة دورية ★ ربع سنوية ★ عِلْميَّة ★ مُحَكَّمة

فى هذا العدد

عدد خاص



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحكَّمة — السنة الحادية والعشرون — عدد المجلد (إبريل، يوليه، أكتوبر) ٢٠٠٣

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً

الإعـــــلانـــــــات: يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.

عنـــوان المـــراســـلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

في هــذا العــدد

الاستثمار الأجنبي في البورصة المصرية

أ.د/ حمدي عبد العظيم
أستاذ الاقتصاد
رئيس أكاديمية السادات

تُعتبر البورصة من المؤسسات الهامة لجذب الاستثمار بصفةٍ عامة والاستثمار الأجنبي بصفةٍ خاصة. وبقدر ما يكون الاقتصاد قوياً تكون البورصة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء؛ ذلك أن الذي يقرر الاستثمار في سوق المال في أي دولة عادة ما يلجأ إلى التحليل الاقتصادي للمؤشرات المالية والنقدية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي يمكن بواسطتها الحكم على الجدارة الاقتصادية للدولة ككل. وفي هذا السياق نجد أن الاتجاهات الحديثة لبنك "التسويات الدولية" ولجنة "بازل" هي الاعتماد على التقييم السيادي للدول جنباً إلى جنب مع تقييم البنوك والمؤسسات المالية للحكم على أوزان المخاطر، وهو الأمر الذي يزيد من دور مؤسسات التقييم الخارجية للحكم على جدارة الدول والبنوك والشركات التي ترغب في الحصول على التمويل اللازم وذلك مع ملاحظة أن معايير بازل الحديد قد تضطر البنوك التي تقرض شركات ذات جدارة وملاءة منخفضة إلى زيادة رؤوس أموالها أو الاندماج مع بنوكٍ أخرى؛ وإلا فإن النتيجة ستكون تراجعاً في التدفقات النقدية إلى الأسواق والبورصات الناشئة.

ونظراً لاتجاه بعض المؤسسات الدولية المعنيّة بتقييم الجدارة الاقتصادية للدول ومؤسساتها المالية إلى إظهار مؤشرات متدنية للجدارة الائتمانية لمصر بعد عام ٢٠٠٠/٩٩ حتى الآن فإن ذلك انعكس بصورة مباشرة على تدفقات رأس المال الأجنبي إلى البورصة المصرية حيث توضح الإحصائيات صافي استثمارات المحفظة بالعملات الأجنبية قد تراجع من ٤٧٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ إلى ٤٥ مليون دولار فقط عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وقد تراجعت تعاملات الأجانب بالدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣ حيث بلغ فرق الحركة بين عمليات الشراء والبيع خمسة ملايين دولار (عجز) مقابل مليون دولار عجز في يناير ٢٠٠٣.

ورغم ما سبق فإن توقعات المؤسسات الدولية للتقييم تشير إلى اتجاهات لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد المصري خلال السنوات القليلة القادمة ويرجع ذلك إلى العديد من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية خاصة ما يتعلق بتحرير سعر الصرف منذ ٢٩ يناير ٢٠٠٣، وإصدار القانون الجديد للبنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد، والاتجاه إلى ضبط السياسة المالية؛ من خلال إجراءات ترشيد الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات السيادية والجارية بصفةٍ عامة، وتنشيط سوق السندات الحكومية، وزيادة ودعم استقلالية البنك المركزي وضبط الائتمان وتطبيق أساليب فعّالة في الرقابة على البنوك وعلى النقد الأجنبي بما لا يتعارض مع آليات السوق الحرة ومتطلبات الإصلاح المالي والهيكلي، وتبسيط إجراءات الاستثمار وإصلاح الإدارة الحكومية وتطبيق برنامج الحكومة الإلكترونية، والاتجاه إلى تنشيط الصادرات المصرية وترشيد الواردات السلعية والخدمية بما لا يتعارض مع التزامات مصر الدولية وعضويتها في منظمة التجارة العالمية، والاتجاه إلى تفعيل اتفاقيات المشاركة المصرية الأوربية وغيرها من اتفاقيات التعاون والتكامل العربي والأفريقي؛ الأمر الذي ينعكس بدوره على مؤشرات التقييم للجدارة الائتمانية لمصر. وفي هذا الإطار أوضح صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد المصري يسير بمعدلات منتظمة بالرغم من وجود بعض المعوّقات الخارجية واضطراره إلى التكيف مع الصدمات الناشئة عن تغيراتٍ دولية اقتصادية وسياسية في نفس الوقت.

ولا شك أن الرؤية التفاؤلية للمؤسسات الدولية ومؤسسات التقييم العالمية بشأن جدارة الاقتصاد المصري سوف تنعكس بشكلٍ إيجابي على استثمارات الأجانب في البورصة المصرية خلال السنوات القادمة.

وتُشير التقارير الصادرة عن تلك المؤسسات إلى مراجعة تقييمها السابق للجدارة الائتمانية لمصر، وأظهرت تحسناً ملموساً يَعكس درجة ثقة إيجابية في الاقتصاد المصري مع توقع استقرار الأوضاع الاقتصادية في المستقبل وليس درجة المضاربة كما جاء في التقارير السابقة.



الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي

أ.د/ عبد المطلب عبد الحميد
أستاذ الاقتصاد
وعميد مركز البحوث والمعلومات

تُشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أنّ لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي، في أي دولة من دول العالم، ومنها الجهاز المصرفي في مصر، وننوه منذ البداية أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية، وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى.

وبالتالي يمكن الإشارة في تركيزٍ شديدٍ على عددٍ من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل:

١- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حيث حدث تغير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولي والعالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوحٍ على هيكل ميزانيات البنوك، ويكفي الإشارة أن تلك الميزانيات في أكبر خمسين بنكاً في العالم حدثت عليها تغيرات هيكلية واضحة؛ حيث تنوعت مصادر أموال البنوك - أي = مواردها - وكذلك أيضاً تنوعت مجالات توظيفها واستخداماتها، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح في الجهاز المصرفي والبنوك التي تأثرت بقوة بالعولمة، وبخاصةٍ في الدول المتقدمة حيث اتضح من أحدث التقارير عن أكبر خمسين بنكاً أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي - أي الإقراض - بل من الأصول الأخرى المدرة للدخل والعائد الكبير Earning Assets ومن عمليات إدارة الأصول Asset Management Businees التي سحبت الأعمال خارج الميزانية، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك، وأن الخصوم القابلة للمتاجرة Tradable liabilities زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية، مما أدى إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالي البنوك؛ نتيجة لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى وبخاصة إصدار السندات.

ومن اللافت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية؛ مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية Disintermediation وتوضح لنا حالة البنوك الأمريكية هذا التطور بشكلٍ واضح، فخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥ انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من ٥٠% إلى ١٨%، وفي المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي ٤٢% ورغم اختلاف هذا الاتجاه من دولة لأخرى، إلا أن البنوك التجارية في جميع أنحاء العالم أخذت تواجه منافسة قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية، وبدأت تتحول عملية البنوك التجارية المشكّلة على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى عقلية بنوك الاستثمار المشكّلة على أساس مخاطر السوق.

ولا شك أن البنوك المصرية بدأت تتأثر بهذا الاتجاه إلا أنه لازال تأثر محدود نظراً للظروف الخاصة بالحالة المصرية.

٢- التحول إلى البنوك الشاملة:

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية؛ بل وباقي البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة Universal Banks وهي



تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدّخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي. بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي: هي تقوم بأعمال كل البنوك.

ويلاحظ أن استراتيجية البنوك الشاملة تقوم على تبني استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية.

وقد شملت استراتيجية التنويع محاور عديدة، فهناك: المحور الخاص بمصادر التمويل، والمحور الخاص بالاستخدامات المصرفية، والمحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية مثل: (التأجير التمويلي، والاتجار بالعملة، وإصدار الأوراق المالية، وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء) وغيرها، والمحور الخاص بممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركات شقيقة تضمها شركة قابضة مصرفية، والمحور الخاص بممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

ولا شك أن البنوك المصرية - بالذات - تتأثر بمفهوم البنوك الشاملة حيث نرى ذلك بوضوح في بعض البنوك مثل: البنك الأهلي على سبيل المثال، ورغم ذلك فلا زالت البنوك المصرية في التحول إلى هذا الاتجاه.

٣- تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية:

وهو أثر مشتق وتابع للاتجاه السابق وفي نفس الوقت مرتبط بتعمق العولمة المصرفية، قد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية: تم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية، والتوريق Securitization أي: تحويل المديونات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل: الإسناد، وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة. وعلى مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية؛ تم الاتجاه إلى التأجير التمويلي والاتجاه بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء، وعلى مستوى ممارسة أنماط جديدة لأنشطة القروض المصرفية، فقد اتجهت البنوك إلى تقديم الأنشطة المصرفية في المحلات الكبرى وإنشاء الفروع المصرفية التي تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك وإنشاء الفروع كاملة الآلية أو شبه الآلية.

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المصرية بدأت تتأثر بهذا الاتجاه لكن يبدو أن الطريق لازال أمامها طويلا.

ومن ناحية أخرى وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفي أقصي مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية Derivative Securities حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية وهي العقود التي تلزم صاحبها بشراء أصل من البائع بسعر متفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل، وكذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية Call Options وهي الحقوق التي تعطى لصاحبها حق شراء أصل من البائع بسعر محدد في فترة لاحقة في المستقبل ويُطلق عليها - عقود الاختيار - أيضا حقوق البيع الاختيارية Put Options، ويضاف إلى ذلك عقود المبادلة Swaps وهي عدة أنواع مثل مبادلة الخيار Swap Option ومبادلة معدلات العائد Interest Swap ومبادلة العملات Currency Swap. وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها التحكم والسيطرة على المخاطرة، وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض، واستكشاف الأسعار في السوق حيث سهلت للعملات الوصول إلى الأسواق المالية المختلفة، وكذلك تحسين السيولة. وفي كل الأحوال لا تخلو المشتقات من مخاطر التعامل فيها.

ولا شك أن تزايد تأثر البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية يغذيه موجة التحرير من القيود التي تتسم بها





العولمة المالية Deregulation حيث يُعني ذلك بصفة أساسية فتح مجالات للأنشطة المصرفية لم يكن مسموحا بها من قبل وخاصة أن موجة التحرير صاحبها إعادة النظر في النظم الإشرافية؛ حيث ظهرت نظم جديدة مثل: مقررات لجنة بازل، ناهيك عن أن التحرير شمل ليس فقط تحرير أسعار الفائدة بل أسعار ورسوم الخدمات وطبيعة الأنشطة التي يمكن أن تمارسها البنوك.

٤- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة بازل:

فمع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية، وأصبح لزاما على البنوك أن تتحوط لهذه المخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطيات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرّته لجنة بازل ١٩٨٨، وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي أو دولي يدل على متانة المركز المالي للبنك ويقوّي ثقة المودعين فيه وقد أضيف إلى هذا المعيار معايير بازل ٢ في عام ٢٠٠٣ التي أكدت على استقلالية البنك المركزي وتفعيل دوره الإشرافي والرقابي.

ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى ٨% كحد أدنى مع نهاية عام ١٩٩٢. بل ستتأثر أكثر مع تطبيق معايير بازل ٢ والبنوك المصرية في طريقها توفيق أوضاعها طبقاً لتلك المعايير سواء معايير بازل ١ أو بازل ٢ بيانات ربع سنوية على نماذج توضح مدى الالتزام بذلك.

وقد أظهر الأداء المصرفي للبنوك المصرية أنها حريصة كل الحرص على زيادة كفاية رؤوس أموالها بصفة مستمرة قبل عام ١٩٩٢ حتى تتواكب مع معايير كفاية رأس المال التي حددتها اتفاقية بازل وحتى تثبت وجودها في ظل التغيرات العالمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي وحتى يمكنها المنافسة أمام الكيانات الكبرى بكفاءة وفاعلية في ظل العولمة.

٥- احتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية

فمع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورجواى ١٩٩٤ وتولى منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول يناير ١٩٩٥، بل ومع إقرار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات عام ١٩٩٧، وفقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي، وقد اتخذت المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

وكل هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية، في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء. وتغذى هذه المنافسة بقوة دخول المؤسسات المالية - بخلاف البنوك - السوق المصرفية بقوة وخاصة في أسواق الخدمات المالية. ومن المتوقع أن تستمر هذه المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى في ظل تزايد الرغبة في تقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي. ولا يخفى أن للمنافسة تأثيراً على الجهاز المصرفي حيث يمكن أن تزيد من كفاءة الجهاز المصرفي وتؤدى إلى تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة وتخفيض العمولات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسن جودة الخدمة، ولكن سيكون لها أثرا سلبيا على الكِيانات المصرفية الضعيفة والبنوك الصغيرة وسيزداد الحاجة إلى وجود كِيانات مصرفية عملاقة تقوى على المنافسة في السوق المحلى والسوق الخارجي.

٦- الاندماج المصرفي:

لعل من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية سواء بين كلٍ من البنوك الكبيرة والصغيرة، وبين البنوك الكبيرة وبعضها البعض. ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا؛ حيث وصلت عمليات الاندماج أو الدمج المصرفي عام ١٩٩٧م ١,٦ تريليون دولار وعام



١٩٩٨ إلى ٢ تريليون دولار بل ووصلت إلى أكثر من ٣ تريلون عام ٢٠٠٣.

ودون الدخول في تفاصيل المفهوم؛ فإن الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد Merger وينطوي الاندماج أو الدمج المصرفي في الأمثلة الأكثر شيوعا على: "عملية مالية تؤدى إلى الاستحواذ على بنكٍ أو أكثر؛ بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى" ويتخلى البنك المندمج عادة عن ترخيصه ويتخذ الكيانُ الجديد اسماً جديدا عادة يكون اسم المؤسسة الدامجة وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج وكل ذلك من خلال دراسة متأنية واتفاق محدد.

ولعل ذلك يلفت النظر إلى أن هناك العديد من أنواع الاندماج أو الدمج المصرفي؛ حيث يوجد: الاندماج الأفقي الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس النشاط، والاندماج الرأسي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة للبنك والبنك الرئيسي في المدن الكبرى، وهناك الدمج المختلط والذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة، أما من حيث العلاقة بين أطراف عملية الدمج أو الاندماج المصرفي فهناك الدمج الطوعي والدمج العدائي الذي يواجه بمعارضة شديدة من جانب إدارة البنك المندمج.

ودوافع الاندماج المصرفي كثيرة من أهمها: تحقيق وفورات الحجم، والنمو والتوسع، وتحسين الربحية، وزيادة القدرة على المنافسة العالمية أو الدولية في إطار تحرير الخدمات المصرفية، وهناك أيضاً مواجهة المخاطر.

وقد بدأت تتأثر البنوك المصرية بهذا الاتجاه حيث أُعلن عن دمج البنك العقاري المصري في البنك العقاري العربي ويبدو أن هناك في الطريق اندماجات مصرفية أخرى حيث يطرح البعض دمج بنك الإسكندرية وبنك القاهرة في البنك الأهلي وإمكانية دمج البنك التجاري الدولي مع كلٍ من البنك العربي الدولي وبنك مصر الدولي ونبك قناة السويس وبنك الدلتا الدولي، وإمكانية اندماج البنك الوطني المصري مع كل من البنك الوطني للتنمية وبنك بورسعيد الوطني للتنمية وبنك الدقهلية الوطني للتنمية وبنك التجارة والتنمية وبنك النيل لتوافر مقومات نجاح الاندماج لديهم، ومطروحٌ أيضاً إمكانية اندماج البنك المصري لتنمية الصادرات مع كلٍ من بنك الإسكندرية التجاري والبحري وشركة تنمية الصادرات وذلك لتحقيق وفورات الحجم وتقارب النظم الإدارية والمصرفية المطبّقة في هذه البنوك.

ويُنصح في كل الأحوال إجراء الدراسة الواعية المتأنية في جميع الأحوال؛ لأن هناك حدود وتكاليف أيضاً لعملية الاندماج المصرفي.

٧- <u>خصخصة البنوك:</u>

تُعتبر خصخصة البنوك أحد نواتج العولمة، وهي مرتبطة في كل الأحوال بظاهرة الخصخصة بشكلٍ عام كظاهرة عالمية. وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية - بالتحديد - بعد زوال توابع الملكية العامة للبنوك في ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول لآليات السوق.

وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارية العالمية، حيث وقّع على اتفاقية تحرير الخدمات المالية حوالي ٧٠ دولة في ديسمبر ١٩٩٧ والتزمت مصر ضمن مجموعة من الدول النامية بالسماح بملكية أجنبية لبنك محلى بنسبة ١٠٠% ويضاف إلى تلك الدوافع الدافع الخاص بتحقيق عدد من الإيجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة وتحقيق الكفاءة وتقليل معدلات المخاطرة وخصخصة البنوك في كل الأحوال أحد البدائل الضرورية للبدء في التطوير والإصلاح المصرفي وزيادة القدرة التنافسية في الجهاز المصرفي المصري.

وبالتالي تتحدد أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

وقد بدأ برنامج خصخصة البنوك في مصر بداية من عام ١٩٩٤ بما يسمى بخصخصة البنوك المشتركة حيث كان



هناك ٢٧ بنكاً مشتركا تمتلك فيها البنوك العامة الأربعة حصصا تتراوح ما بين ٥١%، ٩٠% وجرى طرح أسهم البنوك العامة تباعا والآن لا يوجد سوى ٣ من بنوك مشتركة لا تتجاوز ملكية البنوك العامة فيها ٥١% ومنها البنك المصري لتنمية الصادرات كما أنّ هناك بنكان تتراوح ملكية البنوك العامة فيها ما بين ٢٠% و٥٠% وباقي البنوك المشتركة قد تم بيع أسهم البنوك العامة فيها.

وقد صدر قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ والذي يجيز تملك القطاع الخاص المحلى والأجنبي لأكثر من ٤٩% من رأس المال المصدر لأي بنك، وأصبح هذا هو المدخل مستقبلا لخصخصة البنوك العامة الأربعة وبخاصة بعد إضافة القانون ١١٥٥ لسنة ١٩٩٨ ويبدو أن الاتجاه في خصخصة تلك البنوك يتجه إلى الخصخصة الجزئية في كل الأحوال وقد صدر قانون البنوك المركزي الأخير عام ٢٠٠٣؛ ليدعم الاتجاه نحو الخصخصة الجزئية للبنوك.

٨- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:

يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في عددٍ من دول العالم. حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦ حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي حيث تصاعدت أزمات البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوربا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن الأزمات التي واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا، وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل العولمة، مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثيرا شديداً على مُجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيها، بل وامتد تأثيرها السلبي على الجهاز المصرفي في بلادٍ أخرى غير التي حدثت فيها الأزمة، ولذلك طرَحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحوط لكل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التي تحذر من الأزمة قبل وقوعها.

وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة عام ١٩٩٧ والتي أُجريت على ٦٥ دولة خلال الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٤ أنه هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز المصرفي التي حدثت في هذه الدول وقد أوضحت الأزمة التي اندلعت في جنوب شرق آسيا في صيف ١٩٩٧ كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والتمادي في الافتراض الخارجي، وإعطاء قروض دون دراسة وضوابط وعرف مصرفي والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية مما أدى إلى اندلاع أزمة الجهاز المصرفي.

وفي مصر حدث تأثر طفيف بالعولمة المالية ظهر في أزمة الدولار في صيف عام ١٩٩٩ ولكن تم السيطرة عليها من قبل تأثر الجهاز المصرفي لبعض الشيء بأزمة الجهاز المصرفي في جنوب شرق آسيا وكانت الحماية الطبيعية التي توافرت للجهاز المصرفي المصري هو أنه لازال لم يندمج اندماجاً كبيراً في العولمة المالية ولازال الطريق أمامه طويلا في هذا المجال.

٩- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:

يلاحظ مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عمليات غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التي يتم غسلها في أنحاء العالم سنويا حوالي ٥٠٠ مليار دولار وهو ما يعادل ٢% من الناتج المحلى العالمي بل وصل الأمر في عام ١٩٩٨ إلى أن تكون عمليات غسيل الأموال حوالي ٥,٢% من الناتج المحلى العالمي البالغ حوالي ٢٩ تريليون دولار في هذا العام ومصدر هذه الأموال القذرة يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تُمارس من خلال ما يسمَى "بالاقتصاد الخفي" Underground Economy وأهم هذه الأنشطة هي: الاتّجار بالمخدرات، والاتّجار في الأسلحة المحظورة، والاتّجار في السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية، والعمولات والرشاوى والاختلاسات، والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي، والقروض المصرفية المهرّبة، والدعارة وتُجار الرقيق والسرقات.

ويُستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هي: مرحلة الإيداع النقدي، ثم مرحلة التعتيم، ثم مرحلة التكامل مع الأخذ في الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر تأثيرا سالباً



على الاقتصاد القومي، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة؛ من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى وتقوية أوجه التعاون الدولي في هذا المجال.

وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن هناك عمليات غسيل للأموال تتم من خلال الجهاز المصرفي المصري، إلا أن تصريحات المسئولين عن البنك المركزي تنفي ذلك قطعيا، وهناك مشروع قانون سيطرح مستقبلا في مصر؛ لمواجهة هذه الظاهرة إلى جانب الجهود التي تُبذل حاليا لمواجهة العمليات الخاصة بغسيل الأموال.

١٠- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

كان من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة المالية؛ إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، وقد أوضحنا ذلك من قبل عندما أشرنا إلى أن هذا الاتجاه هو من الخصائص الهامة للعولمة. ومما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية التام عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي والربح السريع.

ومن ناحية أخرى إذا وقع الاقتصاد القومي في يد المضاربين العالميين فإن البنوك المركزية في العالم لا تستطيع أن تفعل الكثير تجاه هؤلاء الفاعلون غير الرسميون، حيث أتضح أن كافة البنوك المركزية في العالم لو اجتمعت فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما في مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية حوالي ١٤ مليار دولار يومياً، مقارنة بحوالي ٨٠٠ مليار دولار يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون في السوق، وهذا يعنى أن إمكانياتهم تفوق ٥٥ مرة البنوك المركزية الموجودة في العالم مجتمعة، مع العلم أن الأموال التي يضارب بها المضاربون يوميا وصلت إلى أكثر من ١,٢ تريليون دولار.

والخلاصة أن هناك العديد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي، ويبدو أن بعضها إيجابيا والآخر سلبيا وتصبح استراتيجية المواجهة للجهاز المصرفي هو وضع الآليات والسياسات والأدوات التي تعظم الآثار الإيجابية والتي تحاول في نفس الوقت تقليل الآثار السلبية عند أقل درجة ممكنة.



أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحَكَّمة | السنة الحادية والعشرون | عدد إبريل ٢٠٠٣

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً

الإعلانات: يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.

عنوان المراسلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

دورات مركز التدريب أثناء الخدمة بدولة الكويت

أسماء النوري
عضو هيئة التدريس بكلية الدراسات التجارية

حصة القاضي
مدير مركز التدريب أثناء الخدمة

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً مكثفاً بالتنمية البشرية والتدريب حيث أصبح هذا القطاع ضرورة حتمية في جميع المؤسسات والهيئات، فلم تعد الدول فى عالمنا المعاصر تتباهى بمواردها الطبيعية أو بثرواتها الاقتصادية، بقدر ما تتباهى بما تملكه من ثروة بشرية مُدرّبة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا زاد الاهتمام بتنمية وتدريب وإعداد الأفراد في جميع المستويات الإدارية والفنية على حد سواء، كما زاد حرص الدول على تزويد أفرادها بالمفاهيم والاتجاهات العلمية بقصد رفع مستواهم، وتنمية قدراتهم على حسن إدارة مشروعات التنمية، ومواجهة ما يكتنفها من صعوبات والإصرار على التغلب على معوقاتها.

ومما يدعم أهمية التدريب ما يلي:

١- أن العنصر البشرى يُعتبر من أهم مدخلات العملية الإنتاجية، والقوة الفعّالة اللازمة لتحويل عناصر المدخلات الأخرى إلى مخرجات تشبع الحاجات المختلفة، كما أن العنصر البشرى يُسهم مساهمة رئيسية في تكوين القدرات الإنتاجية للمؤسسات والدول.

٢- أن نجاح الخطط الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، يتوقف على مدى إعداد القوى البشرية وتنميتها، حتى أصبح المؤشر الأساسي لتقدم الدول ونموها هو مقدار ما يتوافر لديها من ثروات بشرية مدربة تدريباً مناسباً (المركز الاستراتيجي للمال والإدارة).

٣- أن أجهزة التعليم الجامعية وغير الجامعية، لا تستطيع بمفردها ملاحقة التقدم العلمي السريع المتلاحق الذي يتسم به العصر الحديث، لذلك تزايدت الحاجة إلى التدريب الفعّال المستمر الذي يستجيب لهذه التغيرات المستمرة في مختلف المجالات.

ولا شك أن هذه الأهمية المتزايدة للتدريب، تُمثل ضرورة ملحة لكافة الدول بصفة عامة، والنامية منها بصفة خاصة، نظراً للعبء المضاعف الملقي على عاتق التدريب، والمتمثل في اللحاق بالدول المتقدمة، وتضييق الهُوة الحضارية، ثم ملاحقة ذلك التطور الهائل في العلوم والمعارف وتطبيقاتها.

ويكاد يجمع الباحثون (عادل الزيداى ، ١٩٩٩) على أن للتدريب مكونات متداخلة ومترابطة ينبغي أن تتكامل حتى تصبح العملية التدريبية ذات فاعلية، ومن أبرز هذه المكونات:-

- تحديد الاحتياجات التدريبية.
- تصميم برامج التدريب.
- المتدربون والمدربون والمشرفون.
- أساليب ووسائل التدريب.
- الإمكانات التدريبية.
- متابعة وتقييم التدريب.

وعادة ما يشيع بين القائمين على البرامج التدريبية الإعداد الجيد للمكونات الخمسة الأولى لأي برنامج تدريبي، مع إهمال واضح للمكون السادس والمتمثل في المتابعة والتقييم. وفي أحسن الأحوال يكاد يقتصر الأمر على مجرد تقييم مدى الرضا عن البرنامج التدريبي من منظور ما تم تحصيله من معلومات دون اهتمام بمتابعة ما طرأ من تحسن فعلي على المتدربين في العمل، وهو لا شك قصور واضح في إعداد أي برنامج تدريبي، فمتابعة المتدربين بعد عودتهم إلى مقار عملهم أمر ينطوي على أهمية بالغة، وذلك للوقوف على مدى تحقيق البرنامج لأهدافه، والوقوف على المشكلات التي تواجههم لإمكان تطوير البرامج طبقاً لما يتضح من مشكلات، وكذلك لمعرفة الاحتياجات التدريبية المستقبلية، وتقييم أثر التدريب على أدائهم، وذلك من خلال مناقشة رؤسائهم، وهو ما أوصى به كلّ من Partick 1996, Smith et al 1992 حيث لفتوا الانتباه جميعاً إلى الأهمية البالغة لتقويم العملية التدريبية.

من هذا المنطلق تأتي أهمية إجراء الدراسة الحالية، والتي تهدف إلى متابعة وتقييم مدى كفاءة البرامج التدريبية التي أنجزها مركز التدريب أثناء الخدمة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، للارتقاء بأداء المتدربين – فنياً وإدارياً- وذلك من خلال استطلاع آراء عيّنة من المتدربين أنفسهم، ورؤسائهم في العمل.



الدراسات السابقة:

أجرى العديد من الدراسات؛ بهدف تقييم برامج التدريب الموجهة للعاملين في قطاعات ومؤسسات مختلفة حيث قام مركز "ساند برج بارك" للإدارة Sundberg Park Management Center ببريطانيا في السنوات القليلة الماضية بتطوير نظام تقويم العملية التدريبية في المؤسسات البريطانية، وذلك بتقديم مجموعة من الاستبيانات التي صممت للكشف عن شخصية المتدربين وأسلوب أدائهم لعملهم بعد عملية التدريب، وانتهت الدراسة إلى التوصية بأهمية تقويم العملية التدريبية (فوزية عبد الغفور، ٢٠٠١).

وفي هذا الإطار قام "حافظ سيد أحمد" في عام ١٩٧٣ بدراسة حول تدريب المديرين بالقطاع العام في مصر وحدد مشكلته في معرفة وجهة نظر الدارسين في مجال الإدارة العليا في العملية التدريبية؛ بهدف تقويم التدريب وزيادة فاعليته وتطوير نشاطه، وانتهى الباحث إلى عدة نتائج أبرزها: عدم وضوح مفهوم التدريب بين رجال الإدارة العليا، مع عدم وجود اتفاق تام على الأهداف العامة للتدريب مما يؤدى إلى صعوبة عملية تقويم التدريب.

كما ناقش " دلايزوا " في عام ١٩٨٤ صلاحية تقييم نتائج التدريب واقترح أربعة مستويات للتقييم: تبدأ بالكشف عن مدى حب المشاركين للمهارات المتعلقة بوظائفهم، وأخيرا معرفة تأثير التدريب على شخصيات المتدربين أثناء التعامل في مقار عملهم.

وحاول "بانكس وبيرس" في عام ١٩٨٧ اكتشاف المحددات التي تساعد على التنمية الإدارية والتدريب، وذلك على عيّنات من المتدربين على برامج متنوعة، ورأى الباحثان أن تلك المحددات تتمثل فى تنمية مهارات مديري الأفراد، وتقييم الأداء وتحليل المواقف المستقبلية، واقترح الباحثان عدة قوائم استقصاء للقيام بهذه المهمة من بينها "أساليب تقويم الأداء" وتضم أسئلة عن أداء الأفراد، وتقييم مشرفي الإدارة، وفي النهاية أوصَي الباحثان بضرورة تقييم أداء المشاركين خلال شهر من انتهاء البرنامج، ومرة أخرى في نهاية العام الأول.

وتساءل "إريكسون" في عام ١٩٩٠ عن جدوى التقويم الذي يتم في نهاية الدورة مباشرة من خلال أسلوب الاستقصاء، واعتبره أسلوباً غير مجدياً؛ لأنه يقيس فقط مدى تفهم المتدربين وتذكرهم للمعلومات التي طرحت عليهم، وأوصى بأهمية قياس مدى ما تعلمه المتدربون في أعمالهم، كما أوصى بالقيام بالتقويم قبل التدريب وبعده بمدة، حيث أن هذا من شأنه تحديد ما إذا كان التدريب قد أحدث تغييرا في مستوى أداء المتدربين أم لا.

كما قدم كلٌ من" "بارك وما كنت" عام ١٩٩٢ نموذجاً لتقويم برنامج للتدريب على الحاسب الآلي، وكشف النموذج عن الأهمية الكبيرة لتقويم عملية التدريب، وأكدت النتائج أن التقويم بما يحمله من دلالات هو الميسر لاتخاذ القرارات المتعلقة بترشيد مهام الإداريين والمدنيين ومسئولي التدريب (فوزية عبد الغفور، ٢٠٠١).

وفي الكويت قام كلٌ من (زكى هاشم وموضى الحمود، ١٩٩٨) بدراسة لتقييم العملية التدريبية في قطاع البنوك الكويتية، وذلك على عيّنة قوامها ٣٢٦ عضوا من أعضاء الهيئة الإدارية بالبنوك باستخدام استبيان مُعد لهذا الغرض، وكشفت الدراسة عن أن العملية التدريبية في قطاع البنوك الكويتية تفتقر إلى التحديد الجيد لأهداف وسياسات التدريب، وتحديد الاحتياجات التدريبية، وأساليب التدريب، كما تفتقر أيضاً إلى تقييم جهود وأنشطة التدريب، ومن بين توصيات الدراسة ذات الدلالة ضرورة تقييم مدى فاعلية البرامج التدريبية من خلال وضع معايير سلوكية واقتصادية يمكن على أساسها قياس العائد المحقق من البرنامج التدريبي.

ولمزيد من التحليل قدم "عبد الرحمن توفيق" في عام ١٩٩٤ مؤلفاتٍ عن العملية التدريبية رأى فيه أن جهود التقييم يجب ألا تقتصر فقط على ما بعد الانتهاء من النشاط التدريبي، بل يجب أن يصاحبه وهو في مرحلة الإعداد والتخطيط ثم مرحلة التنفيذ، وفي ضوء هذا النموذج المتكامل يتكون نظام التقييم من نظم فرعية عديدة، تبدأ بتحديد الاحتياجات التدريبية، وتنتهي بتبادل نتائج التقييم والإبلاغ عنها، ويرى أيضاً أن نقطة البدء الرئيسية هي تحديد استراتيجية التقييم، يلي ذلك اختيار أساليب وأدوات التقييم، وتحديد النتائج المستهدفة من التقييم حتى يمكن الاسترشاد بنتائج هذا التقييم، كما لا يمكن الاعتماد على أدوات عملية "تقييم التدريب" ما لم يكن لدينا أدوات عملية لتحديد الاحتياجات التدريبية.

ومن ناحية أخرى، تعاونت كلية الشرطة في أونتاريون بكندا مع شركة أونتاريو للتدريب الحيوي في تقويم برنامج لرفع كفاءة ضباط الشرطة، وذلك على عيّنة قوامها ١٢٨ من المتدربين،



وبعد إجراء المقابلات الشخصية وتحليل نتائجها، أوصي الباحثون بضرورة إعادة تصميم برامج تدريبية متطورة، مما دفع عدد من الضباط الآخرين إلى الانخراط في هذه البرامج؛ لتحصين أدائهم، ومن هنا يمكن القول بأن نتائج التقويم مهدت الطريق لتقييم برامج متطورة، وجذبت أعداداً أخرى من الدارسين لتلقي هذه الدورات (Brown & Hoffman, 2000).

كما تساءل الباحثون في مركز الخبرات المهنية للإدارة (عبد الرحمن توفيق ، ٢٠٠١) في منشور لهم بعنوان "فاعلية التدريب وتحديد الاحتياجات التدريبية" عن أهداف تقويم البرامج التدريبية، ويرون أن الهدف الرئيسي من عملية التقويم هو تحديد فاعلية البرامج التدريبية ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية من بينها ما يلي:

- تحديد التحسينات التي يتم إدخالها على برامج التدريب وفق ما تنتهي إليه عملية التقييم.
- تحديد من يمكنهم الاستفادة من هذه البرامج أو الأنشطة التطويرية.
- اختبار مدى وضوح ومصداقية الأساليب المستخدمة في النشاط التدريبي.
- تجميع معلومات تفيد في تخطيط النشاط التدريبي أو لتسويق البرامج التدريبية.
- تحديد مدى ملاءمة هذا البرنامج أو النشاط لأهداف واحتياجات المؤسسات.
- بناء قاعدة معلومات أساسية يمكن استخدامها لمعاونة الإدارة في اتخاذ قرارات مستقبلية.

وأخيرا في دراسة للمركز الاستراتيجي للمال والإدارة على قطاع الإعلام بتليفزيون جمهورية مصر العربية، تصدت لمشكلة عدم وضوح عائد التدريب الإداري بالقطاع حيث أجريت الدراسة على عيّنة من المسئولين عن النشاط التدريبي والإداريين الذين حصلوا على دورات تدريبية خلال سنوات البحث والدراسة، وفي مجلد مكون من ٤٨٤ صفحة وضع الباحثون "إطاراً مقترحاً لتقييم عائد التدريب الإداري وناقشوا مراحل تقييم التدريب والتي حددوها في:-

- تقييم مشكلات الأداء الوظيفي.
- تقييم عملية تقييم التدريب.
- تقييم عملية تنفيذ التدريب.
- تقييم النتائج التنظيمية.

ونبّهوا إلى عدم الخلط بين مفهوم التقييم والمتابعة على أساس أن التقييم يقف على درجة فعالية الخطط في تحقيق أهدافها، بينما المتابعة هي التعرف على مدى تقدم التنفيذ وكيفية سيره وما يصادفه من عقبات، واعتبروا المتابعة إحدى وسائل التقويم، كما أشاروا إلى أن صعوبة تقييم برامج التدريب لا تمثل مشكلة نواجهها نحن في البلدان النامية، بل هي اليوم في مقدمة المشكلات التي يواجهها القائمون على التنمية البشرية في كل مكان، ويمكن لأي مشتغل بقضية التدريب وتقييمه الإفادة الجيدة من مجموعة الأُطر النظرية التي طرحها الباحثون في هذا المجلد.

تعليق عام على الدراسات السابقة:

١- اتفقت معظم الدراسات على أهمية عملية تقويم البرامج التدريبية بوصفها مكوناً رئيسياً من مكونات أي برنامج.

٢- إن أغلب الدراسات اعتمدت على الاستبيان كوسيلة مهمة من وسائل تقويم البرامج التدريبية، وإن لم يقتصر الاعتماد عليها، فقد استعانت دراسات أخرى بوسائل تقويم مثل الملاحظة والمقابلة.

٣- اعتمدت معظم الدراسات على تقييم البرامج بواسطة التعرف على عائد التدريب على المتدربين أنفسهم، دون اللجوء إلى محكات موضوعية أخرى مثل المسؤولين.

٤- لم يعن الباحثون في معظم الدراسات بالإشارة إلى نواحي الكفاءة السيكومترية للأدوات المستخدمة، فقد ندر أن نجد دراسات تشير إلى صدق أو ثبات الأدوات المستخدمة.

٥- لم تشر الدراسات إلى طرق سحب العيّنات أو مدى تمثيل العينة لجمهور المتدربين الذي خضع للبرامج التدريبية.

٦- اعتمدت بعض الدراسات على التقويم النظري للبرنامج، بمعنى الوقوف على مدى تحقيق أهداف البرنامج نظرياً، دون التحقق من ذلك إمبيريقياً أي من خلال دراسات ميدانية على جمهور المتدربين، للتعرف على مدى التحسن الذي طرأ على أدائهم في أعقاب مشاركتهم في البرامج التدريبية.

مفاهيم الدراسة الأساسية:

سوف أقدم في هذا الجزء تحديداً لأهم المفاهيم المستخدمة في الدراسة، والتي سأحدد في ضوئها الأدوات والإجراءات.

التدريب: Training

يرى الباحثون أن تحديد مفهوم التدريب أمر حيوي لجميع الأطراف المشاركة في العملية التدريبية من مدربين، ومتدربين ومسئولين وتنفيذيين.

وفيما يلي استعراض لأهم التعريفات التي وردت في هذا الإطار:



- يرى بيتش أن التدريب هو: "إجراءات نظمت لتزويد العاملين بالمعارف والمهارات لغرض معين (Beach, D., 1995).
- كما يعرف التدريب بأنه "نشاط مخطط ومستمر يهدف إلى إعداد جهاز دائم من الأفراد ذوى الكفاءة والخبرة والإلمام بالتطورات العلمية والمهنية اللازمة لتغطية احتياجات العمل المتطورة، وذلك عن طريق تنمية مهارات وقدرات العاملين وتعميق المفاهيم التي تتصل بالأعمال التي يزاولونها" (المركز الاسراتيجي للمال والإدارة).
- ويرى بودر أن التدريب هو "النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله صالحاً لمزاولة عمل ما (yoder, D; 1997).
- وفي سياق آخر ينظر إليه دونيللى بوصفة: "الوسيلة الأساسية لتحسين وصقل وزيادة مهارات وقدرات الأفراد، وإعداد المديرين الأكْفاء والمرشحين للترقية (Donnelly, 1992).
- ويشير إليه علي عبد الوهاب، ١٩٩٢ على أنه: "العملية المنظمة المستمرة التي تهدف إلى إحداث تغييرات محددة، سلوكية ومعرفية، للوفاء باحتياجات محددة حالية أو مستقبلية يتطلبها الفرد والعمل الذي يؤديه والمنظمة التي يعمل فيها والمجتمع الكبير".
- ويرى على المسلّمي، ١٩٨٣ أن التدريب ما هو إلا: "محاولة لتغيير سلوك الأفراد وبما يساعدهم على استخدام طرق وأساليب مختلفة في أداء أعمالهم، أي يسلكون بعد تدريبهم بشكل مختلف عما كانوا يتبعونه قبل التدريب".
- وقد عرفته إحدى اللجان التابعة للأمم المتحدة بأنه: "كل ما يؤدى إلى اكتساب المعرفة، وتنمية المهارات (عادل الزيادى، ١٩٩٩).

باستقراء التعريفات السابقة يمكن الإشارة إلى أن المفهوم الشامل للتدريب ينطوي على ثلاثة أركان رئيسية هي:-

١. أنه نشاط لنقل المعرفة من أجل تنمية وتطوير نماذج التفكير وأنماط السلوك.
٢. هو محاولة لتغيير السلوك لسد الثغرة بين الأداء الفعلي والمستهدف.
٣. أنه يكسب الأفراد الفعالية في أعمالهم الحالية والمستقبلية (المركز الاستراتيجي للمال والإدارة).

وقد توصل عادل الزيادى في عام ١٩٩٩ إلى تعريف يجمع في ثناياه الأركان الثلاثة السابقة، حيث يرى أن التدريب عبارة عن: "النشاط المبذول بهدف تزويد المتدربين بالمعارف والمهارات اللازمة لتتميم وصقل خبراتهم لرفع مستوى أدائهم، ولتغيير سلوكهم واتجاهاتهم واهتماماتهم في الاتجاه المرغوب فيه لصلاح الفرد والمؤسسة والمجتمع".

وهكذا نجد أن التدريب يعمل على رفع مستوى الأداء في العمل، ورفع مستوى من يؤدونه بإتقان في نظر أنفسهم، وفي نظر المؤسسة، والمجتمع.

وقد دفع هذا التصور، بعض الباحثين إلى تحديد ثلاثة اتجاهات للتدريب، وهى:

أ- اتجاه نظري: يمثل في اكتساب الفرد المعلومات والخبرات الجديدة أو تنمية خبراته الحالية.

ب- اتجاه عملي: يدور حول تزويد الفرد بالمهارات وطرق العمل الجديدة بما يجعله كفء في الأداء وأكثر إنتاجية.

جـ- اتجاه سلوكي: ويتمثل في اكتساب الفرد سلوكيات وعادات واتجاهات عقلية جديدة أو تعديلها، (المركز الاستراتيجي للمال والإدارة).

هذا ولقد كثرت الدراسات في الأونة الأخيرة عن فاعلية التدريب، وتحدث كثيرون عن فلسفة التدريب وأهدافه، وأسسه العلمية، وأنواعه، وميّزوا بينه وبين التعلم، والخبرة والممارسة، والتطوير ... الخ).

التقويم : Evaluation

يشير مفهوم التقويم أو التقييم بوجه عام إلى عملية إصدار الحكم في قيمة الأشياء أو الأشخاص أو الموضوعات (فؤاد أبو حطب وسيد عثمان، ١٩٧٠).

والتقويم في معاجم اللغة لفظ مشتق من الفعل "قوم" وقوم الشيء: قدّره، ووزنه، وحكم على قيمته وعدله (ممدوح الكنانى وعيسي جابر، ١٩٩٥).

وقد أخذ هذا المصطلح مكان الصدارة في دراسات علم النفس التربوي باعتباره أحد مكونات المنظومة التربوية الحديثة، ويرى علماء النفس التربوي أن التقويم هو: "الحكم على مدى تحقيق الأهداف التربوية، ودراسة الآثار التي تحدثها بعض العوامل والظروف في تيسير الوصول إلى هذه الأهداف"، أي أن إصدار الحكم في التقويم التربوي يمكن أن يتبعه إجراء عملي يتعلق بتحسين العملية التربوية (فؤاد أبو حطب وأمال صادق، ١٩٩٤).

هذا، ويقصد صلاح مراد، ١٩٩٧ بالتقويم أنه "عملية التخطيط والتنفيذ للحصول على معلومات أو بيانات لإصدار

حكم حول موضوع معين، وذلك بهدف التطوير والتحسين"، كما أنه يعنى مدى التطابق بين الأداء والأهداف المرجو تحقيقها. ويتضمن التقويم إصدار حكم في ضوء معايير أو مستويات معينة كما يتضمن اتخاذ قرارات بالتطوير للعمل على تحقيق الأهداف المرغوب تحقيقها.

والتقويم في أي ميدان تعليمي أو تدريبي يهدف إلى تحديد مدى التباين بين مستوى التعلم أو التدريب وبين الأهداف المنشورة، ومدى التطابق بين الأداء والأهداف، ولتحقيق هذا الهدف العام ينبغي تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- جمع معلومات عن الجهود التي بُذلت في العملية التعليمية.
- تحديد مقدار ما تحقق من أهداف تربوية.
- الحكم على هذا المقدار في ضوء ما هو متوقع.
- تحديد جوانب أو عوامل القوة والضعف.
- اتخاذ قرارات لتحسين عوامل القوة وعلاج جوانب الضعف (ممدوح الكنانى وعيسى جابر، ١٩٩٥).

وحتى لا يحدث خلط بين مفهوم التقويم في مجال التربية ومجال التدريب سنفرد الجزء التالي للحديث عن مفهوم شاع حديثاً في العملية التدريبية في المجال المهني والإداري، ألا وهو مفهوم "تقويم التدريب".

تقويم التدريب: Training Evaluation

يقصد بتقويم أو تقييم التدريب "معرفة مدى تحقيق البرنامج التدريبي لأهدافه المحددة وإبراز نواحي القوة لتدعيمها ونواحي الضعف للتغلب عليها، أو العمل على تلافيها في البرامج المقبلة حتى يمكن تطوير التدريب وزيادة فاعليته بصفة مستمرة (عادل الزيادي، ١٩٩٩).

وفي سياق آخر يعرف بأنه: "مدى تحقيق البرنامج التدريبي للأهداف المحددة له مع إبراز نواحي القوة والضعف في عمليات التنفيذ" (حامد حمادة وحسن حمودة ، ١٩٩٣).

وهو أيضاً: مجموعة الإجراءات التي نقاس بها كفاءة البرامج التدريبية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة، كما تقاس بها كفاءة المتدربين ومدى التغيير الذي نجح التدريب في إحداثه فيهم، وكذلك تقاس بها كفاءة المدربين الذين قاموا بتنفيذ العمل التدريبي" (عمر الجوهري، ١٩٨٦).

كما يرى باحثون آخرون أن تقييم التدريب ما هو إلا قياس مدى التأثير الذي تركه التدريب على المتدربين وكمية التحصيل التي حصلها المتدربون أو الحصيلة التي خرجوا بها من العملية التدريبية، وكذلك العادات الجديدة والمهارات والمعارف والاتجاهات التي اكتسبوها ونوعية التغيير الحادث في سلوكهم (المركز الاستراتيجي للمال والإدارة).

ورغم تعدد التعريفات فإنها جميعا تهدف إلى:-

- تحديد القدر الذي تم تنفيذه من الخطة التدريبية، وما تم تحقيقه من أهدافها.
- مقياس مدى صلاحية برامج وأساليب التدريب ودرجة مساهمتها في تلبية الاحتياجات.
- الحكم على مدى استفادة المتدربين ومدى صلاحية المدربين لممارسة العمل التدريبي.
- تعدل البرامج الحالية وتطوير البرامج المستقبلية بناءً على ما أسفرت عنه نتائج التقويم.
- التأكد من استمرار حماس المتدربين لتطبيق ما تدربوا عليه ومحاولة تطوير أساليب العمل وحل مشكلاته (عمر الجوهري، ١٩٨٦).

ويرى عادل الزيادى، ١٩٩٩ بأن ثمة ثلاثة مراحل رئيسية لعملية تقويم التدريب، هي:-

أ- تقييم البرامج التدريبية أثناء تنفيذها.
ب- متابعة البرامج التدريبية أثناء تنفيذها.
جـ- تقييم البرامج التدريبية بعد تنفيذها.

وهذه المرحلة الأخيرة تنقسم بدورها إلى:

- تقييم المتدربين في نهاية البرنامج التدريبي.
- متابعة المتدربين بعد العودة إلى أعمالهم.

هذا، وتعد متابعة المتدربين بعد عودتهم إلى عملهم من الأهمية بمكان وذلك للوقوف على مدى تحقيق البرنامج لأهدافه، والوقوف على المشكلات العلمية التي تواجههم لإمكان تطوير البرامج، وكذلك لمعرفة الاحتياجات المستقبلية والوقوف على أثر التدريب على أعمالهم من خلال مناقشة رؤسائهم (المرجع السابق).

وتوجد عدة طرق لتقييم التدريب. من أهمها:

- الامتحانات.
- نسبة الحضور.
- استطلاع آراء المتدربين.
- استطلاع آراء المسئولين.
- تقارير تقييم الآراء.
- التجربة.
- المؤشرات.
- إعداد البحوث.



مركز التدريب أثناء الخدمة:

هو أحد الوحدات التنظيمية لقطاع التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب بدولة الكويت ويتبع مباشرة نائب المدير العام لشئون التدريب، ويختص بتخطيط نشاط التدريب أثناء الخدمة ومتابعة تنفيذ برامجه التدريبية، وتوفير جميع متطلبات تخطيط وتنفيذ هذه البرامج، ويحتاج عمله إلى التنسيق مع بعض إدارات الهيئة، مثال ذلك مكتب التطوير الإداري، ومكتب العلاقات العامة والإعلام، وإدارة الشئون المالية وإدارة تخطيط وتنسيق التدريب، وجميع كليات ومعاهد الهيئة.

وقد أسس المركز بموجب المادة الرابعة من قانون إنشاء الهيئة رقم (٦٣) لسنة ١٩٨٢ التي تنص على دور الهيئة في نشر التعليم التطبيقي والتدريب بما فى ذلك التدريب أثناء الخدمة.

ويهدف التدريب أثناء الخدمة إلى تدريب العاملين بالدولة على الأعمال المنوطة بهم عن طريق تزويدهم بالمعلومات والمهارات الجديدة أو تنمية مهاراتهم الحالية، بهدف رفع مستوى أدائهم وزيادة إنتاجيتهم.

ولهذا فإن دورات مركز التدريب أثناء الخدمة موجهة لجهات العمل المختلفة بالدولة حكومية ومشتركة وأهلية، ومن ثم فإن الترشيح لهذه الدورات يتم عن طريق جهات العمل.

ويتم تسجيل المرشح للدورات بخطاب رسمي موجه للهيئة، ومرفق به استمارة الترشيح الخاصة بالموظف موضحاً بها البيانات المطلوبة لالتحاقه بالدورة.

كما يلبي المركز أيضاً احتياجات سوق العمل التدريبية بصورة مستمرة حيث يقوم بدراسة البرامج المطلوبة من قبل أساتذة متخصصين، ومن ثم يتم تصميم البرنامج الملائم ثم تنفيذه ومتابعته حتى النهاية.

وهناك اعتبارات تراعى عند تصميم وتنفيذ أي برنامج:

١- الواقعية والتفاعل عند تصميم وتنفيذ أي برنامج.
٢- مواكبة التطوير العالمي في المجال الإداري والتقني.
٣- النتائج التي أسفر عنها تنفيذ خطة العام الماضي.
٤- مقترحات توصيات جهات العمل والمشاركين.
٥- تقارير تقويم البرامج.

بالإضافة إلى الاستفادة القصوى من الامكانات التدريبية المتوفرة بكليات ومعاهد الهيئة من أساتذة متخصصين وتقنيات حديثة متطورة.

هذه الاعتبارات السابقة تكفل تنفيذ البرامج على أكمل وجه، علماً بأن الهيئة لديها القدرة على استيعاب وتنفيذ عدد كبير من الدورات في وقت قصير نظراً للإمكانيات والطاقات المتوفرة لديها.

ويقوم بالتنسيق العلمي والتدريب نخبة من الأساتذة المتخصصين العاملين بالهيئة أو المؤسسات العلمية الأخرى، أو من الممارسين ذوى الخبرات التخصصية والكفاءات العالية في موضوع الدورة.

اختصاصات مركز التدريب أثناء الخدمة:

١- إعداد الخطة السنوية لبرامج التدريب أثناء الخدمة، وإقرارها من قبل نائب المدير العام لشئون التدريب.
٢- إصدار الدليل السنوي لبرامج التدريب أثناء الخدمة، وتوزيعه على الجهات المختلفة بسوق العمل.
٣- التنسيق مع مكتب العلاقات العامة والإعلام لتعريف جهات سوق العمل ببرامج التدريب أثناء الخدمة التي تقدمها الهيئة وذلك بالاستعانة بوسائل الإعلام المختلفة.
٤- الاتصال بجهات سوق العمل وتجميع رغباتها في إلحاق العاملين بها ببرامج التدريب أثناء الخدمة.
٥- مراجعة طلبات الترشيح الواردة من جهات سوق العمل، واختبار المرشحين المنطبق عليهم شروط ومعايير القبول في البرامج التدريبية.
٦- تحديد المشرفين الإداريين والمنسقين لكل برنامج تدريبي.
٧- وضع الخطة التنفيذية لكل برنامج بالتنسيق مع المشرفين الإداريين، المنسقين والعاملين وأعضاء هيئتي التدريس والتدريب.
٨- توفير مستلزمات تنفيذ العملية التدريبية، والتنسيق مع إدارة التوريدات والمخازن بالهيئة لتوفير الوسائل التدريبية اللازمة.
٩- الإشراف المستمر على تنفيذ البرنامج التدريبي طبقاً لخطته التنفيذية.
١٠- إصدار شهادات معتمدة لخريجي البرامج التدريبية.
١١- التنسيق مع مكتب التطوير الاداري في تنفيذ خططهم التدريبية وتوفير القاعات الدراسية والتدريبية اللازمة.
١٢- التعاقد والاتفاق مع سوق العمل لتنفيذ برامج تدريبية وتوفير القاعات الدراسية والتدريبية اللازمة.
١٣- إعداد تقارير المتابعة الدورية والسنوية لأنشطة المركز ورفعها لنائب المدير العام لشئون التدريب.
١٤- المشاركة في إجراء أية دراسات أو بحوث تتعلق بنشاط التدريب أثناء الخدمة.



١٥- إعداد الميزانية التقديرية السنوية للمركز ورفعها لنائب المدير العام لشئون التدريب.

١٦- تمثيل المركز في لجنة شئون التدريب وتنفيذ قراراتها.

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة الحالية في محاولة الكشف عن كفاءة الدورات التى يقدمها مركز التدريب أثناء الخدمة من وجهة نظر المشاركين في هذه الدورات والمسئولين عنهم ومدى الاستفادة منها، بالإضافة إلى اختبار بعض الجوانب الأخرى المتصلة بعملية التدريب مثل الوقوف على دور الجهات التدريبية الأخرى في التدريب، ومعتقدات المسئولين حول هذه القضية، وماهية المعايير والضوابط المتبّعة في ترشيح الموظفين لهذه الدورات.

حدود الدراسة:

تتحدد نتائج الدراسة الحالية بما يلي:

- عينة المشاركين في دورات مركز التدريب أثناء الخدمة.
- عينة المسئولين في المقار التي يعمل فيها المشاركون.
- استبانة كل من المشاركين والمسئولين بما تحمله كل منهما من تساؤلات.
- الفترة المحددة لسحب العينات (٩٨/٩٩، ٩٩/٢٠٠٠).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى ما يلي:

١- الوقوف على مدى الشعور بالتحسن في الأداء المهني للمشاركين في برنامج مركز التدريب أثناء الخدمة من وجهة نظر جماعات الدراسة المختلفة.

٢- الكشف عن درجة الاستفادة الفعلية الملموسة مما تم التدريب عليه من وجهة نظر كل من المشاركين والمسئولين.

٣- معرفة كفاءة الدورات التي تنظمها جهات أخرى داخل وخارج الكويت من جهة نظر المشاركين فيها والمسئولين عنهم.

٤- الوقوف على أوجه الفرق في الكفاءة بين دورات مركز التدريب أثناء الخدمة والدورات التي تنظمها الجهات الأخرى.

٥- الكشف عن كفاءة دورات مركز التدريب أثناء الخدمة من حيث التنظيم العام، ومدى تحقيق الأهداف، وكفاءة المدربين وأسلوب العرض.

٦- الكشف عن مدى وفاء مركز التدريب أثناء الخدمة بالاحتياجات التدريبية للمؤسسات في دولة الكويت من وجهة نظر المسئولين.

٧- معرفة معتقدات المسئولين في قضية التدريب أثناء الخدمة بوجه عام.

٨- معرفة الضوابط والمعايير المتبعة في ترشيح الموظفين للدورات على ضوء استجابات المسئولين.

وتحقق الأهداف السابقة من شأنه أن يؤدى إلى:-

- الوقوف على كفاءة الدورات التي يقدمها مركز التدريب أثناء الخدمة.
- معرفة جوانب القوة لتدعيمها، وجوانب الضعف لتلافيها مستقبلاً.
- الوقوف على كفاءة الدورات التي تنظمها الجهات بالدولة وخارجها، بما يفيد مستقبلاً في الارتقاء بأداء المركز.
- معرفة مدى وفاء الهيئة بالاحتياجات التدريبية للمؤسسات من الممكن أن يؤدى إلى إعادة النظر في نظم التسويق المتبعة، وإعادة تخطيط البرامج.
- معتقدات المسئولين من الممكن أن تلقي الضوء على توجيهات مسئولي العمل نحو البرامج المقدمة حالياً ومستقبلاً.
- معرفة الضوابط والمعايير المتبعة في ترشيح الموظفين من شأنه أن يقي الضوء على خصائص المتدربين، وعلى اتجاهاتهم نحو البرامج قبل الانخراط فيها.

المنهج والإجراءات:

ينتمي البحث الحالي إلى مجال الدراسات الميدانية القائمة على سحب عينات من الجمهور المستهدف، واستطلاع الآراء حول موضوع الدراسة الرئيسي ألا وهو تقويم عملية التدريب التي يقوم بها مركز التدريب أثناء الخدمة، وفيما يلي أهم خطوات هذا المنهج.

أولاً : مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جمهور المتدربين المشاركين في برامج مركز التدريب أثناء الخدمة في العامين ١٩٩٨/١٩٩٩، ١٩٩٩/٢٠٠٠ وقد بلغ مجموع المتدربين ٢٦٧٨ متدرباً ومتدربة من الكويتيين وغير الكويتيين.

- ففي العام ١٩٩٨/١٩٩٩ بلغ عدد المتدربين ١١٢١ (١١٠٢ من الكويتيين، ١٩ من غير الكويتيين) شاركوا في (٧٨) دورة منفذة حسب برنامج زمني محدد.
- أما في العام ١٩٩٩/٢٠٠٠ فقد بلغ عدد المتدربين



١٥٦٦ (١٥٣٨ من الكويتيين، ٢٨ من غير الكويتيين) شاركوا في (١٠٣) دورة منفذة.

- وجميع المشاركين من العاملين في مؤسسات الدولة المختلفة، حيث بلغ عدد المؤسسات التي ينتمي إليها المشاركون (٢٥)(*) مؤسسة وذلك على النحو التالي:

١- وزارة الدفاع.
٢- وزارة التربية.
٣- وزارة الكهرباء والماء.
٤- وزارة الشئون الاحتماعية والعمل.
٥- وزارة الداخلية.
٦- وزارة المواصلات.
٧- وزارة التخطيط.
٨- وزارة التجارة والصناعة.
٩- وزارة الصحة.
١٠- وزارة النفط.
١١- شركة نفط الكويت.
١٢- شركة البترول الوطنية.
١٣- شركة صناعة الكيماويات البترولية.
١٤- الديوان الأميري.
١٥- ديوان الخدمة المدنية.
١٦- الهيئة العسكرية لرئاسة الحرس الوطني.
١٧- الهيئة العامة للرعاية السكنية.
١٨- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
١٩- الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية.
٢٠- الهيئة العامة لتقدير التعويضات.
٢١- الهيئة العامة للشباب والرياضة.
٢٢- إدارة الطيران المدني.
٢٣- مؤسسة الموانئ الكويتية.
٢٤- وكالة الأنباء الكويتية (كونا).
٢٥- بلدية الكويت.

وبعد حذف ٢٠٠ متدرب ومتدربة لظروف السفر والتقاعد، بلغ الجمهور الفعلي ٢٤٨٧ متدرباً ومتدربة، وتنوعت البرامج المستهدفة ما بين برامج إدارة عليا، وإدارة وسطى، وإشرافية، وإدارية ومالية، وقانونية، وتدريبية، وحاسب آلي، ومكتبات، ومهنية تخصصية.

ثانياً: عينات الدراسة:

اشتملت العينة الفعلية على (٦١٥)(**) مشاركا ومشاركة بنسبة ٢٤,٧٣% (٣٢٥ مشاركاً، ٢٩٠ مشاركة) موزعين على العامين ٩٨/٩٩، ٩٩/٢٠٠٠؛ وقد بلغ المدى العمري للمشاركين ما بين ٢٠ سنة حتى ٤٥ سنة، وتم سحب العينة بشكل عشوائي من الكشوف المعتمدة للدورات المنفذة ضمن خطة مركز التدريب أثناء الخدمة (دورة واحدة من كل ثلاث دورات) ثم حُددت أسماء المشاركين وعناوينهم وهواتفهم وذلك حتى يتيسر وصول الباحثين في مقار عملهم.

ويضاف إلى ذلك، عينة من المسئولين في المؤسسات المعنية، لمعرفة آرائهم في العملية التدريبية التي يقوم بها المركز، وللتأكد من صحة البيانات المستخلصة.

وفيما يلي وصف لكل عينة على حدة:

أ- عينة المشاركين(***) :

سحب عينة المشاركين من (٢٢) موقعاً من مجموع المواقع الـــ (٢٥) المستهدفة حيث لم نتمكن من الحصول على استمارات من وزارة الصحة وشركة نفط الكويت، وكذلك شركة البترول الوطنية الكويتية.

والجداول التالية توضح توزيع العينة على متغيرات:

جهة العمل، والعمر، وجهة التخرج والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الخبرة منذ التخرج، بالإضافة إلى سنوات الخبرة في العمل الحالي: (أنظر الجداول من ١-٦).

* تم استبعاد (٧) جهات فيها عدد المشاركين (٥) ليصبح عدد الجهات المستهدفة (٢٥) بدلاً من (٣٢).

** هدفنا سحب عينة قوامها ٤٠% من الجمهور الأصلي، ولكن نظراً لصعوبات إدارية في بعض المؤسسات تعذر تحقيق هذه النسبة.

*** ينتمى المشاركون إلى ١٥٧ إدارة مختلفة، كما يمثلون ١٠٧ وظيفة داخل الوزارات والهيئات المستهدفة.



جدول (١) توزيع مفردات العينة على جهات العمل المختلفة

م	المؤشرات الإحصائية / جهات العمل	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		المجموع (ن=٦١٥)	
		عدد	%	عدد	%	عدد	%
١	وزارة الدفاع	٥	١,٥٤	–	–	٥	٠,٨١
٢	وزارة التربية	٤	١,٢٣	١٤	٤,٨٣	١٨	٢,٩٣
٣	وزارة الكهرباء والماء	٣٢	٩,٨٥	١٤	٤,٨٣	٤٦	٧,٤٨
٤	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	٢٤	٧,٣٨	٩٦	٣٣,١٠	١٢٠	١٩,٥١
٥	وزارة الداخلية	١٤٧	٤٥,٢٣	١٥	٥,١٧	١٦٢	٢٦,٣٤
٦	وزارة المواصلات	٦	١,٨٥	–	–	٦	٠,٩٨
٧	وزارة التخطيط	٥	١,٥٤	١١	٣,٧٩	١٦	٢,٦٠
٨	وزارة التجارة والصناعة	–	–	٩	٣,١٠	٩	١,٤٦
٩	وزارة النفط	–	–	٣	١,٠٣	٣	٠,٤٩
١٠	الديوان الأميري	٨	٢,٤٦	١٠	٣,٤٥	١٨	٢,٩٣
١١	ديوان الخدمة المدنية	١	٠,٣١	٤	١,٣٨	٥	٠,٨١
١٢	شركة صناعة الكيماويات البترولية.	٢٣	٧,٠٨	–	–	٢٣	٣,٧٤
١٣	الهيئة العسكرية لرئاسة الحرس الوطني	١٢	٣٦٩	١	٠,٣٤	١٣	٢,١١
١٤	الهيئة العامة للرعاية السكنية	٢	٠,٦٢	١	٠,٣٤	٣	٠,٤٩
١٥	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	١٤	٤,٣١	٩٥	٣٢,٧٦	١٠٩	١٧,٧٢
١٦	الهيئة العامة لشئون الزراعة والثروة السمكية	١	٠,٣١	٥	١,٧٢	٦	٠,٩٨
١٧	الهيئة العامة لتقدير التعويضات.	٦	١,٨٥	٩	٣,١٠	١٥	٢,٤٤
١٨	الهيئة العامة للشباب والرياضة	٢	٠,٦٢	١	٠,٣٤	٣	٠,٤٩
١٩	إدارة الطيران المدني	٢٥	٧,٦٩	–	–	٢٥	٤,٠٧
٢٠	مؤسسة الموانئ الكويتية	٣	٠,٩٢	–	–	٣	٠,٤٩
٢١	وكالة الأنباء الكويتية (كونا)	١	٠,٣١	٢	٠,٦٩	٣	٠,٤٩
٢٢	بلدية الكويت	٤	١,٢٣	–	–	٤	٠,٦٥
	المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠

جدول (٢) توزيع مفردات العينة حسب فئات العمر

المؤشرات الإحصائية / جهات العمل	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		المجموع (ن=٦١٥)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من ٢٠ سنة	٣	٠,٩٢	١	٠,٣٤	٤	٠,٦٥
من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	٨٢	٢٥,٢٣	٩٥	٣٢,٧٦	١٧٧	٢٨,٨٧
من ٣٠ سنة إلى ٤٠ سنة	١٥٢	٤٦,٧٧	١٤٨	٥١,٠٣	٣٠٠	٤٨,٧٨
من ٤٠ سنة فأكثر	٨٧	٢٦,٧٧	٤٣	١٤,٨٣	١٣٠	٢١,١٤
غير مبين	١	٠,٣١	٣	١,٠٣	٤	٠,٦٥
المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠



جدول (٣)

توزيع مفردات العينة حسب جهة التخرج

المؤشرات الإحصائية / جهات العمل	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		المجموع (ن=٦١٥)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	١٠٤	٣٢,٠	٩٧	٣٣,٤٥	٢٠١	٣٢,٦٨
جهات أخرى	٢٠٠	٦١,٥٤	١٨٥	٦٣,٧٩	٣٨٥	٦٢,٦٠
غير مبين	٢١	٦,٤٦	٨	٢,٧٦	٢٩	٤,٧٢
المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠

جدول (٤)

توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي

المؤشرات الإحصائية / جهات العمل	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		المجموع (ن=٦١٥)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
دون الثانوية العامة	٣٤	١٠,٤٦	٣١	١٠,٦٩	٦٥	١٠,٥٧
ثانوية عامة أو ما يعادلها	٤٢	١٢,٩٢	٣٣	١١,٣٨	٧٥	١٢,٢٠
دبلوم بعد الثانوية العامة	١٢٣	٣٧,٨٥	٧٨	٢٦,٩٠	٢٠١	٣٢,٦٨
شهادة جامعية	١١٥	٣٥,٣٨	١٤٥	٥٠,٠	٢٦٠	٤٢,٢٨
شهادة فوق الجامعية	٩	٢,٧٧	٢	٠,٦٩	١١	١,٧٩
غير مبين	٢	٠,٦٢	١	٠,٣٤	٣	٠,٤٩
المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠

جدول (٥)

توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة منذ التخرج

المؤشرات الإحصائية / جهات العمل	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		المجموع (ن=٦١٥)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من ١٠ سنوات	١٢٣	٣٧,٨٥	١٢٧	٤٣,٧٩	٢٥٠	٤٠,٦٥
أقل من ٢٠ سنة	١١٣	٣٤,٧٧	٩٩	٣٤,١٤	٢١٢	٣٤,٤٧
٢٠ سنة فأكثر	٥٨	١٧,٨٥	٢٤	٨,٢٨	٨٢	١٢,٣٣
غير مبين	٣١	٩,٥٤	٤٠	١٣,٧٩	٧١	١١,٥٤
المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠

جدول (٦) توزيع مفردات العينة حسب سنوات الخبرة
في العمل الحالي الذي تلقي التدريب في إطاره

المؤشرات الإحصائية / جهات العمل	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		المجموع (ن=٦١٥)	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من ١٠ سنوات	٢١٥	٦٦,١٥	٢٣١	٧٩,٦٦	٤٤٦	٧٢,٥٢
أقل من ٢٠ سنة	٧٩	٢٤,٣١	٤٦	١٥,٨٦	١٢٥	٢٠,٣٣
٢٠ سنة فأكثر	١٩	٥,٨٥	٨	٢,٧٦	٢٧	٤,٣٩
غير مبين	١٢	٣,٦٩	٥	١,٧٢	١٧	٢,٧٦
المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠

ويمكن أن نستنتج من الجداول الستة السابقة بالدلالات التالية:

- أن العينة تعتبر تمثيلاً جيداً لوزارات وهيئات الدولة.
- القطاع الأعظم من العينة يقع في المرحلة العمرية من ٣٠-٤٠ سنة.
- نسبة خريجي الهيئة من المشاركين بلغت ٣٢,٦٨% في مقابل ٦٢,٦٠% من خريجي جهات أخرى؛ الأمر الذى يسمح بالمقارنة بين من ينتمي إلى الهيئة ومن لا ينتمي إليها في كفاءة العملية التدريبية.
- الغالبية العظمي من مفردات العينة من الحاصلين على شهادة الدبلوم بعد الثانوية ومن الجامعيين.
- معظم المشاركين ممن لديهم خبرات تقل عن ٢٠ سنة (٩٠,٤٦%).

ب- عينة مسئولي جهات العمل:

تكونت عينة المسئولين من ٨٣ (٦٠ مسئولاً ، ٢٣ مسئولة) يمثلون (١٥) جهة عمل من الجهات التي يعمل فيها المشاركون، في المدى العمرى من ٣٠ وحتى ٥٠ سنة، بعضهم من خريجي الهيئة والبعض الآخر ليس من خريجيها لضمان تنوع آرائهم حول كفاءة المشاركين في الدورات.

ثالثا:أدوات الدراسة:

تم الاعتماد على أسلوب "الاستبانة" في جميع البيانات والمعلومات من المشاركين والمسئولين حيث صممت استبانتان، أحداهما إلى المشاركين والأخرى إلى المسئولين، واتبع عن كل هدف بعدد من الأسئلة الملائمة، ثم عرض الأسئلة على ثلاثة من المحكّمين؛ لضمان تعبيرها عن الأهداف، وأخيرا صيغت تعليمات ملائمة لكل استبانة.

وفيما يلي وصف لكل استبانة على حدة:

استبانة المشاركين:

تكونت من ٢٣ سؤالاً، موزعة على عدة أهداف رئيسية هي:

- مدى شعور المشارك بتحسن أدائه المهني.
- درجة الاستفادة الفعلية مما تم التدريب عليه.
- تقويم الدورات التي تنظمها جهات أخرى داخل وخارج دولة الكويت.
- المقارنة بين كفاءة دورات الهيئة وغيرها من الدورات.

واشتملت الاستبانة أيضاً على قائمة البيانات الأولية مثل الجنس، والنوع، والعمر، والمستوى التعليمي، وجهة العمل، والوظيفة، وعدد سنوات الخبرة، وكذلك جهة التخرج.

مقياس التقويم العام لكفاءة دورات مركز أثناء الخدمة:

يتكون المقياس من (١٧) بنداً (أنظر الملحق)، أمام كل بند ثلاثة بدائل للإجابة (ممتاز ، جيد ، ضعيف) على أن يأخذ البديل الأول الدرجة (٣) والبديل الثاني الدرجة (٢) والبديل الثالث الدرجة (١).

وقد تم توزيع البنود على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: التنظيم العام للدورات، ويضم البنود: (١، ٢ ، ٣، ٤، ١٣، ١٤، ١٧).

المحور الثاني: مدى تحقيق أهداف الدورات ونتائجها المرجوة ويضم البنود (٥، ٦، ٧، ٨، ١٦).

المحور الثالث: كفاءة المدرب وأسلوب العرض، ويضم البنود (٥، ١٠، ١١، ١٢، ١٥).



وللتأكد من السلامة السيكومترية للمقياس قمنا بحساب ثباته عن طريق حساب معامل ثبات ألفا (Alfa)، حيث بلغ معامل الثبات ٠,٧٦ للمقياس الكلي بمتوسط مقداره (٢٦,٥٠) بانحراف معياري (٧,١٤) وللمقاييس الفرعية الثلاثة: ٨,٢٧، ٧,٥٣، ١٠,٧٣ بانحرافات معيارية بلغت ٢,٦١، ٢,٦٤، ٢,٩٢ على التوالي.

كما قمنا بحساب معاملات الارتباط بين كل بند والمكون الفرعي الذي ينتمي إليه، وكذلك بين البنود والدرجة الكلية على المقياس، وكانت معاملات الارتباط على النحو الوارد في الجدوليين (٨,٧).

جدول (٧) معاملات الارتباط بين كل بند والمقياس الفرعي الذي ينتمي إليه، وكذلك بين المقاييس الفرعية والدرجة الكلية

رقم البند	معاملات الارتباط بين البنود والمقياس (١)	رقم البند	معاملات الارتباط بين البنود والمقياس (١)	رقم البند	معاملات الارتباط بين البنود والمقياس (١)	المقاييس الفرعية	معاملات الارتباط
١	٠,٦٦٧	٥	٠,٤٦٠	٩	٠,٧٧٧	(١)	٠,٨٦٨
٢	٠,٦٩٠	٦	٠,٥٥٥	١٠	٠,٨١٣	(٢)	٠,٨٧٣
٣	٠,٧٣٥	٧	٠,٤٧٤	١١	٠,٨٦٦	(٣)	٠,٨٧٠
٤	٠,٥٢٤	٨	٠,٥٥٩	١٢	٠,٨٥٦		
١٣	٠,٦٨٩	١٦	٠,٥٩٠	١٥	٠,٨٥٦		
١٤	٠,٦١٠						
١٧	٠,٧٠٦						

أما الجدول (٨) فيكشف عن معاملات الارتباط بين البنود والدرجة الكلية على المقياس داخل العينات الفرعية.

جدول (٨) ارتباط البند بالدرجة الكلية على مقياس التقويم العام لدورات مركز التدريب أثناء الخدمة

المؤشرات / أرقام البنوك	معاملات ارتباط بيرسون		
	مشاركون (ن=٣٢٥)	مشاركات (ن=٢٩٠)	العينة الكلية (ن= ٦١٥)
١	٠,٥٩٨	٠,٥٠٤	٠,٥٥٢
٢	٠,٥٥٦	٠,٥٥٤	٠,٥٥٤
٣	٠,٦٣٦	٠,٥٩٤	٠,٦١٧
٤	٠,٤١٢	٠,٤٢٤	٠,٤٢٤
٥	٠,٦٣٣	٠,٦٦٤	٠,٦٤٧
٦	٠,٧٢٤	٠,٧٣٧	٠,٧٣٢
٧	٠,٦٣٨	٠,٦٢٣	٠,٦٣٣
٨	٠,٦٥٩	٠,٧٣٩	٠,٦٣٧
٩	٠,٦٥٠	٠,٦٩٧	٠,٦٦٩
١٠	٠,٧٩٣	٠,٧٨٥	٠,٧٨٨
١١	٠,٦٨٤	٠,٧٤١	٠,٧٠٥
١٢	٠,٧٢١	٠,٧٤٨	٠,٧٢٨
١٣	٠,٥٩٤	٠,٥٩٠	٠,٥٩٤
١٤	٠,٥٧٤	٠,٥٣٥	٠,٥٥٥
١٥	٠,٧٣٨	٠,٧٤٨	٠,٧٣٦
١٦	٠,٦٧١	٠,٧٢٢	٠,٦٩٦
١٧	٠,٧٠١	٠,٧٠٢	٠,٧٠٣

* يكون معامل الارتباط دالاً عند مستوى ٠,٠٥ إذا بلغ ٠,١٩٥ وعند مستوى ٠,٠١ إذا بلغ ٠,٢٥٤ (1996) Ferguson.

وتكشف معاملات الارتباط الواردة في الجدولين ٧، ٨ عن درجة عالية من الاتساق الداخلي لمقياس التقويم العام لكفاءة دورات المركز، الأمر الذي يسمح لنا بالاطمئنان عند استخدام هذا المقياس في دراسات تالية، بل وفي تقويم الدورات التي ينظمها المركز باستمرار.

استبانة مسئولي جهات العمل:

تكونت استبانة مسئولي جهات العمل من ٣٢ سؤالا موزعة على ستة أهداف، وذلك على النحو التالي:

١- مدى التحسن في الأداء المهني للموظفين المشاركين في الدورات.
٢- الاستفادة الفعلية مما تم التدريب عليه.
٣- تقويم الدورات التي تنظمها جهات أخرى في دولة الكويت.
٤- مدى وفاء مركز التدريب أثناء الخدمة بالاحتياجات التدريبية لسوق العمل في دولة الكويت.
٥- معتقدات المسئولين حول قضية التدريب أثناء الخدمة بوجه عام.
٦- الكشف عن ماهية الضوابط والمعايير المتبعة في ترشيح الموظفين للدورات.

هذا، بالإضافة إلى قائمة البيانات الأولية المتمثلة في النوع، والعمر، والمستوى التعليمي، وجهة العمل، وجهة التخرج.

ولقد حرصنا على تكرار بعض الأهداف لضمان إجراء مقارنات بين المشاركين والمسئولين في هذه الأهداف.

رابعاً: سياق وإجراءات جمع البيانات من الميدان:

اتبعت الإجراءات التالية في جمع بيانات الدراسة من الميدان:

١- تم تحديد الجهات التي شاركت في دورات المركز خلال العامين ٩٨/٩٩، ٩٩/٢٠٠٠.
٢- استبعدت الجهات التي يقل عدد المشاركين فيها عن خمسة أشخاص.
٣- أعدت خطابات من إدارة الهيئة إلى الوزارات والهيئات المعنية، كما أعدت قوائم بأسماء وأرقام هواتف المشاركين.
٤- تم تدريب فريق ميدان قوامه (٥) على أسلوب جمع البيانات، ومراجعة الاستمارات.
٥- طباعة «الاستمارات» (المشاركون والمسئولون) بالأعداد المطلوبة.
٦- حدد عدة جهات لكل باحث ميداني على حدة.
٧- بدأ توزيع الاستبانات في الفترة من مارس وحتى نهاية مايو ٢٠٠١.
٨- تمت مراجعة الاستبانات بعد جمعها من الميدان تمهيدا لترقيمها وإدخالها في الحاسب الآلي.

هذا، وقد واجه الباحثون بعض الصعوبات أثناء جمع البيانات مثل: انتقال بعض المشاركين إلى وزارات أو هيئات أخرى، وكذلك ظروف التقاعد، والأجازات.

خامسا: إجراءات تسجيل البيانات ومراجعتها:

اتبعنا عدة إجراءات في تسجيل بيانات الدراسة، أهمها:

- وضع نظام آلي أو قاعدة بيانات تسمح بسهولة الإدخال.
- تكليف باحثين لإدخال البيانات في الحاسب الآلي الخاص بالهيئة.
- تفريغ الأسئلة المفتوحة وتكويدها أولاً قبل إدخالها.
- استمرت عملية إدخال البيانات في الفترة من بداية شهر إبريل وحتى نهاية شهر مايو ٢٠٠١، وذلك بالتوازي مع عملية جمع البيانات من الميدان.

سادساً: خطة التحليل الإحصائي:

تتلخص خطة التحليل الإحصائي للدراسة فيما يلي:

١- حساب التكرارات والنسبة المئوية لبيانات استبانة المشاركين حسب المتغيرات التالية:
   - العينة الكلية.
   - النوع (مشاركون – مشاركات).
   - جهة التخرج (خريجو الهيئة – خريجو جهات أخرى).
   - طبيعة البرامج (برامج تخصصية فنية – برامج إدارية).
٢- حساب التكرارات والنسب المئوية لبيانات استبانة المسئولين للعينة الكلية وللمسئولين والمسئولات، كل على حدة.
٣- حساب النسب الحرجة (*) (C.R) لبيان دلالة الفروق بين النسب المئوية لكل مجموعتين متقابلتين وذلك على النحو التالي:
   - مشاركون – مشاركات.
   - برامج الهيئة – خريجو الهيئة – خريجو جهات أخرى.
   - برامج تخصصية – برامج إدارية.
   - مسؤولون – مسؤولات.
   - مشاركون – مسؤولون.

* النسبة الحرجة هي معادلة إحصائية للكشف عن دلالة الفروق بين النسب المئوية (Ferguson 1966).



وبالنسبة لمقياس التقويم العام لكفاءة دورات مراكز التدريب أثناء الخدمة:

- سيتم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية للمقاييس الفرعية، لكل مجموعة على حدة.
- سيتم حساب قيم (ت) T.test لبيان دلالة الفروق بين كل مجموعتين متقابلتين.
- وأخيرا، سيتم حساب "تحليل التباين في اتجاه واحد One Way analydid of Variace للكشف عن قيمة (ف) ودلالتها بين أربعة مستويات تعليمية للمشاركين على مقياس التقويم العام لكفاءة الدورات.
- في حالة دلالة (ف) سيتم حساب اختيار "شفيه" Shaffe للكشف عن دلالة الفرق بين كل مجموعتين على حدة.

نتائج الدراسة

نقدم في هذا الجزء نتائج معالجة البيانات بالأساليب الإحصائية الملائمة وفقاً لأهداف الدراسة الأساسية- وسوف يتم العرض على النحو التالي:

أولاً: مدى التحسن في الأداء المهني للمشاركين من وجهة نظر جماعات الدارسين المخالفين.

ثانياً: الاستفادة الفعلية والملموسة مما تم التدريب عليه.

ثالثا: تقويم الدورات التي تنظمها جهات أخرى داخل وخارج الكويت من وجهة نظر المشاركين والمسئولين.

رابعاً: المقارنة بين كفاءة دورات الهيئة وغيرها من الدورات.

خامسا: تقويم عام لكفاءة دورات مركز التدريب أثناء الخدمة من وجهة نظر المشاركين على اختلاف مستوياتهم.

سادساً: مدى وفاء مركز التدريب أثناء الخدمة بالاحتياجات التدريبية للمؤسسات في دولة الكويت من وجهة نظر المسئولين.

سابعاً: معتقدات المسئولين حول قضية التدريب أثناء الخدمة بوجه عام.

ثامناً: الكشف عن ماهية الضوابط والمعايير المتبعة في ترشيح الموظفين للدورات على ضوء آراء المسئولين.

علماً بأننا سوف نعرض لنتائج كل هدف حسب المتغيرات التالية:

- النوع (مشاركون – مشاركات).
- جهة التخرج (خريجو الهيئة – خريجو جهات أخرى).
- طبيعة البرامج (تخصصية فنية – إدارية).
- المشاركون – المسئولون.

أولاً: مدى الشعور بالتحسن في الأداء المهني لدى المشاركين:

كشفنا عن هذا الهدف من خلال ثلاثة تساؤلات، هي:

١- هل أحسست بتحسن في أدائك المهني بعد حضورك البرنامج؟
٢- ما هي أسباب التحسن في أدائك المهني بعد حضورك البرنامج؟
٣- ما هي أهم مظاهر هذا التحسن؟

وفيما يلي نتائج الاستجابات على هذه الأسئلة حسب الجماعات المختلفة:

الفروق بين المشاركين والمشاركات:

تعرض الجداول الثلاثة التالية لمدة التحسن في الأداء المهني، وأسبابه، ومظاهره من وجهة نظر عينة المشاركين (أنظر الجداول ٩، ١٠، ١١).

جدول (٩)

مدى الشعور بالتحسن في الأداء المهني لدى المشاركين والمشاركات في برنامج مركز التدريب أثناء الخدمة

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مشاركون (ن = ٣٢٥)		ب- مشاركات (ن=٢٩٠)		جـ- المجموع (ن=٦١٥)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
تحسن الأداء المهني	٢٨٠	٨٦,١٥	٢٥٨	٨٨٩٧	٥٣٨	٨٧,٤٨	١,٠٥
عدم تحسن الأداء المهني	٤٥	١٣,٨٥	٣١	١٠,٦٩	٧٦	١٢,٣٦	١,١٩
غير مبين	–	–	١	٠,٣٤	١	٠,١٦	١٠,٦
المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠	–

جدول (١٠) أسباب التحسن في الأداء المهني
من وجهة نظر كل من المشاركين والمشاركات في برنامج مركز التدريب أثناء الخدمة

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مشاركون (ن = ٢٨٠)		ب- مشاركات (ن=٢٥٨)		جـ- المجموع (ن=٥٣٨)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
• اكتساب مهارات جديدة في مجال العمل	٢٣٠	٨٢,١٤	٢٠٩	٨١,١	٤٣٩	٨١,٦٠	٠,٣٤
• اكتساب مهارات المناقشة والحوار وإبداء الرأي	٢٠٠	٧١,٤٣	١٦١	٦٢,٤٠	٣٦١	٦٧,١٠	٢,٢٤
• تركيز المحاضر على تنمية المهارات أكثر من تقديم المعلومات	١٣٢	٤٧,١٤	١٠١	٣٩,١٥	٢٣٣	٤٣,٣١	١,٨٧
• كفاءة المذكرات الخاصة بالدورة	١٢٤	٤٤,٢٩	١٢٣	٤٧,٦٧	٢٤٧	٤٥,٩١	٠,٧٩
• الأمثلة المقدمة واقعية ومرتبطة بطبيعة العمل	١٨٨	٦٧,١٤	١٦٣	٦٣,١٨	٣٥١	٦٥,٢٤	٠,٩٦

جدول (١١) مظاهر التحسن في الأداء المهني
من وجهة نظر كل من المشاركين والمشاركات في برنامج مركز التدريب أثناء الخدمة

العينة والمؤشرات الإحصائية / المظاهر	أ- مشاركون (ن = ٢٨٠) موافق		ب- مشاركات (ن=٢٥٨) موافق		جـ- المجموع (ن=٥٣٨) موافق		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
• القيام بمسئوليات وأعباء أكثر	١٣٣	٤٧,٥٠	١٠١	٣٩,١٥	٢٣٤	٤٣,٤٩	١,٩٥
• اتباع أساليب ومهارات جديدة في مجال العمل	٢١٤	٧٦,٤٣	١٨١	٧٠,١٦	٣٩٥	٧٣,٤٢	١,٦٥
• اكتساب معلومات جديدة في مجال العمل	٢٠٥	٧٣,٢١	١٩٥	٧٥,٥٨	٤٠٠	٧٤,٣٥	٠,٦٣
• استفادة الزملاء من المهارات المكسبة	١٦٠	٥٧,١٤	١٣٠	٥٠,٣٩	٢٩٠	٥٣,٩٠	١,٥٧
• ارتفاع القدرة على المناقشة والحوار وإبداء الرأي	١٩١	٦٨,٢١	١٥٣	٥٩,٣٠	٣٤٤	٦٣,٩٤	٢,١٥

ونكشف الجداول الثلاثة السابقة (٩، ١٠، ١١) عن المضامين التالية:

- أقر ٨٧,٤٨% من المشاركين في الدورات بتحسن في أدائهم المهني بعد حضور البرنامج في مقابل ١٢,٣٦% أقروا بعدم التحسن.
- لا فرق بين المشاركين والمشاركات في الإقرار بوجود تحسن في الأداء.
- يرى المشاركون أن اكتساب مهارات جديدة في مجال العمل يأتي على رأس قائمة الأسباب المسئولة عن التحسن ٨١,٦٠%، ثم اكتساب مهارات المناقشة والحوار وإبداء الرأي ٦٧,١٠، وكذلك واقعية الأمثلة المقدمة وارتباطها بالعمل ٦٥,٢٤% ولا توجد فروق دالة بين المشاركين والمشاركات سوى أن المشاركين أقروا باكتساب مهارات المناقشة والحوار بدرجة تفوق المشاركات (النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥).
- ومن أهم مظاهر التحسن من وجهة نظر مفردات العينة "اكتساب معلومات جديدة مفيدة للعمل"، وإتباع أساليب جديدة، وكذلك ارتفاع المناقشة والحوار الميسر للعمل، ولا فرق بين المشاركين والمشاركات في هذه الظاهرة سوى ارتفاع القدرة على المناقشة والحوار كما أسلفنا عند الحديث عن الأسباب.

الفروق بين خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى:

تعرض الجداول (١٢ ، ١٣ ، ١٤) لمدى التحسن في الأداء المهني وأسبابه، ومظاهره من وجهة نظر المشاركين من خريجي الهيئة ومن خارجها:



جدول (١٢) مستوى التحسن في الأداء المهني لدى المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	خريجو الهيئة (ن = ٢١٠) عدد	خريجو الهيئة (ن = ٢١٠) %	خريجو جهات أخرى (ن=٢٨٥) عدد	خريجو جهات أخرى (ن=٢٨٥) %	النسبة الحرجة
• تحسن الأداء المهني	١٨١	٩٠,٠٥	٣٣٤	٨٦,٧٥	١,١٦
• لم يتحسن الأداء	٢٠	٩,٩٥	٥٠	١٢,٩٩	١,٠٨
• غير مبين	–	–	١	٠,٢٦	٠,٧٢
– المجموع	٢٠١	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	–

جدول (١٣) أسباب التحسن في الأداء المهني من وجهة نظر المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / الأسباب	أ- مشاركون (ن = ٢٨٠) موافق عدد	أ- مشاركون (ن = ٢٨٠) موافق %	ب- مشاركات (ن=٢٥٨) موافق عدد	ب- مشاركات (ن=٢٥٨) موافق %	النسبة الحرجة
• اكتساب مهارات جديدة في مجال العمل	١٤٨	٨١,٧٧	٢٧٤	٨٢,٠٤	٠,٠٨
• اكتساب مهارات المناقشة والحوار وإبداء الرأي	١١٨	٦٥,١٩	٢٣١	٦٩,١٦	٠,٩٢
• تركيز المحاضر على تنمية المهارات أكثر من تقديم المعلومات	٧٣	٤٠,٣٣	١٥٢	٤٥,٥١	١,١٣
• كفاءة المذكرات الخاصة بالدورة	٩٣	٥١,٣٨	١٤٦	٤٣,٧١	١,٦٧
• الأمثلة المقدمة واقعية ومرتبطة بطبيعة العمل	١١٢	٦١,٨٨	٢٢٧	٦٧,٩٦	١,٣٩

جدول (١٤) مظاهر التحسن في الأداء المهني من وجهة نظر المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / المظاهر	خريجو الهيئة (ن = ١٨١) موافق عدد	خريجو الهيئة (ن = ١٨١) موافق %	خريجو جهات أخرى (ن=٣٣٤) موافق عدد	خريجو جهات أخرى (ن=٣٣٤) موافق %	النسبة الحرجة
• القيام بمسئوليات وأعباء أكثر	٧٨	٤٣,٠٩	١٤٦	٤٣,٧١	٠,١٤
• إتباع أساليب ومهارات جديدة في مجال العمل	١٢٨	٧٠,٧٢	٢٥٢	٧٥,٤٥	١,١٧
• اكتساب معلومات جديدة في مجال العمل	١٣٦	٧٥,١٤	٢٤٨	٧٤,٢٥	٠,٢٢
• استفادة الزملاء من المهارات المكتسبة	٩٦	٥٣,٠٤	١٨٥	٥٥,٣٩	٠,٥١
• ارتفاع القدرة على المناقشة والحوار لإبداء الرأي	١١٦	٦٤,٠٩	٢١٩	٦٥,٥٧	٠,٣٤

وتشير البيانات الواردة في الجداول (١٢، ١٣، ١٤) إلى ما يلي:

- لا فرق بين خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى في: "الإحساس بحدوث تحسن بعد اجتياز الدورات"، ومازال التحسن في الأداء هو خيار كلتا المجموعتين، ٩٠,٠٥% في مقابل ٨٦,٧٥% (النسبة الحرجة غير دالة).
- لا فرق بين خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى في: "قائمة الأسباب التي أبدوها للتحسن الذي طرأ على أدائهم" التي تشتمل على: اكتساب مهارات جديدة، واكتساب مهارات المناقشة والحوار، واقعية الأمثلة المقدمة.
- لا فرق بين خريجي جهات أخرى في: "مظاهر التحسن" التي ذكروها (أنظر البيانات الواردة في جدول ١٤).



الفروق بين المشاركين في الدورات التخصصية والإدارية:

تعرض الجداول (١٥ ، ١٦، ١٧) لنتائج الفروق بين المجموعتين في الشعور بتحسن الأداء المهني، ومظاهره.

جدول (١٥) الشعور بالتحسن في الأداء المهني لدى المشاركين من البرامج التخصصية الفنية في مقابل البرامج الإدارية

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	برامج تخصصية (ن = ٢٢٨) عدد	برامج تخصصية (ن = ٢٢٨) %	برامج إدارية (ن=٣٦١) عدد	برامج إدارية (ن=٣٦١) %	النسبة الحرجة بين
• تحسن الأداء المهنى	١٩٤	٨٥,٠٩	٣٢١	٨٨,٩٢	١,٣٧
• لم يتحسن الأداء	٣٣	١٤,٤٧	٤٠	١١,٠٨	١,٢٢
• غير مبين	١	٠,٤٤	–	–	١,٢٦
– المجموع	٢٢٨	١٠٠	٣٦١	١٠٠	–

جدول (١٦) أسباب التحسن في الأداء المهني من وجهة نظر المشاركين في البرامج التخصصية الفنية والإدارية

العينة والمؤشرات الإحصائية / الأسباب	برامج تخصصية (ن = ١٩٤) موافق عدد	برامج تخصصية (ن = ١٩٤) موافق %	برامج إدارية (ن=٣٢١) موافق عدد	برامج إدارية (ن=٣٢١) موافق %	النسبة الحرجة بين
• اكتساب مهارات جديدة في مجال العمل	١٦٥	٨٥,٠٥	٢٥٤	٧٩,١٣	١,٦٧
• اكتساب مهارات المناقشة والحوار وإبداء الرأي	١١٦	٥٩,٧٩	٢٣٠	٧١,٦٥	٢,٧٨
• تركيز المحاضر على تنمية المهارات أكثر من تقديم المعلومات	٨٨	٤٥,٣٦	١٣٥	٤٢,٠٦	٠,٧٣
• كفاءة المذكرات الخاصة بالدورة	١٠٧	٥٥,١٥	١٣٠	٤٥,٥٠	٣,٢٣
• الأمثلة المقدمة واقعية ومرتبطة بطبيعة العمل	١٢١	٦٢,٣٧	٢١٦	٦٧,٢٦	١,١٤

جدول (١٧) مظاهر التحسن في الأداء المهني من وجهة نظر المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / المظاهر	برامج تخصصية (ن = ١٩٤) موافق عدد	برامج تخصصية (ن = ١٩٤) موافق %	برامج إدارية (ن=٣٢١) موافق عدد	برامج إدارية (ن=٣٢١) موافق %	النسبة الحرجة
• القيام بمسئوليات وأعباء أكثر	٨٣	٤٢,٧٨	١٤٣	٤٤,٥٥	٠,٣٩
• إتباع أساليب ومهارات جديدة في مجال العمل	١٣٠	٦٧,٠١	٢٥٢	٧٨,٥٠	٢,٨٩
• اكتساب معلومات جديدة في مجال العمل	١٦٠	٨٢,٤٧	٢٢٣	٦٩,٤٧	٣,٢٨
• استفادة الزملاء من المهارات المكتسبة	١١٠	٥٦,٧٠	١٦٨	٥٢,٣٤	٠,٩٦
• ارتفاع القدرة على المناقشة والحوار لإبداء الرأي	١١٧	٦٠,٣١	٢١٣	٦٦,٣٦	١,٣٩

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١



وتشير البيانات الواردة في الجداول (١٢، ١٣، ١٤) إلى ما يلي:

- لا فرق بين المشاركين في البرامج التخصصية والإدارية في الشعور بالتحسن في الأداء المهني (٨٥,٩٢% في مقابل ٨٨,٩٢%، النسبة الحرجة غير دالة).
- يوجد فرق جوهري بين المشاركين في البرامج التخصصية والإدارية في "اكتساب مهارات المناقشة والحوار" وإبداء الرأي لصالح المشاركين في البرامج الإدارية (النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١) بعكس كفاءة المذكرات الخاصة بالدورات والتي استفاد منها المشاركون في الدورات التخصصية بدرجة تفوق المشاركة في الدورات الإدارية (النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١).
- يوجد فرق جوهري بين المشاركين في البرامج التخصصية والإدارية في "اتباع أساليب وخبرات جديدة" لصالح المشاركين في البرامج الإدارية، في حين كان الفرق لصالح المشاركين في البرامج التخصصية على مستوى اكتساب معلومات جديدة مفيدة للعمل (أنظر النسب الحرجة في جدول ١٧).

الفروق بين المشاركين والمسؤولين:

نعرض في هذا الجزء لنتائج المقارنة بين المشاركين والمسئولين في مدى الشعور بحدوث تحسن في الأداء المهني، وأهم مظاهر هذا التحسن (أنظر الجدولين ١٨، ١٩).

جدول (١٨) مدى التحسن في الأداء المهني من وجهة نظر كل من المشاركين والمسئولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــــان	مشاركون (ن = ٦٥١)		مسئولون (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين
	عدد	%	عدد	%	
• تحسن الأداء المهني	٥٣٨	٨٧,٤٨	٧٣	٧٨,٩٥	٠,١٢
• لم يتحسن الأداء	٧٦	١٢,٣٦	٧	٨,٤٣	١,٠٤
• غيـــر مبيـــن	١	٠,١٦	٣	٣,٦١	**٣,٩١
– المجمـــــــوع	٦١٥	١٠٠	٨٣	١٠٠	-

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١

جدول (١٩) مظاهر التحسن في الأداء المهني من وجهة نظر المشاركين والمسئولين في مؤسساتهم

العينة والمؤشرات الإحصائية / المظــاهــر	مشاركون (ن = ٥٣٨)		برامج إدارية (ن=٧٣)		النسبة الحرجة بين
	موافق		موافق		
	عدد	%	عدد	%	
• القيام بمسئوليات وأعباء أكثر	٢٣٤	٤٣,٤٩	٣٣	٤٥,٢١	٠,٢٨
• اتباع أساليب ومهارات جديدة في مجال العمل	٣٩٥	٧٣,٤٢	٥٢	٧١,٢٣	٠,٤٠
• اكتساب معلومات جديدة في مجال العمل	٤٠٠	٧٤,٣٥	٥١	٦٩,٨٦	٠,٨٢
• استفادة الزملاء من المهارات المكتسبة	٢٩٠	٥٣,٩٠	٤١	٥٦,١٦	٠,٣٦
• ارتفاع القدرة على المناقشة والحوار لإبداء الرأي					

وتكشف البيانات الواردة في الجداول (١٨، ١٩) عن الآتي:

- توجد درجة عالية جداً من الاتساق بين المشاركين والمسئولين في الأداء المهني لمن اجتازوا دورات مركز التدريب أثناء الخدمة (٨٧,٤٨% في مقابل ٨٧,٩٥%).
- يوجد شبه اتفاق بين المشاركين والمسئولين، في مظاهر التحسن في الأداء المهني حيث أقرت مفردات كل من العينتين باتباع أساليب ومهارات جديدة في العمل (٧٣,٤٢% في مقابل ٧١,٢٣%) ثم التزود بمعلومات



جديدة (٧٤,٣٥% في مقابل ٦٩,٨٦%) ثم أفاد الزملاء بالمعلومات والمهارات المكتسبة (٦٣,٩٠% في مقابل ٦٦,١٦%) ثم إفادة الزملاء بالمعلومات والمهارات المكتسبة (٥٣,٩٠% في مقابل ٥٦,١٦%)، وأخيرا القيام بمسئوليات وأعباء أكثر (٤٣,٤٩%) في مقابل (٤٥,٢١%)، ولا توجد فروق جوهرية بين العينتين في أي مظهر من المظاهر السابقة (أنظر النسب الحرجة الواردة في جدول ١٩).

ثانياً: الاستفادة الفعلية والملموسة مما تم التدريب عليه:

تم الكشف عن هذا الهدف من خلال سؤالين هما:

١- هل حاولت تطبيق ما تلقيته من البرنامج في مجال عملك؟

٢- ما العوامل الميسرة لتحقيق الاستفادة الفعلية؟

وفيما يلي نتائج الاستجابات على هذين السؤالين حسب الجماعات المختلفة.

الفروق بين المشاركين والمشاركات:

في الجدولين التاليين (٢٠ ، ٢١)؛ نعرض لمدى تحقيق الاستفادة الفعلية (ملامح التطبيق في مجال العمل)، وكذلك العوامل الميسرة لتحقيق هذه الاستفادة من وجهة نظر المشاركين والمشاركات.

جدول (٢٠) درجة الاستفادة الفعلية (تطبيق ما تلقوه من برامج) في مجال العمل من وجهة نظر كل من المشاركين والمشاركات

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مشاركون (ن = ٣٢٥)		ب- مشاركات (ن=٢٩٠)		جـ- المجموع (ن=٦١٥)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
• تحققت الاستفادة الفعلية	٢٥٨	٧٩,٣٨	٢٣٧	٨١,٧٢	٤٩٥	٨٠,٤٩	٠,٧٣
• لم تتحقق الاستفادة	٥٨	١٧,٨٥	٤٨	١٦,٥٥	١٠٦	١٧,٢٤	٠,٤٢
• غيـر مبيـــن	٩	٢,٧٧	٥	١,٧٢	١٤	٢,٢٨	٠,٨٧
- المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠	-

جدول (٢١) طبيعة العوامل الميسرة لتحقيق الاستفادة الفعلية من البرامج المقدمة في مجال العمل من وجهة نظر كل من المشاركين والمشاركات

العينة والمؤشرات الإحصائية / العــوامل	أ- مشاركون (ن = ٢٨٠)		ب- مشاركات (ن=٢٥٨)		جـ- المجموع (ن=٥٣٨)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
• تشجيع الرئيس المباشر وتفهمـه	١٥٦	٦٠,٤٧	١٣٢	٥٥,٧٠	٢٨٨	٥٨,١٨	١,٠٧
• ارتباط موضوعات البرنامج بالوظيفة	١٩٥	٧٥,٥٨	١٨١	٧٦,٣٧	٣٧٦	٧٥,٩٦	٠,٢١
• التعـــاون بين الزملاء	١٥٤	٥٩,٦٩	١١٨	٤٩,٧٩	٢٧٢	٥٤,٩٥	*٢,٢١
• مراجعتي لمذكرات الدورة بين الحين والآخر	١١٦	٤٤,٩٦	٩٩	٤١,٧٧	٢١٥	٤٣,٤٣	٠,٧٢
• يغلب على موضوعات البرنامج الطابع العملي والتطبيقي	١٤٩	٥٧,٥٧	١٤٦	٦١,٦٠	٢٩٥	٥٩,٦٠	٠,٨٧
• كانت إمكانية التطبيق سهلة وميسرة	١٦١	٦٢,٤٠	١٤٩	٦٢,٨٧	٣١٠	٦٢,٦٣	٠,١١
• نسبة تطبيق ما تعلمته تعدت ٦٥%	١٤٢	٥٥,٠٤	١١٦	٤٨,٩٥	٢٥٨	٥٢,١٢	١,٣٦

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

من خلال استقراءات النتائج الواردة في الجدولين (٢٠، ٢١) يمكن الخروج بما يلي:

• أقرت نسبة تزيد عن ٨٠% من مفردات العينة بأن الاستفادة الفعلية تحققت، وتم تطبيق ما تلقته.



- أرجع المبحوثون إمكانية تطبيق ما تلقوه في مقار عملهم لعدة عوامل على رأسها:
- ارتباط موضوعات البرنامج بالوظيفة ٧٥,٩٦%.
- سهولة تطبيق ما تم تلقيه ٦٢,٦٣%.
- غلبة الطابع العملي والتطبيقي على ما تم تلقيه ٥٩,٦٠%.

كما أبدى المبحوثون عوامل أخرى مرتبطة بتشجيع الرئيس المباشر وتفهمه ٥٨,١٨%.

- اختفت الفروق بين المجموعتين في الإقرار بالعوامل الميسرة لعملية التطبيق، فيما عدا "التعاون بين الزملاء" والذي أقر به المشاركون بدرجة تفوق المشاركات "النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥".

الفروق بين خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى:

نعرض في الجدولين التاليين (٢٢،٢٣): لنتائج استجابات المجموعتين على السؤالين موضوع الهدف.

جدول (٢٢) درجة الاستفادة الفعلية (تطبيق ما تلقوه من برامج)

في مجال العمل من وجهة نظر المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	ب- مشاركات (ن=٢٩٠)		جـ- المجموع (ن=٦١٥)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	
• تحققت الاستفادة الفعلية	١٦٣	٨١,٠٩	٣١٢	٨١,٠٤	٠,٠٢
• لم تتحقق الاستفادة	٢٣	١٥,٩٢	٦٦	١٧,١٤	٠,٣٨
• غيـــر مبيـــــن	٦	٢,٩٩	٧	١,٨٢	٠,٩١
- المجموع	٢٠١	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	-

جدول (٢٣) طبيعة العوامل الميسرة لتحقيق الاستفادة الفعلية من البرامج المقدمة

في مجال العمل من وجهة نظر المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / العـــوامل	ب- مشاركات (ن=٢٩٠)		جـ- المجموع (ن=٦١٥)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	
• تشجيع الرئيس المباشر وتفهمه	٩٢	٥٦,٤	١٨٥	٥٢,٢٩	٠,٦٠
• ارتباط موضوعات البرنامج بالوظيفة	١٢٢	٧٤,٨٥	٢٤٢	٧٧,٥٦	٠,٦٦
• التعاون بين الزملاء والمرؤوسين	٨٧	٥٣,٣٧	١٧٥	٥٦,٠٩	٠,٥٦
• مراجعتي لمذكرات الدورة بين الحين والأخر	٧٠	٤٢,٩٤	١٣٨	٤٤,٢٣	٠,٢٧
• يغلب على موضوعات البرنامج الطابع العملي والتطبيقي	١٠١	٦١,٩٦	١٨٥	٥٩,٠٢٩	٠,٥٦
• كانت إمكانية التطبيق سهلة وميسرة	١٠٤	٦٣,٨٠	١٩٩	٦٣,٧٨	-
• نسبة تطبيق ما تعلمته تعدت ٦٥%	٩٠	٥٥,٢١	١٦١	٥١,٦٠	٠,٧٥

وتكشف النتائج الواردة في الجدولين السابقين عن الآتي:

- اختفت الفروق تماماً بين المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى في الإقرار بتحقيق الاستفادة الفعلية أو تطبيق ما تم تلقيه في مجال العمل (٨١,٠٩% في مقابل ٨١,٠٤%).
- كما اختفت الفروق أيضاً في ماهية العوامل الميسرة لتحقيق هذه الاستفادة في مجال العمل، وأجمع الباحثون – بغض النظر عن جهة التخرج – على أن "ارتباط موضوعات البرنامج بالوظيفة" على رأس العوامل الميسرة، وكذلك سهولة ويسر عملية التطبيق".



الفروق بين المشاركين في الدورات التخصصية والإدارية:

جدول (٢٤) وجه الاستفادة الفعلية (تطبيق ما تلقوه من برامج)

في مجال العمل من وجهة نظر المشاركين في كل من برامج التخصصية الفنية والإدارية

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	برامج تخصصية (ن=٢٢٨)		برامج إدارية (ن=٣٦١)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	
• تحققت الاستفادة الفعلية	١٦٨	٧٣,٦٨	٣٠٤	٨٤,٢١	٣,١٢ **
• لم تتحقق الاستفادة	٤٩	٢١,٤٩	٥٤	١٤,٩٦	٢,٠٣ *
• غيـر مبيـــن	١١	٤,٨٢	٣	٨٣	٣,١٠ *
- المجمـــوع	٢٠١	١٠٠	٣٦١	١٠٠	-

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١

جدول (٢٥) طبيعة العوامل الميسرة لتحقيق الاستفادة الفعلية من البرامج المقدمة

في مجال العمل من وجهة نظر المشاركين في كل من الدورات التخصصية الفنية والإدارية

العينة والمؤشرات الإحصائية / العـوامل	برامج تخصصية (ن=١٦٨)		برامج إدارية (ن=٣٠٤)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	
• تشجيع الرئيس المباشر وتفهمـه	٨٨	٥٢,٣٨	١٩٠	٦٢,٥٠	*٢,١٤
• ارتباط موضوعات البرنامج بالوظيفة	١٢٣	٧٣,٢١	٢٣٧	٧٧,٩٦	١,١٦
• التعـاون بين الزمـــلاء والمرؤوسين	٨٦	٥١,١٩	١٧٦	٥٧,٨٩	١,٤٠
• مراجعتي لمذكرات الدورة بين الحين والآخر	٨٢	٤٨,٨١	١٢٤	٤٠,٧٩	١,٦٨
• يغلب على موضوعات البرنامج الطابع العملي	١١٠	٦٥,٤٨	١٧١	٥٦,٢٥	*١,٩٦
• كانت إمكانية التطبيق سهلة وميسرة	١٠٤	٦١,٩٠	١٩١	٦٢,٨٣	٠,٢٠
• نسبة تطبيق ما تعلمته تعدت ٦٥%	٩٤	٥٥,٩٥	٤٥٤	٥٠,٦٦	١,١٠

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

ويمكن الخروج من الجدولين السابقين بما يلي:

- أقر المشاركون في البرامج الإدارية بتحقيق الاستفادة الفعلية عند مقارنتهم بالمشاركة في البرامج التخصصية (٨٤,٢١% في مقابل ٧٣,٦٨%، النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١).
- اختفت الفروق بين المجموعتين في العوامل الميسرة لتحقيق الاستفادة الفعلية فيما عدا عاملين هما:
- غالبية الطابع العملي التطبيقي على موضوعات البرنامج والذي أقر به المشاركون في البرامج التخصصية بدرجة تفوق المشاركون في البرامج الإدارية (٦٥,٤٨% في مقابل ٥٦,٢٥%).
- تشجيع الرئيس المباشر وتفهمه والذي أقر به المشاركون في البرامج الإدارية بدرجة تفوق المشاركين في البرامج التخصصية (٦٢,٥٠% في مقابل ٥٢,٣٨%).

الفروق بين المشاركين والمسئولين:

نعرض في الجدولين التاليين (٢٦ ، ٢٧) لنتائج الفروق بين المشاركين والمسئولين في حجم الاستفادة الملموسة، والعوامل الميسرة لها.



جدول (٢٦) درجة الاستفادة الملموسة (تطبيق ما تلقوه من برامج) من وجهة نظر كل من المشاركين والمسئولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / العوامل	مشاركون (ن=٦١٥)		مسئولون (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	
• تحققت الاستفادة الفعلية	٤٩٥	٨٠,٤٩	٧٣	٨٧,٩٥	١,٦٤
• لم تتحقق الاستفادة	١٠٦	١٧,٢٤	٧	٨,٤٣	*٢,٠٤
• غير مبين	١٤	٢,٢٨	٣	٣,٦١	٠,٧٤
– المجموع	٦١٥	١٠٠	٨٣	١٠٠	–

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

جدول (٢٧) بعض العوامل الميسرة لتحقيق الاستفادة من البرامج المقدمة في مجال العمل من وجهة نظر المشاركين والمسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / العوامل	مشاركون (ن=٤٩٥)		مسؤولون (ن=٧٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	
• الارتباط بالوظيفة	٣٧٦	٧٥,٩٦	٤٦	٦٣,٠١	*٢,٣٦
• التعاون الجاد بين الزملاء	٢٧٢	٥٤,٩٥	٤٣	٥٨,٩٠	٠,٣٦
• غلبة الطابع العملي التطبيقي على البرامج	٢٩٥	٥٩,٦٠	٣٤	٤٦,٥٨	* ٢,١٠

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

تشير النتائج الواردة في الجدولين ٢٦ ، ٢٧ إلى ما يلي:

- توجد درجة عالية من الاتساق بين المشاركين والمسؤولين في الإقرار بحدوث استفادة فعلية ملموسة (٨٠,٤٩% في مقابل ٧٨,٩٥%، النسبة الحرجة غير دالة.
- يرى المشاركون أن ارتباط البرنامج بالوظيفة على رأس قائمة العوامل الميسرة لتحقيق الاستفادة الفعلية بدرجة تفوق المسئوولين (٧٥,٩٦% في مقابل ٦٣,٠١%، النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥)، وكذلك غلبة الطابع العلمي والتطبيقي على البرنامج (٥٩,٦٠% في مقابل ٤٦,٥٨% النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥).

ثالثاً: تقوم الدورات التي تنظمها جهات أخرى داخل الكويت وخارجها:

هدفنا من تقويم الدورات التي تنظمها جهات أخرى داخل الكويت وخارجها الاستفادة من مزايا هذه الدورات في تطوير برامجنا في مركز التدريب أثناء الخدمة، وقد كشفنا عن هذا الهدف من خلال عدة تساؤلات وجهت للمشاركين، وهي :

- هل سبق لكم المشاركة في دورات من تنظيم جهات أخرى داخل الكويت ؟
- ما هي مزايا هذه الدورات؟
- هل سبق لكم المشاركة في دورات من تنظيم جهات أخرى خارج الكويت؟
- ما هي مزايا هذه الدورات؟
- ما هي الدورات التي شاركت فيها من تنظيم جهات أخرى داخل وخارج الكويت؟

كما وجهنا عدة تساؤلات للمسؤولين للكشف عن هذا الهدف وهي:

- هل تتعاملون مع جهات أخرى في توفير احتياجاتكم التدريبية؟
- ما هي المزايا التي وفرتها الجهات الأخرى في إعداد وتنظيم البرامج التدريبية؟
- هل سبق لكم المشاركة – بصفة شخصية- في دورات من تنظيم جهات أخرى؟
- ما هي هذه الجهات؟
- ما هي مزايا الدورات التي تقدمها هذه الجهات؟

وفيما يلي بيان لطبيعة استجابات المبحوثين على كل سؤال من الأسئلة السابقة:

- فيما يتعلق بمشاركة كل من العينتين في دورات من تنظيم جهات أخرى داخل الكويت، تبين أن ما يزيد عن



نصف العينة ٥٢,٣٦% شاركوا في دورات من تنظيم جهات أخرى داخل الكويت، ولا فرق بين المشاركين والمشاركات في هذا الصدد (٤٩,٥٤% في مقابل ٥٥,٥٢%) أنظر الجدول رقم (٢٨).

جدول (٢٨) المشاركة الفعلية من جانب

مفردات العينة في دورات من تنظيم جهات أخرى دخل الكويت

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــــان	أ- مشاركون (ن = ٣٢٥)		ب- مشاركات (ن=٢٩٠)		جـ- المجموع (ن=٦١٥)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
شاركتُ في دورات داخل الكويت	١٦١	٤٩,٥٤	١٦١	٥٥,٥٢	٣٢٢	٥٢,٣٦	١,٤٨
لـــم أشـــــــارك	١٤٥	٤٤,٦٢	١١٨	٤٠,٦٣	٢٦٣	٢٤,٧٦	٠,٩٨
غيـــــر مبـــين	١٩	٥,٨٥	١١	٣,٧٩	٣٠	٤,٨٨	١,١٨
المجمــــوع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠	-

أما بالنسبة لمزايا هذه الدورات، فقد أجاب على هذا البند ٢٦٠ مبحوثا بنسبة ٤٢,٢٨ وكانت أهم المزايا العامة التي ذكروها ما يلي:

* ارتفاع مهارات المناقشة والحوار وإبداء الرأي.
* اكتساب مهارة التخاطب مع الآخرين.
* زيادة حصيلة المعلومات المتعلقة بطبيعة العمل.
* اكتساب مهارات فنية متعلقة بالعمل.
* صقل المواهب، خاصة في الدورات التخصصية الفنية.

هذا بالإضافة إلى عددٍ من المزايا المرتبطة بطبيعة الدورة (مزايا خاصة)، وعند سؤال مفردات عينة المشاركين عن الدورات التي شاركوا فيها خارج الكويت كانت الإجابة على النحو المبين في الجدول (٢٩).

جدول (٢٩) المشاركة الفعلية من جانب

مفردات العينة في دورات من تنظيم جهات أخرى دخل الكويت

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــــان	أ- مشاركون (ن = ٣٢٥)		ب- مشاركات (ن=٢٩٠)		جـ- المجموع (ن=٦١٥)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
شاركتُ في دورات داخل الكويت	٨٥	٢٦,١٥	٢٢	٧,٥٩	١٠٧	١٧,٤٠	٦,٠٦ **
لـــم أشـــــــارك	٢١٧	٦٦,٧٧	٢٥٢	٨٦,٩٠	٤٦٩	٧٦,٢٦	٥,٨٦**
غيـــــر مبـــين	٢٣	٧,٠٨	١٦	٥,٥٢	٣٩	٦,٣٤	٠,٧٩
المجمــــوع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	٦١٥	١٠٠	-

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١.

* وكما هو موضح من الجدول (٢٩) فإن ١٧,٤٠% من مفردات العينة شاركوا في دورات خارج الكويت وإن كانت مشاركة الذكور أعلى من الإناث (٢٦,١٥% في مقابل ١٧,٤٠%) النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١.

وقد أبدى المشاركون في دورات خارجية عددا من المزايا العامة، أهمها:

- تمكن المحاضرين من المادة العلمية.
- الإطلاع على خبرات العالم المتقدم واكتسابها.
- استخدام تقنيات متقدمة جدا في قاعات العرض.
- تصويب الدورات نحو الهــدف.





- غلبـــة الطـــابع العملي عليها.
- تغيير جو وتعـــرف على بلـــدان أخرى.

هذا، بالإضافة إلى عددٍ من المزايا المرتبطة بمضامين الدورات المقدمة (تخصصية). وبالنسبة لهوية الدورات التي شاركت فيها المبحوثون داخل وخارج الكويت، وأماكن انعقادها فسوف نضمنها في ملاحق الدراسة إذا تيسر ذلك.

وعند تحليل الأسئلة السابقة على أساس جهة التخرج لم نلمس تغيرا عن الصورة التي ذكرناها آنفاً حيث شارك ٤٩,٧٥% من خريجي الهيئة في دورات أخرى داخل الكويت، في مقابل ٥٥,٣٢% من خرجي جهات أخرى، النسبة الحرجة غير دالة. كما شارك ١١,٤٤% من خرجي الهيئة في دورات خارج الكويت في مقابل ١٩,٧٤% من خريجي جهات أخرى، وكانت النسبة الحرجة دالة لصالح خريجي الجهات الأخرى، (انظر الجدولين ٣٠، ٣١).

جدول (٣٠) المشاركة الفعلية في دورات تابعة لجهات أخرى

داخل الكويت من جانب مفردات العينة من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	مشاركون (ن=٢٠١) عدد	مشاركون (ن=٢٠١) %	مسئولون (ن=٣٨٥) عدد	مسئولون (ن=٣٨٥) %	النسبة الحرجة بين أ ، ب
شاركت في دورات داخل الكويت	١٠٠	٤٩,٧٥	٣١٢	٥٥,٣٢	١,٢٨
لـــم أشـــــــارك	٩٢	٤٥,٧٧	١٥٣	٣٩,٧٤	١,٤١
غيـــــر مبــــين	٩	٤,٤٨	١٩	٤,٩٤	٠,٢٥
المجمـــــوع	٢٠١	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	-

جدول (٣١) المشاركة الفعلية في دورات تابعة لجهات أخرى

داخل الكويت من جانب مفردات العينة من خريج الهيئة وخريجي جهات أخرى

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــــان	مشاركون (ن = ٢٠١) عدد	مشاركون (ن = ٢٠١) %	مسئولون (ن=٣٨٥) عدد	مسئولون (ن=٣٨٥) %	النسبة الحرجة
شاركت في دورات داخل الكويت	٢٣	١١,٤٤	٧٦	١٩,٧٤	*٢,٥٤
لـــم أشـــــــارك	١٦٧	٨٣,٠٨	٢٨٥	٧٤,٠٣	*٢,٤٨
غيـــــر مبــــين	١١	٥,٤٧	٢٤	٦,٢٣	٠,٣٧
المجمـــــوع	٢٠١	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	-

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥.

وفي هذا الإطار، قمنا بمعالجة البيانات السابقة على أساس طبيعة البرامج (تخصصية في مقابل إدارية)، ولم تكشف النتائج عن وجود فروق في موضوع المشاركة في دورات أخرى داخل الكويت، وإن كان الفرق دالاً في حالة الدورات خارج الدولة حيث شارك ٢١,٦١% من أصحاب البرامج الإدارية في مقابل ١٠,٥٣% من أصحاب البرامج التخصصية (النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١) – انظر الجدولين ٣٢، ٣٣).



جدول (٣٢) المشاركة الفعلية من جانب المشاركين في
دورات تخصصية وإدارية ضمن دورات أخرى تابعة لجهات أخرى داخل الكويت

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	برامج تخصصية (ن = ٢٢٨)		برامج إدارية (ن=٣٦١)		النسبة الحرجة
	عدد	%	عدد	%	
شاركت في دورات داخل الكويت	١٢٣	٥٣,٩٥	١٨٨	٥٢,٠٨	٠,٤٤
لم أشارك	٩٩	٤٣,٤٢	١٥٠	٤١,٥٥	٠,٤٥
غير مبين	٦	٢,٦٣	٢٣	٦,٣٧	*٢,٠٤
المجموع	٢٢٨	١٠٠	٣٦١	١٠٠	-

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

جدول (٣٣) المشاركة الفعلية من جانب المشاركين في
دورات تخصصية وإدارية ضمن دورات أخرى تابعة لجهات أخرى داخل الكويت

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	برامج تخصصية (ن = ٢٢٨)		برامج إدارية (ن=٣٦١)		النسبة الحرجة
	عدد	%	عدد	%	
شاركت في دورات داخل الكويت	٢٤	١٠,٥٣	٧٨	٢١,٦١	**٣,٤٦
لم أشارك	١٩١	٨٣,٧٧	٢٦١	٧٢,٣٠	**٣,٢١
غير مبين	١٣	٥,٧٠	٢٢	٦,٠٩	٠,٢٠
المجموع	٢٢٨	١٠٠	٣٦١	١٠٠	-

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

من ناحية أخرى، سألنا مفردات عينة المسؤولين عن إمكانية التعامل مع جهات أخرى غير الهيئة في توفير الاحتياجات التدريبية، وكانت الاستجابة على النحو المبين في الجدول التالي رقم (٣٤).

جدول (٣٤) تعامل المسؤولين مع جهات أخرى في توفير الاحتياجات التدريبية

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
يتم التعامل مع جهات أخرى	٣١	٥١,٦٧	١٥	٦٥,٢٢	٤٦	٥٥,٤٢	١,١١
لا يتم التعامل مع أي جهة أخرى	٢٣	٣٨,٣٣	٧	٣٠,٤٣	٣٠	٣٦,١٤	٠,٦٧
غير مبين	٦	١٠	١	٤,٣٥	٧	٨,٤٣	٠,٨٣

تكشف البيانات الواردة في الجدول السابق عن تعامل ٥٥,٤٣% من عينة المسؤولين مع جهات أخرى بجانب الهيئة لتوفير الاحتياجات التدريبية، وذلك في مقابل ٣٦,١٤% أقروا بعدم التعامل مع أي جهة أخرى غير الهيئة في توفير احتياجاتها.

وامتداداً للموقف سألنا مفردات عينة المسؤولين عن مشاركتهم الشخصية في دورات أخرى غير الهيئة (انظر الجدول رقم ٣٥).



جدول (٣٥) المشاركة الشخصية في دورات أخرى غير الهيئة من جانب المسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
نعـــــم	٣٦	٦٠	١٦	٦٩,٧٥	٥٢	٦٢,٦٥	٠,٨١٠
لا	١٩	٣١٦٧	٦	٢٦,٠٩	٢٥	٣٠,١٢	٠,٥٠
غيـر مبيـــن	٥	٨,٣٣	١	٤,٣٥	٦	٧,٢٣	٠,٦٣
المجمـــوع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	–

ووجدنا أن ٦٢,٦٥% منهم أقروا بالمشاركة الفعلية، وهو أمر دفعنا إلى سؤالهم عن ماهية هذه الجهات، وعن المزايا التي توفرها لعلنا نستفيد من إيجابياتهم في مستقبل العمل في المركز الذي يعلب الدور الفعال في العملية التدريبية على مستوى مؤسسات الدولة المختلفة، وكانت أهم المزايا التي ذكروها ما يلي:

- خبرة المحاضرين العالمية، والدراية بأساليب الإدارة الحديثة.
- انعقاد الدورات في أماكن ملائمة من حيث التنظيم والإعداد.
- بعض الدورات غير متوفرة في برامج الهيئة.
- وانخفاض سعر التكلفة في بعض الأماكــن.
- كما أقر البعض منهم بأنها نفس مزايا دورات الهيئة، ولكن التغيير مهم وضروري.
- أما ماهية الجهات التي شاركت فيها مفردات عينة المسؤولين فسوف نضمنهم في الملحق أو في وثائق مركز التدريب أثناء الخدمة.

رابعاً: المقارنة بين دورات الهيئة وغيرها من الدورات:

للكشف عن هذا الهدف وجهنا عدة تساؤلات لمجموعة المشاركين، ومجموعة أخرى للمسؤولين، وذلك بغية الوقوف على مكانة دورات المركز بين مؤسسات الدولة، وهذه التساؤلات هي :

بالنسبة للمشاركين:

- لصالح أي دورات يوجد فرق في المستوى: دورات الهيئة، ديوان الخدمة المدنية، الجامعة، القطاع الخاص، في الخارج ؟
- إذا أتيحت لك الفرصة: هل سترغب في ترشيحك لإحدى دورات الهيئة مرة أخرى؟
- في حالة الرغبة .. اذكر السبب ؟
- في حالة انعدام الرغبة .. اذكر السبب؟
- إذا تم ترشيحك لدورتين في آن واحد، إحداهما من تنظيم الهيئة والأخرى من تنظيم القطاع الخاص، أيهما تفضل ؟
    - دورات الهيئة .. لماذا؟
    - دورات القطاع الخاص .. لماذا؟
- ما هي المعوقات التي واجهتكم أثناء التدريب في دورات الهيئة؟

بالنسبة للمسؤولين:

- هل تعتقد أن دورات الهيئة تنافس ما تقدمه الجهات الأخرى المسؤولة عن التدريب دخل الكويت؟
    - في حالة الإجابة "بنعم" .. اذكر السبب؟
    - في حالة الإجابة "بلا" .. اذكر السبب؟

وفيما يلي طبيعة الاستجابات على التساؤلات السابقة:

يوضح الجدول رقم (٣٦) أداء عينة المشاركين في مستوى الدورات التي تقدمها الجهات المختلفة داخل وخارج الكويت.

جدول (٣٦) آراء المشاركين والمشاركات في
مستوى الدورات التي تقدمها الجهات المختلفة داخل وخارج الكويت

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مشاركون (ن = ٢١٦) موافق عدد	أ- مشاركون موافق %	ب- مشاركات (ن=١٧٧) موافق عدد	ب- مشاركات موافق %	جـ- المجموع (ن=٣٩٣) موافق عدد	جـ- المجموع موافق %	النسبة الحرجة بين أ ، ب
القيام بمسئوليات وأعباء أكثر	٦٥	٣٠,٠٩	٤٩	٢٧,٦٧	١١٤	٢٩,٠١	٠,٥٢
اتباع أساليب ومهارات جديدة في مجال العمل	١٩	٨,٨٠	٢٣	١٢,٩٩	٤٢	١٠,٦٩	١,٣٤
اكتساب معلومات جديدة في مجال العمل	٢٨	١٩,٦٩	١٦	٩,٠٤	٤٤	١١,٢٠	١,٢٣
استفادة الزملاء من المهارات المكسبة	٣٤	١٥,٧٤	٣٥	١٩,٧٧	٦٩	١٧,٥٦	١,٠٥
ارتفاع القدرة على المناقشة والحوار وإبداء الرأي	٥٢	٢٤,٠٧	١١	٦,٢١	٦٣	١٦,٠٣	٤,٨٠ **

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١

وكما هو واضح فإن ٢٩,٠١% أقروا بأن دورات الهيئة هي الأفضل، وذلك عند مقارنتها بمؤسسات تدريبية أخرى، ولا فرق بين المشاركين والمشاركات في هذا الصدد.

أما الجدول رقم (٣٧) فيكشف عن رغبة المشاركين في الترشيح لدورات أخرى من تنظيم الهيئة في حالة إتاحة الفرصة.

جدول (٣٧) رغبة المشاركين والمشاركات في
الترشيح لدورات أخرى من تنظيم الهيئة في حالة إتاحة الفرصة

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مسئولون (ن = ٣٢٥) عدد	أ- مسئولون %	ب- مسئولات (ن=٢٩٠) عدد	ب- مسئولات %	جـ- المجموع (ن=٦١٥) عدد	جـ- المجموع %	النسبة الحرجة بين أ ، ب
أرغبت في المشاركة	٢٩٨	٩١,٦٩	٢١٦	٩٠	٥٥٩	٩٠,٨٩	٠,٧٣
لا أرغب في المشاركة	١٢	٣,٦٩	١٨	٦,٢١	٣٠	٤,٨٨	١,٤٥
غيـر مبيـــــن	١٥	٤,٦٢	١١	٣,٧٩	٢٦	٤,٢٣	٠,٥١
المجمـــــــوع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	١٦٥	١٠٠	-

ويكشف الجدول السابق عن رغبة ٩٠,٨٩% في المشاركة في دورات الهيئة مرة أخرى.

وفي محاولة للبحث عن الأسباب التي تدفع المشاركين للتمسك بدورات الهيئة، أشار ٥٣٥ مشاركاً من أصل ٥٥٩ بنسبة ٩٥,٧١% إلى الأسباب التالية:

- الاستفادة واكتساب الخبرات الجديدة.
- تنشيط مهاراتنا أولاً بأول.
- كفاءة التنظيم، ومهارات المحاضرين.
- مكانة الهيئة في مجال التدريب.
- تعـــدد البرامج وتنوعها.
- قدرة هذه الدورات على تلبية احتياجاتنا التدريبية.
- قدرة الهيئة على التواصل مع مؤسساتنا.

أما الذين لا يرغبون في الترشيح لدورات الهيئة مرة أخرى، فقد بلغوا ٤,٦% من مجموعة العينة، وقدموا أسباباً بعيدة كل البعد عن محتوى الدورات، حيث أفروا بعدم مناسبة الوقت، والمكان، وعدم كفاية مدة البرامج.

وعند سؤالنا لمفردات العينة عن المقارنة بين دورات الهيئة والقطاع الخاص، جاءت الإجابة على النحو المبين في الجدول رقم (٣٨).



جدول (٣٨) درجة تفضيل مفردات العينة للدورات
التي تنظمها الهيئة في مقابل دورات القطاع الخاص

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مشاركون (ن = ٣٢٥) موافق عدد	%	ب- مشاركات (ن=٢٩٠) موافق عدد	%	جـ- المجموع (ن=٦١٥) موافق عدد	%	النسبة الحرجة بين أ ، ب
أفضل دورات الهيئة	١٩٠	٥٨,٤٦	١٥٩	٥٤,٨٣	٣٤٩	٥٦,٧٥	٠,٩١
أفضل دورات القطاع الخاص	٥٨	١٧,٨٥	٥٤	١٨,٦٢	١١٢	١٨,٢١	٠,٢٥
أفضل دورات الهيئة والقطاع الخاص	٥	١,٥٤	١٢	٤,١٤	١٧	٢,٧٦	*١,٩٦
غير مبين	٧٢	٢٢,١٥	٦٥	٢٢,٤١	١٣٧	٢٢,٢٨	٠,٠٨
المجموع	٣٢٥	١٠٠	٢٩٠	١٠٠	١٦٥	١٠٠	-

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥.

وكما هو واضح فإن ٥٦,٧٥% من مفردات العينة فضلوا دورات الهيئة (التدريب أثناء الخدمة) في مقابل ١٨,٢١% لدورات القطاع الخاص، ٢,٧٦% فضلوا الجهتين.

وقد ذكر الذين فضلوا دورات الهيئة أسباباً مماثلة تقريباً للأسباب التي أبدوها عندما سألناهم عن الرغبة في المشاركة في دورات الهيئة مرة أخرى، وأضافوا عليها الآتي:

- الهيئة غير تجارية.
- مضمونة ومعترف بها من الدولة.
- الثقة الكبيرة في خبرات الهيئة.
- الاهتمام الكبير بالمصلحة العامة.
- خبرات المحاضرين المتنوعة.
- المعاملة الطيبة.

أما الذين فضلوا دورات القطاع الخاص، فقد أبدوا أسباباً أخرى مثل:

- المكان المريح والمناسب.
- الخدمة الممتازة، وتوفير كل سبل الراحة.
- وسائل العرض أكثر تطوراً.
- التدريب على المناقشة وإبداء الرأي بدرجة تفوق الهيئة.
- طول مدة البرامج.
- استقدام محاضرين من خارج الكويت.

وعند سؤالنا عن المعوقات التي واجهت مجموعة المشاركين أثناء التدريب في مركز التدريب أثناء الخدمة، فقد أفاد (٣٥٥) مشاركاً بنسبة ٥٧,٧% بالآتي:

- بعض الدورات مسائية.
- عدم توافر مواقف للسيارات.
- الأجهزة قديمة وغير كافية.
- عدم الالتزام بتوزيع المذكرات قبل بداية الدورة.
- أماكن الاستراحة ضيقة.
- الازدحام الناتج عن عقد عدة دورات في الوقت نفسه.
- تغيير المدربين في آخر وقت دون إبلاغنا.
- غلبة الطابع النظري على بعض الدورات.
- عدم كفاءة بعض المحاضرين.
- نقص ورش العمل المصاحبة للدورات.
- موقع مركز التدريب في "دسمان" غير مناسب.

وربما تكون هذه المعوقات ورقة عمل أمام المسؤولين في المركز لتذليها أولاً بأول.

وللتحقق من صدق وحيادية النتائج السابقة، حرصنا على تقسيم العينة إلى مشاركين في خريجي الهيئة، وخريجي جهات أخرى، وتبين الجداول الثلاثة التالية (٣٩، ٤٠، ٤١) نتائج لمقارنة بين المجموعتين على أسئلة الهدف:

جدول (٣٩) آراء المشاركين من خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى
في الدورات التابعة لجهات أخرى داخل الكويت

العينة والمؤشرات الإحصائية / الأسباب	خريجو الهيئة (ن = ١١٩) موافق عدد	%	خريجو جهات أخرى (ن=٢٦١) موافق عدد	%	النسبة الحرجة
دورات الهيئة هي الأفضل	٤١	٣٤,٤٥	٦٧	٢٥,٦٧	١,٧٦
دورات ديوان الخدمة المدنية هي الأفضل	٢٠	١٦,٨١	٢١	٨,٠٥	*٢,٥٥
دورات جامعة الكويت هي الأفضل	١١	٩,٢٤	٣٠	١١,٤٩	٠,٦٦
دورات القطاع الخاص هي الأفضل	٢١	١٧,٦٥	٤٤	١٦,٨٦	٠,١٩
الدورات التي تعقد خارج الكويت هي الأفضل	١٤	١١,٧٦	٤٥	١٧,٢٤	١,٣٧

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥

جدول (٤٠) رغبة المشاركين من خريجي الهيئة
وخريجي جهات أخرى في الترشيح لدورات أخرى من تنظيم الهيئة

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	خريجو الهيئة (ن = ٢٠١) عدد	%	خريجو جهات أخرى (ن=٣٨٥) عدد	%	النسبة الحرجة
أرغبت في المشاركة	١٨١	٩٠,٠٥	٣٥٢	٩١,٤٢	٠,٥٥
لا أرغب في المشاركة	١٢	٥,٩٧	١٦	٤,١٦	٠,٩٨
غير مبين	٨	٣,٩٨	١٧	٤,٤٢	٠,٢٥
المجموع	٢٠١	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	-

جدول (٤١) درجة تفضيل مفردات العينة من خرجي الهيئة وخريجي جهات
أخرى للدورات التي تنظمها الهيئات مقابل دورات القطاع الخاص

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	خريجو الهيئة (ن = ٢٠١) عدد	%	خريجو جهات أخرى (ن=٣٨٥) عدد	%	النسبة الحرجة
أفضل دورات الهيئة	١٣١	٦٥,١٧	٢٠٢	٥٢,٤٧	**٢,٩٥
أفضل دورات القطاع الخاص	٢٩	١٤,٤٣	٧٥	١٩,٤٨	١,٥٢
أفضل دورات الهيئة والقطاع الخاص	٧	٣,٤٨	١٠	٢,٦٠	٠,٦١
غير مبين	٣٤	١٦,٩٢	٩٨	٢٥,٤٥	*٢,٣٥
المجموع	٢٠١	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	-

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥.

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١.



وتكشف الجداول الثلاثة السابقة عن الآتي:

- مازالت دورات الهيئة هي الأفضل، ولا فرق بين خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى في هذا الصدد.
- يفضل خريجو الهيئة دورات ديوان الخدمة المدنية عند مقارنتهم بخريجي الجهات الأخرى (النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥).
- يفضل خريجو الهيئة الدورات التي تعقدها الهيئة عند مقارنتها بدورات القطاع الخاص على وجه التحديد بدرجة تفوق خريجي الجهات الأخرى (النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١) هذا أمر طبيعي.

وعند تقسيم العينة إلى مشاركين في برامج تخصصية، وإدارية، فضل المشاركون في الدورات التخصصية برامج الهيئة عند مقارنتهم بالمشاركين في البرامج الإدارية، (انظر النسبة الحرجة الواردة في جدول ٤٢).

جدول (٤٢) آراء المشاركين في دورات تخصصية وإدارية
في مستوى الدورات التي تقدمها الجهات المختلفة داخل وخارج الكويت

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	برامج تخصصية (ن = ١٤٨)		برامج إدارية (ن=٢٣٠)		النسبة الحرجة
	موافق		موافق		
	عدد	%	عدد	%	
دورات الهيئة هي الأفضل	٥٥	٣٧,١٦	٥٠	٢١,٧٤	**٣,٢٧
دورات ديوان الخدمة المدنية هي الأفضل	٢١	١٤,١٩	١٩	٨,٢٦	١,٨٣
دورات جامعة الكويت هي الأفضل	١٣	٨,٧٨	٢٩	١٢,٦١	١,١٥
دورات القطاع الخاص هي الأفضل	٢٧	١٨,٢٤	٤٠	١٧,٣٩	٠,٢١
الدورات التي تعقد خارج الكويت هي الأفضل	١٤	٩,٤٦	٤٥	١٩,٥٧	**٢,٦٤

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١

ومحاولة منا لإضفاء قدر من الثبات على النتائج السابقة، توجهنا إلى عينة المسؤولين بسؤال سقناه في صدر هذا الهدف مفاده: ما مدى مناسبة دورات الهيئة لما تقدمه الجهات الأخرى من دورات؟ وكانت الإجابة على النحو المبين في الجدول رقم (٤٣).

جدول (٤٣) مدى منافسة الهيئة لما تقدمه الجهات الأخرى
من دورات من وجهة نظر المسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
نعـــــم	٣٩	٦٥	١٣	٥٦,٥٢	٥٢	٦٢,٦٥	٠,٧١
لا	١٣	٢١,٦٧	٩	٣٩,١٣	٢٢	٢٦,٥١	١,٦١
غيـر مبيـــن	٨	١٣,٣٣	١	٤,٣٥	٩	١٠,٨٤	٢,١٨
المجمـــــوع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	-

من الجدول السابق، نجد أن ما يقرب من ثلثي عينة المسؤولين أقروا بمقدرة دورات الهيئة على المنافسة في سوق التدريب في دولة الكويت ٦٢,٦٥% ولم نلمس فروقاً ذات دلالة بين المسؤولين والمسؤولات في هذا الصدد.



خامساً: تقويم عام لكفاءة دورات مركز التدريب أثناء الخدمة من وجهة نظر المشاركين على اختلاف مستوياتهم:

يعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة، وقد صممنا للكشف عنه مقياساً مكون من ١٧ بنداً موزعة على ثلاثة محاور فرعية عرضناها تفصيلاً عند الحديث عن أدوات الدراسة الحالية.

ويبين الجدول التالي رقم (٤٤) نتائج المقارنة بين المشاركين والمشاركات على مكونات المقياس.

جدول (٤٤) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) ودلالتها بين المشاركين والمشاركات على مكونات مقياس التقويم العام لكفاءة دورات مركز التدريب أثناء الخدمة

العينة المؤشرات الإحصائية / المكونـــات	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		قيمة (ت)
	م	ع	م	ع	
التنظيم العام للدورات	١١,٠١	٢,٩٥	١٠,٤٠	٢,٨٥	**٢,٥٨
أهداف الدورات ونتائجها	٨,٥٧	٢,٦١	٧,٩٣	٢,٥٧	**٩,٩٨
كفاءة المدرب وأسلوب العرض	٧,٤٩	٢,٦٢	٧,٥٧	٢,٦٦	٠,٣٦
الدرجة الكلية	٢٧,٠٧	٧,٠٣	٢٥,٨٥	٧,٢٢	*٢,١٠

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥.

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١.

ويمكن الخروج من الجدول السابق بالدلالات التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاركين والمشاركات في الإقرار بكفاءة التنظيم العام للدورات لصالح المشاركين (قيمة ت دالة عند مستوى ٠,٠١).
- كما توجد فروق بين المجموعتين أيضاً في مدى تحقق أهداف الدورات ونتائجها لصالح المشاركين.
- اختفت الفروق بين المجموعتبن في كفاءة المدرب وأسلوب العرض.
- بصفة عامة، أقر المشاركون بكفاءة دورات المركز بدرجة تفوق المشاركات.

أما الجدول رقم (٤٥) فيكشف عن نتائج المقارنة بين خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى في أبعاد المقياس.

جدول (٤٥) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) ودلالتها بين المشاركين من خريجي الهيئة ومن خارجها على مقياس التقويم العام لدورات مركز التدريب أثناء الخدمة

العينة المؤشرات الإحصائية / المكونـــات	مشاركون (ن = ٣٢٥)		مشاركات (ن=٢٩٠)		قيمة (ت)
	م	ع	م	ع	
التنظيم العام للدورات	١٠,٧٤	٣,٠١	١٠,٧١	٢,٨٨	٠,١١
أهداف الدورات ونتائجها	٨,١٧	٢,٧٣	٨,٣٠	٢,٥٦	٠,٥٥
كفاءة المدرب وأسلوب العرض	٧,٥٢	٢,٦٧	٧,٤٩	٢,٦٢	٠,١١
الدرجة الكلية	٢٦,٣٩	٧,٤٥	٢٦,٥١	٦,٩٧	٠,١٨

وكما هو واضح، لا توجد أية فروق بين المجموعتين في الإقرار بكفاءة دورات الهيئة في كافة أبعادها، مما يزيل أي تصور حول توجه خريجي الهيئة نحو التقويم الإيجابي.

ولقد حاولنا أيضاً الكشف عن كفاءة الدورات بين وجهة نظر المشاركين في الدورات التخصصية والإدارية، وهو الأمر الذي يوضحه الجدول رقم (٤٦).

جدول (٤٦) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) ودلالتها بين المشاركين والمشاركات على مكونات مقياس التقويم العام لكفاءة دورات مركز التدريب أثناء الخدمة

العينة المؤشرات الإحصائية / المكونـــات	مشاركون (ن = ٢٢٨)		مشاركات (ن=٣٦١)		قيمة (ت)
	م	ع	م	ع	
التنظيم العام للدورات	١١,١٢	٣,١٨	١٠,٤٨	٢,٧١	*٢,٥٥
أهداف الدورات ونتائجها	٧,٦٠	٢,٨٠	٨,٠٩	٢,٤٥	*٢,٢٨
كفاءة المدرب وأسلوب العرض	٧,٩٧	٢,٨٣	٧,٢٢	٢,٤٠	*٢,٣٧
الدرجة الكلية	٢٧,٦١	٧,٩١	٢٥,٧٩	٦,٤١	*٣,٠١

* النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠٥.

وتكشف قيمة (ت) الواردة في جدول (٤٦) إلى أن المشاركين في البرامج التخصصية يرون أن الدورات أكفأ من حيث التنظيم العام، وكفاءة المدرب وأسلوب العرض، والعكس في حالة مدى تحقق أهداف الدورات.

كما حاولنا أيضاً قياس مستوى الكفاءة العامة للدورات بين ثلاث مجموعات (العينات المسحوبة منها كبيرة) وهي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، ووزارة الداخلية، ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل (انظر الجدول رقم ٤٧).

جدول (٤٧) المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ت) ودلالتها بين ثلاث مجموعات في مستوى الكفاءة العامة للدورات

المؤشرات الإحصائية / جماعة المقارنة		(١)		(٢)		قيمة (ت)
		م	ع	م	ع	
١- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.	٢- وزارة الداخلية	٢٥,٢٠	٧,٧٧	٢٥,٧٤	٥,٨١	٠,٦٥
١- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.	٢- وزارة الشئون	٢٥,٢٠	٧,٧٧	٢٧,٠٥	٧,١٧	١,٨٥
١- وزارة الداخلية.	٢- وزارة الشئون	٢٥,٧٤	٥,٨١	٢٧,٠٥	٧,١٧	١,٦٨

واللافت للنظر في هذا الجدول هو اختفاء الفروق بين المجموعات الثلاث في مستوى كفاءة الدورات، الأمر الذي يعكس اتفاقاً عاماً حول هذه الكفاءة.

ولمزيد من التحليل حاولنا دراسة أثر المستوى التعليمي للمشاركين (أربعة مستويات*) في الحكم على كفاءة الدورات.

* **المستويات التعليمية هي** : دون الثانوية العامة، وثانوية عامة أو ما يعادلها، ودبلوم بعد الثانوية، وشهادة جامعية، وتم استبعاد فئة (فوق الجامعي) نظراً لصغر حجم العينة (ن=١١).



جدول (٤٨) نتائج تحليل التباين في اتجاه واحد بين أربعة مستويات تعليمية للمشاركين في الدرجة الكلية في مستوى الكفاءة العامة للدورات

مصدر التباين	مجموعات المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)
بين المجموعات	١٤٠,٤٢	٣	٤٦,٨٠٦	٠,٩٢
داخل المجموعات	٣٠٢٣٨,٣٤	٥٩٢	٥١,٠٨	
المجموع	٢١٣٧٨,٧٦	٥٩٥		

وبعد إجراء تحليل التباين في اتجاه واحد لم نجد أية فروق بين المستويات الأربعة، حيث لم تصل قيمة (ف) إلى مستوى الدلالة الإحصائية (أنظر قيمة ف الواردة في الجدول السابق (٤٨).

سادساً: مدى وفاء مركز التدريب أثناء الخدمة بالاحتياجات التدريبية للمؤسسات في دولة الكويت من وجهة نظر المسؤولين:

في سبيل الكشف عن هذا الهدف، وضعنا عدة تساؤلات تقضي في مجموعها إلى تصور عام حول مدى وفاء مركز التدريب أثناء الخدمة بالاحتياجات التدريبية، هذه التساؤلات هي:

- هل اطلعتم على خطة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الخاصة بالتدريب أثناء الخدمة؟
- هل تعتقد أن الدورات التي تقدمها الهيئة تغطى متطلبات سوق العمل في الكويت؟
- ما مدى مناسبة الأسعار التي تقدمها الهيئة مع ميزانيات التدريب في مؤسساتكم؟

وتعرض الجدول (٤٩، ٥٠، ٥١)، للإجابة على هذه التساؤلات:

جدول (٤٩) اطلاع المسؤولين على خطة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الخاصة بالتدريب أثناء الخدمة

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
نعـــم	٢٨	٤٦,٦٧	١٤	٦٠,٨٧	٤٢	٥٠,٦٠	١,١٦
لا	٢٦	٤٣,٣٣	٨	٣٤,٧٨	٣٤	٤١,٩٦	٠,٧١
غيـر مبيـــن	٦	١٠	١	٤,٣٥	٧	٨,٤٣	٠,٨٣
المجمـــوع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	-

جدول (٥٠) مدى تغطية الدورات التي تقدمها الهيئة لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر المسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مسئولون (ن = ٢٨)		ب- مسئولات (ن=١٤)		جـ- المجموع (ن=٤٢)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
نعـــم	٢٥	٨٩,٢٩	١١	٧٨,٥٧	٣٦	٨٥,٧١	٠,٩٤
لا	٣	١٠,٧١	٣	٢١,٤٣	٦	١٤,٢٩	٠,٩٤
المجمـــوع	٢٨	١٠٠	١٤	١٠٠	٤٢	١٠٠	-

جدول (٥١) مدى مناسبة الأسعار التي تقدمها الهيئة مع ميزانيات التدريب في المؤسسات من وجهة نظر المسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مسئولون (ن = ٢٨)		ب- مسئولات (ن=١٤)		جـ- المجموع (ن=٤٢)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الأسعار مناسبة	٢٨	١٠٠	٩	٦٤,٢٩	٣٧	٨٨,١٠	٣,٣٧ **
الأسعار غير مناسبة	-	-	٥	٣٥,٧١	٥	١١,٩٠	٣,٣٧ **
المجموع	٢٨	١٠٠	١٤	١٠٠	٤٢	١٠٠	-

** النسبة الحرجة دالة عند مستوى ٠,٠١.

وتكشف الجداول الثلاثة السابقة عن الآتي:

- أقر ٥٠,٦٠% من عينة المسؤولين بأنهم اطلعوا على خطة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي الخاصة بالتدريب أثناء الخدمة.
- يرى ٨٥,٧١% ممن اطلعوا على خطة الهيئة بأن الدورات التي يطرحها المركز يمكن أن تغطي متطلبات سوق العمل في الكويت.
- كما يرى ٨٨,١٠% بأن الأسعار التي تطرحها الهيئة مناسبة لميزانيات التدريب في المؤسسات المعنية.

وتكشف الجداول الخمسة التالية (٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥، ٥٦) عن الإجابة على التساؤلات السابقة.

جدول (٥٢) أهمية التدريب أثناء الخدمة من وجهة نظر المسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
التدريب أثناء الخدمة مهم جداً	٥٨	٩٦,٦٧	٢٣	١٠٠	٨١	٩٧,٥٩	٠,٨٩
التدريب أثناء الخدمة غير مهم	٢	٣,٣٣	-	-	٢	٢,٤١	٠,٨٩
غير مبين	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	-

جدول (٥٣) إمكانية تشجيع المسؤولين لموظفيهم للالتحاق بدورات التدريب أثناء الخدمة

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
يشجع المسئول موظفيه على الالتحاق	٥٦	٩٣,٣٣	٢٣	١٠٠	٧٩	٩٥,١٨	١,٢٧
لا يشجع المسئول موظفيه على الالتحاق	٣	٥	-	-	٣	٣,٦١	١,٠٩
غير مبين	١	١,٦٧	-	-	١	١,٢٠	٠,٦٢
المجموع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	-

جدول (٥٤) استفادة الموظفين من حضور الدورات في مجال العمل من وجهة نظر المسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
يستفيد الموظف من حضور الدورات	٥٨	٩٦,٦٧	٢٢	٩٥,٦٥	٨٠	٩٦,٣٩	٠,٢٢
لا يستفيد الموظف من حضور الدورات	٢	٣,٣٣	١	٤,٣٥	٣	٣,٦١	٠,٢٢
غيـــر مبيـــن	–	–	–	–	–	–	–
المجمــــوع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	–

جدول (٥٥) درجة الاستفادة من حضور
الدورات في مجال العمل من وجهة نظر المسؤولين

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مسئولون (ن = ٥٨)		ب- مسئولات (ن=٢٢)		جـ- المجموع (ن=٦٠)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	موافق		موافق		موافق		
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
الاستفادة قـوية	٢٤	٤١,٣٨	١٤	٦٣,٦٤	٣٨	٤٧,٥٠	١,٧٨
الاستفادة متوسطة	٣٢	٥٥,١٧	٨	٣٦,٣٦	٤٠	٥٠	١,٥٠
الاستفادة ضئيلة	٢	٣,٤٥	–	–	٢	٢,٥٠	٠,٨٨
غيـــر مبيـــن	–	–	–	–	–	–	–
المجمــــوع	٥٨	١٠٠	٢٢	١٠٠	٨٠	١٠٠	

جدول (٥٦) مشاركة المسؤولين في دورات مركز التدريب أثناء الخدمة

العينة والمؤشرات الإحصائية / البيـــان	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
نعـــم	٣٣	٥٥	١١	٤٧,٨٣	٤٤	٥٣,٠١	٠,٥٩
لا	٢٥	٤١,٦٧	١٠	٤٣,٤٨	٣٥	٤٢,١٧	٠,١٥
غيـــر مبيـــن	٢	٣,٣٣	٢	٨,٧٠	٤	٤,٨٢	١,٠٢
المجمــــوع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	–

ويمكن الخروج من الجداول الخمسة السابقة عن الآتي:

- أقر ٩٧,٥٩ من المسؤولين بأهمية التدريب أثناء الخدمة، مما يعكس إيماناً بقضية تدريب وتنمية الموظفين أثناء الخدمة، ولا فرق بين مسؤول أو مسؤولة في هذا الإطار (جدول رقم ٥٢).
- ومما يؤكد هذا الإيمان هو تشجيع المسؤولين لموظفيهم للالتحاق بدورات أثناء الخدمة بنسبة ٩٥,٨١% (جدول رقم ٥٣).
- وفي هذا الإطار أيضاً أقر ٩٦,٣٩% من المسئولين بإمكانية استفادة الموظفين من حضور الدورات التي تعقد أولاً بأول أثناء الخدمة (جدول رقم ٥٤) حتى ولو كانت الاستفادة متوسطة، علماً بأن نصف العينة أقروا بقوة هذه الاستفادة وتأثيرها في سير العمل المهني.
- ويعكس الجدول رقم (٥٦) إيماناً واقعياً من قبل المسؤولين



حيث شارك ما يزيد عن نصف مفردات العينة في دورات مركز التدريب أثناء الخدمة ٥٣,٠١% وعند سؤالهم عن مزايا هذه الدورات أجابوا بالآتي:

- توفير كوادر كويتية للتدريب.
- اكتساب الخبرات والمعلومات.
- تطوير الأداء من منطلق عملي.
- التنظيم الجاد في إدارة الدورات.
- جدية المحاضـــــرين.
- الاهتمام الجاد بالمتدربين.

حاولنا معرفة الضوابط والمعايير المنظمة لعملية ترشيح الموظفين للدورات باعتبارها الأساس في انتقاء الموظفين القابلين للاستفادة من البرامج بدرجة عالية، ويبين الجدولان (٥٧، ٥٨) الإجابة على الأسئلة التي وجهناها لمجموعة المسؤولين وهي :

- هل لديكم معايير لترشيح الموظفين في دورات تدريبية أثناء الخدمة؟
- ما هي هذه المعايير؟
- هل لديكم ضوابط إدارية ومالية لترشيح الموظفين؟
- ما هي هذه الضوابط؟

ثامناً : الكشف عن ماهية المعايير المتبعة في ترشيح الموظفين للدورات من وجهة نظر المسؤولين:

جدول (٥٧) توافر المعايير في المؤسسات لترشيح الموظفين في دورات مركز التدريب أثناء الخدمة

البيـــان / العينة والمؤشرات الإحصائية	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
نعـــم	٤٨	٨٠	١٨٥	٧٨,٢٦	٦٦	٧٩,٥٢	٠,١٨
لا	٨	١٣,٣٣	٤	١٧,٣٩	١٢	١٤,٤٦	٠,٤٧
غيـــر مبيـــن	٤	٦,٦٧	١	٤,٣٥	٥	٦,٠٢	٠,٤٠
المجمـــــــوع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	-

جدول (٥٨) توافر الضوابط الإدارية والمالية لترشيح الموظفين من قبل المؤسسات

البيـــان / العينة والمؤشرات الإحصائية	أ- مسئولون (ن = ٦٠)		ب- مسئولات (ن=٢٣)		جـ- المجموع (ن=٨٣)		النسبة الحرجة بين أ ، ب
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
نعـــم	٣٦	٦٠	١٥	٦٥,٢٢	٥١	٦١,٤٥	٠,٤٤
لا	١٦	٢٦,٦٧	٦	٢٦,٠٩	٢٢	٢٦,٥١	٠,٠٥
غيـــر مبيـــن	٨	١٣,٣٣	٢	٨,٧٠	١٠	١٢,٠٥	٠,٥٨
المجمـــــــوع	٦٠	١٠٠	٢٣	١٠٠	٨٣	١٠٠	-

وتشير النتائج الواردة في الجدولين السابقين (٥٧، ٥٨) إلى ما يلي:-

- أقر ما يقرب من ٨٠% من مفردات العينة بوجود معايير لترشيح الموظفين للمشاركة في دورات مركز التدريب أثناء الخدمة، وأهم هذه المعايير ما يلي:
- رغبة الموظف.
- جدية الموظف.
- حاجة العمل إلى تطوير الأداء.
- نقص خبرة الموظف.
- توافق عمله مع محتوى الدورة.
- الأقدمية المطلقة.





خلاصة النتائج

يمكن تلخيص الدراسة الحالية فيما يلي:

أولاً: مدى الشعور بالتحسن في الأداء المهني لدى المشاركين:

- أقر ٨٧,٤٨% من المشاركين في الدورات بشعورهم بالتحسن في أدائهم المهني، ولا فرق بين المشاركين والمشاركات في هذه المشاعر، ولا بين خريجي الهيئة وخريجي جهات أخرى، ولا بين المشاركين فى البرامج التخصصية أو الإدارية.
- كما أقر ٨٧,٩٥% من المسئولين بنفس المشاعر مما يضفي قيمة كبيرة ومصداقية على النتيجة السابقة.
- كانت أهم أسباب التحسن من وجهة نظر الجميع:
  - اكتساب مهارات جديدة في مجال العمل.
  - اكتساب مهارات المنافسة والحوار وإبداء الآراء.
  - واقعية الأمثلة المقدمة وارتباطها بالعمل.

*** كانت أهم مظاهر التحسن:**

- تطبيق المعلومات الجديدة في مجال العمل.
- اتبـــاع أساليب جديدة في الأداء.
- ارتفاع القدرة على المناقشة والحوار الميسر للعمل.

علماً بأن أسباب ومظاهر التحسن اتفق عليها كلّ من المشاركين والمسؤولين عنهم.

ثانياً: الاستفادة الفعلية والملموسة مما تم التدريب عليه:

- أقرت نسبة تزيد عن ٨٠% من مفردات عينة المشاركين بتحقيق الاستفادة الفعلية والملموسة، ولا فرق بين المشاركين والمشاركات، ولا بين المشاركين في البرامج بنوعيها (التخصصية والإدارية)، كما اتسقت هذه النتائج مع ما أورده المسؤولون حيث أقروا بالاستفادة الملموسة بنسبة تعدت ٨٠%.
- فسر أفراد العينة الاستفادة الفعلية في ضوء عدة عوامل، هي على الترتيب:
  - ارتباط موضوعات البرامج بالوظيفة.
  - سهولة تطبيق ما تم تلقيه فى البرامج.
  - غلبة الطابع العملي والتطبيقي على ما تم تلقيه.
  - تشجيع الرئيس المباشر وتفهمه.

ويكفي الإشارة هنا إلى أن العوامل الثلاثة الأولى مرتبطة بمضامين البرامج المقدمة؛ علماً بأن هذه العوامل اختلف ترتيبها داخل عينة المسؤولين.

ثالثاً: تقويم الدورات التي تنظمها جهات أخرى داخل الكويت وخارجها:

- شارك أكثر من نصف عينة المتدربين في دورات من تنظيم جهات أخرى داخل الكويت ٥٢,٣٦%، كما شارك ما يزيد عن الربع ٢٦,١٥% في دورات خارج البلاد، واختفت الفروق في هذه النسب عند تقسيم العينة إلى خريجين من الهيئة وخريجبن من جهات أخرى، وكذلك ذوي البرامج التخصصية في مقابل الإدارية.
- وفي هذا السياق: تعامل أكثر من نصف عينة المسؤولين ٥٥,٤٢% مع جهات أخرى في توفير الاحتياجات التدريبية لمؤسساتهم، بينما شارك ٦٢,٦٥% منهم في دورات من تنظيم جهات أخرى.
- أبدى المشاركون عدداً من المزايا في الدورات الداخلية مثل: ارتفاع مهارات المناقشة والحوار وإبداء الآراء، واكتساب مهارة التخاطب مع الآخرين، وزيادة حصيلة المعلومات والمهارات المتعلقة بالعمل، بالإضافة إلى صقل المواهب.
- كما أبدوا عدداً من المزايا في الدورات الخارجية مثل: الاطلاع على خبرات العالم المتقدم، واستخدام تقنيات متقدمة جداً في قاعات العرض، وتصويب الدورات نحو الهدف، وغلبه الطابع العملى، بالإضافة إلى نغيير الجو والتعرف على البلدان الأخرى.
- من ناحية أخرى أبدى مجموعة المسؤولين عدداً من المزايا في الأماكن الأخرى مثل: خبرة المحاضرين العالمية، والدراية بأساليب الإدارة الحديثة، وأماكن انعقاد الدورات الراقية، وعدم توفر بعض البرامج في الهيئة.

رابعاً: المقارنة بين دورات الهيئة وغيرها من الدورات:

- أقر ٢٩,٠١% من عينة المشاركين بأن دورات الهيئة هي الأفضل، يليها دورات القطاع الخاص ١٧,٥٦%.
- عند الكشف عن درجة تفضيل مفردات العينة لدورات الهيئة في مقابل دورات القطاع الخاص، فضل ٥٦,٧٥ دورات الهيئة مقابل ١٨,٢١% لدورات القطاع الخاص.



- وقد أبدى المشاركون أسباباً لتمسكهم بالهيئة مثل: الاستفادة واكتساب الخبرات الجديدة، وكفاءة التنظيم ومهارة المحاضرين، ومكانة الهيئة في مجال التدريب، كما أن الهيئة غير تجارية، وقادرة على التواصل مع المؤسسات وتوفير الاحتياجات.
- ورغم المميزات السابقة، فقد ذكر أكثر من نصف مفردات العينة معوقات للتدريب في الهيئة، من أهمها: بعض الدورات مسائية، وعدم توافر موقف للسيارات، وقدم الأجهزة، وضيق أماكن الاستراحة، وعدم كفاءة بعض المحاضرين، وعدم الالتزام بتوزيع المذكرات قبل الدورات مباشرة، ونقص ورش العمل.
- أما بالنسبة لعينة المسؤولين: فقد أقر ما يقرب من الثلثين ٦٢,٦٥% بمقدرة الهيئة على مناقشة الجهات الأخرى في سوق التدريب، وذلك بما تملكه من امكانات وخبرات تساعدها على القيام بهذه المهمة.

خامساً: تقويم عام لكفاءة دورات مركز التدريب أثناء الخدمة من وجهة نظر المشاركين على اختلاف مستوياتهم:

- أقرت مفردات عينة المشاركين بكفاءة دورات مركز التدريب أثناء الخدمة، وإن اختلف المشاركون عن المشاركات في الإقرار بهذه الكفاءة، حيث أقر المشاركون بالكفاءة بدرجة أعلى من المشاركات، وبصفة خاصة في التنظيم العام للدورات وفي مدى تحقق أهداف الدورات ونتائجها.
- اختفت الفروق في مستوى الكفاءة بأبعادها الثلاثة عند تقسيم العينة إلى خريجين من الهيئة وخريجين من جهات أخرى.
- اختفت الصورة عند تقسيم العينة إلى مشاركين في برامج تخصصية وإدارية، حيث أقر ذوو البرامج التخصصية بكفاءة التنظيم العام للدورات بدرجة تفوق ذوى البرامج الإدارية، والعكس في مدى تحقق أهداف الدورات ونتائجها.
- اختفت الفروق في مستوى الكفاءة عند تقسيم عينة المشاركين إلى أربعة مستويات تعليمية.

سادساً: مدى وفاء مركز التدريب أثناء الخدمة بالاحتياجات التدريبية للمؤسسات في دولة الكويت من وجهة نظر المسؤولين.

- أقر ٥٠,٦٠% فقط من عينة المسئولين بإطلاعهم على خطة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي الخاصة بالتدريب أثناء الخدمة، وهي نسبة ضئيلة يمكن زيادتها بتكثيف الجرعة الإعلامية عن هذه الخطة.
- يعتقد ما يربو من ٨٥,٧١% من عينة المسؤولين في مقدرة الهيئة على تغطية متطلبات سوق العمل في دولة الكويت، وربما يعكس هذا الاعتقاد مكانة الهيئة في سوق العمل.
- كما يرى ٨٨,١٠% منهم بأن أسعار الهيئة مناسبة باعتبارها مؤسسة خدمية وليس تجارية.

سابعاً: معتقدات المسؤولين حول قضية التدريب أثناء الخدمة بوجه عام:

- أقر ٩٧,٥٩% من عينة المسئولين بأهمية التدريب أثناء الخدمة.
- كما أقر ٩٥,١٨ بتشجيع الموظفين في المؤسسات على الالتحاق ببرامج للتدريب أثناء الخدمة.
- وربما ينبع هذا التشجيع من الاعتقاد الراسخ بإمكانية الاستفادة من حضور الدورات والتي أقر بها ٩٦,٣٩% من مفردات عينة المسؤولين.
- ويرون كذلك أن الاستفادة على الأقل ستكون متوسطة إن لم تكن قوية وفعالة.
- ولعل الصورة السابقة تدفع المسئولين في الهيئة إلى الطرق على الحديد وهو ساخن وتأصيل صورة التواصل المختلفة بينهم وبين هؤلاء المسؤولين.

ثامناً : الكشف عن ماهية المعايير المتبعة في ترشيح الموظفين للدورات من وجهة نظر المسؤولين:

- أقر ما يقرب من ٨٠% من مفردات عينة المسؤولين بوجود معايير لترشيح الموظفين في دورات مركز التدريب أثناء الخدمة.
- من هذه المعايير: رغبة الموظف، وجديته، وحاجته إلى تطوير أدائه، أو نقص خبرته، بالإضافة إلى الأقدمية وتوافق عمله مع محتوى الدورة.
- وأشار المسؤولون أيضاً إلى وجود ضوابط إدارية ومالية تنظم عملية الترشيح، وقد تكون هذه الضوابط معوّقة للترشيح أو ميسرة له.



توصيات الدراسة

توصى الدراسة الحالية بما يلى:

١- لفت الانتباه إلى الدور المهم الذي يقوم به مركز التدريب أثناء الخدمة، سواء على مستوى صقل مهارات العاملين في القطاع الحكومي، أو على مستوى إعداد العاملين الجدد للعمل بوظائف معينة، أو حتى على مستوى إعادة تأهيل مخرجات الجامعة أو المعاهد العليا للعمل في وظائف ذات طبيعة خاصة.

٢- رفع الميزانيات المخصصة للتدريب أثناء الخدمة، حيث أن هذا القطاع يمثل من ناحية: ضرورة ملحة للرقى بمستوى الأداء المتوقع من جانب العاملين سواء في المجال الفني أو الإدارى، ومن ناحية أخرى يشكل التدريب الآلية الفاعلة لمواجهة تحديات العصر وزيادة معدلات الإنتاج.

٣- الاهتمام بالجانب الإعلامي للتسويق لدورات الهيئة، باعتبار أن هذا الجانب يمثل محوراً مهماً في اجتذاب المتدربين بكافة تخصصاتهم.

٤- الاهتمام بالمتابعة والتقويم بوصفها مكوناً رئيساً في أي برنامج تدريبي، على أن يوضع في الاعتبار، عمل قياسات تقويمية قبل وبعد البرنامج.

٥- الاهتمام بمتابعة المتدربين بعد انتهاء البرنامج التدريبي، تحديد أهم المعوقات التى تحول دون تطبيق ما تم التدريب عليه، وإعداد مذكرات بهذه المعوقات ورفعها إلى المسؤولين بوصفها تعطل الوصول إلى مستوى مرضى من الكفاءة والفعالية المنشودة، وحتى لا يعتبر التدريب نوعاً من الهدر الفعلي للطاقات والوقت والمال العام.

٦- القيام بإجراءات دراسة استكشافية للتعرف على احتياجات سوق العمل، من دورات تدريبية، على أن تجرى هذه الدراسات بصفة دورية.

٧- العمل على تكوين قاعدة بيانات عن المتدربين في المركز، وربما يساعد على الاستعانة بهم بسهولة عند إجراء أي دراسة تقويمية.

٨- التخطيط الجيد للدورات التدريبية، مع إعطاء مزيد من الاهتمام للجانب العملي التطبيقي.

٩- العمل على إزالة المعوقات التي ذكرها المتدربون، ويأتي فى مقدمتها، مراعاة وقت إجراء الدورات، وتحديث الأجهزة، أو الوسائط التعليمية.

١٠- الاهتمام باختيار المدربين، بوصفهم يمثلون جانباً مهماً لنجاح أي دورة، على أن يراعى في اختيارهم الكفاءة والتخصص والخبرة، والجدة، والتمكن العلمي من المادة موضوع الدورة.

١١- تفعيل دور مركز التدريب أثناء الخدمة في القطاع الحكومي بصفة خاصة بوصفه أحد بيوت الخبرة في إعداد العمالة فنياً وإدارياً.

١٢- الاطلاع المستمر على أحدث نظم تقويم التدريب عالمياً، للوقوف على المستجدات التي تطرأ على هذا القطاع الحيوي.

المراجع

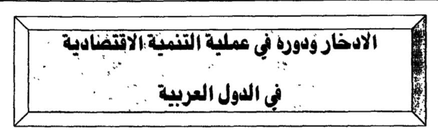
- **حافظ سيد أحمد (١٩٧٣)، تدريب المديرين بالقطاع العام بجمهورية مصر العربية:** دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة (غير منشورة).
- **حامد حمادة وحسن حمودة (١٩٩٣)، التقنيات الإلكترونية في التدريب:** الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب : مؤتمر التدريب .... المستقبل.
- **زكى هاشم وموضى الحمود (١٩٩٨)، تقييم العملية التدريبية في قطاع البنوك بدولة الكويت:** مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.
- **صلاح مراد (١٩٩٧)، دورة تدريبية في مهارات تصميم وإعداد الاختبارات التحصيلية، الكويت :** منشورات إدارة التطوير والتنمية بوزرة التربية.
- **عادل الزيادى (١٩٩٩)، تدريب المواد البشرية، القاهرة:** مكتبة عين شمس.
- **عبد الرحمن توفيق (١٩٩٤)، تقييم التدريب، القاهرة مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك) المجلد الثاني.**
- **عبد الرحمن توفيق (١٩٩٨)، تقييم التدريب، القاهرة:** مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك) المجلد الثاني.



- عبد الرحمن توفيق (٢٠٠١)، فاعلية التدريب وتحديد الاحتياجات التدريبية، القاهرة: منشورات مركز الخبرات المهنية للإدارة (بميك).
- عبد الكريم درويش وليلا تكلا (١٩٨٠)، أصول الإدارة العامة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- على السلمى (١٩٨٣)، إدارة الأفراد والكفاءة الإنتاجية، القاهرة : مكنبة غريب.
- على عبد الوهاب (١٩٩٢)، إدارة الأفراد، القاهرة: مكتب النجارة والتعاون.
- عمر الجوهري (١٩٨٦)، التدريب الإداري وفاعلية الإدارة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة العلوم الإدارية.
- فؤاد أبو حطب وآمال صادق (١٩٩٣)، علم النفس التربوي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية (الطبعة الرابعة).
- فؤاد أبو حطب وسيد عثمان (١٩٧٠)، مشكلات في التقويم النفسي، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- فاطمة الصافي (١٩٩٣)، مفهوم التدريب الحديث بين النظرية والتطبيق، الهيئة العامة للتعليم والتدريب، مؤتمر التدريب ... المستقبل.
- فوزية العبد الغفور (٢٠٠١)، دور مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية في تطوير أداء أعضاء هيئتى التدريس/ التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، جامعة الكويت : مجلة العلوم الإنسانية (تحت النشر).
- ممدوح الكنانى وعيسى جابر (١٩٩٥)، القياس والتقويم النفسي والتربوي الكويت ، مكتبة الفلاح.
- المركز الاستراتيجي للمال والإدارة بمصر (بدون تاريخ)، إطار مقترح لتقييم عائد التدريب الإداري.

- **Banks, M. & Bures, A.L., (1987) Managerial Training:** What Companies: What and how they get it, Advanced Management Journal_vol (1).
- **Beach, D. s., (1995) The Management of People at Work, New York:** The Macmillan Company.
- **Brown, G.**& Hoffman, R. (2000) The Redesign of Advanced Patrol Training for Police Constables in Ontario: Making Use of Evaluation to Maximize Organizational Effectiveness and Efficiency, Canadian Journal of Program Evaluation, vol. 15 (1), 83-100.
- **Erickson, P.**R, (1990) Evaluating Training Results, Training & Development Journal, vol. (1).
- **Ferguson, G.**A., (1966) statistical Analysis in Psychology and Education, New York: McGraw-Hill.
- **Kenney, J.** & Donnelly. E., (1992) Manpower Training and Development, London: Hartop.
- **Smith, E.** et al. (1992) Completing the Cycle of Evaluation, Personal Management. Vol. (24).
- **United Nations Publication, (1996) Handbook of Training in the Public Service, New York:** United Nations, p. 14.
- **Voder, D.**, (1997) Personal Management and Industrial Relations. New Jersery: Prentice- Hall, Inc. p. 412-414.





الادخار ودوره في عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية

إعداد

دكتور / وحيد محمد مهدى عامر

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي
للعلوم الإدارية والتجارة الخارجية
أكاديمية القاهرة الجديدة ــ التجمع الخامس

مقدمة:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد هدفاً استراتيجياً لدول العالم الثالث وهى في سبيلها للقضاء على تخلفها الاقتصادي المرضي وأيضاً المسايرة أو اللحاق بركب الدول المتقدمة. وما سبق يتطلب تحقيق العديد من الشروط من أهمها على الإطلاق هو شرط توافر الموارد المالية الضرورية، الأمر الذي يلزمه ضرورة تواجد قوى للمدخرات المحلية.

وتعانى غالبية الدول النامية بما فيه الدول العربية من أن احتياجاتها الرأسمالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية تفوق بشكل كبير ما يمكن تعبئته من مدخرات محلية من كل مصادرها المتاحة بما فيها الجهاز المصرفي، الأمر الذي يتطلب دعم مواردها المالية المحدودة من خلال الاعتماد على دور العالم الخارجي.

وبدراسة وتحليل الادخار المحلي كأهم مصادر تمويل استثمارات الدولة خاصة في حالة الدول النامية سنجد أن الادخار المحلى في هذه الدول غير قادر على تغطية حاجة استثمارات هذه الدول، ومنها الدول العربية، الأمر الذي دفعه إلى الاستعانة بالادخار الأجنبي. فأغلب الدول النامية إن لم يكن كلها دول تستثمر أكثر مما تدخر، وتستهلك أكثر مما تنتج؛ الأمر الذي أدى في التحليل النهائي إلى ظهور فجوتى الادخار والموارد المالية.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان عدة نقاط هامة منها؛ وجهات نظر المدارس الفكرية المختلفة؛ وكذا بيان مصادر الادخار في المجتمع. كما تهدف الدراسة إلى عرض بعض الدراسات التي حاولت قياس دالة الادخار في الدول النامية،

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على بيان أهمية دور الادخار المحلى في الدول العربية النامية بما فيها مصر في تغطية فجوة الادخار والاستثمار في هذه الدول مع تقسيمها إلى مجموعتين من الدول، الأولى؛ الدول العربية البترولية، والثانية؛ الدول العربية غير البترولية.وكذا في محاولتها الإجابة على العديد من التساؤلات الهامة مثل:

١- أسباب تحول الادخار المحلى المتحقق في الدول العربية البترولية في ثمانينات القرن الماضي إلى عجز في قدرة هذه المدخرات المحلية على تغطية استثمارات هذه الدول.
٢- ما حجم مشكلة عجز الموارد المالية للدول العربية غير البترولية في تمويل استثماراتها.
٣- ما هي العلاقة بين معدلات الادخار المحلى والقومي في كلٍ من مجموعتي الدول العربية (بترولية وغير بترولية).

تسلسل الدراسة:

أ – طرح نظري لمفهوم الادخار في المدارس الفكرية المختلفة.
ب- الدراسات السابقة في مجال محاولة قياس دالة الادخار في الدول النامية.
جـ- مؤشرات السلوك الادخاري في الدول العربية النامية.
د- أهمية دور الادخار في الاقتصاد القومي.
هـ- الخلاصة وأهم الاستنتاجات.

أولاً: مفهوم الادخار ومصادره

١ – مفهوم الادخار

حظىَّ الادخار كمتغير هام بنصيب كبير من الدراسات التي تناولت كافة جوانبه بالدراسة والتحليل، فالكلاسيكيون



اهتموا بدراسة دور الادخار في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، وقالوا أن الادخار هو نفسه طلب الأموال للاستثمار، فهم يرون أن المدخر هو المستثمر، كما يبدو هذا من خلال بنية المشروعات الاقتصادية السائدة في المراحل الأولى للرأسمالية[١]. وعلى الرغم من أهمية هذه الرؤية الكلاسيكية. إلا أنهم لم يضعوا تفسيراً نظرياً لمفهوم الادخار كمكون أساسي من مكونات الدخل النقدي.

أما "كينز": فرأى أن الادخار ناتجاً عن نظرية الطلب الاستهلاكي والميل للاستهلاك. ولم يهتم كينز كثيرا بالادخار. فقد فسر مفهوم الادخار والعوامل المؤثرة فيه والتي تؤثر بصفة عكسية على الاستهلاك وترتبط هذه العوامل بالعوامل الأخرى التي تتحكم في طلب النقود (عوامل الدخل، الاحتياط، والمصاربة). أما الكينزيون الجدد فقد حاولوا إثراء نظرية الأموال المدخرة؛ ففرقوا بين المدخرات الإرادية والمدخرات التأسيسية ممهدين بذلك الطريق أمام ظهور المزيد من الآراء الجديدة. وعلى الرغم من أهمية الجوانب التي تناولها التفسير الكينزى للادخار إلا أنهم قد أغفلوا طرح الادخار كمتغير هام بمفهومه الشكلي.

أما وجهة النظر الاقتصادية الحديثة، نظرت إلى الادخار كمتغير ليس فقط من ناحية المدخرات الفردية التي ركز عليها التحليل الكينزى، بل أيضاً كمدخرات حكومية وكمدخرات للقطاعات الأخرى الناتجة عن الاستثمارات الذاتية، والمدخرات التأسيسية الناتجة عن بعض التقنيات والتي تكون مع المدخرات الإرادية ما يسمى بالأموال القابلة للإقراض، أي للاستخدام من قبل وحدات اقتصادية غير الوحدات التي تملكها.

ومن المعروف أن نظرة الدول النامية إلى الادخار نظرة ضعيفة نسبياً لأن معظم أفراد هذه الدول متعطشون للاستهلاك ومحاكاة مستويات معيشة مرتفعة في الدول المتقدمة على الرغم من الآثار السلبية لهذه المحاكاة على الادخار، فهي من الأسباب التي تحد من قدرة الفرد على الادخار. فقد يدخر الفرد أقل بالرغم من زيادة دخله مما يعنى نظرياً زيادة قدرته على الادخار، إلا أن الاستعداد الفعلي للادخار قد انخفض.

٢- مصادر الادخار المحلي

لما كانت مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، من أهم المشكلات التي تواجهها الدول النامية، والتي غالباً تعزى إلى ضعف الطاقة الادخارية لهذه الدول. لذا من المفضل أن نعرض بإيجاز هيكلية الادخارات المحلية لمعرفة مصادرها، وذلك على النحو التالي:

أ- الادخار الحكومي:

تعد حصيلة الضرائب بمثابة مدخرات إجبارية تحصلها الحكومة من فئات المجتمع بقوة القانون لتوجهها إلى أوجه الاستثمار طبقاً لخطة الحكومة. والقطاع الحكومي في غالبية الدول هو القطاع الأقدر على تحقيق المعدلات المرتفعة من المدخرات. إلا أن قدرة هذه الدول على تجميع المدخرات محدودة بسبب ضعف إنتاج القطاعات الإنتاجية التي لا تغطى مبيعاتها النفقات الاستهلاكية والاستثمارية، فليس للسياسات المالية في هذه الدول دور فعال في تجميع الإيرادات الكافية، بعكس ما هو الحال عليه في الدول النامية البترولية التي تلعب حكوماتها دوراً فعالاً في تعبئة المدخرات التي تمولها خططها التنموية [٢]. أما عن الدول ذات الطابع الرأسمالي فإن ما يحققه قطاعها العام (إن وجد) لا يمثل أي نسبة تذكر قياساً بما يحققه القطاع الخاص. وقد يعزى ذلك إلى قصر دور القطاع العام في هذه الدول على تقديم الخدمات الاجتماعية بجانب بعض المشروعات الاقتصادية المحدودة والتي يعزف عنها القطاع الخاص. في حين يقود القطاع الخاص المسيرة التنموية، وذلك وفقاً لفلسفة هذا النظام الاقتصادي القائم على الحرية في التعامل التجاري المدر للأرباح [٣]، ومن ثم زيادة المدخرات، الأمر الذي انعكس في التحليل النهائي على التراكم الرأسمالي، حيث يمر هذا التراكم الرأسمالي بثلاث مراحل هي:

(١) زيادة حجم المدخرات الحقيقية.
(٢) وجود المؤسسات المالية القادرة على تجميع المدخرات من مصادرها المختلفة وعرضها للمستثمرين.
(٣) اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحوّل المدخرات إلى إضافات حقيقية في حجم رأس المال المتاح، ومن ثم في طاقة المجتمع الإنتاجية.

ويمكن تلخيص المراحل الثلاث السابقة في عدم قيام المجتمع بتوجيه كل موارده إلى إنتاج السلع الاستهلاكية، بل يجب عليه توجيه نسبة مناسبة من هذه الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية والتي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الكفاءة الإنتاجية في المجتمع.

ب- قطاع الأعمال

تتمثل مدخرات قطاع الأعمال في ذلك الجزء الناتج عن الأرباح المحققة من أنشطة القطاع المختلفة. بمعنى الوفورات التي تحققها الوحدات الاقتصادية الخاصة والتي تمول منها الاستثمارات التجارية والمالية الناجمة عن التراكم. وتحقق هذه الأرباح يتوقف على عاملين أساسيين هما:

(١) مستوى أسعار بيع منتجات هذا القطاع. والذي بمقتضاه يحصل القطاع على مدخلات إنتاجية من مخرجات القطاعات الأخرى (تشابك قطاعي)، بالإضافة إلى مستويات الأجور والمرتبات.

(٢) مستوى الكفاءة الإنتاجية لإجمالي مشروعات القطاع.

وهكذا نجد أنه لزيادة مدخرات هدا القطاع يجب محاربة الإسراف ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية من خلال حزمة من السياسات الفعالية في مجال التسعير والتوظيف. ومما لا شك فيه فإن أنشطة قطاع الأعمال لتختلف من دولة لأخرى وفقاً للمستوى الاقتصادي. فالدول النامية ذات الدخل المرتفع أفضل من تلك الدول النامية ذات الدخل المنخفض في مجال تكوين المدخرات، كما يتسم قطاع الأعمال بضعف التكوين الادخاري في جميع الدول النامية سواء كانت ذات دخل مرتفع أم منخفض بسبب ندرة وجود المنظمين الأكفاء في هذه الدول بعكس ما هو الحال عليه في الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى فإن مدخرات هذا القطاع في الدول النامية غالباً ما توجه إلى استثمارات غير منتجة الأمر الذي انعكس سلباً على إسهامهم في عمليات التركيم الرأسمالي.

جـ- القطاع العائلي

بينما نجد أن هذا القطاع يمثل المصدر الرئيسي للادخار في الدول المتقدمة (أكثر من ٧٠% فى الولايات المتحدة الأمريكية)، نجده لا يحقق أي نسبة تذكر في الدول النامية، بل أكثر من هذا نجده يصل إلى نسب سالبة في بعض هذه الدول(٤). وقد يرجع سبب الانخفاض المتواصل في مساهمة القطاع العائلي في المدخرات المحلية إلى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي قد يعزى في المقام الأول لأثر محاكاة الدول النامية للدول المتقدمة، حيث أن شعوب الدول النامية مازالت تحاول تقليد الأنماط الاستهلاكية لشعوب الدول المتقدمة.

وقد أكد جون ماريناردكينز أن ميل الأفراد للادخار يتحدد بجملة عوامل قسمها إلى مجموعتين من العوامل هما: العوامل الذاتية والتي يصعب التحكم فيها (عادات، تقاليد، ...الخ). والمجموعة الثانية هي مجموعة العوامل الموضوعية والتي يمكن توقعها ومن ثم التحكم فيها (٥) (توقعات التغير في الأسعار، السياسات المالية المتعلقة بالضرائب، طريقة توزيع الدخول والمحاكاة والتقليد للمجتمعات الأخرى ...الخ).

ثانياً: بعض الدراسات التي حاولت قياس دالة الادخار في الدول النامية

ارتكزت هذه الدراسات إجمالاً على محورين أساسيين هما:

١- علاقة الادخار بالدخل.

٢- تحديد واختبار المتغيرات الأخرى التي تؤثر في السلوك الادخاري.

١- علاقة الادخار بالدخل

بنشر كينز لنظريته العامة: ظهر ما يسمى بدالة الاستهلاك الكينزية كأساس تستند إليه غالبية النظريات في الفكر الاقتصادي المعاصر والتي كانت تهدف إلى تفسير السلوك الادخاري، على الرغم من التعديلات التي طرأت على مفاهيم الدخل المحددة للسلوك الادخاري عند كينز. وقد خضعت هذه النظريات لعدة اختبارات كي تبين مدى صلاحيتها للاستخدام في الدول النامية – فضلاً عن الدول المتقدمة باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية المختلفة.

أ- دالة الادخار عند كينز

يرى كينز أن الدخل الجاري هو المحدد الأساسي لكلٍ من الاستهلاك والادخار، وتعد الدالة الخطية من أكثر الدوال شيوعاً للتعبير عن العلاقة بين الادخار المحلى والناتج المحلى الإجمالي والتي تتميز بثبات الميل الحدي للادخار، إلا أن الصياغة اللوغاريتمية للمتغيرات غدت أكثر شيوعاً.

وأكدت نتائج الدراسات التي طبقت في غالبية الدول النامية صحة العلاقة الموجبة بين الادخار والدخل الجاري، وأن اتجاه نسب الادخار إلى الدخل للزيادة مع ارتفاع متوسط دخل الفرد، وأن الميل الحدي للادخار في الدول الأكثر ثراءً أكثر من الميل الحدي للادخار في الدول النامية. كما أثبتت أيضاً أن مثل هذا الاتجاه لا يكفي في حد ذاته لصياغة دالة للادخار ترتبط بمتوسط دخل الفرد كمتغير وحيد يفسر

السلوك الادخاري[٧].

ب- العلاقة بين مكونات الادخار القومي والدخل الجاري

تعد الدراسة السابق الإشارة إليها مباشرة من الدراسات التي حاولت اختبار العلاقة بين الادخار الخاص والدخل الخاص، وكذلك العلاقة بين الادخار الشخصي ومتوسط الدخل المتاح. وقد أظهرت نتائج هذه الدراسات أن الأهمية النسبية للادخار الشخصي ضئيلة في جملة الادخار المحلى في الدول ذات الدخل المنخفض مقارنة بالدول الغنية، وقد تراوحت الأساليب المستخدمة في هذه الدراسات بين تحليل مؤشرات ونسب وبين أساليب الانحدار الخطى والمربعات الصغرى باستخدام بيانات مقطعية أو سلاسل زمنية أو كلاهما. ورغم أن غالبية الدراسات قد أكدت صحة العلاقة الموجبة بين الادخار الشخصي أو العائلي والدخل، ونجد أن بعض الدراسات أثبتت أن هذه العلاقة غير معنوية[٨].

كما بينت الدراسات السابقة في مجال تحليل العلاقة بين الادخار من مصادره المختلفة، وجود فروق بين الادخار الناتج من دخل العمل، والدخل الناتج من مصادر أخرى غير العمل، وكذلك وجود فروق في الميل للادخار بين الريف والحضر، حيث يزيد الميل في الحضر عنه في الريف. وقد أدى ذلك إلى ظهور فروض تبين فكرة مؤداها أن توزيع الدخل لصالح الأرباح (ضد الأجور) يؤدى إلى زيادة معدل الادخار.

وعلى الرغم من انتشار دوال الادخار الكينزية، فقد طورت الدول الأخرى بدائل أخرى أهمها:

١- نظرية الدخل الدائم "لفريدمان".

٢- نظرية دورة الحياة "لموديجلياني".

٣- نظرية الدخل النسبي "لدوزنبرى" ونظريات المؤسسين.

ومن المعروف أن هذه النظريات ترفض دالة الادخار الكينزية وتدخل فكرة الزمن ودور المؤسسات في تحليل العلاقة بين الادخار والدخل وليس هنا المجال لعرض هذه النظريات.

٢- تحديد واختيار بعض المتغيرات الأخرى التي تؤثر في السلوك الادخاري

أ- رأس المال الأجنبي والادخار المحلى

في مجال دراسة تأثير رأس المال الأجنبي على الادخار المحلى هناك فرضية أساسية يلزم اختبارها، وهى تأثير العامل النفسي والذي بمقتضاه يؤدى تدفق رأس المال الأجنبي إلى تراخى جهود الحكومة في تعبئة الادخار المحلى ومن ثم انخفاض معدل الادخار القومي. فقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات صحة هذه الفرضية. بينما أظهرت بعض الدراسات الأخرى عدم معنوية معامل متغير رأس المال الأجنبي. أما تلك الدراسات التي استخدمت أشكال أخرى من الدوال لمتغيرات الادخار الإجمالي أو نسبة الادخار للدخل. وذلك بإدخال متغيرات أخرى في الدالة [مثل متوسط دخل الفرد، الصادرات] فقد أثبتت أن العلاقة عكسية بين الادخار المحلى، ورأس المال الأجنبي حيث تعتبر هذه المتغيرات بدائل فيما بينها [٩].

ب- التضخم والادخار

تثير هذه العلاقة جدلاً واسعاً في الفكر الاقتصادي نظراً لتعقد وتشعب آثار التضخم على الادخار على نحو يجعل هذه العلاقة غير محددة الاتجاه. فالتضخم يخفض القيمة الحقيقية للأصول السائلة، مما يؤدى إلى التحول عنها لشراء أصول عينية مما يعنى انخفاض الادخار. كما أن التضخم يؤدى إلى عدم ثقة المستهلك في المستقبل فيحجم عن الاستهلاك الحالي مع زيادة مدخراته. بالإضافة إلى ذلك فإن انخفاض القيمة الحقيقية للأصول السائلة نتيجة التضخم يؤدى إلى انخفاض ثروة الأفراد مما يدفعهم إلى زيادة الادخار.

وفى الدول النامية فقد ثار جدل فكرى أكثر حدة بين الاقتصاديين في العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين حول العلاقة بين التضخم والادخار فى هذه الدول، وكان بعض الاقتصاديين أمثال أرثرلويس، هيجنز، وجيوفرى ماينرد وغيرهم يرون أن بمقدور هذه الدول اللجوء إلى أسلوب التمويل التضخمي كسياسة ملائمة لتمويل رأس المال الثابت [١٠]، وذلك عن طريق ما تخلفه هذه السياسية من ادخار إجباري طالما ستؤدى هذه السياسة إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات ذوي الميل المتوسط والميل الحدي المرتفعين للادخار. فإن أعادت هذه الفئات استثمار مدخراتها الزائدة، يكون التضخم قد ساهم في زيادة معدلات الادخار القومي، ومن ثم رفع معدلات الاستثمار حيث تعتمد فاعلية التضخم في إعادة توزيع الدخل لصالح الادخار القومي على ما يسمى بمعامل الأجور والأسعار. فإذا كانت قيمة هذا المعامل مرتفعة (أي أن درجة حساسية الأجور للتغير تبعاً للتغير في الأسعار قوية)، فإن الأسعار ترتفع بمعدلات كبيرة دون أن يصاحب ذلك ارتفاع يعتد به في معدل الادخار، ما لم ينخفض كل من الميل

المتوسط والميل الحدي لاستهلاك الفئات الغنية التي تدخر وتستثمر وبارتفاع واضح فى الميل الحدي والمتوسط لأصحاب حقوق التملك.

أما معارضو التمويل التضخمي فيرون أن الاستقرار النقدي من أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة. ويرون أن حجة أنصار التمويل التضخمي مشكوك فيها بسبب أن الزيادة التى تحدث فى دخولهم تتجه إلى الاستهلاك غير الرشيد، لا نحو الادخار[١١].

كما يرى المعارضون أن استمرار التضخم لفترة طويلة يؤثر سلبياً على الادخار الاختياري؛ لأنه يقلل من حجم الفائض الذي يدخره القطاع العائلى، كما يؤثر سلبياً على الموازنة العامة للدولة[١٢]، حيث ترتفع تكلفة خدمتها ويتزايد معدل إنفاقها بنسبة أكبر من معدل زيادة مواردها. مما يؤدى فى التحليل النهائى إلى ظهور عجز في الموازنة العامة.

وبالتالى فإن حصة العامل من رأس المال تعتمد على مستوى الربح المتحقق من الاستثمار الأول (بافتراض إعادة استثمار هذه الأرباح). وقد تعرضت وجهة النظر هذه إلى العديد من الانتقادات؛ أهمها ما يخص افتراض محدودية السياسة المالية في رفع معدلات الادخار رغم فاعلية هذه السياسة فى هذا المجال، وكذلك افتراضها بأن الكثافة الرأسمالية تؤدى إلى رفع معدلات الربح ومن ثم معدلات الادخار.

وتثبت تجارب الدول النامية في هذا المجال عدم صحة هده الرؤية، كما أن وجهة النظر التي نفضل متوسط دخول منخفضة والحث على رفع معدلات الربح، بدعوى أنها تؤدى إلى رفع معدلات الادخار، ومن ثم الاستثمار، فلم بثبت جدواها في الدول النامية التي تتميز طبقتها الرأسمالية بالضعف أولاً وتركز نشاطها في المجالات غير الإنتاجية، أو المجالات غير المؤثرة من الناحية التنموية ثانياً واتسامها بالاتجاهات الاستهلاكية ثالثاً، مما حد بمعظم الاقتصاديين وصف هذه الطبقة بأنها أهم عوامل زيادة التخلف في الدول النامية نتيجة ارتباطها المشبوه بالسوق الرأسمالية العالمية.

وإذا اعتبرنا أن نجاح العملية التنموية يعتمد على رفع إنتاجية القوى العاملة التي ارتفعت بفعل زيادة رأس المال المساهم في العملية الإنتاجية، فإن الفائض الناجم عن زيادة هذه الإنتاجية (الأرباح) يجب أن يؤول إلى الدول لضمان إعادة استثماره. لذا فإن تطبيق هذه المقترحات في الدول النامية يجب أن يكون تحت سيطرة الحكومات لضمان تحول فائض الأنشطة الاقتصادية إلى استثمارات تكفل وضع الاقتصاد الوطني على مسيرة النمو المعتمد على الذات، وإلا ظلت هذه الدول على ما هي عليه. ويجب ألا يفهم مما سبق أننا نرى ضرورة تقليص التعامل مع العالم الخارجي، وإنما نقول بضرورة تعزيز التعاون والتكامل العربي أولاً، وتعديل أسلوبنا فى كيفية التعامل مع العالم الخارجي للتوجه نحو العلاقات المتكافئة، وهذا يتطلب ضرورة تعجيل عملية تغيير هيكل التجارة الخارجية، خاصة جانب الواردات بشكل يحقق الاحتياجات الأساسية مع خفض وارداتنا من السلع الاستهلاكية.

جـ - سعر الفائدة والادخار

تستند سياسات التحرير المالي واستجابة الادخار لزيادة أسعار الفائدة إلى تلك الدراسات التي أجريت في العقد السابع من القرن العشرين والتى تدخل في إطار البحث فى العلاقة بين النمو المالي والتنمية الاقتصادية[١٣]. حيث أن الآليات التي تؤدى إلى زيادة الادخار مع زيادة سعر الفائدة الحقيقي، فإنها تستند إلى افتراض التمويل الذاتي لاستثمارات الوحدات الاقتصادية، مع افتراض زيادة عدم قابلية الاستثمار للتجزئة. لذا على المستثمر أن يوفر أمواله التي تحقق الحجم المطلوب للاستثمار. فارتفاع سعر الفائدة سيؤدى إلى ارتفاع العائد على هذه الأموال المستثمرة مما يخلق مزيد من الحوافز على الاستثمار، ومن ثم تحفيز الادخار. وترى هذه الدراسات أن توفر المؤسسات التمويلية اللازمة للاستثمار اعتماداً على الأرباح المحتجزة فى نحفيق الادخار المطلوب، كما يؤدى ارتفاع سعر الفائدة إلى زيادة الحافز على إيداع هذه الأرباح في صورة ودائع بنكية للاستفادة بالعائد المرتفع عليها.

يفهم مما سبق افتراض وجود نوع من التكامل بين الأرصدة النقدية ورأس المال العيني. أما عند الاعتماد على الوسطاء الماليين وليس التمويل الذاتي، فإن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع سيؤدى إلى زيادة عرض المدخرات. كما أن هناك بعض الدراسات التي ترتبط بين مدى تطور الأسواق المالية وقيود السيولة، حيث يفترض أن انخفاض درجة تطور الأسواق المالية مما يؤدى إلى انخفاض قدرة الفرد على الاقتراض من أجل الاستهلاك مما يزيد من حدة قبد السيولة لدى الفرد، وهذا يؤدى إلى انخفاض الاستهلاك، ومن ثم زيادة الادخار، ومن ناحية أخرى يفترض أن النمو

المالي يخفف قيد السيولة ويؤدى إلى زيادة إمكانيات البيع بالأجل والاقتراض للوفاء بحاجة الاستهلاك مما يؤدى بالتالي الى زيادة الاستهلاك ونقص الادخار[١٤]. وما سبق يعنى أن هذه الدراسات تفترض وجود علاقة عكسية بين درجة نمو الأسواق المالية وبين الادخار، وأن سعر الفائدة لا يشكل المحدد الرئيسي للادخار العائلي.

لقد مثلت هذه النظريات الأساس الذي قامت عليه سياسات التحرير المتخذة في كثير من الدول النامية خاصة أمريكا واسيا، ومع ذلك فإن تجارب هذه الدول لم تؤكد هذه النظريات، فلم نزد فيها المدخرات مع ارتفاع سعر الفائدة. وقد بررت هذه النتائج العكسية بارتفاع تكلفة الاستثمار وارتفاع مستوى الأسعار بالإضافة إلى التأثير السلبي للسياسات النقدية الانكماشية على الاستثمار. وقد أظهرت نتائج تجارب هذه الدول أن التأثير الإيجابي للتحرير المالي ورفع سعر الفائدة على الادخار إنما يتوقف على توافر شروط أخرى مثل: ضرورة تكامل واتساق السياسات المالية والنقدية والتجارة الخارجية والإشراف على الأسواق المالية، وكذا ضرورة السيطرة على التضخم قبل البدء في التحرير المالي. وقد تم إجراء العديد من الدراسات في الدول النامية لاختبار الفرض الخاص باستجابة الادخار لسعر الفائدة. إلا أنها خرجت بنتائج متضاربة فلم تحسم صحة أو خطأ هذا الفرض.

ومما هو جدير بالذكر أن هناك بعض الاعتبارات الواجب أخذها في الاعتبار عند تقييم هذه الدراسات نظراً لما لها من تأثير مباشر على النتائج منها:

- مشكلة نقص وعدم دقة البيانات.
- مشكلة المفاهيم بالنسبة للمتغيرات التي يجب إدخالها في الدالة التي تستخدم لصياغة علاقة الادخار بسعر الفائدة.

ذلك أن اختبار هذه العلاقة يجب أن يرتبط بالادخار المحلى الخاص وليس الإجمالي. إلا أنه نظراً لمشكلة عدم توافر البيانات فقد استخدمت الكثير من الدراسات مفهوم الادخار المحلى الإجمالي، كما تم تقدير الادخار الخاص من خلال طرح الادخار الحكومي من الادخار المحلى الإجمالي. ومما لا شك فيه أن هذه الطريقة تتعرض للكثير من أخطاء القياس، ومن ثم لن تعطي تقديرات دقيقة عن الادخار الخاص كما يلقى الشكوك حول صحة النتائج المتحصل عليها.

وبالنسبة لسعر الفائدة فيجب اختيار السعر المناسب، ويرى البعض ضرورة أن يكون سعر الفائدة الحقيقي على الودائع الآجلة، بينما يرى البعض الآخر ضرورة أخذ الأسعار الحقيقية على كل الأصول المالية. بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام سعر فائدة حقيقي يتطلب أيضاً استخدام مؤشر دقيق للتضخم المتوقع. وهو بالطبع متغير غير واضح، ويتم تقديره بأساليب متعددة.

كما أن الأسلوب المستخدم في التقدير يؤثر هو الآخر على النتائج المستخلصة، فاستخدام علاقات في شكل دالة للادخار في عدة متغيرات مفسرة يتم اعتبارها متغيرات خارجية قد ينتج عنها التحيز أو عدم الاتساق، وذلك لأن بعض هذه المتغيرات قد تكون داخلية من ناحية الاقتصاد القياسي، مما يثير مشكلة تمييز المعادلات. كما يرى البعض أن عدم دقة النتائج قد تعزى أيضاً إلى أن تحليل أثر سعر الفائدة يتم إجراءه على الادخار الكلي، في حين أنه يجب التفرقة بين الادخار المالي والعيني، حيث أن تأثير سعر الفائدة يختلف عن كل منهما، ويمكن أن يعوض بعضه البعض. إلا أن عدم توافر البيانات الملائمة تحول دون إمكانية التفرقة بين هذه الأنواع من الادخار. كما يحاول البعض استخدام تقريب للادخار المالي الخاص بالتغير في إجمالي الأصول المالية المحسوبة من جانب الخصوم في حسابات الوحدة الاقتصادية، ومما لا شك فيه فإن مثل هذا التقريب، قد ينتج عنه أخطاء في القياس.

وعلى الرغم من هذه التحفظات يرى البعض أن التغير في سعر الفائدة يؤدى إلى تغيير هيكل الادخار في مصالح الادخار المالي، وأن ذلك قد يزيد الأموال المتاحة للاستثمار ويسرع بالنمو الاقتصادي [١٥].

ومن الأساليب الأخرى التي افترضت لتقدير آثار التحرير المالي على الادخار وهيكل المدخرات والتكوين الرأسمالي أن تتم صياغة نموذج معادلات آنية للتمويل والنمو حيث يمكن بواسطة مثل هذا النموذج قياس الأثر الكلي المباشر وغير المباشر للمتغير الخارجي بافتراض ثبات الأشياء الأخرى وباستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين. ومن ذلك قلنا تحفظ أيضاً على هذا المنهج على أساس أنه في بعض الحالات لا تحدد المدخرات الاستثمارات بشكل مشترك وفقاً لشروط سوق حرة. وقد أظهرت نتائج استخدام مثل هذا النموذج على عينة من الدول

النامية في أمريكا اللاتينية أن الطلب على الأصول المالية غير مرن بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة الحقيقي[١٦].

ويرى البعض أن الحصول على نتائج أكثر دقة يتطلب استخدام سلاسل زمنية أطول، وأن معامل سعر الفائدة الحقيقي فى دالة الادخار يتوقف على الفترة الزمنية. وأن النماذج التى تتعرض للعلاقة بين سعر الفائدة والادخار والاستثمار يجب أن تتضمن فترات إبطاء بسبب طبيعة عملية التكوين الرأسمالي من حيث امتدادها عبر عدة فترات زمنية [١٧].

د- الضرائب والادخار

يعد مستوى وهيكل الضرائب من أهم العوامل المحددة لمستوى الادخار المحلى. وفى هذا المجال يتم اختيار تأثير زيادة الضرائب على مستوى الادخار الكلي ومقارنة الميل الحدي للادخار لكلٍ من القطاعين الحكومي والخاص، ومن خلال إدخال متغير خاص بالضرائب ونسبتها إلى الدخل في دوال الادخار والاستهلاك. وقد أظهرت الدراسات الخاصة باختبار هذه العلاقات في الدول النامية نتائج متضاربة، حيث أظهرت الدراسات الخاصة باختبار هذه العلاقات في الدول النامية نتائج متضاربة، حيث أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة موجبة بين نسبة الضرائب للدخل وبين مستوى الادخار الكلي، والبعض الآخر أثبت أن هذه العلاقة عكسية وذلك بالنظر إلى أن الميل للادخار في الحكومة أقل منه بالنسبة للقطاعين العائلي والخاص، وأن زيادة الضرائب تؤدى إلى نقص الادخار الخاص بنسبة أكبر من زيادة الادخار الحكومى مما يؤدى إلى نقص الادخار الكلى[١٨].

هـ- العجز الحكومي والادخار

هناك خلاف جوهري حول تأثير العجز المالي الحكومي على الادخار الخاص. حيث يرى كينز أن تأثير هذا العجز موجب، وهى رؤية تناقض تماما الرأي النيوكلاسيكى (الأثر سلبي). أما الكلاسيك فيروا على لسان دافيد ديكاردو أن هذا الأثر متعادل، مما يعنى أن هذا العجز يعوض من خلال زيادة مماثلة في الادخار الخاص. ومما يؤكد هذا الخلاف تلك النتائج المتضاربة التي أظهرتها الدراسات التطبيقية الحديثة في الدول المتقدمة، كما أن غالبية هذه الدراسات قد ركزت على العجز المالي المؤقت وليس الدائم، كما لم تهتم بشكل كاف بمعالجة التوقعات، ومن ناحية أخرى فإن هذه الدراسات تعانى من النواحي القياسية، بالإضافة إلى مشكلة تعريف المتغيرات الداخلية والخارجية، لذا ظهر اتجاه لاختبار هذه العلاقة بنماذج أكثر تعقيدا. أما بالنسبة للدول النامية فإن اختبار هذه العلاقات لم يظهر إلا مع بداية العقد الثامن من القرن العشرين مع ظهور أزمة التمويل الخارجي، وانتهاج كثير من هذه الدول برامج إصلاحية تهدف إلى تصحيح الاختلالات السائدة في اقتصاداتها.

وهناك عديد من القيود والتحفظات حول هذه الدراسات والتي ترجع في غالبيتها إلى مشكلات القياس والتقدير. ومما هو جدير بالذكر أن غالبية هذه الدراسات طبقت على عديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا، بينما ندر وجود مثل هذه الدراسات بالنسبة للدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط، وربما يعزى ذلك إلى عدم توافر بيانات عن هذه الدول [١٩].

وبالنسبة لأهم نتائج هذه الدراسات ومدى اتسامها مع النظريات المتاحة في هذا المجال، نجدها تؤكد الفرض الذي يرى وجود تأثير موجب معنوي للدخل على الادخار، حيث أظهرت هذه الدراسات أن الميل الحدي للاستهلاك موجب وأقل من الواحد الصحيح، وبالنسبة للدراسات التي تميز بين الدخل الدائم والدخل المؤقت، وكان منها دراسة خاصة بدولة الإمارات، حيث قدمت الدراسة نموذجا يفرق بين آثار كل من الدخل الدائم والدخل المؤقت، وذلك باستخدام ما يسمى بالنموذج المستقر للسلسلة الزمنية للدخل الشخصي المتاح، وباحتساب المكون المؤقت للدخل باعتباره تباين لوغاريتمي للدخل الشخصى المتاح عن الاتجاه الزمني الأسى[٢٠].

ثالثاً: عرض لبعض الدراسات السابقة لقياس دالة الادخار بالتطبيق على مصر

بدأت هذه الدراسات في الستينات من القرن العشرين، ومن أهم هذه الدراسات تلك التي قام بها كلٌ من: بنت هانسن، ومابرو، والتي استخدمت بعض المؤشرات الإحصائية لتطور الادخار وبعض متغيرات الدخل[٢١]. وذلك كما موضح في الجدول التالي الذي يعرض نتائج بعض من هذه الدراسات.



ملخص بنتائج أهم الدراسات التي حاولت قياس دالة الادخار في مصر.

الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧

الدراسة	مفهوم الادخار	أثر الدخل	أهم النتائج			أسلوب التقدير
			سعر الفائدة	التضخم	متغيرات أخرى	
صقر أحمد صقر[٢٢]. ١٩٩٧	الادخار المحلى الإجمالي	م م ت = ٠,٨١ م ح= ٠,١٤٦ م ر=١,١٧٩ م ح س=-٠,٣٤٨			معونات وقروض أجنبية أدخلت على الدالة المتضمنة المتغير م س=٠,٩٠٦ ت= ٠,٩٠٦	انحدار خطى ولوغاريتمي قائم على العلاقة الكينزية مع استخدام متغير صوري ليعبر عن حرب ١٩٦٧ بالنسبة لتأثير الدخل.
عالية المهدي[٢٣]. ١٩٨٩	الادخار المحلى الإجمالي	م م ت = ٠,٩٧ م ح= ٠,١٥ ت ص=٠,٥٢ م ح ص=٠,١٠٧				انحدار خطى بسيط قائم على العلاقة الكينزية ودالة للفترة ٦٧-١٩٧٥ لتعكس آثار الحرب
أحمد عبد الرحيم[٢٤]. ١٩٩١	الادخار المحلى الإجمالي	م م ت = ٠,٦٠: ٠,٩٣ م ح=٠,٣٨٦: ٠,١٣٧ م ح=-٠,٢٥ في حالة إضافة سعر الفائدة.	م م	م س	تحويلات المصريين العاملين في الخارج. تضمنت الدالة اللوغاريتمية التي تضم الدخل للتعبير عن أثر المحاكاة معامل المتغير م م ت =٠,٩٤	٧ دوال خطية ولوغاريتمية الدخل متغير مفسر في كل الدوال منفردا أو مع أحد المتغيرات: مستوى الأسعار سعر الفائدة، تحويلات العاملين بالخارج
هدى السيد[٢٥]. ١٩٩٣	نصيب الفرد من الادخار المحلى الإجمالي	م م ت = ٠,٨١ م ح غ ء= ٠,٢٣ م ح ء م =٠,٩٣ م م		م م للتضخم المتوقع	معدل البطالة المعامل م س معدل البطالة م س معدل التباين الدولي	انحدار متعدد خطي، دخل دائم، دخل مؤقت، معدل التضخم المتوقع، معدل البطالة انحدار متعدد
	الحقيقي نصيب الفرد من الادخار الخاص الحقيقي	ت: ٠,٩٧ م ر = ١,٩٥ م م ت = ٠,٧٤ م ى = ٢,٥٧	م س	م م للتضخم المتوقع م س للتضخم الفعلي	:م م المتغير الصوري: م س نصيب الفرد من الأرصدة النقدية :م س المتغير الصوري : م س	لوغاريتمي الدخل المتاح، التضخم الفعلي، التضخم المتوقع، سعر الفائدة معدل البطالة، معدل التبادل الدولي متغير صوري فترة الإنتاج انحدار متعدد لوغاريتمي الدخل المتاح الحقيقي متغير صوري نصيب الفرد من الأرصدة النقدية

عبد الحميد نوار(٢٦). ١٩٩٥	نصيب الفرد من الادخار العائلي الحقيقي	في الأجل الطويل م م م ر = ١ ت= ٠,٩٨ السلسلة الزمنية غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى في الأجل القصير ت= ٠,٩٤ : ٠,٩٨ حساسية عالية فترة التصحيح سنة واحدة	فى الأجل الطويل م م السلسلة الزمنية مستقرة	في الأجل الطويل م س السلسلة الزمنية مستقرة في الأجل القصير م س فترة التصحيح سنة	الادخار الحكومي غ م م الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم : تأثيره على الاستهلاك موجب وغير معنوي ولا يمكن تحديد تأثيره على الادخار من نفس الدالة. سعر الصرف =م س العملة الحكومية غ م س	القابلية المشتركة للاستمرار لتقدير الاستهلاك الفردي الحقيقي كدالة في: متوسط دخل الفرد المتاح الحقيقي، نصيب الفرد من الادخار الحكومي، نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، معدل التضخم، العمالة الحكومية يستخدم نتائج دالة الاستهلاك في تحليل الادخار العائلي يقدر علاقة الاستهلاك (الادخار) بالعوامل المفسرة في كل من الأجل الطويل والقصيرة والفترة الزمنية اللازمة للتصحيح في اتجاه التوازن طويل الأجل.
منال محمد متولي(٢٧). ١٩٩٥	الادخار العائلي الحقيقي ادخار قطاع الأعمال الخاص ادخار قطاع الأعمال العام	م م ت = ٠,٩٥ م ر = ٠,٨٦	غ م م	الفعلي م م المتوقع م س	نسبة الإعانة: م س البطالة: م س ص س : ع م س مدى انتشار الوحدات المعرفية: م م الادخار العائلي: م م الأرباح الموزعة: غ م س اتجاه الدورة الاقتصادية م م السعر النسبي لرأس المال غ م س م أ م العامل في القطاع الخاص ت= ٠,٧٦ الرقم القياسي لأسعار منتجات القطاع العام م م السعر النسبي لرأس المال م س	نموذج آني (٦ معادلات هيكلية) لتفسير سلوك كل من الادخار والاستثمار العام والخاص: ويستخدم المربعات الصغرى العادية وعلى مرحلتين ودالة في : الدخل المتاح، سعر الفائدة، التضخم الفعلي والمتوقع، نسبة الإعالة، البطالة، الضرائب لمن، مدى انتشار وحدات الجهاز المصرفي - دالة في الادخار العائلي، الأرباح الموزعة، اتجاه الدورة الاقتصادية، السعر النسبي لرأس المال، متوسط أجر العامل في القطاع الخاص. - دالة لوغريتمية في: الرقم القياسي لأسعار منتجات القطاع، السعر النسبى لرأس المال، متوسط أجر العامل في القطاع العام.



	الادخار الحكومي	الناتج القومي الحقيقي: م م م ر = ٠,٠٥ ت = ٠,٦٧			م س	متوسط أجر العامل في القطاع العام: م س ف = ٠,٧١ الإنفاق الحكومي : م س الادخار الأجنبي : غ م س أرباح قطاع الأعمال العام م م	دالة لوغاريتمية في : الإنفاق الحكومي، الادخار الأجنبي، أرباح قطاع الأعمال العام، الناتج القومي الحقيقي، معدل التضخم.

حيث

م م : معنوي موجب، م س : معنوي سالب، غ م م : غير معنوي موجب، غ م س: غير معنوي سالب.

م ح : الميل الحدي للادخار من الدخل، م ح د د : الميل الحدي من الدخل الدائم، م ح دم م : لميل الحد من الدخل المؤقت.

م ح ص : الميل الحدي للادخار من الدخل في حالة وجود متغير صوري، م ر: المرونة الداخلية، ت : معامل التحديد.

ت ص: معامل التحديد في حالة استخدام متغير صوري.

نلاحظ مما سبق ضآلة عدد الدراسات في هذا المجال في مصر، وقد يعزى ذلك مشكلة نقص البيانات، مع عدم شيوع استخدام الأساليب الكمية بصفة عامة في الدراسات الاقتصادية، كما نلاحظ أن معظم هذه الدراسات قد ركزت على متغير الدخل خاصة تلك الدراسات القديمة نسبياً.

- قد أظهرت كل الدراسات أن أثر الدخل معنوي موجب أياً كانت مفاهيم الدخل والادخار المستخدمة.
- ارتكزت الدراسات القديمة نسبياً على دالة الادخار الكينزية، بينما اعتمدت الدراسات الحديثة نسبياً على فروض نظريات الدخل الدائم، ودورة الحياة في بناء دالة الادخار.
- بينت إحدى الدراسات أن الميل الحدي للادخار من الدخل المؤقت أكبر من الميل الحدي للادخار من الدخل الدائم، وهذا يتفق مع فروض النظرية (دراسة هدى السيد ١٩٦٩-١٩٩٠) التي ترى أن الميل الحدي للادخار من الدخل المؤقت أكبر من الميل الحدي للادخار من الدخل الدائم، وهى نتيجة تتسق مع الفروض النظرية.
- أن كلاً من سعر الفائدة ومعدل التضخم من أكثر المتغيرات بعد الدخل التي تستخدم في تفسير الادخار في الدراسات المعروضة حيث نجد أن:
  - سعر الفائدة ظهر موجباً في دراستين من أربع دراسات.
  - سعر الفائدة ظهر غير معنوي موجب في دراسة واحدة.
  - سعر الفائدة ظهر معنوي سالب في دراسة واحدة.
  - أثر التضخم الفعلي ظهر معنوي سالب في ثلاث دراسات من أربع.
  - أثر التضخم الفعل ظهر معنوي موجب في دراسة واحدة.
  - اختلفت الدراستان اللتان تميزان بين التضخم المتوقع والفعلي في اتجاه تأثير التضخم المتوقع، فهو معنوي في الحالتين ولكنه موجب في واحدة وسالب في الأخرى.
  - معدل البطالة معنوي سالب في الدراستين اللتين عالجتاه.
  - العمالة الحكومية كانت ذات أثر سالب وغير معنوي في الدراسة الوحيدة التي تناولتها.
  - الادخار الأجنبي (دراستان) وجاء معنوي سالب في دراسة، وغير معنوي سالب في الأخرى.
  - تنوعت المتغيرات الأخرى التي ظهرت في بعض الدراسات المعروضة مثل:
    - معدل التبادل الدولي.
    - تحويلات المصريين العاملين في الخارج.
    - متوسط الأجر.
    - الإنفاق الحكومي.
    - سعر الصرف.
    - مدى انتشار وحدات الجهاز المصرفي.

ونلاحظ أن غالبية الدراسات قد ركزت على الادخار المحلى الإجمالي، بينما ركزت دراسة واحدة فقط على الادخار العائلي، ودراسة واحدة تناولت بالتفصيل كل المكونات القطاعية للادخار الكلي.

ومما سبق يمكننا القول أن نتائج الدراسات الخاصة بمصر تتفق ونتائج الدراسات السابقة التى طبقت على الدول النامية.

رابعاً : مؤشرات السلوك الاجتماعي للادخار

لبيان الشكل العام للاقتصاد القومي في أي مجتمع، يوصي الخبراء بدراسة سلوك المدخرات الكلية وسلوك تغيرها خلال الزمن، لذا نفضل أن نركز تحليلنا فى هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات هي:

١- مؤشر فجوة الادخار- الاستثمار.
٢- مؤشر العلاقة بين معدلات الادخار المحلية والقومية.
٣- معدلات الادخار في الدول النامية.

١- مؤشر فجوة الادخار- الاستثمار *

يستخدم هذا المؤشر فى مجال تحليل عناصر السلوك الكلى للاقتصاديات في الدول النامية، وذلك بسبب إمكانية اتخاذه كمتغير هام يدخل فى تركيبة ما يعرف بنموذج الفجوتين المستخدم في التحليل الاقتصادي لمشكلات الدول النامية.

إن فجوة الادخار-الاستثمار تؤدى إلى حدوث تغيرات فى مستوى توازن الناتج القومي الصافي، وهذا التناقض قد يعزى إلى أن دوافع الاستثمار والادخار مختلفة، ويمكن معالجته بالتمييز بين الادخار المخطط وبين الاستثمار المخطط (ليس من الضروري تساويهما)، وبين الادخار الفعلي والاستثمار الفعلي (بحكم التعريف يجب أن يتساويا). والتميز بين الادخار والاستثمار المخططين وبين الادخار والاستثمار يكتسب أهمية خاصة في تحقيق مستوى التوازن في صافى الناتج القومي.

ولبيان فكرة هذا المؤشر في توضيح التباين في تطوره فيما بين الدول العربية، لجأ الباحث في تحليله إلى التميز بين نوعين من الدول العربية، الأول هو مجموعة الدول البترولية، والثاني هو مجموعة الدول غير البترولية. وذلك بسبب اختلاف كل من السلوك الادخاري والسلوك الاستثماري فيما بين هذين النوعين من الدول العربية.

وقد ركزنا في هذه الدراسة على الدول العربية التي أمكن توفير بيانات عنها في مجالي الادخار والاستثمار، حيث تبين أن الدول العربية البترولية قد اتسمت بزيادة مدخراتها القومية عن حاجاتها الاستثمارية (فيما عدا دولة الجزائر) خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، بينما اختلف هذا الوضع تماماً في العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين، حيث تبين تدهور حجم المدخرات القومية فى هذه الدول، مما استلزمها تبنى سياسات انكماشية في مختلف الأنشطة الاقتصادية. أما بالنسبة للدول العربية غير البترولية فهي تعانى من عجز حاد في مواردها المالية (المدخرات) اللازمة لتمويل خططها الاستثمارية، الأمر الذي دفعها إلى الاقتراض الخارجي، كما لجأت بعض هذه الدول إلى صندوق النقد الدولي الذي لبى احتياجاتها المالية بشرط تعهدها بالقيام بإصلاحات هيكلية في اقتصادها القومي.

إن الدول العربية البترولية قد عانت ما يمكن تسميته بعقدة الثروة، ذلك لأن قدرتها على الاستثمار أقل من قدرتها على الادخار، بينما تعانى الدول العربية غير البترولية في المقابل بما يمكن تسميته بعقدة الفقر، حيث أن قدرتها على الادخار أقل من قدرتها على الاستثمار. وما سبق قد يشير إلى أن عملية التنمية الاقتصادية في مجموعة الدول البترولية لم تواجه بما يسمى بالفجوتين (الادخار والموارد المالية)، بينما تواجه المجموعة الأخرى قيود الفجوتين بسبب عجز مواردها المالية وندرة مواردها الطبيعة.

وقد استمر الوضع السابق في الدول العربية البترولية حتى أواخر العقد الثامن، حيث تبدل الوضع بعد ذلك، حيث بدأت تعانى من عجز مستمر في ميزانياتها، ومما زاد الأمر تدهورا انخفاض أسعار البترول، حيث وصل سعر البرميل في نوفمبر ١٩٩٨م إلى ٩,٨ دولار. مما استلزم ضرورة إعادة نظر هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي[٢٨]. وما نريد التركيز عليه هنا هو أنه لا يجب الاعتماد بدرجة كبيرة على العالم الخارجي في تمويل التراكم الرأسمالي في عملية التنمية. فالتحليل والتجارب السابقة تثبت يوما بعد يوم أن الاعتماد على الخارج بصفة مستمرة وإلى زيادة درجة تبعية هذه الدول للخارج مما يصل بالتنمية في النهاية إلى طريق مسدود. وبدراسة تطور فجوة الادخار-الاستثمار في مجموعة الدول البترولية خلال العقود الأربعة الماضية، ويمكن تقسيم الدول العربية البترولية، إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي.

أ- المجموعة الأولى (السعودية، الكويت)

تحول وضعهما من الوضع فائض ضخم من المدخرات

* لتحقيق دقة أكثر تحسب فجوة الادخار - الاستثمار لأغراض التحليل والتخطيط على أنها تعادل نسبة الادخار القومي إلى الناتج القومى الاجمالي مقسوما على نسبة التكوين الرأسمالي: الناتج القومى الإجمالي.

القومية مقارنة باحتياجاتها المالية لتحقيق التنمية خاصة في منتصف سبعينات القرن الماضي، إلى وضع متدني استمر حتى نهاية القرن العشرين. حيث بلغ ما يقل عن نصف ما كان عليه عام ١٩٧٥م، وقد أمكن رصد درجة تغطية المدخرات القومية لهذه المجموعة لإنفاقها الاستثماري، كما هو موضح بالجدول (١) التالي:

جدول (١)

درجة تغطية المدخرات القومية للإنفاق الاستثماري في دول المجموعة الأولى

السنة / الدولة	١٩٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	١٩٨٧	٨٠	٨٥	٩٠	٩٢	٩٤	٩٦	١٩٩٦
السعودية	٢	٢,٩	١,٥	٥,٨	٢,٩	٢,٣	١,٥	١,٥	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٨
الكويت	٢,٣	٢,٥	٣	٨,٦	٢,٧	٢,٣	٢,٥	٤,٨	٥,٦	٤,٩	٤,٣	٣,٧

المصدر: M.N. yearbook of National Accounts statistics 1982-1999.

ب- المجموعة الثانية (العراق، ليبيا، عمان)

وتتضمن كلاً من العراق، ليبيا، عمان، وقد تميزت هذه المجموعة بتحقيق فائض محدود من المدخرات القومية خلال العقدين السادس والسابع من القرن العشرين باستثناء بعض السنوات وقد وصف الخبراء اقتصاديات هذه الدول عدا عمان "الدول ذات المقدرة الاستيعابية العالية "أما خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين قد اختلف الوضع بالنسبة للعراق بسبب أوضاعة الراهنة وظروف الغزو الأمريكي / البريطاني المرتقب. فقد تم استبعاده منذ غزوه الفاشل لدولة الكويت عام ١٩٩١، وبالنسبة للجماهيرية الليبية، فهي تعاني من مشكلات في السيولة النقدية بسبب اعتمادها على البترول كأكبر مصدر مالي لها، في حين بدأت عمان في الاهتمام بقطاعات الزراعة والسياحة، ويمكن أن نتبع درجة تغطية الادخار القومي لاستثماراتها التنموية لهذه المجموعة من الدول خلال الجدول (٢) التالي:

جدول (٢)

درجة تغطية المدخرات القومية للإنفاق الاستثماري في دول المجموعة الثانية

السنة / الدولة	١٩٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	١٩٧٨	٨٠	٨٥	١٩٩٠	٩٢	٩٤	٩٦	١٩٩٩
العراق	٠,٩	١,٠	١,٢	١,٢	٢,١	١,٦	١,٥	-	-	-	-	-
ليبيا	٠,٥	١,٢	١,٨	٠,٨٥	١,٥	٤,٧	١,٢	١,٧	٢,٢	١,١	١,٥	١,٩
عمان	-	١,٥	٣,٦	١,٣	١,٠	١,٣	٠,٩٣	١,٦	٢,٣	١,٧	١,٦	١,٤

المصدر: M.N. yearbook of National Accounts statistics 1982-1999.

جـ- المجموعة الثالثة (الجزائر)

وتمثلها دولة الجزائر التي تعانى من قصور حاد ومزمن في مدخراتها القومية. ومع هذا الوضع السيئ لدولة الجزائر؛ إلا أنها قد نجحت في زيادة دخلها القومي، مما قد يعنى لجوءها إلى الاقتراض الخارجي، مع استخدام هذه القروض في مشروعات إنمائية منتجة، مما أدى إلى التخفيف من حدة هذا الوضع السيئ في مجال فجوة الادخار الجزائرية، حيث أن استمرار السياسات الاقتصادية الجزائرية على هذا المنوال قد يؤدى في التحليل النهائي إلى التغلب على هذه الفجوة. أما عن أسباب هذا الوضع الاقتصادي السيئ، فقد يعزى إلى الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتردية. ويبين الجدول (٣) التالي تطور عملية تغطية الادخار القومي للإنفاق الاستثماري في الجزائر.

جدول (٣)

درجة تغطية المدخرات القومية للإنفاق الاستثماري في دول المجموعة الثالثة

السنة / الدولة	١٩٦٠	٦٥	٧٠	٧٥	٧٦	٧٨	١٩٨٠	٨٥	١٩٩٠	٩٤	٩٦	١٩٩٩
الجزائر	٠,٩	٠,٩	٠,٨	٠,٧٧	٠,٨٧	٠,٧٤	٠,٦٨	٠,١١	٠,٩١	٠,٩٢	٠,٨٨	٠,٨٤

المصدر: M.N. yearbook of National Accounts statistics 1982-1999.

ويتضح لنا من دراسة الجدول (٣) السابق أن دولة الجزائر تعانى من عجز دائم منذ بداية العقد السادس. وبتحليل سلوك فجوة الادخار – الاستثمار لدى دول العينة، يتبين لنا حدة تقلبات هذا المؤشر في دول العينة وهذا ما يبينه الجدول (٤) التالي:

جدول (٤)

سلوك فجوة الادخار – الاستثمار لدول العينة

التصنيف	الدولة	الستينات			السبعينات			الثمانينات		التسعينات			
المجموعة الأولى		١٩٦٠	٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	٨٧	١٩٨٠	٨٥	١٩٩٠	٩٢	٩٤	٩٦	١٩٩٩
تحسن نسبى	الأردن	٠,٦	٠,٨	٠,٧	١,٢	١,١	٠,٩٩	٠,٦٢	٠,٩٩	١,٣	٠,٢	٠,٦	١,٢
واستقرار في تطور فجوة الادخار– الاستثمار	تونس	٠,٥	٠,٤٥	٠,٧	٠,٩٧	٠,٧٣	٠,٦٦	٠,٧٠	٠,٨٧	٠,٨٨	٠,٧٦	٠,٨١	٠,٩٣
المجموعة الثانية		١٩٦٠	٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	٨٧	١٩٨٠	٨٥	١٩٩٠	٩٢	٩٤	٩٦	١٩٩٩
تدهور مستمر فى	مصر	٠,٩	٠,٨	٠,٩٥	٠,٦	٠,٩٦	٠,٩٦٣	٠,٩٠	٠,٧٥	٠,٩٦	٠,٥٧	٠,٥٣	٠,٤٨
درجة تغطية	المغرب	١,٣	١,١	٠,٨	٠,٧	٠,٥٠	٠,٤٨	٠,٦٠	٠,٦١	٠,٦٥	٠,٤٦	٠,٥١	٠,٤٦
المدخرات للاستثمارات	السودان	٠,٩٨	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,٥٤	٠,٦٠	٠,٤١	٠,٤٠	٠,٣١	٠,٢١	٠,١٦	٠,١٠
المجموعة الثالثة		١٩٦٠	٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	٨٧	١٩٨٠	٨٥	١٩٩٠	٩٢	٩٤	٩٦	١٩٩٩
تقلب شديد وتحسن نسبى في تطور مؤشر فجوة الاستثمار	سوريا	٠,٥	١,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٧٨	٠,٨٧	٠,٨٢	١,٠	٠,٨٧	٠,٧٦	٠,٦٩	٠,٥٤

المصدر: M.N. yearbook of National Accounts statistics 1982-1999.

وبتحليل بيانات الجدول (٤) يتبين لنا أن:

المجموعة الأولى:

- تتميز بتحسن سلوك مؤشر فجوة الادخار – الاستثمار، فبالنسبة للأردن، فقد تميزت فترة السبعينات بتحسن درجة تغطية الادخار القومي الأردنى لاستثماراته إذا ما قورنت بفترة الستينات، أما فترة السبعينات فقد شهدت تدهورا في هذا المؤشر، باستثناء عام ١٩٩٢، حيث تميز بموجود فائض في الادخار القومي الأردني.
- أما تونس فقد فشلت المدخرات القومية في تغطية استثمارات الدولة خلال الفترة قيد الدراسة، وكانت أعلى تغطية فى عام ١٩٧٥، حيث بلغت درجة التغطية ٠,٩٧ من الفجوة.



المجموعة الثانية:

شهدت هذه المجموعة تدهوراً ملحوظاً في تغطية الادخار القومي للاستثمارات منذ العقد السادس حتى نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، فقد وصلت هذه الدرجة إلى أسوأ مستوى لها في دولة السودان خلال الفترة (٨٥ -١٩٩٩) حيث انخفضت إلى الخمس. أما عن المغرب فكانت هي الدولة الوحيدة التي نجحت في أن تغطى استثماراتها بالتمويل الذاتي من خلال الادخار القومي خلال النصف الأول من العقد السادس من القرن العشرين. أما بقية الفترة الزمنية قيد الدراسة فقد شهدت تدهوراً في هذا المؤشر شأنها في ذلك شأن بقية هذه الدول.

أما مصر فقد تميزت بوضع أفضل نسبياً مقارنة بباقي دول المجموعة في غالبية سنوات فترة الدراسة فيما عدا عام ١٩٧٥، على الرغم من تدهور التغطية خلال العقد التاسع.

المجموعة الثالثة:

وتمثلها دولة سوريا، فقد اتسم سلوك هذا المؤشر فيها بتحسن نسبى خلال هذه الفترة قيد الدراسة، فبينما نجد أن مدخراتها القومية قد غطت استثماراتها في عامي ١٩٦٥، ١٩٩٠م، فقد عانى الاقتصاد السوري من قصور حاد في درجة تغطية الاستثمارات خلال باقي سنوات الفترة الزمنية قيد الدراسة.

ونتيجة لتدنى حجم الادخار القومي في الدول العربية غير البترولية، أن زادت مشكلات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، خاصة خلال فترة الركود الاقتصادية الذي ساد العالم خلال العقد التاسع من القرن العشرين وانعكاساتها على هذه الدول، بالإضافة إلى تدنى تجارى (إعادة التصدير). كما كان لاستقدام هذه الدول لأنماط استهلاكية غربية وأمريكية أثره في إحداث مزيد من الخفض في الادخار القومي لهذه الدول[٢٩].

ومما هو جدير بالذكر أن التقلبات في حجم فجوة الادخار- الاستثمار لا تعكس بالضرورة التغيرات في الطاقة الادخارية لهذه الدول بقدر ما تعكس التقلبات التي تطرأ على إجمالي الاستثمارات المخصصة بواسطة الدولة. فالدول العربية البترولية القادرة على تغطية استثماراتها من مدخراتها القومية، إلا أن الطاقة الاستيعابية هي المؤثر في هذا المجال. وبالتالي فإن الادخار قد لا يعبر سوى عن نوع من الاستثمارات غير المنتجة في هذه الدول، وإن كان هذا الوضع قد اختلف في التسعينات من القرن الماضي، حيث تدنى مستوى النشاط الاقتصادي العام في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي بسبب الأوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة العربية (والتي ما زالت مستمرة حتى وقت إعداد هذه الدراسة). والتي أثرت - وما زالت - على حجم الادخار اللازم لتغطية الاستثمارات التنموية. وهذا ما دفع هذه الدول إلى إعادة جهود التنمية الاقتصادية فيها وتركيزها على القطاع الخاص ليساهم بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية.

ومما يؤكد هذه المقولة تخلى السعودية عن العديد من الشركات التي يديرها القطاع الحكومي وذلك بهدف دعم القطاعات الإنتاجية في ضوء المتغيرات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط[٣٠]. فقد أصبح الاستثمار يفوق حجم الادخار مما أدى إلى ظهور عجز تم تغطيته بالسحب من احتياطياتها في الخارج، وكذا اللجوء للاقتراض من الخارج، بالإضافة إلى تلك السياسات الانكماشية التي صاحبت هذه الإجراءات في جميع أوجه الإنفاق[٣١]. وقد بدأت هذه الدول تفكر جدياً في استغلال مواردها الطبيعة واتخاذ سلسلة من الإجراءات التي تحد من مظاهر الإسراف وترشيد الإنفاق.

٢- المؤشر الثاني: مؤشر العلاقة بين معدلات الادخار المحلى والقومي

بدراسة وتحليل الشكل العام لعمليات التنمية الاقتصادية في الدول العربية، نفضل أن نركز على كل من المعدلات المتوسطة للادخار المحلى والمعدلات المتوسطة للادخار القومي لهذه الدولة (بترولية وغير بترولية). كما يلزم التعرف على طبيعة العلاقة بين كل من الادخار المحلى والادخار القومي في هذه الدول خاصة في الدول العربية المصدرة للعمالة والتي منها جمهورية مصر العربية. ويوضح الجدول (٥) التالي تطور العلاقة بين هذين النوعين من الادخار خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن العشرين.

جدول (٥)

تطور العلاقة بين المعدلات والمتوسطة للادخار المحلى والقومى فى الدول العربية ١٩٨٠-١٩٩٦

الدول	١٩٩٠			١٩٩٤			١٩٩٦		
	معدل الادخار المحلى الإجمالى (١) %	معدل الادخار القومى الإجمالى (٢) %	نسبة معدل الادخر المحلى إلى معدل الادخار القومى ١: ٢-٣ %	معدل الادخار المحلى الإجمالى (١) %	معدل الادخار القومى الإجمالى (٢) %	نسبة معدل الادخار المحلى إلى معدل الادخار القومى ١: ٢-٣ %	معدل الادخار المحلى الإجمالى (١) %	معدل الادخار القومى الإجمالى (٢) %	نسبة معدل الادخار المحلى إلى معدل الادخار القومى ١: ٢-٣ %
الدول العربية البترولية									
الجزائر	١٥	٢٧,١	٠,٥٥	٤٥	٤١,٦	١,١	٣٩	٧٢	٥٤
العراق	٣٤	١٨,١	١,٩	–	٤٥,٤	–	–	–	–
السعودية	٥٧,٦	٣٣,٧	١,٧١	٧٧	٧٧,٢	١,٠	٦٢	٦٧,٤	٩٢
ليبيا	١٨,٤	١٩,٢	٠,٩٦	٣٦	٢٧,٢	١,٣	٣١	٣٧,٣	٨٣
الكويت	٦١	٤٣,٧	١,٤	٦٦	٦٢,٧	١,٠٥	٥٣	٥٦,٤	٩٤
الدول العربية غير البترولية									
اليمن	–	–	–	٣٨	٤٤	٠,٨٧	٣٤	٤٨	٠,٧١
مصر	١٢	١٢	١,٠	١٢	١٦,١	٠,٠٧٥	١٨	١٨,٩	٩٥
السودان	٩	١,٠٩	–	٠,٨	٧٢	١,١	٦,٣	٩,٨	٠,٦٤
المغرب	١٢	١٣,٥	٠,٨٩	٧	١٧,٥	٠,٤	٦,٨	١١,٩	٠,٥٧
الأردن	(١٨)	١٠,٥	تحول العجز إلى فائض	(١٢)	٢٧,٩	تحول العجز إلى فائض	١٦	٢٠,٧	٠,٧٧
سوريا	٦,١	٨,٣	٠,٧٤	١٠,٠	١٧,٢	٠,٥٨	٨,٦	١٦,٢	٥٣
تونس	٨	١٢	٠,٦٧	١٠,٠	٢٥,٦	١,٠٢	٣٣	٤٥	٠,٧٤
لبنان	٥	٩,٩	٠,٥١	٢٦,٠	١٦	٠,٦٩	١٤	٢١,٥	٦٥
الصومال	–	٧,٢	٠,٤٧	١١	٦,١	٠,٤٣	٧,٣	١١,٤	٠,٦٣
اليمن..	–	–	١,٠	(٢١)	–	–	–	–	–

معدل الادخار الإجمالي = $\frac{GDS}{GDP}$ ، معدل الادخار القومي = $\frac{GNS}{GNP}$

المصدر:

- المعدلات المرتبطة للادخار المحلى (١٩٨٠ – ١٩٩٧) استخرجت من

World development indictors (he world bank, Jun 1998)

- المعدلات المتوسطة للادخار الفومي (١٩٨٠ – ١٩٩٧) تم الحصول عليها من المصادر الوطنية والدولية.

فبالنسبة للدول العربية البترولية، يتضح أن النمط السائد لطبيعة هذه العلاقة بشكلٍ عام خلال عام ١٩٨٠ كانت كما يلي:

- زيادة الادخار المحلى زيادة كبيرة عن الادخار القومي في مجموعة هذه الدول فيما عدا الجزائر، وبدرجةٍ أقل في ليبيا، وقد يعزى هذا إلى تسرب جزء كبير من الادخار المحلى الإجمالي الناتج عن تحويلات الشركات البترولية للخارج. أما في حالة الجزائر كان الوضع مختلفاً، حيث زادت المدخرات القومية عن المدخرات المحلية، وربما



يرجع ذلك إلى فعالية دور تحويلات العاملين في الخارج. وضعف الدور الذي يلعبه القطاع البترولي آنذاك بعكس الحال عام ١٩٩٤، وقد تساوى المعدلان عام ١٩٩٤، إلا أنه قد اختلف عام ١٩٩٦، حيث انخفض معدل الادخار المحلى بدرجات متفاوتة لكافة الدول، وإن كانت السعودية والكويت قد اقتربتا من حالة التوازن تقريباً.

- وبالنسبة لتطور نمط العلاقة بين معدلي الادخار للدول العربية البترولية النامية، فتشير البيانات إلى قصور دور المدخرات المحلية بالنسبة لحجم المدخرات القومية الإجمالية في بداية العقد الثامن من القرن العشرين، باستثناء حالة مصر التي تطابق فيها المعاملان. أما في عام ١٩٩٤، يتضح لنا عدم حدوث تطور يذكر لهذه الدول، أيضا فيما عدا مصر، والتي أصبح دور الادخار القومي الإجمالي فيها أكبر من دور المدخرات المحلية الإجمالية. وقد يعزى ذلك إلى تزايد حجم التحويلات المالية للعاملين في الخارج لهذه الدول، مما رفع حجم الادخار القومي الذي يتولد خارج نطاق الاقتصاد المحلي.

أما في حالتي السودان وتونس فيبدو تزايد دور المدخرات المحلية الإجمالية عن القومية. وفى عام ١٩٩٦ بالنسبة لمجموعة الدول غير البترولية، فإن معدل الادخار المحلى كان يقل عن القومي الإجمالي بصورة واضحة لكافة هذه الدول.

وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر ودلالة سلوكه في توضيح معالم الصورة الاقتصادية الكلية للدولة، إلا أن المعنى الذي ينطوي عليه لا يعكس بالضرورة تقلبات حجم الادخار المحلي بالنسبة لحجم الادخار القومي. إضافة إلى تجاهله أيضاً التقلبات الناجمة في حجم الناتج القومي الإجمالي إلى الناتج المحلى الإجمالي(*)، أما المؤشر الذي يعكس فعلا برأي العديد من الاقتصاديين، مقدار الجهد الادخاري للمجتمع وتطوره عبر الزمن يتمثل بسلوك المعدلات الحدّية للادخار وانعكاس ذلك على الاقتصاد المحلى. إلا أن عدم توفر بيانات تفصيلية وشاملة للدول العربية قيد الدراسة تجعل من الصعوبة بمكان اتخاذ مثل هذا المؤشر محورا في دراستنا أسوة بغيره من المؤشرات السابقة – ليتم تطبيقه وبيان آثاره على تلك الدول.

٣- المؤشر الثالث: معدلات الادخار في مجموعات الدول النامية

يوضح الجدول (٦) التالي أهمية الادخار المحلى في الدول النامية وذلك لارتباط الادخار المحلى بالناتج المحلى.

* يقاس هذا المؤشر بالصيغة التالية =

$$\frac{\text{المدخرات المحلية الإجمالية}}{\text{المدخرات القومية الإجمالية}} \times \frac{\text{الناتج القومي المحلى}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

جدول (٦)

معدلات الادخار في مجموعات الدول النامية وعلاقتها بمتوسط دخل الفرد

السنوات / المنطقة	١٩٩٥-٨٠ %	١٩٩٠-٨٦ %	١٩٩١ %	١٩٩٢ %	١٩٩٣ %	%	١٩٩٤ %	١٩٩٦ %	متوسط دخل الفرد $١٩٩٥
الدول النامية	١٦,٧	١٤,٤	١٨,٨	١٩,٩	٢١,٣	٢٠	٢١,١	٢٢,٣	٤٦٠
غرب أسيا	٢٥,١	٢٦,٣	٣٢,٨	٣٤,١	-	٣٣,٥	٢٥,٧	٢٦,٦	١٩٣٠
أمريكا اللاتينية	١٩,٧	١٩,١	١٨,١	١٨,٩	١٩,٤	١٨,٨	١٩,٥	١٩,٥	١٠٩٠
أفريقيا	١٣,٥	١٧,٨	١٨,٩	٢٠	٢٢,٤	٢٠,٣	١٦,٣	١٣,٨	٣٧٠
باقى أسيا	١٢,٨	١٣,٢	١٥,٤	١٦,٥	١٧,٥	١٦,٥	-	١٤,٣	١٥٩
دول الأوبك	٢٠	٢٥,٥	٣١,٤	٣٢,٦	-	-	٢٠,٩	١٩,٦	
الدول النامية الأخرى	١٥,٢	١٥,٨	١٥,٩	١٦,٧	-	-	١٨,٦	١٦,٣	٤٢٥

المصدر:

١- World economic survey, M.N. 1987.

٢- Handbook of international trade & development statistics, M.N, supplement 1990. N.y. 1991

٣- بيانات عام ١٩٩٤، مأخوذة من : World tabled, third edition N.y. 1996

٤- بيانات عام ١٩٩٦ مأخوذة من : World tables, fifth edition. N.y.1998.

٥- بدون، قطر، والإمارات المتحدة، والجابون.



فقد شكل الادخار المحلي نحو ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول النامية (٩٨٠ -١٩٨٥)، ثم أخذت هذه النسبة في التزايد التدريجي حتى وصلت إلى ٢١,١% عام ١٩٩٤. وهذا ما يماثل نفس المستوى التي كانت عليه عام ١٩٩٣، وأخيراً استقرت عند ٢٢,٣% عام ١٩٩٦. هذه النسبة وأن تكن أقل من نظيرتها في حالة الاعتماد على الطاقة الادخارية الممكنة وليست الفعلية، إلا أنها ليست منخفضة كما قد يظن البعض وبدراسة بيانات الجدول (٦) السابق يتضح لنا:

أ- الدول الواقعة في منطقة غرب آسيا لديها أعلى معدل للادخارات مقارنة بغيرها من دول المجموعات الأخرى، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها (٣٤,١%) عام ١٩٩٢. وقد يعزى هذا الارتفاع إلى أن الدول البترولية الخليجية تعتبر جزءاً من منطقة غرب آسيا، مما أدى رفع المعدل عند احتسابه لدول هذه المنطقة ككل. فكما هو معروف أن هذه الدول ذات فوائض مالية ضخمة تعزى إلى تلك الارتفاعات المتتالية لأسعار البترول بدءاً من عام ١٩٧٤/٧٣ والأعوام التالية لها، وما تبعها من زيادة في الإنتاج، الأمر الذي تعذر استيعاب ذلك بكفاءة داخل أسواقها المحلية بالكامل، ولكن مهما يكن الأمر فقد أدت هذه الموارد المالية الضخمة وتبني إنشاء مشروعات إنمائية ذات قدرة استيعابية كبيرة إلى ارتفاع نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة من نحو ٢٥% خلال النصف الأول من الثمانينات إلى ٣٣,٥% خلال الفترة ٩١-١٩٩٣ حتى استقرت بحدود ٢٦,٦ عام ١٩٩٦، وهي أعلى قليلاً من النسبة التي بدأت بها خلال الفترة الأولى.

ب- يلي ذلك مجموعة الدول المصدرة للنفط، فقد بلغت نسبة مدخراتها من الناتج المحلي حوالي ١٩,٦% عام ١٩٩٦. مما يشير إلى وجود انخفاض طفيف عما كانت عليه خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٤.

جـ- يلي دلك مجموعة الدول النامية الأخرى والتي زاد معدل ادخارها عام ١٩٩٦، بمقدار ١,٣% تقريباً عما كان عليه خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٩٥.

د- يلي ذلك مجموعة دول باقي آسيا حيث زادت نسبة مدخراتها المحلية من ١٢,٨% في الفترة الأولى إلى ١٤,٣% عام ١٩٩٦.

وبالتالي يمكن القول أن نسبه الادخار المحلي الناتج المحلى قد ارتفعت بصفة عامة خلال فترة الدراسة في الدول النامية.

خامساً: أهمية دور الادخار في الاقتصاد القومي

وفقاً لرؤية "هارود" (Harrod) فهناك أهمية كبرى للعلاقة بين المدخرات ومستلزمات تكوين رأس المال في إحداث النمو المطرد. حيث يرى ضرورة اقتطاع جزء من الدخل وتوجيهه نحو الاستثمار لتحقيق معدل معين للزيادة في الدخل وفقاً لمستويات محددة من التقدم التكنولوجي ومعدل معين من النمو السكاني. بينما أرجع "نركسه" Neruksa فقر الدول إلى ضعف قدرة الأفراد على الادخار الأمر الذي يؤدى إلى انخفاض عرض رأس المال مما يؤدى إلى انخفاض جيد في القدرة الادخارية، ومن ثم، انخفاض الإنتاجية (بسبب نقص التراكم الرأسمالي الذي يتحقق عن طريق الاستثمار)، وبالتالي انخفاض في الدخل، وهكذا نعود إلى نقطة البداية. في حين أوضح "روز تشاين" رأيه بضرورة تكامل دالة الادخار. أي أن الادخار يعتبر ضرورياً لتوفير رؤوس أموال كبيرة لتنفيذ أي برنامج استثماري متكامل إذا كان أسلوب التنمية المتبع قائماً على مبدأ إحداث الدفعة القوية في التنمية وليس بالأسلوب التدريجي للتنمية. ففي الحالة الأولى يتميز الميل الحدي للادخار بالارتفاع. من هذا التحليل السابق يتضح لنا أهمية المدخرات في توفير رأس المال والذي يمكن توجيهه للاستثمار(٣٢).

إن مشكلة انخفاض مستويات الاستثمارات للدول النامية ترجع إلى انخفاض مستوى المدخرات الوطنية، لهذا فإن استراتيجية التنمية الاقتصادية لهذه الدول بما فيها الدول العربية، يجب أن تستند إلى مبدأ توسيع قاعدة تكوين رأس المال؛ لضمان تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، وهنا تبرز أهمية معايير الاستثمار ودورها في تحقيق ذلك.

أ- تعبئة الفائض الممكن

إن أهم ما يواجه أي عملية للتنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث هو مشكلة نقص رؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامجها وخططها الاستثمارية. وقد تم التعامل مع هذه المشكلة خلال الربع الأخير من القرن العشرين في هذه الدول بأساليب تقليدية. فقد آمن البعض أن مستويات الادخار المحلي في الدول النامية متواضعة، ولا مجال لتعبئتها ومن ثم فإن البديل المتاح للوفاء بحاجة استثماراتها هو استقدام رؤوس الأموال الأجنبية. ووفقاً لهذا الاعتقاد توسعت الدول النامية في الاقتراض الخارجي الذي زج بها في دائرة المديونية الثقيلة.

ويرى الباحث أن مشكلة الادخار في الدول النامية قد لا تعزى إلى نقص أو انخفاض الفائض الاقتصادي في هذه



الدول، وإنما قد ترجع إلى عدم التخصيص الأمثل لهذا الفائض بين الجوانب الاقتصادية المناسبة في هذه الدول. لذا قد نجد أن جوهر المشكلة الادخارية في الدول النامية ينحصر في تحويل الادخار الممكن إلى ادخار فعلي؛ عن طريق إحداث التغيير الجذري في الهيكل الاقتصادي لتعبئة الفائض الممكن.

إذاً قد يمكننا القول أن قضية الادخار في الدول النامية ليست مالية وإنما مشكلة اجتماعية وسياسة وليس كما يراه البعض في كونها مشكلة ترجع إلى نقص الفائض الاقتصادي. إن الصعوبة التي تواجه مخططي التنمية في هذه الدول، فيما يتعلق بتحويل الفائض الممكن إلى فائض فعلي هي بعثرة هذا الفائض بإتباع أدوات السياسة الملائمة لكي يعاد تخصبصه فيما بين الاستخدامات المختلفة وفقا لأولويات تفرضها عملية التنمية. ولتحقيق هذا الغرض فيجب أن يقوم القطاع العام والحكومة بلعب هدا الدور الرائد، لما لها من قوة ونفوذ في المجتمع.

نحلص مما سبق إلى إنه إذا استطاعت الدولة النامية أن تعبئ فائضها الاقتصادي الممكن بكفاءة، فإن ذلك يمثل مدخلا هاما للتغلب على مشكلة تمويل عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ب- العوامل المؤثرة في معدلات الادخار

يرى الاقتصاديان "كالنسون"، "لابيتشاين"، أن العوامل المؤثرة على مستوى معدلات الادخار تتوقف على كيفية توزيع الدخل المتحقق من الاستثمار بين كلٍ من الأرباح والأجور فكلما كان التوزيع لصالح الأرباح كلما كان معدل الادخار أكبر مقارنة بالتوزيع لصالح الأجور. وبالتالي فإن معيار الأفضلية للمشاريع الجديدة لأغراض التنمية تحدد على أساس أعلى معدل للادخار ولتحقيق ذلك لابد من تقييم المشروعات الاستثمارية الجديدة على أساس معيار الربحية وأضاف الاقتصاديان أن الاستثمارات الكثيفة لرأس المال (أعلى معامل رأس مال: العمل) هي أكثر المشاريع إنتاجية. وبالتالي فهي القادرة على تحقيق معدلات ربح عالية، ومن ثم معدلات عالية من الادخار[٣٣]. ولما كانت الدول النامية تعاني من عجز في مدخراتها المحلية عن الوفاء بحاجة استثماراتها المطلوبة. فوفقاً للرأي السابق: فإنها أكثر الدول حاجة إلى تطبيق هذا الأسلوب حتى تحقق النمو في الأجلين المتوسط والطويل. وفى الواقع، فإن هذا الرأي لا يتناسب والدول النامية التي تعانى من كثافة سكانية عالية وذات معدلات نمو سكاني متسارعة، وبالتالي فإن قضية الزمن هي قضبة جوهرية لبرامج التنمية في هذه الدول.

وبالعودة إلى الجدول (٦) السابق، يتضح لنا من خلال تحليل بيانات هذا الجدول أن قدرة الدولة على الادخار ترتبط بمتغيرات أخرى، فهي ترتبط بمتوسط دخل الفرد. وهذا ما يوضحه ترتيب المجموعات في هذا الجدول، حيث يتمشى ترتيب معدلات الادخار مع الترتيب على أساس متوسط دخل الفرد. والعلاقة الوثيقة بين الادخار والدخل أكدها الكثير من الاقتصاديين، إذ يرون أن الزيادة التي تحدث في الادخار تتوقف إلى حد كبير على الزيادة التي تحدث في الدخل الوطني. ولكن هذه الزيادة تعتمد على مدى كفاءة تشغيل واستغلال الطاقات الإنتاجية المتوفرة، ومن ثم فإن تشغيل هذه الطاقات واستغلالها يؤدى إلى انخفاض معدل نمو الدخل الذي يحد من إمكانيات رفع الطاقة الادخارية.

الخلاصة والاستنتاجات

- يعد الادخار من أهم مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ولما كانت الدول النامية ومنها الدول العربية خاصة غير البترولية تعانى من مشكلة العجز في رؤوس الأموال، الأمر الذي عجزت معه عن تمويل استثماراتها المطلوبة، مما يؤدى في التحليل النهائي إلى لجوء هذه الدول للاقتراض الخارجي. وبهذا تصبح مهمة الدول النامية بصفة عامة: العمل على تعبئة مصادرها المحلية للتمويل وتوجيهها نحو الاستثمارات، فإن عجزت هذه المصادر عن تمويل استثماراتها؛ كان من الضروري تغطية النقص عن طريق الاقتراض الخارجي الذي يجب أن يُعتبر عملية اضطرارية مؤقتة وليست دائمة.
- لقد اصطدمت سياسات تشجيع الادخار في العقود الماضية بنقصٍ شديد في المعلومات حول طبيعة دالة الادخار في الدول النامية. بينما طور الفكر الاقتصادي في الدول الغربية الكثير من الفروض حول الادخار وتفسير السلوك الادخاري. ومن ناحية أخرى أدت مشكلة نقص البيانات وعدم دقتها في الدول النامية إلى صعوبات كثيرة في مجال اختبار هذه الفروض والحصول على نتائج مقبولة.
- تعانى الدول العربية البترولية من مؤشر فجوة الادخار – الاستثمار، شأنها في ذلك شأن الدول العربية غير البترولية بسبب الانخفاضات المتتالية التي حدثت خلال فترة الدراسة في أسعار البترول، بعدما كانت مدخراتها المحلية



تغطي استثماراتها في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين. الأمر الذي أجبر بعض من هذه الدول إلى سحب جزء من احتياطياتها المالية في الخارج.

- الأزمة المالية التي تعاني منها الدول العربية غير البترولية قد تفاقمت أكثر منذ منتصف السبعينات من القرن العشرين، مما أثر على كل مظاهر الحياة فيها، بحيث أصبح الفرد العادي يتلمس آثارها بوضوح.
- كان لزيادة الدخل القومي في دول مجلس التعاون، ومن ثم متوسط دخل الفرد بسبب الثروة البترولية أثره في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. وتعانى دول مجلس التعاون من مشكلة هامة تتمثل في توجيه جزء كبير من مدخراتها نحو الإنفاق الاستهلاكي. وهذا الاستنزاف يمثل توجيهاً لابد من تصحيحه، خاصة بعد تلك الانخفاضات الحادة المتتالية في أسعار البترول ذات الأثر السلبي على الدخل القومي في هذه الدول، وذلك من خلال زيادة الوعي الادخاري للمواطنين.
- أن تعبئة المدخرات لا تعتمد فقط على طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة، بل أيضاً على درجة النمو الاقتصادي. ففي الدولة التي يسيطر فيها القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي يكون هو أقدر جهة للقيام بدور أكبر نحو تعبئة المدخرات، لما يملكه هذا القطاع من وسائل إنتاج، وما ينفذه من مشروعات كبيرة يعزف عنها القطاع الخاص. أما في الدولة ذات نظام السوق فيقوم القطاع الخاص فيها بالدور الرائد في عملية تعبئة المدخرات. وبالنسبة للدول العربية، فنجد في الدول العربية البترولية أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في الجهود التنموية بجانب القطاع العام فيها، بينما يضطلع القطاع الحكومي بهذه المسئولية في غالبية الدول العربية غير البترولية.
- تزداد مدخرات الدولة بزيادة دخلها القومي، إلا أن هذه الزيادة تتوقف على كفاءة المجتمع في الدولة في استغلال طاقاتها الإنتاجية المتاحة. ولما كانت الدول النامية تتسم بضآلة دخلها القومي، فإن ادخارها بالتبعية لابد وأن يكون منخفضاً.
- في الدول العربية النامية غير البترولية طاقات ادخارية ضائعة، إن أمكن توظيفها لأمكنها خفض اعتمادها على الموارد الخارجية، لذا فإن مشكلة الدول العربية النامية قد تتمثل في تحويل الادخار الممكن إلى ادخار فعلي. ولتحقيق ذلك لابد من إحداث تغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية بهدف تجميع المدخرات الضائعة وتخصصها وفقاً لنظام الأولويات التي تفرضها عملية التنمية. ونتفق في هذا المجال مع الرأي القائل بأن خير من يقوم بهذه المهمة هو القطاع العام والدولة.
- أن مؤشر فجوة الادخار- الاستثمار في الدول العربية اتسم بالتحسن خلال العقود الثلاثة الأخيرة، بالرغم من التقلبات التي تطرأ عليه، بمعنى أن درجة تغطية الاستثمارات من الموارد المحلية (الادخار) أفضل مما كان الوضع عليه في الستينات من القرن العشرين.
- أن نسبة تغطية المدخرات القومية للاستثمارات في دول الخليج العربي أفضل من نسبة التغطية في الدول العربية غير البترولية.
- أن التذبذبات في حجم هذا المؤشر سواء بالعجز أو بالفائض لا تعكس بالضرورة التغيرات التي تحدث على الطاقة الادخارية لهذه الدول بقدر ما تعكس التقلبات التي تطرأ في مجال إجمالي الاستثمارات الكلية المخطط تخصيصها من جانب الدول المعنية من فترة لأخرى ومن عام لآخر.

الهوامش والمراجع

١- فيدار حسن أحمد "دور المدخرات الوطنية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية" مجلة النفط والتنمية، بغداد، ١٩٨١، ص ٦٨-٦٩، ٨٩-٩٣.

٢- مجيد مسعود "التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي" سلسلة كتب شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب "عالم المعرفة" الكويت، ١٩٨٤، ص ٥٢-٥٥.

3- Lorald Meir: Leading Issues in economic development "N.y: oxford university press. 3rd edition. 1961 PP 966-969.

٤- انطونيوس كرم " اقتصاديات التخلف والتنمية" مركز الإنماء الدولي – قسم الدراسات الاقتصادية – بيروت – لبنان، مايو ١٩٨٠، ص ٢٤٢-٢٤٦.

5- Buiter. willem H., Generational Accounsts. aggregate saving and integrational distribution economica. vol 64 1997.

٦- جمال فرج فرحات "الموازنة العامة ودورها في تمويل الخطط الإنمائية في الأردن الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٠ "المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨٣ ص٤٤-٦٤.

7- Mikesell, R.F & zinser, J.E."The nature of savings function in developing counties: A survey of theoretical and empirical letterature", Journal of economic literature. 1973.

8- Loc cit.



9- Yusuf, s. & peters, k "savings behavior and ligation. The case of republic of Korea", world bank staff working papers. No 628, 1984.

١٠- رمزي زكي "علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو رقم ٦٩١"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥١٦-٥١٧.

١١- فؤاد هاشم "الاستقرار النقدي والتنمية الاقتصادية" معهد الدراسات المصرفية البنك المركزي المصري، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٤٢-٤٤.

١٢- في هذا الصدد يقترح بعض الاقتصاديين إيضاح الآثار المتعارضة للتضخم على معدل الادخار القومي من خلال الدالة التالية

$$S = a_0 + b_0(\frac{d}{p} + C_0(\frac{d}{p})^2) \ ; \ b_0 > 0 \ ; \ C_0 < 0$$

حيث S = معدل الادخار القومي، $\frac{dp}{p}$ = معدل تغير الأسعار، $a_0 ; b_0 ; -C_0$ = معلمات.

وتدل هذه الدالة على أن التغير الذي يحدث في الأسعار يحدد التغير الذي يحدث في معدل الادخار، وتدل في نفس الوقت على أن معدل الادخار القومي يصل إلى أقصاه عند معادل أمثل للتضخم. وبعد أن يتجاوز الاقتصاد القومي هذا المعدل الأمثل للتضخم، فإن معدل الادخار القومي يأخذ في التناقص بعد ذلك، للمزيد انظر

A.P. thri walt "Inflation, saving" Growth in developing economies", the machmillan press, LTD., London, 1974. P 94.

13- Mckinnon, Ronald I., "Money and Capital in Economic Development"., Washington, D.C; The Brooking Instituations, 1973. Passem.

14- Japplei; T.& Pagano, M" Saving Growth and Liquidity constraints, "Quaritly Journal of Economics, February, 1994.

15- Arrieta, M.G "interest Rates, saving and Growth in LDCS: An ssesment of Recent Empirical Research. "world Development vol,6 No, 5, 1988.

16- Leff N. Sato, K. "A simultaneous Model of saving in Developing countries" Journal of political Economy, vol., 83 No., 6, 1975.

17- Arrieta, M.G. Ibid, Passem.

18- Nawar, A , private consumption and saving consequences of Fiscal policy Deficits in Egypt: 1974-1991, An Economic study. An M.sc Theses in Economic, Cairo university, 1995. 19- Loc cit.

20- A. Al Mutawa, "Macro policy Responsed to il Booms and Busts in United Arab Emirates, Ph.D Dissertation, Georgtown university, 1991.

21- Engle, R. and Granger, C. W. J "Long-Run Economic Relationships, Reading in Cointegratation", Oxford university press. 1991

٢٢- صقر أحمد صقر "الادخار واستراتيجية التنمية في مصر "جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، سبتمبر ١٩٧٧.

٢٣- عالية عبد المنعم المهدي، "أهم ملامح وسمات دالة الادخار الكلية، مصر المعاصرة، ٤١٥، ٤١٦، يناير ١٩٨٩.

٢٤- أحمد عبد الرحيم أحمد "أثر التمويل التضخمي على الادخار المحلى الإجمالي في مصر خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٩/٨٨ "مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة الزقازيق، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ١٩٩١.

٢٥- هدى السيد "محددات الادخار في مصر ١٩٦٩ - ١٩٩٠"، مصر المعاصرة، العدد ٤٣١ يناير ١٩٩٣.

26- Nowas, A., . Loc cit

٢٧- منال محمد متولي " المدخرات في الاقتصاد المصري" بحث مقدم للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٢٨- لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع إلى البحث الخاص بالمفاهيم والاستراتيجيات الجديدة في التنمية العربية ومدى ملائمتها للعالم العربي، دمشق، ١٦-٢٢ مايو، ١٩٧٩، ص ١٩٣ - ١٩٥.

٢٩- مجيد مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

٣٠- عبد المعطى أرشيد "مفهوم الاستثمار وواقعه في الدول النامية" سوق الكويت للأوراق المالية - إدارة البحوث والدراسات، الكويت، ١٩٨٦، ص ٣- ٦.

٣١- عبد المعطى أرشيد، سوق الكويت للأوراق المالية" مجلة البورصة" العدد الأول، يونيو ١٩٨٦، ص ٣١.

٣٢- عبد الرحمن أحمد "دراسات في التنمية الاقتصادية" جامعة الدول العربية - معهد الدراسات والبحوث العربية، ١٩٧٢، ص ١٧١.

٣٣- محمد زكى شافعي "التنمية الاقتصادية" الكتاب الأول، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٥ - ١٩٩٦، ص ١٠٩ - ١١٢.



تقييم الأداء المالي في بعض شركات الأدوية بمقياس القيمة المضافة للمساهم (S V A)

د . محمد رأفت محمد رشاد
قسم المحاسبة
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

ملخص البحث

تتضمن الدراسة تطبيقاً لمقياس القيمة المضافة للمساهم Shareholder Value Added (SVA) لتقييم الأداء المالي بتحليل أثر القرارات الإدارية والعوامل الأخرى على تغير حقوق حملة الأسهم، بالإضافة إلى اختبار مدى ملاءمة المقياس في هذا المجال باستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة .

مقدمة وهدف البحث

لقد ساهم مقياس القيمة المضافة للمساهم(SVA)، والذي ابتكره Rappaport, A (1986) ثم طبقه وطوره فيما بعد (1987، 1998، 2002) لدعم القرارات الإدارية في مجالات التخطيط المالي وإجراء دراسات الجدوى لمشروعات الاندماج والتحالف بين الشركات .

ويهدف البحث إلى استخدام مقياس (SVA) في تقييم الأداء المالي للإدارة، وذلك بغرض تحليل أثر العوامل المرتبطة بالقرارات الإدارية على القيمة المضافة للمساهم .

ويمكن تحقيق هدف البحث من خلال تناول ما يلي :

١- التأصيل العلمي لمقياس (SVA) وتحليل عناصره كأحد أساليب تقييم الأداء المالي .

٢- إجراء دراسة تطبيقية على بيانات بعض شركات الأدوية والصناعات الكيماوية بقطاع الأعمال العام، وذلك بهدف التحقق من صلاحية استخدام مقياس (SVA) في تقييم الأداء المالي، وباستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة.

منهج البحث

استند البحث إلى :

١- المنهج الاستقرائي عند عرض إطار مقياس القيمة المضافة للمساهم .

٢- المنهج الإحصائي عند إجراء الدراسة التطبيقية .

وقد تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية :

أسلوب تحليل الارتباط المتعددMulti Correlation Analysis، أسلوب تحليل الانحدار المنتظم Stepwise Regression، أسلوب التحليل العاملى Factor Analysis. وذلك للتحقق من صلاحية استخدام مقياس (SVA) في تقييم الأداء المالي.

وقد تم اختيار قطاع الأدوية وصناعة الكيماويات باعتباره قطاعا إستراتيجيا وحيويا للاقتصاد القومي . وقد روعي عند تحديد مفردات مجتمع الدراسة التطبيقية اشتراكها في بعض السمات، وهى على الترتيب ما يلي :

ارتفاع نسبة عدد الأسهم حرة التداول بالبورصة لكل شركة (٣٠ % فأكثر)، توفر بيانات قوائم الدخل والميزانيات المنشورة والمدققة التي تغطى فترة الدراسة التطبيقية (١٩٩٧-٢٠٠٢)، تزايد معدلات نمو مبيعاتها وصادراتها، تزايد المبالغ المخصصة للبحوث والتطوير.

خطة البحث

القسم الأول :التأصيل العلمي لمقياس القيمة المضافة، وذلك من خلال تناول ما يلي :

١ / ١ الإطار النظري لمقياس القيمة المضافة للمساهم

١ / ٢ التطور الفكري لاتجاهات قياس القيمة المضافة للمساهم

١ / ٣الإطار التطبيقي لمقياس القيمة المضافة للمساهم

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية .

القسم الأول : التأصيل العلمي لمقياس القيمة المضافة للمساهم (S V A)

١ / ١–الإطار النظري لمقياس القيمة المضافة للمساهم (SVA)

١ / ١ / ١–مفهوم القيمة المضافة للمساهم

يمكن تعريف القيمة المضافة للمساهم بأنها صافي التغير في حقوق المساهمين –المترتبة على تنفيذ قرارات وسياسات الإدارة – وتُقاس بالفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية العام .

كما يمكن قياس القيمة المضافة للمساهم إما بقياس قيمة المنظمة ناقصاً كافة الديون المتوقعة في المستقبل لتحقيق التدفقات النقدية أو عن طريق تحديد الأموال الصافية المتاحة لدى الشركة أو التي يمكن للمساهمين استلامها في شكل توزيعات نقدية (Fera, N . 1997) .

وينطوي مفهوم القيمة المضافة للمساهم على اعتبار أن كل رأس المال المتاح لإدارة الشركة له تكلفة، والحصول على عوائد أكثر من تكلفة رأس المال يُعد بمثابة قيمة مضافة للمساهمين (Stewart, R . : 2000 & Clarke, P.: 2000) . ويستند مفهوم القيمة المضافة للمساهم على تحقيق القيمة في الأجلين القصير والطويل، وذلك لأنها ترتبط بتحقيق قيمة للمنظمة بالدرجة الأولى . ويعتمد هذا المفهوم على ضرورة تقييم الإستراتيجيات على أساس المزايا الاقتصادية التي تضمن حصول المساهم على عوائد في شكل توزيعات أو مكاسب رأسمالية . ويستدعي زيادة القيمة المضافة للمساهم من الإدارة توجيه الاهتمام نحو تطبيق إستراتيجية نمو للشركة بشكل متوازن مع تحقيق الأرباح.

١ / ١ / ٢– أهداف قياس القيمة المضافة للمساهم

يهدف قياس القيمة المضافة للمساهم إلى تقييم كفاءة إستراتيجيات الشركة وتخصيص رأس المال المتاح، بما يؤدى إلى توفير مؤشرات للأداء تساعد على دراسة وتحليل العوامل الهامة التي تؤثر على قيمة الشركة (Roath, R . : 2002) .

كما يساعد قياس القيمة المضافة للمساهم في إجراء دراسات الجدوى لبعض القرارات الاستثمارية، مثل: التحالف والاندماج بين الشركات وشراء وبيع الأوراق المالية، وذلك بدراسة التأثير المتوقع لتلك القرارات على قيمة الشركة وحقوق المساهمين .

كما يهدف قياس القيمة المضافة للمساهم إلى مساعدة الإدارة في الجوانب التالية :

١– تحليل العوامل المختلفة التي ساهمت في تغير القيمة المضافة للمساهم، وذلك بفحص العوائد المحققة سواء من الأصول المتاحة أو من الاستثمارات الإضافية .

٢– ترشيد القرارات الإدارية التي تؤدى إلى زيادة التدفقات النقدية – بجانب الربح المحاسبي –.

٣– دعم القرارات الاستراتيجية عند تجميع وتخصيص الموارد (Leahy,T. : 1998) .

١ / ١ / ٣– إطار مقياس القيمة المضافة للمساهم

يرجع الفضل في تقديم وتطوير مقياس(SVA) إلى Rappaport, A . (1986, 1987, 1998, 2002)، وذلك عندما أقترح التركيز على استخدام مقاييس القيمة إلى جانب استخدام مقياس الربح المحاسبي لمساعدة الإدارة في دراسة آثار بعض قرارات التخطيط المالي . حيث أرسى أركان المقياس، وذلك تأسيساً على أنواع مختلفة من قرارات الإدارة، والتي تشمل : الاستثمار والتمويل ولتشغيل، والتي تؤثر على " محركات القيمة Value Drivers" للشركة، وهي تؤثر بدورها على مجموعة مكونات القيمة Value Components ، والتي تشمل: التدفقات النقدية، معدل الخصم، والديون/ القروض، والتي تؤثر جميعها في القيمة المضافة للمساهم.

وفيما يلي شكل رقم (١) يوضح إطار مقياس(SVA) بما يتلاءم مع تقييم الأداء المالي :



البعد الزمني (فترة نمو القيمة)
القرارات الاستثمارية
محركات القيمة
مكونات القيمة
الاستثمار في رأس المال
الاستثمار في رأس المال الثابت والأصول الأخرى طويلة الأجل
القرارات التمويلية
محركات القيمة
مكونات القيمة
تكلفة رأس المال
معدل الخصم
الديون/ القروض
التدفقات النقدية
القيمة المضافة للمساهم (S V A)
القرارات التمويلية
محركات القيمة
مكونات القيمة
نمو المبيعات
صافي ربح التشغيل
الضريبة على الدخل

شكل رقم (١) – إطار مقياس القيمة المضافة للمساهم SVA (مجال تقييم الأداء المالي)
(المصدر مع التصرف : Rappaport, A .:1998)

يتضح من الشكل السابق، أن إضافة قيمة للمساهم –كأحد الأهداف الإستراتيجية للإدارة – يُعد بمثابة محصلة لقرارات الإدارة المختلفة . لذلك، يحدد مقياس(SVA) محركات ومكونات الفيمة التي تؤثر على القيمة المضافة للمساهم ومن ثم تحديد نوعية القرارات التي يتعين على الإدارة اتخاذها من أجل زيادتها .

١ / ٢ –التطور الفكري لاتجاهات قياس القيمة المضافة للمساهم

لقد ساهم التطور الفكري في مجالى الإدارة الإستراتيجية وإدارة القيمة في قياس القيمة المضافة للمساهم، بالإضافة إلى تطوير مؤشرات تقييم الأداء بجانب قياس الربح التقليدي.

تهدف الإدارة الإستراتيجية إلى دعم مركزها التنافسي بتحقيق بعض المزايا التنافسية، وذلك اما عن طريق الريادة في التكلفة أو التميز في المنتج (الخدمة) (Blocher, E. J. & et al : 2002). كما تسعى الإدارة إلى إضافة قيمة للمساهمين بالتوازي مع اختيارها للإستراتيجية المناسبة التى تحقق تلك المزايا، مع الاهتمام بقياس وتقييم تلك القيمة في ضوء الإستراتيحيات التي نفذتها .

كما يهدف مدخل إدارة القيمة Value - Based) VBM (Management إلى دعم القيمة المضافة للمساهم . حيث يعد مدخل إدارة القيمة (VBM) بمثابة امتداد لتطبيق مدخل تحليل سلسلة القيمة Value Chain، والذي يهدف إلى التأكد من تحقق الميزة التنافسية للشركة من خلال مجموعة الأنشطة الخاصة بالمنتج (الخدمة)، والتحقق من أنها تُضيف قيمة شاملة للشركة (Shank, K. : 1989) .

ويركز مدخل إدارة القيمة على ربط أهداف الشركة بالقرارات الإدارية التى تؤثر على إضافة القيمة للمساهمين)



May, M . & T . Bryan: 1999) . وقد ساهم مدخل إدارة القيمة في تطبيق بعض القرارات الإستراتيجية-كمشروعات التحالف والاندماجبين الشركات – مما ساعد على التكامل مع مقاييس الأداء التقليدية (Mills, R . : 1998) . ولذلك تم تقديم بعض مقاييس الأداء لتقييم أثر نتائج القرارات الإستراتيجية على القيمة المضافة للمساهمين في إطار إدارة القيمة، ودلك مثل مقاييس : الربح الاقتصادي والقيمة المضافة الاقتصادية.

وقد قُدمت عدة مقاييس لتقييم أداء الشركات وتحليل التغير في حقوق حملة الأسهم، والتي يعتمد على نتائجها العديد من أصحاب المصلحة عند اتخاذ قراراتهم. حيث تنوعت تلك المقاييس بين قياس الربح المحاسبي والتدفقات النقدية ومقاييس القيمة .

وفيما يتعلق بمقياس الربح، وعلى الرغم من أهميته واستخدامه على نطاق واسع لتقييم الأداء المالي، فإنه تعرض للعديد من الانتقادات بشأن أسس وقواعد قياسية نتيجة اختلاف الآراء المحاسبية في استخدام بعض طرق القياس (كإهلاك الأصول الثابتة والتضخم) . لذلك يرى Kelly, J . & J . O'Conner (1997) أنه يجب على الشركات عدم اتخاذ رقم الربح مقياساً وحيداً للأداء، وإنما يجب التركيز على قياس القيمة المضافة للشركة . وقد أدى ذلك الاتجاه إلى دعم مؤشرات تقييم الأداء بمقاييس أخرى بجانب مقياس الربح المحاسبي .

كما ساهم استخدام أسلوب التدفقات النقدية -بجانب مقياس الربح -إلى دعم مؤشرات تقييم الأداء، بالإضافة إلى توفير العديد من المعلومات ذات الصلة بتحديد أسعار الأسهم في البورصة وتقدير التوزيعات على المساهمين . Charitou, A) . & N . Vofeas : 1998 & ChritouA . &G . Pangiotides : 1999)

لقد أدى دعم مقياس الربح المحاسبي بقياس التدفقات النقدبة إلى تكامل مقاييس الأداء المالي بالشركات، خاصة ما يتعلق بالتحقق من إضافة قيمة للشركة وتحقيق أهداف المساهمين (Rappaport, A . 2002) . ويمكن الاستفادة من ذلك التكامل في تحليل العوامل المؤثرة على سلسلة القيمة للشركة في الأجلين القصير والطويل . فقد يتضح من التحليل أن الشركة تحقق أرباحاً محاسبية دون أن تحقق قيمة مضافة للمساهمين. وقد يكون ذلك بسبب القصور أو الخلل في بعض العوامل المؤثرة على القيمة – كارتفاع تكلفة رأس المال -كما قد يكون لأسباب أخرى – إرادية أو غير إرادية- .

لذلك برزت أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام مقياس (SVA)، والذي يضم القياس المحاسبي بجانب القياس النقدي لعناصره التي تأثرت بقرارات الإدارة الاستراتيجية وساهمت في تحقيق القيمة المضافة للمساهم .

٣/١-الإطار التطبيقي لمقياس القيمة المضافة للمساهم (SVA)

لقد استمد مقياس (SVA) أهميته من المجال التطبيقي لإطاره في خدمة القرارات المالية بالشركات، ذات التأثير على حقوق حملة الأسهم . ويرتبط التطبيق السليم للمقياس بتحليل إطاره وجوانب تشغيله وتوضيح أهمية عناصره في تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهمين، وبما يساعد في تقييم الأداء المالي للإدارة .

١/٣/١- دور محركات القيمة في تحقيق القيمة المضافة للمساهم

تستطيع الإدارة أن تحقق القيمة المضافة للمساهمين من اختيارها للإستراتيجية المناسبة، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات التنفيذية التي تحقق الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة مما يؤثر على العناصر المحركة لنشاط الشركة، والتي تُعرف بمحركات القيمة . ويُعرِّف Rhoads, D & Robert, R . (2002) محركات القيمة بأنها : العوامل والمتغيرات- ذات الصلة - القابلة للقياس والتي لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة .

ونظرا لأهمية تحقيق قيمة مضافة للمساهم – كهدف إستراتيجي – فإن الإدارة تتجه نحو تحديد محركات القيمة الأكثر ارتباطا وتأثيراً بتلك القيمة ومن ثم إدارتها من خلال أنشطة الشركة .

ويتم تقسيم محركات القيمة – وفقاً لإطار مقياس (SVA) – إلى المجموعات التالية: (Rappaport. A . : 1987 & 1998 ; Clarke, P . : 2000 &Bracker, R . : 2001)

(أ) محركات القيمة للقرارات الاستثمارية : تؤثر قرارات الاستثمار في الأصول الثابتة ورأس المال العامل ومن ثم تنعكس أثارها على التدفقات النقدية، وذلك نتيجة تغير الطلب على منتجات (خدمات) الشركة ومن ثم التغير فى المبيعات واحتياجات الإنتاج .



(ب) محركات القيمة للقرارات التمويلية : وتتضمن تكلفة رأس المال، الذي يمثل الحد الأدنى لمعدل العائد المطلوب من جانب المستثمرين والمساهمين، وذلك فيما يخص كل من الديون وحقوق الملكية .

(جـ) محركات القيمة للقرارات التشغيلية :تؤثر في القرارات التشغيلية ثلاثة محركات للقيمة، هي :

١- نمو المبيعات (معدل / قيمة).

٢- صافي ربح التشغيل.

٣- الضريبة على دخل الشركة.

وتؤثر القرارات التشغيلية على التدفقات النقدية. وتعتمد حركية المقياس على نمو المبيعات بصفة أساسية .

وتعمل محركات القيمة في اتجاه دعم قرارات الإدارة من خلال تأثيرها على مكونات القيمة.

١/٣/٢- دور مكونات القيمة في تحقيق القيمة المضافة للمساهم

تعد مكونات القيمة بمقياس (SVA) حلقة الوصل بين محركات القيمة والقيمة المضافة للمساهم، كما أنها تمثل مع محركات القيمة وسيطا بين القرارات الإدارية وتحقيق القيمة المضافة للمساهم .

وتشمل مكونات القيمة العناصر التالية :

(أ) معدل الخصم: وهو يرتبط بتكلفة رأس المال (المملوك والمقترض).

(ب) التدفقات النقدية من العمليات (الاستثمارية والتشغيلية) .

(جـ) الديون/ القروض: وهى تتأثر بالقرارات التمويلية.

وتتطلب مكونات القيمة رقابة مستمرة من الإدارة من أجل توجيه قراراتها نحو الاستفادة منها ومن ثم إضافة القيمة لحملة الأسهم .

١/٣/٣- دور البعد الزمني في تحقيق القيمة المضافة للمساهم:

يعكس البعد الزمني للقرارات الإدارية فترة نمو القيمةValue Growth Duration، وهى تؤثر على التدفقات النقدية للشركة.

كما يطلق عليها فترة الميزة التنافسية Advantage Period Competitive . وتعرّف فترة نمو القيمة بأنها الفترة الزمنية التي يمكن للشركة أن تحقق خلالها عوائد زائدة على الاستثمارات الإضافية، ومن ثم تحقيق زيادة في القيمة المضافة للمساهمين .

وتختلف عدد سنوات فترة نمو القيمة من صناعة إلى أخرى ومن شركة إلى أخرى، بل تختلف في الشركة الواحدة من فترة إلى أخرى بحسب طبيعة واتجاهات الإدارة وظروف المنافسة التي تواجهها . وتقدر أغلب الدراسات التطبيقية فترة نمو القيمة أو الميزة التنافسية ما بين ثلاث إلى خمس سنوات .

١/٣/٤- مزايا وحدود تطبيق مقياس (SVA)

يتسم مقياس (SVA) بعدة مزايا في حالة تطبيقه، لعل من أهمها :

١- ربط قرارات الإدارة بمقاييس القيمة عن طريق تخطيط والتركيز على محركات ومكونات القيمة الهامة .

٢- يوفر المقياس وسيلة بسيطة ومنطقية لربط إستراتيجية الشركة ومحركات ومكونات القيمة بالأداء المالي لها وبما يعكس وجهة نظر المستثمرين والمساهمين) . Sjoblom, L . M . : 1998)

٣- مرونة تطبيق المقياس، بإمكانية إعادة تشكيل عناصره، بحيث يتلاءم مع أي درجة من التعقيد ومن ثم استخدامه في مجالات أخرى (Bracker, R . :2001) .

وبالرغم من توفر تلك المزايا للمقياس،وإمكانية الإجابة على التساؤلات ذات الصلة بقرارات الإدارة في إضافة قيمة للمساهم، إلا أن تطبيق المقياس محدود في بعض الحالات، كالصناعات ذات الكثافة المنخفضة في رأس المال أو التي تعتمد على أصول غير ملموسة بشكل كبير (Player, S.: 1997). كما قد يعترض تطبيق مقياس (SVA) بعض المشكلات فى مجال تقييم الأداء المالي، لعل من أهمها مشكلة قياس عنصر معدل الخصم (أو تكلفة رأس المال المستثمر) – كأحد مكونات القيمة بالمقياس – .

قياس تكلفة رأس المال المستثمر (معدل الخصم)

يعكس عنصر معدل الخصم تكلفة رأس المال، ويتطلب استخدام مقياس (SVA) ضرورة قياسه. وتعد تكلفة رأس المال أحد مجالات الاختلاف في قياس الربح بين الفكرين المحاسبي والاقتصادي. حيث تمثل تلك التكلفة المكافأة التي يطلبها المستثمرون نتيجة تحملهم مخاطر الاستثمار في الشركة. وعادة ما تقاس هذه المخاطر بالمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال Weighted Average of Capital Cost (WACC)، والذي يعكس معدل تكلفة رأس المال المستثمر بالشركة . وتمثل حقوق الملكية والديون (القروض) مزيجا لتمويل أنشطة الشركة .

وفيما يلي أسس قياس عناصر المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال:

(أ) قياس معدل تكلفة الأموال المملوكة :

يشمل معدل تكلفة أموال الملكية : المعدل الخالي من الخطر، بالإضافة إلى مبلغ (قسط) مقابل الخطر Market Risk Premium الذي يطلبه أصحاب رأس المال (المستثمرين / المساهمين) ، وذلك ارتباطا بمخاطر السوق (: Mirra , P. 1999) .وقد أوضح (1998) Shim , J . K .& J . G . Sigel أنه يوجد أكثر من نموذج لقياس معدل تكلفة الأموال المملوكة ،لعل من أهمها وأكثرها شيوعا نموذج تسعير الأصل الرأسمالي The Capital Asset Pricing Model (CAPM) . ويتم قياس معدل تكلفة الأموال المملوكة من خلال المعادلة التالية:

معدل تكلفة الأموال المملوكة=عخ+ب×(عس-عخ)

حيث أن :

عخ=معدل العائد الخالي من الخطر بسوق الأوراق المالية،

ب=معامل بيتا لسهم الشركة .

عر =معدل العائد السوقي المطلوب للأوراق المالية

كما يلاحظ أن :

- معدل العائد الخالي من الخطر بسوق الأوراق المالية : غالباً ما يكون خاص بسندات أو أذون خزانة الدولة.
- معامل بيتا للسهم : يمثل نسبة مقابل مخاطر السوق أو مخاطرة السهم مقارنة بالمخاطر الكلية لسوق الأوراق المالية . ويتم حسابه لكل شركة على حدة خلال عدة سنوات متتالية .

(ب) قياس معدل تكلفة القروض طويلة الأجل :

في حالة صعوبة استخلاص معدل تكلفة القروض طويلة الأجل من بيانات القوائم المالية للشركة ، يتم قياسه عن طريق المعادلة التالية :

معدل تكلفة القروض طويلة الأجل=عخ×(١ -ض)

حيث أن : ض= معدل الضريبة على الدخل

النتيجة : أن تقييم الأداء المالي باستخدام مقياس (SVA) يجب أن يرتكز على تحليل مجموعة القرارات الإدارية التي ساهمت في تحقيق القيمة المضافة للمساهم، وذلك بتحديد مجموعة محركات / مكونات القيمة الأكثر تأثيرا على القيمة المضافة، وبما يساعد على ترشيدها وتوجيهها لتحقيق أفضل النتائج . لذلك ، يمكن إعادة توجيه مقياس (SVA) وتوسيع إطار قياسه ، وبما يؤدى الى تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم ، وذلك في ضوء النتائج التي يمكن استخلاصها من فروض الدراسة التطبيقية لتحقيق ما سبق .

١/٣/٥- تطوير مقياس القيمة المضافة للمساهم (SVA)

يعتقد الباحث بإمكانية تطوير مقياس (SVA) ، وذلك بالتعديل أو بالتوسع في محركات ومكونات القيمة ، وبما يؤدى إلى تغطية كافة الجوانب التي تساهم في زيادة تحليل وتفسير تلك القيمة . حيث يمكن إضافة بعض المؤشرات المالية إلى عناصر المقياس ، كمعدل العائد على الملكية (ROE) ومعدل العائد على السهم (ESP) ، واللذان يرتبطان بمدى تحقق القيمة المضافة للمساهم . وفى كافة الأحوال ، فالأمر يستدعى التحقق عملياً وإحصائيا من استيعاب المقياس للمؤشرات المالية الإضافية التي تؤدى إلى تحليل القرارات الإدارية المؤثرة على تحقق القيمة المضافة .

القسم الثاني : الدراسة التطبيقية لمقياس القيمة المضافة للمساهم في تقييم الأداء المالي

تم إجراء الدراسة التطبيقية على بيانات بعض شركات الأدوية والصناعات الكيماوية بقطاع الأعمال ، وذلك عن فترة خمس سنوات من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١.وذلك بهدف اختبار صلاحية استخدام مقياس (SVA) في تقييم الأداء المالي لقرارات الإدارة الإستراتيجية ، بالإضافة إلى تقييم الآثار المترتبة على تلك القرارات فيما يتعلق بنمو حقوق المساهمين خلال فترات نشاط الشركات .

٢/١- خطوات الدراسة التطبيقية

٢/١/١- تحديد مجتمع الدراسة ومصادر تجميع البيانات

تم اختيار مجتمع الدراسة من بعض شركات قطاع الأدوية والصناعات الكيماوية .حيث اقتصر على ست شركات للأدوية من أصل اثنتا عشرة شركة بالقطاع تتداول أسهمها بالبورصة ، والتي اشتركت في بعض السمات الخاصة فيما بينها ، وذلك عن فترة الدراسة(١٩٩٧ - ٢٠٠١) .

(أ) مصادر الحصول على البيانات المالية : وهى تشمل البيانات المحاسبية التي تغطى محركات ومكونات القيمة لمقياس (SVA)، وتتضمنها قائمتى المركز المالي والدخل لكل شركة .

كما تم الحصول على بيانات أسعار الأوراق المالية لشركات مجتمع الدراسة(الفتح/ الإقفال)عن فترة الدراسة من إدارة نظم المعلومات ببورصة الأوراق المالية بالقاهرة .

(ب) مصادر الحصول على البيانات الاقتصادية : وهى تشمل معدلات العائد على الودائع بالبنوك وأذون الخزانة ، وذلك من أجل قياس المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال ومعامل " بيتا " ، وذلك عن فترة الدراسة . وقد تم الحصول على تلك البيانات من مطبوعات البنك المركزي ، والبنك الأهلي المصري .

٢ / ١ / ٢ – تحديد وقياس متغيرات الدراسة التطبيقية

تتضمن متغيرات الدراسة ما يلي :

١- **المتغير التابع** : ويمثل القيمة المضافة للمساهم .

٢- **المتغيرات المستقلة الأساسية للمقياس** : وتمثل مجموعة محركات ومكونات القيمة التي تفسر التغير في القيمة المضافة للمساهم (المتغير التابع) .

٣- **المتغيرات المستقلة الإضافية للمقياس** : وتمثل معدلات الأداء الرقابية التي تستهدف زيادة الاستفادة من نتائج مقياس (SVA) ودعمه. وتشمل كلاً من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل ربحية السهم.

ويوضح جدول رقم (١) توصيفا لمتغيرات الدراسة التطبيقية.

جدول رقم (١) : توصيف متغيرات الدراسة التطبيقية

المتغير التابع	توصيف المتغيرات
القيمة المضافة للمساهم Shareholder Value Added (SVA)	تمثل المتغير التابع المراد تقييمه من خلال تأثير المتغيرات المستقلة له . وهى عبارة عن الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لحقوق المساهمين في نهاية السنة المالية ، وذلك حسب المعادلة التالية : القيمة المضافة للمساهم = (عدد الأسهم المصدرة × سعر أقفال السهم في نهاية السنة المالية) –(القيمة الدفترية لحقوق الملكية في نهاية السنة المالية) .
مجموعة المتغيرات	المستقلة الأساسية
الاستثمار في رأس المال العامل Working Capital Invest. (WCI)	يمثل أحد محركات القيمة – كمتغير مستقل – ويشمل الفرق بين صافى قيمة الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة في نهاية السنة المالية . ويؤثر هذا المتغير على التدفقات النقدية للشركة .
الاستثمار في الأصول الثابتة Fixed Capital Investment (FCI)	يمثل أحد محركات القيمة – كمتغير مستقل – ويشمل صافى قيمة الاستثمار في الأصول الثابتة ، وذلك بعد استبعاد مخصصات الإهلاك في نهاية السنة المالية . ويؤثر هذا المتغير على التدفقات النقدية للشركة .
الاستثمارات طويلة الأجل Long Term Invest. (LTINV)	تمثل أحد محركات القيمة – كمتغير مستقل – وتتضمن قيمة الاستثمار في حصص المساهمة بالشركات الأخرى ، ويتم فصلها لتأثيرها الإيجابي على التدفقات النقدية .
تكلفة رأس المال المستثمر (معدل الخصم) Weighted Average Capital Cost (WACC)	تمثل أحد محركات / مكونات القيمة –كمتغير مستقل – والذي يعكس معدل الخصم ، وتشمل تكلفة الأموال المملوكة للشركة بالإضافة إلى تكلفة القروض طويلة الأجل . ويتم قياس تكلفة رأس المال المستثمر بالمعادلة التالية : المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال = (الوزن النسبي لحقوق الملكية × معدل تكلفة الأموال المملوكة) + (الوزن النسبي للقروض طويلة الأجل × معدل تكلفة القروض)
نمو المبيعات Sales Growth (SG)	تمثل أحد محركات القيمة – كمتغير مستقل – ويشمل معدل الزيادة (الانخفاض) السنوي في قيمة مبيعات الشركة ، وقد تم التعبير عنه في الدراسة التطبيقية بقيمة المبيعات السنوية لكل شركة . وتؤثر المبيعات على التدفقات النقدية للشركة .

صافى ربح التشغيل Operating Profit Margin (OPM)	يمثل أحد محركات القيمة – كمتغير مستقل – ويشمل صافى دخل الشركة من التشغيل قبل الضرائب – ويُعد بديلاً عن " هامش ربح التشغيل " المستخدم في مجال التخطيط المالي.
الضريبة على الدخل Tax Rate (TR)	تمثل أحد محركات القيمة – كمتغير مستقل– وتشمل الضريبة على صافى دخل الشركة ، وقد تم التعبير عنها في الدراسة التطبيقية بقيمة الضريبة على دخل كل شركة في نهاية العام المالي .
الديون / القروض طويلة الأجل Long Term Debts / Loans (DEBT)	تمثل أحد مكونات القيمة – كمتغير مستقل – وتؤثر سلباً على التدفقات النقدية ، وتمثل رصيد مبالغ القروض طويلة الأجل المستحقة للبنوك وللغير.
التدفقات النقدية Cash Flows	تمثل أحد مكونات القيمة – كمتغير مستقل – ويمثل رصيد النقدية في نهاية السنة المالية نتيجة حركة تلك التدفقات خلال السنة. وقد تم تضمين قيمة هذا المتغير ضمن عناصر متغير " الاستثمار في رأس المال العامل ". أي لم يتم تشغيل المتغير بشكل منفصل عند إجراء الاختبارات الإحصائية.
عنصر البعد الزمني (فترة نمو القيمة) Value Growth Duration (VGD)	يمثل أحد محركات القيمة–كمتغير مستقل – ويعكس فترة الميزة التنافسية ، والتي تهدف الشركة خلالها تحقيق القيمة المضافة للمساهم . وقد تم التعبير عن فترة نمو القيمة لأغراض الدراسة التطبيقية ، ولاستكمال التحليل الإحصائي لمتغيرات المقياس لكل شركة خلال فترة الدراسة (١٩٩٧ – ٢٠٠١ م) وقدرها خمس سنوات على النحو التالي : ٥، ٤، ٣، ٢، ١. وتؤثر فترة نمو القيمة على قرارات الإدارة ومن ثم على القيمة المضافة للمساهم بطريقة مباشرة . أي أن فترة نمو القيمة هي العامل المشترك لقرارات الإدارة .
مجموعة المتغيرات	المستقلة الإضافية
معدل العائد على حقوق الملكية Rate on Equity (ROE)	يمثل أحد المتغيرات المستقلة الرقابية . والهدف منه تطوير عناصر مقياس القيمة المضافة للمساهم . ويقاس بقسمة صافى ربح التشغيل على إجمالي حقوق الملكية في نهاية العام .
معدل ربحية السهم Earning Per Share (EPS)	يمثل أحد المتغيرات المستقلة الرقابية . والهدف منه تطوير عناصر مقياس القيمة المضافة للمساهم . ويقاس بقسمة صافى ربح التشغيل على عدد الأسهم المصدرة .

٣/١/٢- فروض الدراسة التطبيقية The Research Hypotheses

من أجل التحقق من صلاحية استخدام مقياس (SVA) في تقييم الأداء المالي لقرارات الإدارة الإستراتيجية ، فقد تم تقسيم فروض الدراسة التطبيقية إلى ما يلي:

الفرض الأول (H 01) : أن مقياس (SVA) ذو مغزى إحصائي، ويؤدى إلى تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم.

الفرض الثاني (H 02) : أن إضافة بعض المتغيرات الرقابية – كمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل ربحية السهم – إلى عناصر مقياس(SVA) الأصلية تزيد من معنوية المقياس إحصائياً .

الفرض الثالث (H 03) : أن تحليل التغير في القيمة المضافة للمساهم – على أساس القرارات الإدارية –يزيد من معنوية مقياس (SVA) إحصائيا .



٢/٢- تحليل نتائج تشغيل البيانات

لقد تم تشغيل البيانات المالية والاقتصادية لشركات الدراسة التطبيقية على الحاسب الآلي باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS)، وذلك من أجل اختبار فروض الدراسة. وفيما يلي تحليل نتائج تشغيل البيانات :

أولاً : التحقق من صحة الفرضين: الأول (H_{01}) ، والثاني (H_{02}) ، وذلك على النحو التالي :

من أجل تحديد الأسلوب الإحصائي الملائم لتحليل التغير في القيمة المضافة للمساهم ، بالإضافة إلى قياس معنوية مقياس (SVA) إحصائيا، فقد تم استخدام تحليل الارتباط Correlation Analysis . حيث أظهرت نتائج تحليل الارتباط العديد من العلاقات بين متغيرات الدراسة، وذلك عند مستوى معنوية (١ %) (١).

وبناء على ذلك، فقد تم اختيار تحليل الانحدار المنتظم Stepwise Regression، وذلك للتحقق من صحة الفرضين الأول والثاني. ويستخدم تحليل الانحدار المنتظم من أجل تحديد معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة التي لها تأثير فقط على المتغير التابع (أحمد غنيم، نصر صبري: ٢٠٠٠).

أ - نتائج تحليل الانحدار المنتظم – قبل تضمين المحركات الرقابية المطورة للمقياس – :

لقد أظهرت نتائج تشغيل بيانات شركات الدراسة أن مقياس (SVA) معنوياً عند مستوى أقل من (١ %)، مما يعنى أن متغيرات المقياس تفسر الاتجاه العام للتغير في تلك القيمة. كما أوضحت النتائج أن هناك ثلاث مراحل للتشغيل، والتي انتهت ببيان أهم محركات القيمة تأثيراً على القيمة المضافة للمساهم .

وفيما يلي جدول رقم (٢) يوضح نتائج تحليل الانحدار المنتظم لمحركات القيمة المضافة للمساهم ، وذلك من خلال مصفوفة المعاملات:

(١) جدول تحليل نتائج علاقات الارتباط بملحق البحث .

جدول رقم (٢) :مصفوفة تحليل الانحدار المنتظم

مراحل (دورات) التشغيل	محركات القيمة التي ظهرت بمعادلة الانحدار	نسبة تفسير التغير في القيمة المضافة للمساهم " معامل التحديد " (R^2)	قياس معنوية نموذج القياس اختبار (F)
الأولى ↓	فترة نمو القيمة (VGD)	١٥,٩ %	معنوي عند مستوى أقل من (١ %) . حيث أن (ف) المحسوبة > (ف) الجدولية
الثانية ↓	الضريبة على الدخل (TR)	٣٤,٦ %	" " " "
الثالثة	**الاستثمار في رأس المال العامل (WCI)**	**٤٤,٢%**	" " " "

لقد اتضح من نتائج التحليل السابق ، أن عنصر " رأس المال العامل " يُعد أكثر محركات القيمة تأثيرا في القيمة المضافة للمساهم ، وذلك في ضوء بيانات مجموعة الشركات تحت الدراسة . وقد ظهر في المرحلة الثالثة للتشغيل مفسراً القيمة المضافة بنسبة (٤٤,٢ %)، وبمستوى معنوية أقل من (١ %) . ولعل ذلك يُفسر بصفة منطقية طبيعة النشاط في شركات صناعة الأدوية والكيماويات، والتي تعتمد بشكل أساسي في انجاز أوجه نشاطها على ضرورة توافر الخامات والمواد الكيميائية . لذلك فإن التركيز على عنصر رأس المال العامل سوف يساهم في تعظيم الأداء المالي للقيمة المضافة للمساهم ، بالإضافة إلى مساعدة الإدارة في تخطيط ورقابة هذا العنصر الجوهري بمكوناته المختلفة .

كما تضمنت نتائج تحليل الانحدار المنتظم محركات القيمة الأقل أهمية ، وهى فترة نمو القيمة في المرحلة الأولى للتشغيل بنسبة تفسير (١٥ %) ، ومحرك الضريبة على الدخل فى المرحلة الثانية للتشغيل بنسبة تفسير (٣٤,٦ %). إلا أن نتائج التحليل استبعدت باقى محركات / مكونات القيمة من معادلة الانحدار. وبناءً على ما سبق ، يتم صياغة معادلة



الاتجاه العام للتنبؤ بالقيمة المضافة للمساهم كما يلي :

Y = F (W C I , T R , V G D)

أي أن : القيمة المضافة للمساهم = دالة (الاستثمار في رأس المال العامل، الضريبة على الدخل، فترة نمو القيمة)

النتيجة : أن نتائج تحليل الانحدار – قبل تطوير محركات القيمة – تحقق صحة الفرض الأول (H O1)، حيث يمكن تقييم الأداء المالي من خلال بعض محركات القيمة الأكثر تأثيراً وتفسيراً للقيمة المضافة للمساهم . وإن كان يوجد بعض القصور في النتائج المستخلصة من أسلوب تحليل الانحدار المنتظم ، نظرا لاستبعاد باقي المحركات/ المكونات من نتائج التشغيل.

ب –نتائج تحليل الانحدار المنتظم – بعد إضافة المحركات الرقابية إلى عناصر المقياس – :

لقد أظهرت نتائج تشغيل بيانات شركات الدراسة ، وذلك بعد إدخال معدلات: العائد على حقوق الملكية وربحية السهم، أن مقياس(SVA) معنوياً عند مستوى أقل من (١ %) ، مما يعنى أن متغيرات المقياس تفسر الاتجاه العام للتغير في القيمة المضافة للمساهم. وقد أوضحت نتائج التشغيل أن هناك مرحلتين للتشغيل، حيث انتهت ببيان أهم محركات القيمة تأثيراً على القيمة المضافة للمساهم.

وفيما يلي جدول رقم (٣) يوضح نتائج تحليل الانحدار المنتظم لمحركات القيمة المضافة للمساهم ، وذلك من خلال مصفوفة المعاملات :

جدول رقم (٣) :مصفوفة تحليل الانحدار المنتظم

مراحل (دورات) التشغيل	محركات القيمة التي ظهرت بمعادلة الانحدار	نسبة تفسير التغير في القيمة المضافة للمساهم " معامل التحديد " (R^2)	قياس معنوية نموذج القياس اختبار (F)
الأولى ↓	معدل العائد على حقوق الملكية (R O E)	٣٢ %	معنوي عند مستوى أقل من (١ %). حيث أن (ف) المحسوبة > (ف) الجدولية
الثانية	فترة نمو القيمة (V G D)	٥٢,١ %	" " " "

يتضح من نتائج تشغيل بيانات عينة الدراسة بعد تطويرها، أن عنصر"فترة نمو القيمة "يُعد أكثر محركات القيمة تأثيراً في القيمة المضافة للمساهم. حيث ظهر في المرحلة الثانية للتشغيل مفسراً القيمة المضافة للمساهم بنسبة (٥٢,١ %)، ومستوى معنوية أقل من (١ %). كما أن هذا التفسير يبدو منطقياً أيضا ، خاصه في شركات صناعة الأدوية، نظراً لارتباط أغلب نشاطها باستغلال عقود حقوق وبراءات الاختراع أو التركيبات الكيميائية لبعض الأدوية (Know-How) . كما تضمنت نتائج التحليل المحرك الرقابي " معدل حقوق الملكية " في المرحلة الثالثة للتشغيل، وذلك بنسبة تفسير للقيمة المضافة للمساهم بلغت (٣٢ %)، وعند مستوى معنوية أقل من (١ %). إلا نتائج تحليل الانحدار المنتظم استبعدت باقي محركات / مكونات القيمة من معادلة الانحدار. وبناءً على ما سبق يتم صياغة معادلة الاتجاه العام للتنبؤ بالقيمة المضافة للمساهم، وذلك على النحو التالي:

Y = F (VGD , R O E)

أي أن : القيمة المضافة للمساهم = دالة (فترة نمو القيمة، معدل العائد على حقوق الملكية)

النتيجة :لقد أدى إضافة المحركات الرقابية : معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل ربحية السهم إلى عناصر مقياس (SVA)إلى زيادة نسبة تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم (من ٤٤ % إلى ٥٢,١ %) ، وذلك عن طريق محرك نمو القيمة ومعدل العائد على حقوق الملكية. وبذلك يتحقق صحة الفرض الثاني (H 02)، ولكن بالرغم من ذلك فقد يصعب تقييم الأداء المالي من خلال كافة محركات القيمة، حيث لا تظهر نتائج تحليل الانحدار المنتظم باقي المحركات / المكونات.

ثانياً : التحقق من صحة الفرض الثالث (H_{03})

على الرغم من أن اختبار الفرضين الأول والثاني قد أكدا معنوية مقياس (SVA)، وذلك من خلال تفسير بعض محركات القيمة للاتجاه العام في القيمة المضافة للمساهم ، إلا أن تحليل

الانحدار يُظهر أكثر محركات القيمة تأثيراً مع استبعاد باقي المحركات من التحليل . لذا يتطلب الأمر ضرورة إبراز أثر كافة محركات مكونات القيمة على القيمة المضافة للمساهم، وذلك من خلال تجميع تلك المحركات في مجموعات تمثل أو تعكس القرارات الإدارية بحيث يتم تحليلها وتفسيرها لخدمة مجال تقييم الأداء المالي.

وقد تم استخدام أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis، والذي يمثل أحد أساليب التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة (أحمد غنيم، محمود نصر : ٢٠٠٠). وذلك من أجل الاستفادة من سماته بتجميع وتلخيص محركات / مكونات القيمة في عدد أقل من المجموعات (العوامل). بحيث يتضمن كل منها محركاً أو أكثر للقيمة ترتبط ببعضها ارتباطاً عالياً دون غيرها. كما يتم تسمية مجموعة العوامل المستخلصة من التحليل العاملي باعتبارها تمثل حزمة من العوامل أو القرارات الإدارية والتي يتم تحليل مكوناتها بغرض تقييم الأداء المالي للقيمة المضافة للمساهم (Barbara . J.: 1983).

وقد تم تشغيل بيانات شركات الدراسة باستخدام أسلوب تحليل العوامل الرئيسية Principal Components، حيث ظهرت نتائج التشغيل في مصفوفة "العوامل بعد التدوير Rotated Component Matrix "، والتي اتضح من خلالها المجموعات (العوامل) التي ارتبطت بمحركات / مكونات القيمة. حيث يتم اختيار كل محرك / مكون قيمة بالمصفوفة بحيث يكون منتسباً إلى مجموعة واحدة فقط دون غيرها، والذي يكون الأعلى ارتباطاً بين محركات / مكونات القيمة داخل المجموعة الواحدة، وعلى أن يتم ترتيبها بشكل تنازلي حسب نسبة مساهمة كل منها في تفسير التباين الكلى في محركات القيمة. كما يلاحظ أن اختيار محركات القيمة بكل مجموعة تم على أساس معامل الارتباط الأكبر من ٣٠ % (٠,٣) على الأقل ، مع استبعاد باقي المحركات / المكونات التي لا تصل لهذه النسبة.

وفيما يلي نتائج تشغيل بيانات عينة الدراسة باستخدام التحليل العاملى :

أ – ترتيب المجموعات (القرارات) – قبل تطوير محركات القيمة للمقياس – حسب درجة ارتباطها :

يوضح جدول رقم (٤) مصفوفة المجموعات (القرارات) – قبل تطوير محركات المقياس–.

جدول رقم (٤) : مصفوفة المجموعات (القرارات) – قبل تطوير محركات المقياس–

المجموعة الأولى (G 1)		المجموعة الثانية (G 2)		المجموعة الثالثة (G 3)		المجموعة الرابعة(G 4)	
محركات القيمة	معامل الارتباط	محركات القيمة	معامل الارتباط	محركات القيمة	معامل الارتباط	محركات القيمة	معامل الارتباط
نمو المبيعات	٠,٨٣	الديون / القروض	٠,٩٥٧	معدل الخصم	٠,٩٤١	الاستثمار في رأس المال العامل	٠,٩٦١
صافى ربح التشغيل	٠,٨٠٥	الاستثمار في الأصول الثابتة	٠,٩٥٤	---	---	---	---
الضريبة على الدخل	٠,٧٦٩	الاستثمار في الأصول الأخرى طويلة الأجل	٠,٤٤٧	---	---	---	---

ب –ترتيب المجموعات (القرارات) – بعد تضمين المحركات الرقابية للمقياس – حسب درجة ارتباطها :

لم يحدث تعديل فى مكونات مجموعات القرارات، سوى مكونات المجموعة الأولى ، وكما هو موضح بجدول رقم (٥).



جدول رقم (٥) : مصفوفة مجموعة (قرارات) المجموعة الأولى (G 1) -بعد تطوير محركات المقياس-

محركات القيمة	معدل العائد على حقوق الملكية	نمو المبيعات	صافى ربح التشغيل	الضريبة على الدخل	معدل ربحية السهم
معامل الارتباط	٠,٩٣١	٠,٨٣	٠,٨٠٥	٠,٦٧٩	٠,٦٧

جـ- لقد ساهمت العوامل (المجموعات) الأربع المستخلصة في تفسير نسبة (٨٦,٥٠٥ %) من التباين الكلىTotal Varianceلبيانات المتغيرات الأصلية -أو من التغير في محركات / مكونات القيمة المضافة للمساهم -كما تعكس هذه النسبة أهمية الاستفادة من أسلوب التحليل العاملى في تحديد العوامل (مجموعة القرارات) الرئيسية والتي يمكن الارتكاز عليها في تقييم الأداء المالي .

يتم الاستفادة من نتائج التحليل العاملى في ترتيب محركات/ مكونات القيمة حسب مجموعة القرارات الإدارية، وبما يساعد على تحليل القيمة المضافة للمساهم ، وذلك على النحو التالي :

١- بالنسبة لمحركات القيمة بالمجموعة الأولى ذات الارتباط الأعلى ، فقد شملت ما يلي :

(أ) محركات القيمة قبل التعديل ، فقد تضمنت ما يلي :

نمو المبيعات، صافى ربح التشغيل، معدل الضريبة على الدخل.

ويمكن تسمية هذه المجموعة بعوامل (محركات القيمة) قرارات النشاط البيعى، وذلك مثلما الحال في نموذج المقياس الأصلي.

(ب) محركات القيمة بعد التعديل ، فقد تضمنت ما يلي:

معدل العائد على حقوق الملكية، نمو المبيعات، صافى ربح التشغيل، معدل الضريبة على الدخل، معدل ربحية السهم.

ويمكن تسمية هذه المجموعة بعوامل (محركات القيمة) قرارات عوائد المساهمين.

٢- بالنسبة لمحركات القيمة بالمجموعة الثانية ذات الارتباط الأعلى، فقد شملت ما يلي :

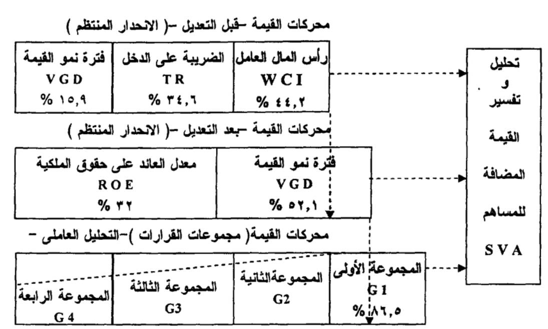
الديون / القروض، الاستثمار في الأصول الثابتة، الاستثمارات طويلة الأجل. ويمكن تسمية هذه المجموعة بعوامل (محركات القيمة) قرارات النشاط الاستثماري .

٣- بالنسبة لمحركات القيمة بالمجموعة الثالثة : فقد تضمنت محرك تكلفة رأس المال المستثمر (معدل الخصم)، بالإضافة إلى محرك فترة نمو القيمة ، والذي ظهر بمعامل ارتباط سالب قدره (٠,٩٦٣). ويُطلق على هذه المجموعة ذات الارتباطات الموجبة والسالبة : المجموعة ثنائية القطب، أي أن عواملها تعمل في اتجاهين متضادين. ويمكن تسمية هذه المجموعة بعوامل (محركات القيمة) قرارات أعباء النشاط التمويلي لفترة نمو القيمة .

٤- بالنسبة لمحركات القيمة بالمجموعة الرابعة : فقد تضمنت محرك الاستثمار في رأس المال العامل. ويمكن تسمية هذه المجموعة بعوامل (محركات القيمة) قرارات النشاط التشغيلي (الإنتاجي).

النتيجة : أن استخدام أسلوب التحليل العاملى يحقق صحة الفرض الثالث، وذلك من خلال تحليل القيمة المضافة للمساهم. حيث يمكن تجميع محركات /مكونات القيمة وتوجيهها إلى عدد من المجموعات التي تمثل القرارات الإدارية ومن ثم يتم على أساسها تقييم الأداء المالي . ولعل من شأن ذلك عدم التركيز على محرك أو أكثر لأهميته النسبية فقط ، بالإضافة إلى عدم استبعاد باقي محركات القيمة من التحليل . كما اتضح زيادة نسبة معنوية المقياس ومن ثم تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم إلى نسبة (٨٦,٥ %).

وفيما يلي شكل رقم (٢) - لبيان تأثير نتائج تحليل الانحدار المنتظم والتحليل العاملى على تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم :



شكل رقم (٢) – يوضح تأثير نتائج التحليل العاملى مقارنة بنتائج الانحدار المنتظم في زيادة تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم (S V A)

ويجدر الإشارة إلى أهمية عدم إغفال بعض العقبات التي قد تحول دون الاستفادة الكاملة من نتائج تطبيق مقياس (SVA) . حيث يتم تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم على أساس محركات ومكونات القيمة التي تضم عناصر ذات قياس محاسبي وأخرى ذات قياس اقتصادي ، ولكن بشكل إجمالي دون تفصيل لمحتوياتها ، كرقم المبيعات أو رأس المال العامل أو الثابت ، مما يستدعى تجزئتها إلى عناصرها حتى يتسنى التعمق في تفسير التعير في تلك القيمة .

ومن أجل التغلب على تلك العقبات والاستفادة من تطبيق المقياس في الواقع ، فإنه يقترح تصميم نموذج محاكاة للعناصر التفصيلية لمحركات ومكونات القيمة – كتحليل المبيعات حسب :أنواعها ، المناطق البيعية ، ورأس المال العامل حسب : مجموعات العملاء ، مجموعات الموردين ، مكونات المخزون . بحيث يتم ذلك من خلال توفير بيانات سلسلة زمنية للشركة . كما يمكن دعم نموذج المحاكاة المقترح عن طريق تحليل سلسلة القيمة بالشركة – حسب الإستراتيجية المطبقة – وبما يسهل اكتشاف مواطن القوة أو الضعف للعناصر المكونة لمحركات ومكونات القيمة التي تعكس القرارات الإدارية المؤثرة على تغير القيمة المضافة للمساهم .

وفيما يلي شكل رقم (٣) – يوضح مقارنة مجموعة القرارات الإدارية بنموذج مقياس (S V A) الأصلي بمجموعة القرارات الإدارية المقترحة بالدراسة التطبيقية :

عناصر مقياس القيمة المضافة للمساهم (النموذج الأصلي)	عناصر مقياس القيمة المضافة للمساهم (النموذج المعدل / المقترح)
البعد الزمني (فترة نمو القيمة) ← القرارات التشغيلية: محرك نمو المبيعات، محرك فائض ربح التشغيل، محرك الضريبة على الدخل	قرارات عوائد المساهمين: معدل العائد على حقوق الملكية، نمو المبيعات، فائض ربح التشغيل، الضريبة على الدخل، معدل ربحية السهم
البعد الزمني ← القرارات الاستثمارية: محرك الاستثمار في رأس المال العامل، محرك الاستثمار في رأس المال الثابت	قرارات تمويل الاستثمارات: الديون / القروض، الاستثمار في الأصول الثابتة، الاستثمار في رأس المال العامل
البعد الزمني ← القرارات التمويلية: محرك تكلفة رأس المال المستثمر، محرك الديون / القروض	قرارات أعباء التمويل: تكلفة رأس المال المستثمر، البعد الزمني (فترة نمو القيمة)
	قرارات استثمار رأس المال العامل: الاستثمار في رأس المال العامل

شكل رقم (٣) – المقابلة بين عناصر مقياس القيمة المضافة للمساهم (S V A) بالنموذج الأصلي والمقترح.

خلاصة ونتائج وتوصيات البحث

لقد تناول البحث بالتحليل والتطبيق مقياس القيمة المضافة للمساهم (SVA)، وذلك لدعم مجال تقييم الأداء المالي. ويعتمد مقياس (SVA)على مفهوم زيادة أو الحفاظ على ثروة حملة الأسهم، بالإضافة إلى اشتماله على مزيج من العناصر يتم قياسها حسب الأسس المحاسبية والاقتصادية.

كما تناول البحث تحليلاً لأهمية قياس القيمة المضافة للمساهم ، وذلك من خلال إبراز اهتمام الإدارة الإستراتيجية بزيادة القيمة المضافة للمساهمين واعتبارها معياراً عند المفاضلة بين الاستراتيجيات المتاحة أمام الإدارة. وقد تم إلقاء الضوء على دور مدخل إدارة القيمة لدعم القيمة المضافة للمساهم، وذلك باعتبارها محصلة سلسلة من



التطورات العلمية والتطبيقية أدت إلى إبراز أهمية المقياس .

وقد اقترح الباحث تطبيق مقياس (SVA) في تقييم الأداء المالي بمنظمات الأعمال ، وذلك من خلال توسيع وتطوير المجال النظري للمقياس بحيث تتطابق سماته مع متطلبات تطبيقه في مجال تقييم الأداء المالي وبما يتناسب مع بيئة الأعمال المصرية.

ويرتكز مقياس (SVA) على تحديد محركات ومكونات القيمة الأكثر تأثيراً على تحقيق القيمة المضافة للمساهمين ، والتي تحركها مجموعة القرارات: الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية، التي تحقق الخطط الإستراتيجية التي اعتمدتها الإدارة . وتناول البحث أهمية تحديد فترة نمو القيمة، وهي تعكس فترة الميزة التنافسية التي تسعى الإدارة خلالها إلى تحقيق زيادة في القيمة المضافة للمساهمين، حيث تم تحديد تلك الفترة من ثلاث إلى خمس سنوات – كما هو سائد في هذا المجال -. كما تم تحليل أهم المشكلات المرتبطة بتطبيق مكونات المقياس في مجال تقييم الأداء المالي، وذلك كمشكلة قياس تكلفة رأس المال المستثمر (معدل الخصم)، حيث تم اختيار نموذج تسعير الأصل الرأسمالي لتقدير معدل تكلفة الأموال المملوكة.

وقد اقترح الباحث تطوير عناصر المقياس ، وذلك بإضافة بعض المحركات الرقابية – كمؤشرات الأداء المالي – وبما يحقق زيادة تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم.

وقد تم إجراء الدراسة التطبيقية، وذلك بتطبيق مقياس (SVA) على بيانات (٦) شركات مصرية لصناعة الأدوية والكيماويات بقطاع الأعمال، والتي اشتركت في بعض السمات الخاصة، وذلك عن نشاط خمس سنوات مالية متتالية (١٩٩٧ – ٢٠٠١). وقد كانت أهم نتائج التحليل الإحصائي، ما يلي :

١- إمكانية استخدام مقياس (SVA) في تقييم الأداء المالي ، وذلك بناءً على نتائج اختبار قدرة محركات القيمة على تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم . حيث تضمنت نتائج التشغيل باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المنتظم Stepwise Regression، والذي تم اختياره بناء على نتائج تحليل علاقات الارتباط Correlation Analysisالتي أظهرت تعدد علاقات الارتباط بين متغيرات المقياس عند مستوى معنوية أقل من مستوى معنوية١ % ، ما يلي :

(أ) نتائج التحليل قبل إضافة المحركات الرقابية :

كانت محركات القيمة التي تحلل وتفسر القيمة المضافة للمساهم ، ما يلي : الاستثمار في رأس المال العامل ، الضريبة على الدخل ، وفترة نمو القيمة . حيث أظهرت النتائج أن نسبة تفسير محرك " الاستثمار في رأس المال العامل " ، الأكثر تأثيراً ، بلغت (٤٤,٢ %). وقد تتوافق هذه النتيجة وطبيعة نشاط شركات الدراسة (صناعة الأدوية والكيماويات) التي يعتمد نشاطها ، بشكل حيوي ، على توفر عناصر رأس المال العامل.

(ب) نتائج التحليل بعد إضافة المحركات الرقابية :

كانت محركات القيمة التي تحلل وتفسر القيمة المضافة للمساهم ، ما يلي :

فترة نمو القيمة، ومعدل العائد على حقوق الملكية. وقد أظهرت النتائج أن نسبة تفسير محرك " فترة نمو القيمة "، الأكثر تأثيراً في التفسير بلغت (٥٢,١ %) .وتتوافق هذه النتيجة وطبيعة نشاط شركات الدراسة (صناعة الأدوية والكيماويات) التي يعتمد أغلب نشاطها على استغلال حقوق وبراءات الاختراع (Know-How) . كما يلاحظ ارتفاع نسبة تحليل وتفسير القيمة المضافة للمساهم .

٢- بالرغم من أهمية نتائج الانحدار المنتظم ، بالإضافة إلى زيادة القدرة التفسيرية لمقياس القيمة المضافة للمساهم ، إلا أن تلك النتائج اقتصرت على إبراز أهم محركات القيمة تأثيراً مع استبعاد باقي المحركات من التحليل . لذلك فقد تم استخدام أسلوب التحليل العاملى Factor Analysis، وذلك للتغلب على أوجه القصور التي تعوق استخدام كافة عناصر المقياس في تقييم الأداء .

٣- أدى استخدام أسلوب التحليل العاملى إلى إعادة تشكيل عناصر المقياس ، حيث تم تجميع محركات القيمة في مجموعة عوامل (قرارات إدارية) ، تضم كل منها محركاً أو أكثر مما يساعد الإدارة على التوسع في التحليل ، بالإضافة إلى عدم استبعاد أياً من محركات القيمة عند تقييم الأداء المالي . وقد ساهمت مجموعة العوامل (القرارات الإدارية) في تفسير نحو (٨٦,٥ %) من القيمة المضافة للمساهم . وتؤكد تلك النتيجة على

زيادة نسبة تحليل وتفسير المقياس للقيمة المضافة للمساهم ، في حين أن النسبة المتبقية (١٣,٥ %) من التغير لا تفسرها محركات القيمة (قبل أو بعد التطوير)، مما قد يستدعى زيادة فترات السلسلة الزمنية أو إضافة بعض المعدلات الرقابية لعناصر المقياس. كما يمكن تطوير عناصر النموذج، بإدخال متغيرات أو معدلات أداء رقابية أخرى، وذلك باختلاف طبيعة نشاط كل شركة ومن فترة إلى أخرى .

ومن أجل التغلب على بعض المعوقات التي قد تحول دون الاستفادة الكاملة من نتائج تطبيق مقياس القيمة المضافة للمساهم، فإنه يُقترح تصميم نموذج محاكاة للعناصر التفصيلية لمحركات ومكونات القيمة للمقياس، وتطبيقه على سلسلة القيمة بالشركة، وذلك سعياً وراء الحصول على المزيد من تحليل وتفسير تلك القيمة .

وبناءً على ما سبق ، يُوصي الباحث بما يلي :

١- تطبيق مقياس القيمة المضافة للمساهم (S V A) في تقييم الأداء المالي ، وذلك في إطار دعم قياس الأداء الكلى بالشركات وترشيد القرارات الإدارية؛ من أجل الاستغلال الأمثل لموارد المتاحة للإدارة ومن ثم زيادة حقوق حملة الأسهم ، بالإضافة إلى تطبيق المقياس في مجال تقييم الأداء المالي على مستوى مجموعة الشركات التي تنتمي لنفس الصناعة أو على مستوى الشركة القابضة ، وذلك كأحد مقاييس المقارنة المرجعية Benchmarking.

٢- إجراء المزيد من البحوث بشأن تطوير مقياس القيمة المضافة للمساهم (S V A) من أجل أن يشمل قياس القيمة المضافة لأصحاب المصلحة الآخرين – كالموردين والعملاء – وبما يؤدى إلى تكامل جوانب المقياس، بالإضافة إلى دراسة تطوير المقياس بحيث يمكن التغلب على بعض المعوقات التي قد تحول دون الاستفادة الكاملة من نتائج تطبيق المقياس، كإعداد نموذج محاكاة بضم العناصر التفصيلية للمقياس، وبالاستعانة بتحليل سلسلة القيمة بالشركة لدعم النموذج المقترح .

٣- إجراء المزيد من البحوث التطبيقية للاستفادة من نتائج تطبيق مقياس القيمة المضافة للمساهم مقارنة بمقاييس تقييم الأداء المالي الأخرى ذات الصلة ، وذلك من أجل تصميم هيكل متكامل لتقييم الأداء بمنظمات الأعمال ، وباستخدام الأساليب الإحصائية اللازمة لتفسير أسباب تباين تلك النتائج.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

١- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
٢- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
٣- د. أحمد الرفاعى غنيم، أ. نصر محمود صبري (٢٠٠٠)، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام S P S S، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ثانياً : المراجع الأجنبية

1 - Barbara . J . (1983). *Multivariate Data Analysis : An Introduction* (Illinois : Home - Wood . Irwin . Inc.) .
2 - Blocher . E . J . . K . H . Chen and T . W . Lin (2002) . *Cost Management : A Strategic Emphasis* . 2 nd . Ed . (N . Y . : Mc Graw - Hill Co . . Inc.) .
3 - Bracker , Richard (2001). *Determining Value : Valuation Models and Financial Statements* (London : Pearson Education Ltd.) , Ch . 10 .
4 - Charitou. A. and N. Vofeas (1998), The Association Between Operating Cash Flows and Dividend Changes : An Empirical investigation . Journal of Finance , 25 (1) & (2). January / March. pp. 225 - 249.
5 - Charitou. A. and G. Pangiotides (1999), Financial analysis . Future earnings and Cash flows. and Prediction of stock returns: evidence for The U K , Accounting and Business Research. 29 (4). pp. 281- 298.
6- Clarcke . Peter (2000), Shareholder Value. Accountancy Ireland Magazine. October, pp. 1 - 3.
7 - Fera. Nick (1997). Using Shareholder Value to Evaluate Strategic Choices. Management Accounting. November. pp. 47 - 51.
8 - Kelly. J. and J. O'Conner (1997) Is profit important than cash - flow ?. Management Accounting. 75 (6). June. pp. 28 - 29.
9 - Leahy. Tad (1998). S V A: All The Way. Business Finance Magazine. September. pp.



100 – 104.

10 - May , M . & T . Bryan (1999), Value Based Management At British Aerospace, Management Accounting, December, pp. 36 - 37.

11 - Mills, Roger W. (1998), Shareholder Value Analysis in acquisition and divestment decisions by large U K companies, Management Accounting, February , pp . 38 - 40 .

12- Mirra , Piero (1999) . " New opportunities for Management Accounting in Supporting Value Creation " . In : The Role of Management Accounting in Creating Value , The International Federation of Accountants (Pub .) , N . Y . , pp . 43 - 58 .

13 - Player , Steve (1997) , Creating Shareholder Value . Business Finance Magazine , April , pp . 1 - 2 .

14 - Rappaport , Alfred (1986) , *Creating Shareholder Value : The New Standard for business performance* (N .Y . : Free Press).

15 - Rappaport , Alfred (1987) , Stock Market Signals to Managers , Harvard Business Review , Nov . / Dec . , pp. 57 - 62 .

16 - Rappaport , Alfred (1998) .*Creating Shareholder Value : a guide for managers and investors* , 2 nd . Ed . (N . Y . : Free press) .

17 - Rappaport, Alfred (2002), Experts from: Creating Shareholder Value; a guide for managers and investors, L E KConsulting (pub.): Shareholder Value Insights, V. (5), Boston, pp. 1 - 5.

18 - Rhoads , David and Robert Roath (2002), Managing for Superior Total Shareholder Returns. L E KConsulting (pub.): Shareholder Value Insights, Boston, V. (10), pp . 1 - 7 .

19 - Roath , Robert (2002), C F O Perspectives : Shareholder Value Added , L E K Consulting (pub .) : Shareholder Value Insights , V . (4) , Boston,pp . 1 - 6 .

20- Shank , K . J . (1989) , Strategic Cost Management : New Wine or Just New Bottles ? Journal of Management Accounting Research, Fall, pp. 47 - 66 .

21 - Shim, JaeK. and Joel G. Siegel (1998), *Theory And Problems of Financial Management*, 2 nd. Ed. (N. Y. : Shaum's Outline Series, Mc Graw - Hill), Ch. 10 .

22 - Sjoblom , LeifM .(1998) , Shareholder Value Creation Old Wine in a new bottle ?, In : Perspectives For Managers, International Institute for Management Development (I M D), 53 (12), Switzerland, September, pp. 1 - 4 .

23 - Stewart, Richard (2000), Meeting The Challenges Management Accounting and Value Creation , Journal of Malaysian Institute of Accountants, 31 (1), pp. 28 - 33 .

نمذجة العلاقة بين بعض بنود القوائم المالية وبيانات الأسهم بالتطبيق على بعض البنوك المسجلة فى سوق الاوراق المالية المصرية

د. سعاد حسن خضر
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية التجارة
جامعة الأزهر .

أولاً: المقدمة :

مما لاشك فيه أن الأسواق المالية تشكل ركناً هاماً من أركان القطاع المالى فى أى اقتصاد حر يقوم على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو استثمار أفضل، ويعتبر سوق الأوراق المالية أهم أجهزة الأسواق المالية وذلك لدورها فى تجميع المدخرات اللازمة فى عمليات الاستثمار والتنمية.

ويشكل سوق الأوراق المالية جزءاً هاماً من سوق المال بمعناه الواسع إذ يتكون من سوق النقد وسوق رأس المال وسوق الأوراق المالية، فسوق الأوراق المالية هو مجال التعامل فى الأوراق المالية سواء عند إصدارها لأول مرة أو عند تداولها بعد ذلك، ويعد إحدى الآليات الهامة لتجميع وتوجيه الموارد المالية وتوظيفها فى المشروعات الاستثمارية من خلال حصول الأفراد على ما يصدر فى هذا السوق من أسهم وسندات، علاوة على أن سوق الأوراق المالية الكفء يعتبر بمثابة جزءاً هاماً ومكملاً لإصلاح النظام المالى وذلك بما يوفره من أدوات استثمارية تساعد على تنويع المحافظ المالية للأفراد والمؤسسات مما يزيد من كفاءة تخصيص الموارد المالية(١) .

وينقسم سوق الأوراق المالية إلى قسمين(٢) :

١- السوق الأولي (سوق الإصدار): ويتعامل فى الإصدارات الجديدة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع فى مشروع قائم وذلك من خلال زيادة رأسمالها، ويتم إصدار وتصريف هذه الأوراق إما بطريق مباشر عن طريق الاتصال بالمستثمرين والأفراد أو المؤسسات الفردية. أو بطريق غير مباشر أن طريق قيام مؤسسة متخصصة بإصدار هذه الأوراق.

٢- السوق الثانوي (سوق التداول): ويتعامل فى الإصدارات التى تم إصدارها أو طرحها من قبل؛ أي بعد توزيعها سواء مباشرة أو بواسطة أحد المؤسسات المالية المتخصصة ويطلق عليها سوق الأوراق المالية.

واذا أخذنا فى الاعتبار أن أسهم الشركات تستخدم فى تمويل النفقات والأصول المختلفة التى تهم الإنتاج (٣)، فإن ذلك يوضح مدى أهمية الأسواق المالية فى عملية التنمية الأقتصادية خاصة فى تلك التى تتجه الى الاعتماد بشكل متزايد على القطاع الخاص فى مختلف أنشطتها الاقتصادية مثل السوق المصرية .

ومن جانب آخر فإن لسوق الأسهم دوراً هائلاً فى عملية تمويل الاستثمار، فهو لا يمثل إحدى مكونات السوق المالية فقط بل إنه يعتبر من أهم مكونات هذا السوق فمن خلاله يتم الربط بين العرض والطلب بالنسبة لرأس المال طويل الأجل، وبالإضافة إلى ما سبق فإن هذا السوق يعتبر آلية لنقل رؤوس الأموال من قطاعات الفائض إلى قطاعات العجز (٤).

وعلاوة على ما سبق فإن الاستثمار فى الأسهم يمثل حاليا أحد مجالات الاستثمار الجيدة والتى تلقى قبولاً متزايداً من جميع فئات المجتمع لما تحققه من عوائد مجزية ذلك فى حال اتباعها الأساليب العلمية فى إدارة هذا النوع من الاستثمار حيث تتولى تجميع وتوظيف المدخرات فى شكل حصص أسهم ثم بيعها إلى المدخرين أو المستثمرين فى ذلك المجال .

أهمية الدراسة:

من المعروف أن أول ما يهم المستثمر هو معدل الفائدة الذى يتقاضاه مقابل المخاطر التى يتحملها نتيجة لاستثماره فى مجال الأسهم، ومن ناحية أخرى فهو فى حاجة لمعرفة حجم وقيمة التداول فى الأسهم للحكم على حركة الأسهم فى السوق. ومن هنا فإنه فى حاجة دائمة إلى ترشيد قراراته الاستثمارية وبالتالى فهو يبحث عن أداة فعالة يستطيع بها

معرفة العوامل المؤثرة على حركة الأسهم.

ويمكن القول بأن أسعار وعوائد الأسهم العادية تتأثر بشكل ما بالأداء المالى للمنشأة الذى تترجمه القوائم المالية الختامية للمنشأة والتى تعتبر محصلة الأداء المالى للمنشأة خلال العام، ولترشيد قرارات المستثمر فإن الأمر يتطلب تحديد العناصر المالية ذات الأهمية للمستثمر .

ولذلك فإن هذه الدراسة تحاول تقديم نموذج كمى يمكن من خلاله لمستخدمى القوائم المالية خاصة المحللين الماليين الذين يعتمدوا على بيانات القوائم المالية التنبؤ بسعر الأسهم أو حجم التداول أو عدد الأسهم المتداولة أو عوائد الأسهم عن طريق استخدام بعض بيانات القوائم المالية.

ومن أهم المعلومات المحاسبية - بالقوائم المالية - والتي يستخدمها المحللون الماليون هي الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة والاستثمارات المالية بغرض الاحتفاظ والأصول الثابتة (بعد خصم الإهلاك) وإجمالى الأصول الثابتة والمتداولة ورأس المال المدفوع والاحتياطيات وإجمالي الإيرادات من الأنشطة وصافى الربح والنقدية وإجمالى الايرادات .

علاوة على ما سبق فإن هناك أهمية لحصة السهم من الربح حيث نص المعهد الأمريكى للمحاسبين القانونيين [٥] (APA) على أدراجه ضمن القوائم المالية للشركات وتقارير المراجعين، كما يعتبره Hendriksen [٦] من المعايير الهامة فى تقويم أداء الشركات وعن طريقه يمكن الحكم على كفاءة الأدارة فى الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة والحكم على سلامة قرارات الأستثمار والتمويل.

بالإضافة الى ما سبق فإن حصة السهم من الربح يمكن أن يستخدم فى التنبؤ بالتدفقات النقدية أو العائد المنتظر الحصول عليه مستقبلاً من العميل الى جانب استخدامه فى التنبؤ بالمخاطر المنتظمة للأسهم ومخاطر الأفلاس وذلك ضمن معايير الربحية الأخرى فى سوق رأس المال[٧].

ولقد لوحظ فى الآونة الأخيرة اهتمام معظم الدوريات المحاسبية بالدراسات الخاصة بسوق رأس المال، إلا أن هذا الاهتمام انصب في الغالبية العظمى منه على دراسة العلاقة بين التغير فى مستوى سعر السهم أو عوائد السهم (العادية أوغير العادية) كمتغير تابع وبين التغير فى مستوى حصة السهم من الربح أو الارباح كمتغير مستقل.

ولقد أوضحت هذه الدراسات تدنى العلاقة بين عوائد الأسهم والارباح المحاسبية ويبدو ذلك واضحاً فى دراسة [٨] Ohison and Shroft الذى استخدم حصة السهم من الربح مقسوماً على سعر السهم ليحصل على عائد السهم من الربح فى محاولة لاثبات العلاقة بين عوائد السهم والارباح المحاسبية.

كما استخدمت دراسة Eston and Harris [٩] متغير مستوى حصة السهم من الربح لتفسير التغير فى العائد السوقى للسهم، واستطاعت الدراسة إثبات أن هناك علاقة بين التغير فى عائد السهم من الربح والتغير فى حصة السهم من الربح.

ومن أهم المعلومات المنشورة فى سوق الأوراق المالية عن الأسهم هى سعر السهم وأقل سعر للتداول وأعلى سعر للتداول وعدد الأسهم المتداولة وقيمة التداول وحجم التداول.

الهدف من البحث :

يهدف البحث الى دراسة العلاقات الارتباطية بين بنود القوائم المالية وبين البيانات المنشورة عن الأسهم ومحاولة بناء نموذج كمى لاستنباط هذه العلاقة يستطيع بها المستثمر ترشيد قراراته الإستثمارية.

فرضيات البحث :

لتحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى: هناك علاقة بين سعر الإغلاق وبين عناصر الميزانية الممثلة فى نسبة السيولة (النقدية / الخصوم المتداولة).

الفرضية الثانية: هناك علاقة بين عدد المعاملات اليومية وبين عناصر الميزانية الممثلة فى معدل دوران رأس المال الكلى (الإيرادات /إجمالى رأس المال).

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين النسبة المئوية للتغير اليومى فى سعر السهم وبين عناصر الميزانية الممثلة فى معدل العائد على الأموال المستثمرة (صافى الربح قبل الفوائد والضرائب /اجمالى رأس المال المستثمر).

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين قيمة التداول اليومى للسهم وبين عناصر الميزانية الممثلة فى نسبة حقوق الملكية الى اجمالى رأس المال المستثمر (رأس المال + الاحتياطيات/ إجمالى رأس المال) .

الفرضية الخامسة: هناك علاقة بين حجم التداول اليومى

للسهم وعناصر الميزانية الممثلة فى نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي رأس المال المستثمر.

الأسلوب الإحصائى المستخدم :

سوف يتم استخدام الأسلوب الإحصائي، معامل الارتباط البسيط Correlation Coefficient (r) وذلك بغرض معرفة مدى ارتباط بيانات سوق المال موضع الدراسة مع بعضها أو بنود القوائم المالية المحددة مع بعضها أو ارتباطهما معاً، كذلك يتم استخدام معامل الأنحدار السلمى Stepwise Regression وهو يندرج ضمن مجموعة الأساليب الإحصائية [١٠] Multivariate Techniques والتى تتعامل مع المتغيرات المرتبطة بعضها ببعض بغرض اختصار البيانات أو المتغيرات، وهو بذلك يهدف إلى الكشف عن بنود محددة للقوائم المالية والتى تؤثر فى بيانات سوق المال موضع الدراسة، علماً بأن ذلك سوف يتم باستخدام البرنامج الإحصائى [١١] SAS (1988) .

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من ١١ بنكاً تجارياً من البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية وهى فى نفس الوقت البنوك التى استطاعت الباحثة الحصول على بيانات يومية لأسهمهم المتداولة فى سوق الأوراق المالية المصرية ولميزانياتها عن نفس الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢م ويرجع ذلك لحداثة قاعدة بيانات سوق المال المصرية حينذاك، وسوف يتم الرمز للبنوك بالرموز التالية EG, CM, GL, SA, SZ .WT, EC, MI, EC, EA, EB.

ونتيجة لأن طبيعة بيانات مجتمع الدراسة بها تباين كبير بين قيم سوق المال (حجم التداول، قيمة التداول، سعر السهم ......الخ) وقيم القوائم المالية (قيمة الأصول الثابتة، إجمالي الإيرادات، رأس المال المدفوع ......الخ) فسوف يتم تحويل البيانات بالكامل الى صورة لوغاريتمية لتقليل التباين حتى يمكن اشتقاق معاملات ارتباط قوية بين المعاملات المختلفة[١٢]، ويمكن تعليل ذلك بأن وجود فروق ضخمة كهذه بين المتغيرات سوف يضعف من قوة ارتباطها ببعض وبالتالى تصبح عملية اشتقاق معادلات عملية صعبة بدون هذا التحويل ولذلك لابد من التحويل إلى قيم لوغاريتمية للأساس الطبيعي Log_e.

المبحث الأول

النموذج المقترح

في المبحث التالي سوف يتم استخدام أسلوب الانحدار السلمى لبناء نموذج كمى يمكن من خلاله الاستعانة ببعض بنود القوائم المالية للبنوك محل الدراسة للتنبؤ ببيانات الأسهم وبالتالى التعرف على أكثر بنود القوائم المالية تأثيراً فيها.

النموذج المقترح :

$$Y_i = B_o + B_1 X_{1i} + B_2 X_{2i} + \ldots + B_n X_{ni} + e_i$$

حيث :

Y_1 = بيانات الأسهم .

B_0 = البعد عن نقطة الأصل .

$B_n \ldots B_1$ = معامل الانحدار لكل عنصر من عناصر القوائم المالية $r = 1, 2, 3, \ldots n$.

e_i = الخطأ العشوائى .

$X_n \ldots X_1$ = قيمة كل عنصر من عناصر القوائم المالية من 1 إلى n .

وفيما يلي النماذج المقترحة والبيانات التحليلية لها فى الجداول التالية :

جدول رقم [١] نماذج معادلات الانحدار ومعاملاتها المشتقة

من العلاقات بين عناصر سوق الأوراق المالية والميزانية باستخدام الانحدار السلمي

	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الأسهم المتداولة	سعر السهم	القيمة المئوية للتغير فى عائد السهم
البعد عن نقطة الأصل Intercept	٦٣,٦٩٢- (٠,٠٠٦)	٤٤,٢٠٥ (٠,١٠٩)	٧٤,٥٧٨- (٠,٠٠٠١)	٤٦,٢٥٧ (٠,٠٠١)	١٦,٣٨٣ (٠,٠٠٠١)
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	-	-	-	-	-
استثمارات مالية بغير غرض المتاجرة	-	-	١,٣٣٨- (٠,٠٠٠١)	-	٠,٣٠٠ (٠,٠٤)
أصول ثابتة	١,٨١٥- (٠,٠٦٦)	٤,٠٦٠- (٠,٠٠١)	-	١,٠١٣- (٠,٠٠٧)	٠,٥٢٥- (٠,٠٣)
إجمالى الأصول الثابتة والمتداولة	-	٩٠,١٦٨ (٠,٠٠٤)	٤٥,٨٦٢ (٠,٠٠٠٤)	١,٠٥٢- (٠,٠٦٧)	-
رأس المال المدفوع	١,٤٣٢ (٠,١٥)	-	٠,٨٦٤- (٠,١١٠)	-	-
الاحتياطيات	-	٤,٠٥٥ (٠,٠٠١)	-	١,٧٨٥ (٠,٠٠١)	-
إجمالي إيرادات النشاط	٤,١٨٩ (٠,٠٠٩)	-	٣,٧٥٧ (٠,٠٠٠١)	١,٩٣٢- (٠,٠٧٣)	٠,٦٢٤- (٠,١٤)
صافى الربح	-	-	-	-	-
حصة السهم من الربح	١,٥١٩- (٠,٠٣٣)	-	-	٠,٨٩٨ (٠,٠٠٥)	-
النقدية	-	٣,٥٨٢ (٠,٠٤٥)	-	-	-
إجمالى الخصوم المتداولة	-	٩٥,٤٦٨- (٠,٠٠٤)	٤٣,٩٢٣- (٠,٠٠٠٤)	-	-
	$R^2 = 0.448$ P (0.05	$R^2 = 0.724$ $P \leq 0.001$	$R^2 = 0.845$ $P \leq 0.001$	$R^2 = 0.745$ $P \leq 0.003$	$R^2 = 0.400$ $P \leq 0.024$

يوضح الجدول رقم (١) ما يلي:

١- لم تندرج المعاملات الخاصة بالاستثمارات المالية بغرض المتاجرة فى أى نموذج من النماذج المختلفة الخاصة ببيانات الأسهم، ويدل ذلك على عدم أهميتها بالنسبة لتقييم بيانات الأسهم ويفسر ذلك عدم ارتباط هذا العنصر بأى من عناصر القوائم موضوع الدراسة (جدول رقم [٢ب]) ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الاستثمارات فى حد ذاتها إما أن تكون مقيدة بسوق الأوراق المالية فيتم تقييمها فى نهاية السنة بالتكلفة التاريخية أو سعر السوق أيهما أقل، وإما أن تكون غير مقيدة بسوق الأوراق المالية فيتم تقييمها فى نهاية السنة بالتكلفة التاريخية أو القيمة المحسوبة على أساس دراسة موضوعية لآخر القوائم المالية المعتمدة للشركات المصدرة لهذه الأوراق أيهما أقل، وعادة يتم تكوين المخصص اللازم بقيمة انخفاض القيمة السوقية أو المحسوبة عن التكلفة التاريخية وذلك على أساس كل مجموعة متجانسة من الاستثمارات أو كل استثمار على حدة وهى بذلك تتأثر بحالة السوق ويمكن استخدامها في التنبؤ ببيانات الأسهم المطلوبة .

٢- لم تندرج المعاملات الخاصة بصافى الربح فى أى



نموذج من النماذج المختلفة الخاصة ببيانات الأسهم مما يدل على عدم أهميتها فى تحديد القيم الخاصة بالسهم وبالرجوع إلى الجدول رقم [٢ب] يلاحظ أيضاً أنها غير مرتبطة بأى من بنود الميزانية وربما دل ذلك الى أن هناك اعتبارات أخرى غير صافى الربح يمكن أن تؤثر فى سعر وعائد السهم أو حجم التداول أو عدد الأسهم المتداولة وربما أهمها الإعلان عن السهم، ويعتبر هذا الموضوع خارج مجال البحث إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هناك دراسات عديدة في هذا المجال نذكر منها، دراسة Foster *et al.*[١٣] الذى تناول فيها أثر الإعلان عن التوسعات الرأسمالية على أسعار وعوائد الأسهم فى سوق الأوراق المالية، وكذلك دراسة Lonie *et al.*[١٤] التي تناول من خلالها العلاقة بين الأعلان وأسعار وعوائد الأسهم في سوق الاوراق المالية وذلك بالتطبيق على ٦٢٠ شركة أمريكية لفترة مالية (٦شهور).

٣- يوضح [جدول ٢أ] أن حجم التداول للأسهم بسوق الأوراق المالية كانت جميع ارتباطها ببنود القوائم المالية ضعيفة، وكانت أفضل قيمة ارتباط لها هى ٠,٢٢٥ وذلك مع الاحتياطيات، إلا أنه باستخدام الأسلوب الإحصائى Stepwise Regression أمكن إدراج بنود أخرى من بنود القوائم المالية فى المعادلة وهى الأصول الثابتة، رأس المال المدفوع، إجمالي إيرادات النشاط، حصة السهم من الربح .

ويلاحظ أن وجود هذه البنود معاً فى النموذج قد زاد من دقة النموذج الخاص بحجم التداول حيث أصبحت قيمة R^2 = ٠,٤٤٨، كما بلغت معنوية النموذج ٠,٠٥ [جدول ١] مع الأخذ فى الاعتبار أن العلاقة بين الأصول الثابتة وحصة السهم من الربح فى المعادلة سالبة .

كما يوضح هذا النموذج أنه يمكن باستخدام هذه المتغيرات -بنود القوائم المالية- وصف ٤٤,٨% من تباين حجم تداول الأسهم بسوق الأوراق المالية أما الباقى (٥٥,٢%) فيرجع الى عوامل أخرى.

٤- بالرغم من أن قيمة التداول للأسهم بسوق الأوراق المالية كانت جميع ارتباطها ببنود القوائم المالية ضعيفة، وكانت أفضل قيمة ارتباط لها هى ٠,٢٠١ وذلك مع استثمارات مالية بغير غرض المتاجرة [جدول ٢أ] فإنه باستخدام الأسلوب الأحصائى Stepwise Regression أمكن إدراج بنود أخرى من بنود القوائم المالية فى المعادلة وهى الأصول الثابتة، إجمالى الأصول الثابتة والمتداولة، الاحتياطيات، النقدية، إجمالي الخصوم متداولة .

ويلاحظ أن وجود هذه البنود معاً فى النموذج قد زاد من دقة النموذج الخاص بقيمة التداول وأصبحت قيمة R^2 = ٠,٧٢٤، كما بلغت معنوية النموذج ٠,٠٠١ [جدول ١] مع الأخذ فى الاعتبار أن العلاقة بين قيمة التداول والأصول الثابتة واجمالى الخصوم متداولة فى المعادلة سالبة .

كما يوضح هذا النموذج أنه يمكن باستخدام هذه المتغيرات – بنود القوائم المالية- وصف ٧٢,٤% من تباين قيمة تداول الأسهم بسوق الأوراق المالية أما الباقى (٢٧,٦%) فيرجع إلى عوامل أخرى.

٥- يوضح [جدول ٢أ] أن عدد الأسهم المتداولة بسوق الأوراق المالية كانت جميع ارتباطها ببنود القوائم المالية ضعيفة، وكانت أفضل قيمة ارتباط لها هى ٠,٤٠٦ وذلك مع إجمالى ايرادات النشاط، إلا إنه باستخدام الأسلوب الأحصائى Stepwise Regression أمكن إدراج بنود أخرى من بنود القوائم المالية فى المعادلة وهى استثمارات مالية بغير غرض المتاجرة، إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة، رأس المال المدفوع، إجمالي ايرادات النشاط، إجمالي الخصوم متداولة .

ويلاحظ أن وجود هذه البنود معاً فى النموذج قد زاد من دقة النموذج الخاص بعدد الأسهم المتداولة، وأصبحت قيمة R^2 = ٠,٨٤٥، كما بلغت معنوية النموذج ٠,٠٠١ [جدول ١] مع الأخذ فى الاعتبار أن العلاقة بين الاستثمارات المالية بغير غرض المتاجرة ورأس المال المدفوع وإجمالى الخصوم المتداولة فى المعادلة سالبة .

كما يوضح هذا النموذج أنه يمكن باستخدام هذه المتغيرات -بنود القوائم المالية- وصف ٨٤,٥% من تباين عدد الأسهم المتداولة بسوق الأوراق المالية أما الباقى (١٥,٥%) فيرجع الى عوامل أخرى.

٦- بالرغم من أن سعر السهم بسوق الأوراق المالية كانت جميع قيم ارتباطها ببنود القوائم المالية ضعيفة، وكانت أفضل قيمة ارتباط لها هى ٠,٣٢٨ وذلك مع حصة السهم من الربح [جدول ٢أ] فإنه باستخدام الأسلوب الأحصائى Stepwise Regression أمكن إدراج بنود أخرى من بنود القوائم المالية فى المعادلة وهى الأصول الثابتة، إجمالي الأصول الثابتة والمتداولة، الاحتياطيات، إجمالي إيرادات النشاط ،حصة السهم من الربح .

ويلاحظ أن وجود هذه البنود معاً فى النموذج قد زاد من

دقة النموذج الخاص بسعر السهم وأصبحت قيمة R^2 = ٠,٧٤٥، كما بلغت معنوية النموذج ٠,٠٠٣ [جدول ١] مع الأخذ فى الاعتبار أن العلاقة بين جميع العناصر ماعدا الاحتياطيات وحصة السهم من الربح فى المعادلة سالبة .

كما يوضح هذا النموذج أنه يمكن باستخدام هذه المتغيرات - بنود القوائم المالية- وصف ٧٤,٥% من تباين سعر الأسهم بسوق الأوراق المالية أما الباقى (٢٥,٥%) فيرجع الى عوامل أخرى.

٧- يلاحظ أن عوائد الأسهم كانت جميع ارتباطها ببنود القوائم المالية ضعيفة، حيث يلاحظ أن أفضل قيمة ارتباط لها هى -٠,٤٩٢ وذلك مع إجمالي الأصول الثابتة فى حين كانت أقل قيمة لها هى ٠,٠١٥ وذلك مع حصة السهم من الربح [جدول ٢أ] ويعتبر ذلك تأكيداً لدراسة Lev الذى استخدم فيها أيضاً نموذج الانحدار؛ بهدف توضيح العلاقة بين العوائد السوقية للأسهم والارباح المحاسبية واستنتج من دراسته أن متغير الأرباح المحاسبية لا يفسر أكثر من ١٠% من التغير فى عوائد الأسهم [١٥].

ولكن مع استخدام الأسلوب الإحصائي Stepwise Regression أمكن إدراج بنود أخرى من بنود القوائم المالية فى المعادلة وهى استثمارات مالية بغير غرض المتاجرة، الأصول الثابتة، إجمالي إيرادات النشاط وذلك بهدف بناء النموذج المطلوب .

ويلاحظ أن وجود هذه البنود معاً فى النموذج قد زاد من دقة النموذج الخاص بعائد السهم فأصبحت قيمة R^2 = ٠,٤٠٠، كما بلغت معنوية النموذج ٠,٠٢٤ [جدول ١] مع الأخذ فى الاعتبار أن العلاقة مع الأصول الثابتة وإجمالى إيرادات النشاط فى المعادلة علاقة سالبة.

٨- بالرغم من أن قيمة الارتباط بين عناصر القوائم المالية وبيانات الأسهم محل الدراسة ضعيفة [جدول ٢أ] فإنه باستخدام الأسلوب الإحصائي Stepwise Regression وبعد تحويل البيانات الى لوغارتيم أمكن بناء نماذج كانت قيمة R^2 لها كالتالى : ٠,٧٢٤ لقيمة التداول، ٠,٨٤٥ لعدد الأسهم المتداولة، ٠,٧٤٥ لسعر السهم، مما يدل على أن هذه النماذج لها قدرة جيدة على التنبؤ .

أما بالنسبة لحجم التداول فلقد لوحظ انخفاض قيمة R^2 بالنسبة لباقى بيانات الأسهم بحيث كانت قيمة R^2 للنموذج الدال عليها = ٠,٤٤٨، وهو نموذج قيمته التنبؤية متوسطة مما يجعل التنبؤ بحجم التداول بمعلومية بنود القوائم المالية أقل دقة.

جدول رقم [٢أ]

معامل الارتباط بين بيانات القوائم المالية وسوق الأوراق المالية

	حجم التداول	قيمة التداول	عدد الأسهم المتداولة	سعر السهم	معدل التغير فى عائد السهم
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	٠,٠٧٤	٠,٠٣٢	٠,١٠٩	٠,٠٦٦	٠,٠٥٨
استثمارات مالية بغير غرض المتاجرة	٠,١٤٢	٠,٢٠١	٠,٠٩٧	٠,٠٨٧	-٠,١٣٨
إجمالي الأصول الثابتة	٠,٠٦٣	٠,٠٠٥	٠,١٦٥	٠,٠٥٣	-٠,٤٩٢
إجمالى الأصول الثابتة والمتداولة	٠,١٧٩	٠,٠٦٣	٠,١٩٥	٠,٠٠١	-٠,٢٧٦
رأس المال المدفوع	٠,١٥٨	٠,٠٣٠	٠,٠٠١	٠,٠٨٩	-٠,٠١٩
الاحتياطيات	٠,٢٢٥	٠,١٨١	٠,٣٢١	٠,٠٤٤	-٠,٣٣٣
إجمالى ايرادات النشاط	٠,١٣١	٠,١٢٨	٠,٤٠٦	٠,٠٧٩	-٠,٣٣٨
صافىالربح	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٥٥	٠,٠١٣	٠,٠١٥
حصة السهم من الربح	٠,٠٠٧	٠,٠٢٤	٠,٠٦٢	٠,٣٢٨	-٠,١٤٦
النقدية	٠,٠٨٨	٠,٠٠١	٠,١٦٨	٠,٠١٥	-٠,٣٢٣
إجمالى الخصوم متداولة	٠,١٦٩	٠,٠٥٧	٠,١٩٥	٠,٠٠١	-٠,٢٧٨

جدول رقم [٢ب]

معامل الارتباط بين بيانات القوائم المالية بعضها وبعض

	استثمارات مالية بغرض المتاجرة	استثمارات مالية لغير بغرض المتاجرة	أصول ثابتة	أجمالى الأصول ثابتة	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	إجمالى إيرادات النشاط	صافى الربح	حصة السهم من الربح	النقدية	الخصوم المتداولة
استثمارات مالية بغرض المتاجرة	١	٠,١٧٨ ns	٠,٢٥٤ ns	٠,٢٣٠ ns	٠,١٨٦ ns	٠,٢٤٩ ns	٠,١٨٧ ns	٠,٠٨٨- ns	٠,٠٢٩- ns	٠,١١٦ ns	٠,٢٢٠ ns
استثمارات مالية بغير بغرض المتاجرة		١	٠,٦٩٣ ***	٠,٨٥١ ***	٠,٤٥٣ *	٠,٩٠٦ ***	٠,٨٧٠ ***	٠,٠٧٧- ns	٠,٤٩٨ *	٠,٦٦٢ ***	٠,٨٤٤ ***
أصول ثابتة			١	٠,٨١١ ***	٠,٥٢٢ **	٠,٧٩٨ ***	٠,٧١٤ ***	٠,١٢٩- ns	٠,١٧٠ ns	٠,٨٠٠ ***	٠,٨٠٩ ***
أجمالى الأصول الثابتة				١	٠,٥٨٧ ***	٠,٩٣٢ ***	٠,٨٤٩ ***	٠,٠١٩٣- ns	٠,٣١٦ ns	٠,٩٢٠ ***	٠,٩٩٩ ***
رأس المال المدفوع					١	٠,٤٤٥ *	٠,٢٤٨ ns	٠,٤٧٨- *	٠,١٨٠- ns	٠,٤٦٦ **	٠,٥٧٦ ***
الأحتياطيات						١	٠,٩٢٠ ***	٠,١٠٣- ns	٠,٣٨٦ ns	٠,٧٧٧ ***	٠,٩٢٨ ***
اجمالى ايرادات النشاط							١	٠,١٢٩ ns	٠,٦٤٨ ***	٠,٧٣٥ ***	٠,٨٥١ ***
صافى الربح								١	٠,٣٥٤ ns	٠,١٤٢- ns	٠,١٨٧- ns
حصة السهم من الربح									١	٠,٢٩٦ ns	٠,٣٢٦ ns
النقدية										١	٠,٩٢٦ ***
الخصوم متداولة											١

ns =non significant

* = ٠,٠٥　　** = ٠,٠١　　*** = ٠,٠٠١

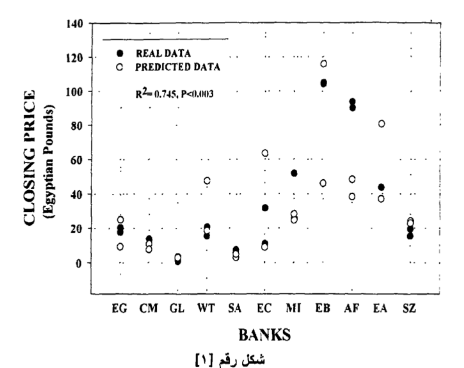
المبحث الثاني

تقييم مدى دقة النماذج المقترحة

في هذا المبحث سوف تحاول الباحثة تقييم مدى دقة النماذج المقترحة وذلك بمقارنة البيانات المحسوبة من النماذج المقترحة بالبيانات الحقيقية مع محاولة توضيح عناصر القوائم المالية ذات العلاقة بهذه القوائم وذلك بالأستعانة بالنسب أو المؤشرات المالية المستخدمة فى التعريف بمدى كفاءة أداء المنشأة [١٦].

ومما لا شك فيه أن صعوبة حصول المستثمر على المعلومات التى توضح له الأتجاهات العامة لسوق الأوراق المالية التى يقوم بالأستثمار فيها تدفعه للاعتماد على الوسطاء والشائعات [١٧]، وهذا ما يوضح أهمية توفير معلومات مناسبة عن الأداء المالى للمنشآت عند اتخاذ أى قرار أستثمارى فى سوق الأوراق المالية، وهو ما جاء في تعريف مجمع المحاسبين الأمريكين من أن المنشأة تقوم بإعداد القوائم المالية بغرض تقديم تقرير دورى عن حالة الأستثمارات فى المنشأة [١٨]، إلا أن هذا المبحث لن يتعرض لطبيعة هذه العلاقة وذلك على النحو التالى :

أولاً : تقييم النموذج المقترح لحساب سعر الإغلاق بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة .



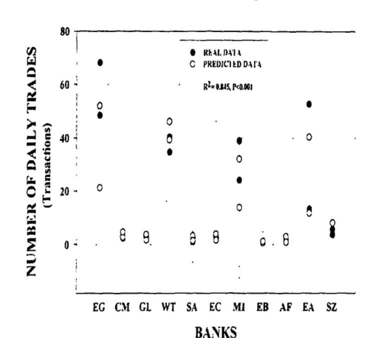
شكل رقم [١]

تطبيق النموذج المقترح لحساب سعر الإغلاق بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة

يوضح الشكل رقم [١] أنه عند تطبيق النموذج المقترح لحساب سعر الإغلاق بسوق الأوراق المالية كان النموذج على درجة كبيرة من الدقة فى بنوك EG, CM, GL, SA, SZ وكان متوسط الدقة فى WT, EC, MI, EC, EA. EB. وهذا يعنى بالنسبة للبنوك الاولى ان عناصر الميزانية الموجودة فى النموذج لها قدرة عالية على التنبؤ بسعر الإغلاق فى سوق الأوراق المالية وأن ذات العناصر قدرتها اقل على التنبؤ بسعر الإغلاق فى المجموعة الثانية مما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير عناصر الميزانية المدرجة فى النموذج تلعب دوراً فى سعر الإغلاق، ويمكن ملاحظة أن دقة النموذج تتحسن فى البنوك التى يكون سعر الإغلاق فيها منخفض فى حين ان البنوك التى سعر الإغلاق فيها مرتفع تقل فيها دقة النموذج.

وبالرجوع الى الجدول رقم [٣] يتضح أن هناك تقارب بين عناصر الميزانية الممثلة فى نسبة السيولة فى البنوك عالية الدقة (النقدية /الخصوم المتداولة) وهو ما يدل على أن هناك علاقة بين سعر الإغلاق وبين هذه النسبة التى تعتبر أحد العوامل الهامة فى الحكم على مدى نجاح الإدارة فى اتخاذ قراراتها الاستثمارية وبالتالى يبث الطمأنينة فى نفوس مستثمريها وهذا يعنى صحة الفرضية الأولى .

ثانياً : تقييم النموذج المقترح لحساب عدد المعاملات اليومية فى الأسهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة.



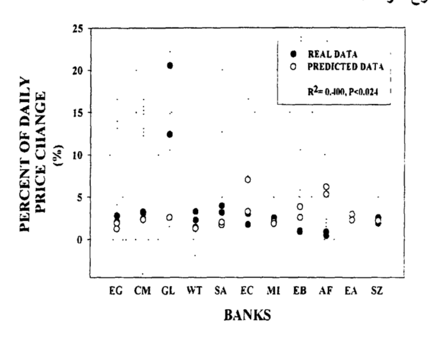
شكل رقم [٢]

تطبيق النموذج المقترح لحساب عدد المعاملات اليومية فى الأسهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة

يوضح الشكل رقم [٢] أنه عند تطبيق النموذج المقترح لحساب عدد المعاملات اليومية في الأسهم بسوق الأوراق المالية كان النموذج على درجة كبيرة من الدقة في بنوك CM, GL, WT, SA, EC, EB, AF, SZ وكان متوسط الدقة في EC, MI, EA وهذا يعنى أن عناصر الميزانية الموجودة في النموذج لها قدرة عالية على التنبؤ بعدد المعاملات اليومية في الأسهم في سوق الأوراق المالية بالنسبة للبنوك الأولى ، في حين نجد أن ذات العناصر قدرتها اقل على التنبؤ في المجموعة الثانية ، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير عناصر الميزانية المدرجة فى النموذج تلعب دوراً في حساب عدد المعاملات اليومية في الأسهم. ويمكن ملاحظة أن دقة النموذج تتحسن في البنوك التي يكون عدد المعاملات اليومية في الأسهم فيها منخفض في حين أن البنوك التي عدد المعاملات اليومية في الأسهم فيها مرتفع تقل فيها دقة النموذج.

وبالرجوع إلى الجدول رقم [٣] يتضح أن هناك تقارب بين عناصر الميزانية الممثلة في معدل دوران رأس المال الكلى في البنوك عالية الدقة (الإيرادات/إجمالي رأس المال) وهو ما يدل على أن هناك علاقة بين عدد المعاملات اليومية وبين هذه النسبة التي تعبر عن نجاح الإدارة في استغلال أصولها في تحقيق الإيرادات، وهذا يعنى صحة الفرضية الثانية.

ثالثاً : تقييم النموذج المقترح لحساب النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة.



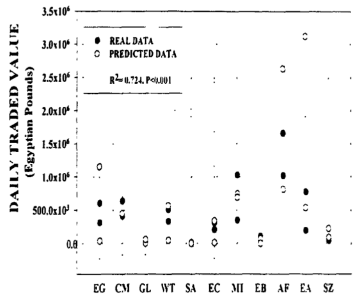
شكل رقم [٣]

تطبيق النموذج المقترح لحساب النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة

يوضح الشكل رقم [٣] أنه عند تطبيق النموذج المقترح لحساب النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم بسوق الأوراق المالية لوحظ أن النموذج على درجة كبيرة من الدقة في البنوك التالية EG, CM. WT. SA. MI. EA. SZ ، في حين كان متوسط الدقة في GL, EC. EB. AF وهذا يعنى بالنسبة للبنوك الأولى أن عناصر الميزانية الموجودة في النموذج لها قدرة عالية على التنبؤ بالتغير في سعر السهم اليومي في سوق الأوراق المالية وأن ذات العناصر قدرتها اقل على التنبؤ في المجموعة الثانية ، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير عناصر الميزانية المدرجة في النموذج تلعب دوراً في حساب النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم ، كما يمكن ملاحظة أن دقة النموذج تتحسن في البنوك التي يكون النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم فيها منخفض في حين نجد إن البنوك التي يكون فيها النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم مرتفع تقل فيها دقة النموذج.

وبالرجوع إلى الجدول رقم [٣] يتضح أن هناك تقارب بين عناصر الميزانية الممثلة في معدل العائد على الأموال المستثمرة في البنوك عالية الدقة (صافى الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي رأس المال المستثمر) وهو ما يدل على أن هناك علاقة بين النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم وبين هذا المعدل الذي يساعد بدوره على التعرف على اتجاه الأرباح كمقياس لنتائج الأعمال في تلك البنوك ، وهذا يعنى عدم صحة الفرضية الثالثة إحصائياً.

رابعاً : تقييم النموذج المقترح لحساب قيمة التداول اليومي للسهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية بعض عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة.



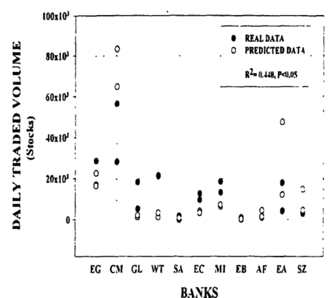
شكل رقم [٤]

تطبيق النموذج المقترح لحساب قيمة التداول اليومي للسهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية بعض عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة

يوضح الشكل رقم [٤] أنه عند تطبيق النموذج المقترح لحساب قيمة التداول اليومي للسهم بسوق الأوراق المالية لوحظ أن النموذج كان على درجة كبيرة من الدقة في البنوك CM, GL, SA, EC, EB, SZ ، في حين كان متوسط الدقة في البنوك التالية EG, WT, MI, EA ، وفى نفس الوقت كان على درجة أقل من الدقة فى AF ويعنى ذلك أن عناصر الميزانية للبنوك الأولى الموجودة في النموذج لها قدرة عالية على التنبؤ بقيمة التداول اليومي للسهم في سوق الأوراق المالية وأن ذات العناصر لها قدرة اقل على التنبؤ في المجموعة الثانية والثالثة، مما يمكن القول معه أن هناك عوامل أخرى غير عناصر الميزانية المدرجة في النموذج تلعب دورا في حساب قيمة التداول اليومي للسهم ، ويمكن ملاحظة أن دقة النموذج تتحسن في البنوك التي يكون قيمة التداول اليومي للسهم فيها منخفض في حين أن البنوك التي قيمة التداول اليومي للسهم فيها مرتفع تقل فيها دقة النموذج.

وبالرجوع إلى الجدول رقم [٣] نجد أن هناك تقارب بين عناصر الميزانية الممثلة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي رأس المال المستثمر في البنوك عالية الدقة (رأس المال+الاحتياطيات / اجمالى رأس المال) وهو ما يدل على أن هناك علاقة بين قيمة التداول اليومي للسهم وبين هذه النسبة التي تعتبر أحد مؤشرات هيكل رأس المال والتي تساعد في الحكم على مدى وجود توازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وهذا يعنى عدم صحة الفرضية الرابعة .

خامساً : تقييم النموذج المقترح لحساب حجم تداول الأسهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة.



شكل رقم [٥]
تطبيق النموذج المقترح لحساب حجم تداول الأسهم بسوق الأوراق المالية بمعلومية عناصر الميزانية للبنوك موضوع الدراسة

يوضح الشكل رقم [٥] أنه عند تطبيق النموذج المقترح لحساب حجم تداول الأسهم بسوق الأوراق المالية كان النموذج على درجة كبيرة من الدقة في البنوك EG, SA, CM, GL, WT, MI، وكان أقل دقة في EC، EB، AF، EA, SZ وهذا يعنى بالنسبة للبنوك الأولى أن عناصر الميزانية الموجودة في النموذج لها قدرة عالية على التنبؤ بحجم تداول الأسهم بسوق الأوراق المالية وأن ذات العناصر قدرتها اقل على التنبؤ في المجموعة الثانية ، مما يدل على أن هناك عوامل أخرى غير عناصر الميزانية المدرجة في النموذج تلعب دوراً في حجم التداول، ويمكن ملاحظة أن دقة النموذج تتحسن في البنوك التي يكون حجم التداول فيها منخفض في حين أن البنوك التي حجم التداول فيها مرتفع تقل فيها دقة النموذج.

وبالرجوع إلى الجدول رقم [٣] يتضح أن هناك تقارب بين عناصر الميزانية الممثلة في نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي رأس المال المستثمر في البنوك عالية الدقة (إجمالي الخصوم المتداولة / رأس المال) وهو ما يدل على أن هناك علاقة بين حجم التداول اليومي للسهم وبين هذه النسبة التي تعتبر أحد مؤشرات هيكل رأس المال والتي تساعد في الحكم على مدى وجود توازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وهذا يعنى صحة الفرضية الخامسة.

جدول رقم [٣]

متوسط بعض المعاملات المحسوبة من القوائم المالية للبنوك موضوع الدراسة

البنوك	النقدية ÷ الخصوم المتداولة	الإيرادات ÷ إجمالي رأس المال	صافي الربح ÷ إجمالي رأس المال	رأس المال + الاحتياطيات ÷ إجمالي رأس المال	إجمالي الخصوم المتداولة ÷ رأس المال
EG	٠,٢٤±١٥,٩٢	١٦,٩٥±٢٥,٥٥	٥,٧٢±٤٢,٥٧	٤,٠٣±١١٩,٠٨	٢٦٦,٧٤±٢١١٤,٣٣
CM	٠,٨٧±١٥,٩٠	١,٥٣±٢٩,٧٥	٠,٥٩±٣٩,٢٠	٠,٠±٢٢٥,١٦	٢٦,٠٤±٢٣٥٩
GL	١,٧٨±١٤,٧٠	١,٤٩±٣٣,٤٢	٠,٦٣±١٢,٣٠	٠,٠±١١١,٨٧	٨,٥٧±١٨٢٣,٨٤
WT	٠,٢٢±١٣,٧٤	١٧,٥٠±٢٢,٧٦	٦,٣٦±٣٧,٧٣	٤٤,٦٧±٢٥١,٦٣	٢٩٣,٢٣±٢٥٠٥,٦٥
SA	٤,٦٤±١٤,٦٤	٧,٥٣±٢٥,٥٦	٨,١٤±٤٥,٤٥	٤,٩٩±١١٧,٣٠	٢٢,٩١±١٩٠٠,٨٧
EC	٣,٤٦±١٣,٠٦	٦,٠٧±٤٥,٥٤	٤,٣٤±٢٠,٧٤	٠,٥٧±١٠٨,٨١	٦٧,١٥±١١١٤,٨٨
MI	٥,٧٩±٢٧,٤١	٢١,٦٢±٣٠٧,٠٩	١٤,٩٩±١٨٣,٧٧	٤٩,٣٠±٥٤٢,٠	٢٦,٣٠±٧٥٠٧,٥٤
EB	٠,٦٣±١٥,٤٩	١٠,٨١±٢٩,٨٢	٢,٨٧±٣٣,٥١	٢,٥٣±١١٠,٢٣	٢٠٢,٧٣±١٩٢٢,١٤
AF	١,٥٤±٤,٤٩	١٧,١٥±٢٦,٠١	٩,٠٣±٢٥,٦٥	٤,١٧±١٢٢,٢٨	٨,٧٤±٨٢٧,٢٥
EA	٣,١٣±١٠,٢١	٢٠,٦٧±١٨٨,٤٣	٩,٥٤±٣٩,٩٢	٧,٥٧±٣٥٧,٠١	١٧٣,٥٧±٣٨٢٧,٠٢
SZ	١,٥٨±١٥,٩٦	٧٢,٠٩±٢٧,٣٢	١٩,٨٧±٤٤,٣٨	٩١,٢٦±٣٦٩,٢٥	١٨٨٨,٠٩±٢١٨٣,٠٦

نتائج البحث :

يمكن تلخيص النتائج المستخلصة من هذا البحث في النقاط التالية:

١- هناك علاقة بين سعر الإغلاق الميزانية الممثلة في نسبة السيولة (النقدية / الخصوم المتداولة) وهو ما يدل على أن نجاح الإدارة في اتخاذ قراراتها الاستثمارية يؤثر في سعر الإغلاق للأسهم.

٢- هناك علاقة بين المعاملات اليومية وبين عناصر الميزانية الممثلة في معدل دوران رأس المال الكلي (الإيرادات / إجمالي رأس المال) وهو ما يدل على أن نجاح الإدارة في استغلال أصولها في تحقيق الإيرادات يؤثر في عدد المعاملات اليومية للأسهم.

٣- هناك علاقة بين النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم وبين عناصر الميزانية الممثلة في معدل العائد على الأموال المستثمرة (صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي رأس المال المستثمر) وهو ما يدل على أن هناك تأثير لاتجاه الأرباح كمقياس لنتائج الأعمال وبين النسبة المئوية للتغير اليومي في سعر السهم.

٤- هناك علاقة بين قيمة التداول اليومي للسهم وبين عناصر الميزانية الممثلة في نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي رأس المال المستثمر (رأس المال + الاحتياطيات / إجمالي رأس المال) وبين حجم التداول اليومي للسهم وعناصر الميزانية الممثلة في نسبة الخصوم المتداولة إلى إجمالي رأس المستثمر وهو ما يدل على أن قيمة وحجم التداول اليومي للسهم تتأثر بشكل ما بمدى التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية للمنشأة.

مراجع البحث :

١- منير هندي " الأوراق المالية وأسواق رأس المال " منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٢- د. عبد الغفار حنفي، د. رسمية قرياقص " أسواق المال (بنوك تجارية - أسواق الأوراق المالية - شركات التأمين - شركات استثمار) " الدار الجامعية - الإسكندرية ٢٠٠٠، ص ٢٧٤ - ٢٧٦.

3- Dougal. H. "Capital Markets & Institutions". Prentice Hall Inc., New Jersey. 1995, p4.

4- Mobius. J.M. "Mobius on Emerging Markets", Pitman Publishing, London, 1999, p15.

5- American Institute of Certified Accountant: Accounting Principles Board Opinion No. 15. Earnings per Share, new York, AICPA.. 1969.

6- Hendriksen, E. "Accounting Theory", 4th ed. Homewood, Illinios: Richard D. Irwin Inc. 1999.

7- Foster, G. "Financial Statement Analysis", Engelwood Cliffs. N.J.: Prentice Hall Inc., 1996, p 50.

8- Ohison J. and P.K. Shroft. "Changes Versus Levels in Earnings as Explanatory Variables for Return: Some Theoretical Considerations", Journal of Accounting Research, Vol. 30. 1992, pp.210-260.

9- Eston, P.D. and T. Harris, "Earnings as Explanatory Variables for Return". Journal of Accounting Research, Vol.29. 1991, pp.19-36.

10- Hair, J. F.; R.E. Anderson R.L. Tathan and W.C. Black., "Multivariante Data Analysis" 3rd ed., (Macmillan Publishing Company, N.Y., 1987).

11- SAS Institute, "SAS/Stat User's Guide Release" 6.03 ed.. (SAS Institute Inc., Cary NC. USA 1988).

١٢- لمزيد من التفاصيل:

- John Y. Campbell and Luis M. Viceira, "Consumption and Portfolio Decisins When Expected Returns are Time Varying", Harvard University - Department of Economics Research (NBER), December 1996, NBER Working Paper No. W5857.

- George, W. Snedecor and Wiliam G. Cochran, "Statistical Methods", the Iowa State University Press, 1980.

13- Foster, G. C. Olsen and T. Shevlin, "Earnings Release. Anomalies and the Behavior of security". Accounting Review. Oct., 1984, pp. 574-630.

14- Lonie A.A.; Abeyratna G.; Power D.M.; and Sinclair C.D. "The Stock Market Reaction to Dividend Announcements: A UK study of Complex Market Signals", Journal of Economic Studies, Vol. 23, 1996, pp. 23-52.

15- Lev. V., "On the Usefuless of Earnings: Lessons and Directions from Two Decades of Empirical Research", Journal of Accounting Research. Vol. 22, 1989, pp. 153-192.

16- Erich A.. Helfert. "Techniqes of Financial Analysis", Richard D. Irwin, Inc., N.Y., 1987, pp. 42-45.

17- Karnani. Aneel, "the Value of Market Share and the Product Life Cycle: Agme-Theoretical Model". Management Science. 30. 1984. pp. 676 -712.

18- Examination of Financial Statement by Independent Public Accountant. Published by the CPA 1936. p.1.

Performance Evaluation of Integrated Fault-Tolerant Technique: Simulation Study

O. A. Abulnaja*, **N. M. Saadi****
* *King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia*
e-mail: abulnaja@kaau.edu.sa
** *Faculty of Technology, Jeddah, Saudi Arabia*
e-mail: nms178@hotmail.com

Keywords
Performance Evaluation; Fault Tolerance; Fault Diagnosis; Task Scheduling; Networks; Systems Reliability.

Abstract
In earlier work we have proposed the concept of the *dynamic group maximum matching* for grouping the system graph into groups of different sizes according to the tasks arriving at the system. Also, we have developed a more efficient integrated fault-tolerant technique for ultra-reliable execution of tasks where both hardware (processors and communication channels) and software failures, and *on-line fault diagnosis* are considered. The proposed approach called the *Integrated Fault-Tolerant* (*IFT*) approach. Furthermore, we have proposed integrated fault-tolerant scheduling algorithms. The introduced algorithms are based on the dynamic group maximum matching concept and the IFT technique.

In this work, we studied the effect of the IFT technique on system performance for four of the proposed scheduling algorithms. The algorithms are: *Integrated Fault-Tolerant First-Come, First-Served (FCFS), Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Smallest Fits First)* (*FCFSSFF*) scheduling algorithm, *Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Largest Fits First)* (*FCFSLFF*) scheduling algorithm, and *Integrated Fault-Tolerant (FCFS + First Fits First) (FCFSFFF)* scheduling algorithm. We considered two performance metrics: *system mean response time* and *percentage of completed tasks of specific type.*

1 INTRODUCTION
Various studies have shown that both hardware and software are subject to failures. However, the majority of the existing works have dealt with the problem by considering that either software is fault-free but hardware is subject to failure, for instance see [1] - [4], or hardware is fault-free but software is subject to failure, for instance see [5] - [11]. Thus, techniques for dealing with hardware and software faults (integrated techniques) must be developed.

In an earlier work [12] we have introduced a more efficient new integrated fault-tolerant technique called the Integrated Fault-Tolerant (IFT) technique, where both hardware (processors and communication channels) and software are subject to failures. The proposed technique has the capability of on-line fault diagnosis. In the following subsections we discuss the work.

1.1 Dynamic Group Maximum Matching Concept
In an earlier work [12] we have introduced the concept of the dynamic group maximum matching for grouping the system graph into groups of different sizes according to the tasks arriving at the system. We have also proposed the *Dynamic Group Maximum Matching (DGMM)* algorithm for finding the dynamic group maximum matching.

The maximum number of hardware faults that a system can tolerate with respect to a task *Ti* is defined as the task *hardware reliability degree thi*. As a task hardware reliability degree increases, more redundancy is used. In [13, 14], the researchers assumed that all the tasks running in the system have equal hardware reliability degree t, and they partitioned the system into groups of size $(t + 1)$.

The concept of *group maximum matching*





has been introduced by Hosseini in [13], which is a generalization of the classical maximum matching concept. The concept of the classical matching problem is used to group nodes of a graph into 2-node disjoint groups. A generalization to the classical matching is to group the nodes into (t + 1)-node disjoint groups. In classical maximum matching problem, 2-node nodes are grouped such that the number of groups is maximum. Similarly, the generalization maximum matching problem, nodes are grouped (each group is of size (t + 1)) such that the number of groups is maximum. Also, the researcher has proposed the *Group Maximum Matching (GMM)* algorithm for finding the group maximum matching. In [14], the researchers have shown that the GMM algorithm most of the time generates a maximum number of groups and rarely generates one group less than the maximum number. One drawback of the group maximum matching concept relates to the system performance where the system resources may not be utilized efficiently because less critical tasks (tasks with hardware reliability degree $thi < t$) will use more resources than what they need to maintain their reliability requirements. A second drawback of the concept relates to the system reliability. If a small t is used, then tasks with higher reliability requirements will run with lower hardware reliability degree.

In [12], we have introduced the dynamic group maximum matching concept, which is introduced to overcome the above shortcoming and is a generalization of the group maximum matching concept. In this generalization, the system is partitioned into disjoint groups with different sizes dynamically. When a task Ti with the hardware reliability degree thi is scheduled by the scheduler for execution, a group of processors of size $gi = thi + 1$ is assigned to the task. We also have proposed the Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) algorithm for finding the dynamic group maximum matching. The proposed algorithm is a greedy heuristic algorithm and attempts to avoid the isolation of the system processors and attempts to include them in groups. This is achieved by including the processors with lower degrees in groups first and then the processors with higher degrees. At the same time the DGMM algorithm attempts to minimize the time needed to release the correct outputs and maximize the on-line faults diagnoses capabilities. This is achieved by trying to increase the group *connectivity*. For example, consider a task Ti with the hardware reliability degree $thi = 2$. If we can allocate the task Ti to a fully connected group of 5 processors with 2 faulty processors, we will get the correct output and at the same time we can diagnose the faulty processors in the group upon the execution of the task by the processors. However, if we allocate the task Ti to a linear array group of 5 processors, that may not be possible. The formal description of the DGMM algorithm and an illustrating example are given in Appendix A.

1.2 Integrated Fault-Tolerant (IFT) Technique

The ultimate goals for any computer system design are: reliable execution of tasks (high reliability) and on-time delivery of service (high performance). Thus, the ultimate goal is to concurrently optimize reliability and system performance, while noting how achieving each of the above goals separately affects the other one. For example, increasing software reliability means using more redundant software, thereby lowering system performance. Another example relates to fault diagnosis where there is a need to either run periodically diagnostic programs or use redundant resources. In both cases the system performance is degraded due to the extra time overhead spent to diagnose the faults.

Our approach considers the viability of achieving the above goals simultaneously. In our work an attempt is made to maximize the system reliability and the system performance while concurrently diagnosing both hardware and software faults. In the following we will outline the proposed work:

- *High Reliability Approach*: Our work considers the system as a whole, an integration of hardware and software. Here,



both hardware failures and software failures are considered in contrast to the most of the existing works that have assumed that only one of them, not both, could be faulty.

- *High Performance Approach*: In contrast to most of the existing works that have focused mainly on improving the system reliability and have used system resources lavishly, we attempt to maximize the performance concurrently. The following list some of our concerns:

1. Since every system is fault-free most of the time, allocating a task *Ti* to (2*thi* − 1) processors to tolerate *thi* hardware faults, as is done in some of the existing works, is a waste of the system resources. Instead, we allocate initially (*thi* + 1) processors to the task *Ti*, which is minimal for tolerating *thi* hardware faults, and in case of failures we add more processors as needed. A similar procedure is used for tolerating software failures. It is important to realize that software is fault-free most of the time as well.
2. In earlier work we have proposed the Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) algorithm for grouping the system graph. The DGMM algorithm always attempts to maximize the system performance by increasing the number of concurrent tasks in the system.
3. On-Line Fault Diagnosis: In or work faults will be diagnosed by running user programs, in contrast to some of the existing works that require running diagnostic programs. By implementing an on-line fault diagnosis, the system will be continuously executing useful application programs instead of executing diagnostic programs for failure detection which add extra overhead and may not providing 100% fault coverage.

The Integrated Fault-Tolerant (IFT) technique is devised for reliable task execution and on-line fault diagnosis, where processors, communication channels, and software (application tasks) are subject to failures. For reliable execution of tasks, different program versions of each task are assigned to a group of processors. Processors are grouped using the DGMM algorithm. A task is released if at least (*thi* − 1) processors agree with each other on the outputs for at least (*tsi* − 1) different program versions and the outputs of all the program versions are the same, where *thi* denotes the upper bound for the number of faulty processors and communication channels (hardware reliability degree) and *tsi* denotes the upper bound for the number of faulty program versions (software reliability degree) that the system can tolerate with respect to a task *Ti*.

1.2.1 Comparison Model of Computation

In the Integrated Fault-Tolerant (IFT) approach, the comparison model works as follows. When two neighboring processors *Pi* and *Pj* finish executing a program version V*kl* of a task *Tl*, they exchange and compare their outputs and then the processor *Pi* obtains its test outcomes for the assigned task as follows:

1. For every program version V*ml* of the task *Tl* executed by the processor *Pi* prior to the program version V*kl* do
   (a) If the output of *Pi* for the program version V*kl* agrees with the output of *Pi* for the program version V*ml* then
      i. *aii* (V*kl*, V*ml*) = 0.
   (b) Else
      i. aii (Vkl, Vml) = 1.
2. For every program version V*ml* of the task *Tl* executed by the neighboring processor *Pj* so far do
   (a) If the output of Pi for the program version Vkl agrees with the output of Pj for the program version Vml then
      i. aij (Vkl, Vml) = 0.
   (b) Else
      i. aij (Vkl, Vml) = 1.

The neighboring processor *Pj* will follow similar steps to obtain its test outcomes.

Remarks:

1. *aij* and *aji* may not be the same.
2. A faulty processor, a faulty channel, a faulty program version or any combination of them could be the source of the fault.
3. Processors *Pi* and *Pj* may produce the same output and agree with each other on the output for a program version, even if one (or both) of them are faulty or executing a faulty program version, if the fault does not affect





the output. For example, a faulty register within a processor does not affect the output if it is not used in executing the program version.

1.2.2 *Disagreement Graph*

A disagreement graph *DGi* (*Ni, Ei*), where *Ni* is the set of nodes of *DGi* and *Ei* is the set of edges of *DGi*, with respect to a task *Ti* is obtained as follows. Every node $X \in Ni$ contains some processors of the group *Gi* and some program versions of the task *Ti*, such that for every processor $Pj \in X$ and processor $Pk \in X$, *Pj* and *Pk* agree with each other on the outputs for at least one program version (the same or different) of the task *Ti*. An edge exists between nodes $X \in Ni$ and $Y \in Ni$ if there exists a disagreement between a processor $Pj \in X$ and a processor $Pk \in Y$ on the outputs for at least one program version (the same or different) of the task *Ti* and the processor *Pj* and the processor *Pk* are neighbors or $j = k$ in the system *G*. Agreement operation has a *transitivity* property. That is if *Pi* and *Pj* agree with each other on the output for a program version *Vli* of the task *Ti* and in turn *Pj* and *Pk* agree with each other on the output for the program version *Vli* of the task *Ti*, then *Pi* and *Pk* agree with each other on the output for the program version *Vli* of the task *Ti*.

An illustrating example of the IFT technique is given in Appendix B.

1.3 Integrated Fault-Tolerant Scheduling Algorithms

In [12]. we have introduced several integrated fault-tolerant scheduling algorithms. These scheduling algorithms are based on the Integrated Fault-Tolerant (IFT) technique and the Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) algorithm.

In this paper, due to the space limitations, we will limit our study of the effect of the IFT technique on system performance for only four scheduling algorithms and we will consider the rest of these scheduling algorithms in a follow up paper. Two performance metrics; system mean response time and percentage of completed tasks of specific type, will be evaluated for each one of the scheduling algorithms.

1.3.1 *Integrated Fault-Tolerant First Come, First served (FCFS) Scheduling Algorithm*

The Integrated Fault-Tolerant First-Come, First-Served (FCFS) scheduling algorithm work as follows. As tasks which may consist of more than one program version arrive at the system, they are queued up along with their group sizes (i.e, g_i = task hardware reliability degree t_{hi} + 1) and task software reliability degree t_{si} in a single task queue *Q*. When a task T_i is scheduled for execution, the DGMM algorithm is called to find the required group size for the task T_i. If the returned group size is equal to the required group size, the first program version V_{1i} of the task T_i is assigned to the group G_i for execution; otherwise, the DGMM algorithm is called to find another subgraph of size g_i in a different part of the system graph. This process is repeated until either a group of size g_i is obtained or the entire system graph is searched without success. In the former case, the first program version V_{1i} of the task T_i is assigned to the group G_i for execution. In the latter case, the DGMM algorithm is called each time a task leaves the system or is inserted in the aborted task queue Q_a , to find a group of the required size. If the returned subgraph for execution; otherwise, the DGMM algorithm is called to find a new subgraph is equal to the required size in a different part of he system graph. This process is repeated until either a group of the required size is obtained or the entire system graph is searched without success. In the former case, the first program version of the task is assigned to all the processors in the group for execution. In the latter case, the above process is repeated until either the required group size is obtained or all the tasks left the system and the task T_i still cannot find the required group size. In the former case, the first program version of the task is assigned to all the processors in the group for execution. In the latter case, the task is aborted. When a program version V_{ji} of a task T_i completes its execution by all the processors in the group G_i, neighboring processors exchange and compare their outputs. Then, the disagreement graph DG_i is obtained. A task T_i is released if at least



$(t_{hi} + 1)$ different processors agree with each other on the output for at least $(t_{si} + 1)$ different program versions and the output for all the program versions are the same; otherwise, if there are at least $(t_{hi} + 1)$ processors which agree with each other on the outputs for $(2\ t_{si})$ or fewer different program versions and there are two or more different outputs, then the next program version of the task T_i is assigned to the group G_i for execution. Otherwise, if there are at least $(t_{hi} + 1)$ processors which agree with each other on the outputs of $(t_{si} + 1)$ different program versions and there are three or more different outputs, then the task *Ti* is aborted; otherwise, the task group size is incremented by one (*gi* = *gi* + 1) and the DGMM algorithm is called to add one more neighboring processor to the processors in the group *Gi*. If the returned subgraph is equal to the required group size, the first program version V_{1i} of the task T_i is assigned to the group *Gi* for execution; otherwise, the DGMM algorithm is called to find another subgraph equal to the task group size in a different part of the system graph. Calling the DGMM algorithm is repeated until either a group of size *gi* is obtained or the entire system graph is searched without success. In later case, the task T_i is aborted and added to the aborted task queue Q_a for later execution. In the former case, the first program version is assigned to all the processors in the group for execution. The above process is repeated until the task is aborted, the task is aborted and inserted at the tail of the aborted task queue Q_a, or the output of the task is released. The formal algorithm is given in [12].

1.3.2 Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Smallest Fits First) Scheduling Algorithm

The Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Smallest Fits First) (FCFSSFF) scheduling algorithm works as follows. As tasks, which may consist of more than one program version, arrive at the system, they are queued up along with their group sizes (i.e., *gi* = task hardware reliability degree *thi* + 1) and task software reliability degree *tsi* in a single task queue *Q*. When a task *Ti* is scheduled for execution, the Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) algorithm is called to find the required group size for the task *Ti*. If the returned group size by the DGMM algorithm is smaller than the required group size, then the returned group is allocated to the first program version *V1j* of the task *Tj* which has the smallest group size among the tasks in the task queue provided that the group size of the task *Tj* is not larger than the size of the returned group. Next, the DGMM algorithm is called to find another subgraph of size *gi* in a different part of the system graph to allocate the task *Ti*. This process is repeated until either a group of size *gi* is obtained or the entire system graph is searched without success. In the latter case, the task *Ti* is added to the aborted task queue *Qa* for later execution. In the former case, the first program version *V1i* of the task is *Ti* assigned to the returned group for execution. When a program version *Vji* of a task *Ti* completes its execution by all the processors of its group *Gi*, neighboring processors exchange and compare their outputs. Then, the disagreement graph *DGi* is obtained. A task *Ti* is released if at least (*thi* + 1) different processors agree with each other on the output for at least (*tsi* + 1) different program versions and the outputs of all the program versions are the same; otherwise, if there are at least (*thi* + 1) processors agree with each other on the output for (2*tsi*) or fewer different program versions and there are two or more different outputs, then the next program version of the task *Ti* is assigned to the group *Gi* for execution. Otherwise, if there are at least (*thi* + 1) processors which agree with each other on the outputs of (2*tsi* + 1) different program versions and there are three or more different outputs, then the task *Ti* is aborted: otherwise, the task group size is incremented by one (*gi* = *gi* + 1), and the DGMM algorithm is called to add one more neighboring processor to the group *Gi*. Calling the DGMM algorithm is repeated until either a group of the required size is obtained or the entire graph is searched without success. In the latter case, the task *Ti* is aborted and added to the aborted task queue *Qa* for later execution. In the former case, the first program version of the task is assigned to the returned





group for execution. The above process is repeated until the task is aborted, the task is aborted and added to the aborted task queue *Qa* for later execution, or the output for the task is obtained. The formal algorithm is given [12].

1.3.3 Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Largest Fits First) Scheduling Algorithm

The Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Largest Fits First) (FCFSLFF) scheduling algorithm works as follows. As tasks, which may consist of more than one program version, arrive at the system, they are queued up along with their group sizes (i.e., *gi* = task hardware reliability degree *thi* + 1) and task software reliability degree *tsi* in a single task queue *Q*. When a task *Ti* is scheduled for execution, the Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) algorithm is called to find the required group size for the task *Ti*. If the returned group size by the DGMM algorithm is smaller than the required group size, then the returned group is allocated to the first program version *V1j* of the task *Tj* which has the largest group size among the tasks in the task queue provided that the group size of the task *Tj* is not larger than the size of the returned group. Next, the DGMM algorithm is called to find another subgraph of size *gi* in a different part of the system graph to allocate the task *Ti*. This process is repeated until either a group of size *gi* is obtained or the entire system graph is searched without success. In the latter case, the task *Ti* is added to the aborted task queue *Qa* for later execution. In the former case, the first program version *V1i* of the task *Ti* is assigned to the returned group for execution. When a program version *Vji* of a task *Ti* completes its execution by all the processors of its group *Gi*, neighboring processors exchange and compare their outputs. Then, the disagreement graph *DGi* is obtained. A task *Ti* is released if at least (*thi* + 1) different processors agree with each other on the output for at least (*tsi* + 1) different program versions and the outputs of all the program versions are the same: otherwise, if there are at least (*thi* + 1) processors agree with each other on the output for (2*tsi*) or fewer different program versions and there are two or more different outputs, then the next program version of the task *Ti* is assigned to the group *Gi* for execution. Otherwise, if there are at least (*thi* + 1) processors which agree with each other on the outputs of (2*tsi* + 1) different program versions and there are three or more different outputs, then the task *Ti* is aborted; otherwise, the task group size is incremented by one (*gi* = *gi* + 1), and the DGMM algorithm is called to add one more neighboring processor to the group *Gi*. Calling the DGMM algorithm is repeated until either a group of the required size is obtained or the entire graph is searched without success. In the latter case, the task *Ti* is aborted and added to the aborted task queue *Qa* for later execution. In the former case, the first program version of the task is assigned to the returned group for execution. The above process is repeated until the task is aborted, the task is aborted and added to the aborted task queue *Qa* for later execution, or the output for the task is obtained. The formal algorithm is given in [12].

1.3.4 Integrated Fault-Tolerant (FCFS + First Fits First) Scheduling Algorithm

The Integrated Fault-Tolerant (FCFS + first Fits First) (FCFSFFF) scheduling algorithm works as follows. As tasks, which may consist of more than one program version, arrive at the system, they are queued up along with their group sizes (i.e., *gi* = task hardware reliability degree *thi* + 1) and task software reliability degree *tsi* in a single task queue *Q*. When a task *Ti* is scheduled for execution, the Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) algorithm is called to find the required group size for the task *Ti*. If the returned group size by the DGMM algorithm is smaller than the required group size. then the returned group is allocated to the first program version *V1j* of the first task *Tj* in the task queue that fits the returned group. Next, the DGMM algorithm is called to find another subgraph of size *gi* in a different part of the system graph to allocate the task *Ti*. This process is repeated until either a group of size *gi* is obtained or the entire system graph is searched without success. In the latter case, the task *Ti* is added to the aborted task queue *Qa* for later



execution. In the former case, the first program version $V1i$ of the task Ti is assigned to the returned group for execution. When a program version Vji of a task Ti completes its execution by all the processors of its group Gi, neighboring processors exchange and compare their outputs. Then, the disagreement graph DGi is obtained. A task Ti is released if at least $(thi + 1)$ different processors agree with each other on the output for at least $(tsi + 1)$ different program versions and the outputs of all the program versions are the same; otherwise, if there are at least $(thi + 1)$ processors agree with each other on the output for $(2tsi)$ or fewer different program versions and there are two or more different outputs, then the next program version of the task Ti is assigned to the group Gi for execution. Otherwise, if there are at least $(thi + 1)$ processors which agree with each other on the outputs of $(2tsi + 1)$ different program versions and there are three or more different outputs, then the task Ti is aborted; otherwise, the task group size is incremented by one $(gi = gi + 1)$, and the DGMM algorithm is called to add one more neighboring processor to the group Gi. Calling the DGMM algorithm is repeated until either a group of the required size is obtained or the entire graph is searched without success. In the latter case, the task Ti is aborted and added to the aborted task queue Qa for later execution. In the former case, the first program version of the task is assigned to the returned group for execution. The above process is repeated until the task is aborted, the task is aborted and added to the aborted task queue Qa for later execution, or the output for the task is obtained. The formal algorithm is given in [12].

2. SIMULATION MODEL

The features of the simulator are summarized as follows [12]:

1. The computing environment is an $M \times M$ *torus* system $(M \geq 1)$ connected to a host machine where scheduling and obtaining tasks disagreement graphs take place.
2. Each task (program) Ti which arrives at the system along with its reliability degree ti will be assigned to a group Gi of size gi (initially $gi = ti + 1$).
3. Tasks interarrival times are exponentially distributed with the average arrival rate λ.
4. Tasks mean execution times are exponentially distributed. Tasks arrived at the system could have different mean execution times.

3. SIMULATION RESULTS

In our simulation we consider a 6 x 6 torus system $(M = 6)$. See Figure 1. We assume that there are long tasks *and* short tasks. Mean execution time of long task is 10 *time units* and mean execution time of short task is 1 *time unit*. Tasks arrive at the system with the probability of being of long task equal to (X) and being of short task equal to $(1- X)$; in other words, task length probability has a *Bernoulli* probability distribution. All the results given in this section assume $X = 0.5$. Also, we assume that the task software reliability $t_{si} = 1$ (each task has three program versions, with at least two fault free versions). The probability that the first two versions of a task being fault free (third version will not be executed) equal to (Y); in other words, third version execution probability has a *Bernoulli* probability distribution. All the results given in this section assume $Y = 0.5$. Furthermore, we assume that there are three types of task hardware reliability degrees: $t_{hi} = 0$ ($type_0$), $t_{hi} = 1$ ($type_1$) and $t_{hi} = 2$ ($type_2$). Tasks arrive at the system with the probability of being of $type_0$ equal to (Z_0), of being of $type_1$ equal to (Z_1), and of being of $type_2$ equal to (Z_2). In other words, tasks hardware reliability degrees probability has a *Binomial* probability distribution. All the results given in this section assume $Z_i = 1/3$, for $i = 0, 1, 2$. Each processor in the system has the probability (reliability) of being fault free equal to (Rp); in other words, processor reliability has a *Bernoulli* probability distribution. Each communication link in the system has the probability of being fault-free equal to (R_l); in other words, communication link reliability has also a *Bernoulli* probability distribution. In our simulation, we consider four failure cases with each type of tasks software reliability. First case, processors and communication links are fault-free, $Rp = 1$ and $R_l = 1$. Second case, only communication links are subject to failures, $Rp = 1$ and $R_l = 0.9$. Third case, only processors are





subject to failures, $Rp = 0.9$ and $R_l = 1$. Fourth case, both processors and communication links are subject to failures, $Rp = 0.9$ and $R_l = 0.9$.

Our simulation terminates when the number of tasks released by the system is equal to 3000 tasks. The first 300 tasks released by the system are discarded, so the initial transient state of the system does not affect the simulation results. Each performance metric reading is an average over 10 runs.

We evaluate two performance metrics. The first metric is system mean response time. The second metric is percentage of tasks of $type_i$ completed, for $i = 0, 1, 2$. This metric is defined as follows:

$$\textit{percentage of tasks of type}_i \textit{ completed during simulation time} = \frac{\textit{number of tasks of type}_i \textit{ completed}}{\textit{number of tasks of type}_i \textit{ arrived}} \times 100 \quad (1)$$

This metric is intended to complement the former performance metric. For instance, if a scheduling policy favors running the shorter tasks over the longer tasks for improving the system mean response time, one is interested to know what the trade offs. In other words; how much the percentage of longer tasks completed during the simulation time is decreased.

3.1. FCFS Scheduling Algorithm Performance

Figure 2 shows system average response time under the Integrated Fault-Tolerant First-Come, First-Served (FCFS) scheduling algorithm. From the plot we can see that as the task arrival rate λ increases, the average response time also increases.

Figures 3, 4, 5 and 6 show the percentage of tasks of $type_i$ completed, for $i = 0, 1, 2$, by FCFS scheduling algorithm, under each one of the four failure cases respectively. From the plots we can see that when the task arrival rate λ equal to 1, the percentage of tasks completed of each tasks type under the four failure cases is almost the same. Also, we can see that as arrival rate λ increases, the percentage of tasks completed of each tasks type decreases. Furthermore, from the figures we can see that the percentage of tasks completed of all tasks types under each one of the failure cases is almost the same. In other words, FCFS does not favor one type of task over another type of task for execution.

3.2. FCFSSFF Scheduling Algorithm Performance

Figure 7 shows system average response time under the Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Smallest Fits First) (FCFSSFF) scheduling algorithm. In Figure 7, up to a point (in our experiment arrival rate = 2) as task arrival rate λ increases, the system average response time also increases. Beyond that point, as arrival rate increases, the system average response time decreases. This is due to the fact that when the task arrival rate λ is high, more tasks will be queued up in the task queue and if the returned group size by the DGMM algorithm is smaller than the required size, the FCFSSFF scheduling algorithm will assign the returned group to the task with the smallest group size in the task queue. This means that tasks with small group sizes will be executed first; i.e., more concurrent tasks running on the system. With a higher task arrival rate (in our experiment arrival rate > 5), as arrival rate increases, the system average response time also increases. This is due to that the fact the length of the task queue will grow longer. Thus, even tasks with small group size have to wait longer in the task queue before being schedule for execution.

Figures 8, 9, 10 and 11 show the percentage of tasks of $type_i$ completed, for $i = 0, 1, 2$, by FCFSSFF scheduling algorithm, under each one of the four failure cases respectively. From the plots we can see that when the task arrival rate λ equal to 1. the percentage of tasks completed of each tasks type under the four failure cases is almost the same. Also, we can see that as arrival rate λ increases, the percentage of tasks completed of each tasks type decreases. Furthermore, we can see that as the task arrival rate λ increases, the percentage of tasks completed with large group is lower than the percentage of tasks completed with small group. This is due to the fact that when the task arrival rate λ is high, more tasks will be queued up in the task queue and if the



returned group size by the DGMM algorithm is smaller than the required size, the FCFSSFF scheduling algorithm will assign the returned group to the task with the smallest group size in the task queue. This means that tasks with small group sizes will be executed first, in other words, FCFSSFF scheduling algorithm favors tasks with small group over tasks with large group for execution.

3.3. FCFSLFF Scheduling Algorithm Performance

Figure 12 shows system average response time under the Integrated Fault-Tolerant (FCFS + Largest Fits First) (FCFSLFF) scheduling algorithm. In Figure 12, we can see that as task arrival rate increases the system average response time also increases.

Figures 13, 14. 15 and 16 show the percentage of tasks of $type_i$ completed, for i = 0, 1, 2, by FCFSLFF scheduling algorithm, under each one of the four failure cases respectively. From the plots we can see that when the task arrival rate λ equal to 1, the percentage of tasks completed of each tasks type under the four failure cases is almost the same. Also, we can see that as arrival rate λ increases, the percentage of tasks completed of each tasks type decreases. Furthermore, from the Figure 13 we can see that the percentage of tasks completed of all tasks types under the first failure case is almost the same. Contrarily in Figures 14. 15 and 16 we can see that as the task arrival rate λ increases, the percentage of tasks completed with large group is lower than the percentage of tasks completed with small group. This is due to the fact that when the task arrival rate λ is high, more tasks will be queued up in the task queue and under the last three failure cases, the DGMM algorithm will return small group sizes, thus, the FCFSLFF scheduling algorithm will assign the returned group to task with small group size. This means that if the system contains faulty components, FCFSLFF scheduling algorithm favors tasks with small group over tasks with large group for execution.

3.4. FCFSFFF Scheduling Algorithm Performance

Figure 17 shows system average response time under the Integrated Fault-Tolerant (FCFS + first Fits First) (FCFSFFF) scheduling algorithm. In Figure 17, as task arrival rate increases the system average response time also increases.

Figures 18, 19, 20 and 21 show the percentage of tasks of $type_i$ completed, for i = 0, 1, 2, by FCFSFFF scheduling algorithm, under each one of the four failure cases respectively. From the plots we can see that when the task arrival rate λ equal to 1, the percentage of tasks completed of each tasks type under the four failure cases is almost the same. Also, we can see that as arrival rate λ increases, the percentage of tasks completed of each tasks type decreases. Furthermore, from the Figure 18 we can see that the percentage of tasks completed of all tasks types under the first failure case is almost the same. Contrarily in Figures 19, 20 and 21 we can see that as the task arrival rate λ increases, the percentage of tasks completed with large group is lower than the percentage of tasks completed with small group. This is due to the fact that when the task arrival rate λ is high, more tasks will be queued up in the task queue and under the last three failure cases, the DGMM algorithm will return small group sizes, thus, the FCFSFFF scheduling algorithm will assign the returned group to task with small group size. This means that if the system contains faulty components, FCFSFFF scheduling algorithm favors tasks with small group over tasks with large group for execution.

4. CONCLUSION

In this work, via four scheduling algorithms, the performance of the Integrated Fault-Tolerant (IFT) technique was studied. Two performance metrics were evaluated: system average response time and percentage of completed tasks of specific type.

Under the Integrated Fault-Tolerant First-Come, First-Served (FCFS) scheduling algorithm, our simulation study showed that under the conditions experimented here, as arrival rate λ increases, the system average response time also increases.

Under the Integrated Fault-Tolerant First-Come, First-Served + Smallest Fits First (FCFSSFF) scheduling algorithm, our simulation study showed that under the conditions





experimented here, beyond a point, as arrival rate λ increases, the system average response time decreases. With a higher task arrival rate, the system average response time increases.

Under the Integrated Fault-Tolerant First-Come, First-Served + Largest Fits First (FCFSLFF) scheduling algorithm, our simulation study showed that under the conditions experimented here, as arrival rate λ increases, the system average response time also increases.

Under the Integrated Fault-Tolerant First-Come, First-Served + First Fit First (FCFSFFF) scheduling algorithm, our simulation study showed that under the conditions experimented here, as arrival rate λ increases, the system average response time also increases.

Also, the study showed that FCFSSFF scheduling algorithm average response time outperforms the other algorithms. Furthermore, it showed that FCFS scheduling algorithm gives the highest average response time.

In addition, the study showed that FCFSSFF scheduling algorithm, FCFSLFF scheduling algorithm and FCFSFFF scheduling algorithm favor tasks with small group sizes over tasks with large group sizes for execution. Contrarily, FCFS scheduling algorithm does not favor tasks with small group over tasks with large group sizes for execution.

REFERENCES

[1] O. Serlin, "Fault-Tolerant System in Commercial Applications," *IEEE Computer*, vol. 17, no. 8, August 1984, pp. 19-30.

[2] D. A. Rennels, "Fault-Tolerant Computing-Concepts and Examples," *IEEE Transactions on Computers*, vol. C-33, no. 12, December 1984, pp. 1116-1129.

[3] D. P. Siewiorek, "Architecture of Fault-Tolerant Computers," *IEEE Computer*, vol. 17, no. 8, August 1984, pp. 9-18.

[4] P. Jalote, *Fault Tolerance in Distributed Systems*, PTR Prentice Hall, 1994.

[5] J. J. Horning, H. C. Lauer, P. M. Melliar-Smith, B. Randell, "A Program Structure for Error Detection and Recovery," *in Lecture Notes in Computer Science*, vol. 16, Springer-Verlag, New York, 1974, pp. 171-187.

[6] B. Randell, "System Structure for Software Fault Tolerance," *IEEE Transactions on Software Engineering*, vol. SE-1, no. 2, June 1975, pp. 220-232.

[7] T. Anderson, D. N. Halliwell, P. A. Barrett, M. R. Moulding, "An Evaluation of Software Fault Tolerance in a Practical System," *Proc. 15th Int'l. Symp. Fault Tolerant Computing*, Ann Arbor, MI, 1985 June 19-21, pp. 140-145.

[8] R. H. Campbell, K. H. Horton, G. G. Belford, "Simulations of a Fault-Tolerant Deadline Mechanism," *Proc. 9th Int'l* Symp. *Fault Tolerant Computing*, Madison, WI, June 1979, pp. 95-101.

[9] H. Hecht, "Fault-Tolerant Software," *IEEE Transactions on Reliability*, vol. R-28, no. 3, August 1979, pp. 227-232.

[10] H. O. Welch, "Distributed Recovery Block Performance in a Real-Time Control Loop," *Proc. Real-Time Syst. Symp*, Arlington, VA, 1983, pp. 268-276.

[11] L. L. Pullum, *Software Fault Tolerance Techniques and Implementation*, Artech House, 2001.

[12] O. A. Abulnaja. *High Performance Techniques for Reliable Execution of Tasks Under Hardware and Software Faults*, Ph.D. Dissertation, University of Wisconsin-Milwaukee, May 1996.

[13] S. H. Hosseini, "Fault-Tolerant Scheduling of Independent Tasks and Concurrent Fault-Diagnosis in Multiple Processor Systems," *Proc. IEEE Int'l Conf. Parallel Processing*, vol. I, Illinois, August 1988, pp. 343-350.

[14] S. H. Hosseini, T. P. Patel, "An Efficient and Simple Algorithm for Group Maximum Matching," *Proc. 4th ISMM/IASTED Int'l Conf. on Parallel and Distributed Computing Systems*, 1991, pp. 250-254.

APPENDIX A

Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) Algorithm

When a task *Ti* with a group size *gi* is scheduled for execution, the Dynamic Group Maximum Matching (DGMM) algorithm is called to find a connected subgraph *Gi* of size *gi* in the system graph. The DGMM algorithm starts grouping processors by finding a free processor with the lowest degree in the system graph, adding it to the group *Gi*, and then finding a free neighboring processor of the group *Gi* with the lowest degree and adding it to the group *Gi* and so on. The DGMM algorithm returns either a group *Gi* with size equal to *gi*, if possible, or a group *Gi* with a size smaller than *gi*. The formal algorithm is given next.

A. 1 DGMM Algorithm

1. If | *Gi* | = 0 then
   (a) Find a free processor *Pj* with the lowest degree in the system graph *G*. In case of a tie, choose a processor randomly.
   (b) If such a processor *Pj* exists then
      i. *Gi* = *Pj*. /* add the processor *Pj* to the group *Gi* of the task *Ti* */
      ii. Delete the processor *Pj* with all edges incident to it from the system graph *G*.
2. While (system graph G is non-empty) and (| Gi | < gi) and (Gi has free neighboring processors) do
   (a) Find a neighboring processor Pj with the lowest degree among the neighbors of the group Gi of the task Ti. In case of a tie, choose a neighboring processor with the highest number of links connected to the processors already in the group Gi of the task Ti. In case of a tie, choose a processor randomly.
   (b) Gi = Gi + Pj. /* add the processor Pj to the group Gi of the task Ti */
   (c) Delete the processor Pj with all edges incident to it from the system graph G.

A.2 Example

Consider a 3 × 3 mesh system shown in Figure 22.a. Assume that a task *T1* with a group size of *g1* = 3 is scheduled for execution. The DGMM algorithm is called by the scheduler. Since processors *P1*, *P3*, *P7* and *P9* with the lowest degree, one of them is selected at random, say a processor *P1*, and is added to the group *G1*. The processor *P1* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.b. The neighbors of the group *G1* are *P2* and *P4* with equal degrees of 2. Suppose that the processor *P2* is selected randomly and is added to the group *G1*. Similarly, the processor *P2* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.c. Since the processor *P3* has the lowest degree among the neighbors of the group *G1*, *P3* is added to the group *G1*. Similarly, the processor *P3* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.d. Now assume that a task *T2* with a group size of *g2* = 2 is scheduled for execution. The DGMM algorithm is called again. Since the remaining system has processors *P4*, *P6*, *P7* and *P9* with the lowest degree, one of them is selected at random, say a processor *P4*, and is added to the group *G2*. The processor *P4* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.e. Since the processor *P7* has the lowest degree among the neighbors of the group *G2*, *P7* is added to the group *G2*. Similarly, the processor *P7* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.f. Next assume that a task *T3* with a group size of *g3* = 5 is scheduled for execution. The DGMM algorithm is called again. Since all the remaining processors in the system have the same degree, one of them is selected randomly, say processor *P5*, and is added to the group *G3*. The processor *P5* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.g. The neighbors of the group *G3* are processors *P6* and *P8* with same degree of 1. Suppose that processor *P6* is selected randomly and added to the group *G3*. The processor *P6* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.h. The neighbors of the group *G3* are processors *P8* and *P9* with same degree of 1. Suppose that processor *P8* is selected randomly and added to the group *G3*. The processor *P8* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.i. The only neighboring processor of the group *G3* is processor *P9* which is added to the group *G3*. The processor *P9* and all edges incident to it are deleted from the system graph, Figure 22.j. Since the DGMM algorithm cannot add more processors to the group *G3*, it will return the group *G3* with a size of 4 which is smaller than the required size 5.





APPENDIX B

Integrated Fault-Tolerant (IFT) Technique

To explain how the Integrated Fault-Tolerant (IFT) technique works we discuss the following example.

B.1 Example

Consider a 3 × 3 mesh system shown in Figure 23.a. Here, the link between processors *P4* and *P5* (*P4P5*), the link between processors *P8* and *P9* (*P8P9*), and processor *P4* are faulty. Assume that a task *T1* with a group size *g1* = 3 (*th1*= 2) and *ts1*= 0 (no software redundancy) is scheduled for execution by the scheduler. Call the DGMM algorithm called to find the group *G1* for the task *T1* of size 3. Assume that the DGMM algorithm returns *G1* = {*P1*, *P2*, *P3*}. Allocate the first program version *V11* of the task *T1* to the group *G1* for execution, Figure 23.b. Next, assume that a task *T2* with a group size *g2* = 2 (*th2*= 1) and *ts2*= 1 (assume that the program version *V12* is faulty) is scheduled for execution by the scheduler. Call the DGMM algorithm called to find a group *G2* for the task *T2* of size 2. Assume that the DGMM algorithm returns *G2* = {*P4*, *P7*}. Allocate the first program version *V12* of the task *T2* to the group *G2* for execution, Figure 23.c. Next, assume that a task *T3* with a group size *g3* = 4 (*th3*= 3) and *ts3*= 1 (assume that the program version *V23* is faulty) is scheduled for execution by the scheduler. Call the DGMM algorithm called to find a group *G3* for the task *T3* of size 4. Since the only free nodes in *G* are *P5*, *P6*, *P8*, and *P9*, then the DGMM algorithm will return *G3* = {*P5*, *P6*, *P8*, *P9*}. Allocate the first program version *V13* of the task *T3* to the group *G3* for execution, Figure 23.d. Suppose that the first program version *V11* of the task *T1* finishes first. Obtain the disagreement graph (D*G1*) for the task *T1*, Figure 23.e. Since node *X* has 3 (> *th1*) processors which agree with each other on the output for one program version (> *ts1*), then the output of one of the processors in the node is released. The processors allocated to it are returned to the system graph G, Figure 23.f. Suppose that the first program version *V13* of the task *T3* finishes next. The disagreement graph (*DG3*) of *T3* is obtained, Figure 23.g. Since node *X* has 4 processors (>*th3*) which agree with each other on the outputs of the first program version *V13* of the task *T3*, the second program version *V23* of the task *T3* is allocated to the processors in the group *G3* for execution, Figure 23.h. Suppose that the task *T3* finishes next. The disagreement graph (*DG3*) of *T3* is updated, Figure 23.i. The next program version *V33* of the task *T3* is allocated to the processors in the group *G3* for execution, Figure 23.j. Suppose that the *T3* finishes next. The disagreement graph (*DG3*) of *T3* is updated, Figure 23.k. Since node *X* has 4 processors (>*th3*) which agree with each other on two different program versions (>*ts3*) of the task *T3*, the output of the task *T3* is released using the output of one of the processors in the node *X*. Since the program version *V23* does not belong to the node *X*, the program version *V23* is concluded to be faulty. Also, since the processors *P8* and *P9* belong to the same node and their outputs disagree with each other, the link between the processors *P8* and *P9* (*P8P9*) is concluded to be faulty. The *G3* is returned to the system graph, Figure 23.l. Suppose that the task *T2* finishes next. Obtain the disagreement graph (D*G2*) for the task *T2*, Figure 23.m. Since there is no node in D*G2* with more than one processor (*t2* = 1) in it, call the DGMM algorithm to add one more processor to the group *G2*; thus, the group size *g2* = *g2* + 1 = 3. Assume that the DGMM algorithm returned the group *G2* = { *P1*, *P4*, *P7*}. Allocate the first program version *V12* of the task *T2* to the group *G2* for execution, Figure 23.n. Suppose that the *T2* finishes next. The disagreement graph (*DG2*) of *T2* is obtained, Figure 23.o. Since the processor *P4* disagrees with more than *t2* (*t2* = 1) neighboring processors, *P4* is concluded to be faulty. Since there is no node in D*G2* with more than one processor (*t2* = 1) in it, call the DGMM algorithm to add one more processor to the group *G2*. Assume that the DGMM algorithm returned the group *G2* = { *P1*, *P7*, *P8*}. Allocate the first program version *V12* of the task *T2* to the group *G2* for execution, Figure 23.p. Suppose that the *T2* finishes next. The disagreement graph (*DG2*) of *T2* is obtained, Figure 23.q. Since *Y* > 1, allocate the second program version *V22* to the processors in the group *G2* for execution, Figure 23.r. Suppose that the second program version *V22* of the task *T2* finishes next. The disagreement graph *DG2* for the task *T2* is updated, Figure 23.s. The next program version *V32* of the task *T2* is allocated to the processors in the group *G2* for execution, Figure 23.t. Suppose that the *T2* finishes next. The disagreement graph (*DG2*) of *T2* is updated, Figure 23.u. Since node *K* has 2 processors (>*th2*) which agree with each other on the outputs for two different program versions (>*ts2*) of the task *T2*, the output of the task *T2* is released using the output of one of the processors in the node *K*. Since the program version *V12* does not belong to the node *K*, the





program version *V12* is concluded to be faulty. The group *G2* is returned to the system graph, Figure 23.v.

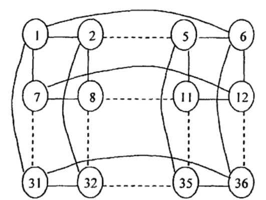


Figure 1: 6 × 6 Tours System

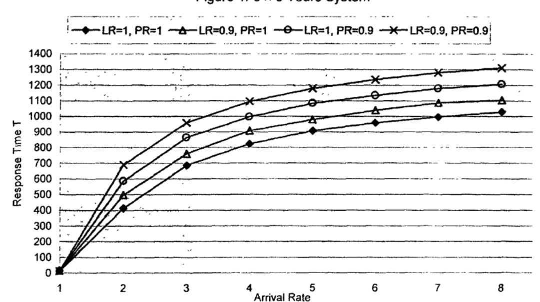


Figure 2: System Mean Response Time Under Integrated FCFS

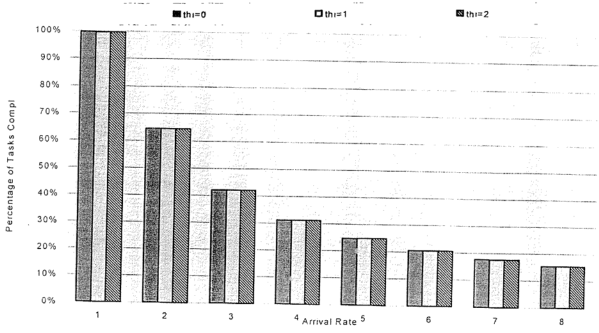


Figure 3: Percentage of Task completed under FCFS, LR=1, PR=1



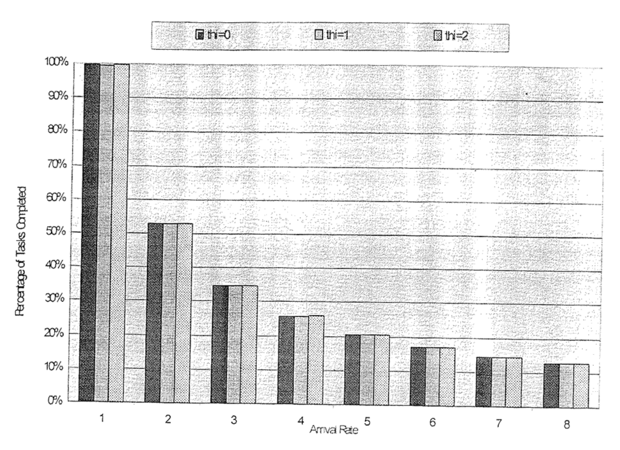


Figure 4: Percentage of Task completed under FCFS, LR=0.9, PR=0.9

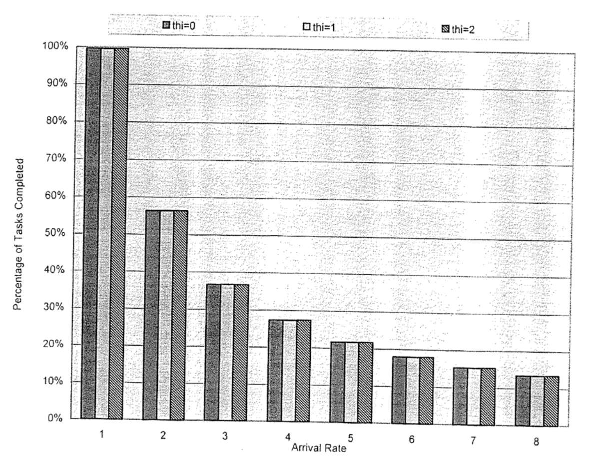


Figure 5: Percentage of Task completed under FCFS, LR=1, PR=0.9



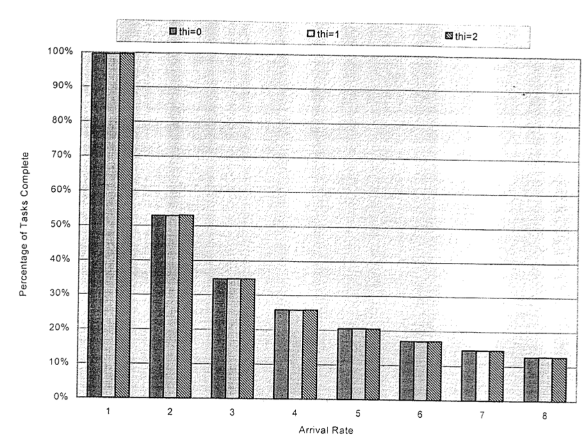


Figure 6: Percentage of Task completed under FCFS, LR=0.9 , PR=0.9

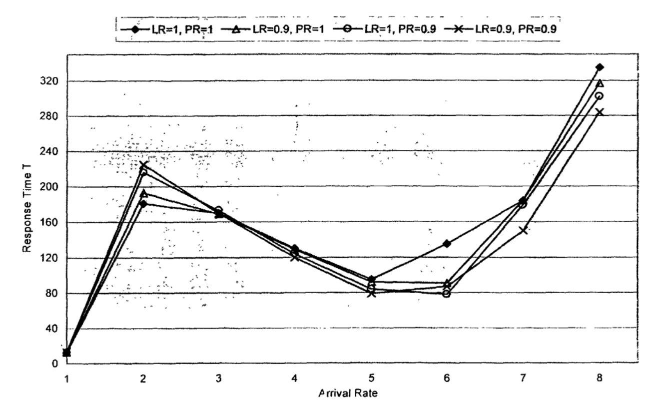


Figure 7: System Mean Response Time under FCFSSFF, t_{hi} =0.1,2

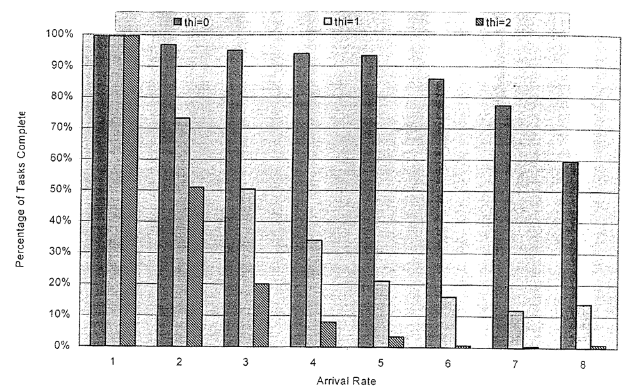


Figure 8: Percentage of Task completed under FCFSSFF, LR=1, PR=1

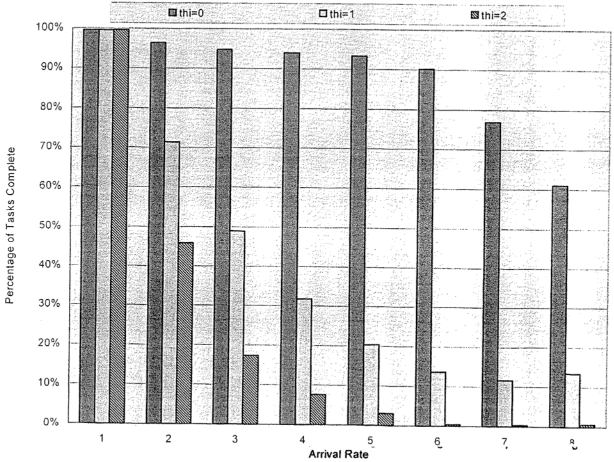


Figure 9: Percentage of Task completed under FCFSSFF, LR=0.9, PR=1



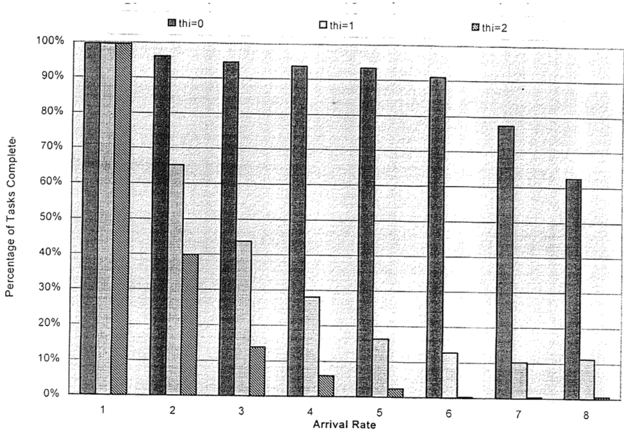


Figure 10: Percentage of Task completed under FCFSSFF, LR=1, PR=0.9

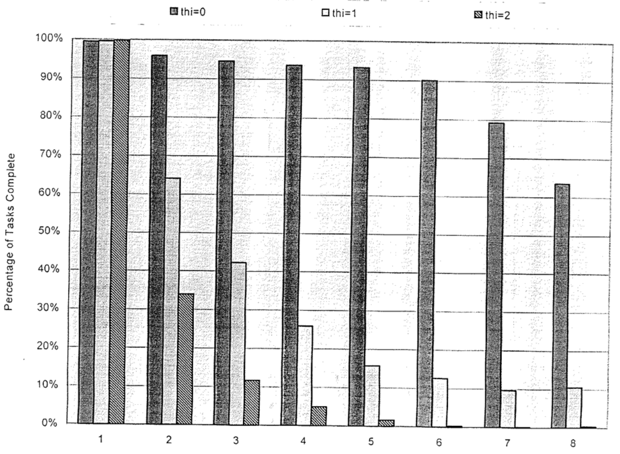


Figure 11: Percentage of Task completed under FCFSSFF, LR=0.9, PR=0.9



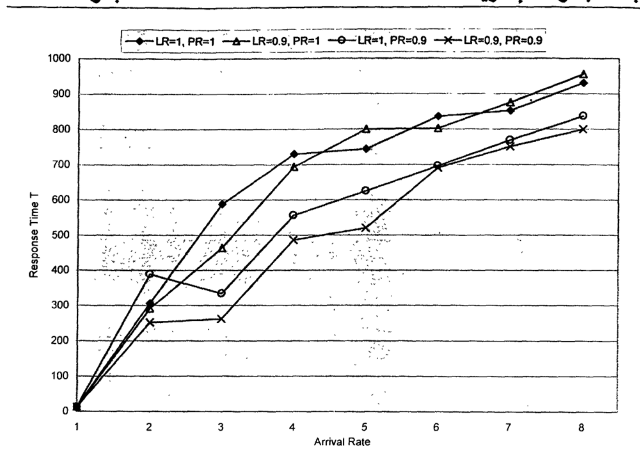


Figure 12: System Mean Response Time Under FCFSLFF, t_{hi} = 0, 1, 2

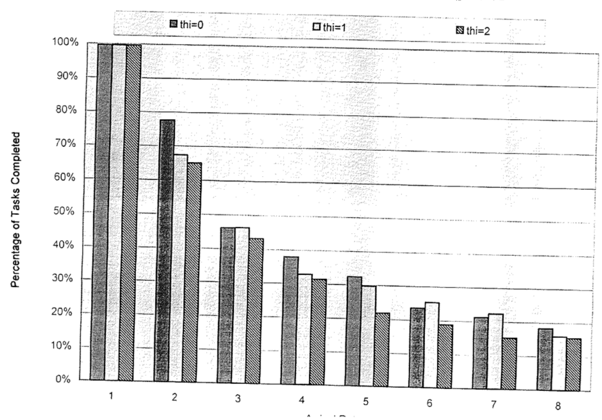


Figure 13: Percentage of Task completed under FCFSLFF, LR=1 , PR=1



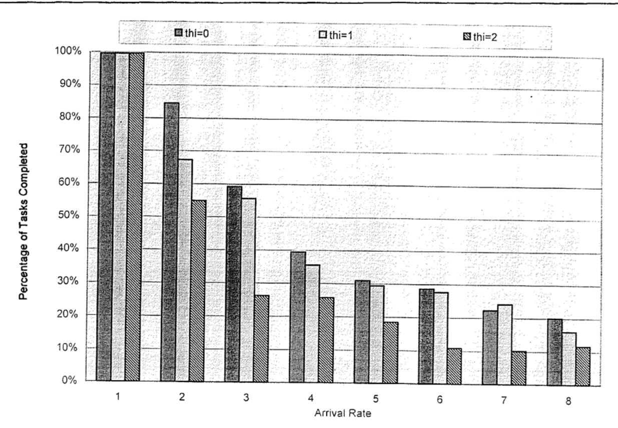


Figure 14: Percentage of Task completed under FCFSLFF, LR=0.9 , PR=1

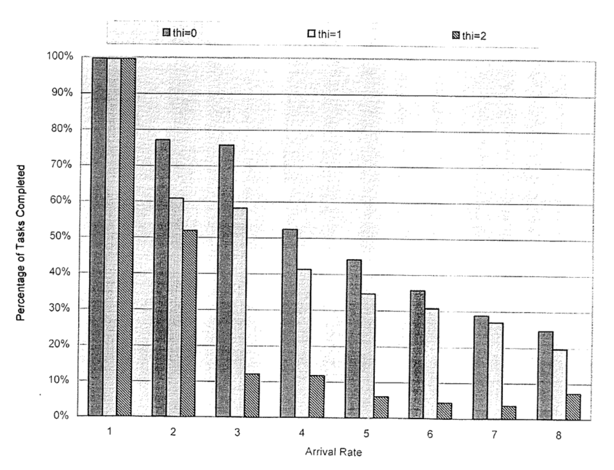


Figure 15: Percentage of Task completed under FCFSLFF, LR=1 , PR=0.9



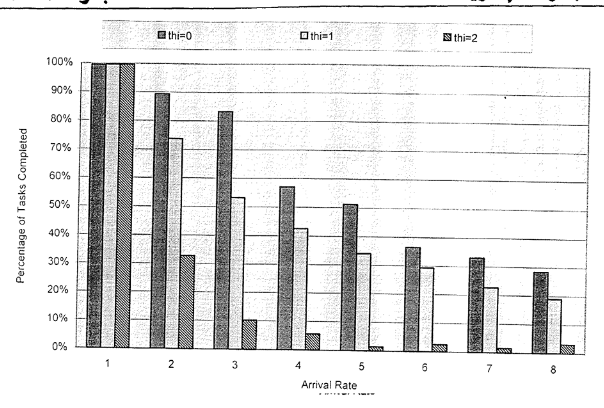


Figure 16: Percentage of Task completed under FCFSLFF,LR=0.9 . PR=0.9

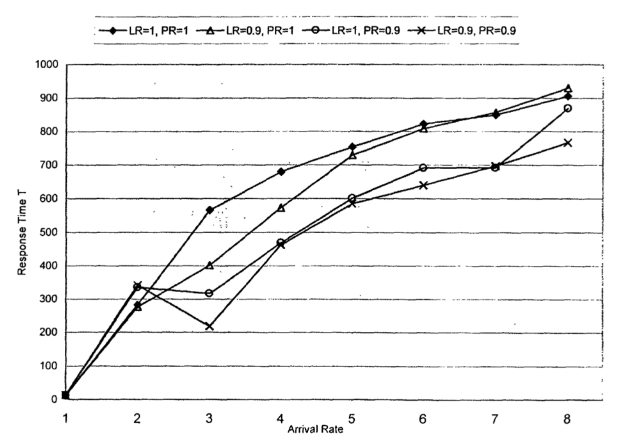


Figure 17: System Mean Response Time Under FCFSFFF, t_{hi} = 0. 1, 2



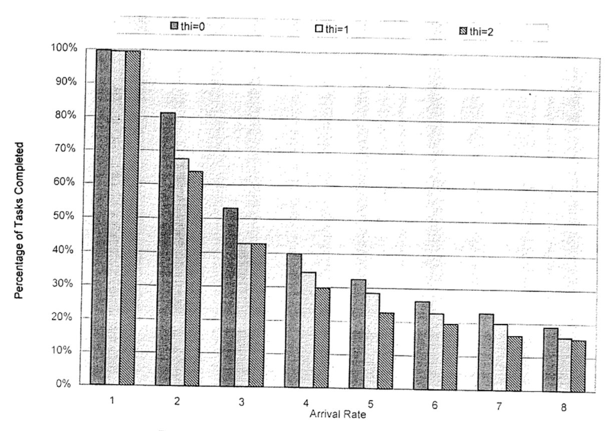


Figure 18: Percentage ofTask completed under FCFSFFF, LR=1 . PR=1

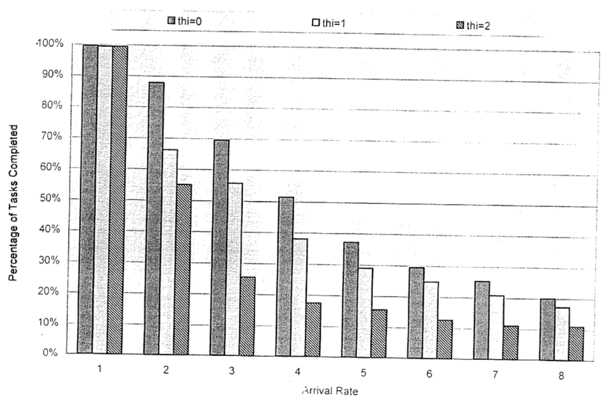


Figure 19: Percentage of Task completed under FCFSFFF, LR=0 9 , PR=1



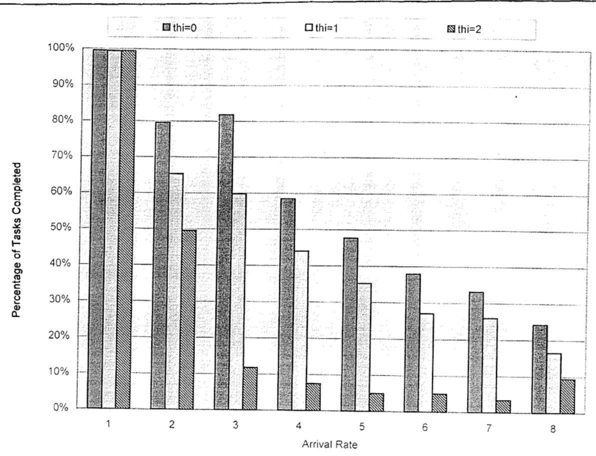


Figure 20: Percentage ofTask completed under FCFSFFF, LR=1 , PR=0.9

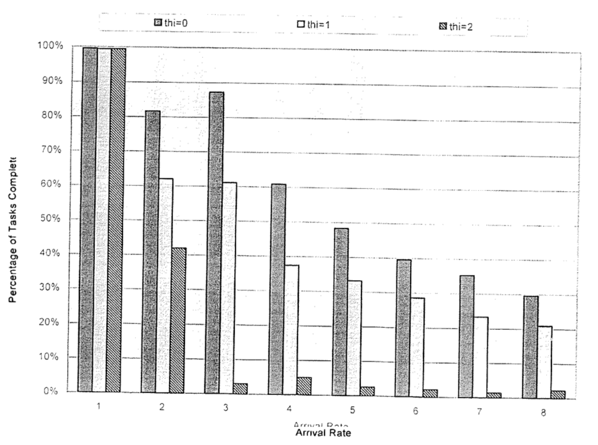


Figure 21 Percentage ofTask completed under FCFSFFF, LR=0 9 , PR=0 9



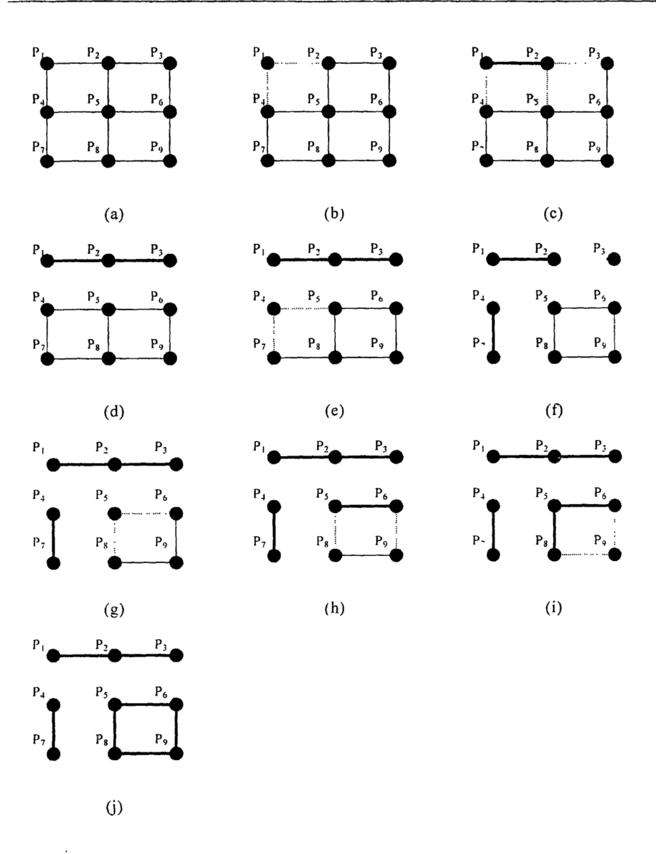


Figure 22: Application of The DGMM Algorithm on The 3 × 3 Mesh System ($g_1 = 3$, $g_2 = 2$, $g_3 = 5$)

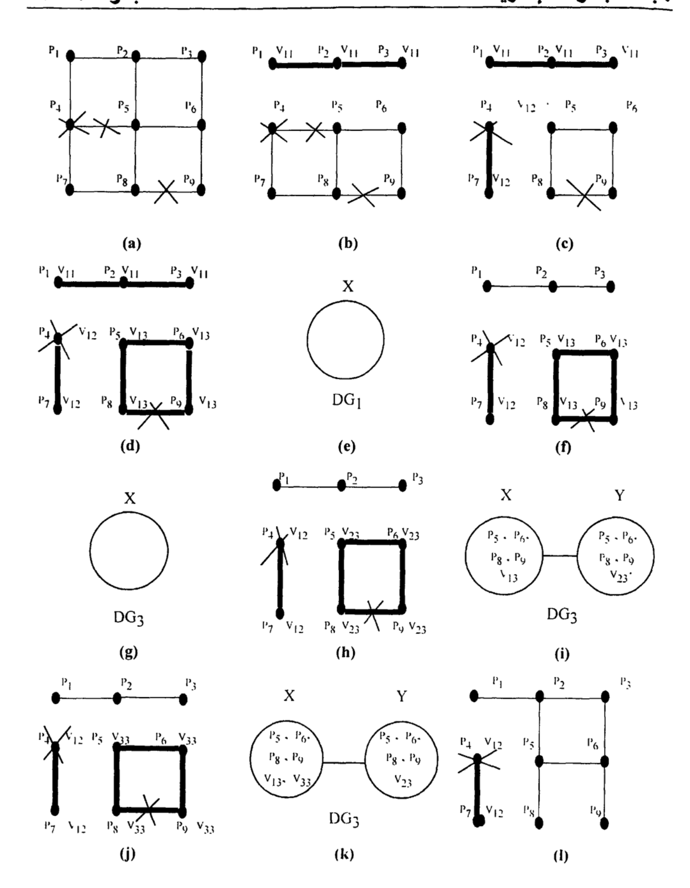


Figure 23 Application of The IFT Technique on The 3 × 3 Mesh System ($th1$ = 2, $ts1$ = 0 ($V11$ is fault-free), $th2$ = 1, $ts2$ = 1 ($V12$ is faulty, $V22$ is fault-free, $V32$ is fault-free), $th3$ = 3, $ts3$ = 1($V13$ is fault-free, $V23$ is faulty, $V33$ is fault-free)).

(m) (n) (o)

(p) (q) (r)

(s) (t) (u)

(v)

Figure 23 (continued)







أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحَكَّمة — السنة الحادية والعشرون — عدد يوليه ٢٠٠٣

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً

الإعـــلانــــــات: يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.

عنـوان المـراسـلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

تحديات العولمة وإعادة هيكلة سوق العمل

دراسة تطبيقية على سوق العمل المصري

إعداد
د. عبد الفتاح السيد النعماني
مدرس إدارة الأعمال
كلية الإدارة والتكنولوجيا
الأكاديمية العربية والتكنولوجيا
والنقل البحري

إعداد
د. طارق حسن عابدين
مدرس إدارة الأعمال
كلية الإدارة والتكنولوجيا
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا
والنقل البحري

مقدمة عامة :

لقد تعرضت الغالبية العظمى من الدول النامية ومن بينها مصر لمجموعة من الاختلالات الاقتصادية الحادة التي تمثلت أهم ملامحها في تراجع معدلات نموها الاقتصادي والارتفاع في حجم مديونيتها الخارجية، وتفاقم مستمر لعجز موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها وذلك نتيجة لمجموعة من السياسات التوسعية التي اتبعت في أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين .

وتحت ضغط صعوبة الحصول على موارد تمويلية جديدة من أسواق المال العالمية وتدهور الموارد الرئيسة للعملة الصعبة، تم اللجوء إلى سياسات اقتصادية مختلفة تستهدف تصحيح الخلل الهيكلي (الداخلي / والخارجي) والعمل على تحقيق معدلات مقبولة من النمو الاقتصادي.

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين شهد العالم العديد من المتغيرات التي تسارعت تطوراتها وتلاحقت انعكاساتها على كل دول العالم؛ وأهمها العولمة، والتي أصبحت بمثابة تيار جارف تتجه نحوه الدول كواقع لحياتها المعاصرة، وأصبح يُنظر إلى العالم على أنه قرية صغيرة بسبب ثورة الاتصالات وما أحدثته من تقارب شديد بين أطراف العالم .

لقد أثّرت العولمة على الدول بشكل متفاوت، ومن الطبيعي أن تتفاوت انعكاساتها على الطبقات والفئات المختلفة داخل كل دولة. إن التخوف الرئيس من العولمة – في ضوء موضوع البحث – يكمن فيما قد ينجم عنها من إعادة تقسيم نظام العمل الدولي على نحو يؤدى إلى مزيد من التهميش للدول النامية – ومنها مصر – وما قد يستتبعه ذلك من تفشى الصراعات الاجتماعية داخل هذه الدول بسبب تأثير العولمة السلبي على سوق العمل .

مشكلة البحث :

لقد أصبحت التغييرات الجوهرية في بيئة الأعمال أمراً ملموساً في كل دول العالم، حيث إن هناك زيادة كبيرة في أعداد المنافسين وتزايد حالات الاندماج (Mergers) بين العديد من المنظمات، وظهور مشكلات انخفاض عرض العمالة الماهرة وتزايد الاعتماد على العمليات التكنولوجية وتطوير تكنولوجيا المنتج متعدد الوظائف، وتزايد أهمية القطاع الخدمي ومراجعة التكاليف وتخفيضها لصالح المستهلك [1] .

إن إدارة الموارد البشرية على مستوى الدول قد تغيرت خلال السنوات القليلة الماضية، وأصبحت قدرات ومهارات قوة العمل بالدولة من المحددات الرئيسة لتحقيق معدلات النمو المنشودة، كما أنها متغير رئيس في تحقيق المزايا التنافسية التي تمكنها من كسب الأسواق العالمية التي تستطيع أن تطور تكنولوجيا جديدة بشكل أكثر فاعلية وبسرعة كبيرة[2] .

لقد أدت التغييرات السريعة في الاقتصاد العالمي والتحسينات الكبيرة في إمكانيات أجهزة الحاسبات الآلية وأدوات الاتصال إلى ظهور اقتصاديات المعرفة، مما انعكس أثره على تغيير

(1) Brockbank, W.(1997). Human resources on the way to a presence. Hunan Resource Management. 36 (1), 65-66 .
(2) I bid ., 68



تصميم منظمات الأعمال بحيث تكون أكثر مرونة لتتمكن بسرعة من مواجهة المنافسة، كما أن هذه المنظمات بادرت بإعادة تشكيل نفسها ليكون التصميم مناسباً لأداء العمل، مما أدى إلى ضعف الثقة في الأمان الوظيفي من جانب العاملين(٣)، والتخويف من الاستغناء عنهم مما أثر سلباً في معنوياتهم وشكك في مصداقية أصحاب الأعمال والحكومة والنقابات والمؤسسات الأخرى التي تهتم بسوق العمل(٤) .

إن إعادة هيكلة المنشآت يترتب عليها إعادة هيكلة الوظائف، فسوف تختفي الكثير من الوظائف ويظهر العديد من وظائف أخرى تتطلب مهارات وسلوكيات تختلف عما هو مطلوب حالياً وبما يتناسب مع طبيعة المهام الجديدة ببيئة العمل. إن العمل سوف يهيكل تماماً بشكل مختلف في عصر المعلومات، حيث أصبح هناك الشبكات الإلكترونية، وتزايد استخدام الاتصال عن بعد، واستخدام البريد الإلكتروني والإنترنت، وكل هذه التغييرات لا بد أن تنعكس على سوق العمل والعمالة (٥).

في ضوء التغييرات السابقة وتأثيراتها الواضحة على سوق العمل يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو التالي :

"ما هو تأثير العولمة على سوق العمل الدولي والإقليمي بشكل عام وسوق العمل المصري بشكل خاص في ظل أوضاعه الراهنة، وما هي الآليات التي يمكن اتخاذها من جانب متخذ القرار المصري للتخفيف من آثار العولمة السلبية ومحاولة تعظيم الاستفادة من إيجابيتها ؟".

أهمية البحث :

١- يأتي في مرحلة هامة وحساسة يمر بها الاقتصاد المصري متأثراً بالمتغيرات العالمية الجديدة وأهمها العولمة، وبالتالي حتمت تبنى الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي وما ترتب على ذلك من اتباع لأسلوب الخصخصة لبعض شركات القطاع العام، والتخلي عن تعيين الخريجين، وتحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه المصري)، وكل ذلك أثر بشكل ملموس على سوق العمل .

٢- يتيح الفرصة للتعرف عن قرب على تأثيرات العولمة على سوق العمل المصري، وينبه متخذي القرار إلى ضرورة الاستعداد للتعامل مع هذه التأثيرات بفاعلية .

٣- يوضح لمتخذي القرار أهمية تطبيق الأسس والمبادىء العلمية في مجال إدارة الموارد البشرية على سوق العمل المصري للاستفادة من نقاط القوة به وتدنيه أو تلافي نواحي القصور فيه .

٤- يبرز البحث القيود المتعلقة بانتقال العمالة بين الدول الموقعة على نتائج جولة أوروجواي وبالتالي يلفت انتباه متخذي القرار المصري إلى حتمية إزالة المعوقات وإطلاق المحفزات حتى نتمكن من مواجهة الموقف بفعالية.

أهداف البحث :

إن توجيه البحث العلمي بحيث يكون هادفاً لخدمة الاقتصاد المصري يجب أن يكون هدفاً يسعى إليه كل المهتمين بالبحث العلمي في مصر، كما أن تشجيع البحث العلمي للتركيز على آثار العولمة على سوق العمل المصري يجب أن يعطى مزيداً من الاهتمام في ظل المستجدات العالمية والإقليمية المحيطة بمصر والمؤثرة عليها حتماً . وفي ضوء ذلك فإن أهداف هذا البحث يمكن حصرها في النقاط التالية :

١- تحديد أهم التحديات التي تواجه مصر من العولمة .

٢- تشخيص واقع سوق العمل المصري .

٣- تحديد كيفية إعادة هيكلة سوق العمل المصري بالشكل الذي يمكنه من مواجهة التحديات العالمية والإقليمية (في شكل آليات محددة) .

منهج البحث :

يعتمد البحث على المنهج ألوصفي والذي يرتكز على تحديد ما يلي :

أ) **أنواع البيانات:** سيقتصر البحث على البيانات الثانوية المتاحة عن سوق العمل المصري مثل السكان وحجم سوق العمل وعدد المشتغلين وحجم البطالة وعدد منشآت الأعمال (قطاع حكومي وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص) ومتوسط الأجور ... الخ .

---

(3) Pfefer. J. (1998). Seven practices of successful organizations. California Management Review. 40 (2), 96-98 .

(4) Kochan. T. A (1997). Replacing the role of human resources. Human Resoure Management. 36 (1). 121.

(5) James. R(1997) Human resource megatrends. Human Resource Management. 36 (4) 453-455.





ب) **مصادر البيانات** : وأهم هذه المصادر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومعهد التخطيط القومي، ووزارة الاقتصاد، ووزارة القوى العاملة والهجرة والجنسية .

ج) **تحليل البيانات** : يتم تحليل البيانات الثانوية باستخدام مجموعة من الأساليب والمؤشرات الإحصائية التي تتفق مع نوع البيانات وأهداف البحث . وفي ضوء ذلك سيتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية الوصفية (التي تهدف إلى التزويد بمقاييس للبيانات التي تم الحصول عليها)، مثل التكرارات النسبية والمتوسطات والنسب المئوية، إضافةً للتحليل المنطقي للبيانات للربط بينها واستخلاص النتائج .

هيكل البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه، تم تحديد هيكل البحث ليتكون من العناصر الرئيسة التالية :

أولاً: العولمة (المفهوم – المزايا والتحديات – الأدوات).

ثانياً: الآثار المتوقعة للعولمة على سوق العمل المصري.

ثالثاً: تشخيص سوق العمل المصري .

رابعاً: الآليات الواجب اتباعها للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة على سوق العمل المصري.

خامساً : نتائج البحث وتوصياته .

أولاً : العولمة (المفهوم - المزايا والتحديات - الأدوات) :

المفهوم : لقد أصبحت العولمة ظاهرة محسوسة بعد قيام تيودور ليفت Theodore Levitt بنشر مقالته الشهيرة عن عالمية الأسواق في عام ١٩٨٣ [٦]. وقد حدثت عدة تغييرات جوهرية حتمت على المنظمات ضرورة التوجه عالمياً، وأهم هذه التغييرات ما يلي [٧] :

التراكم المالي الضخم القابل للتحريك من دولة إلى أخرى في لحظات، والتطور التكنولوجي الرهيب الذي يسعى لتخفيض تكاليف الإنتاج والتوزيع، وتطور تكنولوجيا الاتصالات العالمية بشكل مذهل. وإمكانية خلق أسواق كبيرة في بلاد متعددة وإمكانية خلق طاقات استهلاكية على مستوى العالم من خلال أسماء ماركات عالمية .

وهناك تباين واضح حول مفهوم العولمة وأبعاده نتيجة تباين الأيديولوجيات وتنوع المناهج الفكرية . فالبعض يرى أن العولمة هي مرادف لمصطلح التدويل Internationalization، في حين يري آخرون أن العولمة تشكل ظاهرة ما فوق الإقليمية Territorial . وهناك من يفرق بين العولمة وبين العالمية (فيقصد بالعولمة Globalization إدارة الهيمنة – أي قمع وإقصاء للخصوصي والذاتي معا، أما العالمية Universalism فتعني الطموح للارتقاء والارتفاع بالخاص إلى مستوى عالمي)، أي أن العولمة هي احتواء للعالم تفتح على ما هو كوني وعالمي[٨] وهناك من يرى أن العولمة تشير إلى "تزايد التفاعل بين دول العالم في مجالات التجارة والاستثمار وأسواق المال"[٩].

بينما يصفها البعض بأنها "التكامل السريع للاقتصادات في جميع أنحاء العالم من خلال التجارة والتدفقات المالية وانتشار آثار الاستخدام الواسع للتكنولوجيا وشبكات المعلومات والتيارات الثقافية العابرة للحدود"[١٠]، أو أنها "ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل إلى جانب التحرير المتزايد لتدفقات السلع، تحركات واسعة لرؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول كنتيجة للطفرة الهائلة في التطور التكنولوجي في مجالات الاتصالات والمعلوماتية إلى جانب الاتجاه المتزايد نحو عمليات تدويل الإنتاج بحيث أصبح العالم يبدو وكأنه سوق عالمي واحد تحكمه قواعد الاقتصاد الحر بشكل

(6) Levitt, T. (1983). The globalization of mark H. B. R. May - June, 92-102.

(٧) الهواري، سيد (١٩٩٧). المدير العالمي – مهارات حديثة متطورة. القاهرة: مكتبة عين شمس .

(٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا الجدل العلمي حول مفهوم العولمة يرجع إلى :

أ- عبيد، نايف على (٢٠٠١) العولمة ... مشاهد وتساؤلات سلسلة محاضرات الإمارات (٤٦)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ص٤ – ٥ .

ب- هيجوت ريتشارد (١٩٩٨). العولمة والإقليمية ... اتجاهان جديدان في السياسات العالمية، سلسلة محاضرات الإمارات (٢٥)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث ص٣ -٤ .

(9) United Nation Conference on Trade and Development "Globalization and Liberalization: Effects of International Economic Relations on Poverty", (New York and Geneva, 1996). p.1.

(١٠) خبراء صندوق النقد الدولي (١٩٩٧) العولمة: الفرص والتحديات، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. مايو. ص٤ .



متنام" [11] . وبعيداً عن الجدل المتزايد حول المفهوم يمكننا - ولأغراض البحث - تعريف العولمة على أنها **عملية الاندماج المتزايد بين دول العالم في مختلف المجالات .**

يتضح مما سبق أن العولمة مفهوم يعضده ثورة تكنولوجية عالمية معتمدة على مؤسسات اقتصادية كبرى، وتقوم على مقومات رئيسة أساسها تحرير التبادل التجاري، وتحرير أسواق المال، وزيادة إنتاج المؤسسات، وتطوير سياسات التوزيع، والتغلب على العوائق التي تحول دون انسياب التجارة، وسرعة تحريك رؤوس الأموال (حيث يتم تداول أكثر من تريليون دولار أمريكي في البورصات العالمية يومياً) [12]. كما أن هناك أركاناً رئيسة للعولمة تتلخص في عولمة الطلب وعولمة العرض وعولمة المنافسة وعولمة الاستراتيجية . إنها انفتاح عالمي، يقوم على حرية انتقال رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق، كما أنها تعني انتقال مركز القرارات الكبرى في الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم والثقافة والبيئة من الدولة إلى القطاع الخاص، وستتضاءل الهوية القومية أو الوطنية أو الدولة، لأن العولمة نقيض ذلك[13] .

إن مظاهر العولمة من شأنها زيادة درجة الاعتمادية بين الدول، وهذه الاعتمادية لها آثار عديدة من أهمها: زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج وسرعة انتقالها بين الدول (إيجابية وسلبية)، وتزايد أهمية الاقتصاد الدولي كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة وزيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي بدرجة أكبر من ذي قبل، وتعدى آثار السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الصناعية حدودها والتأثير على باقي دول العالم[14] .

(11) Spero, J. E (1996) The challenges of globalization. The World Economic Development. Congress. Washington DC. September. p.l

(12) Ibid., p.2.

(١٣) الصوراني، غازي (٢٠٠٠) البعد التاريخي والمعاصر لمفهوم العولمة وتأثيره على الوطن العربي. مجلة الوحدة الاقتصادية . العدد العشرون، السنة الثانية عشرة، القاهرة: الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، يوليو ص٩٧ .

(١٤) أ- المرجع السابق ذكره ص١٠١ .

ب- النجار، سعيد (١٩٩٧) تجديد النظام الاقتصادي والسياسي في مصر. الجزء الثاني. القاهرة: دار الشروق، ص ١٨-٢٠ .

لقد نجم عن تعميق ظاهرة العولمة وتسارع معدلاتها وخاصة في نهاية القرن العشرين تغييرات عميقة في الاقتصاد العالمي كما يتضح من المؤشرات التالية[15] :

أ) تزايد نسبة الجزء الذي يدخل في التجارة الدولية من حجم الإنتاج العالمي، فمثلاً ارتفع نصيب الصادرات العالمية من الناتج العالمي من حوالي ١٢% في أوائل السبعينيات إلى حوالي ٢٠% في أواخر التسعينيات.

ب) تزايد نسبة التجارة بين الشركات متعددة الجنسية وشبكة فروعها - بعضها البعض - في إجمالي التجارة الدولية، حيث زادت من حوالي ٢٠% أوائل السبعينيات إلى حوالي ٣٥% أواخر التسعينيات .

ج) ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم من الإنتاج العالمي من أقل من ٥% في السبعينيات إلى أكثر من ١٢% في نهاية التسعينيات .

د) زاد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم كنسبة من إجمالي الاستثمار الثابت في العالم من ٢% إلى ٦% في نهاية التسعينيات .

هـ) النمو الكبير للتدفقات النقدية والمالية، حيث تجاوز حجمها بكثير كلا من التجارة العالمية والاستثمار العالمي وخاصة التدفقات المتصلة بالعمليات المصرفية والسوق العالمي للأصول المالية وسوق السندات الحكومية، حيث زاد حجم صفقات النقد الأجنبي من ٦٠ مليار دولار يومياً في المتوسط عام ١٩٨٣ إلى حوالي ٨٢ مليار يومياً في المتوسط في نهاية التسعينيات .

المزايا والتحديات: تتلخص مزايا وتحديات العولمة فيما يلي[16]:

تتمثل المزايا في نظر البعض في توفير المناخ المناسب لتوسيع الأسواق التجارية وإتاحة فرص تنويع السلع التي يتم تبادلها والتعرف على التكنولوجيات الحديثة في التصنيع والسماح باجتذاب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية .

أما التحديات فتتمثل في تأخر دول نامية كثيرة عن إجراء

(15) Nayyar, D. (1999). Globalization and Development Strategies. Apaper presented for the UNCTAD, November, p. 6.

(16) "Globalization and the opportunities for Developing Countries" . (1997) In the World Economic Outlook, I. M - E ., Washington, pp73-75.



الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لتتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي واحتمال أن تعمل الشركات متعددة الجنسية على تشويه نمط وأولويات التنمية في هذه الدول وذلك لخدمة المصالح الخاصة لهذه الشركات أولاً .

الأدوات : لا شك أن للعولمة أدواتها المختلفة التي عن طريقها يمكنها تحقيق أهدافها . ويمكننا القول بأن الشركات متعددة الجنسية تمثل الأداة الرئيسة للعولمة والقوة الدافعة لها، ليس لما تمتلكه هذه الشركات من قدرات تكنولوجية هائلة أو لما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة تستطيع تعبئتها في أسواق المال العالمية، أو لما لها من سيطرة على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ولكن أيضاً لقدرتها الفائقة على ممارسة ضغوطها على البلدان النامية من خلال تبنى المنظمات الاقتصادية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) لأهداف واستراتيجيات هذه الشركات .

فالشركات متعددة الجنسية تخطط وتضع السياسات – من وراء الستار – لتحقيق مصالحها أولاً، وتتولى المنظمات الاقتصادية الدولية – والمشار إليها سابقاً – مهمة تقديم تلك السياسات للبلدان النامية في شكل توصيات وبرامج واتفاقيات، وتتولى المنظمات الدولية متابعة تنفيذها[١٧].

ولا يخفى على أحد أن برامج التثبيت الاقتصادي التي يصيغها صندوق النقد الدولي، وبرامج التكييف الهيكلي التي يتبناها البنك الدولي واتفاقات تحرير التجارة الخارجية السلعية وتحرير الخدمات وحماية الملكية الفكرية، هدفها الأساسي خلق الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية والتشريعية المناسبة في البلدان النامية؛ لتتمكن الشركات متعددة الجنسية من الإسراع بخطى العولمة وإحكام إدماج هذه الدول في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، ومن ثم تكريس النمط الحالي لتقسيم العمل الرأسمالي الدولي الذي يعد العامل الأول في تهميش البلدان النامية وإفقارها واستمرار تخلفها[١٨] .

(١٧) سعيد،محمد السيد (١٩٨٩) الشركات متعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٥٤- ٥٩ .

(١٨) المرجع السابق ذكره، ص ٦٢ .

ولتوضيح الوزن الكبير للشركات متعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي نشير إلى بعض بيانات نشرتها مجلة فورتشن في يوليو ١٩٩٧ عن أكبر ٥٠٠ شركة في العالم فيما يلي[١٩] :

* أن إجمالي إيرادات تلك الشركات بلغ عام ١٩٩٦ حوالي ١١٤٣٥ مليار دولار أمريكي (علماً بأن مجموع الناتج المحلى لدول العالم عام ١٩٩٥ كان أكثر قليلاً من ٢٧٨٠٠ مليار دولار أمريكي)، أي أن إيرادات هذه الشركات يصل إلى ٤١% من الناتج المحلى الإجمالي للعالم كله .
* ضخامة الحجم ليس بمقياس رأس المال ولكن بحجم المبيعات أو الإيرادات، فشركة جنرال موتورز الأمريكية حققت إيرادات عام ١٩٩٧ بلغت أكثر من ١٧٨ مليار دولار أمريكي، ووصلت أصولها إلى ٢٢٩ مليار دولار أمريكي وبلغت أرباحها ٦٦٩٨ مليار دولار أمريكي، وعدد عمالها ٦٠٨ ألف عامل في العام ذاته . إن مقارنة الأرقام السابقة بالناتج المحلى لأي دولة أو مجموعة من الدول يبرز بوضوح مدى ضخامة هذه الشركات . فعلى سبيل المثال (وفي نفس سنة المقارنة) نجد أن الناتج المحلى للمملكة العربية السعودية بلغ ١٢٥ مليار دولار أمريكي، ومصر ٤٧ مليار دولار أمريكي . إن أصغر شركات في قائمة أكبر ٥٠٠ شركة في العالم (شركة SUN الأمريكية) بلغ إجمالي إيراداتها عام ١٩٩٧ حوالي ٨٩٦٨ مليون دولار أمريكي وهو رقم يزيد عن الناتج المحلى لليمن أو الكاميرون أو بنما .
* عدم الاقتصار على إنتاج سلعة رئيسة واحدة أو عدد من المنتجات الثانوية، بل إنها عادة ما تقوم بتنويع إنتاجها وأنشطتها في مجالات عدة توزيعاً للمخاطر ولتحقيق أكبر

(١٩) لمزيد من التفاصيل يرجع إلى :

-World Bank, World Development Report, 1997, pp. 236-237.
-Fortune, 3 August, 1998,pp. 10-12.

- عبد الله، إسماعيل صبري (١٩٩٥) الكوكبة . بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ديسمبر.
- عيسى، حسام (١٩٩٥) الشركات المتعددة القوميات : دراسة في الأوجه القانونية والاقتصادية للتركز الرأسمالي المعاصر. بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ٨-٩ .





قدر ممكن من الأرباح وفي مناطق مختلفة من العالم (دول عديدة)، مما يتيح لها الاستفادة مما لدى كل دولة من قوة عاملة أو موارد اقتصادية، والاستفادة من اختلاف الأنظمة القانونية والعمالية، إضافة إلى العوامل التي تبرر اقتصادياً توطين صناعة ما في إقليم دولة دون غيره، إنها (أي الشركات متعددة الجنسية) تسعى إلى تحويل العالم إلى حقل اقتصادي واحد لا يحد منه الحواجز الناجمة عن الحدود السياسية أو السياسات الاقتصادية للدول.

* مركزية الإدارة، خاصة في مجالات الحاسبات الآلية والاتصالات، مما أتاح لها التوسع في أنشطتها جغرافياً مع إخضاع الفروع والشركات التابعة لسيطرتها وخططها وتحقيق التنسيق اللازم بين هذه الوحدات وفقاً لأهداف الشركة الأم .
* استخدام أسلوب التحالفات الاستراتيجية مع الشركات الأخرى لتحقيق أهداف استراتيجية أو مرحلية مشتركة، مما يحتم على هذه الشركات التطوير الدائم لمراكز البحوث والتطوير والاتصال والتنظيم بحيث تستمر السيطرة المركزية للمركز الرئيسي في مواجهة الوحدات التابعة للشركة الأم .

مما سبق يتضح أن الشركات متعددة الجنسية - كأهم أداة للعولمة - لها اثار إيجابية وأخرى سلبية، ومن الضروري أن تتصدى الدول النامية لآثارها السلبية، ولكن هناك صعوبة تتمثل في أن المواجهة لا تتطلب فقط اتخاذ سياسات اقتصادية فعّالة من جانب هذه الدول وإنما اتخاذ مواقف سياسية واعية تحد من آثارها السلبية على مصالح شعوبها وأمنها القومي .

ثانياً: الآثار المتوقعة للعولمة على سوق العمل المصري:

في ضوء ما تقدم يكون من الضروري دراسة انعكاسات العولمة وتأثيرها على أسواق العمل عموماً وعلى سوق العمل المصري بصفة خاصة . وبداية يمكننا القول بأن هذه الانعكاسات تتفاوت فى طبيعتها ودرجة حدتها من دولة لأخرى وفقا لطبيعة هيكل الدول الاقتصادي ودرجة تطوره وحجم قوتها العاملة وخصائصها .

إننا سنركز على الآثار الاجتماعية العامة للعولمة والتي يمكن أن تسفر عنها هذه الانعكاسات نظراً لأن خطورتها تتجاوز المجال الاقتصادي وتمتد إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول النامية عموماً ومصر على نحو خاص .

ويمكن تحديد أثر ظاهرة العولمة على سوق العمل المصري في ضوء العناصر الرئيسة التالية :

أ) الأثر على مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل المصرية.
ب) الأثر على مستويات الأجور الحقيقة لقوة العمل المصرية.
ج) الأثر على تجزئة سوق العمل المصري .
د) الأثر على انتقال قوة العمل إقليمياً ودولياً .
هـ) الأثر على نظام الإنتاج وتقسيم العمل .
و) الأثر على مستوى الفقر والاستبعاد الاجتماعي لفئات معينة من قوة العمل المصرية .

وفيما يلي توضيح للعناصر السابقة :

أ) أثر العولمة على مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل المصرية :

تشير البيانات التي توافرت لإعداد هذا البحث إلى أن المؤشرات بهذه البيانات توضح وجود علاقة تزامن بين انخفاض مستوى التشغيل مع المضي قدماً في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، مما أسفر عن ارتفاع معدلات البطالة مع زيادة في معدلات نقص التشغيل الظاهر والمستتر . وقد حدث هذا الانخفاض نتيجة لثبات بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة للدولة عند ٦% تقريباً من الإنفاق العام خلال التسعينيات إضافة إلى وقف التعيينات في الوظائف الحكومية والقطاع العام .

فقد انخفض معدل نمو التوظيف للعاملين بالقطاع العام والقطاع الحكومي من ٢ر٤% في بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى ٥ر٢% عام ١٩٩٣ ثم وصل إلى ٨ر٠% عام ١٩٩٨ . هذا في الوقت الذي يضاف سنوياً ما يقرب من حوالي ½ مليون عامل إلى قوة العمل في مصر ومعدل البطالة في تزايد مستمر، حيث بلغ معدل البطالة ٧ر١٣بعد أن كان ٨ر٩% عام ١٩٩٣[٢٠]. ولا شك أن تطبيق السياسات الاقتصادية الراهنة أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة واتساع نطاقها بسبب مجموعة من العوامل؛ أهمها:

---

(٢٠) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل نمو التشغيل للعاملين بالقطاع العام والحكومة، خلال الفترة ٩٠ - ١٩٩٨.



* تراجع معدلات النمو الاقتصادي نتيجة اتباع سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تقوم على اتباع سياسة انكماشية لتخفيض حجم الطلب المحلى لمستوى العرض بها، الأمر الذي يؤدى بالضرورة إلى تراجع مماثل في معدلات الطلب على قوة العمل وزيادة عدد المتعطلين الباحثين عن فرص عمل ملائمة (معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى بلغ ٥% عام ١٩٩٦/٩٥ ووصل إلى ١ر٣% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠)[٢١].
* تراجع الحكومة عن الالتزام بسياسات توظيف الخريجين تمشياً مع سياسة خفض الإنفاق العام وتقليص حجم العجز في الموازنات العامة مما أدى إلى ارتفاع نسبة المتعطلين من الشباب الحاصل على مؤهلات عليا أو متوسطة ممن يدخلون سوق العمل لأول مرة خاصة بين الإناث المتعلمات كما يتضح من الجدول رقم (١) بملحق البحث.
* اتباع سياسة الخصخصة وما نتج عنها من ضرورة تقليص العمالة الزائدة بها قبل انتقال ملكيتها للقطاع الخاص سواء عن طريق تشجيع العمالة الزائدة على التقاعد المبكر أو الترك الاختياري للعمل.

إن استمرار وتيرة العولمة مستقبلاً سوف يقترن بتزايد حدة ظاهرة البطالة بسبب صعوبة إمكانية توفير فرص عمل كافية للعمالة القادرة على العمل، وتتزايد هذه المشكلة في ارتفاع معدل البطالة بين الإناث عن نظيره بين الذكور (حيث وصل إلى ٥% بين الذكور و ٢٧% بين الإناث عام ١٩٩٧)[٢٢].

ب) أثر العولمة على مستويات الأجور الحقيقية لقوة العمل المصرية :

من أهم التغييرات التي حدثت بمصر نتيجة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي هو اتجاه معدلات الأجور الحقيقية للعمالة إلى الارتفاع، فقد كان هذا الأجر متناقصاً خلال الفترة التي سبقت الإصلاح الاقتصادي إذ تناقص الأجر من ١٧٢٦ جنيهاً مصرياً عام ١٩٨٤/٨٣ إلى ١٢٥٤ جنيهاً مصرياً عام ١٩٩٠/٨٩)، ثم أصبح متزايداً خلال الفترة التي تلت تطبيق الإصلاح الاقتصادي حيث تزايد هذا الأجر من ١٩٢٢ جنيهاً مصرياً عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٤٦ جنيها مصرياً عام ١٩٩٥/٩٤ (بأسعار ١٩٨٧/٨٦) (جدول رقم ٢ بالملاحق)[٢٣].

ويلاحظ أن الضغوط التنافسية المرتبطة بالعولمة والتسابق على الفوز بالأسواق تجعل الحكومات تتحيز لرأس المال على حساب العمل فتخفف الحكومات من الضرائب على رجال الأعمال المحليين أو الأجانب وتمنحهم العديد من المزايا والإعفاءات حتى تجذبهم للاستثمار المحلى وتصرفهم عن التفكير في النزوح للاستثمار في دول أخرى، وفي الوقت ذاته تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التي يحصل عليها العمال وترفض أي اتجاهات لرفع الأجور الرسمية وذلك بدعوى خفض تكاليف الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية في الداخل والخارج[٢٤].

ج) أثر العولمة على تجزئة سوق العمل المصري :

تعانى أسواق العمل في الدول النامية ومنها سوق العمل المصري من مظاهر التجزئة : عام وخاص، ذكور وإناث، رسمي وغير رسمي . ويعد النمط الأخير من أنماط التجزئة (رسمي وغير رسمي) هو أهم سمات سوق العمل المصري، حيث إن سوق العمل غير الرسمي يمثل الملاذ الأخير لكل من عجزت أسواق العمل الرسمية عن استيعابهم نظراً لأن العاطلين - في ظل عدم وجود تأمينات للبطالة - لا يملكون البقاء بدون عمل ومن ثم بدون مصدر دخل . وتشير التقديرات المصرية إلى أن نحو ٤٠% من إجمالي قوة العمل الحضرية تعمل بالقطاع غير الرسمي[٢٥].

وتتسم نوعية العاملين في الأنشطة غير الرسمية بالتنوع الشديد حيث تضم المتسربين من النظام التعليمي والداخلين الجدد في سوق العمل من الخريجين والعائدين من الهجرة بدول الخليج والفئات المتضررة من عملية الخصخصة، كما

---

(٢١) وزارة التجارة الخارجية، النشرة الاقتصادية الشهرية، أكتوبر ٢٠٠٢، ص١ .

(٢٢) الخواجة، ليلى أحمد (٢٠٠٢) العولمة، السياسات الاجتماعية وأسواق العمل في الدول العربية : المفاهيم والعلاقات التشابكية . مجلة نداء الجنوب، مركز بحوث ودراسات الدول النامية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، يناير، ص١٩ .

(٢٣) عمّار، سامية (١٩٩٧)، أثر الخصخصة على حجم العمالة وإنتاجيتها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد الحادي عشر، إبريل، ص ٣٠٨ .

(24) Lee, E. (1996). Globalization and employment: Is anziey justified . International Labour Review, p. 135.

(25) ESCWA. Social Impact of Restructuring - With Special Reference to Employment, 1999, p.63 .



ترتفع فيها نسبة الإناث منخفضات التعليم والمهارة اللاتي يلجئن للعمل كوسيلة لزيادة دخل الأسرة خاصة عندما يفقد رب الأسرة وظيفته أو ينخفض دخله الحقيقي .

وبالرغم من أن هذا السوق غير الرسمي لعب دوراً محورياً كمستوعب للصدمات التي لحقت بأسواق العمل الرسمية خلال التسعينيات إلا أنه لا يجب إغفال أن العاملين فيه لا يتمتعون بأي حقوق قانونية من حيث عدد ساعات العمل أو الحد الأدنى للأجور وعدم وجود تأمينات أو ضمانات اجتماعية، إضافة إلى ما يتسم به العمل من عدم استقرار . ويمكن النظر إلى سوق العمل غير الرسمي على أنه آلية من آليات التكيف الطبيعية التي يلجأ إليها أفراد العمل للحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات التي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة .

ولكن مع اتجاه مستوى الدخول في القطاع غير الرسمي إلى التدهور بسبب الزيادة في أعداد الملتحقين به وشدة التنافس بين وحداته فإن وحدات هذا القطاع ستتحول إلى بؤر تتركز فيها العمالة منخفضة المهارة والدخل ومن ثم تزداد فيها حدة التهميش الاجتماعي وتزايد وطأة الفقر خاصة في المناطق الحضرية بكل ما يمثله ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة.

وتنقسم أنشطة هذا القطاع عموماً إلى ثلاثة قطاعات فرعية هي: قطاع الصناعات الحرفية بالغة الصغر، وقطاع الصناعات المنزلية الذي يعتمد على قوة العمل العائلية غير مدفوعة الأجر خاصة من الإناث والأطفال، وقطاع الخدمات المتنوعة التي لا تحتاج إلى أي مهارة للانضمام إليه [٢٦] .

وينادي البعض بضرورة الاهتمام بهذا القطاع والاعتماد عليه كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي بسبب ارتفاع قدرته على استيعاب المزيد من العمالة، إلا أن هناك دراسات تحذر من خطورة الاعتماد على هذا القطاع لما سينتج عنه من تكريس للتجزئة في سوق العمل، فضلا عن المصاعب العديدة التي سوف يتعرض لها القطاع غير الرسمي مع اشتداد تيار العولمة وتحرير التجارة وتوفير بدائل كثيرة للمنتجات المحلية حتى التقليدية منها بجودة أعلى وبأسعار أدنى[٢٧] .

(٢٦) الخواجة، ليلي أحمد، مرجع سبق ذكره ص ٢٢ .

(27) Rokousk, C(1999). Micro enterprise as worldwide movements: Cautionary Notes. In Social Development Issues. 21(2), p.85.

د- أثر العولمة على انتقال قوى العمل إقليميا ودوليا :

يشير مفهوم العولمة إلى التحرير وإلغاء كافة القيود التي يمكن أن تحول دون انتقال السلع أو عناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية للدول. وهذا يعني ضمنياً أن العولمة سوف يترتب عليها المزيد من الحرية في كل من: حركة رؤوس الأموال، وحركة التجارة العالمية، وحركة العمالة إقليميا ودولياً . ولكن هذا الأمر يحتاج لكثير من التدقيق لسببين رئيسين، على الأقل، هما :

أولاً : أن المناخ المتسم بالعولمة سوف ينتج عنه التفرقة بين ثلاث فئات من قوة العمل بغض النظر عن جنسيتها، هذه الفئات الثلاث هي [٢٨] :

* فئة محدودة من قوة العمل مؤهلة جيداً لشغل أي فرص عمل على المستوى الدولي؛ لارتفاع مهاراتها وقدراتها العقلية والفكرية، وبأجور بالغة الارتفاع وإمكانيات كبيرة للترقي والتنافس عليها من المؤسسات متعددة الجنسية (ويصل حجمها إلى ١٠% من إجمالي قوة العمل في العالم) .
* فئة تتسم بمستوى أدنى من المهارات (مقارنة بالفئة الأولى) وهو ما سيتيح لها فرص عمل داخل حدود دولها ولكن دون ضمان الاستقرار الوظيفي، وفرص أقل للترقي، مقابل أجور مناسبة، وستقوم بمعاونة الفئة الأولى وتنفيذ أفكارها وابتكاراتها (وسيتراوح حجم هذه الفئة بين ٣٠-٤٠% من إجمالي قوة العمل في العالم).
* فئة تتضمن كافة العمالة غير الماهرة التي لن تجد مهاماً سوى فرص عمل مؤقتة وغير مستقرة ومستويات أجور متدنية للغاية؛ لاشتداد حدة المنافسة بينهم (داخل دولهم أو خارجها)، وهذه الفئة سيصل حجمها إلى أكثر من ٥٠% من حجم قوة العمل بالعالم .

ثانياً : أن منظمة التجارة العالمية (كأهم آليات العولمة)، وفيما يتعلق بتحرير الخدمات توضح أن هناك عدم تكافؤ في الفرص أمام الأفراد المنتمين لقوة العمل في الانتقال من دولة إلى أخرى. إن مثل هذا التحرير سينجم عنه انتقال قوة العمل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية في الجنوب وذلك لتمتعها بمزايا نسبية وتنافسية واسعة في هذا المجال؛

(28) ILO, World Employment 1996/1997: National Policies in Global Context, Geneva, 1997, p. 18.



نتيجة ارتفاع وارتقاء المستوي التكنولوجي بها من جهة وارتفاع مهارات الممارسين لهذه المهن من جهة أخرى وهو الأمر الذي سيزيد من حدة الضغوط التي تفرضها العولمة على الدول النامية ومن بينها مصر التي تعهدت بتقديم التزامات محددة في قطاعات محددة هي البناء والتشييد والخدمات المالية والمصرفية والسياحة والمواصلات(٢٩) .

ومما سبق يتضح لنا أن الأثر المتوقع من العولمة على انتقال قوة العمل من الدول النامية ومنها مصر سيكون محدوداً من حيث الحجم ولكنه سيترتب عليه تفريغ هذه الدول من أفضل عناصرها البشرية والتي هى في أمس الحاجة إليها لدعم جهود التنمية بها . وفي المقابل ستزداد أعداد المتعطلين سواء من أصحاب المؤهلات الذين يفتقدون المهارات المطلوبة في أسواق العمل الخارجية أو الفئات غير المؤهلة نتيجة لتقلص الطلب الداخلي عليهم .

هـ- أثر العولمة على نظم الإنتاج وتقسيم العمل :

هناك تكامل وثيق بين تكامل الاقتصاد العالمي وأساليب الإنتاج الآخذة في التغير السريع . ففي مجال التصنيع انتقل الميزان لصالح المستويات الأرقى تكنولوجيا والأعلى مهارة، الأمر الذي يمثل خطراً علي كثير من الدول النامية والتي ظلت ميزتها النسبية حتى الآن في توفر المواد الخام والعمالة غير الماهرة .

ولاشك أن أساليب العمل - الأرقى تكنولوجياً- تضعف الارتباط بين زيادة الإنتاج ونمو العمالة، الأمر الذي يؤدي إلي عدم زيادة التوظيف بدرجة ملحوظة . فهناك من يرى أن تكلفة العمل لا تمثل أكثر من ٢٠% من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية المتقدمة والتي يمثل لها الإنفاق علي البحوث والتطوير قدراً أكبر مما تمثله تكلفة العمل(٣٠) .

لقد نتجت عن ثورة المعلومات والاتصالات تحولات هامة في أنماط التوظيف وأسلوب أداء أسواق العمل (تغييرات في التركيب المهني والمهاري لقوة العمل، وتغييرات في مفهوم انتقال العامل Labor Mobility، وتغير نمط العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل نتيجة لثورة الاتصال وما نتج عنها من شيوع أنماط جديدة من التعاقدات أثرت على آلية سوق العمل) .

أما بالنسبة لتقسيم العمل على أساس دولي (أو ما يطلق عليه التقسيم الدولي الجديد للعمل) فيشير إلى تحديد الاختصاصات والأنشطة التي يمكن أن تؤديها الدول في الاقتصاد العالمي اعتماداً على المزايا النسبية. أي أنه بمثابة عملية تخصيص كفء للموارد في ظل سياق تكنولوجي معين(٣١) .

إن التقسيم الدولي الجديد للعمل ينطوي على فكرة تجزئة العملية الإنتاجية إلى مراحل وإعادة توطين بعض مراحلها في البلدان النامية، مع التأكيد على أن يتم ذلك في مجالات معينة وعلى مستويات محددة وذلك بحكم توافر الأيدي العاملة الرخيصة فيها، تلك العمالة التي يمكنها أن تؤدي مهاماً روتينية وأقل تعقيداً من الناحية التكنولوجية لتزوّد بها السوق العالمي (٣٢).

يتضح مما سبق أن هذا التقسيم للعمل ينطوي على قدر كبير من عدم التكافؤ وعلى الاستغلال من جانب الدول الكبرى، فهي تترك للدول النامية مجالات التخصص التي تجاوزتها الدول الكبرى وتحتكر لنفسها - من ناحية أخرى - الكثير من العناصر الهامة في رسم خريطة المنظومة، فضلا عن نفوذها في المحافل الدولية مما يعطيها فرصة أكبر في تحديد قواعد إدارة هذه المنظومة لصالحها. كما أن هذا التقسيم ينطوي أيضاً على نوع موازٍ من تقسيم العمل على المستويات الإقليمية، وهذا يلاحظ أن الدور الاقتصادي للدولة في هذا التقسيم قد يرتبط بشكل أو بآخر بدور أمني أو سياسي أو استراتيجي أيضاً .

(29) ECES, GATS2000: Issues, Coordination and private Sector Input for Trade in Services Policies, Cairo, October, 1999, p.9.

(30) Korayem, K. Social Impliations of Globalization on the Developig Countries, Center for the studyof Developing Countries, Faculty of Economics and Political Sciences, 1999, P.7.

(٣١) زرنوقة، صلاح سالم (١٩٩٨)، " كيف تستفيد مصر من التقسيم الدولي الجديد للعمل " في: مصطفى كامل السيد (محرر) الاقتصاد العالمي وموقع مصر فيه"، سلسلة قضايا التنمية، العدد ١٢، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : مركز دراسات وبحوث الدول النامية، من ص٤٣١ إلى ص٤٣٣ .

(٣٢) المرجع السابق ذكره ص٤٣٤، ص٤٣٥.



و- أثر العولمة على مستوى الفقر والاستبعاد الاجتماعي لفئات معينة من قوة العمل المصرية:

لاشك أن تفاعل مجموعة المتغيرات المتعلقة بالعولمة قد انعكس بشكل سلبي على المستويات المعيشية للغالبية العظمي من مواطني الدول النامية ومن بينها مصر. ويوضح تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٦مدى تعرض مجتمع ما للفقر بدلالة مفهوم فقر القدرات الإنسانية Human Capability Failure مثل عدم القدرة على الحصول على تغذية وصحة سليمة وعدم القدرة على التعليم وتحصيل المعارف أو عدم القدرة على الإنجاب وفقاً لوسائل الصحية . ونتيجة لهذا التطور في المفهوم اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مقياساً على أنه المقابل لمؤشر . وهذا المفهوم الجديد للفقر يعتبر أفضل من قياسه طبقاً لمؤشر التـنمية البشرية مقارنة بمستوى الدخل المتاح للدولة (نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي). ويوضح الجدول رقم (٣) بملحق البحث الفرق بين هذين المقياسين .

ويشير الجدول إلى أن الأردن تعد الدولة العربية الوحيدة التي حققت مستوى من التنمية البشرية يفوق ما تتيحه لها قدراتها الاقتصادية، أما بقية الدول فتظهر قيماً سالبة : المغرب (-١٢٦) ثم مصر (-١١) وهذا يعني أن هذه الدول لديها عجز لما يمكن تسميته بالفقر الممكن تجنبه، كما يمكن اعتباره دليلاً آخر على فرص مهدرة لم تستغلها الدولة وقت أن توافرت لديها القدرات لتحسين مستوى التنمية البشرية بها (٣٣).

إن تطبيق مفهوم للفقر يستند لفقر القدرة الإنسانية يعني ضمناً أن الفقر هو بمثابة استبعاد اجتماعي Social Exclusion يحول دون وصول فئات واسعة من المواطنين إلى الأصول الاقتصادية (كالأراضي الزراعية، والمياه النقية، وفرص العمل المنتج) أو الأصول البشرية (كالتعليم الجيد والصحة) أو الأصول الاجتماعية (كالخدمات العامة، وشبكات الاتصال وأنظمة الدعم الاجتماعي) (٣٤) .

(٣٣) برنامج الامم المتحدة الألماني. مكافحة وإزالة الفقر: العناصر الرئيسة لاستراتيجيه القضاء على الفقر بالدول العربية، إدارة الأمم المتحدة لخدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ١٩٩٨، ص٣١٠

(٣٤) المرجع السابق ذكره ص٣٢ .

مما سبق يتضح أن انعكاسات العولمة على الدول النامية عموماً ومن بينها مصر تساعد على اندماج نخبة أو صفوة محدودة العدد من أبناء كل دولة في عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالي المرتبط بالسوق العالمي، وهم الذين تتاح لهم فرصة التمتع بمستوي عمل أفضل ودخول أعلى مما هو متاح لباقي الأفراد. وفي المقابل تزداد أعداد المستبعدين أو المهمشين من حلقات الإنتاج والدخل، مما يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل وبالتالي تتناقص قدرة الفقراء على امتلاك رأس المال المادي والبشري والاجتماعي مما يؤدي إلى حلقة خبيثة من الفقر والتخلف ويؤدي إلى عدم الاستقرار (نتيجة الازدواجية الاجتماعية) السياسي والاقتصادي والاجتماعي(٣٥) .

ثالثاً : تشخيص سوق العمل المصري(٣٦) :

يمكن تشخيص سوق العمل المصري من خلال رصد أهم سماته والآليات التي حكمت أداءه في أربع فترات زمنية متتالية على النحو التالي :

أ- الفترة الزمنية من ٦٠ إلى ١٩٧٣ :

في هذه الفترة حقق الناتج المحلي الإجمالي - مع جهود التصنيع المكثـفة - معدلاً للنمو بلغ ٦% كمتوسط سنوي

(٣٥) - الخواجة، ليلى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص٢٨ .
- زرنوقة، صلاح سالم، مرجع سبق ذكره، ص٤٢ .

(٣٦) تم الاعتماد في هذا التشخيص على المصادر التالية :
- حسين، فاطمة أحمد (٢٠٠١)، "مشكلة البطالة في مصر ... المخاطر والاحتمالات" في: حنان قنديل (محرر)، مصر في عيون شبابها، سلسلة قضايا التنمية، العدد (١٩)، القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، من ص١٢٠ إلى ص١٢٢ .
- الأهواني، نجلاء (١٩٩٦)، مشكلة البطالة في الاقتصاد المصري، الجذور، الأبعاد، التوقعات، (القمة الاجتماعية ... الأبعاد الدولية)، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية : مركز دراسات وبحوث الدول النامية من ص ٥٨ إلى ص٦٢.
- العشماوي، شكري رجب (٢٠٠٣)، برنامج الإصلاح الاقتصادي - الأثر على سوق العمل، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد (١٨٢)، فبراير، من ص ٢٠ إلى ص٢٢ .
- تصريح رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في المؤتمر الصحفي الذي عقد بالجهاز في ٢٠٠٣/٢/١٧.



خلال فترة الخطة الخمسية الأولى، ثم تدنى إلى أقل من ٣% خلال الفترة من ٦٥ إلى ١٩٧٣. وتمثلت أهم آليات استيعاب العمالة خلال تلك الفترة في التوسع في التشغيل في الحكومة والقطاع العام والمشروعات العامة، فضلاً عن التوسع في الاستخدام في القوات المسلحة، وقد أدى هذا النظام إلى آثار سلبية حادة على الكفاءة الإنتاجية كما أدى إلى إعادة تخصيص العمالة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. أما معدل البطالة (جملة المتعطلين / جملة قوة العمل × ١٠٠) فقد بلغ مستوى منخفضا يدور حول ٢,٣% منذ التعداد العام للسكان عام ١٩٦٠ حتى نهاية عقد الستينيات .

ب- الفترة من ١٩٧٣إلى ١٩٨٥ :

في هذه الفترة حدثت تحولات كبيرة في السياسات الاقتصادية المتّبعة من توجه اشتراكي شديد المركزية في الستينيات إلى توجه ليبرالي منفتح علي العالم . وقد تمثلت أهم آليات استيعاب العمالة في هذه الفترة في أربعة قطاعات رئيسة هي: (١) التوظف الحكومي الذي استمر باستمرار الدولة في التزامها بتعيين الخريجين، (٢) والهجرة الخارجية إلى الدول العربية النفطية، (٣) وقطاع البناء والتشييد الذي ازدهر في هذه المرحلة، (٤) والقطاع غير الرسمي الذي أصبح آلية جديدة لامتصاص العمالة . ولعل أهم ما يميز سوق العمل خلال السبعينيات هو التجزئة الشديدة للعمالة ووجود الحراك المهني عبر الأقسام الوظيفية المختلفة، مما أدى إلى انتشار البطالة مع تفشي العجز في آن واحد في أنواع معينة من العمالة . وقد انتشرت البطالة في هذه الفترة نتيجة لعدم توافق العرض والطلب علي العمالة، فضلاً عن كونها مشكلة إيجاد فرص عمل. ولم تتجاوز معدلات البطالة ٧,٧% خلال هذه الفترة وفقاً لتعداد ١٩٧٦. وقد تميزت هذه الفترة بتصاعد أهمية القطاعات الأربعة سالفة الذكر في استيعاب العمالة وأحدثت توازناً ظاهريا في سوق العمل، وحققت مستوى مرتفعاً من التشغيل في الاقتصاد المصري، إلا أن ذلك صاحبة حدوث تشوه في هيكل التشغيل وتخصيص غير كفء لقوة العمل بين القطاعات وتزامن في الفائض من قوة العمل مع العجز فيها، وقد بلغ معدل التوظيف في هذه الفترة مابين ٤-٨% سنويا .

ج- الفترة من ١٩٨٥إلى ١٩٩٥ :

بدءاً من عام ١٩٨٥ تعرض الاقتصاد المصري لأزمة حقيقية حيث خفّضت الحكومة المصرية من المعدل السنوي لتوظيف الخريجين وتقلص الإنفاق الاستثماري في قطاع التشييد وتشبع القطاع غير الرسمي وأصبح غير قادر على استيعاب المزيد من المتعطلين، كما تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصرية وشهد سوق العمل المصري هجرة عائدة كبيرة وجاءت أزمة الخليج لتضاعف من حدة المشكلة من خلال عودة نصف مليون عامل. لقد وصل معدل البطالة إلى ٤٠,٧% وفق تعداد ١٩٨٦، وبلغ الحجم الكلي للمتعطلين في هذا العام ١,٤٣ مليون، وكان أكثر من ٨٠% من الشباب الداخلين الجدد لسوق العمل، أما بقية المتعطلين فمن الأميين الذين سبق لهم العمل وفقدوا وظائفهم بسبب الركود الاقتصادي وبسبب استخدام قانون إنتاجية كثيفة رأس المال في قطاعي الزراعة والصناعة. أما في عام ١٩٩٢ فقد بلغ معدل البطالة ٨,٨% وفقاً لمسح العمالة بالعينة (مع ملاحظة أن ذلك لا يعني انخفاض معدل البطالة مقارنة بعام ١٩٨٦، وإنما يرجع الانخفاض إلى اختلاف أسس القياس بين مصدري البيانات) . لقد انخفض معدل التوظف في بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي (لم يتجاوز ٢,٢%سنوياً) مقارنة بالمعدلات خلال الثمانينات (٤-٨%)، وزاد معدل البطالة من ٨% إلى ١,٥% عام ١٩٩٥، وقد زاد الوزن النسبي للعاطلين في الفئة العمرية (٢٠-٣٥) حديثي التخرج ولم يسبق لهم العمل والحاصلين على شهادات متوسطة فأعلي - من ٨٦,٥% إلى ٩٦% من إجمالي المتعطلين في هذه الفئة العمرية .

د- سوق العمل المصري في ٢٠٠٣/١/١ :

يوضح رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مؤتمره الصحفي الذي عقدة بالجهاز في ٢٠٠٣/٢/١٧، حالة سوق العمل المصري في ٢٠٠٣/١/١ علي النحو التالي:

- أن عدد سكان مصر بلغ ٩٦,٢مليون نسمة في ٢٠٠٢/١٢/٣١، منهم ٣٥,٤مليون نسمة من الذكور (وبنسبة ٥١,٢%)، و٣٣,٨مليون نسمة من الإناث (وبنسبة ٤٨,٨%)، وأن معدل النمو السنوي بلغ ١,٩٩%.
- النسبة المئوية من السكان في الفئات العمرية المختلفة هي

على النحو التالي :

* أقل من ١٥ سنة ٣٧,٨%
* من ١٥ إلى أقل من ٤ سنوات ٤٠,٦% .
* من ٤٠ إلى أقل من ٦٥ سنة ١٨,١% .
* ٦٥ سنة فأكثر ٣,٥ % .

- أن حجم إجمالي قوة العمل بلغ ٢٠,١٧٦ مليون نسمة (١٥ سنة فأكثر) منهم ١٥,٨١٨ مليون نسمة من الذكور (بنسبة ٧٨,٤%)، و٤,٣٥٨ مليون نسمة من الإناث (بنسبة ٢١,٦%) .
- أن جملة المشتغلين ١٨,١٧٩ مليون نسمة موزعين على النحو التالي :

* ٥,٣٠٩ مليون نسمة عاملين في القطاع الحكومي (بنسبة ٢٩%) .
* ٩٤٨ ألف نسمة عاملين في قطاع الأعمال العام (بنسبة ٥,٢ %) .
* ٣,٥٩٦ مليون نسمة قطاع خاص داخل المنشآت (عمال يومية وموسمية بقطاع التشييد والبناء) (بنسبة ١٩,٨%) .
* ٨,٣٢٦ مليون نسمة قطاع خاص خارج المنشآت (عمال مزارع / عاملين بالصيد/ باعة جائلون) بنسبة ٤٥,٨%) .

- بلغ حجم البطالة ١,٩٩٧ مليون نسمة أي حوالي ١١% من جملة المشتغلين، وحوالي ٩,٩% من إجمالي قوة العمل .
- بلغ إجمالي من خرجوا من سوق العمل عام ٢٠٠٢ حوالي ٤٥٦ ألف فرد على النحو التالي :

* ١٧٤٠٠٠ عدد الإناث الخريجات اللاتي لا يرغبن في العمل بعد التخرج، بنسبة ٣٧,٤٢% .
* ١٩٩٠٠٠ محالين للمعاش، بنسبة ٤٣,٦٤% .
* ٨٣٠٠٠ عدد الوفيات من قوة العمل، بنسبة ١٨,٢١%.

- تعتبر المملكة العربية السعودية أكبر الدول العربية استقبالاً للعمالة المصرية ويصل عدد العاملين فيها إلى ٩٢٣٠٠٠ عامل يليها ليبيا (٣٢٢٠٠٠ عامل)، ثم الأردن (٢٢٦٠٠٠ عامل)، ثم الكويت (١٩٠٠٠٠عامل)، ثم الإمارات (٩٥٠٠٠عامل)، ثم العراق (٦٥٠٠٠عامل)، ثم قطر (٢٥٠٠٠عامل)، ثم اليمن (٢٢٠٠٠عامل، ثم سلطنة عمان (١٥٠٠٠ عامل)، وأخيراً البحرين (٤٠٠٠عامل) ومن ثم فإن إجمالي العمالة المصرية بالدول العربية يصل حوالي إلى ١٩٠٠٣٢٩ عاملاً .

رابعاً : الآليات الواجب إتباعها للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة على سوق العمل المصري:

إن هيمنة العولمة على النظام الاقتصادي الدولي يحتم على مصر – كغيرها من الدول النامية– أن تحدد لنفسها آليات معينة يمكنها من خلالها أو عن طريقها التفاعل الإيجابي مع العولمة. إن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة يعتبر – بشكل عام – أكثر الآليات فعالية لتحقيق هذا التفاعل الإيجابي وذلك لأن الاهتمام برأي المال البشري وزيادة قدرته على التكيف مع التطورات التكنولوجية العملاقة يعتبر عاملاً حاكما للاستفادة من العولمة بدلاً من التخوف من سلبياتها، حيث إنه لا يوجد بديل أمام هذه الدول إلا التعامل مع العولمة، ونجاحها في ذلك يتوقف على قاعدة من الموارد البشرية القادرة على التنافس وفي توافر الإطار المؤسسي الملائم مع توافر عدالة التوزيع[٣٧] .

وباختصار يمكن تحديد أهم هذه الآليات في : آليات قصيرة الأجل، وآليات متوسطة الأجل، وآليات طويلة الأجل.

آليات قصيرة الأجل :

وتتمثل في :

- تفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعية (الصندوق الاجتماعي / المنظمات غير الحكومية / برنامج دعم الغذاء / وزارة الشئون الاجتماعية)، حيث إنها تسعى إلى التخفيف من حدة الفروق بين المناطق الريفية (خاصة في الوجه القبلي) والحضرية من حيث توفير الخدمات الأساسية كالمياه النقية والصرف الصحي وشبكات الكهرباء والتوزيع العادل للخدمات الاجتماعية. ولكن

---

(٣٧) الخواجة، علا (٢٠٠٢)، الآثار الاجتماعية للعولمة مع التطبيق على دول الخليج" في: صلاح سالم، زرنوقة (محرر)، العولمة،سلسلة قضايا التنمية، العدد (٢٣)، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ص٢٧٣ .
- الخواجة، ليلى أحمد، مرجع سبق ذكره، من ص ٢٨إلى ص٣٦ .
- زرنوقة، صلاح سالم، مرجع سبق ذكره، ص ٤٤٣-٤٤٤.
ILO, OpCit., pp-101



يلاحظ على هذه الشبكات - رغم ضروريتها لحماية الفقراء- أنها لا تمثل عملياً آلية كافية للقضاء على الفقر أو البطالة أو التهميش وذلك لأنها تسعى لمجرد تدارك الآثار السلبية لعمل الآليات الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بهذه الآليات ذاتها، ومن ثم لابد لها من إعادة صياغة لأسلوب عملها في ضوء العولمة حتى تكون أكثر فاعلية .

- التخصيص الأكفأ للموارد البشرية . فنتيجة لعدم توافر المعلومات الدقيقة وغير الكافية والمتعارضة عن سوق العمل المصري، نجد دائماً عدم ملاءمة آليات التوفيق بين فرص العمل الشاغرة والرصيد المتراكم من الفئات المختلفة من المتعطلين من جانب آخر مما يقلل من درجة كفاءة هذه الأسواق في تخصيص مواردها البشرية وإهدار للقدرات الكافية لقوة العمل . ولذا لا بد من :

* إحداث تطوير جذري في نظم معلومات أسواق العمل وتحديثها بشكل مستمر كشرط أساسي لأي تحليل علمي أو تشخيص دقيق لتطور سوق العمل وبالتالي اختيار آليات ملائمة لعلاج أي خلل بها .
* تفعيل آليات التوظف والتشغيل. فالعولمة لها انعكاس مدمر علي أنواع معينة من فرص العمل - كما سبق توضيحه- مقابل خلق فرص عمل جديدة في مجالات مختلفة وذات متطلبات متباينة، لذا لابد من تطوير وزارة القوة العاملة ورفع كفاءة المشتغلين بها وتزويدهم بالتقنيات الحديثة بحيث تصبح وسيلة فعّالة للتوفيق بين عرض وطلب السوق من العمالة في أي قطاع (تعليم/ سكان / صحة ...) ولا مانع إطلاقاً من الاستفادة من خبرة المؤسسات الدولية في هذا المجال كمنظمة العمل الدولية أو العربية لاختيار أفضل البرامج لذلك .

آليات متوسطة الأجل :

وتركز علي أن تستهدف سياسات التوظف تطوير مهارات وقدرات المتعطلين والارتقاء بها لرفع درجة قابليتهم لشغل الوظائف التي ستستحدث في ظل عملية التكيف الهيكلي . ويحتاج ذلك وفوراً إلى التطوير الجذري لأنظمة التدريب المستخدمة (لنقص عدد المدربين الأكفاء بها/ وتقادم برامجها/ وانعدام مرونتها/ وفشلها في التكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية السائدة حالياً) . ويمكن إحداث نوع من التكامل بين دور الدولة والقطاع الخاص في رسم وصياغة السياسات التدريبية الجديدة وتوفير كافة الموارد اللازمة لوضعها موضع التنفيذ والعمل على استمراريتها وتحديثها باستمرار (سواء كان التدريب تحويلياً / أم تدريبا لزيادة الكفاءة، أم تدريباً مستمراً) .

آليات طويلة الأجل :

في ضوء ما سبق تحديده من آثار للعولمة على سوق العمل المصري، نجد أنه من الصعب جداً تصور إمكانية معالجة هذه الاختلالات باتباع مجموعة من الآليات الجزئية أو المتناثرة، وإنما يحتاج الأمر إلى وجود رؤية واضحة للموقف بما يمكن من صياغة منظومة متكاملة ومتعددة الأبعاد يتم تنفيذها في الأجل الطويل . وأهم مكونات هذه المنظومة ما يلي: [لاحظ أن مكونات هذه المنظومة (أ، ب) يطلق عليها البعض تدعيم التنمية البشرية] .

أ- تفعيل عملية البحث والتطوير العلمي :

وهذا التفعيل لابد وأن يتم من خلال زيادة المنفق على البحث والتطوير لما لذلك من تأثير على زيادة تنافسية الاقتصاد وربطه بالعالم الخارجي، فقد حققت دول جنوب شرق آسيا (النامية) قفزات هائلة في التصنيع بفضل اهتمامها بنشاط البحث العلمي والتطوير .

ولاشك أن العنصرين الرئيسين لعملية البحث والتطوير هما البشر والمال، ولذا لابد من التركيز على إعداد العاملين بمجال البحوث والتطوير والإنفاق عليهم (ففي مصر وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير سنة ١٩٩٩ حوالي ٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالي، بينما بلغت ٢,٨% في كوريا الجنوبية، وسنغافورة حوالي ٢,٤% وإسرائيل ٢,٨%) [(٣٨)]. ولا شك أن الأرقام السابقة تعكس أوضاعاً متردية للاهتمام بالبحث العلمي والتطوير وتبعث على التشاؤم في ظل التحديات الناجمة عن ثورة الاتصالات والمعلومات .

ب- تغيير السياسة التعليمية السائدة :

لاشك أن الأداء الاقتصادي لأي دولة يعتمد تحديداً على واقع نظامه التعليمي وأن تطوير هذا النظام يعنى في الأساس

(٣٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ٢٠٠٢، جدول رقم (٤)، ص٧٢.



تطوير القدرات البشرية كمدخل رئيسي للتنمية المستدامة .

إن واقع التعليم المصري – رغم زيادة الإنفاق عليه سنوياً – يشير إلى أنه لا يلبى حاجات المجتمع الحقيقية وأفراده. بل إن البعض يرى أن المخرجات البشرية للتعليم المصري أدنى بكثير من حجم المدخلات المادية فيه (خاصة من حيث النوع وليس الكم). نتيجة لذلك نجد أن هذه المخرجات تعجز فنياً عن الدخول في سوق العمل المحلى فما بالنا بالسوق العالمي! إننا في حاجة ماسة إلى تغيير نوعى في العملية التعليمية، وهذا التغيير لابد وأن يستند إلى المتطلبات الفعلية لأسواق العمل (المحلية والدولية) وذلك في ضوء دراسات ميدانية حديثة وجادة .

ج- الإصلاح السياسي والمؤسسي والتشريعي :

فلاشك أن نجاح النمو الاقتصادي والتوزيع الأمثل للموارد يتوقف على القدرات البشرية المتاحة مع توافر سياسات إصلاحية تشمل كافة المجالات السياسية والمؤسسية والتشريعية على نحو يتيح لكل فرد في المجتمع المشاركة الفعّالة في صناعة القرارات الوطنية .

ولتحقيق ذلك لابد من تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية السياسية والاقتصادية تشمل زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها في إطار من سيادة القانون واستقلال القضاء وإصلاح الخدمات الحكومية وإقامة نظام فعّال للأمان الاجتماعي وإصلاح نظم الحكم لتعبر عن الجماهير العريضة بشفافية وتكون مسئولة عن تحقيق طموحاتهم وآمالهم .

نتائج البحث وتوصياته :

يمكن تلخيص أهم نتائج وتوصيات البحث في النقاط التالية :

١- عرض البحث لمفهوم العولمة وآلياتها والمزايا والتحديات التي تواجه الدولة النامية عموماً ومصر على نحو خاص، والأدوات التي تُستخدم لتحقيق أهداف العولمة وأهمها الشركات متعددة الجنسية والتحالفات الاستراتيجية .

٢- أن العولمة باتت أمراً حتمياً ملموساً لابد من التعامل معه، وأن آثارها مختلفة من دولة لأخرى وأن لها إيجابيات كما أن لها سلبيات على العديد من المجالات وخاصة أسواق العمل وأن النجاح في التعامل معها يحتاج لرؤية علمية وعملية واضحة .

٣- ركز البحث على أهم الآثار المتوقعة للعولمة على سوق العمل المصري وأهمها : الأثر على مستوى التشغيل والطلب علي قوة العمل، والأثر علي تجزئة أسواق العمل المصرية، والأثر على انتقال قوة العمل إقليمياً ودولياً، والأثر على نظم الإنتاج وتقسيم العمل، والأثر عل انتشار الفقر والاستبعاد الاجتماعي .

٤- أوضحت الأرقام المتعلقة بسوق العمل المصري أنه سيعاني من العديد من المشاكل في ظل العولمة وآثارها (البطالة والفقر) .

٥- أبرزَ البحث الآليات الممكن اتباعها؛ للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة على سوق العمل المصري وحدد هذه الآليات في ثلاثة هي :

أولاً : آليات قصيرة الأجل متمثلة في تفعيل شبكات الضمان الاجتماعية، والتخصيص الأكفأ للموارد البشرية.

ثانياً : آليات متوسطة الأجل وتتمثل في أن تستهدف سياسات التوظيف تطوير مهارات وقدرات المتعطلين.

ثالثاً : آليات طويلة الأجل تركز على تدعيم التنمية البشرية (من خلال عنصرين رئيسين هما: تفعيل عملية البحث والتطوير العلمي وتغيير السياسة التعليمية السائدة)، والإصلاح السياسي والمؤسسي والتشريعي .

ملحق البحث

جدول رقم (١)

معدل نمو التوظف للعاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام خلال الفترة ١٩٩٨/٩٠

السنوات / البيان	عدد العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام (بالألف)	معدل النمو السنوي
١٩٩٠	٤٥٨٣	-
٩١	٤٧٧٦	٤,٢
٩٢	٤٩٤٢	٣,٥
٩٣	٥٠٦٤	٢,٥
٩٤	٥٢١٥	٣,٠
٩٥	٥٣٨٥	٣,٣
٩٦	٥٥٤١	٢,٨
٩٧	٥٥٩١	٠,٩
٩٨	٥٦٤٠	٠,٨

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، معدل نمو التشغيل للعاملين بالحكومة والقطاع العام خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨.

جدول رقم (٢)

متوسط الأجر الحقيقي للعامل في القطاع العام خلال الفترة ٨٣/٨٣-٩٥/٩٤

السنوات	الأجر الحقيقي بالجنية
أولا: قبل الإصلاح (بأسعار ٨٣/٨٢)	
٨٤/٨٣	١٧٢٦
٨٥/٨٤	١٧٢٨
٨٦/٨٥	١٦٢٧
٨٧/٨٦	١٤٠٣
٨٨/٨٧	١٣٩٢
٨٩/٨٨	١٣٥١
٩٠/٨٩	١٢٥٤
ثانياً : بعد الإصلاح (بأسعار ١٩٨٧/٨٦)	
٩٢/٩١	١٩٢٢
٩٣/٩٢	١٩٠٩
٩٤/٩٣	١٩٣١
٩٥/٩٤	١٩٤٦

المصدر : سامية عمار (١٩٩٧)، أثر الخصخصة علي حجم العمالة وإنتاجيتها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد الحادي عشر، إبريل ص ٣٠٨ .



جدول رقم (٣)

ترتيب بعض الدول العربية وفقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ومقياس التنمية البشرية

الدولة	الترتيب وفقاً لمقياس التنمية البشرية ١٩٩٧	الفرق بين الترتيب وفقاً للصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والترتيب وفقاً لمؤشر التنمية البشرية
لبنان	٦٩	٤-
الأردن	٩٤	٢
مصر	١٢٠	١١-
المغرب	١٢٦	٢٢-

المصدر : ERF Indicators, 2000, P.150

نحو رؤية استراتيجية لتنمية التجارة الإليكترونية فى الاقتصاد المصري

إعداد
دكتور / عمرو التقى
أستاذ الاقتصاد المساعد
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

١- مقدمة:

إن مجال التجارة والأعمال والمصارف سوف يشهد خلال العقد القادم تحولا هائلا على مستوى العالم أجمع، حيث ستصبح البرمجيات مألوفة أكثر وستضع الشركات مجموعة "الأجهزة العصبية" لتنظيماتها على شبكات تصل لكل مستخدم وتتعداه إلى ما هو ابعد في دوائر الموردين والاستشاريين والعملاء، وسوف تتمثل النتيجة في وجود شركات أكثر فعالية وكفاءة واصغر حجما غالبا.

وفي المدى الأبعد من ذلك ومع جعل طريق المعلومات السريع أكثر انتشارا ستعمل العديد من الشركات والمصارف والمؤسسات بنظام اللامركزية وتوزيع أنشطتها وخدماتها في مواقع مختلفة وربما أصبحت المدن شأنها في ذلك شأن الشركات أصغر حجما .

لقد كانت دوائر التجارة والأعمال هي أول من يتبنى كل تكنولوجيا كمبيوترية جديدة لسبب أساسي هو أن الفوائد المالية لنظم المعلومات المتقدمة يمكن أن تتضح فيها بسرعة.

أخيرا فإن طريق المعلومات السريع سوف يتيح للكثيرين ممن يعيشون في أماكن نائية أن يتشاوروا ويتبادلوا الرأي ويتعاونوا ويتواصلوا مع بقية العالم، كما سوف ينشر هذا الطريق المعلومات والفرص عبر الحدود، مما يجعل طريق المعلومات السريع قوة فاعلة في مجال التجارة الدولية في السلع والخدمات، وفي مجال المصارف في الخدمات المصرفية المتقدمة وغير ذلك من المجالات المتعددة .

لذا نجد أن العديد من البلدان تقوم بوضع خطط لتشجيع استثمارات طريق المعلومات السريع، وكذلك توفر المنافسة بين الأمم التي تسعى إما إلى تبوء موقع القيادة الدولية أو إلى ضمان عدم تخلفها عن الركب العالمي .

ومع محاولة البلدان المختلفة تجربة أساليب متنوعة فإن كل بلد سينتبه ويراقب ليرى أي الأساليب أنجح لتطبيقها والاستفادة منها في تطوير شبكات المعلومات لديه.

ومن المعروف والمسلم به علميا أن التطوير السليم القائم على التخطيط العلمي لشبكات المعلومات سيساهم بدرجة كبيرة في تنمية التجارة الإلكترونية، أي تنمية الصادرات المصرية التي احتلت مكانة متقدمة بين القضايا الاقتصادية الهامة في تحليل الأداء الاقتصادي لمصرنا العزيزة، خاصة مع تزايد نسبة العجز في الميزان التجاري من (١١٧٧١) مليون دولار عام٩٨/٩٧ إلى (١٢٥٦٣) مليون دولار عام ٩٩/٩٨ ثم انخفض إلى (٨٥٠٠ مليون دولار) عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢، بالرغم من هذا الانخفاض ألا انه مازال يمثل مشكلة للاقتصاد المصري، هذا بالإضافة إلى زيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعباءها، الأمر الذي يؤدي إلى تعثر جهود التنمية، لذلك كان لزاما البحث عن كل ما هو من شأنه زيادة الصادرات المصرية، وبالنظر إلى أحد هذه الأشياء التي من الممكن أن تحدث زيادة في القدرة التصديرية وجد أن هناك دورا فعالا لأنظمة التجارة الإلكترونية في التأثير على الصادرات ومن ثم تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد، و ذلك لما لها من دور مؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وحتى يتضح هذا الدور فسوف نقوم من خلال الدراسة بعرض تجارب بعض الدول لاستخدام التجارة الإلكترونية وأثرها على الاقتصاد.

٢- مشكلة الدراسة:

تقوم إشكالية هذه الدراسة على أساس أن المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية هو التصدير، كما أن المحرك الأساسي للتصدير هو إيجاد ميزة تنافسية للصناعة الوطنية

في إطار فهم متطلبات السوق العالمية، وبالنظر إلى حجم الصادرات المصرية خلال الفترة محل الدراسة يلاحظ انخفاض حجم الصادرات السلعية المصرية بالمقارنة بزيادة الواردات السلعية الأمر الذي أنعكس على تفاقم العجز في الميزان التجاري المصري حيث بلغ ١٢ مليار دولار عام ٩٩/٩٨ ثم انخفض انخفاض بسيط عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغ حولي ٨,٥ مليار دولار، لذلك كان لزاما البحث عن كل ما هو من شأنه زيادة الصادرات المصرية، وبالنظر إلى أحد هذه الأشياء التي من الممكن أن تحدث زيادة في القدرة التصديرية وجد أن هنالك دورا فعالا لأنظمة التجارة الإلكترونية في التأثير على الصادرات ومن ثم إصلاح الخلل في الميزان التجاري المصري الذي ينعكس على تحسين أداء الاقتصاد المصري.

٣- فروض الدراسة:

١ــ هناك دور فعال لأنظمة التجارة الإلكترونية في التأثير على زيادة حجم الصادرات المصرية.

٢ــ أن تجارب بعض الدول في استخدام أنظمة التجارة الإلكترونية أدت إلى زيادة الصادرات ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

٣ــ هناك متطلبات ضرورية للتحول إلى التجارة الإلكتروني.

٤- أهداف الدراسة:

(ا) التعريف على ماهية التجارة الإلكترونية ومتطلبات التحول إلى التجارة الإلكترونية.

(ب) التعرف على دور البنوك ووسائل الدفع الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية.

(جــ) التعرف على تجارب بعض الدول كنموذج يسترشد به في تطبيق التجارة الإلكترونية في مصر.

(د) وضع رؤية إستراتيجية لتنمية التجارة الإليكترونية فى الاقتصاد المصري.

٥- الإطار العام للدراسة:

تشتمل الدراسة على خمسة مباحث هى:

* المبحث الأول: يتناول بعض الجوانب النظرية والفكرية لماهية التجارة الإلكترونية ودور البنوك ووسائل الدفع الإلكترونية في تفعيل التجارة الإلكترونية وحجم التجارة الإلكترونية عالميا وعربيا خلال الفترة من ١٩٩٧ ــ ٢٠٠٣.
* المبحث الثاني: يوضح تحليل حجم التجارة الإليكترونية عالميا وعربيا ومحليا خلال الفترة (١٩٩٧- ٢٠٠٣/٢٠٠٢).
* المبحث الثالث: يتناول تجربة الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج يسترشد به في تنمية التجارة الإليكترونية في الاقتصاد المصري.
* المبحث الرابع: يتناول وضع رؤية إستراتيجية لتنمية التجارة الإليكترونية في الاقتصاد المصري في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.
* الخلاصة والنتائج.
* هوامش الدراسة.

المبحث الأول

بعض الجوانب النظرية والفكرية

للتجارة الإليكترونية

أولا: ماهية التجارة الإليكترونية :-

منذ تحول الجات **GATT** إلى منظمة التجارة العالمية **WTO** التي ستتولى صياغة المفاهيم والنظريات التجارية والاقتصادية الجديدة وبلورتها حتى تصبح دستورا للعمل الاقتصادي والتجاري في المرحلة القادمة وانضمام أكثر من ١٣٧ دولة من دول العالم إليها، إلى جانب سعي باقي الدول للانضمام إليها أصبحت علاقات التجارة عاملا مؤثرا من عوامل النمو في البلاد المختلفة .

ونتيجة التسارع الهائل الحادث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات التي توغلت في كل نواحي الحياة.وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها، فقد أصبحت المعلومات والمعرفة مكون أساسي في حياة البشر وتعاملاتهم المختلفة الإنسانية والمادية والاقتصادية والسياسية.

وأصبح من الممكن توظيف تطبيقات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاستفادة منها في زيادة كفاءة وفاعلية الأنشطة الإنسانية المختلفة، وفي مجال التجارة الدولية، ظهرت إحدى مردودات تكنولوجيا المعلومات لرفع كفاءة هذا المتغير العالمي، فباستخدام التجارة الإلكترونية يمكن تسهيل أداء

العمليات التجارية بين الدول / الشركات / الأفراد بعضها البعض بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من ذي قبل.

إن التجارة الإلكترونية هي تزاوج مستمر بين ثورة الاتصالات والمعلومات وبين التجارة، حيث تتيح الكثير من الفرص وتحتاج الكثير من المتطلبات، ويمكن القول بأن "تعبير التجارة الإلكترونية" يمكن القسيمة إلى مقطعين:-

المقطع الأول: وهو" التجارة "، وهو نشاط اقتصادي يتم من خلاله تداول السلع والخدمات بين الحكومات والمؤسسات والأفراد وتحكمه عدة قواعد ونظم متفق عليها.

والمقطع الثاني: وهو "الإلكترونية" ويقصد به أداء النشاط التجاري باستخدام الوسائط والأساليب الإلكترونية، والتي تدخل الإنترنت كواحدة من أهم هذه الوسائط، وفيما يلي عرض لأهم التعريفات التي وردت في أدبيات الموضوع وذلك بهدف الوصول إلى تعريف متكامل وعام للتجارة الإلكترونية وتشمل هذه التعريفات:

١ـ هي نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات بعضهم وبعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [١]، أي أنها أداء العملية التجارية بين شركاء تجاريين باستخدام تكنولوجيا معلومات متطورة بغرض رفع كفاءة وفاعلية الأداء .

٢ـ هي استخدام تكنولوجيا المعلومات لإيجاد روابط فعالة بين الشركاء في التجارة [٢].

٣ـ هي منهج حديث في الأعمال مهتم بالسلع والخدمات وسرعة الأداء، ويشمل استخدام شبكة الاتصالات في البحث والاسترجاع للمعلومات لدعم اتخاذ قرارات الأفراد والمنظمات [٣].

٤ـ هي مزيج من التكنولوجيا والخدمات للإسراع بأداء التبادل التجاري وإيجاد آلية لتبادل المعلومات داخل الشركة وبين الشركة والشركات الأخرى والشركة والعملاء بيع وشراء [٤] .

٥- هي عبارة عن بنية أساسية تكنولوجية تهدف إلى ضغط سلسلة الوسطاء والاستجابة لطلبات السوق وأداء الأعمال في الوقت المناسب [٥].

٦- هي نوع من تبادل الأعمال يتعامل أطرافه بطريقة أو وسيلة إلكترونية بدلا من استخدامهم لوسائل مادية أخرى بما فيهم الاتصال المباشر [٦].

٧- هي عملية تبادل باستخدام التبادل الإلكتروني للمستندات Electronic Data Interchange (EDI)، البريد الاليكتروني E-mail، النشرات الإلكترونية، الفاكس، التحويلات الإليكترونية للأموال Electronic Funds Transfer (EFT)، وكذلك كل الوسائل الإلكترونية المثالية [٧].

٨- إنها عبارة عن إنتاج وترويج وبيع وتوزيع للمنتجات من خلال شبكة اتصالات [٨].

٩- إنها صفقات أو أعمال أو اتفاقيات تجارية تبرم بين بائع ومشتري لمنتج أو خدمة عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو الوسائل الإلكترونية الأخرى، واستخدام تلك الوسائل في إرسال واستقبال المعلومات التجارية حول خصائص المنتج والرسومات والمناقصات وأوامر الشراء والفواتير والأسعار وأية بيانات أخرى يطلبها المشتري أو المورد [٩].

١٠- تميز منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بين تعريفين للتجارة الإلكترونية، الأول: هو التعريف الواسع حيث تشير المعاملات التجارية الإليكترونية إلى كافة عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات بين قطاع الأعمال والأفراد والحكومات وغيرها من المنظمات العامة أو الخاصة عبر الشبكة الإلكترونية المستندة إلى أجهزة الكمبيوتر سواء تمت تلك العمليات بشكل كامل عبر تلك الشبكات بما في ذلك الدفع الإلكتروني وتسليم السلعة أو تم تسليم السلعة عبر الوسائل التقليدية .

أما الثاني: هو التعريف الضيق فيعني عمليات بيع أو شراء السلع والخدمات بين قطاع الأعمال والأفراد والحكومات وغيرها من المنظمات العامة والخاصة عبر شبكة الإنترنت، سواء تمت تلك العمليات بشكل كامل عبر الإنترنت بما في ذلك الدفع الإلكتروني وتسلم السلعة أو تسليم السلع عبر الوسائل التقليدية، ويعرف مشروع قانون التجارة الإلكترونية في مصر تلك التجارة بأنها تبادل السلع والخدمات عن طريق وسيط إليكتروني [١٠].

١١ـ أنها أي عمل تجاري يتم على وجه الخصوص من خلال التنسيق الإليكتروني، أي أنها تتمثل في عمليات البيع والشراء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الشركات وبعضها من خلال شبكة الإنترنت، وذلك عن طريق استعراض الكتالوجات الإليكترونية المعروضة عبر الشبكة في مواقع الشركات المختلفة، بحيث يتضمن ذلك الكتالوج جميع البيانات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بكل التفاصيل مثل اسم

وبلد المنتج ووصف السلعة ونوعها وماركتها مع بيان كيفية استخدامها وأسعارها ونسب الخصم ومصاريف النقل والشحن والرسوم الجمركية والتأمين وطرق التسليم [١١].

يتضح من التحليل السابق لماهية التجارة الإليكترونية أنه يمكننا وضع تعريف شامل للتجارة الإلكترونية بأنها :

" صفقات أو أعمال أو اتفاقيات تجارية تبرم بين بائع ومشتري لمنتج أو خدمة عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو الوسائل الإليكترونية الأخرى في ظل بنية أساسية تكنولوجية، واستخدام تلك الوسائل في إرسال واستقبال المعلومات التجارية حول خصائص المنتج والرسومات والمناقصات وأوامر الشراء والفواتير والأسعار وأية بيانات أخرى يطلبها المشتري والمورد بما في ذلك الدفع الإليكتروني وتسليم السلة.

أو تعريف شامل آخر بأن التجارة الإليكترونية Electronic commerce هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ذلك الإعلانات عن السلع والبضائع والخدمات، خدمات ما بعد البيع، التفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري، عقد الصفقات وإبرام العقود، سداد الالتزامات المالية ودفعها، عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات، الدعم الفني للسلع التي يشتريها المستهلكين، بتبادل البيانات إلكترونيا EDI بما في ذلك كتالوجات الأسعار والاستعلام عن السلع والفواتير الإليكترونية والتعاملات المصرفية.

ثانيا: أهمية التجارة الإليكترونية:-

تعتبر التجارة الالكترونية ذات أهمية كبرى، وتتمثل هذه الأهمية في الأتي:

(ا) تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى أسواق العالم جميعها في وقت واحد بأقل النفقات، حيث تساعد البائعين على تخطي حواجز المسافات والوصول إلى أسواق بعيدة ومتنوعة ومتعددة، كما تساعد المشترين على التمتع بنفس الخواص بالوسيلة ذاتها وفي الوقت نفسه.

كما أنها تساعد أيضا على تخطي حواجز الزمن والتعامل مع العملاء على مدار الساعة، وهي بذلك تعتبر تطبيقا حقيقيا لفكرة العولمة وأن العالم ما هو سوى قرية صغيرة لا تتقيد بحواجز المكان ولا الزمان وهي توفر بذلك فرصا وإمكانيات لانهائية لعرض السلع والخدمات من المكان نفسه لكل الناس بدون التقيد بحدود الحيز أو المسافة أو الوقت.

(ب) تعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم، وبذلك فهي تستغني عن المستندات الورقية وما تستلزمه من نفقات، كما أنها توفر النفقات العامة والإدارية ومصاريف الاتصال وغيرها، حيث تبلغ نسبة الوفر في ذلك مالا يقل عن ٨٠ %.

(ج) تؤدي إلى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين ومشتريين، كما تعمل على ترشيد القرارات التي يتخذها كل منهم بما تتميز به من تدفق المعلومات بينهم في الوقت المناسب وبطريقة منسقة ودقيقة.

(د) تساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية ومنع الأخطاء وتخفيض التكاليف، وبالتالي المحافظة على حقوق أصحاب المشروع وزيادة الربحية.

(هـ) تساعد الشركات على إتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الالكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج وعمليات التحكم والرقابة وتخطيط الاحتياجات من المواد وموارد التصنيع والتوقيت المحدد **Just in Time** وإدارة الجودة الشاملة ... الخ.

(و) تغيير صورة الشركات وتحولها من شركات ضخمة مترهلة تعاني من تعقد الهياكل التنظيمية وكبر أعداد العاملين بها إلى شركة رشيقة صغيرة الحجم يعمل بها عدد قليل من العاملين، كما أن هذا العدد القليل من العاملين سيكونون على مستويات معرفية ومهارية عالية في عصر التجارة الإلكترونية كما يلي:

- شركة تكاد تكون تصورية بمعنى اختفاء المباني الضخمة والمكاتب المكتظة بالموظفين وآلاف الملفات وسيل لا ينقطع من المعاملات الورقية.
- تتعامل في أنواع لانهائية من السلع أو الخدمات.
- يعمل بها عدد محدود من البشر.
- تكاد تختفى منها المخازن والمخزون، حيث يمكن توجيه طلبات العملاء واستيفاؤها مباشرة من مراكز الإنتاج والموردين.

ـ كاملة الآلية تعتمد على الحسابات الإلكترونية وشبكات الإنترنت في جميع معاملاتها.

(ز) إن التجارة الإلكترونية تحدث تغيرا شاملا في قطاع الأعمال، حيث ينتقل من اقتصاد صناعي يحكمه الإنتاج الميكانيكي إلى اقتصاد معلوماتي بدون حدود سياسية أو جغرافية، يكون فيه العنصر الثقافي هو المصدر الأساسي للقيمة المضافة، حيث يتم استخدام التقنية الحديثة في الصناعة والتجارة و الخدمات وسيكون ذلك هو المدخل الرئيسي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتعامل والتفاعل مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

ثالثا: مقومات التجارة الإليكترونية :-

تقوم التجارة الإلكترونية على عدة مقومات تتمثل في الآتي:

١- تأسيس البنية التحتية: التي تتطلب ما يلي:

ـ بنية تحتية متينة للاتصالات تتم عن طريق التبادل الإلكتروني للبيانات طبقا لمبادئ ونظم وتصميمات ورموز متفق عليها، مع توفر الثقة الكاملة في هذا التبادل بين كل من المتعاملين.

ـ تعاملات تجارية إلكترونية آمنة وفق معايير مقبولة عالميا، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا وفرت البنوك بالتعاون مع شركات بطاقات الائتمان العالمية وبطاقات الدفع الإلكتروني الأخرى خدمات دفع إلكترونية آمنة، بحيث تتمكن الشركات من إدارة حساباتها عبر الإنترنت، ويتمكن مشترو بضائع هذه الشركات من تسديد ثمنها إلى حسابات الشركة المصرفية عبر شبكة الإنترنت مباشرة.

ـ إجراء تعديلات تشريعية لضمان إتمام العمليات بدرجة عالية من الأمان سواء بالنسبة للمتعاملين أو للاقتصاد القومي، كما يتطلب التعامل مع نوعية جديدة من التعاقدات المرتبطة بالاستيراد والتصدير تتم أساسا عبر شبكة الإنترنت ولا تعرف اللقاء المباشر بين أطراف التعامل بما يستلزم نوعية جديدة من المعالجات القانونية والتشريعية لتأمين أطراف التعامل والحرص على حقوقهم والتزاماتهم.

ـ إنشاء موقع حكومي كبير على شبكة الإنترنت لترويج التجارة الإلكترونية، يتضمن كافة القوانين والتشريعات المنظمة للتجارة الإلكترونية بالإضافة إلى أسماء ووصلات تشعبية لجميع الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية.

ـ تنظيم سوق افتراضية على شبكة الإنترنت تمكن الشركات المحلية الصغيرة التي لا تستطيع تحمل تكاليف إنشاء مواقع مستقلة للتجارة الإلكترونية من عرض وبيع منتجاتها لقاء ثمن مقبول لهذه الخدمات.

ـ إطلاق حملة إعلامية واسعة وتنظيم ندوات ومؤتمرات لشرح أهمية التجارة الإلكترونية والفوائد التي تعود بها على الشركات والاقتصاد القومي.

(ب) وجود نظام إداري ينسق ويراقب عملية المدفوعات النقدية الإلكترونية، التي تعتبر أحد العناصر الأساسية للتجارة الإلكترونية سواء تمت بواسطة بطاقات الائتمان أو الفيزا كارد أو الحسابات التي تخصص لدى البنوك بأرقام سرية أو أرقام نقدية للتصرف فيها عبر شبكة الإنترنت.

(جـ) وجود وسائل أمنه من التكنولوجيا التي تحافظ على سرية التعاملات وحصول المتعاملين في التجارة الإلكترونية على حقوقهم ومنها على سبيل المثال:

ـ بطاقات الائتمان ذات الخدمة المتصلة إلكترونيا التي يمكن التحقق من صلاحيتها حيث يقوم المشتري بكتابة رقم بطاقته ثم يضغط على أحد الأزرار فيقوم الموقع المعني على شبكة الويب بالتحقق من مدى سلامة البطاقة قبل تنفيذ أمر الشراء وإتمامه، بحيث تتولى بطاقات الائتمان كل ما يتعلق بالتحقق من صلاحية وقانونية هذه البطاقات مقابل الحصول على نسبة بسيطة من قيمة الصفقات أي أنها تكون بمثابة وسيط اقتراض.

ـ الفيزا كارد المشفرة حيث تقوم كل شركة تتعامل مع شبكة الإنترنت بتوزيع قرص مدمج لكل شخص يمتلك الفيزا كارد، بحيث يحتوي هذا القرص على شفرة خاصة بكل مستخدم فلا يمكنه أن يشتري بدونها وبذلك يمكن منع أي شخص من سرقة الفيزا كارد أو معرفة رقمها واستخدامها، لأنه لا يعرف الشفرة الموجودة على القرص المدمج، بل إن صاحب الفيزا كارد نفسه لا يعرف هذه الشفرة لأنه بمجرد إدخال القرص في الحاسب الإلكتروني يتولى هو نقل الشفرة إلى الموقع المباشرة.

رابعا: دور البنوك ووسائل الدفع الإليكتروني في تفعيل التجارة الإليكترونية :-

يوجد محوران أساسيان لقيام البنوك بدور فعال في تنمية



التجارة الإلكترونية هما، الأول: هو قدرة الجهاز المصرفي على تطوير أدواته بما يحقق أعلى فاعلية له لمواكبة المتغيرات الجديدة على المستوى المحلي والعالمي حتى يصل لأفضل خدمة وأقل تكلفة وأسرع توقيت وهو ما تطلبه خدمة التجارة الإلكترونية.

الثاني: وجود شبكة مصرفية تكون بمثابة جسر إلكتروني بين البنوك من جهة وبين الشركات والعملاء من جهة أخرى وهذه الشبكة لن تكون شبكة مراسلات وترحيل وتسوية مدفوعات لخدمات مصرفية مثل السويفت، وإنما ستكون ذات أهداف أخرى للقيام بدور أكثر فاعلية في النظام المصرفي الدولي في عمليات التجارة الخارجية، حيث يجب على هذه الشبكة أن تتابع عن قرب التطورات اليومية التي تحدث في قطاع الاستثمار الصناعي محليا ودوليا حتى يمكن للبنوك تطوير التجارة الإلكترونية لما تحتويه هذه الشبكة من معلومات كاملة عن قواعد وإجراءات إلكترونية وقانون يحكم اتفاقيات التبادل الإلكتروني فيما بين الشركات.

كما أن هذه الشبكة المصرفية يجب عليها القيام بعدة مهام منها القيام بدور السجل المركزي لعمليات التبادل التجاري من خلال البنوك وتحقيق الترابط مع المؤسسات العالمية المماثلة، ومن ثم الاعتراف الدولي بالمعاملات الإلكترونية فضلا عن تطوير مبادئ وأدوات ملائمة مع التطورات الجديدة في التجارة الإلكترونية (١٢).

ومع تزايد استخدام الإنترنت في المجالات المختلفة تواجه البنوك مشكلة اتخاذ قرار استراتيجي يتعلق بتواجدها عبر الإنترنت لتقديم خدماتها لعملائها عبر شبكة الإنترنت، حيث يجب أن يكون للبنك موقع على الشبكة لعرض منه أهم البيانات والمعلومات الخاصة به والخدمات التي يوفرها لعملائه مثل الاستعلام عن رصيد الحساب أو طلب قائمة بالتحويلات أو المدفوعات، وعلى الصعيد المحلي فإن شركة بنوك مصر للتنمية التكنولوجية والتى تأسست بمشاركة حوالي ٢١ بنكا برأس مال ٤٠ مليون جنيه، فتعد هذه الشركة نموذجا لاستخدام التكنولوجيا في ربط البنوك المصرية بشبكة إلكترونية ونظام يسمح بتبادل و تسهيل عمليات التجارة الإلكترونية، وعن طريقها يستطيع العميل من خلالها أن يتمتع بجميع الخدمات الإلكترونية بشرط أن يكون البنك الذي يتعامل معه العميل مشترك بالشبكة، ومن المتوقع حدوث طفرة في مجال التعاملات المالية الإلكترونية للبنوك المصرية خلال الفترة المقبلة.

أما على الصعيد العالمي فقد تأسس كونسوريتوم تكنولوجيا الخدمات المالية FSTC، وذلك في عام ١٩٩٣ كمؤسسة لا تسعى إلى الربح، ولكن هدفها الأساسي هو تشجيع المنافسة في مجال صناعة الخدمات المالية الأمريكية، ثم تطور هذا إلى اتحاد جديد بين مجموعة من البنوك الأوروبية والأمريكية لتشجيع التجارة الإلكترونية، وهذا النظام يتضمن إجراءات أمنية متقدمة حيث يقوم بتشفير المعلومات قبل إرسالها عبر الشبكة كما يقوم بالتأكد من أن الشخص الذي يقوم بعملية التجارة هو نفس الشخص المعني أي المالك الحقيقي للحساب، ومن ناحية أخرى يتيح النظام توقيع التعاقدات وطلب الشراء إلكترونيا.

ويلاحظ انه أصبح القيام بالأعمال البنكية عبر الإنترنت متاحا لحوالي مليون ونصف عضو في اكبر اتحاد ائتماني في واشنطن وهو معروف باسم **Boeing Employees Credit Union (BECU)**، ويمكن إيضاح دور البنوك في عمليات الشراء والبيع التي تتم عبر الانترنت عن طريق الشكل التالي، ويتضح من هذا الشكل أنه يمكن تلخيص هذه العملية فيما يلي (١٣):

١ــ يقوم المشتري بالدخول على موقع البائع على شبكة الإنترنت واختيار السلعة أو الخدمة التي ستشتريها.

٢ــ يقوم المشتري بتعبئة نموذج الشراء ويكتب فيه رقم بطاقته الائتمانية وأسمه وتاريخ انتهاء البطاقة، ثم يضغط المشتري على زر إتمام العملية .

٣ــ يقوم جهاز الكمبيوتر الخاص بالمشتري بإرسال النموذج من خلال موقع البائع إلى كمبيوتر البنك أو شركة الدفع (بعد تشفير البيانات) لتأمينها ضد اللصوص.

شكل رقم (١)
السوق العالمية الإلكترونية البسيطة

يقوم المشتري بالبحث عن السلع التي يرغب ويحدد موقع البائع الذي يرغب في التعامل معه على الإنترنت و بفحص السلعة أو الخدمة المراد شرائها من خلال ما يوفره البائع من معلومات و صور عن السلعة على موقعه و عندما يتخذ قرار الشراء يقوم بتعبئة نموذج الشراء على جهاز آمن ويرسل النموذج الذي يحتوي على بيانات ومعلومات عن وسيلة الدفع كأن تكون بطاقة الائتمان الخاصة به ويقوم بإرسال النموذج بالضغط على كلمة موافق .

يتلقى موقع البائع نموذج الشراء عبر الإنترنت على جهاز آمن ويتصل بالبنك لمعرفة حالة حساب المشتري ورصيده هل يسمح أم لا ؟ وفي حالة أن الحساب يسمح يحصل من البنك على تفويض لخصم القيمة من حساب المشتري وإضافتها لحساب البائع.

يقوم البائع بإرسال السلعة أو تنفيذ الخدمة خلال زمن محدد من استلام نموذج الشراء المدعوم بموافقة البنك ويقوم البنك بإضافة القيمة لحساب البائع .

المصدر : من إعداد الباحث.

٤ـ يتسلم كمبيوتر البنك نموذج الشراء ويفك التشفير ويقوم بمطابقة رقم البطاقة واسم حاملها وتاريخ انتهائها والرصيد مع قيمة عملية الشراء أو إعطاء التفويض في حالة صحة البيانات وسماح الرصيد ثم يقوم بإعادة إرسال النموذج إلى كلا من المشتري والبائع مزيلا أو مضافا إليه رقم الشراء من حساب المشتري (وذلك أيضا بعد تشفيره ويقوم البنك بخصم قيمة الشراء من حساب المشترى وإضافتها إلى حساب البائع).

٥ـ يتسلم كمبيوتر البائع وكمبيوتر المشتري نسخة من نموذج موافقة البنك ويقوم بفك الشفرة ليحتفظ كلا منهم بنسخته.

٦ـ يقوم البائع بإرسال نموذج أو فاتورة بيع إلكترونية فيها تفاصيل السلعة أو الخدمة وموعد وطريقة التسليم للمشتري وباقي شروط العملية.

وحتى الآن عملية التجارة الإلكترونية البسيطة تفترض عدة شروط لإتمامها:

(ا) أن يكون الجميع في حالة اتصال دائم بشبكة الإنترنت في نفس الوقت **(On Line)**.

(ب) أن يكون بنك المشتري هو نفسه بنك البائع.

(جـ) وحدة النطاق الجغرافي للتعامل.

(د) وحدة لغة التخاطب والتعامل.

(هـ) الوحدة النقدية للعملة التي يتم التعامل بها.

(و) وحدة التشريعات الجمركية والضرائبية لعملية وطرفي البيع.

(ز) حيادية أو ثبات تكاليف الشحن والنقل.

ويلاحظ أن عملية التجارة الإلكترونية تتطلب وسائل دفع وسداد خاصة تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية وتشتمل وسائل الدفع المستخدم في التجارة الإلكترونية على ما يلي [١٤]:

١ – النقود البلاستيكية:



ظهرت "النقود البلاستيكية" مع تطور شكل ونوعية النقود، وهي تتمثل في البطاقات البلاستيكية المغناطيسية كالكارت الشخصي أو الفيزا كارد ... الخ، ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته، أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تعرضه لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف.

ويتم استخدام هذه البطاقات من خلال آلات الصرف الذاتي **ATM**، وقد ساهمت هذه الآلات في تحسين جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء، كما سهلت تعامل العملاء مع المصارف خلال ٢٤ ساعة يوميا بما فيها الأجازات والعطلات الرسمية، وهى تنقسم إلى الأنواع الثلاثة التالية :

(أ) بطاقات الدفع: Debit Cards :

وهي البطاقات التي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة للعميل طالب البطاقة، وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر الوقت والجهد للعملاء، وكذلك زيادة إيرادات البنك المصدر لها.

(ب) البطاقات الائتمانية: Credit cards:

وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، ويتم استخدامها كأداة وفاء وائتمان لأنها تتيح لحاملها فرصة الحصول على السلع والخدمات مع دفع آجل لقيمتها، ويتم احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل في نهاية كل شهر لأنها تعتبر إقراضا مقدما من المصارف.

ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة للعميل حتى لا نواجه مخاطر عالية في حالة عدم السداد، ومن أمثلتها : بطاقة الفيزا والماستر كارد وأمريكان أكسبريس .

وتتميز هذه البطاقات بأنها توفر للعملاء الشراء الفوري والدفع الآجل،كما تصدر بالعملتين المحلية والأجنبية، كما تحمل صورة العميل درءا للتزوير أو السرقة كما يمكن للعميل سداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقات بالعملة المحلية سواء كان المبلغ المنصرف محليا أو خارج الدولة كما تمنح بعض البطاقات مزايا أخرى لحاملها .

(جـ) بطاقات الصرف الشهري: Charge Cards :

وهذه البطاقات تختلف عن البطاقات الائتمانية فى أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر)، وبالرغم من هذه المزايا إلا أننا نجد أن "البطاقات البلاستيكية " غير منتشرة بالقدر الكافي في مصر نظرا لانخفاض مستوى الدخول ومحدودية المدخرات الشخصية في شكل ودائع للطبقة الأعم من المواطنين وكذلك فإن أصحاب الودائع الصغيرة لا يعرفون معظمهم مزايا البطاقات وأساليب استخدامها، كما نلاحظ أن المصارف أحيانا ما تركز في الدعاية والإعلان عن هذه البطاقات على الفئات ذات الدخل المرتفع في المجتمع وليس إلى عامة الشعب.

وإذا عقدنا مقارنة بسيطة حول نسبة عدد البطاقات البلاستيكية التي تم إصدارها في مصر منسوبة لعدد السكان نجدها ٠,١٥ % أما عن المملكة المتحدة فهي ٣٤,٣٣ % منسوبة لعدد السكان، لذا فأمامنا الكثير لإصدار وتسويق هذه البطاقات في مصر.

٢- النقود الإليكترونية [١٥]:

مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة، والتوسع في استخدامها في كافة مجالات الحياة الآن نجد أن النقود تطورت أيضا وظهرت بشكل مستحدث في صورة إلكترونية وأخذ الجمهور يتناولها من خلال العديد من الأشكال مثل الهاتف المصرفي أوامر الدفع المصرفية وخدمات المقاصة الإلكترونية الإنترنت المصرفي، وفيما يلي شرح لكل شكل منها:-

(أ) الهاتف المصرفي :

مع تطور الخدمات المصرفية على المستوى العالم أنشئت المصارف خدمة "الهاتف المصرفي" لتتحاشى طوابير العملاء للاستفسار عن حساباتهم وتستمر هذه الخدمة ٢٤ ساعة يوميا (وكل يوم في العام بما فيها الأجازات والعطلات الرسمية).

وقد تعددت الخدمات التي يقدمها والهاتف المصرفي للعملاء على مستوى العالم نلخص بعضها فيما يلي:

- في " ميدلاند بنك " يتم تطبيق هذا النظام بما يسمى "First Direct Account" ويتم من خلال الاتصالات التليفونية بالمصرف برقم سري خاص سحب مبلغ من النقود من حساب العميل بالمصرف وتحويله لدفع بعض الالتزامات الدورية على العميل مثل : فاتورة التليفون، الغاز، الكهرباء ... الخ، كما يمكن الاستفسار عن أي معلومات يطلبها

العميل.

- في المملكة المتحدة تم تقديم هذه الخدمة منذ عام ١٩٨٥، تعمل بواسطة شاشة لدى العميل في منزله ولها اتصال مباشر بالمصرف، وفي عام ١٩٨٦ تم إضافة خدمات إضافية للهاتف المصرفي وهي توضيح وشرح بيان الأموال المحولة من حساب العميل للخارج والمدفوعة لسداد الكمبيالات والفواتير التي على العميل.

وفي عام ١٩٨٧ تم إضافة الخدمة الصوتية المباشرة ما بين العميل والمصرف وتتم من خلال الكمبيوتر الخاص بالعميل بالاتصال مع الكمبيوتر الخاص بالمصرف من خلال خط مباشر بينهما.

- وفي نوفمبر عام ١٩٩٤ تمكن " باركليز بنك " من تقديم هذه الخدمة لعملائه من خلال تحويل الأموال ودفع الالتزامات وأجراء جميع العمليات الروتينية المصرفية خلال ٣٦٥ يوما في العام، كما قدم في نفس العام خدمة أخرى تمكن العميل من التعاقد على الحصول على قرض من خلال التليفون باستخدام تقنيات عالية.

إلا أننا نجد أن بعض عملاء المصارف يفضلون استخدام الهاتف المصرفي في العمليات المصرفية البسيطة أما عمليات الحصول على قروض أو فتح اعتمادات فيفضلون أن يتم إجراءها وجها لوجه مع موظف المصرف نظرا لتعقيداتها ولتحاشي حدوث أي أخطاء وللرد على استفساراتهم بخصوص بعض الأمور المعقدة فيها.

(ب) أوامر الدفع المصرفية الإليكترونية، وخدمات المقاصة الإليكترونية:

تعتبر أوامر الدفع المصرفية أحد وسائل الدفع في تاريخ محدد ولشخص محدد بناء على طلب العميل وقد كانت تتم يدويا ولكنها الآن تتم في بعض المصارف من خلال نظام "خدمات المقاصة الإلكترونية المصرفية" (Banker`s Automated Clearing services LTD). (BACS) ولقد ظهرت هذه الخدمة في الخارج وتأسست منذ عام ١٩٦٠، وأعاد تنظيمها مصرف GIRO عام ١٩٦٧، ويتم من خلالها تحويل النقود من حسابات العملاء إلى حسابات أشخاص أو هيئات أخرى في أي فرع لأي مصرف في الدولة، ومن أمثلتها دفع المرتبات الشهرية من حساب صاحب العمل إلى حسابات الموظفين، أو دفع المعاشات الشهرية من حساب هيئة التأمين والمعاشات إلى المستفيدين، أو دفع التزامات دورية من حساب العميل إلى مصلحة الكهرباء، الغاز...الخ.

ويتم تطبيق نظام "Real Time Gross Settlement System" (RTGS) (نظام التسوية الإجمالية بالوقت الحقيقي) في خدمات مقاصة الدفع الإلكترونية، وذلك منذ عام ١٩٩٥ للتسوية الإلكترونية في المدفوعات بين المصارف وذلك ضمن نظام (CHAPS): Clearing House Automated Payments System (نظام المدفوعات الإلكترونية للمقاصة)، وهو نظام إلكتروني للمقاصة بالمدينة تم إنشاؤه عام ١٩٨٤ بالخارج وتطبقه العديد من المصارف للحصول على مزاياه المتعددة التي تشمل عنصر اليقين حيث تتم المدفوعات في نفس اليوم وبدون إلغاء أو تأخير، وأيضا توافر عنصر دفع المدفوعات بنفس قيمة اليوم، وقد بدأت المصارف في مصر هذا العام في تطبيق هذا النظام تدريجيا للاستفادة من مزاياه.

(جـ) الإنترنت المصرفي:

إن نظام الإنترنت القائم على المصرف المنزلي نظام له ظواهر جذابة وأشكال متعددة تلفت الأنظار، فنجد إن بناء خط ساخن على الإنترنت يعتبر أرخص تكلف تكلفة من إقامة فرع للمصرف، كما تتعدد أشكاله كما يلي :

- شكل بسيط من أشكال النشرات الالكترونية الإعلانية عن الخدمات المصرفية.
- إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف.
- تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا.
- كيفية إدارة المحافظ المالية (من أسهم وسندات) للعملاء.
- طريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة.

ومع اتساع استخدام شبكة الإنترنت، فأن العملاء سوف تكون لهم القدرة على مقابلة موظفي المصرف من خلال عقد اجتماعات على شاشات الكمبيوتر وسؤالهم واستقبال الردود والنصائح المالية من الخبراء، ولقد قدمت "مايكروسوفت" سوقا للإنترنت المصرفي كفرصة تسويقية رئيسية لمنتجاتها، ولتحديد التطبيقات المالية بنظام "الويندوز" للتشغيل الذي يسمح للمصارف أن تجري عملياتها المعقدة على شبكة

الإنترنت، وسوف يختار كل مصرف ما يناسبه من أشكال التواجد على الإنترنت، حيث أن العملاء يريدون الوصول إلى اكبر مدى من الإختيارات المصرفية، ويريدون أن يكونوا قادرين على رؤية كل ما لديهم من بيانات أو معلومات أو شيكات أو بطاقات ائتمانية، ومعرفة واكتشاف أي نوع من العمليات التي تجرى على حساباتهم الجارية ؟

ومن خلال الإنترنت المحلي يتم عمل كل هذا للملايين من المستخدمين في كل دولة، حيث تتيح المصارف مع خدمات الإنترنت المصرفى الفرصة للتسويق الجيد لخدماتها المالية للعملاء في الأماكن التي لا يوجد بها فروع مصارف محلية.

هذا ويمكن للعملاء الذين يستخدمون برامج المحاسبة الشخصية مثل (Microsoft Money) سهولة الاتصال بالمعلومات المصرفية على شبكة الإنترنت، ولكن هذا يحتاج إلى استثمار إضافي من المصارف يتمثل في جعل بيانات العملاء في شكل (Data Formats) حتى يمكن للعملاء سهولة الاستعانة بها في الاستخدام الشخصي لبرامجهم المحاسبية.

هذا يعنى أيضا أنه يجب على المصارف أن تضع بياناتها على الإنترنت المصرفي بشكل جذاب للمستخدمين لهذه الشبكة، وذلك من خلال خفض التكلفة، والوفر في الوقت وإقناع العملاء بأن الإنترنت المصرفي هو وسيلة آمنة، كما يجب على المصارف أن تتحمل مصاريف إنشاء وصيانة الكابلات الكهربائية مع ربط هذه الكابلات بنظام الحاسبات الآلية الداخلية لديها.

٣- النقود الذكية :

ظهر مع التطور المستمر الجاري في مجال تكنولوجيا المعلومات جيل جديد من البطاقات يسمى البطاقات الذكية "Smart Cards"، وتضم البطاقة الذكية خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، لمصرف، المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المنصرف وتاريخه، وتاريخ حياة العميل المصرفية .

كما تعد هذه البطاقة الجديدة من البطاقات التي يختار العميل طريقة التعامل بها سواء كان التعامل ائتمانى أو دفع فوري، ويتم تصنيعها من لدائن معالجة بكثافة من السيلكون المكثف ومن وحدات Chips والشرائح فائقة القدرة التي يمكن من خلالها تسجيل جميع المعاملات الخاصة بالبطاقة حتى أن البعض يشبه هذه البطاقات بالكمبيوتر المتنقل لكونها تحتوي فعلا على سجل بالبيانات والمعلومات والأرصدة القائمة لصاحب البطاقة وحدود التصرفات المالية التي يقوم بها فضلا عن بياناته الشخصية والرقم السري كما تحتوي على عدة عناصر للحماية ضد عمليات التزوير والتزييف وسوء الاستخدام من الغير في حالة سرقتها أو محاولة تقليدها أهمها نوع اللدائن المستخدمة والشريط الممغنط والصورة الخاصة بالعميل والرقم السري وحدود التصرفات، وعدم القدرة على فتح الغطاء الخارجي لها .

وتستخدم " البطاقة الذكية "على نطاق واسع في معظم الدول الأوربية والأمريكية حيث أنه من المتوقع بقدوم عام ٢٠٠١ فإن عدد البطاقات الذكية في جميع أنحاء العالم سوف يصل إلى ٣,٥ بليون بطاقة أي أكثر ٥ مرات من عددها عام ١٩٩٥.

وقد طرح أكبر المصارف الأمريكية "سيتيكورب" وتشيس مانهاتن "٥٠ ألف بطاقة من البطاقات الذكية الجديدة لعملائهم في نيويورك لاستخدامها في٦٠٠ موقع تجاري في المدينة، وتخزن البطاقات الجديدة قيمة المبالغ النقدية داخل رقيقة كمبيوتر داخلها وتحول المبالغ من حسابات العملاء نحو حسابات التجار مباشرة .

وتمثل إضافة نظام تشغيل ذكي إلى البطاقات الجديدة أهم اختراق تكنولوجي في مجال إنتاجها، ويتيح هذا النظام لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية التدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لأصحابها سواء كانوا من المشتركين بمؤسسة فيزا أو ماستر كارد.

ويعتبر هذا التطوير أهم حدث في مجال توحيد مقاييس قراءة المعلومات في بطاقات تصدرها شركتان متنافستان وتضم أجهزة القراءة برنامجين منفصلين يستطيع أحدهما قراءة إحدى البطاقتين بينما يقرأ الثاني البطاقة الأخرى أي أن الجهاز يتمتع بنظامين للتشغيل .

ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات متعددة منها: تحويلها إلى حافظة نقود إلكترونية تملأ أو تفرغ من النقود، تحويلها إلى بطاقة لتعريف الهوية أو بطاقة صحية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومي أو بطاقة أمنية، كما تطور حاليا شركة "Sun Micro Systems" الإلكترونية



الأمريكية بطاقات ذكية يستخدمها مشتركو الشبكات الإلكترونية لتعرف هويتهم والحصول على بريدهم الإلكتروني بدلا من استخدام الشفرات والرموز التي قد تكون غير آمنة، كما تستخدم البطاقات الذكية في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات (إنترنت) كما يعتبر استخدامها في الحاسبات المتنقلة (PC) أو الهواتف النقالة للدخول إلى الشبكات الإلكترونية أحد أهم تطويراتها الجارية الآن، إذ يستطيع العاملون المتنقلون الاتصال من أي موقع باستخدام بطاقات تحمل برامج خاصة بهم تخزن داخل البطاقات .

* **بطاقات الموندكس كمثال على البطاقات الذكية: (Mondex Card)**

تسعى المنظمات العالمية لتأمين استخدام بطاقات الدفع الإلكترونية وجعلها أكثر مرونة في كافة التعاملات المالية، لذا فقد بدأت في إنتاج بطاقة دفع جديدة أطلق عليها اسم "الموندكس Mondex" وهو أحدث نظام دفع عالمي تم طرحة لعملاء المصارف، يتمثل في بطاقة ذات شريحة إلكترونية قادرة على تخزين المعلومات، وهي بمثابة كمبيوتر صغير تحمله البطاقة مما يعطيها مرونة كبيرة في الاستخدام تجعلها تجمع بين مميزات النقود الورقية وبطاقات الدفع الحديثة مع تلافي عيوب كليهما.

ولقد سعت المنظمات الدولية إلى تدعيم هذا المنتج الجديد، ففي النصف الثاني من عام ١٩٩٧ شاركت منظمة "الماستركارد" بحصة قدرها ٥١% من رأسمال الشركة ونسبة الـ٤٩% الباقية مشاركة بين عدد ٢٧ شركة أوربية وأمريكية . ولقد بلغ عدد بطاقات "الموندكس" عالميا خمسون ألف بطاقة عام ١٩٩٦م ثم مليون بطاقة في نهاية عام ١٩٩٧ ومن المتوقع أن تصل إلى ٥ مليون بطاقة في نهاية عام ١٩٩٨ م.

وإيمانا من بنك مصر بأهمية مسايرة هذا التطور الهائل فقد دخل إلى عالم البطاقات الذكية باتفاقه على إصدار بطاقة الموندكس والتعامل بها وذلك بتجهيز وحدات البيع الإلكترونية لاستقبال البطاقات طرف التجار وإعداد شبكات الاتصال بالمواصفات التي يتطلبها هذا النظام.

المبحث الثاني

تحليل حجم التجارة الإليكترونية عالميا وعربيا ومحليا

أولا: تطور حجم التجارة الإليكترونية عالميا:-

١- تطور حجم التجارة على مستوى العالم ككل:

يتطور حجم التجارة الالكترونية بصورة تفوق توقعات كل الشركات المتخصصة في مجال الدراسات والتحليل وإعداد التنبؤات، وأدى ذلك إلى حدوث تفاوت كبير بين الأرقام الصادرة من مؤسسات مختلفة عن نفس الفترة الزمنية لنفس المنطقة أدى هذا التضارب في الأرقام بين الشركات المتخصصة على عدم الاتفاق على رقم محدد للتجارة الإلكترونية سواء أكان في الماضي والحاضر أو المستقبل.

ورغم اتساع مفهوم التجارة الإلكترونية ليشمل كافة المعاملات التجارية التي تتم عبر كافة الوسائط الإلكترونية ألا إن المعاملات التجارية التي تتم عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تشكل النسبة الأعظم من تلك المعاملات ورغم اتساع نطاق استخدام شبكة الإنترنت على مستوى العالم وارتباط معظم الدول النامية بتلك الشبكة ألا انه لازال هناك تفاوت شديد بين الدول المتقدمة والدول النامية في كثافة الاتصال بالإنترنت سواء من حيث عدد المستخدمين أو عدد مواقع الاستقبال على الإنترنت الأمر الذي أنعكس على التفاوت الشديد في عائدات وحجم التجارة الالكترونية بين الدول المتقدمة و النامية، ويمكن توضيح ذلك من الجدول رقم (١) والشكل رقم (٢) التاليان. ويتضح منهما ما يلي:

تطور عائدات وحجم التجارة الإلكترونية في العالم وفقا لعدة تقديرات، تراوحت القيمة الإجمالية لعائدات التجارة الإلكترونية في العالم لعام ١٩٩٧ بين ٨ مليار دولار وفق تقديرات مؤسسة البيانات الدولية IDC و٩ مليار دولار (وفقا لعدة لتقدير مؤسسة فورستر للبحوث وسيمبا للمعلومات)، وارتفعت إلى ٤٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وفقا لتقديرات مؤسسة IDC و١٠٢ مليار دولار وفقا لتقديرات مؤسسة فورستر للبحوث وسيمبا للمعلومات و١٢٣٤ مليار دولار وفق تقديرات شركة أكتيف ميديا وريسرش جروب.



جدول رقم (١)

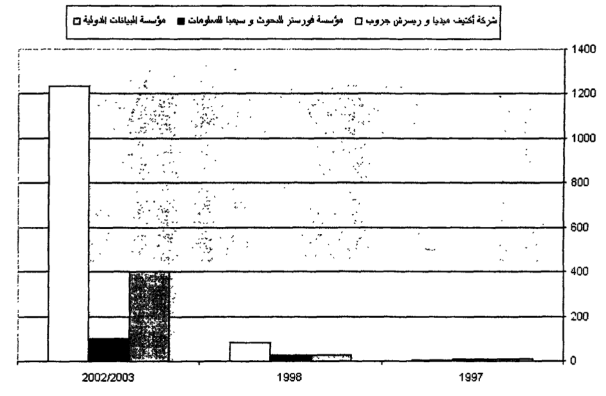
تطور عائدات التجارة الإليكترونية على مستوى العالم ككل

السنة / اسم المؤسسة	١٩٩٧	١٩٩٨	٢٠٠٣/٢٠٠٢
مؤسسة البيانات الدولية IDG	٨ مليار دولار	٢٨ مليار دولار	٤٠٠ مليار دولار
مؤسسة فورستر للبحوث وسيمبا للمعلومات	٩ مليار دولار	٢٨,٨ مليار دولار	١٠٢ مليار دولار
شركة أكتيف ميديا وريسرش جروب	٣ مليار دولار	٨٤ مليار دولار	١٢٣٤ مليار دولار

المصدر : OECD. The economic and Social Impacts of Electronic Commerce, 1998, P. 26.

شكل رقم (٢)

تطور عائدات التجارة الإليكترونية على مستوى العالم ككل



المصدر : OECD. The economic and Social Impacts of Electronic Commerce, 1998, P. 26.

ومن ناحية أخرى يتضح من جدول رقم (٢) التالي تفاوت تقديرات الشركات والمؤسسات المعنية بالتجارة الإلكترونية لإجمالي حجم تلك التجارة حيث تراوحت إجمالي قيمة التجارة الإلكترونية خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) بين ٧٠ مليون دولار فقط وفق تقديرات INPUT و٨ مليار دولار وفق تقديرات مؤسسة فور ستر، كما تتراوح إجمالي القيمة المتوقعة للتجارة الإلكترونية خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠٢) بين ١٠ مليار وفق تقديرات E . LAND إلى أكثر من ١,٥ تريليون دولار وفق تقديرات Active Media.

وينضح من الجدول رقم (٢) التالي: تقديرات أهم اثنتي عشر مؤسسة معنية بتقدير حجم التجارة الإلكترونية في العالم خلال الفترتين (١٩٩٥-١٩٩٧)، (٢٠٠٠- ٢٠٠٢).

وبالنظر إلى جدول رقم (٣) التالي يتضح أن حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية الإلكترونية وفق تقديرات برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) حوالي ٠,١ مليار دولار أمريكي في عام ١٩٩٥ ارتفعت في عام ١٩٩٦ إلى ٣ مليار دولار ثم إلى ٧٤ مليار دولار في عام ١٩٩٨، قد وصلت إلى ما يزيد عن ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٢.

جدول رقم (٢) : تطور حجم التجارة الإليكترونية في العالم وفقا لعدد من التقديرات (بالمليون دولار)

الفترة الزمنية / جهة التقدير	(١٩٩٥ – ١٩٩٧)	(٢٠٠٠ – ٢٠٠٢)
IDG	١٠٠٠	١١٧٠٠٠
INPUT	٧٠	١٦٥٠٠٠
VERIFONE	٣٥٠	٦٥٠٠٠
ACTIVE MEDIA	٤٠٠	١٥٢٢٠٠٠
DATA ANALYSIS	٢٨٠٠	٢١٧٩٠٠
YANKEE	٨٥٠	١٤٤٠٠٠
E-LAND	٤٥٠	١٠٠٠٠
EITO	٤٧٥	٢٦٢٠٠٠
AU/AEA	٢٠٠	٤٥٠٠٠
Hambrecht & Quest	١١٧٠	٢٣٢٠٠
FORRESTER	٨٠٠٠	٣٢٧٠٠٠
MORGAN STANELY	٦٠٠٠	٣٧٥٠٠٠

المصدر: **OECD. The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce preliminary Findings and Research Agenda. 1998 P. 27.**

جدول رقم (٣)

حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية الإليكترونية (بالمليار دولار)

السنة	حجم المعاملات الاقتصادية والإليكترونية	معدل النمو السنوي %
١٩٩٥	٠,١	–
١٩٩٦	٣	٢٩٠٠
١٩٩٧	٢٢	٦٣٣,٣
١٩٩٨	٧٤	٢٣٦,٤
١٩٩٩	١٨٠	١٤٣,٢٠
٢٠٠٠	٣٧٧	١٠٩,٤٠
٢٠٠١	٧١٧	٩٠,٢
٢٠٠٢	١٢٣٤	٢٦,٨

المصدر: **UNCTAD, Building confidence: Electronic Commerce and Development, 2000, P. 8.**



وهكذا تعكس البيانات السابقة قدرا كبيرا من الغموض بشأن الحجم الحقيقي لإجمالي التجارة الإليكترونية العالمية رغم وجود اتفاق بين المؤسسات المعنية بتلك التقديرات على النحو المتسارع للتجارة الإلكترونية في العالم خاصة في ظل النمو المتسارع لشبكة المعلومات الدولية، وتقدم البنية الأساسية في مجال الاتصالات في الدول النامية، ويمكن إرجاع أسباب التفاوت الكبير في ذلك التقديرات إلى عدة عوامل أهمها عدم وجود اتفاق حول تعريف محدد للتجارة الإليكترونية، فبينما تتبنى بعض التقديرات تعريفا واسعا بحيث تضم التجارة الإلكترونية كافة المعاملات المالية والتجارية التي تتم بشكل إلكتروني بما يشمل ذلك التبادل الإلكتروني للمعلومات والتحويلات النقدية، والإلكترونية وكافة الأنشطة الائتمانية وفي تعريف آخر تقتصر التجارة الإلكترونية على مبيعات التجزئة عبر شبكة الإنترنت فقط وهكذا بينما تعد التجارة الإلكترونية وفق التعريف الأول ظاهرة قديمة نسبيا تبلغ معاملاتها عدة تريليونات من الدولارات.

وتعد التجارة الالكترونية وفق التعريف الثاني ظاهرة حديثة نسبيا تعود إلى ما قبل ستة سنوات تقريبا، هناك تعريفات أخرى يرجع تفاوتها إلى طبيعة الجهات القائمة بعمليات التقدير ذاتها، فعدد من الشركات القائمة بتلك التقديرات تعمل بالتجارة الالكترونية وتستخدم تلك التقديرات كأدوات للتأثير على سوق التجارة الالكترونية ومن ناحية أخرى فأن بعض تلك الشركات تعمل في توريد البنية الأساسية الخاصة بالتجارة الالكترونية خاصة برامج الكمبيوتر اللازمة لتأمين التعامل بتلك التجارة.

مما سبق يمكننا أن نخلص إلى تعريف يجمع بين التعريفات السابقة هو أن التجارة الالكترونية " هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت، والشبكات التجارية العالمية الأخرى ويشمل ذلك الإعلانات عن السلع والبضائع والخدمات، والمعلومات عن السلع والبضائع والخدمات وعلاقات العملاء التي تتم عن عمليات الشراء والبيع وخدمات ما بعد البيع، التفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري، عقد الصفقات وإبرام العقود، سداد الالتزامات المالية ودفعها، عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات، تبادل البيانات إلكترونيا بما في ذلك كتلوجات الأسعار والمراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء (الاستعلام عن السلع والفواتير الإليكترونية والتعاملات المصرفية).

٢- تطور حجم التجارة الإليكترونية على مستوى دول العالم كل دولة على حدة:

(أ) حجم التجارة الالكترونية في الولايات المتحدة:

يتضح من جدول رقم (٤) وشكل رقم (٣) التاليان ما يلي:

تطور حجم التجارة الإلكترونية بالولايات المتحدة مقارنة بحجم التجارة الإلكترونية على مستوى العالم وفقا لتقديرات أكتف ميديا، حيث تمثل نسبة الولايات المتحدة إلى العالم ٦١% عام ١٩٩٨ بقيمة ٥١ مليار دولار زادت إلى ٧٤% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بقيمة ٩١٩ مليار دولار.

جدول رقم (٤)

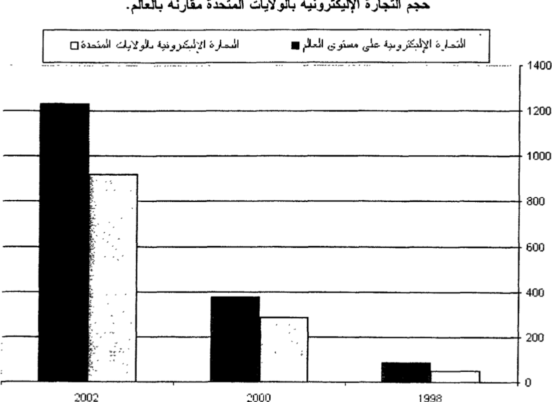
حجم التجارة الإليكترونية بالولايات المتحدة مقارنة بالعالم

البيان	١٩٩٨	٢٠٠٠	٢٠٠٢
التجارة الإليكترونية بالولايات المتحدة	٥١	٢٨٤	٩١٩
التجارة الإليكترونية على مستوى العالم	٨٤	٣٧٧	١٢٣٤
نسبة الولايات المتحدة إلى العالم	%٦١	%٧٥	%٧٤

المصدر : UNCTAD , Building confidence : Electronic Commerce and Development , 2000 , P.8 .

شكل رقم (٣)

حجم التجارة الإليكترونية بالولايات المتحدة مقارنة بالعالم.



المصدر: تم إعدادها بمعرفة الباحث بناء على بيانات جدول (٤) بدء من عام ١٩٩٩.

(ب) حجم التجارة الإلكترونية في أوربا و آسيا:

يتضح من جدول رقم (٥) التالي ما يلي :

تعتبر ألمانيا من أكبر الدول المصدرة للتجارة الالكترونية بالمقارنة بدول الاتحاد الأوربي حيث بلغ عام ١٩٩٦/١٩٩٧ حوالي ٧٣ مليون دولار، بينما بلغت بفرنسا حوالي ٤ مليون دولار بينما كانت إنجلترا حوالى ٩ مليون دولار و تزايدت عام ٢٠٠٢ حيث استمرت ألمانيا فى الصدارة حيث بلغت ١٦٠٩٠ مليون دولار بينما فرنسا حوالي ٨٣٦٧ مليون دولار واسكندنافيا حوالي ٦٤٣٦ مليون دولار و انجلترا حوالى ١٢٨٧٢ مليون دولار.

كما يتضح من الجدول رقم (٥) أن حجم التجارة الإلكترونية لليابان حوالي ٦٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٦/١٩٩٧.

ويؤكد الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٤) التاليان ما جاء بالجدول السابق حيث بلغ عدد مشتركي الإنترنت بالمليون نسمة على التوالي: ألمانيا ٨,٤ مليون نسمة ثم إنجلترا ٧,٥ مليون نسمة ثم إيطاليا ٥ مليون نسمة ثم فرنسا ٢,٥ مليون نسمة.



جدول رقم (٥)

التوزيع الجغرافي للتجارة الإليكترونية بالمليون دولار

البيان	١٩٩٥ / ١٩٩٦	١٩٩٦/١٩٩٧	٢٠٠٠/٢٠٠١	٢٠٠١/٢٠٠٢
دول البنلوكس	١٣	-	٤٨٠٠	-
فرنسا	-	٤	٦١٠٠	٨٣٦٧
ألمانيا	-	٧٣	٩٧٠٠	١٦٠٩٠
إيطاليا	-	١	٣٩٠٠	-
هولندا	-	٢	-	-
السويد	-	٣	-	-
اسكندنافيا	-	-	-	-
أسبانيا	-	١	١٥٠٠	٦٤٣٦
المملكة المتحدة	٢٦	٩	١١٠٠٠	-
باقي الاتحاد الأوربي	١٣	٣	٥٠٠	١٢٨٧٢
أجمالي الاتحاد الأوربي	٦٥	٩٦	٤٤٣٠٠	٢٠٥٩٥
استراليا	-	٢٨	-	٦٤٣٦٠
اليابان	-	٦٨٢	-	-

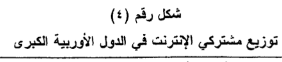
المصدر : **OECD. The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda. Op., Cit. P. 33.**

جدول رقم (٦)

توزيع مشتركي الإنترنت في الدول الأوربية الكبرى

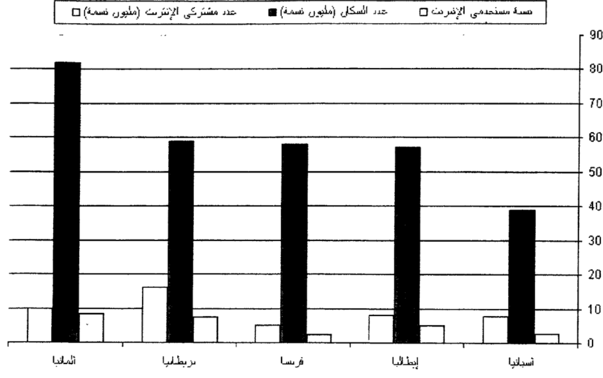
البيان	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا	إيطاليا	أسبانيا
عدد مشتركي الإنترنت (مليون نسمة)	٨,٤	٧,٥	٢,٥	٥	٢,٧
عدد السكان (مليون نسمة)	٨٢	٥٩	٥٨	٥٧	٣٩
نسبة مستخدمي الإنترنت	١٠	١٦	٥,٢	٧,٩٦	٧,٧

المصـــدر: **OECD. The Economic and Social Impacts of Electronic Commerce: Preliminary Findings and Research Agenda. Op., Cit. P. 38.**



شكل رقم (٤)

توزيع مشتركي الإنترنت في الدول الأوربية الكبرى



ويتضح من جدول رقم (٧) التالي أن نسبة مستخدمي الإنترنت من أجمالي السكان عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٧,٢% إجمالي السكان بينما تتصدر الولايات المتحدة هذه النسبة حيث تبلغ حوالي ٦٠% من أجمالي السكان ثم السويد ٦٣%، إنجلترا حوالي ٥٥,٣%، سويسرا ٤٦,٨%، النرويج ٥٤,٤%، أيسلندا ٦٠,٨%، ألمانيا ٣٤,٥% الدنمرك ٥٤%، استراليا ٥٢,٤%.

ثانيا: تطور حجم التجارة الالكترونية في الوطن العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة:-

يصعب تحديد حجم التجارة الالكترونية في الوطن العربي، حيث لا توجد تقديرات محددة بشأن نصيب الاقتصاديات العربية من التجارة الالكترونية العالمية، حيث تأتي تلك التقديرات إما في إطار التقديرات الخاصة بنصيب الدول النامية من تلك التجارة، أو في إطار التقديرات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط. وتفسير ذلك بالطبع هو التواضع الشديد لحجم مساهمة الاقتصاديات العربية في التجارة الالكترونية العالمية وأن تلك المساهمة كانت لا تتعدى صفر تقريبا في فترات معنية. وقد بلغ حجم التجارة الالكترونية فى منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٩٩ وفق تقديرات شركة انثل حوالى ١٠٠ مليون دولار تزيد إلى حوالي مليار دولار لعام ٢٠٠١ على أن تصل إلى حوالي ٤ مليارات دولار مع نهاية ٢٠٠٤ [١٦]، أما نصيب الاقتصاديات العربية من التجارة الالكترونية العالمية لازال محدودا جدا إذ لم تتجاوز وفق بعض التقديرات في عام ١٩٩٨ حوالي ١١,٥ مليون دولار فقط، زادت وفق تقدير اخر إلى ٩٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ /٢٠٠٠.

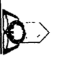
بالإضافة إلى تواضع حجم التجارة الالكترونية فى العالم العربي فأنها تتسم بعدد من السمات يأتي في مقدمتها أنها تاتى في إطار بعض المحاولات الفردية لإنجاز بعض الصفقات عبر الإنترنت أكثر منها فى إطار استراتيجية قومية لتنمية القدرات التنافسية لقطاع التجارة أو فى إطار قطاع منظم للتجارة الالكترونية كما أن معظم تلك الصفقات تعقد من خلال مواقع إلكترونية تقع خارج نطاق الاقتصاديات العربية وليست من خلال مواقع تجارية إلكترونية عربية ويتم دفع ثمن هذه الصفقات عن طريق بنوك أجنبية خاصة التجارة الالكترونية بين الشركات. حيث إشارات أحد الدراسات إلى أن المواقع الأجنبية تحتل المرتبة الأولى في المعاملات التجارية الالكترونية العربية. حيث بلغ نصيب المواقع الأجنبية حوالى ٨٢% من إجمالى المشتريات العربية عبر الانترنت مقابل ١٨% للمواقع المحلية. ويمكن تأكيد ضعف التجارة الالكترونية فى العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة بالنظر إلى جدول رقم (٨) التالى:

جدول رقم (٧)

مؤشرات إستخدام الإنترنت و الإتصالات في الدول المتقدمة

الدولة	عدد مستخدمى الانترنت بالمليون*		مستخدمى الإنترنت% من اجمالى السكان		عدد مواقع الإستقبال على الانترنت لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة		المشتركون في خدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد اجهزة الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة	
	١٩٩٨	٢٠٠٠	١٩٩٨	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٦ - ١٩٩٨	١٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٦ / ١٩٩٨
الولايات المتحدة	–	١٦٦,١٤	–	٦٠	٢١,١	١٧٩,١	٥٤٥	٦٨٢	٢٥٦	٣١٢	٢١٧	٤٥٩
كندا	–	١٤,٤٤٠	–	٤٥,٧	١٧,٥	١٠٨	٥٦٥	٦٥٥	١٧٦	٢٢٧	١٠٧	٣٣٠
استراليا	–	١٠,١	–	٥٢,٤٩	١٧,٧	١٢٥,٩	٤٥٦	٥٢٠	٢٨٨	٣٤٣	١٥٠	٤١٢
اليابان	–	٤٧,١	–	٣٧,٢	٢,٣	٤٩	٤٤١	٥٥٨	٢٧٤	٤٤٩	٦٠	٢٣٧
نيوزيلندا	–	١,٨	–	٤٦,١	١٥,١	١٤٦,٧	٤٣٤	٤٩٠	٢٠٣	٢٣٠	٠٠	٢٨٢
النمسا	٠,٤٢٢	٣	٥,٥	٣٦,٩	٧,١	٨٤,٢	٤١٨	٤٧٢	٢٤٩	٥١٤	٦٥	٢٣٣
بلجيكا	٠,٥٥٨	٢.٧	٥,٥	٢٦,٣٦	٣,٥	٥٨,٩	٣٩٣	٥٠٢	١٧٣	٣١٤	٨٨	٢٨٦
الدنمارك	٠,٨	٢,٩٣	١٦	٥٤,٧٤	١١,٤	١١٤,٣	٥٦٧	٦٨٥	٣٦٤	٤٩٥	١١٥	٢٧٧
فلندا	١,٧٩	٢,٢٧	٣٥	٤٤	٤٢,٢	٢٠٠,٢	٥٣٤	٥٥٢	٥٧٢	٦٥١	١٠٠	٢٤٩
فرنسا	٣,٨	١١,٧	٦,٥	١٩,٧	٣,١	٣٦,٤	٤٩٥	٥٧٩	١٨٨	٣٦٤	٧١	٢٠٨
المانيا	٦,١	٢٨,٦٤	٧,٣	٣٤,٥	٦,٣	٤١,٢	٤٤١	٥٨٨	١٧٠	٢٨٦	٩١	٣٠٥
اليونان	٠,١١١	١,٣٣	١	١٢,٤	٠,٨	١٦,٤	٣٨٩	٥٢٨	١٩٤	٣١١	١٧	٥٢
ايسلندا	٠,١٢١٦	٠,١٦٨	٤٥	٦٠,٨	٣١,٣	٢٣٢,٤	٥١٠	٦٧٧	٣٣١	٦١٩	٣٩	٣٢٦
ايرلندا	٠,١٤٥	١,٢٥	٤,٢	٣٢,٥	٤,٢	٤٨,٦	٢٨١	٤٧٨	٢٥٧	٤٤٧	٨٦	٢٧٢
ايطاليا	١,٣٨	١٩,٢٥	٢,٢	٣٣,٤	١,٦	٣٠,٤	٣٨٨	٤٦٢	٣٥٥	٥٢٨	٣٦	١٧٣
هولندا	١,٣٩	٨,٧	٨,٣	٥٤,٤	١٢,٢	١٣٦	٤٦٤	٦٠٦	٢١٣	٤٣٥	٩٤	٣١٨
النرويج	١,٤	٢,٤٥	٣٢,٥	٥٤,٤	٢٠,١	١٩٣,٦	٥٠٣	٧١٢	٤٧٤	٦١٧	٠٠	٣٧٣
البرتغال	٠,١٨٨	٢	١,٩	١٩,٩	١,٣	١٧,٧	٢٤٣	٤٢٤	٣٠٩	٤٦٨	٢٧	٨١
اسبانيا	١,٨٥	٧,٤	٤,٧	١٨,٤	١,٨	٢١	٣١٦	٤١٨	١٧٩	٣١٢	٢٨	١٤٥
السويد	٢,٤	٥,٦٤	٢٧	٦٣,٦	١٨,٦	١٢٥,٨	٦٨١	٦٦٥	٤٦٤	٥٨٣	١٠٥	٣٦١
سويسرا	٠,٨٧	٣,٤	٩,٤	٤٦,٨	١٢,٩	٨٢,٧	٥٧٤	٦٩٩	٢٣٥	٤١١	٨٧	٤٢٢
المملكة المتحدة	٧,٢	٣٣	١٢,٨	٥٥,٣	٨,٤	٥٧,٤	٤٤١	٥٧٥	٢٥٢	٤٦٣	١٠٨	٢٦٣

المصـــــدر : Human Development Report 2001 , 60 - 63



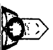
جدول رقم (٨)

مؤشرات إستخدام الإنترنت و الإتصالات فى الدول العربية

الدولة	عدد مستخدمى الإنترنت *	مستخدمى الإنترنت % من اجمالى السكان	عدد مواقع الإستقبال على الإنترنت لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد خطوط التليفون الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة		المشتركون فى خدمة الهاتف المحمول لكل ١٠٠٠ نسمة		عدد أجهزة الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة	
	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٩٩	١٩٩٦-١٩٩٨	١٩٩٩٩	١٩٩٠	١٩٩٦/١٩٩٨
مصر	٤٥٠٠٠٠	٠,٦٦	(٠)	٠,١	٣٠	٧٠	١	٧	...	٩
البحرين	٤٠٠٠٠	٦,٣١	٠,٢	٣,٦	١٩٢	٢٤٩	١٤٣	٢٠٥	٧	١٠٥
الكويت	١٥٠٠٠٠	٧,٦	٠,٧	٤,٤	٢٤٧	٢٤٠	١٣٨	١٥٨	...	٩٣
الأمارات	٧٣٥٠٠٠	٣١,٠٢	٠,٢	٢٠,٩	٢٠٦	٤٠٧	٢١٠	٣٤٧	...	١٩٦
قطر	٤٥٠٠٠	٦,٢٢	صفر	...	١٩٠	٢٦٣	١١٤	١٤٣	...	١٢١
ليبيا	٧٥٠٠	٠,١٥	صفر	(٠)	٤٨	...	٣	...	...	...
لبنان	١٠٠٠٠٠	٨,٣٨	٠,١	٢,٣	١١٨	...	١٥٧	١٩٤	...	٣٩
السعودية	٢٠٠٠٠٠	١,٤	٠,١	٠,٣	٧٧	١٢٩	٣١	٤٠	٢٤	٥٠
عمان	٩٠٠٠٠	٣,٥٥	(٠)	١,٤	٦٠	٩٠	٤٣	٤٩	٢	٢١
الأردن	١٢٧٣٠٠	٢,٥٥	٠,١	٠,٢	٥٨	٨٧	١٢	١٨	...	٩
تونس	١١٠٠٠٠	١,١٦	(٠)	(٠)	٣٨	٩٠	٤	٦	٢	١٥
سوريا	٢٠٠٠٠	٠,١٨	(٠)	(٠)	٤٠	١٠٢	صفر	(٠)	...	٢
الجزائر	٥٠٠٠٠	٠,١٦	(٠)	(٠)	٣٢	٥٢	١	٢	١	٤
المغرب	٣٢٥٠٠	٠,١١	(٠)	٠,١	١٦	٥٣	٤	١٣	...	٣
اليمن	١٢٠٠٠	٠,٠٧	صفر	(٠)	١١	١٧	١	٢	...	١
جيبوتى	١٠٠٠	–	صفر	٠,١	١١	١٤	(٠)	(٠)	٢	...
السودان	٩٠٠	–	(٠)	(٠)	٣	٩	(٠)	(٠)	...	٢
موريتانيا	٢٠٠٠	٠,٧	صفر	(٠)	٣	٦	صفر	صفر	...	٦
المتوسط الإجمالى			(٠)	(٠)	٣٤	٦٩	١٠	١٧	...	١٢

المصـــــدر : . Human Development Report 2001 , 60 – 63





ويتضح من الجدول رقم (٨) السابق ما يلي:

- عدد مستخدمي الإنترنت عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ في مصر حوالي ٤٥٠٠٠٠ مستخدم من ٧٠ مليون نسمة وهو رقم ضعيف جدا .
- عدد مستخدمي الإنترنت في باقي الدول العربية كان على التوالي ٤٠٠٠٠ مستخدم في البحرين، ١٥٠٠٠٠ في الكويت، ٧٣٥٠٠٠ في الإمارات وفي قطر ٤٥٠٠٠ و٧٥٠٠ وفي ليبيا، ٢٠٠٠٠٠ في لبنان، ٢٠٠٠٠٠ في السعودية، ١٢٧٣٠٠ مستخدم في الأردن، ١١٠٠٠ في تونس، ٣٠٠٠ في سوريا ٥٠٠٠٠ في الجزائر ٣٢٥٠٠ في المغرب وباقي الدول العربية ما بين ٩٠٠ إلى ١٢٠٠٠ مستخدم وذلك عام ٢٠٠٠ /٢٠٠١.

وهذه الأرقام تؤكد على ضعف حجم التجارة الالكترونية في الوطن العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة.

- تتصدر دولة الإمارات العربية نسبة مستخدمي الإنترنت إلى أجمالي السكان حيث تبلغ حوالي ٣١% من أجمالي السكان يليها لبنان ٨,٣٨% ثم الكويت ٧,٦% ثم قطر والبحرين كلاهما ٦% ثم عمان٣,٥ وتأتي مصر بنسبة ٠,٦٦% في مرتبة متأخرة جداء، ولكن يلاحظ أنة في الفترة من ٢٠٠١ حتى الآن زاد عدد مستخدمي الإنترنت في مصر زيادة كبيرة نتيجة توسع الدولة في بيع أجهزة الحاسب لأفراد المجتمع.

ويتضح مما سبق تواضع حجم التجارة الالكترونية في الوطن العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة ويمكن إرجاع أسباب ذلك إلى ما يلي [١٧] :

١ـ تخلف البنية الأساسية في مجال الاتصالات:

بنية وخدمات الاتصالات في الدول العربية تحسنا نسبيا خلال السنوات القليلة الماضية بالمقارنة ببداية منتصف التسعينيات، خاصة قيام العديد من الدول العربية باستكمال تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية واتخاذ العديد منها لإجراءات خصخصة قطاع الاتصالات، بالإضافة إلى إدخال خدمات التليفون المحمول والتوسع في تلك الخدمة في الكثير من الدول العربية الأمر الذي انعكس في ارتفاع قيمة الاستثمار السنوي للدول العربية في قطاع الاتصالات من حوالي ١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٢,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨، إلا أنها لازالت تطورات غير كافية للدخول في مجال التجارة الإلكترونية بشكل يسمح بتطوير قطاع منظم لتلك التجارة أو الاستفادة من إمكانياتها فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الاتصالات، إلا أن متوسط نصيب الفرد من تلك الاستثمارات ظل محدودا إذ لم يتجاوز هذا المتوسط في عام ١٩٩٨ حوالي ١٠,٧٠ دولار بالمقارنة بمتوسط حوالي ٩٠ دولار في الدول الصناعية، الأمر الذي حافظ على استمرار المستويات المتواضعة لكافة مؤشرات الاتصالات في الدول الصناعية، الأمر الذي حافظ على استمرار المستويات المتواضعة لكافة مؤشرات الاتصالات في الدول العربية.

ويأتي على رأس تلك المؤشرات ضعف مؤشرات استخدام الإنترنت في الدول العربية بالمقارنة بالمستويات العالمية سواء من حيث عدد مستخدمي الإنترنت أو نسبتهم إلى السكان. وعلى الرغم من أن دول الخليج العربي قد استطاعت تحقيق تقدم ملحوظ فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت بالمقارنة بباقي الدول العربية إلا أنها تظل هي الأخرى مستويات متواضعة بالمقارنة بالمستويات العالمية، ويتركز عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية في كل من الإمارات العربية المتحدة، مصر، لبنان، المملكة العربية السعودية، الكويت، الأردن، تونس حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في هذه الدول على الترتيب خلال عام٢٠٠٠ حوالي ٧٣٥، ٤٥٠، ٣٠٠، ٣٠٠، ١٥٠، ١٢٧، ١١٠ آلف مستخدم على الترتيب بينما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في كل من البحرين، قطر، ليبيا، عمان، سوريا، الجزائر، المغرب حوالي ٤٠، ٤٥، ٧,٥، ٩٠، ٣٠، ٥٠، ٣٢,٥ ألف على الترتيب.

وعلى الرغم من هذا التفاوت بين الدول العربية إلا أنها لازالت جميعها أقل من المستويات العالمية السائدة، كما يوضح جدول رقم (٨) السابق .

ولا يقتصر ضعف استخدام الإنترنت على محدودية عدد مستخدمي الإنترنت فقط ولكنها تنطوي أيضا على ضعف

كثافة استخدام الإنترنت أيضا أو ما يطلق علية معدل تغلغل أو اختراق الإنترنت وهو ما يعبر عنه بنسبة مستخدمي الإنترنت إلى أجمالي عدد السكان، وبشكل عام يقل هذا المعدل في معظم الدول العربية عن ١% (عام ٢٠٠٠) باستثناء دول الخليج العربي حيث وصلت تلك النسبة إلى ٣١%، ٨,٤%، ٧,٦%، ٦,٣% في كل من الإمارات، لبنان، الكويت، البحرين على الترتيب، بلغت ٣,٦%، ٢,٦% في كل من عمان، الأردن على الترتيب.

ويلاحظ في هذا السياق انه على الرغم من أن بعض الدول العربية قد احتلت موقعا متقدما نسبيا فيما يتعلق بعدد مستخدمي الإنترنت إلا أن نسبة مستخدمي الإنترنت لازالت متواضعة جدا، ويصدق ذلك بشكل خاص على حالتي مصر والمملكة العربية السعودية فبينما بلغ عدد مستخدمي الإنترنت قيمتها ٣٠٠، ٤٥٠ ألف نسمة على الترتيب لم تتجاوز نسبة مستخدمي الإنترنت ٧و٠%، ١,٤% على الترتيب الأمر الذي يشير إلى حاجة تلك الدول إلى المزيد من التوسع في خدمات الإنترنت.

وتقل تلك النسبة كثيرا إذا ما أخذنا في الاعتبار نسبة المشتركين الفعليين في خدمة الإنترنت وعلى سبيل المثال بينما وصل عدد مستخدمي الإنترنت في مصر في عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٥٠ ألف نسمة إلا إن التقديرات تشير إلى إن عدد المشتركين الفعليين في خدمة الإنترنت لا يتجاوز حوالي ١٠٠ ألف فقط أي بنسبة ٢٢% فقط من إجمالي عدد المستخدمين، وبمعدل حوالي ٠,١٥ لكل ١٠٠ نسمة بالمقارنة بحوالي ٤٣ لكل ١٠٠ نسمة في أيسلندا، ٤١ في كوريا، ٣٢ في النرويج والدنمارك، ٢٩ في السويد، ٢٥ في الولايات المتحدة الأمريكية، حوالي ١٦ في المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

ومن ناحية أخرى تتسم معدلات انتشار مواقع الاستقبال على الإنترنت بالتواضع الشديد بالمقارنة بالمستويات العالمية فقد بلغ المتوسط العام لعدد تلك المواقع في الدول العربية حوالي صفر تقريبا خلال النصف الثاني من التسعينيات ويلاحظ أن الدول العربية لم تحقق تطور ملحوظا بالمقارنة بمنتصف التسعينيات، باستثناء عدد محدود من دول الخليج حيث ارتفع عدد مواقع الاستقبال في كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين من ٠,٢، ٠,٧، ٠,٢ موقعا لكل ألف نسمة في عام ١٩٩٥ إلى ٢١، ٤,٤، ٣,٦ في عام ٢٠٠٠ العربية. تيب بينما ظل هذا المعدل متواضعا في باقي الدول العربية لبنان، عمان، المملكة العربية السعودية، الأردن، جيبوتي، مصر ٢,٣، ١,٤، ٠,٣، ٠,٢، ٠,١، ٠,١ لكل ألف نسمة على الترتيب في عام ٢٠٠٠ بينما ظل صفرا في باقي الدول العربية.

ويصدق نفس الوضع على باقي المؤشرات الأخرى مثل عدد أجهزة الحاسبات الشخصية لكل ألف نسمة أو عدد خطوط التليفون الرئيسية أو عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول... الخ.

وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي تحقق فيما يتعلق بانتشار الحاسبات الآلية في العالم العربي والذي وصل في عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ١٢ حاسبا شخصيا لكل ١٠٠٠ نسمة إلا انه يظل معدلا متواضعا جدا بالمقارنة بالمعدلات العالمية ووصل معدل انتشار أجهزة الحاسبات الآلية أعلاه في كل من قطر، الإمارات، البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، لبنان حيث وصل هذا المعدل خلال الفترة ١٩٩٦/١٩٩٨ إلى ١٢١، ١٠٦، ١٠٥، ٩٣، ٥٠، ٣٩ حاسبا لكل ١٠٠٠ نسمة بينما لم تراوح هذا المعدل في باقي الدول العربية بين ٢ في السودان و٩ في مصر و٢١ في عمان وعلى الرغم من التحسن النسبي الذي حققته معظم الدول العربية بالمقارنة بعام ١٩٩٠ إلا أنها تظل معدلات متواضعة جدا بالمعدل العالمي الذي وصل إلى حوالي ٤٥٩، ٤٢٢، ٤١٢، ٣٧٧ في كل من الولايات المتحدة، سويسرا، استراليا، الدنمارك على الترتيب (انظر بيانات الجدولين رقم ٥، ٨)، مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من الحاسبات الشخصية تستخدم في البلاد العربية كمخزن للمعلومات أو كبديل للآلات الكاتبة، وليس كوسيلة للارتباط بشبكات المعلومات وقد بدأت العديد من الدول العربية في اتخاذ عدد من الخطوات نحو تنمية قطاع الاتصالات على نحو يخدم تنمية التجارة الإليكترونية، خاصة دول الخليج العربي ومصر والأردن ولبنان، ففي الأردن على سبيل المثال تم البدء في وضع خطة عمل لتطوير قطاع المعلومات مثلت التجارة الإلكترونية إحدى العناصر الرئيسية في تلك الخطة والعمل على تحسين خدمات الاتصالات من

خلال الاتجاه إلى خصخصة مؤسسات الاتصالات الحكومية حيث تم تحويل مؤسسة الاتصالات الأردنية من مؤسسة حكومية إلى شركة قطاع مشترك تمتلك فيها الحكومة ٦٠% فقط مقابل ٤٠% للقطاع الخاص، إلا أنها لا زالت تحتكر البنية الأساسية لخدمات الإنترنت حيث تقوم بتأجير الوصلات لمقدمي خدمة الإنترنت وعلى الرغم من تخفيض أسعار الاتصالات إلا أنها لازالت مرتفعة جدا بالقياس إلى الأسعار الدولية ومستوى الدخل المحلي، كما أعلنت بعض البنوك الأردنية (البنك العربي والبنك العقاري) عن استعدادهما للتعامل المصرفي الإليكتروني في وقت قريب، وأعلن البنك المركزي الأردني عن البدء في القيام ببعض العمليات المصرفية الإليكترونية مثل تصفية الشيكات وفواتير التليفون إليكترونيا والبدء في مشروع الدفع الإليكتروني فضلا عن اضطلاع العديد من مؤسسات التجارة الأردنية بنشر الوعي بأهمية التجارة الإليكترونية.

٢ـ ضعف شركات تقديم خدمات الإنترنت:

تعاني شركات تقديم خدمة الإنترنت ISPS من مشاكل عديدة يأتي في مقدمة تلك المشكلات عدم ترابطها ببعضها البعض في العديد من الدول العربية وعلى سبيل المثال يتطلب الدخول على موقع إليكتروني مستضاف من قبل شبكة شركة ما عبر إحدى الشبكات الأخرى في لبنان المرور عبر الولايات المتحدة أو أوروبا ثم الرجوع إلى تلك الشبكة كما تتسم السر عات التي توفرها شبكات الاتصالات الخاصة بالدخول على الإنترنت بالبطء الشديد فعلى سبيل المثال لا تتجاوز سرعة الدخول على الإنترنت في ظل الشبكة العامة للاتصالات الهاتفية اللبنانية ٥٦ كيلو بايت / ثانية، وهي سرعات غير كافية لممارسة التجارة الإليكترونية، ويؤدي هذا الضعف إلى كثرة حدوث الاختناقات، مما يصعب معه الاعتماد على تلك الشبكات في إجراء التطبيقات الحرجة للتجارة الإليكترونية خاصة العمليات المصرفية والسمسرة أو تبادل البيانات والملفات المصورة فقد بلغ عدد الأعطال السنوية في الأردن على سبيل المثال حوالي ٥٨ عطلا لكل ١٠٠ خط تليفوني وحوالي ٦٠ في تونس، و٥٠ في الجزائر و٩٨ في جيبوتي ١٣٨ في موريتانيا، بالمقارنة بحوالي ١٣ عطلا فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وحوالي ٨ فقط في السويد.

وقد أدى التوسع في تأسيس الشركات الخاصة بتقديم خدمات الإنترنت في بعض الدول العربية إلى ظهور عدد كبير من الشركات الضعيفة صغيرة الحجم، مما جاء على حساب كفاءة تقديم الخدمة وقدرة تلك الشركات على تطوير شبكاتها وقدراتها على التأقلم مع التطورات المتسارعة في هذا المجال، خاصة مع انتقال الإنترنت من مجرد تدفق البيانات المكتوبة إلى تدفق الملفات والبيانات الصوتية المرئية ويقدر عدد شركات خدمات الإنترنت في مصر،على سبيل المثال، بحوالي ٦٥ شركة تسيطر ٨ شركات منها فقط على حوالي٦٠% من سوق الإنترنت بينما يسيطر العدد الباقي (٥٧ شركة) على النسبة الباقية ومن أهم المقترحات المقدمة لتحسين أداء تلك الشركات هو اندماجها في عدد محدود يتمتع بالقدرة على التأقلم مع التطورات المتلاحقة في مجال الاتصالات والمعلومات وبحيث تستطيع تقديم خدمات الإنترنت بأسعار ومستويات فنية جيدة، وقد بدأت عمليات الاندماج بالفعل ألا إن عدد الشركات الصغيرة لازال كبيرا، وقد يكون من الأنسب وضع الضوابط التشريعية والقانونية التى تضمن توافر المعايير الاقتصادية اللازمة لضمان كفاءة وفعالية عمل تلك الشركات .

ومن المتوقع أن تزداد حدة المشكلات التي تواجه تلك الشركات مع الانتقال إلى مجانية خدمة الدخول على الإنترنت الأمر الذي يفرض العديد من التحديات الفنية والمالية والمحاسبية أمام تلك الشركات وضرورة تطويرها للقدرات الفنية لشبكاتها بحيث تكون قادرة على التعامل مع المعطيات الجديدة وهو ما قد لا يتوفر إلا لعدد محدود من تلك الشركات وبفرض ذلك من جديد أهمية إعادة هيكلة تلك الشركات ويفرض ذلك من جديد أهمية إعادة هيكلة تلك الشركات سواء من خلال إلحاقها بالشركات الكبرى الرئيسية، أو إدماجها في عدد محدود من الشركات أو تحويلها إلى شركات توزيع تابعة للشركات الكبرى تقوم بتوزيع الخدمة في المحافظات فضلا عن أهمية الدور الذي يجب أن تضطلع به وزارة الاتصالات والمعلومات ومرفق تنظيم الاتصالات في تنظيم عمل تلك الشركات والتنسيق بينها وبين الشركة المصرية للاتصالات.



٣ـ ارتفاع أسعار خدمة الدخول على الإنترنت بالمقارنة بالمستويات العالمية:

ويرجع ارتفاع تلك الأسعار في الدول العربية إلى التمييز بين تكلفة الخدمة التليفونية التي تعد مرتفعة أصلا بالقياس بالمستويات العالمية وتكلفة تقديم خدمة الإنترنت ذاتها والتي يتم توفيرها مجانا في الدول المتقدمة، وفي مصر على سبيل المثال تصل التكلفة الإجمالية للدخول على الإنترنت (عن طريق الشركة المصرية للاتصالات والتي تقوم بتحميل التكلفة الإجمالية على فاتورة التليفون) حوالي ٩٠٠ جنية شهريا (٢١٧ دولار شهريا، ٢٦٠٤ دولار سنويا) بمعدل خمس ساعات يوميا وهو معدل يعد مرتفعا جدا بالقياس بمستوى الدخل في مصر حيث تشكل أجمالي التكلفة السنوية للدخول على الإنترنت بالمعدلات السابقة حوالي ٧٦% من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالقدرة الشرائية للدولار والذي يبلغ حوالي ٣٤٢٠ دولار، كما أن تركز شركات تقديم خدمة الإنترنت في العاصمة والمدن الرئيسية يؤدى إلى مضاعفة تكلفة الدخول على الإنترنت خارج تلك المناطق عبر الشبكات الخاصة لتلك الشركات بسبب اعتمادها على الخطوط البعيدة وعلى الرغم من الإعلان عن تقديم خدمة الدخول على الإنترنت مجانا ابتداء من يناير ٢٠٠٢ واقتصار تكلفة الحصول على تلك الخدمة على تكلفة المكالمة التليفونية دون تحصيل رسوم إضافية إلا أن تعظيم التأثيرات الإيجابية لهذا التطور الهام يتطلب تخفيض تعريفة المكالمات المحلية لتصل إلى المستويات العالمية السائدة أو تخفيض تعريفة المكالمات الخاصة بالدخول على الإنترنت فضلا عن ضرورة تعميم تلك المزايا لتصل إلى كافة المدن والمحافظات دون اقتصارها على العاصمة فقط .

٤ـ تواضع حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات التي لازالت في مراحلها الأولى:

تعاني تلك الصناعات في الاقتصاديات العربية من عدد من المشكلات يأتي في مقدمتها ضعف القاعدة البشرية التي تستند أليها صناعة المعلومات فى البلدان العربية ومحدودية حجمها، إذ لا يتعدى عدد شركات البرمجة وتطوير المواقع الإليكترونية والخدمات المرتبطة بها في الأردن، على سبيل المثال حوالي ٥٠ شركة تتسم بصغر حجمها، حيث لا يتعدى أجمالي العاملين بها حوالي ١٢٥٠ فردا بمعدل ٢٥ فرد لكل منها، كما تتسم الأجور في هذا القطاع بالضعف النسبي بالمقارنة بالمستويات العالمية الأمر الذي يجعل الهجرة إلى الخارج أحد الأهداف الرئيسية للعمالة في هذا القطاع، إذ يعادل اجر مبرمج مبتدئ في الأردن حوالي ٣٦٠ دولار شهريا مقارنة بحوالي ٣٣٩٠ ـ ٥٤٠٠ دولار في ايرلندا على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض قد يشكل أحد عناصر تنافسية صناعة المعلومات في البلدان العربية إلا أنه يدفع في الوقت نفسه بالعمالة في هذا القطاع إلى الهجرة للخارج سعيا وراء مصادر دخل أعلى خاصة في ظل ضعف تلك الصناعة .

٥ـ التواجد المحدود على شبكة الإنترنت وغياب الأطر التشريعية والقانونية:

على الرغم من أن العديد من شركات التجارة العربية قد اتجهت خلال العامين الأخيرين إلى تصميم مواقع إليكترونية خاصة بها على شبكة المعلومات الدولية، إلا أن اغلب المواقع الإليكترونية لازالت لا تركز على البيع أو الممارسة المنظمة للتجارة الإليكترونية بقدر ما تركز على أنشطة الدعاية والإعلان عن منتجاتها فضلا عن تركيزها على السوق المحلية التي تعد سوقا محدودا سواء بالقياس إلى عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي أو المتعاملين بالتجارة الإليكترونية، ويرجع ذلك في حقيقة الآمر إلى عدم توافر الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بتنظيم التجارة الإليكترونية والتي تعد شرطا ضروريا لنمو تلك التجارة على نحو يسمح بممارسة التجارة الإليكترونية بشكل منظم.

٦ـ عدم توافر الحافز لدى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم لممارسة التجارة الإليكترونية:

ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة من بينها عدم توافر التمويل اللازم لتبنيها استراتيجية التجارة الإليكترونية والخدمات المرتبطة بها (الدفع الإليكتروني، والشحن والنقل والتسليم ... الخ) أو بسبب اقتناعها / إدراكها بعدم جدوى التجارة الإليكترونية في المرحلة الراهنة في ضوء انخفاض

عدد مستخدمي الإنترنت وارتفاع نسبة المخاطر وعدم توافر البنية الأساسية الجيدة الأمر الذي ينعكس على ارتفاع تكلفة تطبيق استراتيجية التجارة الإليكترونية.

٧ـ ضعف القطاع الخاص في مجال التجارة الإليكترونية:

ويتمثل أهمها في ضعف القطاع الخاص ذاته في معظم الدول العربية وهو القطاع المنوط به القيام بالدور القائد في تنمية ونمو التجارة الإليكترونية كما تثور في هذا الإطار أيضا علاقة الشك المتبادلة بين الحكومة والقطاع الخاص بشكل مستمر والتي تنعكس بشكل خاصا في إحجام الأخير عن تقديم البيانات والمعلومات التفصيلية الخاصة بحجم الإنتاج والعمالة والطاقة الإنتاجية والمواصفات الفنية للسلع والمنتجات التي يقوم بإنتاجها... الخ سواء من خلال تحميل تلك البيانات مباشرة على المواقع الإليكترونية الخاصة به على الإنترنت أو تقديمها إلى الحكومة في إطار المشروعات الخاصة ببناء قواعد بيانات تفصيلية عن الاقتصاد الوطني وهيكل الإنتاج . ويمثل توافر تلك البيانات شرطا ضروريا في الكثير من الحالات لعقد الصفقات الإليكترونية، إذ تشترط الكثير من الشركات الأجنبية توافر تلك البيانات قبل عقد الصفقات التجارية الإليكترونية أو الدخول في المعاملات التجارية الإليكترونية وتمثل تلك المشكلة إحدى المعوقات التي لازالت تواجه عمل نقطة التجارة الدولية في مصر. ويرجع أحجام القطاع الخاص عن توفير تلك البيانات إلى عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الخوف من استخدامها ضده نظرا لارتباطها بأنشطة الضرائب والتأمينات وغيرها ويتطلب تنمية التجارة الإليكترونية ضرورة تنمية الوعي لدى القطاع الخاص بأهمية توفير تلك البيانات وما يمكن أن يؤدى توفرها على شبكات المعلومات من تنمية فرص التصدير فضلا عن خلق المناخ التشريعي اللازم لخلق الثقة لدى القطاع الخاص بأهمية تداول وتوافر المعلومات بخصوص نشاطه الإنتاجي.

المبحث الثالث

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج يسترشد به في تنمية التجارة الإليكترونية في الاقتصاد المصري

مقدمة:

تطور اقتصاد الولايات المتحدة مع نمو الإنترنت، وهذا ما يتطلبه [١٨] النمو أيضا في مجال التجارة الالكترونية فأعداد هائلة من الأفراد يستخدمون الإنترنت في التسوق، البحث عن الوظائف، عمل الاستشارات الطبية، إدارة الأعمال كاملة من خلال شبكات الإعمال، المشاركة في تطوير سوق العمل من خلال الإنترنت، الحصول على منتجات وخدمات جديدة تم تخليقها ودمجها في عالم الشبكات.

ومن الواضح أن الشبكة عملت على استنباط أشكال جديدة من الخدمات التقليدية التي لا غنى عنها كالتعليم والخدمات الصحية.... الخ، وعملت على إعادة هيكلة طرق توفير تلك الخدمات، مما كان له اثر إيجابي مرتفع بالنسبة للدخل القومي ومن ثم المسا همه في تطوير الأداء الاقتصادي.

أولا: مكونات الاقتصاد الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية:

الواقع أن الاقتصاد الرقمي يتكون من عدة شرائح كما يظهر من الشكل رقم (٥) التالي[١٩]:



المصدر : تم تصميمها بمعرفة الباحث.



حيث تدخل التجارة الإليكترونية ضمن هذه الشرائح، بحيث تستطيع الشركات التي تكون كل شريحة إن تمارس التجارة الإليكترونية في مزاولة أنشطتها المختلفة، وهذه الشرائح هي:

(أ) الشريحة الأولى: شركات بنية الإنترنت:

هي الشركات التي تولد عوائدها كاملة أو جزء من عوائدها عن طريق تقديم المنتجات التي تتشكل منها بنية الإنترنت، وقد تكون هذه المنتجات أجهزة أو برمجيات أو خدمات أو معلومات ومعارف، وواقع الحال أن هذه الشركات هي التي تلعب الأدوار الرئيسية في عالم الإنترنت وهي من الشركات العالمية الرائدة، ونذكر منها مثلا: أي بي أم، وكومباك، وسيسكو، ومايكروسوفت، وصن مايكروسيستمز، وشركة دل، واوراكل .

(ب) الشريحة الثانية: شركات الاتصالات :

يحسب جزء من عوائد شركات الاتصالات في تقدير حجم اقتصاد الإنترنت، لأن تدفق بيانات الإنترنت يتم عبر خطوط الاتصالات التابعة لهذه الشركات . كما إن هذه الشركات قد تكون هي التي توفر خدمة الإنترنت للمشتركين.

(جـ) الشريحة الثالثة: شركات البيع عبر الإنترنت: (Online Sellers):

هنالك عدد هائل من الشركات التي تبيع المنتجات عبر الإنترنت وتنقسم هذه الشركات إلى نوعين :

١ـ شركات تعتمد على الإنترنت اعتمادا كاملا في تسيير أعمالها (اى ليس لها على أرض الواقع مخازن أو متاجر) ومنها Amazon.COM عندما بدأت في مزاولة نشاطها قبل التوسع .

٢ـ شركات تعتمد على الإنترنت اعتمادا جزئيا في تسيير أعمالها (أي لها على أرض الواقع منشآت كالمخازن والمتاجر ومنها شركة LLBeans.

(د) الشريحة الرابعة: شركات الوساطة الالكترونية عبر الإنترنت:

وظيفتها الرئيسية هي تسهيل وتحفيز الاتصال والتواصل بين البائعين والمشترين ومنها شركة Ebay وشركة Etrade.

ثانيا: تحليل لمكونات الاقتصاد الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية:

يتكون الاقتصاد الرقمي من عدة شرائح كما وضحنا فيما سبق الشريحة الأولى شركات بنية الإنترنت والثانية شركات الاتصالات والثالثة شركات عبر الإنترنت On Line Sellers والرابعة شركات الوساطة الإلكترونية عبر الإنترنت، وفيما يلي تحليل لمكونات الاقتصاد الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية (٢٠):

- الانخفاض الكبير في أسعار أجهزة الكمبيوتر ومكوناته والتي انخفضت بمقدار ١٢ % تقريبا سنويا خلال الفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩٤، ونحو ٢٦ % سنويا خلال الفترة من عام ١٩٩٥ – ١٩٩٩.
- الانخفاض الكبير في أسعار معدات الاتصالات حيث انخفضت بنسبة ٢% سنويا في الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٨.
- تضاعف حجم الاستثمار الحقيقي في تكنولوجيا المعلومات والربح (١) من ٢٤٣ بليون دولار أمريكي إلى ٥١٠ بليون دولار أمريكي خلال الفترة ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩.
- زاد الاستثمار في مكونات البرامج Software Component من ٨٢ بليون دولار إلى ١٤٩ بليون دولار خلال نفس الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩ .
- توسعت الشركات الأمريكية في عمل قنوات للبيع والتسويق تتم من خلال الإنترنت والعمل على تبادل للمعلومات من خلالها Supply Network، والتوسع في استخدام نظم الشبكات الإدارة عمليات التجارة وتبادل المعلومات.
- ظهرت أهمية القيام بتجارة التجزئة إلكترونيا E-retail من خلال التجارة الالكترونية حيث حققت مؤسسات تجارة التجزئة مبيعات من خلال البيع على الإنترنت عام ١٩٩٩ /٢٠٠٠ حوالي ٥,٣ بليون دولار أي ما يعادل ٠,٦٤% من أجمالي تجارة التجزئة.
- حققت شركات IT بمختلف مجالاتها ما يقرب من ثلث النمو الاقتصادي الأمريكي في الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٩، كما ساعد انخفاض أسعار خدمات ومنتجات تكنولوجيا المعلومات على انخفاض التضخم في الاقتصاد الأمريكي خلال نفس الفترة حيث أنخفض معدل التضخم من ٢,٣٥ إلى ١,٨%.
- بلغت نسبة العاملين في منشأت إنتاج تكنولوجيا المعلومات ٦,١ % من العمالة الأمريكية، وكانت الوظائف المعروضة في الفترة ١٩٩٤ – ١٩٩٨ حوالي ٨٠% منها لصالح قطاع تكنولوجيا المعلومات.

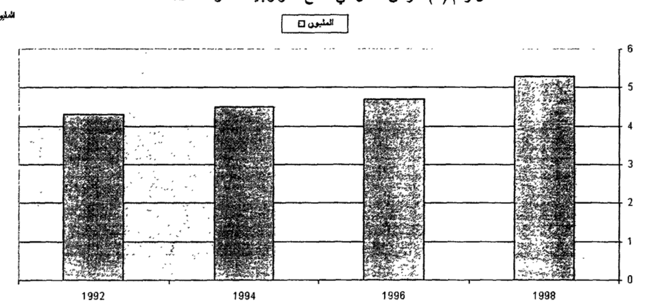
ويتضح من الشكل رقم (٦) التالي تزايد فرص العمل في قطاع



تكنولوجيا المعلومات IT، حيث زاد من ٤,٣ مليون فرصة عمل عام ١٩٩٢، إلى ٥,٣ مليون فرصة عمل عام ١٩٩٨م.

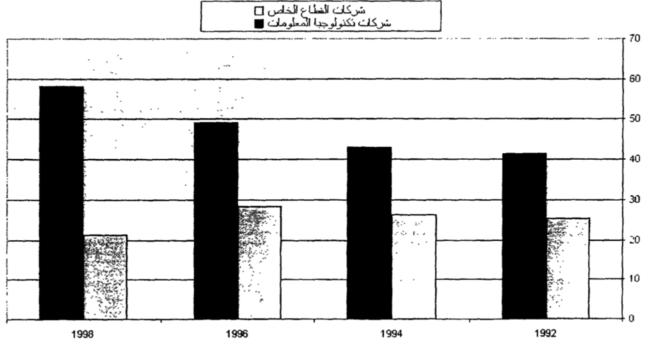
ويتضح من الشكل رقم (٧) التالي ارتفاع الدخل السنوي للعامل الواحد في قطاع تكنولوجيا المعلومات بالمقارنة بدخل نفس العامل في القطاعات الأخرى للاقتصاد الأمريكي حيث زاد من ٤١٣٠٠ $ عام ١٩٩٢ إلى ٥٨٠٠٠ $ عام ١٩٩٨ في قطاع تكنولوجيا المعلومات بينما بلغ ٢٥٤٠٠ $، ٣١٣٠٠ $ عامي ١٩٩٢، ١٩٩٨ على التوالي للعامل في القطاعات الأخرى للاقتصاد الأمريكي.

شكل رقم (٦): فرص العمل في قطاع تكنولوجيا المعلومات IT



المصدر : U.S. Department of Commerce , 2001

شكل رقم (٧): متوسط الدخل السنوي للعامل الواحد في قطاع إنتاج تكنولوجيا المعلومات



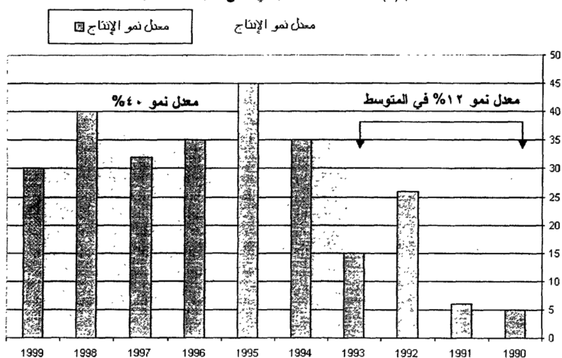
المصدر : U.S. Department of Commerce , 2001



ارتفاع معدل نمو الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات (صناعة أجهزة الكمبيوتر، معدات الاتصال الصناعات المتعلقة بصناعة الإلكترونيات)، حيث يتضح من شكل رقم (٨) التالي زيادة معدل نمو الاستثمارات من ١٢% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ إلى ٤٠% في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٩.

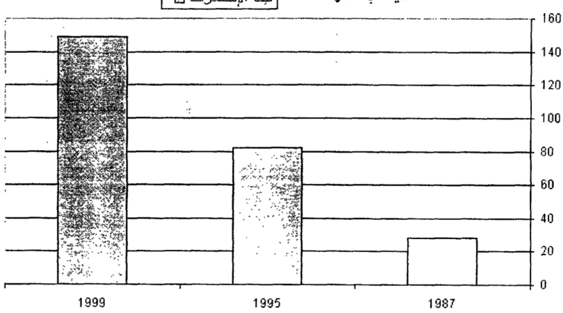
ويتضح أيضا من الشكل رقم (٩) التالي زيادة قيمة الاستثمارات في البرامج وصناعة البرمجيات من ٢٨ بليون دولار عام ١٩٨٧ إلى ١٤٩ بليون دولار عام ١٩٩٩.

شكل رقم (٨): معدل نمو الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات



المصدر : U.S. Department of Commerce , 2001

شكل رقم (٩): قيمة الاستثمارات في البرامج وصناعة البرمجيات



المصدر : U.S. Department of Commerce , 2001



- زاد معدل النمو في استخدام الإنترنت من ١٧١ مليون مستخدم عام ١٩٩٩ إلى ٣٠٤ مليون مستخدم عام ٢٠٠٠، ولقد قدر عدد المستخدمين للتجارة الإلكترونية عام ٢٠٠٠ حوالي ١٠ مليون مستخدم بعد إن كان حوالي ٤ مليون مستخدم عام ١٩٩٧ .

ومن ناحية أخرى يلاحظ وجود مجموعة من البرامج مثل برنامج BOTS يساعد المستهلك على مقارنة الأسعار في زمن قياسي على الإنترنت وهو الأمر الذي يجعل ميزة جمع المعلومات عن أسعار المنتجات سهل وسريع ورخيص.

كما إن هناك سهولة في تداول المعلومات الالكترونية الموجودة على شبكة الإنترنت فمثلا معظم الشركات تعلن عن احتياجاتها الوظيفية من خلال موقعها الإلكتروني على الإنترنت حيث أو ضحت دراسة عام ٢٠٠٠ أن ٧٩% من الشركات العالمية تستخدم الموقع الخاص بها لاستقبال طلبات التوظيف أو إرسال البريد الالكتروني إليها لطلب التوظيف مما ينعكس على المؤسسة بتخفيض تكاليف التوظيف .

وأوضحت دراسة أخرى أن ٤٥% من مستخدمي الإنترنت يستخدمونه للحصول على معلومات عن الصحة وان بعض المرضى يصلون إلى الأطباء والمعالجين الخاصين منهم من خلال الإنترنت.

- الحكومة بمختلف أنواعها في الولايات المتحدة أعدت نفسها أيضا للدخول في عصر الإنترنت فاستخدامه للاتصال مع المواطنين وتقديم الخدمات المحلية، كما عملت الحكومة على عمل قاعدة بيانات كاملة يستطيع أي رجل أعمال الدخول أليها لمعرفة العلامات التجارية وبراءات الاختراع لطلب أي معلومات عنها من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بها وهناك قاعدة بيانات عن الصحة والضرائب والانتخابات ودفع الضرائب وأي عرامات .
- هناك وسيلتان لنقل وتوزيع السلع والخدمات E-BUSINESS، الوسيلة الأولى وهي وسيلة السلع والخدمات القابلة للترميز رقميا وتشمل على كل ما هو منصوص (كتب ــ مجلات ــ ترجمات) او صور (وثائق، دراسات هندسية، استثمارات) أو صوت (أغاني، موسيقى، خطابات، قصص صوتية) أو أفلام (فيديو، العاب، تسلية) أما الوسيلة الثانية فتتمثل في السلع والخدمات المادية التي لا يمكن ترميزها رقميا DIGITAL، فترسل اما بالبريد السريع أو النقل العادي والسريع، وتمتلك الولايات المتحدة عددا كبيرا من شركات الشحن التي اعتمدت تقديم الخدمات الإلكترونية وتتنافس جميعها على تقديم الخدمات بأعلى سرعة واقل تكلفة.
- لا وجود للأعمال الإلكترونية إذا لم يكن هناك تسهيلات وطرق لدفع ثمن البضائع والخدمات وهناك تطورات عالية في مجال استخدام الحاسب والإنترنت في الأعمال المصرفية سواء كان ذلك من المنزل أو المكتب أو الشارع أو التليفون المحمول.
- أهم القطاعات التي مارست التجارة الالكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية: التأمين، البنوك والسياحة والسمسرة المالية، وإنتاج المعدات الالكترونية والخدمات المتعلقة بها، معدات الاتصال وخدماتها، التصميم والهندسة والاستشارات الإدارية والخدمية والتعليم والصحة وخدمات أخرى.
- تزايد النمو في الناتج الإجمالي المحلي نتيجة النمو الذي حدث في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث نما إلى ما يعادل ٣% في المتوسط خلال المدة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠.

كما ارتفع معدل الاستثمار ومعدل الدخل وانخفاض معدل البطالة والتضخم مما كان له تأثير إيجابي للثقة بالاقتصاد الأمريكي، حيث أخذ بالتحرك للأفضل وهو ما ساعد على قبول مصطلح The New Economy.

<u>الخلاصة</u> :

أوضح العرض السابق ما يلي:

١- يتطور حجم التجارة الالكترونية بصورة تفوق توقعات كل الشركات المتخصصة في مجال الدراسات والتحليل وإعداد التنبؤات وقد أدى ذلك إلى حدوث تفاوت كبير بين الأرقام الصادرة من مؤسسات مختلفة عن نفس الفترة الزمنية لنفس موضوع الدراسة - الأمر الذي أدى بالشركات المتخصصة إلى إصدارها لعدة مراجع للتنبؤ



بصورة دورية وعلى الرغم من ذلك يحدث تفاوت كبير من إصدار لآخر وقد أدى هذا التضارب في الأرقام بين الشركات المتخصصة إلى عدم الاتفاق على رقم محدد للتجارة الإلكترونية سواء كان في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

٢- إن التجارة الإلكترونية تشغل جانبا مهما من اقتصاد الإنترنت والواقع أن اقتصاد الإنترنت يتكون من عدة شرائح كما يلي:

- الشريحة الأولى: شركات بنية الإنترنت
- الشريحة الثانية: شركات الاتصالات
- الشريحة الثالثة: شركات البيع عبر الإنترنت.
- الشريحة الرابعة: شركات الوساطة الإلكترونية عبر الإنترنت.

٣- تضاعف حجم الاستثمار الحقيقي في تكنولوجيا المعلومات والبرامج من ٢٤٣ بليون دولار أمريكي إلى ٥١٠ بليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩. كما زاد الاستثمار في مكونات البرامج من ٨٢ بليون دولار إلى ١٤٩ بليون دولار خلال نفس الفترة.

٤- ظهرت أهمية القيام بتجارة التجزئة من خلال التجارة الإلكترونية عم طريق (الشركات ــ العملاء) حيث ظهر أنه بنهاية الربع الأخير من عام ١٩٩٩ أن مؤسسات تجارة التجزئة حققت مبيعات من خلال البيع على الإنترنت ٥,٣ بليون دولار أي ما يعادل ٠,٦٤% من إجمالي تجارة التجزئة وذلك من خلال استخدام الإنترنت ليس فقط للشراء بل أيضا لتنظيم ومتابعة الحسابات المالية والحصول على المنتجات الرقمية والحصول على الخدمات الاستثمارية .

٥- أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية قد حقق نموا اقتصاديا مدعوما ومعززا بقوة من الثورة التكنولوجية وأيضا بشرط مثل تخفيض أسعار **IT** وازدهار الاستثمار في منتجات وخدمات **IT** في مختلف الصناعات الأمريكية، لذلك يقترح بعض المحللين لصناعات الحاسبات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنه لبقاء الثورة التكنولوجية وازدهارها فأنه لابد من تخفيض خدمات وأسعار منتجات **IT**.

لأنه يوما بعد يوم يسمح ويصرح بأن صناعات ومنتجات مختلفة تدخل فيها تكنولوجيا معلومات وتحقق نموا وربحا وفيرا بها، وأعطوا بعض الأمثلة الواضحة لتلك الصناعات (صناعات السيارات، الطيران، الطاقة، مصانع التجزئة)، وأوضحوا أنه لابد من الاستمرار في تعزيز هذه الصناعات لتحقق الثروة التكنولوجية أهدافها الكاملة.

٦- هناك مجموعة من الأعمال التي تحدث من خلال الاقتصاد الرقمي الجديد:

- المعلومات الإليكترونية على شبكة الإنترنت.
- استخدام الإنترنت.
- المستهلكين في الاقتصاد الجديد.
- وجود الأسعار على الإنترنت.
- العناية والرعاية الصحية.
- التوظيف.
- الأبحاث.
- الحكومة الإلكترونية.
- المجتمعات الموجودة على الإنترنت.
- التوسع في الأعمال الإلكترونية .

٧- إن من أهم الإنجازات التي نتجت من أستخدام الإنترنت هي تقريب المسافات وإزالة الحواجز بمختلف أشكالها، بما في ذلك حاجز اللغة بين المستهلكين والمنتجين حيث وصل كلا منهما للأخر بدون حاجة إلى وسيط وذلك أن المستهلك إذ كان يملك جهاز شخصي يستطيع أن يحدد ما يريد معرفته عن أية شركة وما تنتجه من سلع وخدمات والتعرف على أسعارها، ومن ثم لم يعد لحجم الشركة (سواء كبيرة أم صغيرة) رأسمالها (الضخم أو المحدود) أي تأثير على قدراتها للوصول إلى المستهلك فى أي مكان من العالم . ومن الأمثلة الواقعية النجاح الضخم الذي حققته شركات مثل: شركة **Amazon**، شركة **Folwers.Com**.

٨- هناك دورا هاما للمصارف في ظل المتغيرات والمستحدثات العصرية يجب أن تقوم به لتطبيع الدحول إلى عصر المعلومات.



المبحث الرابع

نحو رؤية استراتيجية لتنمية التجارة الإليكترونية في الاقتصاد المصري في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تتأثر مصر، بوصفها أحد الاقتصاديات الواعدة بالتجارة الإلكترونية حيث تتنافس مع الدول المتقدمة لجذب الاستثمارات وتنمية الصادرات والمشاركة بفاعلية في حركة التجارة الدولية سواء على مستوى السلع أوالخدمات ويبلغ عدد مستخدمى شبكة الإنترنت في مصر الان أكثر من ١٢٠ ألف مستخدم يحصلون على خدماتهم من خلال اكثر من ٤٢ شركة خاصة لخدمات الإنترنت بالإضافة إلى العديد من الجهات الحكومية التي تستخدم الإنترنت في الحصول على المعلومات وإتاحة المعلومات للمستثمرين والمستفيدين ويلاحظ أن معدلات الزيادة في استخدامات الإنترنت تصل إلى حوالي ٥٠% سنويا وباستمرار هذا المعدل فمن المتوقع أن يصل عدد المشتركين بالإنترنت إلى حوالي ٢ مليون مستخدم بحلول عام ٢٠٠٥.

ومع نمو شبكة الإنترنت ستزدهر التجارة الإلكترونية والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن لمصر أن تعد رؤية إستراتيجية لتنمية التجارة الإلكترونية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد المصري.

للإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن الاقتصاد المصري لا يزال مبتدأ في مجال الأعمال الإلكترونية الا أننا نشاهد الان تحركات جيدة في الاقتصاد المصري وهذه التحركات تتم في ضوء رؤية استراتيجية شاملة لتحقيق أهداف محددة لتنمية التجارة الإلكترونية، وهذه الرؤية الاستراتيجية يتكون من عدة جوانب أهمها ما يلى :

أولا: توافر بنية أساسية للاتصالات، واستخدام الإنترنت بتكاليف منخفضة :

يتضح من الجداول أرقام (٩)، (١٠)، (١١) التالية ما يلي:

١- يتضح من الجدول رقم (٩) التالي زيادة عدد الشركات الخاصة في مجال الاتصالات بمصر فهناك شركتان للتليفون المحمول ٤٠ شركة للبنية الرقمية للإنترنت، ٦٠ شركة لتقديم خدمات الإنترنت وذلك عام ٢٠٠٣.

وأكدت إحدى دراسات الاونكتاد على أهمية البنية الأساسية للاتصالات حيث تعتبر من أهم العوامل في تحديد أهمية وضرورة التسجيلات الإلكترونية حيث أن الأسعار الباهظة والجودة الضعيفة لشبكة الاتصالات في معظم الدول النامية، تعد من أهم العوامل التي تعوق استخدام التبادل التجاري الإلكتروني وعلى الرغم من توسيع شبكات الاتصالات بمصر إلا أن كفاءتها مازالت منخفضة.

جدول رقم (٩)

الشركات العاملة في مجال الاتصالات في مصر

نوع الخدمة	عدد الشركات
التليفون المحمول	٢
توصيل شبكة البيانات	٥
البنية الرقمية للإنترنت	٤٠
خدمات الإنترنت للمشتركين	٦٠
الخدمات الصوتية	٢
خدمات التليفون العامة	٢
تصنيع السنترالات	٢
تصنيع كابلات الاتصالات النحاسية	٤
تصنيع الألياف الضوئية	٢

المصدر : وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية، د/ أحمد نظيف، ٢٠٠٢.

٢ـ يتضح من جدول رقم (١٠) مدى كفاءة البنية الأساسية في مصر حيث يتضح ضعف كفاءة النسبة الأساسية في مصر طبقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة ١٩٩٨ وتحليل البيانات السابقة عن مصر ومقارنتها بالدول صاحبة المركز الأول يتضح ما يلي :

- تكلفة لمكالمة لمدة ٣ دقائق من مصر إلى الولايات المتحدة الأمريكية ٨,٨٥ دولار بينما إلى ايرلندا ١,٠٩ دولار.
- تكلفة الاستثمار في الاتصالات في مصر ٢,٥ دولار لكل نسمة بينما في دولة السويد ٢٨٤ دولار لكل نسمة .
- أعدد خطوط التليفونات في مصر ٤,٢٦ تليفون لكل ١٠٠ نسمة بينما في دولة السويد ٦٨,٣ تليفون لكل ١٠٠ نسمة.
- عدد مشتركي التليفون في مصر ٠,١٣ تليفون لكل ١٠٠ نسمة بينما في دولة السويد ١٥٨ تليفون لكل ١٠٠ نسمة.

يتضح مما سبق أن البنية الأساسية للاتصالات في مصر لا تزال ضعيفة وأنها تحتاج إلى مجهودات كبيرة لكي تبلغ المستويات العالمية الأمر الذي ينعكس على تفضيل كفاءة التجارة الإلكترونية .

جدول رقم (١٠): كفاءة البنية الأساسية في مصر

المؤشر	الترتيب	التقدير
١- تكلفة المكالمة الدولية	٤٨	ضعيف
٢-الاستثمار في قطاع الاتصالات	٤٧	ضعيف
٣- عدد خطوط التليفون	٤٤	ضعيف
٤-عدد مشتركي التليفون المحمول	٤٨	ضعيف

المصدر : وزارة الاتصالات والمعلومات المصرية، د/ أحمد نظيف، ٢٠٠٢.

٣ـ يتضح من الجدول رقم (١١) التالي أن كثافة استخدام الإنترنت في مصر لا تزال محدودة حيث يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في عام ٢٠٠٠ حوالي ٣٠٠ ألف مستخدم، زادت عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٣,٢ مليون مستخدم، وهذه زيادة متميزة ولكن بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت فيها عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٧,٢ مليون مستخدم.

يتضح أن كثافة استخدام الإنترنت في مصر مازال ضعيفا.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن البنية للإنترنت في مصر قدراتها ٤ ميجا بايت وهذا معدل ضعيف بالمقارنة بالمعدلات العالمية التي تبلغ مثلا في أمريكا حوالي ٤٥ ميجا بايت.

وللأنصاف نؤكد على أن الحكومة في مصر تتجه نحو تخفيض الأسعار استخدام الهاتف والإنترنت وكذلك نحو خصخصة الاتصالات بهدف المنافسة وتخفيض الأسعار وبالتالي التوجيه نحو مجتمع المعلومات والأعمال الإلكترونية.

جدول رقم (١١): كثافة استخدام الإنترنت في بعض الدول

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت ٩٨	النسبة إلى السكان	عدد مستخدمي الإنترنت في ٢٠٠٠
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٤,٥ مليون	٢٦	٤٧,١٥٦ مليون
النمسا	٥٠٠ ألف	٦,٢٥	١,٢ مليون
ألمانيا	٢,٨ مليون	٧	٤,٨ مليون
إنجلترا	٣ مليون	١٠,٢٥	٤,٢ مليون
سنغافورة	٥٠٠ ألف	١٤,٧	١,٨ مليون
اليابان	٦,٨٤ مليون	٦,٤	٨,٦٤ مليون
ماليزيا	٦٠٠ ألف	٣	-
إسرائيل	٢٠٠ ألف	٣,٧	٦١٣ ألف
مصر	٦١,٠٢١ مليون	٠,٠٩	٣٠٠٠٠٠ ألف
جنوب أفريقيا	٧٠٠ ألف	١,٦٧	١,٢ مليون
لبنان	٢٢,٨٢٨ مليون	١,١٤	-

المصدر : **Oecd . Commeyce.net**



ثانيا : توافر بنية قانونية وتشريعية ملائمة لتطوير التجارة الإلكترونية (٢١):

يعد خلق مناخ تشريعي وقانوني ملائم لمقتضيات التجارة الإليكترونية أحد عناصر النجاح لتنمية التجارة الإلكترونية ، ويتطلب هذا المناخ مشاركة كاملة بين الحكومة وقطاعات الأعمال والمستهلكين بصورة تضمن تحقيق بناء آليات جديدة متواكبة مع حركة التطور العالمي . ويلاحظ أن التجارة الإلكترونية سوف تفرض على جميع الدول إجراء تعديلات جذرية في التشريعات المنظمة للتجارة والجمارك والبنوك لأن المشكلة تكمن في " صعوبة التبادل الإلكتروني للوثائق حيث تتم المشتريات والعمليات التجارية بأنواعها دون عقود موقعة أو فواتير أم إيصالات ومن ناحية أخرى يلاحظ أن توافر بنية قانونية وتشريعية ملائمة لتطوين التجارة الإلكترونية في مصر تتطلب : اعتماد الوثائق والتعاقدات الإلكترونية كمستندات قانونية يعتد بها، وضع الضوابط القانونية الملائمة الخاصة بالإمضاءات والتوقيعات الإلكترونية، وضع آلية لفض المنازعات العالمية التي تثار بشأن المبادلات التجارية الدولية، إصدار قانون لتنظيم خدمة الإنترنت واستخدامه والإعلان من خلاله في مصر، صياغة الأشكال القانونية للتعاقدات الإلكترونية، تجريم استخدام بطاقات ائتمانية لغير مالكها هذا بالإضافة إلى وضع ضوابط قانونية لسرعة فض المنازعات التجارية، وضوابط لحماية المستهلك .

ثالثا: ميكنة النظم المصرفية :

تتطلب التجارة الإلكترونية ميكنة النظم المصرفية وتحويل المجتمع من نظم الدفع والسداد النقدي إلى نظم السداد والدفع الحديثة مثل استخدام البطاقات الائتمانية، لأن التحويلات البنكية تتم آليا دون الحاجة إلى فتح اعتمادات مصرفية، كذلك طلبات الشراء والبيع وأوامر الشحن والتأمين كلها تتم إليكترونيا.

ويلاحظ أن ارتفاع نسبة استخدام البطاقات الائتمانية وتوافرها في أيدي مستخدمي الإنترنت وتسهيلات الحصول عليها من البنوك المختلفة يؤدي إلى تنشيط التجارة الإلكترونية.

لذلك يجب التوسع في استخدام وإصدار بطاقات الائتمان وتقليل القيود على إصدارها، مع ضرورة ربط البنوك بعضها البعض من خلال وسيلة إليكترونية وأن تلعب البنوك دور الضامن في عملية التبادل التجاري عن طريق استخدام بروتوكولات الدفع الآمن Secure Electronic transactions ، بروتوكول الدفع Net bill، البطاقة الذكية Smart Cards ، .. الخ.

ويمكن القول بأن معظم البنوك المصرية بدأت إدخال هذه التكنولوجيا المقدمة ولكن لا تزال بعيدة نسبيا عن تفعيلها الأمر الذي ينعكس على بطء عملية تنمية التجارة الإلكترونية.

رابعا: توافر أنظمة فنية لتأمين وسرية التعاملات الإلكترونية وتبادل الوثائق الإلكترونية (٢١) :

أوضحت إحدى الداسات العالمية أن أهم معوقات التجارة الإلكترونية هي على التوالي : عدم توافر شروط الأمن في الدفع من خلال الإنترنت، عدم انتشار الإنترنت بصورة كافية، عدم تقبل مستخدمي الإنترنت لفكرة الشراء من خلال المواقع الإلكترونية، ارتفاع تكلفة إقامة وإدارة المواقع التجارية، بطء شبكة الإنترنت حيث تبلغ سرعتها في مصر حوالي ٢ ميجابايت بينما سرعتها في أمريكا حوالي ٤٥ ميجابايت / مما سبق يتضح أهمية وضرورة توافر أنظمة لتأمين وسرية التعامل الإلكتروني وتبادل الوثائق الإلكترونية ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر الاستفادة من الشركات العالمية في وضع أنظمة تأمين وسرية التعاملات للتجارة الإلكترونية مثل كومباك، أوراكل، IBM, Microsoft, HP ، ... الخ.

خامسا: نشر الوعي بأهمية وضرورة التجارة الإلكترونية :

يعتبر نقص الوعي بالتجارة الإلكترونية من أهم العوامل التي تعوق تنمية التجارة الإلكترونية، لذلك يجب العمل على التوعية بالتجارة الإلكترونية من خلال وسائل الإعلام المختلفة (الصحف، الإذاعة والتليفزيون)، أو من خلال عقد ندوات للتعريف بأهمية وضرورة وكيفية تنفيذ التجارة الإلكترونية، وعن طريق تشجيع شركات البرمجيات مثل IBM، Microsoft على بناء الأنظمة والبرامج التى تساعد في تنمية التجارة الإلكترونية وعن طريق الاستعانة بالجهات الدولية والشركات متعدد الجنسيات التي لها خبرة لعرض

تجربتها على رجال الأعمال والغرفة التجارية واتحاد الصناعات، ... الخ

سادسا: تطور نظم الجمارك والضرائب :

تعتبر قضية الجمارك والضرائب من أهم القضايا التي تثار عند وضع رؤية لتنمية التجارة الإلكترونية لأن الفرق الطرق التقليدية لن تجد في ظل التجارة الإلكترونية الأمر الذي يتطلب إرساء قواعد إدارية وقانونية وتشريعية وفنية جديدة في إدارة هذه المنافذ مثل قبول الأوراق والمستندات الإلكترونية كمستند رسمي والإمضاءات الإلكترونية وربط المنافذ الجمركية بالبنوك والحجر الصحي والوزارات التي تعطي موافقات على السلع الاستيرادية، مع أهمية إتباع نظم ضرائب مبسطة وإتباع كود تجاري موحد للتجارة الإلكترونية وبناء قواعد بيانات عن الشحن وتكاليفه وأماكن التخزين.

سابعا: إنشاء شركات تامين وضمان للمعاملات التجارية :

هناك ضرورة لإنشاء شركات حاضنة تضمن التعاملات التجارية بين البائع والمشتري ونظرا لأن جميع الأطراف لم يلتقوا من قبل ذلك لابد من وجود طرف ثالث يقوم بعملية تسهيل وضمان تنفيذ الاتفاقيات ويفضل أن تكون هذه الجهة مضمونة من قبل الحكومة ولا يوجد في مصر الآن جهة أو شركة تقوم بهذا الدور .

ثامنا: دور المنظمات الدولية وشركات البرمجيات ومعاهد ومراكز التدريب :

تهتم المنظمات الدولية بتفعيل التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي ولتحقيق ذلك تقوم بمنح مساعدات للدول النامية. التنسيق في مجال الأبحاث العالمية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ووضع التصور للبنية الأساسية لخلق مجتمع المعلومات على مستوى العالم وتوعية الدول النامية بأهمية التجارة الإلكترونية في تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات الأمر الذي ينعكس على زيادة الدخل القومي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

أما شركات البرمجيات فلها دور رئيسي وهام في بناء وتطور أدوات التجارة الإلكترونية ورفع كفاءة هذه الشركات سيساعد على تعريف المواطنين بالتجارة الإلكترونية وتوعيتهم الأمر الذي يؤدي التنمية التجارة الإلكترونية .

ومن ناحية أخرى تلعب المعاهد ومراكز التدريب دورا هاما يتمثل في أعداد الكوادر البشرية الذين يستطيعون التعامل مع برامج التجارة الإلكترونية الآمر الذي ينعكس على نجاح التجارة الإلكترونية ومن ثم تحقيق تنمية التجارة الإلكترونية في مصرنا الحبيبة وانعكاس هذا على تحسن العجز فى الميزان التجاري وميزان المدفوعات وزيادة الدخل القومي والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

تاسعا: مراحل التحول إلى التجارة الإلكترونية [٢٣]:

إن عملية التحول على استخدام نظم وأساليب التجارة الإلكترونية هي إحدى التحديات الإدارية الكبيرة التي تواجهها مؤسسات الأعمال حاليا ولا يمكن تحقيق هذا التحول إلا من خلال خطة مبنية على أسس وفكر متطور يوائم بين ثقافة المؤسسة وقدراتها وإمكانياتها من جهة وبين التحديات والمصاعب المرتبطة بالاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات من جهة أخرى.

وتشتمل مراحل التحول إلى التجارة الإلكترونية على ما يلي:

١ـ الاشتراك في الإنترنت :

أن الاشتراك في الإنترنت بكفاءة ويسر يتطلب من الشركة ضرورة وجود ما يلي:

- خط تليفون . – حاسب شخصي .
- اشتراك لدى إحدى شركات توفير الخدمة .

مع دخول الإنترنت إلى الشركة تبدأ أولى خطوات الاستخدام الفعلي لمبادئ التجارة الإلكترونية .

٢ـ استخدام البريد الإليكتروني (Email) :

ـ تبدأ مؤسسات الأعمال في الدخول إلى عالم التجارة الإلكترونية بمفهوم البسيط جدا من خلال الحصول على عنوان بريد إلكتروني خاص بالمؤسسة / الشركة .

ـ يمثل استخدام هذا البريد الإلكتروني بداية اكتشاف الشركة لهذا العالم الجديد ولا يتطلب الحصول على عنوان البريد الإلكتروني أي تكلفة مالية على الشركة، إذ يمكن الحصول من خلال العديد من المواقع الرئيسية على شبكة الإنترنت التي تتيح تلك العناوين مجانا .

- تقوم المؤسسة باستخدام هذا العنوان في جميع مراسلاتها وفي مطبوعاتها وفي كروت العاملين بها .

مع ملاحظة أن تكلفة استخدام البريد الإلكتروني تقل كثيرا عن تكلفة استخدام الفاكس

٣- إنشاء صفحة معلومات عن الشركة على الشبكة (Home page) :

- المرحلة الثانية هي مرحلة التوحد الفعلي للشركة على شبكة الإنترنت من خلال إنشاء صفحة بسيطة للمعلومات.
- يتم إنشاء هذه الصفحات أما عن طريق بعض العاملين بالشركة أو من خلال الشركات المتخصصة في إنشاء الصفحات على شبكة الإنترنت، وتكلفة إنشاء هذه الصفحات محدودة للغاية .
- يتم بحث صفحات المعلومات من خلال شركة توفير خدمات الإنترنت ويعد ذلك أول استخدام للشبكة في مجال الدعاية والإعلان حيث تسمح هذه الصفحات للعملاء بالتعرف على ما يدور في الشركة من أنشطة .

٤- مقر معلومات الشركة على الإنترنت (Web site):

- مع نمو استخدام الإنترنت قد تفكر الشركة في التحول إلى مستوى أعلى في الاستخدام وذلك من خلال إنشاء مقر للمعلومات للشركة يتم من خلال تحقيق التفاعل بين الشركة وعملائها .
- إن استخدام مقار المعلومات يجب أن يرتبط بتطور فكر المؤسسة. ويجب أن يكون داخل إطار مؤسسي حيث يتطلب إنشاء هذا المقر توفير استثمارات ومصروفات جارية بصورة مستمرة ويعني خروج المؤسسة إلى العالم مما يتطلب أن يكون هذا الخروج في أبهى صورة وأفضلها.
- يتطلب إنشاء مقر المعلومات عدة مكونات أساسية أهمها:

(ا) حاسب خادم ملفات Server.

(ب) خط ربط دائم مع شركة تأدية الخدمة Leased line.

(جـ) أجهزة ربط اتصالات Routers + Modems.

(د) برامج وتطبيقات خاصة.

(هـ) فريق عمل فنى متخصص لإدارة مقر المعلومات.

(و) فريق إعداد وتحديث البيانات.

حيث يحقق هذا الأسلوب إمكانية بدء عمليات التجارة الإلكترونية حيث يمكنها عرض كتالوجات منتجاتها وقوائم الأسعار والإجابة على أسئلة العملاء واستفساراتهم، ويلاحظ انه في إطار التجارة الإلكترونية فان هذا المقر مازال منفصلا عن نظم الشركة وهو لا يحقق دورة تجارة إلكترونية متكاملة ولكنه يضمن بداية الدخول إلى عالم التجارة الإلكترونية المتكامل .

٥- مقر معلومات الشركة للتجارة الإليكترونية : Electronic Store :

- يتطلب أجراء المعاملات التجارية على شبكة الإنترنت توفير درجات من الحماية والتأمين، كما أنه يحتاج للارتباط مع أحد البنوك لتسهيل المدفوعات المالية، وهكذا فان التحول إلى مستوى إجراء المعاملات بالكامل على الإنترنت يقتضي إضافة مكونات الأمن والحماية وأيضا للارتباط المالي لأسلوب السداد.
- يحقق مقر معلومات التجارة الإلكترونية للشركة إمكانية إجراء كافة العمليات التجارية بين الشركة وعملائها على المستويات المختلفة ويحتاج إلى إمكانيات فنية وإدارية متميزة لتحقيق التميز والنمو له .
- يتضمن المقر الكتالوجات وقوائم الأصناف والأسعار نماذج وطلبات الشراء وأساليب السداد والتحويلات المالية ويجب أن يعمل في نظام عمل مؤمن .

٦- مقر التجارة الإليكترونية للشركة: Full Loop Ec:

- يتحقق تكامل كافة عمليات التجارة الإلكترونية من خلال ربط مقر المعلومات بالنظم الداخلية لمؤسسة وتحقيق الارتباط الكامل بين الشركة وعملائها على مستوى نظم المعلومات الداخلية .
- يتطلب هذا الربط أعلى درجات التأمين والحماية .

الخلاصة والنتائج

(١) أوضحت الدراسة تعريف شامل للتجارة الإلكترونية هو أنها صفقات أو أعمال تجارية تبرم بين بائع ومشتري لمنتج أو خدمة عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو الوسائل الإلكترونية الأخرى في ظل بنية أساسية تكنولوجية واستخدام تلك الوسائل في إرسال واستقبال المعلومات التجارية حول خصائص المنتج والرسومات والمناقصات وأوامر الشراء



والفواتير والأسعار وأية بيانات أخرى يطلبها المشتري والمورد بما في ذلك الدفع الإليكتروني وتسليم السلعة .

أو تعريف أخر بأن التجارة الإلكترونية هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت والشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ذلك الإعلانات عن البضائع والخدمات، خدمات ما بعد البيع، التفاعل والتفاوض بين البائع والمشتري، عقد الصفقات وإبرام العقود، سداد الالتزامات المالية ودفعها، عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات، الدعم الفني للسلع التي يشتريها المستهلكين، بتبادل البيانات إلكترونيا EDI بما في ذلك كتالوجات الأسعار والاستعلام عن السلع والفواتير الإلكترونية والتعاملات المصرفية .

(٢) تعتبر التجارة الإلكترونية وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى أسواق العالم جميعها في وقت واحد بأقل النفقات، حيث تساعد البائعين على تخطي حواجز المسافات والوصول إلى أسواق بعيدة ومتنوعة ومتعددة، كما تساعد المشترين على التمتع بنفس الخواص بالوسيلة ذاتها وفي الوقت نفسه كما أنها تساعد أيضا على تخطي حواجز الزمن والتعامل على العملاء على مدار الساعة، وهي بذلك تعتبر تطبيقا حقيقيا لفكرة العولمة وأن العالم ما هو سوى قرية صغيرة لا تتقيد بحواجز المكان والزمان، وهي توفر بذلك فرصاً وإمكانيات لا نهائية لعرض السلع والخدمات لكل الناس بدون التقيد بحدود الحيز أو المسافة أو الوقت.

(٣) تؤكد الدراسة على أن التجارة الإلكترونية تحدث تغيراً شاملا في قطاع الأعمال، حيث ينتقل من اقتصاد صناعي يحكمه الإنتاج الميكانيكي إلى اقتصاد معلوماتي بدون حدود سياسية أو جغرافية، يكون العنصر الثقافي هو المصدر الأساسي للقيمة المضافة، حيث يتم استخدام التقنية الحديثة في الصناعة والتجارة والخدمات، وسيكون ذلك هو المدخل الرئيسي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، والتعامل والتفاعل مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

(٤) تؤكد الدراسات على الدور الفعال للبنوك في تنمية التجارة الإلكترونية والذي يرتكز على محورين أساسيين:

الأول : قدرة الجهاز المصرفي على تطوير أدواته بما يحقق أعلى فاعلية له لمواكبة المتغيرات الجديدة على المستوى المحلي والعالمي حتى يصل لأفضل خدمة وأقل تكلفة وأسرع توقيت، وهو ما يتطلبه خدمه التجارة الإلكترونية.

الثاني: وجود شبكة مصرفية تكون بمثابة جسر إلكتروني بين البنوك من جهة والشركات والعملاء من جهة أخرى، وهذه الشبكة لن تكون شبكة مراسلات وتسوية مدفوعات لخدمات مصرفية مثل السويفت، وإنما ستكون ذات أهداف أخرى للقيام بدور أكثر فعالية في النظام المصرفي الدولي في عمليات التجارة الخارجية وبما يؤدي إلى زيادة الصادرات المصرية، ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري المصري وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات المصري .

(٥) تؤكد الدراسة على إن عملية التجارة الإلكترونية تتطلب وسائل دفع وسداد خاصة تتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية، وتشتمل وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الإلكترونية على النقود البلاستيكية، النقود الإلكترونية، النقود الذكية .

(٦) أوضحت الدراسة تطورا عائدات التجارة الإلكترونية في العالم وفقا لعدة تقديرات خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣)، تراوحت القيمة الإجمالية لعائدات التجارة الإلكترونية في العالم من ٨,٥ مليار دولار في المتوسط عام ١٩٩٧ إلى ٤٠٠ مليار دولار وفقاً لتقديرات مؤسسة IDC، ١٠٢ مليار دولار وفقاً لتقديرات مؤسسة فورستر للبحوث وسيمبا للمعلومات، ١٢٣٤ مليا دولار وفق تقديرات شركة أكتيف ميديا وريسرش جروب.

(٧) أوضحت الدراسة تطور حجم التجارة الإلكترونية في العالم خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢/٢٠٠٣) حيث تراوحت أجمالي قيمة التجارة الإلكترونية من ٧٠ مليون دولار وفق تقديرات INPUT، ٨ مليار دولار وفق تقديرات مؤسسة فورستر عام ١٩٩٧ إلى ١٠ مليار دولار وفق تقديرات E-LAND، ١,٥ تريليون دولار وفق تقديرات Active Media عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، كما أكدت تقديرات برامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن حجم التجارة الإلكترونية بلغ عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ما يزيد عن ١,٢ تريلليون دولار .

(٨) أوضحت الدراسة أن نسبة حجم التجارة الإلكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة (١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ /٢٠٠٣) حوالي ٧٠%.

(٩) حققت ألمانيا المركز الأول في حجم التجارة الإليكترونية بالمقارنة بدول الاتحاد الأوربي، حيث بلغ حجم التجارة الإليكترونية بها عام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ حوالي ١٦,٩٠ مليون دولار ثم إنجلترا حوالي ١٢٨٧٢ مليون دولار ثم فرنسا حوالي ٨٣٦٧ مليون دولار ثم الدول الاسكندنافية حوالي ٦٤٣٦ مليون دولار.

(١٠) أوضحت الدراسة أن حجم التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط بلغت حوالي ١٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠/٩٩ تزيد إلى مليار دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ على أن تصل إلى حوالي ٤مليارات دولار مع نهاية عام ٢٠٠٤، وذلك وفق تقدير شركة أنتل.

أما نصيب الاقتصاديات العربية من التجارة الإلكترونية العالمية فلازال محدودا جدا إذ لم يتجاوز وفق بعض التقديرات عام ٩٨ /١٩٩٩ عن ١١,٥ مليون دولار فقط، زادت وفق تقدير آخر إلى ٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠.

(١١) أوضحت الدراسة عدم وجود استراتيجية قومية لتنمية القدرات التنافسية لقطاع التجارة أو في إطار قطاع منظم للتجارة الإلكترونية في العالم العربي.

(١٢) أوضحت الدراسة ضعف التجارة الإلكترونية في العالم العربي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، ويتأكد ذلك من ضعف عدد مستخدمي الإنترنت عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ في مصر حيث بلغ حوالي ٤٥٠٠٠٠ مستخدم من٧٠ مليون نسمة تزايد عام ٢٠٠٤ حيث بلغ مليون مستخدم، ضعف عدد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية حيث يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت في دولة الإمارات حوالي ٧٣٥٠٠٠ مستخدم، ليبيا ٢٠٠٠٠٠ مستخدم، سوريا ٥٠٠٠٠ مستخدم وذلك عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

(١٣) أوضحت الدراسة أنه يمكن إرجاع أسباب تواضع حجم التجارة الإليكترونية فى الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة آلي ما يلى :

- تخلف البنية الأساسية للاتصالات .
- ضعف شركات تقديم خدمات الإنترنت .
- ارتفاع أسعار خدمة الدخول على الإنترنت بالمقارنة بالمستويات العالمية.
- تواضع حجم صناعة تكنولوجيا المعلومات .
- التواجد المحدود على شبكة الإنترنت .
- عدم توافر الأطر التشريعية والقانونية الخاصة بتنظيم التجارة الإلكترونية بشكل منظم.
- عدم توافر الحافز لدى الشركات الصغيرة ومتوسطو الحجم لممارسة التجارة الإلكترونية.
- ضعف القطاع الخاص في مجال التجارة الإلكترونية .

(١٤) أوضحت الدراسة أن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية نموذج يجب أن يسترشد به لتنمية التجارة الإلكترونية في الاقتصاد المصري .

(١٥) أوضحت الدراسة أن الاقتصاد الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية يتكون من عدة شرائح هي شركات بنية الإنترنت، شركات الاتصالات، شركات البيع عبر الإنترنت.

(١٦) تضاعف حجم الاستثمار الحقيقي في تكنولوجيا المعلومات من ٢٤٣ بليون دولار أمريكي عام ١٩٩٥ إلى ٥١٠ بليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠/٩٩، حققت مؤسسات تجارة التجزئة الأمريكية مبيعات من خلال البيع على الإنترنت عام ٩٩ /٢٠٠٠ حوالي ٥,٣ بليون دولار.

كما زادت معدل نمو الاستثمار من١٢% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠ ــ ١٩٩٣) إلى ٤٠% في المتوسط خلال الفترة ٩٤ ــ ٢٠٠٠.

(١٧) حققت شركات IT بالولايات المتحدة الأمريكية بمختلف مجالاتها خلال الفترة ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠/٩٩ ما يقرب من ثلث النمو الاقتصادي الأمريكي، ساهمت في انخفاض معدل التضخم من ٢,٣٥% إلى ١,٨%، كانت الوظائف المعروضة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٩٤ ــ ١٩٩٩/١٩٩٨) ٨٠% منها لصالح قطاع تكنولوجيا المعلومات، ارتفاع الدخل السنوي للعامل الواحد في قطاع تكنولوجيا المعلومات الأمريكي بالمقارنة بدخل العاملين في القطاعات الأخرى للاقتصاد الأمريكي من ٤١٣٠٠$ عام ١٩٩٢ إلى ٥٨٠٠٠$ عام ١٩٩٨ مقارنة بـــ ٢٥٠٤٠$، ٣١٣٠٠$ عام ٩٢ /١٩٩٨ على التوالي للعامل في القطاعات الأخرى للاقتصاد الأمريكي.

(١٨) أوضحت الدراسة رؤية إستراتيجية لتنمية التجارة الإليكترونية في الاقتصاد المصري في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الرؤية تتكون من عدة نقاط هي:

- توافر بنية أساسية للاتصالات واستخدام الإنترنت بتكاليف منخفضة .
- توافر بنية قانونية وتشريعية ملائمة لتطوير التجارة الإلكترونية.
- ميكنة النظم المصرفية.
- توافر أنظمة فنية لتأمين وسرية التعاملات الإليكترونية وتبادل الوثائق الإلكترونية.
- نشر الوعي بأهمية وضرورة التجارة الإليكترونية .
- تطوير نظم الجمارك والضرائب بما يتلاءم مع طبيعة التجارة الإلكترونية.
- إنشاء شركات تأمين وضمان المعاملات التجارية .
- تفعيل دور المنظمات الدولية وشركات البرمجيات بما يؤدي آلي تنمية التجارة الأمريكية .

(١٩) أوضحت الدراسة مراحل التحول إلى التجارة الإليكترونية والتي تتطلب ما يلي :

- الاشتراك في الإنترنت .
- استخدام البريد الإلكتروني .
- إنشاء صفحة معلومات عن الشركة على الشبكة (الإنترنت).
- إنشاء مقر معلومات الشركة على الإنترنت .
- إنشاء مقر معلومات الشركة للتجارة الإليكترونية .

هوامش الدراسة

(1) UUNET UK A World Company , What is Electronic Commerce ? , Electronic commerce Information Resource , March 1997 , http://Worldserver.pipex.xom/year-x/yxwhatis.html.
(2) UUNET UK A World Company , Ibid. .
(3) ORACAL Corporation , Oracle Electronic Commerce Strategy , An Oracle White Paper, March 1997, http://www.oracle.com81/initiatives/eCommerce/html/ecommerce-wp.html.
(4) Sterling Commerce , Inc. U.S. , http://www.sterlingcommerce.com/abts/ebsc-010html.
(5) Sterling Commerce , 1999 , What is Electronic Commerce (EC)? , Sterling Commerce , Inc. U.S. , http://www.sterlingcommerce.com/abts/ebsc-010.html.
(6) European Commission , The Electronic Commerce : an Introduction , July 1998 , http://www.ispo.cec.be/ecommerce.
(7) Department of Defense , Why EC ? , D. O. D. , October 6 1997 , http://www.acq.osd/mil/ec/whyec.htm.
(8) World Trade Organization WTO.

(٩) مركز الدراسات الإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، التجارة الإليكترونية، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة، يناير ٢٠٠٣.

(١٠) مركز الدراسات الإستراتيجية، المرجع السابق مباشرة.

(١١) روب سمير، مارل سبيكر، مرشد الأذكياء الكامل للتجارة الإليكترونية، ترجمة خالد العامرى، دار الفاروق للنشر، ٢٠٠٠، ص ٧٦.

(١٢) رأفت رضوان، عالم التجارة الإليكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٩ / ٢٠٠٠.

(١٣) بنك مصر، النشرة الاقتصادية، التجارة الإليكترونية، بنك مصر، ٢٠٠٣.

(١٤) مركز الدراسات الإستراتيجية، مرجع سبق ذكره.

(١٥) بنك مصر، النشرة الإقتصادية، دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات المصرفية، العدد الرابع، ١٩٩٨.

(١٦) مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، التجارة الإليكترونية، ٢٠٠٣.

(١٧) مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، التجارة الإليكترونية، ٢٠٠٢.

(18) Carol A. Meares and John Sergent, the Digital Workforce: Building Infotech Skills at the Speed of Innovation , Office of Technology Policy , U. S. Department of Commerce , 1999.
(19) Don Tapscott , Strategy and Leadership , November/December , 1997 .
(20) Saroja Girishankar , InFocus : E-Commerce Outsourcing – Internet Time Forces Anxious Enterprises to Seek Outside Help, Internet week, June 28, 1999.

(٢١) حنان الحسيني، التجارة الإليكترونية العربية – حاضرا ومستقبلا، مجلة انترنت العالم العربي، يوليو ٢٠٠١.

دور جهاز التأمين في تمويل الاستثمار في الاقتصاد المصري

إعداد
د. صفوت حميدة
الأستاذ المساعد
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

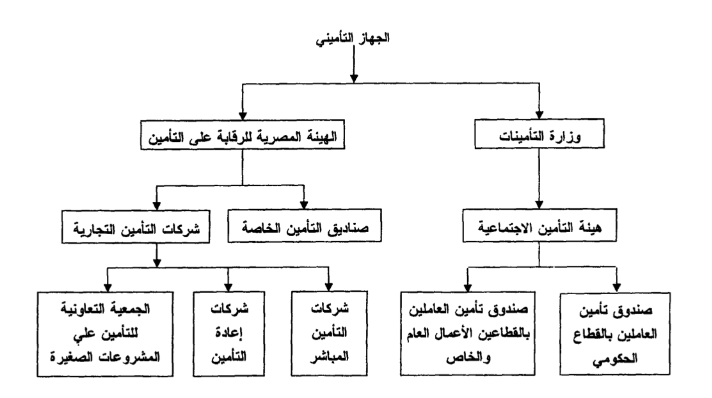
مقدمة :

إذا كان الجهاز المصرفي يتكون من كافة البنوك التجارية والمتخصصة العاملة تحت إشراف البنك المركزي فإنه يمكن تعريف الجهاز التأميني علي أنه : كافة الهيئات والوحدات التي تزاول عمليات الحماية التأمينية علي اختلاف أهدافها وأنواعها وأياً كانت جهة الإشراف عليها.

وطبقاً لهذا التعريف فإن الجهاز التأميني يشتمل علي الوحدات التالية :

١) هيئة التأمين الاجتماعي: ويتم الإشراف عليها من خلال وزارة التأمينات .
٢) صناديق التأمين الخاصة .
٣) شركات التأمين التجارية .

ويتم الإشراف عليها من خلال الهيئة المصرية الرقابة علي التأمين، ويمكن أن يبين ذلك علي الشكل التالي :



وإذا كانت المهمة الأساسية للجهاز المصرفي هي تنمية المدخرات وتوفير أموال الاستثمار فإن المهمة الأساسية للجهاز التأميني هي الحماية التأمينية لعنصري رأس المال المادي والبشري أولا ثم يليها بعد ذلك تنمية المخرات وتوفير أموال الاستثمار .

ومن هنا تتضاعف مسئولية الجهاز التأميني ودوره في حركة الاقتصاد بحكم آلية العمل وطبيعة الأداء ومن ثم فقد انقسمت وظائفه إلي ما يلي :

١) حماية رؤوس الأموال البشرية والمادية وتعويض الخسائر التي قد تلحق بها عند تحقق الأخطار المؤمن منها .
٢) استثمار الأموال المتراكمة لديه بغرض تحقيق حد أدني من عائد الاستثمار يؤخذ في الحسبان عند حساب الأقساط مع ضرورة وجود هامش لوفورات إضافية يمكن توزيعها علي كل من أصحاب الملكية والوثائق .

وإذا كانت الوظيفة الأساسية وفقاً لما سبق الإشارة إليه هي حماية الأفراد والممتلكات والثروات فإن الوظيفة الثانية هي وظيفة الاستثمار والتي لا تقل أهمية لأمن الناحية الاقتصادية ولا من الناحية الاجتماعية .

ويركز الباحث هنا علي أن الوظيفة الثانية مرتبطة تماما بوظيفة الحماية وجوداً وعدما، قوة وضعفا إلي الدرجة التي تدعو إلي القول بأنه كلما زاد عدد الوحدات المؤمن عليها بشرياً وماديا زادت الأقساط المحصلة وزادت بالتالي قيمة المخصصات والاحتياطيات المحتجزة والتي بدورها تمثل الأموال القابلة للاستثمار .

أهداف الدراسة :

وتهدف الدراسة إلي تحقيق ما يلي :

١) تقييم دور جهاز التأمين في تمويل التنمية من منظور شامل لا يقتصر فقط علي نوعية معنية من الهيئات التأمينية دون الأخرى.
٢) تحديد المعوقات والمشاكل التي تعوق أداء الجهاز التأميني لدوره في تمويل الاستثمارات علي النحو الأفضل.

الإضافة العلمية للبحث :

علي مدار العقود الثلاث الماضية قام الباحث برصد العديد من القضايا العلمية والمشكلات العملية التي تواجه مختلف فروع التأمين سواء كانت التأمينات الاجتماعية، أو صناديق التأمين الخاصة، أو الشركات التجارية وذلك من خلال ما يلي :

١) تتبع ما تناوله الباحثون الأكاديميون كل في تخصصه عما يواجه كل فرع من فروع التامين من مشاكل، وهي مجموعة من البحوث والمقالات الكثيرة والمتنوعة والممتدة زمنياً .
٢) تقابلات تمت مع العديد من المسئولين لكل من وزارة التأمينات والهيئة المصرية للرقابة علي التأمين بصفة تكاد تكون منتظمة علي مدار السنوات العشر الأخيرة .
٣) محاضرة تدريبية شبه دورية يلقيها الباحث عن مشاكل سوق التأمين في مصر يلتقي فيها مع المتدربين ممن يشغلون الإدارة العليا في شركات التامين التجاري .

وبناء علي ذلك جاءت الفكرة الشمولية للباحث لتناول الدور المتكامل لمختلف مكونات جهاز التأمين الاجتماعي والنظم الخاصة والتأمين التجاري في تمويل الاستثمارات ومعوقات دفعها إلى مزيد من النجاح والكفاءة، خاصة وأن البنك المركزي المصري يتعامل مع هذا المنظور عند عرضة لمختلف توظيفات قطاع التأمين في إصداراته المختلفة في حين يتعامل الباحثون والمسئولون مع الجهاز من منظور جزئي ضيق بتقييم دور كل فرع علي حده، ومن هنا جاءت الإضافة العلمية والعملية للبحث حسبما يري الباحث .

حدود البحث الزمنية :

تغطي فترة الدراسة الفترة الممتدة من ٨٦/٨٥ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بالنسبة للبيانات المرتبطة بتقارير وزارة التأمينات والتي لم تصدر بعد السنة المشار إليها وحتى الجدول رقم (٤) من البحث ثم تمتد إلي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بالنسبة للبيانات التي تمكن الباحث من الحصول عليها من مصادر أخرى .

خطة الدراسة :

تتكون الدراسة من الأجزاء التالية:

المبحث الأول:- دور الجهاز التأميني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
المبحث الثاني :- دور الجهاز التأميني في تمويل الاستثمار في مصر.
المبحث الثالث:- تحديد المعوقات التي تعترض أداء الجهاز التأميني في أداء دوره في تمويل الاستثمارات.

النتائج والتوصيات.



الفصل الأول

دور الجهاز التأميني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

علي الرغم من أن الدور الذي يلعبه الجهاز التأميني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معلوم منذ أن عرف هذا النشاط قديماً إلا أنه ومنذ ذلك التاريخ يزداد هذا الدور ويتسع أفقياً ورأسياً بشكل لا يرتبط بمجتمع مجرد ولا فكر معين ولكنه يتحقق في أي مجتمع علي اختلاف أيدلوجياته وفلسفته، ويمكن استعراض عناصر هذا الدور عل النحو التالي :

١) حماية رأس المال القومي:

حماية رأس المال القومي هي الوظيفة الأساسية للجهاز التأميني والتي قام من أجلها سواء ما يتعلق فيه برأس المال البشري المتمثل في الأفراد خاصة العاملين منهم أو أرباب الأسر حماية لهم ولغيرهم من الأخطار التي قد يؤدي تحققها إلي انقطاع الدخل كلياً أو جزئيا كما في حالة الوفاة أو العجز أو المرض، ويتحقق هذا الدور من خلال هيئات التأمين الاجتماعي متمثله في هيئة التأمين الاجتماعي والتأمين الصحي وصناديق التأمين الخاصة والتكميلية وشركات التأمين التجارية التي تزاول تأمينات الحياة .

ونظراً لأهمية هذا النوع من الحماية فإن جزءاً منها يقع إجبارياً كما في نظم التأمين الاجتماعي وبعضها شبه إجباري كما في صناديق التأمين الخاصة والأخير مطلق الاختيار وهو الجزء المتعلق بوثائق تأمينات الحياة في شركات التأمين التجارية.

كما ترتبط الحماية أيضا برأس المال المادي المملوك للأفراد ثابتاً كان أو منقولاً والذي يندرج تحته كل ما يمتلكه الفرد من أصول كالمنزل وما يحتويه والسيارات وما تنقلها، والمصانع وما تنتجه، والمتاجر والمخازن وما تشتمل عليه، وغيرها، ويتحقق هذا الدور من خلال شركات التأمين التجارية وهو جزء كامل الاختيار يرتبط ارتباطا تاماً برغبة المالك أو صاحب المصلحة.

كما يرتبط بهذه الوظيفة أيضا نوع من الحماية لأفراد من أخطار لا دخل لهم فيها ولكنهم أضيروا من تصرفات خاطئة من آخرين. ويعرف بتأمين المسئوليات تتولاه في الغالب شركات التامين التجارية ولا يترك للاختيار ولكن عادة ما يفرض إجبارياً لحماية الطرف الثالث المضرور .

٢) تعبئة المدخرات :

تعبئة المدخرات ليست هي المهمة الأساسية لشركات التامين ولكنها تأتي كوظيفة ضمنيه تتحقق من خلال ما تقوم به منشآت التأمين من تحصيل للأقساط لتغطية الأخطار وخاصة تأمينات الحياة التي يمكن أن تمتد لآجال طويلة .

فالأمر يرجع في الأساس إلي طبيعة التأمين كأداة للاحتياط من المستقبل ولذلك فهو يرتكز علي مدخرات الحاضر لحماية من خسائر قد تحقق في المستقبل ومن هنا تأتي وظيفة الادخار .

وفي هذه الحالة يجب أن نفرق بين مختلف هيئات التأمين عند أداء هذا الدور، فالهيئات التي تزاول تأمينات الحياة علي اختلاف أنواعها لها قدره أكبر علي تجميع المدخرات لامتداد الوثائق إلي عشرات السنوات في بعض الأنواع.

أما الهيئات التي تزاول عمليات تأمين الممتلكات والمسئولية فتكون قدرتها علي أداء هذا الدور أقل نسبياً نظراً لأن وثائق تلك الأنواع من التأمين ذات آجال لا تتجاوز في غالبيتها سنه واحدة والقليل منها لمدة ٣ سنوات، والنادر يسري لمدة خمسة سنوات مما يجعلها محدودة الأداء في جذب المدخرات .

ونظراً لأن هيئات التأمين الاجتماعي تتصف بخواص تميزها عن غيرها من حيث الإجبار والاستمرار فإنها تعد أقوي هيئات الجهاز التأميني قدرة علي تجميع المدخرات يليها صناديق التامين الخاصة والتكميلية خاصة إذا زاد نشاطها واتسع نطاقها ثم تأتي شركات التأمين التجارية التي تزاول عمليات تأمينات الحياة لينتهي الأمر عند الشركات التجارية التي تزاول عمليات التامين علي الممتلكات والمسئولية .

٣) ضخ أموال الاستثمار :

يأتي هذا الدور من خلال ما يتراكم لدي منشآت التأمين من أموال في صورة مخصصات يجب تجنيبها لمقابلة التزامات الشركة تجاه حملة الوثائق، والمقرر أن يتحقق في المستقبل القريب أو البعيد بالإضافة إلي ما يتم تجنيبه من احتياطيات قانونية أو عامة لمقابله أي ظروف غير عادية.

ومن جانب آخر وبالنظر إلي معدل الفائدة المفترض عند حساب الأقساط فإنه يمكن اعتبار الحد الأدنى لما يجب أن يتم تحقيقه كمعدل للعائد علي استثمار الأموال المشار إليها

خاصة ما يتعلق بها بوثائق تأمينات الحياة وهو ما يفرض بالتالي علي هيئات التامين علي اختلاف أنواعها ضرورة تشغيل الأموال المتاحة لديها مما يجعل جهاز التأمين أحد أهم مصادر أموال الاستثمار.

هذه الآلية وبحكم وظيفتها أضافت إلي الجهاز التأميني وظيفة أخرى تضاف إلي مجمل وظائفه كمؤسسات مالية تمتص فائض المدخرات من ناحية لتضخه في شكل استثمارات من ناحية أخرى.

وترتيباً علي ما سبق الإشارة إليه في البند (٢) يمكن أن نقرر أن أكثر الهيئات التأمينية استعداداً وكفاءة في ضخ الأموال هي هيئات التأمين الاجتماعية خاصة صناديق المعاشات التي تتعامل مع أخطار الشيخوخة والعجز والوفاة مما يجعل أموالها أكثر الأموال فرصه للاستثمارات طويلة الأجل وتأتي صناديق التامين الخاصة والتكميلية في المرتبة الثانية والتي تتعامل أيضاً في أخطار الأشخاص وتعتبر أموالها أيضاً من المصادر طويلة الأجل وأخيراً تأتي شركات التامين التجاري بفرعيها الحياة والممتلكات .

وإلي جانب الوظائف الرئيسية السابقة، يقوم الجهاز التأميني بالعديد من الوظائف الهامة التي يمكن أن تؤدي إلي الاستقرار النفسي لدي الفرد والاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي لدي المجتمع يمكن استعراضها في الصفحات التالية .

٤) تحقيق الاستقرار المالي للأفراد والمنشآت :

ويتحقق ذلك من خلال تعويض الخسائر التي تلحق بالدخول أو الممتلكات واستبدال الأصول الإنتاجية التي قد يلحق بها ضرر كلى أو جزئي واستمرارها في العملية الإنتاجية، ويتحقق هذا الدور من خلال أداء جميع الهيئات التأمينية علي اختلاف أنواعها .

فالاستقرار المالي للأفراد يتحقق من خلال أداء هيئات التأمين الاجتماعية وصناديق التأمين الخاصة والتكميلية وشركات التأمين التجاري التي تزاول عمليات تأمينات الحياة، أما الاستقرار المالي للمنشآت علي اختلاف أنشطتها الصناعية والزراعية والخدمية فيتولاه نوع واحد فقط من الهيئات وهي شركات التأمين التجارية التى تزاول عمليات التأمين علي الممتلكات وهو ما يعني حاجة السوق إلي الهيئات الاجتماعية والخاصة التي يمكن أن تزاول عمليات التأمين علي الممتلكات وخاصة التأمينات الزراعية .

٥) تنمية واستقرار سوق الائتمان :

وتتحقق هذه الوظيفة من خلال التأمين على حياه المدينين وضمان سداد القروض والديون الآجلة وتنشيط سوق البيع الآجل مما يدفع إلي تنشيط الاقتصاد من ناحية، كما أنه في المقابل ينخفض من احتمالات حدوث الإفلاس لمؤسسات البيع الآجل مما يؤدي إلي استمرارها في السوق وبالتالي استمرار الدورة الإنتاجية من إنتاج ثم بيع وهكذا .

٦) تدعيم عمليات التخصيص الأمثل للموارد :

ويتم هذا الدور ضمنياً وبشكل غير مباشر من خلال توجيهات الاستثمار ودراسات الجدوى التي تبحث عن أفضل القنوات الاستثمارية التي تحقق العائد في إطار من المحافظة في نفس الوقت وعلي قدر الأهمية علي كل من السيولة والضمان .

إن البحث عن أفضل القنوات الاستثمارية يعني بالضرورة تدعيم عمليات التخصيص الأمثل للموارد.

٧) تحقيق استقرار الأسعار في السوق :

ويتحقق هذا الاستقرار من خلال الاستثمار المباشر وغير المباشر والذي يؤدي بدوره إلي زيادة المعروض من السلع والخدمات مما يؤدي إلي انخفاض الأسعار، ومن ناحية أخرى تؤدي هذه الاستثمارات إلي خلق مزيد من الوظائف وتدفق الدخل وبالتالي زيادة الطلب مما يترتب عليه زيادة الأسعار حتى يتلاقى كل من العرض والطلب علي السلع والخدمات عند نقطه التوازن .

٨) تسهيل عمليات التجارة والتبادل الدولي في السلع والخدمات:

وتتحقق هذه الوظيفة من خلال أداء كل من التأمين البحري والجوي الذي يضمن دفع التعويضات المستحقة عند تعرض الصادرات أو الواردات من البضائع السلعية بين الدول المختلفة إلى أية خسائر نتيجة تعرضها للأخطار المؤمن منها كالحريق أو الغرق أو التلف وغيرها، وهو ما يؤدي إلي ضمان حقوق كل من المصدر والمستورد وبالتالي تنشيط عمليات التبادل .

أما من حيث التجارة الخدمية وعل رأسها السياحة، فإن التامين علي الأفواج السياحية سواء كركاب علي متن الطائرات والسفن، أو كسائحين داخل الدولة من شأنه بعث المزيد من الأمان للأفراد وزيادة الطلب علي الخدمات في



الدول التي تحقق هذه الصور من التغطية التأمينية .

٩) توفير المزيد من فرص العمل وعلاج مشكله البطالة :

ويتحقق ذلك كما سبق الإشارة من خلال المساهمة المباشرة في تمويل استثمارات جديدة وخلق مزيد من الوظائف وفرص العمل، كما يتحقق أيضا من خلال المساهمة غير المباشرة بالطلب علي الأوراق المالية بالبورصة وتوفير التمويل المطلوب سواء لأول مره للمشروعات الجديدة أو زيادة التمويل للمشروعات القائمة الأمر الذي ينتهي في النهاية إلي خلق فرص التوظف .

١٠) تقويه علاقات العمل وتعميق روح الانتمان للمنظمة :

ويتحقق ذلك من خلال برامج التأمين الجماعية علي العمال سواء في شكل وثائق جماعية أو في شكل صناديق خاصة مما يترتب عليه ارتباط العامل بالمنظمة وانخفاض معدلات ترك العمل .

١١) تخفيف الأعباء عن كاهل البرامج الحكومية للضمان الاجتماعي :

يتحقق هذا الهدف من خلال برامج التأمينات الاجتماعية بأشكالها المختلفة سواء ما تعلق منها بتأمين الدخل أو ما تعلق منها بالتأمين الصحى والتي نوفر الحماية التأمينية للعديد من الأخطار التي تتعرض لها الطبقات المختلفة في المجتمع خاصة محدودي الدخل منها والذين لا تسمح دخولهم بشراء التامين الخاص. الأمر الذي تؤدي إلي تخفيف الأعباء عن برامج المساعدات الاجتماعية التي تقدمها الدولة وكذلك برامج الرعاية الصحية الحكومية مما يخفف العبء عن الموازنة العامة .

١٢) تحقيق الاستقرار الاجتماعي :

هذا الأمر يتحقق من خلال تعويض الدخول التي تتوقف عند وفاه العامل. أو تعويض الخسائر التي تلحق برؤوس الأموال وتوقف العائد الذي يتحقق من خلالها وهذا من شأنه ضمان استمرار الدخل عند نفس مستواه قبل تحقق الخسارة وعدم تأثر مستوي المعيشة بذلك وهذا يعنى الاستقرار الاجتماعى للأسرة الناشئة عن الاستقرار الاقتصادي لها .

١٣) تخفيف حدة التوتر والقلق :

ويتم ذلك من خلال ضمان الفرد استقرار دخله المنقطع وخسارته إذا واجه أي أخطار مؤمن عليها في المستقبل .

الفصل الثاني

دور الجهاز التأميني في تمويل الاستثمار في مصر

هذا الفصل يهدف إلي توضيح الدور الذي يقوم به جهاز التامين بفروعه الثلاثة وهي التأمينات الاجتماعية وصناديق التأمين الخاصة وشركات التامين في تمويل الاستثمار في مصر .

ومن حيث أن الاستثمار يمثل عمليه تشغيل مدخرات تم تعبئتها، لذلك يكون من الضروري أولاً أن نستعرض قدرة الجهاز علي تعبئه المدخرات . وبالنظر إلي الأنواع المختلفة للتأمين نجد أنها لا تخرج من حيث المدة عن نوعين :

١) تأمينات قصيرة الأجل وتمثل جميع أنواع التأمين التي تغطي مده سنة واحدة وبالتالي تدفع أقساطها سنوياً ويري الباحث أن هذا القسط يمثل تكلفة شراء حماية تأمينيه بحتة ويستهلك علي مدار السنة، ومن ثم لا يمثل العنصر الاستثماري منه أي أهمية وإن كنا لا ننفي قدرة الهيئات التي تزاول هذه العمليات علي الاستثمار من خلال المخصصات قصيرة الأجل بطبيعتها التي تحتجزها لمقابلة التزاماتها .

٢) تأمينات طويلة الأجل وتمثل جميع أنواع التامين التي تزيد مددها عن سنه حتى لو دفعت أقساطها سنويا ويمثل العنصر الاستثماري منها جانباً هاماً من خلال ما تحتجزه الهيئة التي تزاوله من مخصصات طويلة الأجل لمقابلة التزاماتها، والتي تمثل بدورها المبالغ المتاحة فعلاً للاستثمار .

وبناء علي ذلك ينظر الباحث إلي قدرة جهاز التأمين علي تمويل الاستثمارات من خلال حجم المخصصات التي يحتفظ بها الجهاز والتي يمكن توجيهها للاستثمار سواء كانت تخص حمله الوثائق أم تخص أصحاب رأس المال (الاستثمارات الحرة) ولذلك يتناول هذا الفصل النقاط التالية :

أولاً : قدرة الجهاز على تمويل الاستثمارات في مصر.

ثانياً : تكوين المحفظة الاستثمارية لجهاز التأمين المصري.

أولا : قدرة جهاز التأمين على تمويل الاستثمارات في مصر

يبين الجدول التالي حجم المخصصات التي يحتفظ بها جهاز التامين والتي تمثل الأموال المتاحة للاستثمار في الفترة من عام ٨٦/٨٥ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .



جدول رقم (١)

حجم المخصصات التي يحتفظ بها جهاز التأمين

ومعدلات تغيرها خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ بملايين الجنيهات

السنة	التأمين الاجتماعي		الصناديق الخاصة		شركات التامين		الإجمالي	
	القيمة	معدل التغير %	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير
٨٦/٨٥	١٦٢٤٣	–	٤٨٣	–	٧٧٠	–	١٧٤٩٦	–
٨٧/٨٦	١٨٨٦٧	١٦,٢	٥٩٨	٢٣,٨	٩٥٠	٢٣,٤	٢٠٤١٥	١٦,٧
٨٨/٨٧	٢٢٣٢٨	١٨,٣	٧٤٢	٢٤,٠	١٢٣٥	٣٠,٠	٢٤٣٠٥	١٩,١
٨٩/٨٨	٢٦٠٢٦	١٦,٦	٩٠٣	٢١,٧	١٥٨٧	٢٨,٥	٢٨٥١٦	١٧,٣
٩٠/٨٩	٣٠٤٥٦	١٧,٠	١١١٨	٢٣,٨	١٦٧١	٥,٣	٣٣٢٤٥	١٦,٦
٩١/٩٠	٣٥٤٣٠	١٤,٠	١٣٨٠	٢٣,٤	٢٢٢٠	٣٢,٩	٣٩٠٣٠	١٧,٤
٩٢/٩١	٤٠٣٩٥	١٤,٠	١٧١٨	٢٤,٥	٢٧٢٥	٢٢,٧	٤٤٨٣٨	١٤,٩
٩٣/٩٢	٤٧٥١٧	١٧,٦	٢١٢٩	٢٣,٩	٣٢٧٥	٢٠,٢	٥٢٩٢١	١٨,٠
٩٤/٩٣	٥٦٩٥٥	١٩,٩	٢٧٢٨	٢٨,١	٣٨٥٠	١٧,٦	٦٣٥٣٣	٢٠,١
٩٥/٩٤	٦٧٧٨٣	١٩,٠	٣٣٠١	٢١,٠	٤٥٠٠	١٦,٩	٧٥٥٨٤	١٩,٠
٩٦/٩٥	٨٠٣٤٩	١٨,٥	٣٨١٩	١٥,٧	٥٠٦٤	١٢,٥	٨٩٢٣٢	١٨,١
٩٧/٩٦	٩٥١٣١	١٨,٤	٤٦٣٥	٢١,٤	٥٧٢٠	١٣,٠	١٠٥٤٨٦	١٨,٢
٩٨/٩٧	١١١٨٦٠	١٧,٦	٥٤٤٨	١٧,٥	٦٠٤٦	٥,٧	١٢٣٣٥٤	١٦,٩
٩٩/٩٨	١٣٠٢١٣	١٦,٤	٦٤٣٨	١٨,٢	٦٤٤٥	٦,٦	١٤٣٠٩٦	١٦,٠
٢٠٠٠/٩٩	١٥٠٢١٧	١٥,٤	٧٣٠٢	١٣,٤	٧١١٢	١٠,٣	١٦٤٦٣١	١٥,٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧١٥٦٤	١٤,٢	٨٤٠٨	١٥,١	٧٥٢١	٥,٨	١٨٧٤٩٣	١٣,٩

• المصدر : إعداد الباحث بناء علي ما ورد في :

١) وزارة التأمينات، تقارير إنجازات ونتائج أعمال، سنوات الدراسة .

٢) الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات الدراسة .

ويستنتج من الجدول السابق ما يلي :

١) أن المخصصات التي يحتفظ بها فرع التأمينات الاجتماعية تمثل الغالبية العظمي من اجمالي المخصصات المتوافرة لدى جهاز التامين حيث تتجاوز نسبتها ٩٠% من المخصصات الكلية، وهو ما يعكس أهمية ذلك الفرع في تعبئه المدخرات وبالتالي قدرتها علي تمويل الاستثمارات .

وقد يرجع ذلك إلي بعض أو كل الأسباب التالية :

أ) أن هذا الفرع بما يشتمل عليه من مختلف أنواع التأمين إجباري الاشتراك، ومن ثم هناك التزام علي أطراف التمويل العامل وصاحب العمل – على أداء الاشتراكات المستحقة عليه كل حسب نصيبه .

ب) تعدد أنواع التأمين الذي يشتمل علها هذا الفرع بالتالي تعدد نسب الاشتراك التي تلتزم بها مصادر التمويل مما يؤدي إلي زيادة المبالغ المحصلة كاشتراكات وبالتالي زيادة قيمة المخصصات .

ج) أن جميع الأخطار التي يغطيها هذا الفرع هي أخطار أشخاص معظمها أخطار طويلة الأجل وهى بطبيعتها تحتاج إلي تكوين مخصصات تراكمية طويلة الأجل .

٢) تزايد القيمة المطلقة لأرقام المخصصات التي يحتفظ بها جهاز التأمين بفروعه الثلاثة خلال مدة الدراسة بشكل ملحوظ، وفي كل فرع علي حده، مما انعكس أثره علي إجمالي هذه المخصصات، ويتضح ذلك تفصيلا علي النحو التالي :



أ- تزايدت قيمة المخصصات التي يحتفظ بها فرع التأمينات الاجتماعية من ١٦ مليار جنيه عام ٨٦/٨٥ إلي ٣٥ مليار جنيه فى عام ٩١/٩٠ ثم إلي ٨٠ مليار جنيه عام ٩٦/٩٥ ثم إلي ١٧١,٦ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهو ما يعني أن هذه المخصصات تتجاوز ضعف قيمتها كل ٥ سنوات حيث كانت الزيادة في القيمة ١٢٠%، ١٣٠%، ١١٠% علي الترتيب .

ب- تزايدت قيمة المخصصات التي تحتفظ بها نظم التأمين الخاصة من نصف مليار جنيه في عام ٨٦/٨٥ إلي ١,٤مليار جنيه تقريباً في ٩١/٩٠ ثم إلي ٣,٨مليار جنيه نهاية عام ٩٦/٩٥ ثم إلي ٨,٤مليار جنيه مع نهاية ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث تجاوزت الزيادة القيمة الأصلية كل ٥ سنوات بشكل كبير وبلغت نسبتها ١٨٠%، ١٧٠%، ١٢٠% علي الترتيب متجاوزة في ذلك مثيلاتها في فرع التأمينات الاجتماعية .

ج- تزايدت قيمة المخصصات في شركات التأمين من ٨ مليار جنيه تقريباً في عام ٨٦/٨٥ إلي ٢,٢مليار جنيه في نهاية عام ٩١/٩٠ثم إلي ٥,١ مليار جنيه في عام ٩٦/٩٥ ثم إلي ٧,٥مليار جنيه مع نهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، وكانت نسبة الزيادة في هذه القيم ١٧٥%، ١٣٠%، ٥٠% علي الترتيب وهي أقل نسب الزيادة في الفروع الثلاثة .

د- علي الرغم من أن المخصص الذي كانت تحتفظ به الصناديق الخاصة في عام ٨٦/٨٥ أقل مما كانت تحتفظ به شركات التأمين في نفس السنة، إلا أن النقيض قد حدث تماماً مع نهاية ٢٠٠١/٢٠٠٠، حيث أصبحت مخصصات الصناديق الخاصة أكبر من مخصصات شركات التأمين، وقد يرجع السبب في ذلك إلي أحد أو كل الأسباب التالية :

د/١- زيادة عدد الصناديق الخاصة بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة من ٢٣١ إلي ٥٩٥ صندوق [1] وزيادة عدد المشتركين فيها بالتبعية مما يزيد من كل من الاشتراكات والمخصصات .

د/٢- أن طبيعة العمليات التي تزاولها الصناديق الخاصة تدخل فى نطاق تأمينات الحياة وهي أنواع طويلة الأجل تتميز بارتفاع قيم مخصصاتها المحتجزة مما يؤدي إلي زيادة حجم المخصصات التراكمية، في حين أن بعض شركات التأمين تزاول تأمينات الحياة والبعض الآخر تزاول عمليات التأمينات العامة التي تحتاج إلي مخصصات قصيرة الأجل مما يؤدي إلي تغير قيمتها حسب المصدر منها.

د/٣- تعرض شركات التامين إلي تقلبات حادة في عملياتها مما يؤدي إلي تذبذب قيم المخصصات التي تحتفظ بها .

هـ- تزايدت القيمة الإجمالية للمخصصات التي يحتفظ بها الجهاز من ١٧,٥ مليار جنيه من عام ٨٦/٨٥ إلي ٣٩ مليار جنيه عام ٩١/٩٠ ثم إلي ٨٩ مليار جنيه عام ٩٦/٩٥ ثم إلي ١٨٧,٥ مليار جنيه بحلول نهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهو ما أدي إلي تجاوز الزيادة القيمة الأصلية كل ٥ سنوات فبلغت ١٢٠%، ١٣٠%، ١١٠% علي الترتيب وهي نفس نسب زيادة أموال التأمينات الاجتماعية مما يوضح ضخامة حجم تلك الأموال وتأثيرها علي الحجم الكلي للأموال المتراكمة .

٣) أختلف معدل التغير السنوي في كل فرع عن مثيله بالفروع الأخرى، كما أختلف الاتجاه العام لكل فرع خلال فترة الدراسة الممتدة إلي ١٦ سنه وهو ما يتبين تفصيلاً علي النحو التالي :

أ) بدأ الاتجاه العام لمعدل التغير السنوي في المخصصات التي يحتفظ بها فرع التأمينات الاجتماعية يميل إلي الصعود خلال الفترة من عام ٨٧/٨٦ وحتى عام ٩٥/٩٤، إلا أنه أخذ في التراجع التدريجي والمستمر في السنة التالية وحتى نهاية فترة الدراسة .

ومعني ذلك أن معدل الزيادة في قيمة المخصص يتراجع من سنه إلي أخرى وهو ما يعني تآكل المخصصات لصالح المزايا وهو مؤشر ليس في صالح النظام لا من حيث المؤمن عليهم فقط ولكن أيضاً من حيث المستفيدين الحاليين أيضاً كما أنه ليس في صالح عمليات الاستثمار خاصة طويل الأجل منها، لان جزءاً من هذه المخصصات يجب أن يستمر في صورة سائلة لتغطية المزايا وهو ما يؤدي إلي تراجع نسبة الأموال المخصصة التي يجب توجيهها إلى الاستثمارات طويلة الأجل .

ب) استقر معدل التغير فى قيمة المخصصات التي تحتفظ بها الصناديق الخاصة خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى عام

[1] راجع في ذلك التقارير السنوية الصادرة عن الهيئة المصرية للرقابة عن سنوات الدراسة.



٩٣/٩٢ نسبياً حيث كانت الفروق بين القيم في مدي ضيق ولكن الاتجاه العام لها أخذ في التراجع خلال الفترة من ٩٥/٩٤ وحتى نهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بعد أن بلغ أقصي قيمة له في عام ٩٤/٩٣ .

ج) اتسم معدل التغير السنوي في قيمة المخصصات التي تحتفظ بها الشركات التجارية بعدم الاستقرار حيث تراوحت قيمته ما بين ٥,٣% كحد أدنى إلي ٣٢,٩% كحد أقصى خلال فترة الدراسة، وكانت الفروق بين القيم متسعة إلي حد كبير، وهو أمر متوقع في شركات التأمين لاختلاف طبيعة الطلب علي التأمين التجاري من ناحية، واختلاف طبيعة العمليات التي تزاولها تلك الشركات من ناحية أخرى .

د) اتسمت معدلات التغير في قيمة المخصصات الكلية بالاستقرار النسبي خلال الفترة من عام ٨٦/٨٥ وحتى عام ٩٩/٩٨ حيث كانت الفروق بين القيم محدودة باستثناء عام ٩٢/٩١ إلا أن الاتجاه العام بدأ في التراجع في عامي ٢٠٠٠/٩٩، ٢٠٠١/٢٠٠٠ نظراً لتأثير مخصصات التأمين الاجتماعي والتي تأخذ نفس الاتجاه أيضاً .

ولبيان أهمية جهاز التأمين في تمويل الاستثمار بالنسبة إلي الجهاز المصرفي علي اختلاف الوظائف التي يؤديها كل منهما وتميز جهاز التأمين بوظيفة الحماية التأمينية يعرض الباحث في الجدول التالي حجم الأموال المتاحة للاستثمار في جهاز التأمين (المخصصات التي يحتفظ بها الجهاز) بمكوناته الثلاثة مقارنة بالأموال المتاحة للاستثمار من خلال كل من الجهاز المصرفي وصناديق توفير البريد والتي تتكون من [1] :

١) المدخرات لدي الجهاز المصرفي وتشتمل علي :
أ) ودائع غير جارية بالعملة المحلية.
ب) ودائع جارية وغير جارية بالعملة الأجنبية.
٢) صافي مبيعات شهادات الاستثمار.
٣) ودائع صناديق توفير البريد.

وتتجمع هذه القيم تحت عنوان أجمالي الأوعية الادخارية طبقاً لما يرد بتقارير البنك المركزي المصري والمجلة الاقتصادية ربع السنوية التي تصدرها.

(١) البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٢) الأموال المتاحة للاستثمار بجهاز التأمين مقارناً بإجمالي الأوعية الادخارية خلال الفترة من ٨٦/٨٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنوات	جهاز التامين				إجمالي الأوعية	٢/١ %
	التأمينات الاجتماعية	الصناديق الخاصة	الشركات التجارية	الإجمالي ١	الإدخارية ٢	
٨٦/٨٥	١٦٢٤٣	٤٨٣	٧٧٠	١٧٤٩٦	٢٥٥٤٢	٦٨,٥
٨٧/٨٦	١٨٨٦٧	٥٩٨	٩٥٠	٢٠٤١٥	٢٩٦٨٧	٦٨,٨
٨٨/٨٧	٢٢٣٢٨	٧٤٢	١٢٣٥	٢٤٣٠٥	٤٠٨٣٤	٥٩,٥
٨٩/٨٨	٢٦٠٢٦	٩٠٣	١٥٨٧	٢٨٥١٦	٤٩١٩١	٥٨,٠
٩٠/٨٩	٣٠٤٥٦	١١١٨	١٦٧١	٣٣٢٤٥	٥٩٨٩٩	٥٥,٥
٩١/٩٠	٣٥٤٣٠	١٣٨٠	٢٢٢٠	٣٩٠٣٠	٧٩٤٠٦	٤٩,٢
٩٢/٩١	٤٠٣٩٥	١٧١٨	٢٧٢٥	٤٤٨٣٨	٩٠٩٦٥	٤٩,٣
٩٣/٩٢	٤٧٥١٧	٢١٢٩	٣٢٧٥	٥٢٩٢١	١٠٦٨٤١	٤٩,٥
٩٤/٩٣	٥٦٩٥٥	٢٧٢٨	٣٨٥٠	٦٣٥٣٣	١٢٣٢٥٧	٥١,٥
٩٥/٩٤	٦٧٧٨٣	٣٣٠١	٤٥٠٠	٧٥٥٨٤	١٤٠٩٥٩	٥٣,٦
٩٦/٩٥	٨٠٣٤٩	٣٨٠٩	٥٠٤٦	٨٩٢٣٢	١٥٧٦٩٩	٥٦,٦
٩٧/٩٦	٩٥١٣١	٤٦٣٥	٥٧٢٠	١٠٥٤٨٦	١٨٣٩٤٤	٥٧,٣
٩٨/٩٧	١١١٨٦٠	٥٤٤٨	٦٠٤٦	١٢٣٣٥٤	٢٠٣٧٠٣	٦٠,٦
٩٩/٩٨	١٣٠٢١٣	٦٤٣٨	٦٤٤٥	١٤٣٠٩٦	٢٢٨٠٨٠	٦٢,٧
٢٠٠٠/٩٩	١٥٠٢١٧	٧٣٠٢	٧١١٢	١٦٤٦٣١	٢٥٥٢٠٣	٦٤,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧١٥٦٤	٨٤٠٨	٧٥٢١	١٨٧٤٩٣	٢٨٩٠٨٠	٦٤,٩

المصدر : من إعداد الباحث بناء علي ما ورد في كل من :

١) الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، التقارير السنوية والكتب الإحصائية، سلسلة سنوات الدراسة .

٢) وزارة التأمينات، تقارير الإنجازات ونتائج الأعمال، سلسلة سنوات سابقة .

٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوية، إعداد مختلفة .



من الجدول السابق يتبين أن نسبه الأموال المتاحة للاستثمار من خلال جهاز التامين إلي إجمالي الأموال المتاحة من الأوعية الادخارية المصرفية ظلت مرتفعة من ناحية وفي استقرار نسبى من ناحية أخرى طوال فترة الدراسة فلم تقل عن ٤٩,٢% في أدنى قيمة لها ولم تزد عن ٦٨,٨% عند أقصى قيمة لها وبمتوسط عام ٥٨% تقريباً .

كما يلاحظ أيضاً أن الاتجاه العام لهذه النسبة أنه أخذ في التناقص خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى عام ٩٣/٩٢ ولكنه عاود الزيادة تدريجياً بعد ذلك وحتى نهاية فترة الدراسة.

وخلاصة الاستنتاج من هذا الجدول أن الجهاز التأميني قادر علي تمويل الاستمارات بدرجة تنافس الجهاز المصرفي علي الرغم من أن الوظيفة الأولي والأساسية للجهاز التأميني هي الحماية التأمينية وليست الادخار والتمويل، وهي وظيفة تتطلب حماية قيم تأمينية كبيرة جداً مقابل أقساط تقل كثيراً عما تحميه، في حين أن الادخار والتمويل هي الوظيفة الأولي للجهاز المصرفي من ناحية وأن حدود مسئوليته هي قيمة الودائع التي يحتفظ بها فقط .

ويضيف الباحث أن الجهاز التأميني يمكن أن يقوم بدور أكبر من ذلك إذا أزيلت من أمامه الكثير من المعوقات وحلت الكثير من المشاكل التي تعترض مسيرته سواء ما يعاني منها فرع التأمينات الاجتماعية أو التأمينات التجارية أو صناديق التأمين الخاصة وهي أمور سوف يرد ذكرها في جزء آخر من هذا البحث .

قدرة الجهاز التأميني علي تعبئة المدخرات مقارنة بالجهاز المصرفي :

من المعلوم أن قدرة أي جهاز مالي علي تمويل الاستثمارات إنما تأتي من خلال قدرته علي تعبئة المدخرات والتي تعتبر شريان التمويل للمشروعات الاستثمارية .

وقد تبني الباحث هنا تعريف المدخرات من خلال الجهاز التأميني بأنها " إجمالي الاشتراكات والأقساط المتدفقة علي الجهاز نتيجة لنشاطه سنويا من كل فروعه الإجبارية والاختيارية " أما المدخرات من خلال الجهاز المصرفي فيمكن تعريفها بأنها التغير السنوي في إجمالي الأوعية الادخارية، علي اعتبار أنها مقدار المدخرات التي تمت بالفعل خلال السنة.

وبناء علي ذلك يورد الجدول التالي قيمة المدخرات السنوية التي استطاع كل جهاز تعبئتها خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣) المدخرات السنوية من خلال الجهازين التأميني والمصرفي

خلال الفترة ٨٦/٨٥ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنوات	المدخرات السنوية من جهاز التأمين				إجمالي الأوعية الادخارية	التغير السنوي المدخرات٢	٢/١ %
	التأمينات الاجتماعية	الصناديق الخاصة	الشركات التجارية	الإجمالي ١			
٨٦/٨٥	٢١٥٢	١٨٢	٣٩٤	٢٧٢٨	٢٥٥٤٢	؟	؟
٨٧/٨٦	٢٤٢٣	٢٠٦	٢٠٦	٢٨٣٥	٢٩٦٨٧	٤١٤٥	٦٨,٤
٨٨/٨٧	٢٧٨٤	٢٣٩	٤٦٩	٣٤٩٢	٤٠٨٣٤	١١١٤٧	٣١,٣
٨٩/٨٨	٣١٩١	٢٧٩	٥٤٦	٤٠١٦	٤٩١٩١	٨٣٥٧	٤٨,١
٩٠/٨٩	٣٦٢٥	٣٧٢	٧١١	٤٧٠٨	٥٩٨٩٩	١٠٧٠٨	٤٤,٠
٩١/٩٠	٤٠٩٣	٤٨٤	٩٤٧	٥٥٢٤	٧٩٤٠٦	١٩٥٠٧	٢٨,٣
٩٢/٩١	٤٥٨٣	٦٤٢	١٠٢٢	٦٢٤٧	٩٠٩٦٥	١١٥٥٩	٥٤,٠
٩٣/٩٢	٥٥٠٥	٧٧١	١٠٩٧	٧٣٧٣	١٠٦٨٤١	١٥٨٧٦	٤٦,٤
٩٤/٩٣	٦٤٤٧	١٠٢٩	١٣١٠	٨٧٨٦	١٢٣٢٥٧	١٦٤١٦	٥٣,٥
٩٥/٩٤	٧٤٨١	١١١٨	١٦٢٤	١٠٢٢٣	١٤٠٩٥٩	١٧٧٠٢	٥٧,٨
٩٦/٩٥	٨٥٤٦	١٢٩٢	١٦٩٥	١١٥٣٣	١٥٧٦٩٩	١٦٧٤٠	٦٨,٩
٩٧/٩٦	٩٥٨٩	١٧٨٥	١٦٥٩	١٣٠٣٣	١٨٣٩٤٤	٢٦٢٤٥	٤٩,٧
٩٨/٩٧	١٠٨٦١	١٩٠٥	١٨١٤	١٤٥٨٠	٢٠٣٧٠٣	١٩٧٥٩	٧٣,٨
٩٩/٩٨	١١٨٣٠	٢١١٧	١٩٤١	١٥٨٨٨	٢٢٨٠٨٠	٢٤٣٧٧	٦٥,٢
٢٠٠٠/٩٩	١٢٧٦٧	٢٢٦٤	٢٠١٤	١٧٠٤٥	٢٥٥٢٠٣	٢٧١٢٣	٦٢,٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣٦٧٢	٢٥١٩	٢٠٩٦	١٨٢٨٧	٢٨٩٠٨٠	٣٣٨٧٧	٥٤,٠

المصدر : من إعداد الباحث بناء علي ما ورد في كل من :

١) الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، التقارير السنوية والكتب الإحصائية، إعداد مختلفة .

٢) وزارة التأمينات، تقارير الإنجازات ونتائج الأعمال، إعداد مختلفة . ٣) البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، إعداد مختلفة .

من الجدول السابق يتبين أن :

١) التزايد المضطرد للمدخرات السنوية التي تتم من خلال جهاز التأمين بفروعه الثلاثة والتي ارتفعت من ٢,٧ مليار جنيه تقريباً عام ٨٦/٨٥ إلي ٥,٥مليار تقريباً عام ٩١/٩٠ (نسبة زيادة قدرها ١٠٢% خلال هذه الفترة) ثم إلي ١١,٥مليار جنيه تقريباً عام ٩٦/٩٥ (بنسبة زيادة قدرها ١٠٩%) ثم إلي ١٨,٣ مليار جنيه تقريباً بنهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (بنسبة قدرها ٥٩% خلال الفترة الخمسية الأخيرة وهي أقل معدلات الزيادة في الفترات الثلاث) .

٢) تمثل المدخرات السنوية التي تتم من خلال التأمينات الاجتماعية (الاشتراكات التي يدفعها كل من العامل وصاحب العمل) النصيب الأكبر مما يسهم به هذا الجهاز من مدخرات وهو ما يرجع إلي عمومية النظام من ناحية وشموله من ناحية أخرى واجباريته من ناحية ثالثة .

٣) علي الرغم من اتساع نطاق ومجال عمل التأمين التجاري إلا أنه يسهم بالقدر الأقل فيما يسهم به الجهاز من مدخرات الأمر الذي يعود بصفة أساسية إلي كم المعوقات التي يقابلها هذا الفرع تحديداً، وهو ما سيتم تناوله بالفصل الثالث .

٤) تتصف المدخرات التي تسهم بها الصناديق الخاصة بالاستقرار النسبي في تزايدها، وعلي الرغم من أنها بدأت بقيمة أقل من المدخرات التي تمت من خلال الشركات التجارية في عام ٨٦/٨٥ إلا أنها تجاوزتها مع بداية الفترة الخمسية الأخيرة من سنوات الدراسة وتحديداً في عام ٩٧/٩٦ واستمر هذا الأمر حتى نهاية عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

٥) علي الرغم من الدور المزدوج للجهاز التأميني (تأمين وادخار) مقارنة بالدور الوحيد للجهاز المصرفي (ادخار) إلا أن المدخرات التي تمت من خلال الجهاز التأميني اقتربت في كثير من الأحيان من ثلثي حجم المدخرات التي تمت من خلال الجهاز المصرفي وصناديق البريد، فلم تقل النسبة بينهما عن ٢٨,٣% في أضعف سنواتها في حين بلغت قمتها إلي ٧٤% تقريباً مع نهاية عام ٩٨/٩٧، وكان المتوسط العام لها خلال الفترة ٥٤% تقريباً .

معدلات التغير النسبي السنوي في مدخرات الجهازين التأميني والمصرفي :

حتى يمكن بيان الاتجاه العام للتغير النسبي في المدخرات السنوية التي تتم من خلال الجهازين التأميني والمصرفي، يقوم الباحث بتحليل هذا التغير وتحليل اتجاهه بغرض المقارنة الزمنية والنوعية لفروع الجهاز التأميني من ناحية، وبين الجهاز التأميني والمصرفي من ناحية ثانية علي النحو الوارد بالجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

معدلات التغير النسبي السنوي في مدخرات الجهازين

التأميني والمصرفي خلال الفترة من ٨٦/٨٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنوات	التأمينات الاجتماعية	الصناديق الخاصة	الشركات التجارية	إجمالي جهاز التأمين	إجمالي الجهاز المصرفي
٨٦/٨٥	سنــــــة الأســـــاس				
٨٧/٨٦	١٢,٦	١٣,٢	(٤٧,٧)	٣,٩	N.A
٨٨/٨٧	١٤,٩	١٦,٠	١٢٧,٧	٢٣,٢	١٦٨,٩
٨٩/٨٨	١٤,٦	١٦,٧	١٦,٤	١٥,٠	(٢٥)
٩٠/٨٩	١٣,٦	٣٣,٣	٣٠,٢	١٧,٢	٢٨,١
٩١/٩٠	١٢,٩	٣٠,١	٣٣,٢	١٧,٣	٨٢,٢
٩٢/٩١	١٢,٠	٣٢,٦	٧,٩	١٣,١	(٤٠,٧)
٩٣/٩٢	٢٠,١	٢٠,١	٧,٣	١٨,٠	٣٧,٣
٩٤/٩٣	١٧,١	٣٣,٥	١٩,٤	١٩,٢	٣,٤
٩٥/٩٤	١٦,٠	٨,٦	٢٤,٠	١٦,٤	٧,٨
٩٦/٩٥	١٤,٢	١٥,٦	٤,٤	١٢,٢	(٥,٤)
٩٧/٩٦	١٢,٢	٣٨,٢	(٢,١)	١٣,٠	٥٦,٨
٩٨/٩٧	١٣,٣	٦,٧	٩,٣	١١,٩	(٢٤,٧)
٩٩/٩٨	٨,٩	١١,١	٧,٠	٩,٠	٢٣,٤
٢٠٠٠/٩٩	٧,٩	٦,٩	٣,٨٠	٧,٢	١١,٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧,١	١١,٣	٤,٠	٧,٣	٢٤,٩

إعداد الباحث بناء على ما ورد بالجدول رقم (٣) بالبحث .



وبتحليل الجدول السابق يمكن استنتاج أن :

١) اتسمت معدلات التغير السنوي في مدخرات فرع التأمينات الاجتماعية بالاستقرار النسبي خلال الفترة من ٨٧/٨٦ وحتى عام ٩٧/ ٩٨(باستثناء الأعوام من ٩٣/٩٢ وحتى ٩٥/٩٤) حيث يتراوح هذا المعدل بين ١٢% كحد أدنى و١٤,٩% كحد أقصى إلا أنه أخذ في التناقص التدريجي خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة وهو ما يشير إلي تراجع عدد المؤمن عليهم في النظام نتيجة لتزايد إعداد الخارجين – الذين انتهت مدة خدمتهم لأسباب مختلفة بدرجة أكبر من إعداد الداخلين الجدد .

٢) لم يحظ معدل التغير السنوي في المدخرات التي تتم من خلال صناديق التأمين الخاصة بالاستقرار طوال فترة الدراسة وتفاوتت قيمته بين ٦,٧% كحد أدنى و٣٨,٢% كحد أقصى دون أن يأخذ اتجاها محدداً علي فترات زمنية متعاقبة يمكن تفسيرها الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي مدي زيادة عدد الصناديق التي تم تسجيلها في سنه معينه وبالتالي زيادة عدد المؤمن عليهم المشركين بالنظام والمشاركين بالتمويل بالإضافة إلي مدى سخاء جهات العمل التابع لها الصندوق في التمويل ثم كفاءة استثمار الأموال المتاحة من ناحية أخيرة .

٣) كان التذبذب في معدلات التغير السنوي في المدخرات التي تتم من خلال شركات التأمين التجارية شديد الوضوح والحيرة في نفس الوقت ما بين قيمة سالبة بلغت ٤٨% تقريباً في عام ٨٧/٨٦ إلي قيمة موجبة مقدارها ١٢٨% تقريباً في السنة التالية لها مباشرة وبين هذه وتلك لم يأخذ هذا المعدل اتجاهاً محدداً علي فترات زمنية متعاقبة يمكن تفسيرها الأمر الذي يمكن إرجاعه إلي عدم استقرار السياسة التسويقية للترويج لخدمات التامين التجاري، بشكل عام من ناحية وعدد من الأسباب الأخرى التي سيرد ذكرها في جانب آخر من هذه الدراسة من ناحية ثانية .

٤) نظراً لتأثير المدخرات التي تتم من خلال التأمينات الاجتماعية علي إجمالي مدخرات جهاز التأمين أخذ الاتجاه العام لمعدلات التغير في إجمالي مدخرات جهاز التأمين نفس السمة من حيث الاستقرار النسبي له علي مدار فترة الدراسة، بل وكان أكثر وضوحاً حيث اتسم بالتصاعد النسبي خلال الفترة من ٨٩/٨٨ وحتى عام ٩٤/٩٣ ثم أخذ في الهبوط المنتظم في السنوات التالية من عام ٩٥/٩٤ وحتى السنة الأخيرة من فترة الدراسة .

٥) اتسم معدل التغير السنوي في المدخرات التي تتم من خلال الجهاز المصرفي بالتذبذب الحاد والملحوظ ما بين قيم سالبة في بعض السنوات بلغت أدناها في عام ٩٢/٩١ وقيم موجبة بلغت أقصاها في عام ٨٨/٨٧ وبين هذه وتلك تأرجحت القيم من حيث الاتجاه والقيمة الأمر الذي يعتمد بشكل عام علي العديد من العوامل المرتبطة بالاستثمارات والأخرى من ناحية، الأزمات التي يواجهها الجهاز المصرفي من ناحية ثانيه ثم المتغيرات الدولية وأثرها علي الاقتصاد القومي من ناحية أخيرة.

ثانيا : محفظة الاستثمارات في جهاز التأمين :

تلعب محفظة الاستثمار في جهاز التأمين دوراً هاماً في حركة الاستثمارات القومية من حيث التأثير علي اتجاه الاستثمار من ناحية، وقدر الاستثمار من ناحية أخرى وحتى يتضح ذلك يستعرض الباحث من خلال الجدول رقم (٥) أوجه الاستثمار التي يوظف بها جهاز التأمين أمواله خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، والأهمية النسبية لمكوناتها خلال نفس الفترة بالجدول رقم (٦) وأخيراً معدل التغير السنوي لكل عنصر من عناصر المحفظة خلال نفس الفترة في الجدول رقم (٧) .

جدول رقم (٥) محفظة استثمار جهة التأمين

خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ القيمة بملايين الجنيهات

السنوات	إيداعات لدي بنك الاستثمار القومي	أوراق مالية				أراضي وعقارات	قروض	ودائع ثابتة بالبنوك	أخرى	إجمالي
		سندات وصكوك وأذون حكومية	أ.مالية ذات إيراد متغير	أ.مالية أخرى	إجمالي					
٨٦/٨٥	١١٧٨١	٣٣٢٠	٢١٧	٢٩١	٣٨٢٨	١٣١	١٠١	٦١٦	–	١٦٤٥٧
٨٧/٨٦	١٤١٩١	٣٣٥٣	٢٢٧	٣٧٦	٣٩٥٦	١٥٢	١١٥	٨١٥	–	١٩٢٢٩
٨٨/٨٧	١٦٨٨١	٣٤٢٣	٢٣١	٥٠٩	٤١٦٣	١٥٩	١٥٥	١١٧٢	–	٢٢٥٣٠

٨٩/٨٨	٢٠٣١٨	٣٥١٤	٢٨٥	٧٢٤	٤٥٢٤	١٦٤	١٣٠	١٣٧٣	-	٢٦٥٠٩
٩٠/٨٩	٢٤٠٢٠	٣٦٥٠	٣٤٥	٩٦٦	٤٩٦١	٢٠٥	١٣٥	١٦٩٥	-	٣١٠١٦
٩١/٩٠	٢٨٣٢٧	٣٩١٥	٤٢٩	١١٠٤	٥٤٤٨	٢١٣	١٦٨	٢٤٤١	-	٣٦٥٩٧
٩٢/٩١	٣٣٦١٤	٤١١٦	٥٧٤	١١٧٣	٥٨٦٣	٢٢٩	١٨٠	٣٢٦٦	-	٤٣١٥٢
٩٣/٩٢	٤٠٠٠٢	٥٠٣٣	٤٧٨	١٦١٩	٧١٣٠	٢٧٠	٢٠٣	٣١٤٦	-	٥٠٧٥١
٩٤/٩٣	٤٧٦٧٤	٦٠٢٣	٥٥٣	١٧٧١	٨٣٤٧	٣٤٨	٢٢٧	٣٤٢٠	-	٦٠٠١٦
٩٥/٩٤	٥٦٩٥١	٥٩٤٩	١٠٢٢	١٧١١	٨٦٨٢	٤٣٤	٢٦٧	٤٤٥١	-	٧٠٧٨٥
٩٦/٩٥	٦٧٦٨٤	٧١٢١	١٣٧٣	٩٢٧	٩٤٢١	٦١٢	٢٣٦	٤٨٥٢	٥٠	٨٢٨٥٥
٩٧/٩٦	٧٩٣٥٥	٨٠٢٤	٢٣٢٠	١٣٠	١٠٤٧	٧٠٦	٢٨٤	٥٦٥١	٧١	٩٦٥٤١
٩٨/٩٧	٩١٧٥٧	٨٤٣٢	٣٣٦٧	٢٤٥	١٢٠٤	٧٢١	٢٥٢	٥٧٦٨	٨١	١١٠٦٢
٩٩/٩٨	١٠٤٩٥	٩٤٠٤	٣٧٣٠	٣٢٧	١٣٤٦	٦٧٣	٢٧٥	٦١٤٨	٦٦	١٢٥٥٨
/٩٩	١١٩٨٣	١٠٠٤٦	٤١٧٥	٣٤٣	١٤٥٦	٧٢٣	٣٠٧	٦٤٤٩	٨٩	١٤١٩٦
/٢٠٠٠	١٣٦٣٤	١٠٧٣٣	٤٤٢٤	٣٦٢	١٥٥١	٧٦٧	٣١٤	٧٢٧١	٦٢	١٦٠٢٧

المصدر : البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات الدراسة .

جدول رقم (٦)

الأهمية النسبية لمكونات محفظة استثمار

جهاز التأمين خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنوات	إيداعات لدي بنك الاستثمار القومي	أوراق مالية				أراضي وعقارات	قروض	ودائع ثابتة بالبنوك	أخرى	إجمالي
		سندات وصكوك وأذون حكومية	أ.مالية ذات إيراد متغير	أ.مالية أخرى	إجمالي					
٨٦/٨٥	٧١,٦	٢٠,٢	١,٣	١,٨	٢٣,٣	٠,٨	٠,٦	٣,٧	-	١٠٠
٨٧/٨٦	٧٣,٨	١٧,٤	١,٢	٢,٠	٢٠,٦	٠,٨	٠,٦	٤,٢	-	١٠٠
٨٨/٨٧	٧٤,٩	١٥,٢	١,٠	٢,٣	١٨,٥	٠,٧	٠,٧	٥,٢	-	١٠٠
٨٩/٨٨	٧٦,٦	١٣,٣	١,١	٢,٧	١٧,١	٠,٦	٠,٥	٥,٢	-	١٠٠
٩٠/٨٩	٧٧,٤	١١,٨	١,١	٣,١	١٦,٠	٠,٧	٠,٤	٥,٥	-	١٠٠
٩١/٩٠	٧٧,٤	١٠,٧	١,٢	٣,٠	١٤,٩	٠,٦	٠,٤	٦,٧	-	١٠٠
٩٢/٩١	٧٧,٩	٩,٥	١,٣	٢,٧	١٣,٥	٠,٥	٠,٤	٧,٧	-	١٠٠
٩٣/٩٢	٧٨,٨	٩,٩	١,١	٣,٢	١٤,١	٠,٥	٠,٤	٦,٢	-	١٠٠
٩٤/٩٣	٧٩,٤	١٠,٠	٠,٩	٣,٠	١٣,٩	٠,٦	٠,٤	٥,٧	-	١٠٠
٩٥/٩٤	٨٠,٥	٨,٤	١,٤	٢,٤	١٢,٢	٠,٦	٠,٤	٦,٣	-	١٠٠
٩٦/٩٥	٨١,٧	٨,٦	١,٧	١,١	١١,٤	٠,٧	٠,٣	٥,٩	-	١٠٠
٩٧/٩٦	٨٢,٢	٨,٣	٢,٤	٠,١	١٠,٨	٠,٧	٠,٣	٥,٩	أو	١٠٠
٩٨/٩٧	٨٢,٩	٧,٦	٣,٠	٠,٢	١٠,٨	٠,٧	٠,٣	٥,٢	أو	١٠٠
٩٩/٩٨	٨٣,٦	٧,٥	٣,٠	٠,٣	١٠,٨	٠,٥	٠,٢	٤,٩	٠٠	١٠٠
٢٠٠٠/٩٩	٨٤,٤	٧,١	٢,٩	٠,٣	١٠,٣	٠,٥	٠,٢	٤,٥	أو	١٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٥,١	٦,٧	٢,٨	٠,٢	٩,٧	٠,٥	٠,٢	٤,٥	٠٠	١٠٠
المتوسط العام	٧٩,٢	١٠,٨	١,٧	١,٨	١٤,٣	٠,٦	٠,٤	٥,٥	٠٠	١٠٠

المصدر : إعداد الباحث بناء على أرقام الجدول رقم (٥) .





جدول رقم (٧)

معدل التغير السنوي في مكونات محفظة

استثمار جهاز التأمين خلال الفترة من ٨٦/٨٥ وحتى ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنوات	إيداعات لدي بنك الاستثمار القومي	الأوراق المالية				أراضي وعقارات	قروض	ودائع ثابتة بالبنوك	أخرى	إجمالي
		سندات وصكوك وأذون حكومية	أ.مالية ذات إيراد متغير	أ.مالية أخرى	إجمالي					
٨٦/٨٥	سنـــة الأســـاس									
٨٧/٨٦	٢٠,٥	١,٠	٤,٦	٢٩,٢	٣,٣	١٦,٠	١٣,٩	٣٢,٣	-	١٦,٨
٨٨/٨٧	١٩,٠	٢,١	١,٨	٣٥,٤	٥,٢	٤,٦	٣٤,٨	٤٣,٨	-	١٧,٢
٨٩/٨٨	٢٠,٤	٢,٧	٢٣,٤	٤٢,٣	٨,٧	٣,١	(١٦,١)	١٧,٢	-	١٧,٧
٩٠/٨٩	١٨,٣	٣,٩	٢١,١	٣٣,٤	٩,٧	٢٥	٣,٨	٢٣,٥	-	١٧,٠
٩١/٩٠	١٧,٩	٧,٣	٢٤,٣	١٤,٣	٩,٨	٣,٩	٢٤,٤	٤٤,٠	-	١٨,٠
٩٢/٩١	١٨,٧	٥,١	٣٣,٨	٦,٢٥	٧,٦	٧,٥	٧,١	٣٣,٨	-	١٧,٩
٩٣/٩٢	١٩,٠	٢٢,٣	(١٦,٧)	٣٨,٠	٢١,٦	١٧,٩	١٢,٨	(٣,٧)	-	١٧,٦
٩٤/٩٣	١٩,٢	١٩,٧	١٥,٧	٩,٤	١٧,١	٢٨,٩	١١,٨	٨,٧	-	١٨,٣
٩٥/٩٤	١٩,٥	(١,٢)	٨٤,٨	(٣,٤)	٣,٧	٢٤,٧	١٧,٦	٣٠,١	-	١٧,٩
٩٦/٩٥	١٨,٨	١٩,٧	٣٤,٣	(٤٥,٨)	٨,٥	٤١,٠	(١١,٦)	٩,٠	-	١٧,١
٩٧/٩٦	١٧,٣	١٢,٧	٦٩,٠	(٨٦)	١١,٢	١٥,٤	٢٠,٣	١٦,٥	٤٢	١٦,٥
٩٨/٩٧	١٥,٦	٥,١	٤٥,١	(٨٨,٥)	١٥,٠	٢,١	(١١,٣)	٢,١	١٤,١	١٤,٦
٩٩/٩٨	١٤,٤	١١,٥	١٠,٨	٣٣,٥	١١,٨	(٦,٧)	٩,١	٦,٦	(١٨,٥)	١٣,٥
٢٠٠٠/٩٩	١٤,٢	٦,٨	١١,٩	٤,٩	٨,٢	٧,٤	١١,٧	٤,٩	٣٤,٨	١٣,١
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣,٨	٦,٨	٦,٠	٥,٥	٦,٦	٦,١	٢,٣	١٢,٧	(٣٠,٣)	١٢,٩

المصدر : إعداد الباحث بناء على أرقام الجدول رقم (٥) .

ومن الجداول ٥، ٦، ٧ يمكن تحليل قيمة وأهمية واتجاه كل عنصر من عناصر محفظة استثمار الجهاز التأميني علي النحو الوارد فيما يلي :

١) الإيداعات لدي بنك الاستثمار القومي :

هذا العنصر لا يوجد إلا في محفظة استثمار أموال التأمينات الاجتماعية فقط بل ويمثل الجزء الأعظم من استثماراتها ولا يوجد في محفظة استثمار صناديق التأمين الخاصة ولا الشركات التجارية، وبالرغم من ذلك يمثل قيمة عظيمة في محفظة الاستثمار الشاملة نظرا لضخامة الأموال التي يحتفظ بها فرع التأمينات الاجتماعية وارتفاع نسبة الأموال التي يتم تحويلها إلي بنك الاستثمار القومي منها .

وقد ارتفعت قيمة الإيداعات لدي بنك الاستثمار القومي من خلال جهاز التأمين بشكل ملحوظ طوال فترة الدراسة (جدول رقم ٥) من ١٢مليار حنيه تقريبا في عام ٨٦/٨٥ إلي ٢٨مليار جنيه في عام ٩١/٩٠ (بنسبة زيادة ١٣٣,٣%) ثم إلي ٦٨مليار جنيه عام ٩٦/٩٥ (بنسبة زيادة ١٤٢,٩%) ثم إلي ٣٦ مليار جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (بنسبة زيادة قدرها ١٠٠%)، وهذه القيم بالغة الأهمية وذادت تأثير قوي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا وجهت التوجيه السليم نحو المشروعات القومية المنتجة .

ومن جانب آخر ارتفعت الأهمية النسبية لهذا البند داخل المحفظة الكلية عاماً بعد الآخر (جدول رقم ٦) ولم تتراجع في أي سنه من هذه السنوات وبشكل خطى متصاعد فقد ارتفعت الأهمية النسبية من ٧٢% في عام ٨٦/٨٥ إلي ٨٥% في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وهو ما يعني أن بنك الاستثمار القومي قد استحوذ علي ٧٩% تقريبا سنوياً من الأموال المستثمرة في جهاز التأمين .

أما عن معدل النمو في الإيداعات لدي بنك الاستثمار القومي فيبين الجدول رقم (٧) تزايداً سنوياً شبه مستقر عند مستوى يتراوح بين ١٧,٢% و٢٠,٥% خلال الفترة من سنه ٨٧/٨٦ وحتى عام ٩٧/٩٦ إلا أن هذا المعدل أخذ في التراجع التدريجي خلال السنوات الأربع الأخيرة من فترة

الدراسة ويمكن القول أنه متوسط معدل النمو في هذا البند خلال فترة الدراسة هو ١٨% .

٢) الأوراق المالية :

تتكون محفظة الأوراق المالية داخل محفظة استثمار الجهاز التأميني من العناصر التالية :

- سندات وصكوك وأذون حكومية وتشتمل علي الأذون الحكومية وشهادات الاستثمار .
- أوراق مالية ذات عائد متغير وتشتمل علي أسهم ومساهمات الشركات في مشروعات جديدة وقائمة.
- أوراق مالية أخرى وتشتمل علي سندات الشركات والهيئات المصدرة .

وبتحليل أرقام هذا العنصر وبتفصيلاته بالجداول المشار إليها يتبين لنا ما يلي :

١/٢ السندات والصكوك والأذون الحكومية :

تركز هيئات التأمين بشكل عام سواء الحكومية (التأمين الاجتماعي) أو الخاصة (الصناديق الخاصة) أو التجارية (شركات التأمين التجارية) علي استثمار أموالها في عناصر تحتفظ بقدر كبير من الضمان الذي يمكنها من استرداد قيمتها وقت التخلص منها دون خسارة تذكر وهو الأمر الذي يتوافر في هذا البند إلي حد بعيد، ولذلك نجد الاتجاه المتزايد داخل الجهاز التأميني نحو الاستثمار في هذا النوع من الأوراق خاصة في صناديق التامين الخاصة وشركات التأمين التجارية .

وبناء علي ذلك فقد ارتفعت قيمه الاستثمار في هذا البند من ٣,٣مليار جنيه عام ٨٦/٨٥ إلي ٣,٩مليار جنيه ٩١/٩٠ بمعدل زيادة إجمالية قدرها ١٨,٢% ومعدل سنوي متوسط قدره ٣,٤%، ثم ارتفعت القيمة إلي ٧,١مليار جنيه في عام ٩٦/٩٥ بمعدل زيادة إجمالية قدرة ٨١,٩% ومعدل سنوي متوسط خلال هذه الفترة قدره ١٢,٧%، ثم ارتفعت القيمة إلي ١٠,٧مليار جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بمعدل زيادة إجمالية قدره ٥٠,٧% ومعدل سنوي متوسط خلال هذه الفترة قدره ٨,٦%، كما إحتل هذا البند أهمية نسبية مرتفعة إذا قورن ببقية العناصر الأخرى داخل المحفظة، إلا أن الاتجاه العام لهذه الأهمية أخذ في التراجع المنتظم والتدريجي طوال فترة الدراسة (الجدول رقم ٦) وذلك من ٢٠,٢% في عام ٨٦/٨٥ إلي ٦,٧% في العام الأخير من الفترة المشار إليها، ومع ذلك فقد كان متوسط الأهمية النسبية لهذا البند ١٠,٨% في أي سنه من سنوات الجدول .

وإذا اعتبرنا أن السندات والصكوك والأذون الحكومية مع اختلاف مسماها لا طبيعتها هي في الحقيقة قروض مقدمة إلي الحكومة، فإذا أضيفت إلي بند الإيداعات لدي بنك الاستثمار القومي باعتبارها قروض مقدمه إلي الحكومة أيضاً فإنه يمكن القول بأن الحكومة قد حصلت من الجهاز التأميني علي قروض سنوية قدرها ٩٠% في المتوسط من الأموال المتاحة للاستثمار لديه وهو ما يتضح من الجدول التالي رقم (٨).

جدول رقم (٨)

نسبة الأموال التي اقترضتها الحكومة من جهاز التأمين سنويا

خلال الفترة ٨٦/٨٥ – ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنة	نسبة الأموال المحولة إلي بنك الاستثمار	نسبة السندات والصكوك والأذون الحكومية	المجموع
٨٦/٨٥	٧١,٦	٢٠,٢	٩١,٨
٨٧/٨٦	٧٣,٨	١٧,٤	٩١,٢
٨٨/٨٧	٧٤,٩	١٥,٢	٩٠,١
٨٩/٨٨	٧٦,٦	١٣,٣	٨٩,٩
٩٠/٨٩	٧٧,٤	١١,٨	٨٩,٢
٩١/٩٠	٧٧,٤	١٠,٧	٨٨,١
٩٢/٩١	٧٧,٩	٩,٥	٨٧,٤
٩٣/٩٢	٧٨,٨	٩,٩	٨٨,٧
٩٤/٩٣	٧٩,٤	١٠,٠	٨٩,٤
٩٥/٩٤	٨٠,٥	٨,٤	٨٨,٩
٩٦/٩٥	٨١,٧	٨,٦	٩٠,٣

٩٧/٩٦	٨٢,٢	٨,٣	٩٠,٥
٩٨/٩٧	٨٢,٩	٧,٦	٩٠,٥
٩٩/٩٨	٨٣,٦	٧,٥	٩١,١
٢٠٠٠/٩٩	٨٤,٤	٧,١	٩١,٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٨٥,١	٦,٧	٩١,٨
٢٠٠٢/٢٠٠١	٨٥,٨	٦,٥	٩٢,٣
المتوسط العام	٧٩,٦	١٠,٥	٩٠,١

استنتاج من الجدول رقم (٦)

والجدير بالملاحظة من الجدول رقم (٨) أنه بعد أن أخذ الاتجاه العام لإجمالي النسبتين اتجاها تناقصياً في النصف الأول من فترة الدراسة وحتى عام ٩٢/٩١ إلا أنه عاود ارتفاعه المنتظم خلال النصف الثاني ليصل إلي قمته مع نهاية الفترة وهي نفس القيمة التي بدأ بها والبالغة ٩١,٨% .

أما عن معدل النمو السنوي لهذا البند خلال فترة الدراسة فقد بلغ في المتوسط ٨,١% إلا أنه كان متفاوتاً بشكل ملحوظ ما بين سنه وأخرى، فقد بدأ متواضعاً خلال السنوات الخمسة الأولي من الدراسة ولكنه قفز خلال السنوات الخمس التالية عند قيم بلغت أقصاها في عام ٩٣/٩٢ ثم تراجع بعد ذلك خلال السنوات الخمس الأخيرة من الجدول حيث كانت أدنى قيمة له خلال هذه الفترة في عام ٩٨/٩٧ بمعدل قدره ٥,١% .

٢/٢ الأوراق المالية ذات العائد المتغير :

بالرغم من أن الأوراق المالية ذات العائد المتغير تمثل الاستثمار المباشر في مشروعات جديدة أو قائمة وهو الاتجاه الذي يجب دعمه قومياً للتغلب علي الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المصري إلا أن هيئات التأمين المصرية باختلاف أنواعها لا تميل إلي التوسع في الاستثمار في هذا البند لعدد من الأسباب أهمها :

أ- ارتفاع نسبة خطورة الاستثمار وخوفاً من أن تفقد الأسهم قيمتها فتلحق بالشركات خسائر رأسمالية .

ب- القيود القانونية التي تفرض علي شركات التأمين خاصة التجارية بعدم الاستثمار في الأسهم بما لا يتجاوز ٢٥% من أموالها .

ج- عدم استقرار سوق الأوراق المالية في مصر حتى حينه باعتبارها سوق ناشئة .

د- التجارب غير الناجحة التي خاضتها هيئة التأمين الاجتماعية في الاستثمار في الأسهم والتي أدت إلى فقد الهيئة لجزء من مالها المستثمر في هذا البند .

هـ- عدم وجود التنوع الكافي من المشروعات الاستثمارية القائمة التي تضمن لهيئات التأمين المساهمة فيها مع تحقيق عائد مقنع بأقل درجة خطورة .

و- لكل هذه الأسباب ولغيرها كانت قيمة الاستثمار في بند الأوراق المالية متغيرة العائد متواضعاً بالنسبة لإجمالي المستثمر طوال فترة الدراسة .

فمن حيث القيمة، يبين الجدول رقم (٥) أن الاستثمار في هذا العنصر بدأ متواضعاً بقيمة لا تتجاوز ٢١٧ مليون جنيه في عام ٨٦/٨٥ من أصل ١٦,٥ مليار جنيه مستثمرة في تلك السنة، وبالرغم من الاتجاه التصاعدي الذي أخذته القيمة خلال السنوات التسع الأولي إلا أنه كان تصاعداً بطيئاً حين بلغ ٥٥٣ مليون جنيه مع نهاية ٩٤/٩٣ (بمعدل نمو سنوي خلال الفترة قدره ٩,٣%) ومع بداية عام ٩٥/٩٤ بدأ الاهتمام يتزايد تجاه هذا البند حيث تضاعفت القيمة مع نهايته ثم استمرت الزيادة بصفة منتظمة حتى بلغت أقصاها في العام الأخير بقيمة قدرها ٤٤٢٤ مليون جنيه (بمعدل نمو سنوي خلال الفترة قدره ٣٤,٦%) .

أما من حيث الأهمية النسبية للأوراق المالية متغيرة العائد داخل محفظة استثمار أموال جهاز التأمين فأن الجدول رقم (٦) يبين التواضع الشديد لهذه الأهمية طوال فترة الدراسة والتي لم تزد في أفضل سنواتها عن ٣% من إجمالي المحفظة وذلك في عام ٩٨/٩٧ بعد أن كانت شبه مستقرة طوال السنوات الإحدى عشر الأولي متراوحة بين ٠,٩% و١,٧% ولذلك كان متوسط نسبة هذا البند خلال فترة الدراسة ١,٧% سنوياً .

وعلي الرغم من تواضع أهمية هذا البند داخل المحفظة إلي أن معدل النمو السنوي في قيمته كانت مرتفعة بشكل ملحوظ حيث كانت تتغير علي شكل طفرات محققة معدلات مرتفعة للزيادة ولكنها منسوبه إلي قيمه منخفضة وهو ما

يلاحظ من الجدول رقم (٧) حيث بلغ معدل النمو المتوسط ٢٢,٣% تقريباً سنويا .

٣/٢ الأوراق المالية الأخرى :

بدأت قيمة هذه البند وانتهت أيضاً بقيمه غاية في التواضع بالنظر إلي حجم المحفظة وهو ما يبينه الجدول رقم (٥) بالرغم مما بدأ عليه التزايد الطبيعي من عام ٨٦/٨٥ وحتى عام ٩٤/٩٣ حين أخذ الاتجاه العام للقيمة يتراجع ليهبط هبوطاً حاداً في عام ٩٧/٩٦ ويستمر علي تواضعه حتى نهاية فترة الدراسة .

أما من حيث الأهمية النسبية لهذا العنصر فقد بين الجدول رقم (٦) تواضع نسبته إلي إجمالي المحفظة ولم ترد هذه الأهمية في أفضل سنواتها عن ٣,٢% وذلك في عام ٩٣/٩٢ ثم أخذت في التراجع الملحوظ حتى آخر سنوات الجدول. وكان متوسط أهمية هذا العنصر ١,٨% وهو ما يقرب كثيرا من أهمية الأوراق المالية متغيرة القيمة .

أما عن معدل التغير السنوي في هذا العنصر فقد أخذ اتجاها متباينا خلال الفترة ما بين الإيجاب والسلب وكانت أفضل سنواته خلال هذه الفترة الأولي من الدراسة وحتى عام ٩٤/٩٣ حيث أخذ بعدها اتجاها سالبا بدأ محدودا ولكنه هبط بشكل حاد علي مدار السنوات التالية إلي أن بدأ يستعيد زيادته خلال السنوات الأخيرة من الجدول .

والنتيجة أن هذا العنصر لا يمثل أهمية تذكر داخل محفظة استثمار أموال جهاز التأمين فأن أهميته تتراجع سنة بعد أخري.

وخلاصة الأمر أن محفظة الأوراق المالية في محفظة استثمار جهاز التأمين تقع في مجملها من حيث الأهمية داخل محفظة استثمارات أموال جهاز التأمين بعد إيداعات بنك الاستثمار القومي كما يتضح من الجدول رقم (٦) .

والقارئ لهذا الجدول أيضا يلاحظ تركيز المحفظة على السندات والصكوك والأذون الحكومية والتي تزيد قيمتها عن ضعف قيمة مجموع العنصرين الآخرين تحقيقا لمبدأ الضمان علي النحو السابق الإشارة إليه.

ويشير الباحث هنا إلي قضية بالغة الأهمية تتعلق بالأوراق المالية المتداولة بالبورصة ودور جهاز التأمين فيها، وهي أنه يمكن للجهاز أن يقوم بدور هام في المحافظة علي استقرار البورصة والحيلولة دون تعرضها لتقلبات حادة قد تؤدي إلي انهيارها وهو الدور المعروف بصانع السوق Market Maker وذلك من خلال التدخل في الوقت المناسب في الطلب والعرض علي نوعيات الأوراق المعرضة لتقلبات حادة.

كما يري الباحث أيضا أن محفظة الأوراق المالية في جهاز التأمين يمكن أن تأخذ مساحة أكبر من أهميتها داخل محفظة الاستثمار الكلية وذلك علي حساب الأموال المحولة إلي بنك الاستثمار القومي ولكن التنفيذ متوقف علي شرط أن تكون البورصة علي درجة عالية من النضج والتنوع والاستقرار والشفافية والكفاءة بحيث يمكن أن تستوعب وتجذب حجما أكبر من أموال جهاز التأمين الأمر الذي يمكن أن يعود بمردود هائل علي الاقتصاد القومي.

٣- الأراضي والعقارات

يتكون بند الأراضي والعقارات داخل محفظة استثمار جهاز التأمين من العناصر التالية :

أ- الأراضي الفضاء .

ب- العقارات المبنية .

ج- مشروعات تحت التنفيذ .

وبقراءة أرقام الجدول رقم (٥) يتبين التواضع الملحوظ لقيم هذا البند داخل المحفظة خاصة إذا نسب إلي إجمالي الأموال المستثمرة . فقد بدأت فترة الدراسة بقيمة ١٣١ مليون جنيه من أصل ١٦,٥ مليار جنيه مستثمرة في نفس السنة وأخذت هذه القيمة تتنامى من سنة إلي أخري لتصل إلي ٢١٣ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ (معدل نمو سنوي قدره ١٠% في المتوسط) ثم إلي ٦١٢ مليون جنيه في عام ٩٦/٩٥(معدل نمو سنوي قدره ٢٣,٥% في المتوسط) ثم إلي ٧٦٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (معدل نمو سنوي قدره ٤,٦% في المتوسط).

ويشير الباحث هنا إلى أمرين :

أ) أن القيم الموضحة عبارة عن صافي القيمة التاريخية وهي عبارة عن تكلفة الاقتناء أو القيمة السوقية – أيهما أقل – وبعد استبعاد قيمة الإهلاك .

ومعني ذلك أن القيمة الفعلية لهذا الأصل في مجمله يمكن أن تزيد كثيرا عن القيمة المبينة بالجدول وهو ما لا يمكن التأكد منه إلا عند البيع، وبالتالي يمكن لهذا العنصر أن يكون مصدرا هاما من مصادر الأرباح الرأسمالية Capital Gains .

ب) أن هذا البند لا يوجد ضمن محفظة استثمار هيئة التأمين الاجتماعي – رغم ضخامتها – وإنما يوجد في محفظة

الشركات التجارية وصناديق التأمين الخاصة (راجع تقارير البنك المركزي عن التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين)، بل أن معظم القيمة لدي الشركات التجارية قد آل إليها من الحراسات عند التأميم .

ويري الباحث أنه يمكن لجهاز التأمين بكل فروعه (التأمين الاجتماعي- التجاري- الصناديق الخاصة) أن يكون له دور كبير في تنشيط سوق العقارات في مصر خاصة في ظل الاتجاه الحالي نحو تحقيق هذا الهدف وحل مشكلة الإسكان وبعد إنشاء هيئة التمويل العقاري والتوسع في منح القروض العقارية من شركات متخصصة وتوريق الديون العقارية وتداول سنداتها بشكل يمكن جهاز التأمين من أداء دور فاعل في ذلك .

أما عن الأهمية النسبية لبند الأراضي والعقارات داخل المحفظة فإن الجدول رقم (٦) يبين التواضع المستمر والمستقر لهذا البند علي مدار فترة الدراسة حيث تراوح نصيبه النسبي بين ٠,٥% و٠,٨% خلال الفترة المشار إليها وبمتوسط حسابي قدره ٠,٦% وهي نسبة لا تناسب مع حجم الأموال المستثمرة من ناحية ولا مع ما يجب أن تأخذه مشكلة الإسكان من اهتمام من ناحية أخري .

أما عن معدل التغير في قيمة هذا البند علي مدار سنوات الجدول فيوضح الجدول رقم (٧) أن معدل التغير يأخذ اتجاها إيجابيا سنة بعد أخري باستثناء عام ١٩٩٩/٩٨، ولكنه بقيم متقلبة بين الارتفاع والانخفاض إلا أن المتوسط العام لمعدل النمو خلال الفترة كانت قيمته ١٢,٥% وهو معدل مقبول إلا أنه منسوب إلي قيمة متواضعة مما أدي إلي تواضع قيم التغير علي النحو المبين في الجدول المشار إليه.

٤- القروض

يتكون بند القروض داخل محفظة استثمار جهاز التأمين من العناصر التالية :

- قروض مقدمه للحكومة.
- قروض بضمان وثائق تأمين علي الحياة.
- قروض بضمان رهون عقارية.
- قروض بضمانات أخري.

والقروض المقدمة للحكومة تقدمها صناديق التأمين الخاصة وبالتالي تضاف إلي القروض المقدمة إلي الحكومة والتي بلغت في المتوسط ٩٠% من إجمالي أموال الجهاز علي النحو السابق الإشارة إليه بالجدول رقم (٨) ومن ثم يؤدي إلي ارتفاعها، أما البنود الثلاثة الأخرى فيتم تقديمها من خلال شركات التأمين التجارية خاصة الشركات التي تزاول عمليات تأمينات الحياة (البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، جدول التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين) .

ويبين الجدول رقم (٥) التواضع الشديد لقيمة القروض داخل المحفظة وطوال فترة الدراسة، حيث بدأت بقيمة ١٠١ مليون جنيه في عام ٨٦/٨٥ لتصل إلي ١٦٨ مليون جنيه في عام ٩١/٩٠ (معدل نمو سنوي متوسط قدره ١٠,٧% ثم إلي ٢٣٦ مليون جنيه عام ٩٦/٩٥ (معدل نمو سنوي متوسط قدره ٧% ثم إلي ٣١٤ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٥,٩% تقريبا) وهو ما يعني تناقص معدل النمو علي مدار الفترات الخمسية الثلاث .

أما عن الأهمية النسبية لهذا البند فإن الجدول رقم (٦) يبين التدني المستمر لنصيب القروض داخل المحفظة والذي لم يتجاوز في أفضل سنواته نسبة ال ٠,٧% .

كما يلاحظ أيضا التراجع المتواصل – رغم تواضعها- لهذه الأهمية والتي بلغت خلال السنوات الثلاث الأخيرة ٠.٢% فقط، وكان متوسطها العام خلال فترة الدراسة الفترة ١٦ سنة ٠.٤% فقط .

أما عن معدل النمو السنوي في قيمة القروض فيبين الجدول رقم (٧) عدم انتظام الاتجاه العام لهذا المعدل، فقد أخذ هذا المعدل اتجاها متقلبا بين السلب في بعض السنوات والإيجاب في بعضها الآخر وبقيم متفاوتة .

وبالرغم من ذلك فقد كان معدل التغير المتوسط خلال فترة الدراسة يتجاوز نسبة ال ٩% سنويا .

٥- الودائع الثابتة بالبنوك

يبين الجدول رقم (٥) التنامي المضطرد في قيمة الودائع علي مدار فترة الدراسة فقد بدأت بقيمة ٦١٦ مليون جنيه في عام ٨٦/٨٥ لتصل إلي ٢٤٤١ مليون جنيه مع نهاية عام ٩١/٩٠ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ٣٢% تقريبا، ثم إلي ٤٨٥٢ مليون جنيه نهاية عام ٩٦/٩٥ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره ١٥% تقريبا، ثم إلي ٧٧٩٥ مليون جنيه مع نهاية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بمعدل نمو سنوي متوسط يتجاوز ٨%، وهو ما يعني تراجع معدل النمو خلال الفترات الخمسية المتعاقبة إلي النصف تقريبا في كل مرة، وكان المتوسط العام لمعدل النمو خلال فترة الدراسة ١٨% تقريبا .

ولا شك أن تراجع معدل النمو يدل علي توجه أموال الاستثمار إلي بنود أخري تري الإدارات المختلفة أنها أكثر ربحية وعائد من الودائع البنكية الثابتة .

أما عن الأهمية النسبية للودائع الثابتة بالبنوك داخل المحفظة فيبين الجدول رقم (٦) تزايدا في تلك الأهمية خلال الفترة الأولي من الدراسة لتصل إلي قمتها في عام ١٩٩٢/٩١ بقيمة قدرها ٧,٧% ثم تراجعا منتظما خلال الفترة التالية لتصل إلي أدناها مع نهاية ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة بلغت ٤,٥%، وكان المتوسط العام للأهمية النسبية لهذا البند ٥,٤% علي مدار فترة الدراسة .

خلاصة التحليل :

يستخلص من كل ما سبق أن النسبة الغالبة من أموال محفظة استثمار جهاز التأمين إنما تذهب إلي الحكومة سواء في صورة إيداعات لدي بنك الاستثمار القومي أو في صورة الاستثمار في سندات وصكوك وأذون حكومية أو في صورة تقديم قروض إلي الحكومة ويتجاوز ذلك في مجمله نسبة ال ٩٠% في المتوسط خلال فترة الدراسة الممتدة ١٧ سنة، وإن كانت النسبة قد تجاوزت ذلك خلال الأربعة سنوات الأخيرة من عمر الدراسة، بل أنها في تزايد مستمر حتى بلغت أقصاها في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بقيمة قدرها ٩٢,٣% .

فإذا أضفنا إلي ذلك الإيداعات الثابتة لدي البنوك وهي في معظمها لدي بنوك محلية مملوكة للدولة لتبين لنا أن ما يفوق نسبة ٩٥% من أموال جهاز التأمين يتم توظيفه بالفعل في أدوات واستثمارات حكومية إجباريا أو اختياريا وأن البنود الأخرى للاستثمار المباشر وغير المباشر لا تزيد نسبتها عن ٥% من إجمالي المحفظة .

ومن ناحية أخري ومع إعادة ترتيب بنود المحفظة حسب أهميتها النسبية خلال فترة الدراسة الممتدة طيلة ١٧ سنة تبين لنا الترتيب التالي :

جدول رقم (٩) ترتيب بنود محفظة استثمار جهاز التأمين
حسب أهميتها النسبية خلال الفترة ٨٦/٨٥ – ٢٠٠٢/٢٠٠١

الترتيب	البند	الأهمية النسبية %
١	الإيداعات لدي بنك الاستثمار القومي	٧٩,٦
٢	السندات والصكوك والأذون الحكومية	١٠,٥
٣	الودائع الثابتة بالبنوك	٥,٤
٤	الأوراق المالية ذات العائد المتغير	١,٨
٥	الأوراق المالية الأخرى	١,٧
٦	الأراضي والعقارات	٠,٦
٧	القروض	٠,٤
الإجمالي		١٠٠

المصدر : استنتاج من الجدول رقم (٦)

الفصل الثالث

معوقات أداء الجهاز التأميني لدوره في تمويل الاستثمارات

في هذا المبحث يتناول الباحث المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرة الجهاز علي أداء دوره في تمويل الاستثمارات .

ونظرا لأن الوظيفة الاستثمارية تقع في المرتبة الثانية بعد الوظيفة الأساسية وهي الحماية التأمينية، بل وتتوقف عليها، لذلك فإن المشاكل والمعوقات التي تواجه جهاز التأمين – والتي سيرد ذكرها فيما بعد – إنما تؤثر أولا علي قدرة الجهاز علي أداء وظيفته التأمينية بكفاءة ثم تؤثر بالتبعية علي أداء دوره في تمويل الاستثمار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

ومرجعية ذلك أنه كلما ضعفت قدرة الجهاز علي تقديم الحماية التأمينية نتيجة لانخفاض الطلب علي التأمين – لسبب أو للأخر – كلما تراجعت قيمة الأقساط المتدفقة، وبالتالي تراجعت قدرة الجهاز علي تعبئة المدخرات من ناحية، وتراجعت أيضا قدرته علي تمويل الاستثمارات من ناحية أخري .

انطلاقا مما سبق يستعرض الباحث فيما يلي المشكلات



والمعوقات التي تواجه الجهاز التأميني من خارجه من ناحية، والتي يعاني منها من داخله من ناحية أخري والتي تم رصدها خلال العقود الثلاث الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى عام٢٠٠٤ وذلك لكل فرع علي حده :

أولا : المشاكل التي يعاني منها نظام التأمينات الاجتماعية (١) :

يعاني نظام التأمينات الاجتماعية علي العاملين بالدولة الصادر بالقانون ٧٩ لسنة ٧٥ وتعديلاته، باعتباره النظام الذي يغطي الجانب الغلب من إجمالي المؤمن عليهم ويسهم بالقدر الأعظم من الاشتراكات المحصلة سنويا من العديد من المشاكل التي تعوق أداء دوره في .

الحماية التأمينية وجذب المدخرات وتقديم أموال الاستثمار نعرضها علي النحو التالي :

١) ارتفاع معدلات الاشتراك :

في عام ١٩٧٦ أثبت أحد الباحثين ارتفاع معدلات الاشتراك التي يتحملها كل من العامل وصاحب العمل في النظام المصري الذي يقع ضمن أعلي فئات نسب الاشتراكات في العالم (سامي نجيب، ١٩٧٩). وهذه النسب لم تتغير علي الرغم من مرور ما يقرب من ثلاثين سنة من النتائج المشار إليها .

والقارئ للقانون ٧٩ لسنة ٧٥ وتعديلاته المختلفة يمكن أن يلاحظ ما يلي :-

أ- أن العامل يتحمل ما يقابل ١٤% من أجره الأساسي و١١% من أجره المتغير كاشتراك في النظام سواء كان عاملا بالجهاز الإداري أو بالقطاع العام أو الخاص.

ب- أن الدولة – كصاحبة عمل – تتحمل ما يعادل ٢١% من الأجور الأساسية و١٩% من الأجور المتغيرة عن العاملين لديها (خمس الأجور تقريبا) .

ج- أن الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع العام تتحمل ما يعادل ٢٤% من الأجور الأساسية و٢٢% من الأجور المتغيرة للعاملين لديها (ما يقرب من ربع الأجور) .

د- أن الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص تتحمل ما يعادل ٢٦% من الأجور الأساسية و٢٤% من الأجور المتغيرة للعاملين لديها (ربع الأجور) .

هـ- إجمالي مساهمة العامل وصاحب العمل تصبح ٣٦% من الأجور الأساسية و٣١% من الأجور المتغيرة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة، وبنسبة ٣٩% من الأجور الأساسية و٣٤% من الأجور المتغيرة للعاملين بوحدات القطاع العام وبنسبة ٤١% من الأجور الأساسية و٣٦% من الأجور المتغيرة للعاملين بالوحدات الاقتصادية للقطاع الخاص .

مما سبق يمكن القول أن هذه النسب مرتفعة بشكل ملحوظ مما يؤدي إلي نتائج عكسية سيرد ذكرها .

٢) التهرب من التأمين أو من أداء الاشتراكات:

من الأمور المترتبة علي ارتفاع معدلات الاشتراك في نظام التأمين الاجتماعي المصري ظاهرة لها جذورها التاريخية منذ نشأة النظام (د.سلامة عبد الله، ١٩٧٠) وهي ظاهرة تهرب أصحاب الأعمال في القطاع الخاص في مصر من التامين علي العاملين لديهم كليا أو جزئيا .

وقد تم رصد هذه المشكلة طبقا لما هو مشار إليه في فترة كان القطاع العام هو المهيمن علي النشاط الاقتصادي في مصر في أواخر الستينات وقبل الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات ونشأة الوحدات الاقتصادية بالقطاعين المشترك والخاص ثم الحرية الاقتصادية لوحدات الاقتصاد الخاص مع الإصلاح الاقتصادي أوائل التسعينات، وهنا يتساءل الباحث عن حجم هذه الظاهرة الآن (٢٠٠٤) في ظل تحجيم دور القطاع العام من ناحية، والخصخصة من ناحية أخري، ثم التوسع في دور الوحدات التابعة للقطاع الخاص الذي ينشأ لأول مرة من ناحية أخيرة .

ويتم التهرب الكلي حين يلجأ صاحب العمل إلي عدم التأمين علي عماله كلية واستبعادهم من قوة العمل لديه عند تحديد الأجور التأمينية، أما التهرب الجزئي فيتم حين يلجأ صاحب العمل إلي التأمين علي العاملين لديه بأجور أقل من الأجور الحقيقية التي يحصلون عليها مما يؤدي إلي انخفاض قيمة الاشتراكات من ناحية وتخفيض قيمة المزايا من ناحية أخري .

وعموما فإن هذه الظاهرة تعتبر من المشاكل والمعوقات ذات التأثير الكبير علي قدرة النظام علي تعبئة المدخرات وتوفير أموال الاستثمار .

٣) الخصخصة وما يترتب عليها من معاش مبكر:

من المتفق عليه أن التشغيل الاقتصادي للنشاط يستوجب

---

(١) يغطي النظام في المتوسط ٥,٥٥% من إجمالي المؤمن عليهم، كما يسهم بنسبة ٩٨% تقريبا خلال الخمس سنوات الأخيرة (راجع في ذلك: وزارة التأمينات، تقرير إنجازات ونتائج الأعمال ٢٠٠٠ / ٢٠٠١) .



الاحتفاظ بالحجم الأمثل للعمالة وهو ما يسعى إليه المستثمرون عند شراء الوحدات الاقتصادية المعروضة للبيع من القطاع العام، الأمر الذي يترتب عليه التخلص من العمالة الزائدة من خلال المعاش المبكر .

ويترتب علي ذلك الاتجاه أمرين يعجزان من قدرة النظام علي تعبئة المدخرات وتوفير أموال الاستثمار أولهما توقف الاشتراكات المتدفقة داخل النظام عن هؤلاء المتقاعدين، وثانيهما زيادة النفقات الخارجة من النظام نتيجة لاستحقاق مزايا دون استكمال المدة اللازمة لاستحقاق الحد الأقصى للمزايا، هذا في نفس الوقت الذي تزيد فيه مدة استحقاق هذه المزايا عما هو محسوب اكتواريا .

٤) تمويل عبء زيادة المزايا لملاحقة التضخم وارتفاع نفقات المعيشة :

كان للتضخم أثره السلبي علي نظام التأمينات الاجتماعية في مصر، فقد اضطرت الدولة تحت وطأة ارتفاع نفقات المعيشة إلي استصدار قوانين سنوية تقضي بزيادة المعاشات في شهر يوليو من كل عام بنسب تتراوح بين ١٠% و١٥% بدأت أولاها في ٨٧/٧/١ وآخرها ما تقرر في ٢٠٠٤/٧/١، كل ذلك بهدف معالجة الآثار السلبية للتضخم وملاحقة ارتفاع الأسعار. وهذه الزيادة السنوية تمثل عبئا علي النظام دون تدبير لمصادرها الأمر الذي ترتب عليه استنزاف أموال النظام وموارده مما يحد من قدرته علي تمويل الاستثمارات . وعلي الرغم من إعلان الحكومة بتحملها عبء هذه الزيادة إلا أن الأمر ينتهي بدفعها من الموارد الذاتية للنظام مع تحويلها إلي دين دفتري .

٥) التوسع في المنتفعين دون حسابات اكتواريه وتوفير مصادر للتمويل

من الجوانب السلبية التي تواجه النظام وتحد من قدرته علي تمويل الاستثمارات توجه بعض الساسة وأعضاء مجلس الشعب والحكومة نحو إضافة منتفعين ومستحقين جدد يحصلون علي مزايا لم يتم حسابها إكتواريا، ودون أن يتم توفير التمويل اللازم لها، وهو ما يؤدي إلي اختلال التوازن بين الموارد والنفقات، ومثال ذلك إدخال المطلقة وكذلك الأخوة والأخوات ضمن المستحقين (المادة ١٠٤ من القانون ٧٩ لسنة ٧٥) علي الرغم من تعارض ذلك مع المبادئ الفنية للتأمين وعدم دخولهم ضمن الحسابات الاكتواريه .

٦) أسلوب التعاقد مع العمالة الجديدة :

بناء علي التوجهات الحكومية في الحد من العمالة الدائمة المتدفقة علي الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع العام وإلي جانب توجهات أصحاب الأعمال المتفقه مع هذا، يقوم الاتجاه الحالي لاستيفاء الحاجة من العمالة علي نظام التعاقد بين الجهة والعامل بحيث يتحدد الأجر علي أساس مكافأة محددة القيمة لا تشتمل علي اشتراكات التأمين علي العامل، وهو نوع من التهرب حيث لا تلتزم جهة العمل بنصيبها في التمويل وكذلك العامل – حتى لو كانت جهة العمل الدولة أو إحدى وحداتها .

ويؤدي هذا الأمر إلي انخفاض التدفقات النقدية الداخلة في صورة اشتراكات من ناحية ومن ثم الحد من قدرة النظام علي تمويل الاستثمارات من ناحية أخري .

٧) انخفاض كفاءة السياسة الاستثمارية

من المتفق عليه علميا وعمليا أن السياسة الاستثمارية لأموال هيئات التأمين بصفة عامه، والتأمينات الاجتماعية علي وجه الخصوص يجب أن تحقق المبادئ التالية (سامي نجيب، ١٩٩٨).

أ- ضمان قيمة الأموال المستثمرة بالمعني الاسمي والحقيقي له.

ب- تحقيق أعلي معدل ممكن للعائد .

ج- ضمان انتظام الربح.

د- تحقيق أقصي فائده اجتماعيه واقتصاديه مباشرة للمؤمن عليهم.

هـ- مشاركة إدارة نظام التأمين الاجتماعي في توجيه الأموال المستثمرة .

و- توافر قدر من السيولة تتناسب زمنيا مع الالتزامات.

والقارئ للبيانات الصادرة عن وزارة التأمينات في تقارير الإنجازات ونتائج الأعمال في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ يلاحظ ما يلي :

أ- أن ما يتجاوز ٩٢% من أموال التأمينات الاجتماعية يتم تحويلها سنويا إلي بنك الاستثمار القومي

ب- تبلغ نسبة الاستثمارات طرف الخزانة العامة مضافا إلي المستثمر في سندات حكومية ٢,٢% من جملة المال المستثمر

ج- تبلغ نسبة المستثمر في أوراق مالية ١% فقط من إجمالي المال المستثمر

د- تمثل الودائع الآجلة بالبنوك ما يعادل نسبة ٤,٥% من إجمالي المال المستثمر



وقد بلغ المعدل العام للعائد على استثمار أموال التأمينات الاجتماعية في السنة المشار إليها ٩,٦% بعد حسابها ، وهو معدل رغم ارتفاعه إلا أنه يصبح قاصرا إذا ما قورن بمعدلات العائد على بعض إيداعات البنوك أو شهادات الاستثمار، الأمر الذي يعنى قصور السياسة الاستثمارية وإمكانية لتحقيق معدلات أكبر تعود بالمنفعة على أصحاب الحق في الأموال المستثمرة .

ثانيا : المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الصناديق الخاصة :

تعاني صناديق التأمين الخاصة مجموعه من المشاكل والمعوقات التي تعترض مسيره أدائه لوظائفه التأمينية أو الاستثمارية، فإذا أمكن علاجها لأمكن لهذا الفرع أن يلعب دورا هاما في تمويل الاستثمارات ، ونتعرض فيما يلي لأهم هذه المشاكل .

١- التركيز على المزايا محددة القيمة:

من قراءة النتائج المنشورة بالتقارير السنوية التي تصدرها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين عن نشاط الصناديق الخاصة يتبين أن الجانب الأعظم من المزايا التي تمنحها تلك الصناديق هي مبالغ من دفعه واحده (مبلغ واحد) يدفع في حالة تحقق الخطر المؤمن منه كالوفاة أو التقاعد أو العجز، في حين تمثل المعاشات الدورية أهميه نسبيه محدودة من إجمالي المزايا (٤% تقريبا) .

والمزايا على هذا النحو تحول الصناديق الخاصة إلي صناديق للادخار وهو أمر يمكن تنميته وتطويره إذا تحولت هذه المزايا إلى شكل من أشكال المعاش بما يمكن الصندوق من زيادة موارده والمساهمة بشكل أكبر في تمويل الاستثمارات.

٢- ارتفاع عدد الصناديق الضعيفة ماليا:

توضح البيانات الصادرة عن الصناديق الخاصة أن معظم الصناديق العاملة بالسوق المصري تحتفظ باحتياطيات أقل من ١٠ مليون جنيه (٤٨٢ من ٦١٤) صندوق مسجله في عام ٢٠٠٢ بنسبه ٧٧%) ، وبالتالي فهي بهذه الصورة لا يمكن أن تقدم مزايا قويه لأعضائها حتى ولو كانت على صوره مبالغ محدده .ولا شك أن هذه الصناديق لا تحصل على اشتراكات تمكنها من أداء دورها في تنميه المدخرات وتمويل الاستثمارات.

٣- عدم وجود رأس المال :

ينص القانون ٥٤ لسنة ٧٥ الخاص بالصناديق الخاصة (تحت التعديل) علي إمكانية إنشاء الصندوق دون رأس مال اعتمادا علي مساهمات الأعضاء فقط . ويمثل رأس المال بالنسبة لأي منشأة تأمينية الضمان لحقوق المؤمن عليهم وأن عدم وجوده يمكن أن يعرض تلك الحقوق لخطر عدم الوفاء بها، كما أنه يعرض الصناديق – علي وجه التحديد – لمشاكل مالية كبيرة .

٤- عدم وجود هامش لليسر المالي

يعرف هامش اليسر المالي Solvency Margin لأي منشأة تأمينيه بأنه القدر من الأصول (الاستثمارات) الذي يفوق حجم التزاماتها تجاه حملة الوثائق، وتنص عليه القوانين المنظمة لأعمال شركات التأمين التجارية، إلا أنه ليس موجودا في القواعد المنظمة لعمل صناديق التأمين الخاصة في مصر . ويعتبر هذا الهامش مقياسا للقوة المالية وضمانا لحقوق حملة الوثائق أو الأعضاء، وعدم توافره مؤشر علي ضعف القوة المالية للصندوق .

ويمثل عدم وجود هامش لليسر المالي مشكلة للجهات الرقابية التي قد لا تتمكن من تصنيف الصناديق السارية حسب قوتها المالية وبالتالي تحديد الصناديق التي لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها . كما أنها تمثل مشكلة للصندوق ذاته حيث أن عدم توافر هذا الهامش لا يمكن إدارة الصندوق من تمويل الاستثمارات بكفاءة وكفاية .

وتزداد هذه المشكلة حدة في صناديق التأمين الخاصة في ظل عدم وجود رأس المال وبالتالي عدم وجود أية ضمانات لحقوق الأعضاء التأمينية .

٥- تغير هيكل الأجور.

من المعروف أن الحسابات الاكتواريه للصندوق تتم في بداية إنشاء الصندوق على أساس هيكل الأجور والهيكل العمري للأعضاء الذي كان سائدا وقت الإنشاء، وبالتالي تتحدد كل من الاشتراكات والمزايا ومع استمرار سريان الصندوق يتغير هيكل الأجور لمقابلة موجات التضخم وارتفاع نفقة المعيشة مما يؤدي الى زيادة المزايا دون توافر الموارد اللازمة لمقابلتها ، الأمر الذي يترتب عليه تآكل الاحتياطيات والموارد الذاتية وضعف قدرة الصناديق على تمويل الاستثمارات.

٦- أسلوب إدارة الصناديق:

ينص القانون ٥٤ لسنة١٩٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة على أن يقوم بإدارتها مجلس إدارة فتنتخب من أعضائهم وهم المؤمن عليهم في نفس الوقت وبغض النظر عن مؤهلاتهم وإمكانياتهم الإدارية والفنية ومدى توافر تلك

المؤهلات اللازمة لإدارتها مما يجعل المرشحين يتعهدون بزيادة المزايا – كنوع من الدعاية الانتخابية ويحرصون على تنفيذ هذه الوعود بعد انتخابهم دون دراسة إكتوارية ودون البحث عن موارد فعليه إضافية لمقابلة هذه المزايا،وهو ما يعرض هذه الصناديق لمشاكل مالية تؤثر في قدرتها على تمويل الاستثمارات،بل وقد تؤثر في قدرتها على الاستمرار.

٧- المعاش المبكر

تؤثر عمليات المعاش المبكر على أداء الصناديق الخاصة وقدرتها على تعبئه المدخرات وتمويل الاستثمارات تأثيرا سلبيا من خلال تأثيرها على جانبي الإيرادات والنفقات. فهي تؤدى من ناحية إلى تخفيض الموارد المالية المتدفقة إلى الصناديق عن طريق نقص الاشتراكات التي كان يجب على الخارجين أدائها ،كما تؤثر من ناحية أخرى على زيادة التدفقات النقدية الخارجة من خلال المبالغ المستحقة لهؤلاء الخارجين وبالتالي تنخفض قيمة الاحتياطيات المتراكمة واتى تمثل الأموال المخصصة للاستثمار.

٨- تراجع النصيب النسبي لمساهمة أصحاب الأعمال:

يمكن لأي محلل للبيانات الخاصة بأداء صناديق التأمين عبر سلسله زمنيه (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين ، التقارير السنوية)أن يتبين تراجع الأهمية النسبية لنصيب أصحاب الأعمال أو جهة العمل في تمويل تكاليف صناديق التامين الخاصة، وهو ما يحد من كفاءة تلك الصناديق في أداء دورها في تعبئه المدخرات من ناحية، وتمويل الاستثمارات من ناحية ثانيه.

على أن تراجع حصة صاحب العمل في تمويل الصناديق الخاصة ربما ترجع إلى العبء الواقع على أصحاب الأعمال في التمويل الإجباري لنظم التأمينات الاجتماعية على النحو السابق الاشاره إليه وان اى التزام اضافى لتمويل الصناديق يعني زيادة في تكاليف الأجور وبالتالي التكاليف الكلية وارتفاع الأسعار.

٩-اتساع نطاق النظام القومي للتأمينات الاجتماعية:

تعتبر الصناديق الخاصة بشكل ما أو بآخر احد أشكال التأمينات التكميلية لنظم التامين الاجتماعي سواء من حيث الإخطار المغطاة أو المزايا المتوافرة. وبالتالي فإن أي توسع في هذا النظام يؤدي إلى تغطيه أخطار جديدة أو عناصر جديدة للأجور سوف تؤدى بالتبعية إلى تضييق نطاق عمل الصناديق الخاصة، وبالتالي الحد من قدرتها على تعبئه المدخرات وتمويل الاستثمارات.

ثالثا: المعوقات والمشاكل التي تعانى منها شركات التأمين التجاري:

رصد العديد من الباحثين العديد من المعوقات والمشاكل التي تؤثر سلبيا على قدرات وإمكانيات شركات التامين التجاري في تقديم خدماتها التامينيه من ناحية وبالتالي قدرتها على تعبئه المدخرات من ناحية ثانيه ومن ثم قدرتها على تمويل الاستثمارات ونظرا لكثره هذه المشاكل والمعوقات فإننا يمكن أن نجمعها في شكل مجموعات علي النحو التالي:

١-المشاكل التي تؤثر في الطلب علي التأمين التجاري

من المعلوم أن التامين التجاري _على العكس من كل من التأمين الاجتماعي والتكميلي الجماعي_هو تامين اختياري بمطلق الحرية من حيث النوع والقيمة والهيئة، ومن ثم فإن الطلب على التأمين التجاري إنما يخضع للعديد من الاعتبارات والمتغيرات التي تؤثر فيه حجما ونوعا نجملها فيما يلي:

أ- انخفاض الدخول

ب-انخفاض الوعي التأميني لدى الأفراد والاجهزه الاداريه الحكومية والخاصة.

ج-التضخم وانخفاض القوى الشرائية.

د-اعتقاد البعض بعدم مشروعية التأمين من الناحية الدينية.

ه-انخفاض كفاءة الجهاز التسويقي.

و-منافسة أوعيه إدخاريه واستثماريه أخرى.

ز-المنافسة السعريه السلبية بين الشركات التأمينية.

وقد انعكست هذه المعوقات على حجم الطلب على خدمة التأمين بالسوق المصرية إلى الدرجة التي أدت بأحد المسؤلين إلى الادعاء بأن السوق المصرية لا تعمل بكامل طاقتها وأن الشركات الحالية لا تغطى أكثر من ٢٠% فقط من الحجم الفعلي للسوق (حافظ حافظ،٢٠٠٠) ودلل على ذلك بما يلي:

أ-انخفاض نسبة أقساط التأمين إلى اجمالى الناتج المحلى.

ب-عدم اهتمام الحكومة بالتأمين حيث إن جميع المباني الحكومية ليست مغطاة تأمينيا .

ج-عدم اهتمام الأفراد بالتأمين على المباني السكنية وإذا تم التامين فانه يتم بقيمه منخفضة جدا لا تتناسب مع القيمة الفعلية لها.

د-لا يتم التأمين علي محتويات المباني السكنية.

ه-عدم التأمين على المباني السكنية، أو التامين بقيمه منخفضة جدا.

و-انخفاض الطلب على تأمين الائتمان بالمقارنة بحجم الائتمان الكلى في السوق.

ز-انعدام الطلب على غطاء التعويض المهني بالقطاع التجاري.
ح-قيام المؤسسات التجارية والصناعية بالتأمين على أصولها ولكن ليس بالقيم والحدود المناسبة.
ط-عدم الطلب على تأمين جميع إخطار المقاولين CAR وجميع أخطار التركيب EAR وهي من أهم التأمينات الهندسية خاصة من جانب شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطه.
ى-انخفاض الطلب على التأمين تعطل الآلات Machinery Breakdown .
ك-انخفاض الطلب على تأمين الشامل للسيارات حيث فقط على السيارات المملوكة لمؤسسات التجارية والصناعية.
ل-انخفاض الطلب على التامين من الحوادث الشخصية والمتنوعة أو عند السفر.
م-عدم وجود التامين الشامل على رب البيت.
ن-انخفاض الطلب على التغطيات الحديثة على الحاسب الآلي.
س-عدم المعرفة بتأمينات المخازن على الموارد الغذائية مثل ثلاجات الحفظ والثلاجات التجارية.
ع-انخفاض الطلب على التأمينات الزراعية.
ف-انخفاض الطلب على التأمين الطبي.
ص-عدم التأمين على المعارض والأسواق التجارية.
ق-افتقاد الطلب على تأمين المعارض الفنية الشخصية.

٢-<u>المشاكل التي تؤثر على جانب عرض التأمين التجاري:</u>

ويقصد بها مجموعة المشاكل التي تعانى منها شركات التأمين ذاتها وتؤثر على أسلوب وتكلفة تقديم الخدمة تأثيرا سلبيا مما يحد من قدرتها على تعبئة المدخرات من ناحية وتمويل الاستثمارات من ناحية ثانيه.

ويمكن إجمال هذه المشاكل فيما يلي :

أ- التغاضي عن الكثير من الإجراءات والبيانات التي من شأنها تحديد السعر المناسب للخطر وهو ما قد يؤدي إلي تحديد سعر غير عادل قد يكون أعلي أو أقل من حقيقته وكلاهما له آثاره السلبية علي العميل والشركة.
ب- عدم توافر الكثير من أدوات التسعير من بيانات ترتبط باحتمال تحقق الخطر، وقيمة الخسارة المحققة في كل حادث، أو من حيث القيمة الفعلية للأصول المؤمن عليها، فضلا عن عدم توافر جداول الحياة التي تعكس الخبرة الخاصة بالسوق المصري .
ج- عدم استقرار سعر الصرف والأثر السلبي لذلك علي اتفاقيات وتعويضات إعادة التأمين الواردة أو الصادرة .
د- عدم إجراء الدراسات الكافية علي شركات إعادة التأمين الأجنبية عند عمل اتفاقيات إعادة التأمين مما قد يترتب عليه ضياع كثير من التعويضات واجبة التحصيل مما يعرض شركات التأمين المصرية لمخاطر مالية .
ه- عدم التخصيص العادل للتكاليف غير المباشرة علي وحدات الإنتاج وبالتالي عدم الوصول إلي السعر العادل .
و- عدم توافر البدائل الاستثمارية الجيدة في السوق المصري .
ز- عدم الترويج اللازم للخدمة .
ح- ارتفاع الضرائب المباشرة وغير المباشرة علي أقساط التأمين، وعلي أرباح شركات التأمين .
ط- عدم المساندة الحكومية لشركات التأمين .

النتائج والتوصيات

<u>أولا : النتائج :-</u>

١) للجهاز التأميني عددا من الوظائف الاقتصادية والاجتماعية علي مستوي الفرد والمؤسسة والاقتصاد الكلي تجعله علي رأس الأنشطة الاقتصادية التي تقود التنمية في المجتمع .
٢) يلعب جهاز التأمين دورا بالغ الأهمية في تمويل الاستثمارات في مصر حيث بلغت قيمة الأموال التي يمكن أن يوفرها لتمويل الاستثمارات حوالي ١٨٧,٥ مليار جنيه مع نهاية عام ٢٠٠١ منها ١٧١,٦ مليار من خلال فرع التأمينات الاجتماعية (بنسبة ٩١,٥%) و٨,٤ مليار من خلال فرع الصناديق الخاصة (بنسبة ٤,٥%) و٧,٥ مليار من خلال شركات التأمين التجارية (بنسبة ٤%) .
٣) علي الرغم من الدور المزدوج الذي يلعبه جهاز التأمين من تأمين وادخار إلا أن دوره في تعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات لم يكن بعيدا عن دور الجهاز المصرفي الذي تتركز وظيفته علي تعبئة المدخرات (كانت النسبة المتوسطة ٥٨% خلال فترة الدراسة) .
٤) أن الجانب الأعظم من أموال الاستثمار لدي جهاز التأمين (٩٢,٣% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢) تستثمر في قروض أو أوراق حكومية سواء في شكل أموال محوله إلي بنك الاستثمار القومي أو قروض مقدمه إلي وزارة المالية أو في شكل سندات وأذون حكومية، وأن النسبة الباقية (٧,٧%) توجه إلي مختلف عناصر الاستثمار الأخرى من أوراق مالية متنوعة وأراضي وعقارات وقروض لغير الحكومة والودائع الثابتة بالبنوك .
٥) يواجه الجهاز التأميني بمختلف فروعه العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤثر تأثيرا سلبيا علي أداء

دوره سواء في توفير الحماية التأمينية أو في تعبئة المدخرات وتوفير أموال الاستثمارات وهي من التعدد والتنوع ما يتطلب توافر النظرة الشمولية لتحديدها وإعداد البرامج اللازمة لحلها .

ثانيا : التوصيات :-

١) يوصي الباحث بضرورة تجميع جهاز التأمين تحت إشراف جهة إدارية واحدة كأن تكون وزارة منفصلة أو جهاز قومي يشمل كل الفروع من تأمينات اجتماعية صناديق التأمين الخاصة. شركات التأمين التجاري وذلك بغرض تنسيق الأهداف والسياسات وتكامل البرامج .

٢) يوصي الباحث بضرورة وضع برنامج قومي لصياغة الحلول واجبة التنفيذ لعلاج المشكلات وإزالة العقبات من أمام جهاز التأمين بفروعه المختلفة حتى يأخذ دوره المنوط به لقيادة قاطرة التنمية في مصر جنبا إلي جنب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية المشاركة في هذا الدور .

بعض المراجع المختارة

١) أحمد سلم الزيات : الاشتراك في الأرباح كوسيلة لعلاج بعض مشاكل التأمين على الحياة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٧٩ .

٢) د/أحمد عراقي ود/ صفوت حميدة، استخدام مفهوم الجودة الشاملة في تنمية الطلب على تأمينات الحياة في مصر، المجلة العلمية لكلية التجارة-جامعة المنصورة، ١٩٩٧ .

٣) القانون رقم ١٠ لسنة ٨١ بشأن الإشراف في الرقابة علي التأمين في مصر .

٤) القانون رقم ٥٤ لسنة ٧٥ بشأن صناديق التأمين الخاصة في مصر ولائحته التنفيذية .

٥) القانون رقم ٧٩ لسنة ٧٥ بشأن التأمين الاجتماعي علي العمالة المنتظمة في مصر .

٦) الهيئة المصرية للرقابة علي التأمين، الكتاب الإحصائي السنوي، السلسلة الزمنية.

٧) الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، التقرير السنوي، سلسلة زمنية من ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

٨) د/سامي نجيب، أسس ومبادئ التأمين الاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٩) د/ سامي نجيب، الارتفاع النسبي لاشتراكات التأمينات الاجتماعية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة منشورة، دار التأمينات، القاهرة، ١٩٧٩ .

١٠) وزارة التأمينات، تقرير الإنجازات ونتائج الأعمال، سلسلة زمنية من ٨٥/٨٦ وحتى ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

١١) حسن حافظ، نظره عامة علي الأوضاع الراهنة لسوق التأمين المصري، مؤتمر خلق سوق عالمية، التحول في قطاع التأمين المصري، القاهرة، يوليو ٢٠٠٠ .

١٢) د/ سامي نجيب ملك، الأسس الاكتوارية لصناديق التأمين التكميلية الخاصة، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الثالث، ١٩٨٧ .

١٣) د. سامي نجيب ملك، التأمينات الاجتماعية، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٨.

١٤) د. سلامه عبد الله سلامه، دراسة ظاهرة تهرب أصحاب الأعمال من القطاع الخاص بمصر من تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية، مجلة المحاسبة والاداره والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، العدد ١٣، ١٩٧٠ .

١٥) صفوت حميدة، توفير حماية تأمينيه تكميلية لنظم التأمينات الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

١٦) صفوت حميدة، مفهوم الربح في نشاط تأمينات الحياة في مصر وأسس توزيعه، رسالة دكتوراه غير منشوره، كليه التجاره، جامعه القاهره، ١٩٩٤.

١٧) د.صفوت حميده، دور التأمين فى تطوير الصناعه المصرية، الورقه الاولى، إتحاد الصناعات المصريه، القاهره، ٢٠٠٠ .

١٨) د.صفوت حميده، نظام التأمينات الاجتماعيه وأثره في تطوير الصناعه المصريه، الورقه الثانيه، إتحاد الصناعات المصريه، القاهره، ٢٠٠٠ .

١٩) د.صفوت حميده، وأخرين: تطور وإستشراف مستقبل القطاع المالى فى تمويل التنميه فى مصر ،منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة ، أوراق مصر ٢٠٢٠، تحت الطبع .

٢٠) د.صفوت حميدة، استثمار أموال صناديق المعاشات بين الواقع الدولي والتحديات المتوقعة، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، جامعه الأزهر، القاهرة أكتوبر ٢٠٠٢ .

٢١) د.صفوت حميدة، تقييم صناعه تأمينات الحياة ومقترحات تطويرها (بحث بالإنجليزية)، المركز الدولي للتنمية الإقتصادية ICEG ، القاهرة ،٢٠٠١.

٢٢) د.عادل عبد الحميد عز، بحوث في التأمين: اقتصادياته – حساباته – تكاليفه، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٩ .

٢٣) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ،سلسله زمنيه من ٨٥/١٩٨٦ وحتى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .



تقييم دور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم ونجاح تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة ببيئة الأعمال المتقدمة

دكتور/ محمد صالح هاشم
نائب عميد مركز الإدارة المحلية والبيئة
أكاديمية السادات

مقدمة :

تتسم بيئة منظمات الأعمال المعاصرة بالتعقد والديناميكية نتيجة التطورات المستمرة والمتلاحقة في أساليب وأدوات الإنتاج والإدارة، وكذلك بسبب زيادة حدة المنافسة وتعدد أشكالها على الصعيدين الدولي والمحلى .

ومع زيادة تعقد وديناميكية بيئة منظمات الأعمال تزداد الحاجة إلي توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية تختلف خصائصها عن تلك المعلومات الملائمة لبيئة الأعمال التقليدية .

وتنال المعلومات المحاسبية بشكل عام والتكاليفية بصفة خاصة اهتماماً بالغاً من قبل إدارة المنظمات المتقدمة، وذلك لعظم دورها في اتخاذ القرارات المختلفة، وبالتالي التأثير في قدرة المنشأة على الاستمرار والبقاء والنمو .

من هذا المنطلق تعددت الدراسات والأبحاث المحاسبية التي تنادي بضرورة التكامل بين نظم التكاليف المطبقة من ناحية وطبيعة بيئة أعمال المنظمة من ناحية أخرى، وذلك حتى تظل نظم التكاليف قادرة على أداء دورها المنشود في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ... الخ

ورغم اتفاق كتاب المحاسبة على انه ليس هناك نظام تكاليفي امثل يتسم بالدقة المطلقة (١)، إلا أن الفكر المحاسبي والتكاليفي المعاصر ما زال يستحدث العديد من الأدوات والأساليب المحاسبية - مثل محاسبة الأنشطة ABC والمحاسبة الإدارية الإستراتيجية SMA والإدارة الإستراتيجية للتكلفة SCM ... الخ - بهدف تحقيق اكبر قدر ممكن من الملائمة في مخرجات النظم المحاسبية والتكاليفيه .

رغم أهمية تلك الأدوات والأساليب المحاسبية والتكاليفية المستحدثة ودورها في تحقيق إضافة ملموسة للدور المحاسبي في بيئة الأعمال المعاصرة إلا أنها انتقدت بشكل رئيسي بسبب تجاهلها للتكاليف السابقة على الإنتاج خاصة في مراحل البحوث والتطوير والتصميم، وذلك على الرغم من إن المراحل السابقة على الإنتاج هي المسئولة عن الجزء الأعظم من تكلفة دورة حياة المنتج ككل .

فكافة الجهود التي تبذل من اجل قياس ورقابة التكلفة - من خلال أدوات المحاسبية والتكاليف المتعارف عليها - لا تؤثر إلا على نسبة ٢٠ % من إجمالي تكلفة المنتج، بينما ٨٠% من إجمالي تكلفة المنتج يتم تحديدها والالتزام بها ضمنياً في المراحل السابقة على الإنتاج (٢) .

من هذا المنطلق برزت أهمية أسلوب التكلفة المستهدفة كأداة محاسبية استراتيجية لسد هذه الثغرة من خلال الاهتمام الأساسي بالتكاليف السابقة على مرحلة الإنتاج، وبالتالي تجنب النقد الأساسي لنظام التكاليف السابق الإشارة إليه.

ويقوم مدخل التكلفة المستهدفة في تخطيط التكلفة والربح علي تحديد سعر بيع المنتج أولاً في السوق، ثم يتم خصم الربح المخطط أو المستهدف للمنتج من سعر البيع لتحديد التكلفة المستهدفة للمنتج . وبالتالي فهو يوفر منهجية مختلفة في إدارة التكلفة عن الأسلوب التقليدي المتعارف عليه، والذي يقوم على تحديد وقياس التكلفة أولاً ثم إضافة الربح المستهدف لتحديد سعر البيع، وذلك مع إهمال احتياجات ورغبات المستهلكين وظروف الموردين والعملاء والمنافسين ... الخ .

ورغم تعدد جوانب التحديث والتطوير في أسلوب التكلفة المستهدفة باعتباره يمثل أداه جيدة لأدارة التكلفة في بيئة الأعمال المتقدمة - سواء من حيث تحطيط التكلفة ورقابتها وتجنبها واستيعابها واحتوائها ... الخ، إلا أن هذا الأسلوب له أهميه خاصة في دعم بعض الإستراتيجيات الملائمة في بيئة الأعمال المعاصرة .

ورغم تعدد الإستراتيجيات البديلة التي قد تنتهجها المنشأة لتحقيق أهدافها، إلا إن استراتيجية ريادة التكلفة ما زالت عنصراً هاماً ومؤثرا ومحدداً أساسيا لقدرة المنشأة على المنافسة والبقاء والاستمرار والنمو في بيئة الأعمال المتقدمة.

من هذا المنطلق كانت هناك ضرورة لإبراز دور أسلوب التكلفة المستهدفة باعتباره أداة محاسبية مستحدثة في دعم استراتيجية ريادة التكلفة إذا تم تطبيقها من قبل إدارة المنظمات المعاصرة .

مشكلة البحث :

لا شك إن عدم تواجد دور محاسبي وتكاليفي فعال داخل المنظمة للمشاركة في اختيار استراتيجياتها وتنفيذها وتقييم نتائجها سوف يؤدي إلى عدم فاعلية الدور المحاسبي، ولن تتحقق هذه الفاعلية للدور المحاسبي إلا بالمشاركة المحاسبية في صياغة وتطوير وإنجاز وتقييم استراتيجيات وأساليب الإدارة .

ورغم تعدد الإستراتيجيات البديلة التي يمكن لإدارة المنظمات المعاصرة اتباعها، إلا انه سوف تظل استراتيجية ريادة التكلفة لها أهمية خاصة في ظل بيئة أعمال تنافسية تتضاءل أو تنعدم فيها قدرة المنشاة على زيادة الأسعار مع زيادة الاتجاه نحو أسواق المنافسة الكاملة .

ولما كان أسلوب التكلفة المستهدفة يمكن أن يلعب دوراً أساسيا في دعم تطبيق ونجاح استراتيجية ريادة التكلفة وذلك لما يتضمنه هذا الأسلوب من جوانب متعددة مستحدثة يمكن من خلالها إدارة التكلفة، وتجنبها واستيعابها واحتوائها وبالتالي تخفيض التكلفة بأسلوب غير تقليدي في المراحل السابقة على الإنتاج .

وبالتالى فقد تبلورت مشكلة هذا البحث فى الحاجة إلى إطار متكامل لزيادة فاعلية أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم تطبيق الاستراتيجية ريادة التكلفة فى بيئة الأعمال المعاصرة، وبحيث يتم الوقوف على الجوانب المتميزة في أسلوب التكلفة المستهدفة والتى يمكن من خلالها تحقيق مزايا استراتيجية فى مجالات خفض التكلفة لدعم نجاح تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة .

في ضوء ما سبق فان مشكلة البحث تتمثل في إبراز الدور الهام والمؤثر لأسلوب التكلفة المستهدفة T.C في دعم ونجاح تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة cost leadership .

هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في توفير إطار شامل لإبراز دور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم ونجاح تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة خاصة في بيئة الأعمال المعاصرة، وذلك لما لهذا الأسلوب من مزايا متعددة خاصة في مجالات تخطيط ورقابة التكلفة واستيعابها وتجنبها وبالتالي تخفيضها، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة أهداف فرعية وهي :-

١- بيان علاقة التكامل بين بيئة الأعمال المتقدمة ونظم التكاليف التي تعمل بها.

٢- بيان أهمية استراتيجية ريادة التكلفة في بيئة الأعمال المتقدمة .

٣- إبراز الجوانب المستحدثة في أسلوب التكلفة المستهدفة، ودورها الحيوي في مجالات تخطيط وخفض وتجنب التكلفة بأسلوب غير تقليدي .

٤-توفير إطار منظم لتعظيم الاستفادة من أسلوب التكلفة المستهدفة في منشات الأعمال المعاصرة التي تتبني استراتيجية ريادة التكلفة .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من انه يمثل امتداد طبيعياً للعديد من الدراسات والبحوث التي تنادي بضرورة التطوير والتحديث في الأساليب والأدوات المحاسبية بصفة عامة والتكاليفية بصفة خاصة لتحقيق التكامل بين بيئة الأعمال المعاصرة المتقدمة من ناحية والأدوات المحاسبية المطبقة بها من ناحية أخري .

وتزداد أهمية هذا البحث من انه يمثل نموذجها للربط الجيد بين الأساليب والأدوات المحاسبية والتكاليفية من ناحية وأساليب واستراتيجيات الإدارة من ناحية أخري، ويتحقق ذلك من خلال التأكيد على أن الأدوات والأساليب المحاسبية



لابد أن تتواكب مع الاستراتيجيات التي تتبناها الإدارة حتى يظل الدور المحاسبي فعالاً في منظمات الأعمال المتقدمة .

كما ترجع أهمية البحث إلى أنه رغم اختلاف استراتيجيات المنافسة في دول الغرب عنها في اليابان إلا انهما لا يختلفان حول أهمية التكلفة والجودة كأبعاد استراتيجية لنجاح واستمرار المنشاة، خاصة وان أسلوب التكلفة المستهدفة يأخذ في الاعتبار العديد من الاستراتيجيات التنافسية الأخرى بالإضافة - للتكلفة والجودة مثل التكامل الأفقي والرأسي والابتكار والتجديد في المنتجات ... الخ .

من ناحية أخري فإن هناك تكاملاً واضحاً وجيداً بين أسلوب التكلفة المستهدفة واستراتيجية ريادة التكلفة Cost leadership، ويتمثل هذا التكامل في أن أسلوب التكلفة المستهدفة بما يتضمنه من جوانب مستحدثة يستطيع أن يلعبا دوراً هاماً وحيوياً في مجالات خفض التكلفة الكلية للمنتج، وبالتالي يدعم بدرجة كبيرة ويساعد في نجاح تبني وتطبيق استراتيجية ريادة التكلفة .

منهج البحث :

يقوم المنهج الذي يتبناه الباحث أساساً علي الاستقراء والاستنباط معاً، وذلك من خلال حصر ودراسة وتحليل الكتابات العلمية الخاصة بموضوع البحث، وذلك للتعرف على كافة جوانب أسلوب التكلفة المستهدفة وكذلك الاستراتيجيات البديلة التي تتبناها إدارة المنظمات المعاصرة بصفة عامة واستراتيجية ريادة التكلفة بصفة خاصة .

ثم الاستناد إلى نتائج الاستقراء في استنباط الدور الذي يمكن أن يلعبه أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم ونجاح تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة باعتبارها من أهم استراتيجيات المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة .

خطة البحث :

في ضوء أهداف البحث يتم تناول موضوع البحث على النحو التالي :-

أولا: خصائص بيئة الأعمال المتقدمة وآثارها على نظم التكاليف .

ثانيا: طبيعة العلاقة بين نظم التكاليف وإستراتيجيات المنظمة.

ثالثاً: مفهوم وأهمية إستراتيجية ريادة التكلفة في بيئة العمال المعاصرة .

رابعاً: جوانب التحديث والتطوير في أسلوب التكلفة المستهدفة .

خامساً: تقييم دور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم استراتيجية ريادة التكلفة في بيئة الأعمال المعاصرة .

أولاً: خصائص بيئة الأعمال المتقدمة وآثارها على نظم التكاليف :

أن التغيرات والتطورات والمستجدات السريعة والمتلاحقة في أساليب وأدوات التصنيع والإدارة في بيئة الأعمال المعاصرة قد جعلت المنافسة والبقاء والاستمرار في دنيا الأعمال أمراً مستحيلاً بدون مواكبه هذه الأحداث .

لذا حرصت إدارة المنظمات المعاصرة على تبني هذه الأساليب والأدوات وتطبيقها والاستفادة منها لأحداث تطوير جذري في الأداء، وهو الأمر الذي أضفي العديد من الملامح والخصائص الجديدة على بيئة الأعمال المعاصرة، مما جعلها تختلف في مجالات متعددة عن ملامح وخصائص بيئة الأعمال المتعارف عليها والتي تتصف بالتقليدية .

ولما كان هناك ارتباطا وثيقا بين ملامح وخصائص بيئة الأعمال من جهة والأدوات المحاسبية والتكاليفية الملائمة لها من ناحية أخرى، لذلك لا يختلف كتاب المحاسبة علي ضرورة تطوير أدوات المحاسبة والتكاليف لتلائم طبيعة البيئة المحيطة بها.

لذلك فإن أي محاولة لتطوير أدوات وأساليب المحاسبة والتكاليف لابد أن تنطلق من التوصيف الجيد لخصائص بيئة الأعمال المعاصرة، وبالتالي التعرف على طبيعة عملية صنع واتخاذ القرارات، وطبيعة ما تتطلبه من بيانات ومعلومات تكاليفية ... الخ، وذلك حتى يأتي التطوير المحاسبي والتكاليفي محققاً لأهدافه ومواكباً لمتطلبات الإدارة من المعلومات والبيانات المحاسبية والتكاليفية .

وانطلاقا من أهميه توصيف ملامح بيئة الأعمال المتقدمة فقد نعددت الكتابات التي تناولت خصائص بيئة الأعمال المعاصرة، لكن نظراً لتعدد هذه الخصائص فقد ركز كل كاتب على بعضها وأهمل البعض الآخر في حدود ما يخدم أهداف البحث، من هذا المنطلق يتم عرض بعض هذه

الآراء، ثم نستخلص منها جميعاً خصائص بيئة الأعمال المتقدمة من وجهة نظر هذا البحث والتي تعتبر الأساس في بيان أثرها على نظام التكاليف .

فقد أجملت إحدى الدراسات [٣] خصائص البيئة الحديثه للصناعة فيما يلي :-

- التشغيل الآلي (سواء في مرحلة التصميم CAD أو التصنيع CAM أو نظم التصنيع المتكامل آلياً CIM).
- تضاؤل مستويات المخزون أو الاستغناء عنه كلية بفضل فلسفة الأداء الفوري JIT .
- انخفاض الفاقد في الموارد والوقت بفضل التركيز على استبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج .
- تغير أسلوب تخطيط وتنظيم المصنع وأسلوب الإنتاج وفقاً لأسلوب تكنولوجيا المجموعات GT ونظام سحب المواد Pull Material System .
- الجمع بين تنميط العمليات ومرونة الإنتاج بفضل تكنولوجيا المجموعات والأداء الفوري
- انتشار الأخذ بمفهوم إدارة الجودة الشاملة .
- التكامل مع تكنولوجيا الحاسبات في كافة مراحل التنفيذ الفعلي للأنشطة .

كما أشارت دراسة أخري [٤] إلى أن أهم التقنيات الصناعية المستحدثة في بيئة الأعمال المتقدمة هي :-

- التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسب الآلي (CAD / CAM).
- الآلات ذات التحكم الرقمي بالحاسب الآلي Computers numerically – controlled (CNC) Machines .
- نظم مناولة المواد آليا – Automated material handling systems (AMHS) .
- نظم التصنيع المرنة FMS والتى قسمتها الدراسة إلى ٣ مستويات :-
  - نظم التصنيع الفوري Jit .
  - المجموعات الآلية
  - التصنيع المتكامل بواسطة الحاسب الآلي .

واعتبرت هذه الدراسة أن رقابة الجودة الشاملة TQC أحد مقومات تطبيق أسلوب الأداء الفوري Jit .

كما عرضت دراسة أخرى [٥] أهم الأساليب الإنتاجية والإدارية المستحدثة في بيئة الصناعة المتقدمة على النحو التالي :-

- نظم التشغيل الآلي والميكنة .
- التصميم والتصنيع بمساعدة الحاسب الآلي (CAD / AM).
- نظم التصنيع المتكاملة آلياً مع الحاسب الآلي (CIM).
- نظم التصنيع المرنة FMS .
- أسلوب تخطيط الاحتياجات من المواد MRP .
- أسلوب الرقابة الشاملة للجودة TQC .
- أسلوب الأداء الفوري JIT .
- أسلوب إدارة الجودة الشاملة TQM .
- الإدارة على أساس النشاط ABM .
- أسلوب إعادة الهندسة والبناء Re-engineering .

ولقد انعكست تلك المستجدات الإنتاجية والإدارية على بيئة الصناعة والتي وصفتها الدراسة بالخصائص التالية :-

- انخفاض مستويات المخزون بكافة أنواعه .
- انتشار التشغيل الآلي .
- أعاده تنظيم وترتيب تسهيلات الإنتاج .
- زيادة معدل التحديث والتطوير في منتجات المشروعات الصناعية الحديثة .
- تعاظم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات .

كما توصلت دراسة أخري [٦] إلى أنه مع التطور المستمر أصبح الإنتاج في الصناعة الحديثة يعتمد بدرجة كبيرة على العمل الآلي، وبالتالي ارتفاع نسبة الميكنة في التشغيل وانخفاض أهمية العمل اليدوي، وكذلك أصبح معدل التغير في حجم الإنتاج لا يرتبط بكفاية العنصر البشري بل أرتبط بكفاية الآلات، مع انتشار نظم الإنتاج المرن التي تستلزم الأخذ بمفهوم المراكز متعددة المهام وتوفير عمالة مؤهلة ومدربة على العمل بروح الفريق، وأن نجاح تطبيق أسلوب الأداء الفوري Jit يستلزم توافر مقومات أساسية وهي إدارة الجودة الشاملة ونظم التصنيع المرن والعمل بروح الفريق واستخدام نظام سحب المواد Pull Material system .

وبغض النظر عن الاختلاف في وجهات النظر حول حصر الأساليب والأدوات المستحدثة في مجالات التصنيع والإدارة، فانه من المؤكد أن هذه الأساليب والأدوات قد أضفت على بيئة الأعمال مجموعة من الخصائص غير



التقليدية الأمر الذي جعل نظام التكاليف بالشكل التقليدي المتعارف عليه لم يعد مواكباً لبيئة الأعمال المتطورة أو المتقدمة .

فقد وجدت نظم التكاليف أنها تواجه بمجموعة من التحديات خاصة زيادة حدة المنافسة على الصعيدين الدولي والمحلي. وعدم التجانس في متطلبات العملاء، وتغير أساليب وأدوات الإنتاج، وتغير أسلوب تخطيط خطوط الإنتاج، والتقدم التكنولوجي المستمر والمتجدد الذي أنعكس على قصر دورة حياة المنتجات، والمرونة في التصميم والتصنيع وتعدد الاستراتيجيات البديلة التي تتبناها إدارة المنظمة وجميعها تغيرات جوهرية فرضت على النظام المحاسبي ضرورة تطوير أدواته ليظل فعالاً ومواكباً لهذه التغيرات، من هذه المنطلق تعددت الانتقادات التي توجه إلى نظم التكاليف التقليدية إذا ما طبقت في بيئة الأعمال الحديثة .

الانتقادات الموجهة لنظم التكاليف التقليدية إذا ما طبقت في بيئة الأعمال الحديثة :

تتعدد الانتقادات الموجهة لنظم التكاليف بشكلها المتعارف عليه إذا ما طبقت في بيئة الأعمال المعاصرة، وذلك بسبب عجز هذه النظم عن توفير المعلومات الملائمة لطبيعة خصائص القرارات في كافة المستويات الإدارية بمنظمات الأعمال المعاصرة . وكذلك بسبب إهمال النظام المحاسبي للمتغيرات البيئية والتنظيمية ونوع الإستراتيجية المتبعة بالمنظمة (٧) .

بل أن هذا النقد قد وصل لدرجة أن بعض القائمون على إدارة منشآت الأعمال المعاصرة يعتبرون أن نظم التكاليف التقليدية تعد معوقاً أساسياً للتطوير والتحديث بدلاً من أن يساعد نظام التكاليف في أحداث التطوير والتحديث المطلوب.

فقد انتقد البعض (٨) نظم المحاسبة والتكاليف باعتمادهما الأساسي على مقاييس الأداء المحاسبية التقليدية رغم تعدد الانتقادات الموجهة لهذه المقاييس والتى لا تتواكب مع متغيرات وخصائص بيئة الأعمال العاصرة .

كما أنتقد البعض الأخر (٩) نظم التكاليف خاصة في مجال توزيع عناصر التكاليف على المراكز المختلفة للتكلفة، وذلك بسبب الاعتماد على أسس تحكمية تؤدي في النهاية إلى تحديد أرقام تكلفة نهائية معيبة بسبب عدم الاستناد لمسببات التكلفة Cost drivers الحقيقية .

كذلك أكدت إحدى الدراسات (١٠) أن هناك ضرورة لإعادة هندسة نظم التكاليف المتعارف عليها لتبني مفاهيم تكاليفيه جديدة تتلاءم مع ملامح وخصائص بيئة الإعمال المعاصرة والتي من أهمها خدمة العميل، الجودة الملائمة، وسرعة الاستجابة، والتكلفة المنخفضة، والتحديث والتطوير المستمر في المنتجات، وقصر دورة حياة المنتجات ... الخ .

وعندما ظهر أسلوب المحاسبة عن التكلفة على أساس الأنشطة ABC باعتباره أداه تكاليفية مستحدثة ويمثل مدخلا متطوراً لتخصيص التكاليف خاصة التكاليف الغير مباشرة، إلا إن هذا الأسلوب لم يسلم من النقد، فقد تعددت الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب بسبب تركيزه على الأنشطة وليس العلميات، بالتالي فإنه يتجاهل الخصائص أو المواصفات المميزة الواجب توافرها في المنتج من وجهه نظر المستهلك أو العميل، بالإضافة لاهتمامه بمسببات التكلفة الداخلية دون الخارجية مع إهماله للتكاليف السابقة على مرحلة الإنتاج (١١).

كما ينتقد البعض (١٢) النموذج التقليدي في تحميل وتحديد تكلفة المنتج والذي مازال يطبق في العديد من المنشآت المعاصرة، وذلك من حيث أنه قد صمم وطبق لخدمة أهداف تكاليفيه في بيئة صناعية اتسمت بالعديد من الخصائص – مثل الاعتماد على وفورات الحجم المرتبطة بالإنتاج الكبير وارتفاع أهمية التكلفة الأولية بالنسبة للتكلفة الكلية للمنتج... الخ – إلا أن هذه الخصائص لم تعد مسايرة لتطورات البيئة الصناعية المعاصرة .

كما أكدت إحدى الدراسات (١٣) أن عملية قياس التكلفة يجب ألا تتم بمعزل عن البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة، وذلك لأن الاعتماد على قدرات وإمكانيات وموارد المشروع الداخلية فقط وتحليلها وقياسها بشكل مجرد قد يؤدي إلى نتائج مضلله ويخفي العديد من مواطن الإسراف والضياع . لذا فان نظام التكاليف الذي يوفر قياس سليم للتكلفة لابد أن يفسر الاستخدام الاقتصادي للموارد المتاحة للمنظمة بالمقارنة مع إمكانيات وقدرات وطاقات وتكاليف المنافسين . ولن يتحقق ذلك إلا بدراسة وتحليل تكلفة المنافسين ومقارنتها

بتكاليف المنظمة مع إعادة هندسة الأنشطة الداخلية واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج وهي أمور مفتقدة في نظام التكاليف بشكله المتعارف عليه .

وبرغم تعدد الانتقادات الموجهة للنظم التكاليفيه بشكلها المتعارف عليه عندما تعمل وتطبق في بيئة الأعمال المعاصرة. كذلك رغم تعدد هذه الانتقادات حسب وجهة نظر الباحث وموضوع البحث، إلا أنه في هذا البحث يتم التركيز على الانتقادات الموجهة لنظام التكاليف والتي ترتبط مباشرة بموضوع البحث، بهدف التعرف على أسباب هذه الانتقادات وكيف يمكن علاجها من خلال الأداة المستحدثة في هذا البحث وهو أسلوب التكلفة المستهدفة .

وفي إحدى الدراسات المصرية المعاصرة (١٤) التي تمت على ٦٦ شركة صناعية في مصر تمثل قطاعات صناعية مختلفة وتزاول نشاطها منذ فترة زمنية طويلة بهدف دراسة انعكاسات استراتيجية المنشأة على نظام التكاليف بها، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نظم التكاليف المطبقة في الشركات الصناعية محل الدراسة تفتقد إلى العديد من المقومات اللازمة لدعم استراتيجيات المنظمة، حيث لا توفر هذه النظم المعلومات المناسبة عن البيئة الخارجية خاصة الموردين والعملاء، كذلك لا توفر معلومات كافية عن تكاليف الجودة وتكاليف برامج التحسين المستمر، ولا تربط تحليلات التكاليف بمستوي استغلال الطاقة، مع استمرار الاعتماد بصفة أساسية على ساعات العمل المباشرة أو تكلفة المواد كأساس لتوزيع التكاليف الغير مباشرة، كذلك لا توفر معلومات عن البيئة الداخلية مثل أنشطة التطوير والتحسين وتطوير المنتجات وخدمات ما بعد البيع . مما يؤكد على أن نظم التكاليف الحالية لا تدعم الاستراتيجيات التنافسية التي تتبناها إدارة المنظمة مما يستلزم إعاده النظر في نظم التكاليف.

ثانياً: طبيعة العلاقة بين نظم التكاليف واستراتيجيات المنظمة :

لا شك انه مع تعدد تطورات ومستجدات وأدوات بيئة الأعمال المعاصرة كان لزاما علي المحاسبين تطوير أدواتهم المحاسبية حتى تظل مواكبة لمتطلبات هذه البيئة المتقدمة، وهذه ما دعي لضرورة إعادة النظر في النظم المحاسبية بشكل عام ونظم محاسبة التكاليف بصفة خاصة وضرورة تطويرها من مجرد أداه لقياس التكلفة إلى اعتبارها نظام لإداره التكلفة بالمفهوم الشامل لتتضمن كلاً من تخطيط التكلفة واستيعابها واحتواءها وتجنبها ... الخ، بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنظمة كهدف استراتيجي .

لذا فإن الوجود المحاسبي بأي منشأة ليس هدفاً في حد ذاته لكنه يجب أن ينظر إليه علي أنه وسيلة تستطيع الإدارة من خلالها أن تنفذ وتطور وتقيم استراتيجياتها بشكل عام واستراتيجياتها التكاليفية بصفة خاصة، وذلك لما للمعلومات التكاليفية من أهمية في دراسة وفهم وتحليل الهيكل العام للأداء والتكاليف والوضع التنافسي للمنشأة بشكل عام . وبالتالي لابد للنظام التكاليفي الجيد أن يمكن من التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في البيئة الداخلية للمنظمة، وأيضاً الإرشاد إلى الفرص التي تمثل مزايا نسبية يمكن الاستفادة منها وكذا التهديدات التي تمثل معوقات للأداء في البيئة الخارجية للمنظمة ومن هنا يوصف النظام التكاليفي ويصبغ بصبغة الاستراتيجية .

وقد توصلت إحدى الدراسات (١٥) إلى أن التطوير المحاسبي المنشود يجب أن ينطلق من اعتبار أن استراتيجية الشركة هي نقطة البداية التي يجب أن توجه القرارات والإجراءات المختلفة بالشركة، وهي المعيار في اختيار النظم والأساليب الفنية للمحاسبة والتصنيع، واعتبرت الدراسة أن المنشأة لها خياران استراتيجيان في مجال المنافسة وهما تحقق الريادة في التكاليف أو تقديم منتجات متميزة ومختلفة .

وحتى يستطيع محاسبي التكاليف أداء الدور المنشود منهم فيما يتعلق بدعم الاستراتيجيات التي تتبناها إدارة المنظمة فإنه يلزم أولاً ضرورة فهم الاستراتيجيات التي تتبناها أداره المنشأة في كافة أوجه النشاط، وبالتالي إعادة تطوير وتصميم النظم التكاليفية بما يؤهلها لدعم تنفيذ وتقييم وتطوير هذه الاستراتيجيات .

وحتى تستطيع النظم التكاليفية أداء الدور المنشود منها فيما يتعلق باختيار وتنفيذ وتقييم وتطوير الاستراتيجيات التي تتبناها الإدارة، فإن هذه النظم يجب أن تمتد إلى العديد من المجالات التي تغفلها نظم التكاليف التقليدية، ولعل أبرز



المحاور التي يجب أن يشملها النظام المطور للتكاليف والذي يواكب متطلبات واستراتيجيات الإدارة في بيئة الأعمال المعاصرة ما يلي :

- الاهتمام بمقاييس الأداء غير المالية بالإضافة للمالية .
- الاهتمام بالأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج .
- الاهتمام بالمحاسبة عن تكلفة دورة حياة المنتج ككل (خاصة المحاسبة عن تكاليف البحوث التطوير وتخطيط وتصميم المنتج ... الخ) .
- الاهتمام بتبويب التكاليف حسب دوره حياة المنتج إلى تكاليف ما قبل الإنتاج (مثل تكاليف البحوث والتطوير وتخطيط وتصميم المنتج). وتكاليف أثناء عملية الإنتاج (مثل تكلفة المواد، الأجور. الخدمات الأخرى)، وتكاليف ما بعد الإنتاج (مثل تكاليف التسويق وخدمات ما بعد البيع) .
- الاهتمام بالتكلفة السابقة على الإنتاج والتي تؤثر وتتحكم بشكل كبير في تكاليف الإنتاج .
- مساهمة نظام التكاليف في مرحلة بناء الاستراتيجية .
- مساهمة نظام التكاليف في مرحلة تطبيق الاستراتيجية .
- مساهمة نظام التكاليف في مرحلة تقييم وتقويم الاستراتيجية .
- توسيع إطار نظام معلومات التكاليف ليشمل البيئة الداخلية والخارجية والتعرف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التكاليفية .

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن تطور المفاهيم الاستراتيجية وتعدد الاستراتيجيات البديلة التي يمكن لإدارة المنشأة تبنيها وتطبيقها، قد أسفر عن تعدد الفرص والتهديدات المتعلقة بنظم التكاليف، وأصبح لزاماً على إدارة المنظمة أن تحقق التوافق والتكامل الجيد بين استراتيجية المنافسة المختارة بكل جوانبها من ناحية، وبين مفاهيم وأدوات وأساليب وإجراءات نظام التكاليف المطبقة من ناحية أخري، وبحيث يستطيع نظام التكاليف أن يلعب دورا حيويا في كل مرحلة من المراحل الخاصة بالاستراتيجية .

وحتى يتحقق هذا التكامل بين نظام التكاليف من ناحية واستراتيجية المنظمة من ناحية أخري، فيجب ألا يكون نظام التكاليف مجرد رد فعل، وبقتصر دورة على مجرد التقييم التكاليفي للقرارات المتعلقة بالاستراتيجية، بل يجب أن يتعدي دور نظام التكاليف هذه الحدود ليشمل المساهمة الفعالة وأخذ زمام المبادرة لتوجية التصرفات الإدارية وتخفيض السلوك ودعم القيم الثقافية التي تساهم في نجاح كل مرحلة من مراحل إدارة الاستراتيجية على النحو الوارد تفاصيله في الجزء الأخير من هذا البحث .

ثالثاً : الإطار العام لاستراتيجية ريادة التكلفة :

بداية تجدر الإشارة إلى تعدد وجهات نظر الكتاب حول مفهوم الاستراتيجية، حيث لم يضع معظم الباحثين تعريفاً محدداً للاستراتيجية، فبعض الكتابات تعتبر أن الغايات هي الاستراتيجية، والبعض الأخر يطلق مصطلح الاستراتيجية على الأهداف والسياسات التي تسعى المنظمة إلي تحقيقها، وكذلك قد يطلق لفظ الاستراتيجية على عملية وضع البدائل المختلفة لتحقيق الأهداف ومقارنة التكاليف بالعوائد ثم اختيار البديل الاستراتيجي ووضعه في برنامج زمني قابل للتنفيذ، كما قد يطلق مصطلح الاستراتيجية على القرارات التي تهتم بعلاقة المنظمة بالبيئة الخارجية .

كما يعرف البعض (١٦) الاستراتيجية بأنها تحديد الأهداف والغايات طويلة الأجل لأي مشروع تجاري، إلى جانب تحديد اتجاهات العمل وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الأهداف والغايات .

كما يعرفها الدكتور علي السلمي بأنها الأسلوب العلمي الذي تلجا أليه الإدارة في استخدام الموارد المتاحة وصولاً للأهداف المقررة (١٧) .

كما يعرف الدكتور نبيل على شعت الاستراتيجية بأنها مسار او مسلك أساسي تختاره المنظمة من بين المسارات البديلة لتحقيق أهدافها في ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة (١٨) .

كما يعرف Willson الاستراتيجية بأنها مجموعة متكاملة من التصرفات التي تهدف إلى ضمان تحقيق ميزة تنافسية مستمرة، وذلك من خلال القدرة على تكييف وضعها التنافسي فى ظل تغير الظروف والأحداث المحيطة بها (١٩).

في ضوء ما سبق يمكن القول وبغض النظر عن التعريفات المختلفة للاستراتيجية بأن الاستراتيجية تلعب دوراً هاماً في تحديد الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه المنظمة،

والأدوات والأساليب التي تستخدمها بما يحقق لها التفوق والتميز على المنشأت المنافسة والمماثلة، وبالتالي فأنه يمكن تعريف الاستراتيجية بأنها " مجموعة الأفكار والمبادئ الموحدة التي تحكم وتوجه أعمال وقرارات وأساليب المؤسسة والتي تساعد في تحديد الاتجاه الصحيح " .

ويرى البعض [٢٠] إن الاستراتيجية يجب أن تقوم بتحديد الطرق والأساليب الكفيلة بتحقيق الأهداف، وذلك من خلال الإجابة على ثلاثة أسئلة وهي :-

١- ما هي النشاطات والأعمال التي تقوم بها الشركة ؟

٢- كيف يمكن للشركة ان تنافس الشركات الأخرى في نفس المجال ؟

٣- ما هي الطرق والسبل الكفيلة لتنفيذ الاستراتيجية الموضوعة ؟

وهناك العديد من وجهات النظر حول تصنيف استراتيجيات الشركات، وبعيداً عن تفاصيل هذه التصنيفات المختلفة نورد بعض أمثلة لهذه الاستراتيجيات على النحو التالي :-

* استراتيجية التمييز .
* استراتيجية ابتلاع الضعيف .
* استراتيجية التابع .
* استراتيجية المواجهة .
* استراتيجية الحماية .
* استراتيجية السوق .

كما تقسم حسب ظروف المنافسة والسوق إلى :-

- استراتيجية الضعيف.
- استراتيجية القيادة.
- استراتيجية عدم المبالاة.
- استراتيجية التجنب .

كذلك تقسم حسب ظروف السوق وطبيعته إلى :-

- استراتيجيات الأسواق النامية
- استراتيجيات الأسواق الناضجة
- إستراتيجيات الأسواق الهابطة

كما أشارت إحدى الدراسات [٢١] إلى تعدد الاستراتيجيات التي يمكن تبنيها والأخذ بها في بيئة الأعمال المعاصرة، وأوردت الدراسة أمثلة لهذه الاستراتيجيات ومنها :-

- القدرة على الإنتاج بتكلفة منخفضة .
- التقديم السريع للمنتجات الجديدة .
- القدرة على التجديد والابتكار .
- القدرة على تحقيق التكامل مع العملاء والموردين .

ورغم تعدد أهداف الإستراتيجيات السابقة والأدوات والأساليب اللازمة لتحقيقها، إلا أنه يظل هناك هدف مشترك لهذه الاستراتيجيات وهو تحقيق ميزة تنافسية تمكن المنشاة من النجاح والاستمرار والنمو وقد يتحقق ذلك (الميزة التنافسية) على مستوى الصناعة من خلال تقديم منتج بسعر اقل (ميزة التكلفة الأقل) أو من خلال تقديم منتج مميز وبسعر أعلى. لذلك اقترح أحد الكتاب [٢٢] تقسيم الاستراتيجيات العامة للمنافسة الى ثلاثة أنواع وهى :-

١) استراتيجية ريادة التكلفة .
٢) استراتيجية التمييز .
٣) استراتيجية التركيز .

في ضوء ما سبق يتضح أنه غالباً ما يتوفر لدى كل منشأه العديد من الاستراتيجيات البديلة التي يمكن الاختيار من بينها بما يخدم رسالة وأهداف المنشأة ويعظم من استغلال نقاط القوة لديها من اجل استغلال الفرص الخارجية أو تقليل أثار التهديدات الخارجية أو هما معاً، على ان تساهم الاستراتيجية المختارة أيضا في تحسين وتطوير أداء الأنشطة الداخلية التي تعبر عن نقاط الضعف والاجتهاد لتحويلها إلى نقاط قوة أو تجنب آثارها السلبية على الأقل .

وتعتبر استراتيجية ريادة التكلفة والتي يطلق عليها أيضاً في بعض الكتابات مصطلح استراتيجية ريادة التكلفة cost leadership هي محور اهتمام هذا البحث لما تتضمنه هذه الاستراتيجية من أهمية تجعلها مواكبة بدرجة كبيرة للعديد من المتغيرات التي تجتاح بيئة الأعمال المعاصرة .

ويقصد باستراتيجية ريادة التكلفة هي تلك الاستراتيجية التي تتبناها الشركة بهدف إحراز التفوق على المنافسين، وذلك من خلال إنتاج السلع والخدمات بتكلفة اقل من تكلفة جميع المنافسين، مما يعطي للشركة إمكانية تحقيق ميزة تنافسية على أساس السعر ويترتب على تبني وتطبيق استراتيجية ريادة التكلفة العديد من المزايا ومن أهمها ما يلي [٢٣] :-

١) زيادة القدرة على فرض أسعار أقل من أسعار المنافسين



مع الاحتفاظ بنفس مستوى الربح، وحتى إذا اتجه المنافسين إلى تخفيض الأسعار إلى مستوى مشابه للشركة الرائدة في التكلفة فسوف تكون ربحية المنافسين اقل .

٢) في ضوء البند السابق نجد أن الشركة الرائدة في التكلفة لديها قدرة أعلى على مواجه المنافسة وذلك بسبب انخفاض تكاليفها .

وحتى إذا تم تقييم استراتيجية ريادة التكلفة من منظور نموذج عوامل بورتر الخمسة – باعتباره من اكثر النماذج قبولاً في تقييم الاستراتيجيات، فسوف نجد ان هذه الاستراتيجية جديرة بتحقيق العديد من المزايا بشكل كبير وذلك على النحو التالي :-

١) بالنسبة للمنافسة والتهديد المحتمل من المنافسين :

نجد ان استراتيجية ريادة التكلفة توفر حماية للشركة الرائدة لما تحققه من مزايا انخفاض التكلفة على النحو السابق توضيحه.

٢) بالنسبة للتهديد المحتمل من الموردين :

كذلك تكون الشركة رائدة التكلفة اقل تأثراً من منافسيها إذا ما ارتفعت أسعار المدخلات بسبب وفورات التكلفة المحققة خاصة وأن استراتيجية ريادة التكلفة تتطلب الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق مما يستلزم معه الشراء بكميات كبيرة نسبياً، وهو أمر يدعم ويزيد من القوة التفاوضية للشركة الرائدة في مواجهة الموردين.

٣) بالنسبة للتهديد المحتمل من المشتريين المؤثرين :

نجد أن استراتيجية ريادة التكلفة تتطلب وجود مشتريين أقوياء، وبالتالي يكون هناك اتفاقيات طويلة الأجل مما يقلل من هذا التهديد .

٤) بالنسبة للتهديد المحتمل من ظهور منتجات بديلة في السوق :

تستطيع الشركة رائدة التكلفة التعاون مع هذا التهديد من خلال تخفيض الأسعار لحسم المنافسة والمحافظة على الحصة السوقية للشركة .

٥) بالنسبة للتهديد المحتمل من دخول منافسين جدد :

نجد أن العديد من المزايا التي تحققها استراتيجية ريادة التكلفة تساهم في وضع العديد من العوائق أمام دخول منافسين جدد، بسبب عدم قدرة المنافس الجديد على المنافسة لأن الشركة رائدة التكلفة تحقق تكاليف منخفضة وبالتالي تستطيع عرض أسعار اقل .

في ضوء ما سبق يتضح مدى إمكانية تحقيق العديد من المزايا من خلال اتباع استراتيجية ريادة التكلفة، وذلك إذا ما خضعت هذه الاستراتيجية للتقييم من خلال أبعاد نموذج بورتر الخمسة .

ورغم المزايا العديدة والتي سبق الإشارة إلى بعضها والتي تتحقق من تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة . إلا أن هناك العديد من الأخطار التي قد تهدد بفشل استراتيجية ريادة التكلفة، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي :-

١) قد يتمكن المنافسون من استخدام طرق ووسائل إنتاجية اكثر تطوراً تمكنهم من إنتاج منتجات بتكلفة مماثلة أو اقل من الشركة الرائدة التي تصبح بدورها غير رائدة، ويزداد هذا الخطر مع زيادة التقدم التكنولوجي أو من خلال استخدام عمالة بتكلفة اقل، فمثلاً نجد إن المنافسين الأجانب الذين يمارسون نشاطهم في دول العالم الثالث يكون لديهم فرصة كبيرة لتحقيق مزايا تكاليفه بسبب انخفاض تكلفة العمالة، لذلك اتجهت العديد من الشركات الأجنبية بتجميع منتجاتها فى الخارج كجزء من استراتيجياتها التنافسية لزيادة التكلفة حيث تبلغ تكاليف الأجور في الولايات المتحدة الأمريكية ما لا يزيد على ٦٠٠% بالمقارنة ببعض الدول الأخري مثل الصين وماليزيا وتايوان والمكسيك .

٢) تزايد احتمالات لجوء المنافسين إلى محاكاة أساليب وأدوات الشركة رائدة التكلفة، حيث قد يقوم المنافسين بتقليد منتجات الشركة الرائدة بتكاليف اقل من تكاليف الشركة الرائدة مما يعطيها إمكانية بيع منتجاتها بسعر اقل.

٣) قد تهمل الشركة رائدة التكلفة متابعة أذواق المستهلكين وتحديث وتطوير منتجاتها بسبب اهتمامها الأساسي بتحقيق الانخفاض في التكلفة . حيث يجب أن يحافظ رائد التكلفة على تميز منتجاته مهما انخفضت أسعارها حتى يستمر مستوى الطلب على منتجاته .

مقومات نجاح استراتيجية ريادة التكلفة :

وهناك مجموعة من المقومات اللازمة لنجاح استراتيجية ريادة التكلفة وأهم هذه المقومات ما يلي [٢٤] :

١) وجود فرص مشجعة علي تخفيض التكلفة وتحسين الأداء .
٢) توافر اقتصاديات الحجم .
٣) توافر سوق مشترين علي مستوى كافي من الوعي بمستوي الأسعار .
٤) الاستفادة من منحنيات التعلم والخبرة .
٥) بناء قاعدة عالية الكفاءة من الإمكانيات والتسهيلات الفنية .
٦) وجود نظم جيدة للتحكم في التكاليف والرقابة عليها .
٧) تقليل النفقات في مجالات البحث والتطوير والبيع والإعلان إلي أدنى حد ممكن .
٨) إيجاد نظم جيدة لإدارة الموارد والمواد واتباع النمط التكنولوجي الملائم.
٩) تطبيق نظم الأداء الفوري وبدون مخزون .
١٠) ضرورة دراسة وتحليل المراحل المختلفة لسلسة القيمة، حيث تنطلق استراتيجية ريادة التكلفة من أنه لكي تحقق المنظمة ميزة تنافسية بالمقارنة بالمنافسين فلابد من ان تكون تكلفة أداء الأنشطة لدى المنشأة أقل من تكلفتها لدى المنافسين .
١١) ضرورة تبني الأساليب والأدوات المستحدثة الخاصة بإدارة التكلفة، والنظر لإدارة التكلفة على أنها أداة استراتيجية وجزء هام من التخطيط الاستراتيجي للمنشأة.

وإذا ما توافرت المقومات اللازمة لنجاح استراتيجية ريادة التكلفة فإن هناك مجموعة من العناصر التي يجب تحديدها بشكل واضح لنجاح استراتيجية الريادة في التكلفة .

عناصر دعم نجاح استراتيجية ريادة التكلفة [٢٥] :

١) الرقابة الجيدة علي الموارد والمهارات : لأن الأخذ باستراتيجية الريادة في التكلفة يتطلب ضرورة توافر مهارات رقابية خاصة علي عناصر التكاليف المختلفة وبصفة خاصة المواد والخامات والأجزاء والعمالة والمعدات، وإذا كانت الصناعة كثيفة رأس المال فإنه يلزم جدولة المهارات اللازمة لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة للآلات، أما إذا كانت الصناعة كثيفة العمالة فإن نجاح استراتيجية ريادة التكلفة يتطلب ضرورة توافر مهارات بشرية قادرة علي استيعاب وتطوير نظم وأساليب وطرق العمل المتبعة مع ربط نظم الدفع بالإنتاج المتحقق، كذلك يتطلب الأمر أيضاً ضرورة توافر مهارات إدارية لإدارة التكاليف علي مستوى المنظمة ككل وليس مجرد إدارة تكلفة الإنتاج فقط علي ان تكون هذه المهارات الإدارية في قمة الهيكل التنظيمي.
٢) الهيكل التنظيمي ونظم الإنتاج المتبعة : فهناك علاقة وثيقة بين نجاح أو فشل استراتيجية ريادة التكلفة من جهة وبين الهيكل التنظيمي ونظم الإنتاج المتبعة من جهة أخرى. حيث يلاحظ ان نظم الإنتاج ذات الحجم الكبير تتطلب استخدام عدد كبير من العمال، وبالتالي فإن تحقيق الريادة في التكلفة يتطلب ضرورة توافر تخصص عالي ودقيق جداً في الهيكل التنظيمي مع تدعيمه بأنشطة وأنظمة عديدة أخرى مثل جدولة الإنتاج وتخطيط الإنتاج ورقابة الجودة ووصف الوظائف والمتابعة والتقييم المستمر .... الخ. كذلك تزداد الحاجة لتوافر نظم معلومات جيدة لدعم هذا القرار .
٣) الثقافة والقيم التنظيمية : إن استراتيجية الريادة في التكلفة وما تتطلبه من إنتاج الحجم الكبير قد ترتب عليه وجود فجوة بين الإدارة العليا والمستوى التشغيلي بسبب سوء الفهم وعدم الثقة وتباين الثقافات، وبالتالي فقدان الثقة والفهم المتبادل وشدة الصراع .

غير ان نجاح استراتيجية الريادة في التكلفة يتطلب ضرورة إرساء مجموعة من القيم والثقافات المميزة داخل المنظمة مثل التأكيد علي ان السرية هي النمط السائد كقيمة وأخلاقيات لحماية المنظمة من الغير، وكذلك اعتناق الإدارة تقييم وتشجيع روح الالتزام وسيادة مفهوم فريق العمل .... الخ. مما يحقق استمرارية تزايد إنتاجية العمالة .

فى ضوء ما سبق يتضح أن استراتيجية ريادة التكلفة إذ تسعى إلي الوصول بتكلفة المنتج إلي أقل تكلفة في السوق، وذلك من خلال ليس فقط خفض تكلفة الإنتاج بل أيضا من خلال خفض تكاليف كافة الوظائف الأخرى بالمنظمة بما فيها تكاليف البحوث والتطوير والمبيعات .... الخ. وفي سبيل ذلك فإن نجاح هذه الاستراتيجية يستلزم ضرورة التركيز علي التطوير الجذري في المنتج وتطوير العمليات الإنتاجية أيضا وذلك من خلال الاهتمام بتحسين خصائص المنتج مع تخفيض تكاليف إنتاجه .



فقد تسعى الشركة إلي طرح منتج نمطي فى كل الأسواق بدلاً من تقديم منتجات متعددة لفئات مختلفة وذلك بهدف دعم استراتيجية ريادة التكلفة .

كذلك قد يتطلب التنفيذ الجيد لاستراتيجية ريادة التكلفة ضرورة اختيار هيكل تنظيمي ونظاماً للرقابة يتضمنا علي أدنى قدر ممكن من التكاليف البيروقراطية [٢٦] لذلك فإن الشركات التي تتطلع إلي الريادة في التكلفة تتجه إلي اختيار هياكل تنظيمية ونظم رقابية بسيطة تكون أقل تكلفة .

تفعيل محاور تنفيذ استراتيجية ريادة التكلفة :

اتضح مما سبق أن تنفيذ استراتيجية ريادة التكلفة يستلزم التركيز علي عدة محاور للوصول بالتكلفة إلي أقل من تكلفة المنافسين ومن أمثلة هذه المحاور [٢٠] :

١- التركيز علي التعلم كمدخل لإكساب المهارات والخبرات اللازمة للعمالة والتي تنعكس في النهاية علي انخفاض تكلفة الأجور، وبالتالي خفض التكلفة الكلية للمنتج، وهذا المحور تظهر أهميته في المنتجات الجديدة والأكثر تعقيداً، ويساهم في ذلك استخدام التقنيات الحديثة باعتبارها مصدراً هاماً لتحقيق الميزة التنافسية الخاصة بتخفيض تكاليف العملية الإنتاجية .

٢- التركيز علي نشاط تصميم المنتجات حيث تستلزم استراتيجية ريادة التكلفة التركيز علي تصميم منتجات يسهل تصنيعها بتكلفة منخفضة. ولعل هذا يعتبر المدخل الأساسي الذي تعتمد عليه الشركات اليابانية المتخصصة في تصنيع الشاحنات والأجهزة الإلكترونية . ويتفق مع هذا البعد ضرورة اتباع مفهوم خلايا التصنيع في تنظيم خطوط الإنتاج وكذلك ضرورة ان يكون العملاء جزءاً هاماً ومتضمناً في العمليات الإنتاجية بالشركة .

٣- ضرورة استغلال الطاقة الإنتاجية بمعنى أن القدرة علي التشغيل وفقاً للإمكانيات والقدرات المتوفرة ينعكس بشكل مباشر علي الأداء التكاليفي .

٤- استخدام مفهوم سلسلة المهام فى تحليل التكاليف، والتى تركز علي تحديد وتقييم أسباب وأوجه الاختلاف في تكلفة الوحدة الإنتاجية بين الشركات المتنافسة بهدف توفير فهم أفضل للعناصر الأساسية والتي تؤثر علي التكلفة، حيث يقوم مفهوم سلسلة المهام بتقسيم الشركة إلي مجموعة من الأنشطة الرئيسية ثم تقييم دقيق لتوزيع التكاليف الإجمالية بين الأنشطة المختلفة، ثم تحديد العوامل التي تساهم في تحديد تكاليف كل نشاط من هذه الأنشطة، ثم تفسير سبب أي اختلاف في التكاليف بين الشركة والشركات المنافسة، وأخيراً تحديد الفرص المتاحة التي يمكن من خلالها تخفيض التكلفة أو تجنبها أو احتوائها أو استيعابها .

٥- الإدراك الجيد للتكاليف المتعلقة بالمنتجين والمشترين لأن تحقيق التميز وريادة التكلفة تستلزم الدراية الجيدة ليس فقط بالتكاليف التي تتحملها الشركة، بل أيضا بالتكاليف المختلفة التي يتحملها المنتجين (الموردين) وكذلك المشترين (العملاء) .

٦- ضرورة التمييز بين كل من المصادر الثابتة والمصادر المتغيرة للحد من التكاليف مع العلم بأن معدلات الأجور المنخفضة والاستفادة من وفورات الحجم والاستخدام الجيد للإمكانيات والقدرات المتاحة تعتبر من أهم المصادر الثابتة والحد من التكاليف، أما استراتيجيات التعلم والابتكار وما يرتبط بها من تخصيص للتكاليف تعتبر من أهم المصادر المتغيرة للحد من التكاليف .

٧- البحث عن مصادر توريد منخفض التكلفة، ومحاولة تملك بعض او كل مصادر التوريد لمستلزمات الإنتاج أو منافذ التوزيع لمنتجات الشركة مع التركيز علي تخفيض التكاليف من خلال استخدام منحني الخبرة في التشغيل Experience Curve . وإحكام الرقابة علي عناصر التكاليف الغير مباشرة .

رابعاً: جوانب التحديث والتطوير في أسلوب التكلفة المستهدفة :-

يقصد بالتكلفة المستهدفة هي التحديد المقدم لتكلفة المنتج خلال مرحلة تصميمه بالقدر الذي يعمل على تحقيق هدف التصميم فى حدود تكلفة معينة، والوصول بالتكلفة إلى أدنى تكلفة ممكنة [٢١].

وبالتالي فإن التكلفة المستهدفة هى نظام لإدارة تكاليف تصميم منتج جديد وتطويره وتحديثه بهدف تحديد تكاليف إنتاج المنتج المقترح قبل الإنتاج الفعلي وبما يحقق مستوى



الربح المستهدف . وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التكلفة، المستهدفة يهدف بالدرجة الأولى إلى خفض التكاليف دون التأثير على جودة المنتج أو التأثير على مميزات وخصائص المنتج من وجهة نظر المستهلك. حيث يتم تخفيض التكاليف من خلال حذف الأنشطة والعمليات التي تحدث تكاليف ولا تضيف قيمة للمنتج ولا تحقق منفعة للمستهلك، أو إحلال الآلة محل العامل أو استبدال الخامات الحالية بخامات أخرى أقل تكلفة مع الوفاء بخصائص وجودة المنتج .

وقد أشارت العديد من الدراسات [٢٩] إلى أن بيئة الأعمال الحديثة والمتطورة والتي تتسم بحدة المنافسة وسرعة التقدم التكنولوجي وقصر دورة حياة المنتج قد تطلبت ضرورة تطوير أساليب وأدوات المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف لتلبية احتياجات ومتطلبات الإدارة في مجال اتخاذ القرار الاستراتيجي ودعم الموقف التنافسي للمشروع، ولن يتحقق ذلك إلا بتفعيل الدور المحاسبي ومشاركته الجادة في إنجاز وتنفيذ وتقييم وتطوير استراتيجيات المنظمة المختلفة مع ترجمة هذه الاستراتيجيات إلى مقاييس إدارية وتشغيلية ومحاسبية وتكاليفية محددة، ويلعب أسلوب التكلفة المستهدفة دوراً هاماً في هذا الشأن .

ورغم تعدد الاستراتيجيات البديلة التي يمكن اتباعها من قبل إدارة المنظمات المعاصرة – مثل استراتيجية الإنتاج بتكلفة منخفضة، والتقديم السريع لمنتجات جديدة، والقدرة على الابتكار والتجديد، والقدرة على تحقيق التكامل مع العملاء والموردين .. الخ – إلا أن أسلوب التكلفة المستهدفة يتميز بأنه يتضمن العديد من الجوانب التي تجعله يساهم بفاعلية في الأخذ بمعظم هذه الاستراتيجيات .

كذلك رغم تعدد وجهات النظر بين اليابان من جهة ودول الغرب من جهة أخرى حول الاستراتيجية المناسبة، إلا أن هناك تماثلاً تاماً في أهمية الاستراتيجيات الخاصة بالتكلفة والجودة التى تطبق في كلاهما، وهما بعدان أساسيان يأخذهما في الاعتبار أسلوب التكلفة المستهدفة [٣٠].

وتجدر الإشارة إلى أن درجة الاستفادة من الأخذ بأسلوب التكلفة المستهدفة يختلف من منظمة لأخرى حسب عدة عوامل منها طبيعة نشاط المنظمة وطبيعة البيئة التنافسية التي تعمل بها ومستوى التكنولوجيا المستخدم ودورة حياة المنتج .

في ضوء ما تقدم نوضح جوانب التحديث والتطوير المتضمنة في أسلوب التكلفة المستهدفة، والتي تمثل مصدر أهميته كأداة تكاليفية استراتيجية شاملة يمكن استخدامها فى إدارة التكلفة بالمفهوم الحديث، وأيضاً دعم تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة وأهم وأبرز هذه الجوانب ما يلي :

[١] يعتبر أسلوب التكلفة المستهدفة تطويراً لأسلوب التكاليف المعيارية المتعارف عليها :

حيث يعتبر أسلوب التكلفة المستهدفة بعداً إضافياً في تطوير دور التكلفة المعيارية بشكلها المتعارف عليه حتى لا توصف بالتقادم وعدم الفاعلية، ففي بيئة الأعمال الحديثة يجب أن يتسع مفهوم المعيار ليشمل المتغيرات التي تقع خارج نطاق المنظمة ليضمن للمنظمة القدرة على تحقيق مزايا تنافسية تكاليفية سواء على مستوى القطاع أو الصناعة أو السوق المحلي .. الخ، لذا فإن التوجه التقليدي لنظام التكاليف المعيارية لوضع معايير التكلفة بالاعتماد على العوامل والظروف الداخلية للشركة فقط أصبح قاصراً عن التعبير عن الرؤية التكاليفية الشاملة التي يجب أن تأخذ الظروف التنافسية في الاعتبار، وفي هذا الصدد يمكن لأسلوب التكلفة المستهدفة أن يساهم بفاعلية في توفير معايير للتكلفة تأخذ كافة الظروف الخارجية المتصلة بالمنافسين والموردين والعملاء والمستهلكين .. الخ في الاعتبار، وبالتالي تصير معايير التكلفة متوافق مع أهداف وتوجهات واستراتيجيات المنظمة ككل .

[٢] يعتبر أسلوب التكلفة المستهدفة أداة هامة في إدارة تكلفة ما قبل الإنتاج :

يلعب أسلوب التكلفة المستهدفة دوراً هاماً في إدارة التكاليف السابقة على مرحلة الإنتاج خاصة تكاليف البحوث والتطوير والتصميم، وذلك من منطلق اهتمام الأسلوب بتصميم وتطوير منتجات يمكن إنتاجها بتكلفة منخفضة . وقد أكدت العديد من الدراسات أن نسبة ٧٠% – ٨٠% من تكلفة أي منتج تحدد مسبقاً في مراحل ما قبل الإنتاج وذلك أثناء تصميم وتطوير وتجربة المنتج، مما يعني أن كافة الإجراءات المحاسبية والتكاليفية التي تتم أثناء الإنتاج تتعلق فقط بنسبة ٢٠ – ٣٠ % من تكلفة المنتج، وجميعها أمورا



تزيد من أهمية ودور أسلوب التكلفة المستهدفة في مرحلة ما قبل الإنتاج (٣١) .

بل إن اليابانيين يعتبرون أن الطريقة الأكثر فاعلية للمحافظة على التكلفة في مستوى منخفض هي ضرورة تخفيض التكاليف في مرحلة تصميم المنتج وليس في مرحلة الإنتاج، بل أن برامج رقابة التكلفة يجب أن تشمل مرحلة التصميم بالإضافة لمرحلة التنفيذ، ويتميز في هذا الصدد أسلوب التكلفة المستهدفة لما يحققه من مزايا في مجالات رقابة وتخفيض التكلفة (٣٢) .

[٣] يحقق أسلوب التكلفة المستهدفة كافة مزايا أسلوب هندسة القيمة (٣٣) :

إن كافة المنشآت لا شك ترغب في تخفيض تكاليف إنتاجها دون انخفاض جودة وأداء المنتج لكن المشكلة تتمثل في تحديد أين يتحقق هذا الخفض في التكلفة ؟؟ وكيف يتحقق ذلك الخفض في التكلفة ؟ وفي هذا الإطار يقدم أسلوب هندسة القيمة تحديداً دقيقاً للأنشطة والمجالات التي يمكن من خلالها تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال عمل التقييم الملائم والذي يحقق أفضل قيمة للمنتج .

وتتحقق هذه المزايا بفضل مشاركة فريق متكامل يضم كلاً من مهندس التصميم ومسئولي التسويق ومهندسي الإنتاج ومسئول المشتريات والموردين ومقاولي الباطن والعملاء، حيث يتولى هذا الفريق دراسة وظائف المنتج وتحليل كل وظيفة وتخفيض تكلفتها للوصول إلى مستوى التكلفة المستهدفة، مع قيام محاسبى التكاليف بتقدير الوفورات المحتملة فى التكلفة في ظل كل بديل من البدائل المقترحة .

وتجدر الإشارة إلى أهمية ودور أسلوب هندسة القيمة في نجاح الأخذ بأسلوب التكلفة المستهدفة، وذلك لدرجة أن البعض يعتبر أن أسلوب هندسة القيمة يعتبر مكملاً لأسلوب التكلفة المستهدفة، بل أن التحليل الهندسي للقيمة هو الركيزة الأساسية لمدخل التكلفة المستهدفة (٣٤).

[٤] يحقق أهداف العديد من الأدوات المحاسبية الحديثة معاً:

يتميز أسلوب التكلفة المستهدفة بأنه يجمع بين مزايا العديد من الأدوات المحاسبية الحديثة والمتطورة ويحقق نوعاً كبيرا من الإتساق والتجانس والانسجام بينها، ويكفى في هذا الصدد الإشارة إلي ما يلي :

أ – يحقق أسلوب التكلفة المستهدفة التخفيض المستمر للتكلفة CCIP من خلال تحديد التحسينات التي يمكن من خلالها تطوير تصميم المنتجات وتحسين وظائفها، بما يترتب عليه تخفيض التكلفة مع المحافظة على ملاءمة مستوى الجودة . وبالتالي حصر واستبعاد كافة الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج، مما ينعكس في النهاية على تخفيض قيمة المنتج .

ب – يضمن أسلوب التكلفة المستهدفة التحسين المستمر والتخفيض الدائم للتكلفة وفقاً لمدخل التكلفة المطورة Kaizen Cost حيث يهتم أسلوب التكلفة المستهدفة بإجراء تحسينات إضافية لعمليات الإنتاج والتصميم الحالي للمنتج من خلال تطوير طرق الأداء والتجهيز، وتحسين طرق أداء الآلات وزيادة تدريب العمالة لتقديم ابتكارات مستمرة، وتخفيض الفاقد والإسراف والتالف، وإزالة أزمنة الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج وبالتالي استبعادها،وفى هذا يتسق أسلوب التكلفة المستهدفة مع أسلوب التكلفة المطورة K.C . حتى يقوم الأخير على إجراء تحسينات جذرية في الأداء من خلال التحسينات الصغيره المتعددة بدلاً من الاعتماد على ابتكارات ضخمة وكبيرة قد تتدهور إذا لم يكن هناك جهود كبيرة للمحافظة عليها (٣٥) .

[٥] يهتم أسلوب التكلفة المستهدفة بمؤشرات الأداء غير المالية :

انتقدت نظم التكاليف بشكلها المتعارف عليه بتركيزها على المقاييس والمؤشرات المالية مع تجاهلها للموشرات غير المالية والتي قد تكون أكثر أهمية في بيئة الأعمال المعاصرة.

وفي هذا الإطار يتميز أسلوب التكلفة المستهدفة باهتمامه بالعديد من العناصر الوصفية والفنية بالإضافة للأبعاد والمؤشرات المالية ومن أهم مظاهر هذا الاهتمام تناول أسلوب التكلفة المستهدفة للنقاط التالية :–

- تحديد المواصفات التي توافق رغبات المستهلكين .
- تحديد سعر البيع التي يحقق الحصة السوقية المستهدفة .
- تحديد رقم الربح المستهدف .





- تحديد رقم التكلفة المستهدف .
- توفير رؤية منهجية جديدة في التسعير .
- الاهتمام بمسببات استهلاك الموارد سواء في مرحلة التصميم أوالتطوير أو الإنتاج .
- دراسة وتحليل بدائل تصميم المنتجات .
- تحديد بدائل مستويات الجودة للمنتج وتكلفة كلاً منها .
- تنمية وتعميق فكرة فريق العمل .
- التطوير والتحديث المستمر في المنتجات .
- الاهتمام بدورة حياة المنتج ككل .

[٦] يوفر أسلوب التكلفة المستهدفة أسلوباً جديداً لإدارة التكلفة :

حيث يقوم أسلوب التكلفة المستهدفة على مجموعة من الخطوات المتتابعة والمتكاملة والتي تهدف إلى خفض تكلفة المنتج من خلال إدارة التكلفة خلال جميع مراحل دورة حياة المنتج، وبمشاركة جميع الأفراد العاملين بالمنظمة، وذلك بصورة ثابتة ومستمرة وبدون إخلال بالجودة المناسبة .

كما يمكن النظر لأسلوب التكلفة المستهدفة على أنه نظام لإدارة تكاليف تصميم وتطوير المنتج، وتحديد تكاليف إنتاج المنتج بما يحقق مستوى الربح المستهدف عند بيعه، وبالتالي فإن هذا الأسلوب يساعد إدارة المنشأة على تحقيق مستويات التكاليف التي تعكس الأداء المالي المقترح (٣٦) .

خامساً: تقييم دور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم استراتيجية ريادة التكلفة في بيئة الأعمال المعاصرة:

لقد أوضحت ظروف بيئة الأعمال المعاصرة أن القدرة على الاستمرار والنجاح أصبح مرهوناً بالقدرة على تقديم منتجات تلبي رغبات ومتطلبات العملاء، وذلك فيما يتعلق بالحصول على منتج مميز تراعى فيه عوامل التصميم والتطوير والتكلفة والجودة والسرعة وخدمة ما بعد البيع .. الخ .

وهناك اتفاق محاسبي على أن الإدارة الاستراتيجية للتكلفة تستلزم عمل تكاليفي جديد ومبتكر يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق مزايا استراتيجية تكاليفية، مما يلزم معه الاهتمام بالمراحل السابقة على الإنتاج، والتي يتم فيها الاستقرار على تصميم المنتج، بهدف التوصل إلى تقديم منتج بتصميم ذو تكاليف إنتاج منخفضة، حيث أن التخفيض الحقيقي للتكلفة يتحقق من خلال دراسة وتحليل تكاليف ما قبل الإنتاج بصورة أكثر فعالية من مجرد دراسة وتحليل ورقابة تكاليف مرحلة الإنتاج فقط .

ورغم تعدد مزايا أسلوب التكلفة المستهدفة – والتي سبق الإشارة إلى بعضها – خاصة فيما يتعلق بالتكاليف السابقة على الإنتاج والتي قد تمثل ٧٠% - ٨٠% من تكلفة المنتج، وكذلك الاهتمام بمتطلبات ورغبات العملاء باعتباره توجه حديث وهام، وكذلك الاهتمام باستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة للمنتج من خلال التحسين والتطوير المستمر في تصميم المنتج . إلا أن أسلوب التكلفة المستهدفة له دور خاص في دعم استراتيجية ريادة التكلفة إذا ما تم الأخذ بها من قبل إدارة المنظمة .

ولدراسة دور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم استراتيجية ريادة التكلفة فإن هناك العديد من المداخل لتحقيق هذه الدراسة، فقد تتم الدراسة من خلال تناول المراحل المختلفة اللازمة للأخذ بأسلوب التكلفة المستهدفة مع ربط كل مرحلة باستراتيجية ريادة التكلفة وإبراز درجة التكامل بينهما . ومن جانب آخر يمكن أن تتم الدراسة من خلال تحليل المقومات الفنية لكل من استراتيجية ريادة التكلفة من جهة وأسلوب التكلفة المستهدفة من جهة أخرى، وذلك بهدف بيان مدى الترابط والتفاعل بين كلاً من الأسلوبين . وهناك أسلوب آخر – وهو الأسلوب الذي انتهجه الباحث في هذه الدراسة – وهو بيان المراحل والخطوات الأساسية لإدارة استراتيجية ريادة التكلفة مع بيان الدور الذي يمكن أن يلعبه أسلوب التكلفة المستهدفة في كل مرحلة من هذه المراحل .

وفي سبيل توضيح العلاقة بين كل من إدارة مراحل استراتيجية ريادة التكلفة من جهة وأسلوب التكلفة المستهدفة من جهة أخرى، فقد آثر الباحث أن يتم ذلك في ضوء الأخذ بالأبعاد الرئيسية للاستراتيجية التي تضمن المحافظة على المركز التنافسي للمنشأة، والتي يطلق عليها أيضا في العديد من الدراسات مصطلح (مربع المنافسة) وهي الجودة والتكلفة والتوقيت والابتكار، ويأتي هذا من منطلق أنه في بيئة الأعمال المعاصرة لم يعد مناسبا ولا منطقياً أن تركز المنشأة على بعد واحد من هذه الأبعاد الأربعة وتهمل الأبعاد



الأخرى، بل إن الأمر يستلزم التعامل مع هذه العناصر المكتملة باعتبارها محدداً أساسياً للمركز التنافسي للمنشأة ولقدرة المنشأة على النجاح والنمو والبقاء والاستمرار .

كذلك لابد من الأخذ في الاعتبار أن مستوى دعم أسلوب التكلفة المستهدفة لاستراتيجية ريادة التكلفة يكون مرهوناً بقدرته على توفير المعلومات والأدوات والأساليب المحاسبية اللازمة والمناسبة لكل مرحلة من مراحل الاستراتيجية، فكلما زادت قدرة أسلوب التكلفة المستهدفة على توفير هذه المتطلبات اللازمة لكل مرحلة من مراحل إدارة استراتيجية ريادة التكلفة كان ذلك مؤشراً على دوره الهام والحيوي في نجاح الاستراتيجية والعكس أيضاً صحيح .

ويمكن توضيح دور أسلوب التكلفة المستهدفة في إدارة المراحل المختلفة لاستراتيجية ريادة التكلفة وذلك على النحو التالي:-

(١) أسلوب التكلفة المستهدفة ومرحلة بناء استراتيجية ريادة التكلفة :

في مرحلة بناء استراتيجية ريادة التكلفة فإن طبيعة هذه المرحلة تستلزم ضرورة التعرف على نقاط القوة والضعف في هيكل التكاليف الداخلي للشركة من خلال دراسة وتحليل عناصر التكاليف المختلفة وفقاً للعديد من أسس تصنيف التكاليف، وذلك بهدف التعرف على نقاط الضعف في الأداء التكاليفي بالشركة لمحاولة تصحيحها أو تلافيها مستقبلاً .

وفي مرحلة بناء استراتيجية ريادة التكلفة فأنة يلزم أيضاً تحديد الفرص التكاليفية والتهديدات التكاليفية في البيئة المحيطة بالمنظمة، خاصةً ما يتعلق بالمنافسين والموردين والعملاء .

وفي هذه المرحلة يمكن لأسلوب التكلفة المستهدفة أن يلعب دورا هاماً وحيوياً من خلال المساهمة في توفير قدر كبير من البيانات والمعلومات الخاصة بنقاط القوة والضعف التكاليفي الداخلية بالمنشأة، لما يقوم عليه أسلوب التكلفة المستهدفة من دراسة وتحليل سلسلة القيمة الداخلية بالمنشأة، والتعرف على العلاقات الفنية والتكاليفيه بين مراكز وخطوط الإنتاج والوقوف على الأهمية النسبية التكاليفية لكل نشاط، واستبعاد الأنشطة الفنية التي تحدث تكلفة ولا تضيف قيمة للمنتج .

كذلك يمكن لأسلوب التكلفة المستهدفة ان يلعب دوراً هاماً في التعرف على الفرص والتهديدات التكاليفية في البيئة الخارجية الخاصة بالمنافسين والموردين والعملاء .. الخ وذلك في مرحلة بناء الاستراتيجية، حيث يمكن لأسلوب التكلفة المستهدفة وبالاعتماد على سلسلة القيمة دراسة وتقييم الأداء التكاليفي لكل من المنافسين والموردين والوكلاء والموزعين والعملاء .. الخ، الفئات التي تتعامل معها المنشأة، والتعرف على هيكل التكاليف لديهم، وكذلك ربط هيكل التكاليف لديهم بما يتبعون من طرق وأساليب في أداء أنشطة الإنتاج والتوزيع .. الخ وكذلك من خلال دراسة المنافسين والموردين والعملاء يمكن التعرف علي المنتجات البديلة وتكلفة كل منها وآثار كلاً منها علي الأداء التكاليفي للمنشأة ومدي مساهمة كل منتج في نجاح إستراتيجية ريادة التكلفة، وبالتالي يتضح مدى مساهمة نظام التكلفة المستهدفة في توفير المعلومات والبيانات المناسبة عن نقاط القوة والضعف الداخلية وكذلك الفرص والتهديدات التكاليفية في البيئة الخارجية، مما يؤكد على أهمية ودور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم استراتيجية ريادة التكلفة في مرحلة بناء الاستراتيجية .

(٢) أسلوب التكلفة المستهدفة ومرحلة تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة :

لا شك أن التطبيق الجيد لاستراتيجية ريادة التكلفة يعتبر هو العامل الأساسي في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية خاصةً فيما يتعلق بالتميز على المنافسين في إنتاج منتجات بتكلفة منخفضة، كذلك فإن عدم التطبيق الجيد للاستراتيجية قد يؤدي إلى فشلها حتى وإن توافرت مقومات نجاحها . وفيما يتعلق باستراتيجية ريادة التكلفة فإن تطبيقها يستلزم أجراء ثلاثة خطوات أساسية وهي :-

١) تحديد الأهداف التكاليفية لإستراتيجية ريادة التكلفة .
٢) تحديد السياسات والبرامج اللازمة لتطبيق الاستراتيجية.
٣) المساهمة في ترشيد تخصيص الموارد لتحقيق الأهداف التكاليفية .

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به أسلوب التكلفة المستهدفة في مرحلة تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة، حيث لا ينتهى دور أسلوب التكلفة



المستهدفة بمجرد انتهاء المراحل الأولية من دورة حياة المنتج (البحوث، التطوير، التصميم) بل يمتد هذا الدور إلى مرحلة الإنتاج حيث تبدأ عمليات التحسين والتطوير المستمر للتكلفة المستهدفة وأيضا عمليات المحافظة على التكلفة المستهدفة دون ارتفاع وذلك بغرض خفض التكلفة المستهدفة باستمرار .

ولاشك أن أسلوب التكلفة المستهدفة – بما يتضمنه من التحديد المسبق للتكلفة المطلوب تحقيقها عند إنتاج المنتج – يساهم بدرجة كبيرة في دعم الخطوة الأولى من تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة والخاصة بتحديد الأهداف التكاليفية.

وكذلك يستطيع أسلوب التكلفة المستهدفة دعم استراتيجية ريادة التكلفة خلال هذه المرحلة من خلال المساهمة في توفير البيانات التكاليفية اللازمة لتحديد السياسات والبرامج الخاصة ببدائل برامج التطوير والبحوث والتصميمات المختلفة وتكلفة كلاً منها، فضلاً عن توفير البيانات التكاليفية عن الموردين والعملاء وتحليلها بما يساهم في تخفيض التكاليف بأكبر قدر ممكن، وكذلك من خلال ما يتاح من بيانات ومعلومات عن المنافسين – من الجرائد اليومية، والتقارير السنوية والوثائق الحكومية والبحوث والنشرات والمقالات .. الخ – يمكن تحديد الوضع التكاليفي للمنشأة بالمقارنة بأفضل أداء تكاليفي داخل نفس الصناعة. إن مثل هذه الجوانب التي يهتم بها أسلوب التكلفة المستهدفة قد تتبلور في النهاية في تحديد العديد من البنود الهامة التي تساهم بدرجة كبيرة في نجاح تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة ومن أمثلة هذه البنود تحديد مستوى الإنتاجية ومستوى التحسن المطلوب في الجودة، ونسبة التالف والمعيب المسموح بها، ومستوى السرعة المطلوب في طرح منتجات في الأسواق، وتحديد أبرز الأنشطة التي تؤثر في التكلفة، وتحديد مجالات تحسين التكلفة الهامة والأقل أهمية .. الخ .

ولاشك أن أسلوب التكلفة المستهدفة بما يتضمنه من أدوات خاصة أسلوب هندسة القيمة يساهم بدرجة كبيرة في توفير البيانات والمعلومات التكاليفية السابقة والتي تنعكس بدورها على نجاح تطبيق استراتيجية ريادة التكلفة .

(٣) أسلوب التكلفة المستهدفة ومرحلة رقابة وتطوير استراتيجية ريادة التكلفة :

لاشك أن مرحلة رقابة وتقويم استراتيجية ريادة التكلفة لا تقل أهمية عن المراحل السابقة، خاصة أن هذه المرحلة تتبلور في النهاية في تحديد مدى نجاح أو فشل المنظمة في تبني الاستراتيجية وتنفيذها، وكذلك تحديد المشاكل والعقبات التي تواجه استراتيجية ريادة التكلفة، مع اقتراح الحلول والأساليب والأدوات الكفيلة لتحقيق التميز التكاليفي الذي تنشده استراتيجية ريادة التكلفة في المستقبل . وحتى يمكن رقابة وتقويم استراتيجية ريادة التكلفة فإنه يلزم فحص الأداء التكاليفي في البيئة الداخلية والخارجية بالمنظمة لتحديد مدى النجاح في تحقيق الأهداف التكاليفية المنشودة، وكذلك تحديد تلك التغيرات الجوهرية التي حدثت على هيكل تكاليف المنظمة سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية، وأخيراً اتخاذ القرارات اللازمة لدعم وتطوير الأداء التكاليفي بما يضمن الريادة في التكلفة .

وحتى يمكن رقابة وتقويم استراتيجية ريادة التكلفة فإنه يلزم استخدام العديد من الأدوات والأساليب اللازمة لفحص وتقييم وتقويم الافتراضات التي بنيت عليها إستراتيجية ريادة التكلفة وتحديد مدى القدرة على استمرار هذه الافتراضات في المستقبل، وكذلك دراسة ومراقبة العوامل المرتبطة والمتحكمة في نجاح استراتيجية ريادة التكلفة مع ربطها بأركان مربع المنافسة (التكلفة – الجودة – الوقت – الابتكار) .

ولاشك أن أسلوب التكلفة المستهدفة بما تضمنه من أدوات وإجراءات يساهم بدرجة كبيرة في نجاح رقابة وتقويم استراتيجية ريادة التكلفة خاصة وإن نظام التكلفة المستهدفة يركز على إدارة التكلفة قبل حدوثها، بل قبل وصول المنتج مرحلة الإنتاج، وذلك من خلال دراسة جدوى كل عنصر من عناصر التكاليف المتوقعة وذلك أثناء مرحلة تصميم وتطوير المنتج، حيث يتم التركيز على دراسة تأثير تصميم المنتج على عناصر تكاليف الإنتاج بهدف خفض التكلفة قبل مرحلة الإنتاج.

من جانب آخر فان مفهوم التكلفة المستهدفة يعتبر أن رقم التكلفة المستهدفة هو رقم غير مسموح بتجاوزه مما يلقي بالمسئولية على المهندسين والفنيين والقائمين على تصميم المنتج، وذلك يتطلب ضرورة دراسة مدى تأثير بدائل التصميم المختلفة للمنتج على كلاً من التكلفة المستهدفة



وتكلفة التكنولوجيا المستخدمة وتكاليف المراحل الإنتاجية المختلفة .. الخ .

ونظراً لأن أسلوب التكلفة المستهدفة يعتمد على مفهوم فريق العمل الممثل للعديد من الوظائف الفنية مثل التصميم والتسويق والمبيعات والمشتريات ومحاسبة التكاليف والأقسام الخدمية، بالإضافة إلى الأطراف الخارجية مثل الموردين والعملاء والمستهلكين، لذلك فإن هذا الفريق من خلال مشاركته في تصميم المنتج لاشك ينعكس إيجابياً على اختيار تصميم المنتج الذي يحد من مشاكل الإنتاج والتسويق، مما يكون له عظيم الأثر في نجاح مراقبة وتقويم استراتيجية ريادة التكلفة، وبالتالي فإن أسلوب التكلفة المستهدفة يتضمن العديد من الأدوات والأساليب الكفيلة برقابة وتقويم استراتيجية ريادة التكلفة.

وأخيراً إن تركيز أسلوب التكلفة المستهدفة على دورة حياة المنتج، تكون منذ ولادته كفكرة وحتى انقضاء حياة المنتج وما يتخلل ذلك من أنشطة مختلفة، فإن أسلوب التكلفة المستهدفة يهدف في نفس الوقت إلى تحقيق هدفين معاً وهما [٣١] :-

- الأول : تخفيض التكاليف التي يتكبدها المستهلك إلى أدنى قدر ممكن (خاصة تكاليف تشغيل المنتج وصيانته والتخلص منه).
- الثاني : تخفيض التكاليف التي يتكبدها المنتج إلى أدنى قدر ممكن (خاصة تكاليف التطوير والتصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع وخدمات ما بعد البيع).

ولاشك أن هذه الجوانب المتعددة التي يتضمنها أسلوب التكلفة المستهدفة يمكن أن تلعب دورا كبيراً في نجاح تبني وتطبيق ورقابة وتقويم استراتيجية ريادة التكلفة .

نتائج البحث :

[١] أن التغيرات الجوهرية المتعددة التي حدثت في بيئة منظمات الأعمال الحديثة قد أظهرت عجز نظام التكاليف بأدواته وأساليبه التقليدية عن مواكبة تلك البيئة، لدرجة أن نظام التكاليف بشكله التقليدي قد يكون معوقاً لتطوير الأداء التكاليفي في تلك البيئة .

[٢] أن نجاح أو فشل نظام التكاليف فى بيئة الأعمال المتقدمة مرهونا بقدرته علي ترجمة توجهات وأهداف الإدارة والتعبير عنها في إطار وجوانب نظام التكاليف .

[٣] أن نظام التكاليف بأي منشأة ليس هدفا في حد ذاته، ولكن يجب النظر إليه علي أنه وسيلة تستطيع الإدارة من خلاله أن تنفذ وتطور وتقيم إستراتيجياتها الإدارية بشكل عام والتكاليفية بشكل خاص .

[٤] علي الرغم من تعدد الإستراتيجيات البديلة التي يمكن تبنيها في بيئة الأعمال المعاصرة لخدم رسالة وأهداف المنظمة، إلا أن إستراتيجية ريادة التكلفة لها أهمية خاصة في بيئة الأعمال المعاصرة، وذلك لما تتضمنه من مزايا تدعم قدرة المنشأة علي النجاح والاستمرار والنمو والمنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة .

[٥] هناك العديد من جوانب التحديث والتطوير المتضمنة في أسلوب التكلفة المستهدفة والتي تمثل مصدر أهميته كأداة تكاليفية إستراتيجية شاملة يمكن استخدامها في إدارة التكلفة بشكل عام، وفي دعم إستراتيجية ريادة التكلفة بصفة خاصة.

[٦] هناك تكامل واضح بين كلٍ من أسلوب التكلفة المستهدفة من ناحية واستراتيجية ريادة التكلفة من ناحية أخرى، وبالتالي يمكن لأسلوب التكلفة المستهدفة أن يلعب دوراً محورياً في نجاح تبني وتنفيذ استراتيجية ريادة التكلفة .

[٧] هناك العديد من المداخل التي يمكن من خلالها دراسة وتقييم دور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم استراتيجية ريادة التكلفة، وفي هذه الدراسة تم بيان المراحل المختلفة للاستراتيجية ريادة التكلفة " بناء الاستراتيجية – تطبيق الاستراتيجية – رقابة وتقويم الإستراتيجية "، مع بيان دور أسلوب التكلفة المستهدفة في دعم كل مرحلة من هذه المراحل .

[٨] يلعب أسلوب التكلفة المستهدفة دوراً هاماً في مرحلة بناء إستراتيجية ريادة التكلفة، حيث يساهم في توفير العديد من البيانات اللازمة للتعرف علي نقاط القوة والضعف في الأداء التكاليفي الداخلي للشركة، وكذلك التعرف علي الفرص والتهديدات التكاليفية في البيئة الخارجية المحيطة بالمنظمة وذلك بالاستفادة من تحليل سلسلة القيمة والذي يعد بدوره أحد الركائز الأساسية في نجاح أسلوب التكلفة المستهدفة .

[٩] يساهم أسلوب التكلفة المستهدفة في مرحلة تطبيق إستراتيجية ريادة التكلفة، حيث يساهم بفاعلية في أنشطة التحسين والتطوير المستمر للتكلفة مما يساهم في تحقيق

التكلفة المستهدفة، وفي هذا الإطار يساهم أسلوب التكلفة المستهدفة في توفير البيانات التكاليفية اللازمة لتحديد بدائل وبرامج التطوير والنماذج والتصميمات المختلفة، وهو الأمر الذي ينعكس علي ترشيد تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف التكاليفية .

[١٠] يلعب أسلوب التكلفة المستهدفة دوراً هاماً في مرحلة رقابة وتقويم إستراتيجية ريادة التكلفة، وفي هذا الإطار يساهم أسلوب التكلفة المستهدفة من خلال ما يوفره من بيانات في فحص الأداء التكاليفي في البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة لتحديد درجة تحقيق الأهداف التكاليفية المنشودة، وكذلك تحديد أسباب التغيرات الجوهرية التي حدثت في هيكل تكاليف المنظمة، مع توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات بشأن دعم وتطوير الأداء التكاليفي بما يضمن الريادة في التكلفة.

الهوامش :

١) Howang. Y. and others "Product Cost Bias and Selection of an Allocation Base". Journal of Management Accounting Research, fall 1993.

٢) انظر علي سبيل المثال :-

- د / صفاء محمد عبد الدايم، " نحو إطار مقترح لإدارة التكلفة المستهدفة في بيئة التصنيع الحديثة "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، مجلد ٣٦، سبتمبر ١٩٩٩ ص ٣٩١.

- د / عاطف عبد المجيد عبد الرحمن، " إعادة هندسة نظم قياس التكلفة لمواكبة متطلبات البيئة الصناعية والإدارية الحديثة : دراسة نظرية تطبيقه في ظل بيئة الأعمال المصرية "، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة جنوب الوادي، تجارة سوهاج، العدد الثاني، مجلد ١٣، ديسمبر ١٩٩٩، ص٦٥ .

٣) ناصر فراج مصطفى، " متغيرات البيئة الحديثة للصناعة وأثرها في تطوير نظم التكاليف لخدمة أغراض الرقابة على التكلفة "، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة القاهرة، تجارة بني سويف، ١٩٩٦، ص ٤٤ – ٤٦ .

٤) محمد صالح هاشم، " نموذج مقترح لزيادة فاعلية محاسبة التكاليف لمواكبة البيئة الصناعية المتقدمة: دراسة نظرية تطبيقية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، تجارة بورسعيد، ٢٠٠١ ص ١٢ – ٢٦ .

٥) جمال عبد العزيز صابر " تطوير نظم المعلومات المحاسبية لمواجهة التغيرات في التقنية الصناعية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، تجارة القاهرة، ١٩٩٦، ص ٥ – ١٦ .

٦) سيف الإسلام محمود عبد الحميد، " الإطار العلمي لنظام التكاليف في المنشأة الصناعية في ظل مفهوم إدارة التكلفة الشاملة "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ٢٠٠٢، ص ٣ – ٢٧.

٧) د / فتحي رزق سالم السوافيري، " إطار مقترح لتحليل العلاقة التوافقية بين خصائص معلومات أنظمة المحاسبة الإدارية وكل من نوع الاستراتيجية وبعض المتغيرات البيئية والتنظيمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، تجارة إسكندرية، العدد الثاني، مجلد ٣٦، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٣٧٥.

٨) انظر علي سبيل المثال :-

-Dillion. R.D., and owers, J.E, "EVA as a financial Metric : attributes, utilization and Relationship to NPV", Financial practice and Education, Vol 7, No 1, spring 1997, PP 30 – 40.

- Kramer. J.K., and Pushner, G., "An empirical analysis of economic value added as a proxy for market value added". Financial practice and education. vol. No. 1 spring 1997. PP 41 – 49.

- د/ بهاء محمد حسين منصور، " المدخل المفترض لقياس وتقييم الأداء المالي والتشغيلي في منشأة الأعمال الحديثة " مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية / جامعة الإسكندرية، العدد ١، مجلد ٣٩، مارس ٢٠٠٢ ص ٢٦٩ – ٣٠٣ .

٩) د/ نبيل محمد مرسي، " تحليل هيكل التكاليف لأغراض الأدارة الاستراتيجية : حالة تطبيقية لنموذج



سلسلة القيمة "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية،العدد الثاني ١٩٩٧، ص ٣٢٤.

١٠) - Keegan . D. and Eiler , R , (1997) , "let's Reengineer cost Accounting" in : management Accounting , Edited by : young M , second edition , upper sadder river , new jersey : prentic Hall ,inc . j , pp 10 – 16.

١١) - Iawson , R (1994) , "Beyond ABC, process based costing" . journal of cost management ,(fall) pp. 33 – 38.

١٢) جمال عبد العزيز صابر، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦ – ٥٠ .

١٣) د/ عاطف عبد المجيد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ .

١٤) د/ عبد المنعم فليح عبدالله، " انعكاسات استراتيجية المنشأة على نظام التكاليف "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، تجارة بني سويف، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠١، ص ٤٧ – ٤٨ .

١٥) سيف الإسلام محمود عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص٢٠٠ – ٢٠٤.

١٦) جيمس سي كراج، روبرت جرانت، " الإدارة الاستراتيجية "،دار الفاروق للنشر والتوزيع، بدون سنة نشر، ص ١٠.

١٧) د/ عايدة سيد خطاب، " الادارة الاستراتيجية : المدخل إلى القرن الواحد والعشرين "، بدون ناشر، بدون سنة نشر، الطبعة الرابعة، ص ١٤ .

١٨) المرجع السابق نفس الصفحة .

١٩) - Wilson , R (1990) " strategic cost analysis, management Accounting , oct, pp 12 – 13.

٢٠) جيمس سي كراج، روبرت جرانت، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦ .

٢١) فاطمة عبد الخالق مغازي، " انعكاسات استراتيجية الإدارة على أسس تحميل التكلفة غير المباشرة – دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، ٢٠٠١، ص ٦١ – ٦٣ .

٢٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Porter , M.E, " competitor strategy : Techniques for analysis industries and competitors ", (new york, free press, 1980) p35-41.

- porter, M.D & miller, V.E, (1985),"How information gives you competitve advantage", Harvard business Review ,july – August ,p 145.

٢٣) لمزيد من التفاصيل إرجع إلى :

شارلز هل، " الإدارة الاستراتيجية "، ترجمة ومراجعة د/رفاعي محمد رفاعي، د/ محمد احمد عبد المتعال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص ٣٠٨ – ٣١١.

جيمس سي كراج، روبرت جرانت، مرجع سبق ذكره، ص٦٩ –٧٥.

٢٤) لمزيد من التفاصيل ارجع إلى :

نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦.

ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، "الإدارة الاستراتيجية: البدائل الاستراتيجية – التنفيذ والرقابة – ادارة التغير الاستراتيجي "، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص ٧٨.

٢٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المرجع السابق مباشرة ص ٧٩ وما بعدها .

٢٦) يقصد بالتكاليف البيروقراطية هي تلك التكاليف اللازمة لإدارة الاستراتيجية المطبقة عبر الهيكل التنظيمي والنظم الرقابية المتبعة للمنظمة .

٢٧) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

جيمس سي كراج، روبرت جرانت، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ –٧٧.

د/ عبد المنعم فليح عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ١٨ – ٢٠ .

٢٨) د/ محمد مصطفى الجبالي، " دراسة تحليلية لأثار التقدم في تقنيات الإنتاج على المبادئ العلمية والأساليب الفنية لتطوير صياغة ووظيفة معايير التكلفة وتحليل الأنحرافات لخدمة اغراض رقابة وتخفيض التكلفة – دراسة ميدانية " مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية)، جامعة القاهرة،

كلية تجارة بني سويف، السنة التاسعة، العدد الأول، ص ٩٠-١٣٨.

٢٩) انظر على سبيل المثال إلى :

د/ صفاء محمد عبد الدايم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٨٣.

د/ نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٦.

د/ تهاني محمود النشار، " إطار مقترح لتكامل نظام المحاسبة عن التكلفة على أساس العمليات PBC ونظام المحاسبة عن التكلفة على أساس الخصائص المميزة للمنتج PBC "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، المجلد ٣٨، سبتمبر ٢٠٠١، ص ١٨٧ .

٣٠) -cooper. r (1996). " the changing practic of management accounting " management accounting , march. pp.26 – 35.
-cooper, r "costing techniques to support corporate strategy: evidence from japan",management accounting Research , 1996, vol (7). p.p 219 – 221.

٣١) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

– عمرو محمد سعيد عبد الحليم" قياس التكلفة المستهدفة لاغراض الأدارة الشاملة للتكلفة – نموذج كمي "، رسالة ماجستير غير منشورة، تجارة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢ .

٣٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

-cooper. Robin. "Japanes cost Management parctices " CMA Magazine. October 1994.
-M. Sakurai, "target costing and how to use it", Journal of cost management, Summer 1989.
-Hiromoto.T."another hidden edge–Japanes management accounting", harvard business revlew, August. 1988.

٣٣) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

٣٤) تجدر الإشارة للتفرقة بين تحليل القيمة VA، وهندسة القيمة V.E، فتحليل القيمة هي دراسة وتحليل أنشطة المنتج الذي يتم إنتاجه بالفعل بهدف خفض تكلفته، أما هندسة القيمة V.E فتعني دراسة وتحليل الأنشطة والوظائف للمنتج أثناء مرحلة التصميم والتطوير وقبل الإنتاج الفعلي بهدف خفض التكلفة أيضاً .

٣٥) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

-Kaplan, Robert S. and Atakinson, Anthony.A, "advanced management accounting", third edition, prentice hall Inc, 1998.

٣٦) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

– سيف الإسلام محمود عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣ – ٤٥.

٣٧) Schmize , George , Geier Rolf and Buttross, Thomas, "target costing at ITT automative", management accounting, No. 6, December 1996, P125.

٣٨) عمرو محمد سعيد عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص ٨٩ – ٩٤ .



Egypt's Trade Agreements [1]

Dr Fouad Abou-Stait
Professor of Economics,
Faculty of Commerce and Business Administration.
Helwan University.

ملخص

لقد ظهرت في الفترة الأخيرة العديد من المناقشات والدراسات حول دور الاتفاقيات التجارية في دعم مسيرة الاقتصاد الوطني، وتحاول هذه الورقة استعراض أهم الاتفاقيات التي قامت بها مصر ومدي أهمية كلاً من الاتفاقيات. تتكون الدراسة من أربعة أجزاء، ناقش الجزء الأول سياسة الإصلاح الاقتصادي في الفترة الأخيرة ومدي انعكاساته على دعم التوجه إلى فتح أسواق جديدة، ناقش الجزء الثاني اتفاقية التجارة مع سوق الكوميسا، استعرض الجزء الثالث اتفاقية التجارة الحرة مع الدول العربية، وتطرق الجزء الأخير إلى اتفاقية التجارة مع الدول الأوربية – اتفاقية الشراكة الشرق أوسطية. وخلصت الدراسة إلي أنه هناك العديد من المعوقات التي تواجه تحقيق الاستفادة المثلي من هذه الاتفاقيات منها ما هو عقبات داخلية وخارجية.

Abstract.

There have been a lot of arguments concerning Egypt's various trade agreements, official put more weights on COMEASA, while other advocate that Egypt should peruse and oriented its exports to the Arab countries, not only because of more expect benefits, but also as a .step towards achieving the common marker. There is also a third group within Egypt who would argue that EU market is more important. Given the above differences, the study aims to assess the expected benefits from each of these agreements. The study depends on the secondary data collected from various sources. The study consists of four sections; section one devoted to examination of Egypt economic performance, section two illustrated the trade relationship between Egypt and other Arab countries. Sections three address the Egypt and COMESA. The last section outlined in a bit of details the expected benefits from joining the EU.

Egypt trade performance during the last decade was stagnant due to many challenges: some related to domestic factors, while the rest attributed to external forces. The study found that exports to Arab countries is captured a smaller percentage from its total exports, but in the meantime is a bit higher than exports to the COMESA.. EU is the largest trading partners and tlic forthcoming agreement expects to give a hand to Egyptian exports of goods and services, thus speed up the economic process. The success of any trade agreement is subject to certain economic policies to be undertaken.

Introduction:

The Issues of free trade and regional economic integration have been elevating in its Importance within the past two decades as "no country is an island that can Insulate itself from the pressures of the world market. Consequently issues of economic integration arc important to all domestic economies".[2] With (he establishment of the new international economic order, there has been an increased tendency towards regional economic integration, which aims primarily at enhancing trade between the member slates. The advantages that can be attained from regional economic integration: regionalism increases trade among member states, lowers the cosis of production coupled with encouraging the free movement of capital

(1) Fouad Abou-Stait, Professor of economics. Faculty of Commerce and Business Administration. Helwan University. Visiting professor lo Qatar University.

(2) Davidson, Brian. (95) "international Economic: Management. The benefits from Trade" Ecodate, Jul95. Vol.9 issue 3.





and labor, and allows for greater specialization by promoting regional division of labor. Moreover, regional economic integration (ncreasci investment, which stimulates an expansion in production and thus allows firms ro achieve imernal economies of scale, and improvcs the nation's monetary stability. Finally, regional integration may improve the nation's terms of trade and may substantially enhance its bargaining power in any form of negotiations with non-member slates. [3]

Establishment of trade and economic blocs is viral for Egypt's future economic prosperity: it encourages both rrade and an inflow of foreign direct investment, which both are essential components of achieving susiainabic economic growth. One also can argue that domestic demand for production is insufficient to allow for a continued expansion of domestic industries to allow economic of scale. Thus, dcvciopmcni of Export -Oriented industries rather [han the current Import-Substitution industries is fundamental for compeEing in [nrerna.tiona.l market and to attaining increasing and contmiiing economic growth.

The proponents of regional economic iniegraLion support the arguments favorrng Egypt's regional economic integration with its neighbors. Their arguments based on the faci that around 25 percent of Egypt's GDF generated from its foreign Trade. Moreover, to increase its GDP growth to around 8 percent, Egypt needs increasing the level of foreign direct investment, engaging in a beneficial trade, and correcting the macroeconomic unbalances. These are imperative because rhe domestic savings rate stands at a inodesE 15-2 % in 1992 it retarded to 10,4% ui 2002 [4], whereas the economy needs an investment race of around 33 percent in order to attain the desired target leves economic potentials and to engage in rewording regional economic integration blocs coupled motivating foreign direct investment into Egypt.[5]

World Development Report (1998) claimed that Egypt could indeed accelerate its annual GDP growth to the officially targeted 7% per annum if it eliminated bureaucratic barriers to trade and investment invested more heavily in infrastructure and deepened the financial sector. The Bank predicted that improved exports and higher industrial production will boost GDP growth but Egypt needs further reforms in areas such as privatization, lower import tariffs to accommodate a more significant acceleration in growth and increased investment and employment opportunities.

The intention of the research is to explore the expected gains from various trade arrangements and to show how the country can maximize its estimated benefits from each of these arrangements. It is important to note, given the paucity of data on trade between Egypt and its trade partners limits the ability of the research to quantify the expected gain or loss. Nonetheless, to achieve this stating objective, the paper will examine only three possible trade options with an attempt to identify the expected benefit from each agreement.

The importance of this research stems from that COMESA. AFTA, and EU captured more than 55% of Egypt foreign trade. COMESA accounted for less than 1 percent of Egypt's total trade volume, and trade with the Arab block stood at less than 10 percent. trade with Egypt's northern neighbors constituted between 40 and 45 percent of Egypt's total trade volume. Therefore, analysis covers COMESA and AFTA as will as Euro-Mediterranean Partnership agreements.

In an attempt to analyze Egypt's various trade options, we can see that there are at least three different tracks available to Egypt in which trade and investment opportunities can be significantly be stimulated. These include bilateral agreements between Egypt and other states, aiming at eliminating, or at least significantly reducing the barriers to trade, the most important of which is trying to sign a most favored nation or MEN agreement with the United States. The second way towards regional economic integration is the establishment of the Arab Free Trade Area (AFTA). The third option is joining the establishment of the Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA). Finally. there is one last attempt at creating a regional economic trade block, which

(3) Ziring, lawrence and Robert Riggs and Jack Plano. (2001) the united nations. International organization and world politics, 404-5.

(4) World Bank (2003) " Egypt, Arab Republic. at a glance".

(5) Domestic gap refer, to the difference between domisticinvestment and saving. Forign gab on the other hands refer to the difference export and import of goods and services.



is the Euro-Mediterranean partnership agreement. From the very beginning, it is misleading or at the time, being to pass judgment concerning which trade bloc is more important than the other for numerous reasons.

I. Egypt Economic and Trade Performance

During most of the 1990, Egypt made significant progress in the macroeconomic stabilization and structural reform. Budget deficit reduced considerably, inflation rate reach about 2.5%, debt service indicators showed substantial improvement. Progress also made in the financial sector, trade liberalization and privatization. Egypt is looking for foreign markets to support balance of payments, generates more inflows of foreign currencies needed for supplementing and closing the trade and domestic gaps. Egypt manufacturing sector in 2001//2002 accounted for around 19.5 percent of GDP. Egyptian economy is diversified services sectors accounts for 50% of the GDP followed by industry of 33%, and agriculture of 16.8%. GDP growth rate wad 3% in 2002 compared to 3.5% in the previous year. Egypt exports has increased from $ 1461 million in 1992 to $ 2877 million in 2002, accordingly its shares of total exports has increased from 37% to 43% during the same period. This is far higher than the other developing countries which averaging of 25 percent [(6)]. Egypt's per capita income was $1390 in 2002. Poverty level in Egypt was 17% of the population below the national poverty line.

Egypt trade deficit averaged about 10% of its GDP during the last five years and it was financed by the Suez Canal revenue, foreign aid, work remittances, and tourism. The following chart displays Egypt's exports, imports and trade balance. It is important to note that, currant account improved tremendously n 2002 comparing to 1992.

Chart one displays Egypt exports, imports and trade balance.

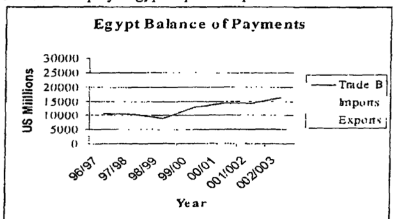


Table (1) Egypt main trading partners are :

	Main distance of Exports	Main distance of Origin of Imports
EU	35%	35.9%
Middle East	16.6%	6.1%
Africa -Asia	13.6%	13.8%
US	12.3%	14.4%
Others	22.5%	29.8%

Source: EU-report, Egypt, 2001

(6) World Bank (2003) "Egypt business pro file -Economy".







Exchange rate between the Egyptian Pound the US dollar for almost 10 years, the Government in 2000 devalued the Egyptian pound. After a series of devaluations, the exchange rate of Egyptian pound had fallen by almost 75% against the US dollar by August 2003 from levels seen in early 2000. Egypt has gradually moved towards a more liberal trade regime. It started by adopting Harmonized Code system in February 1994. In accordance with the World Trade Organization (WTO) agreement on customs valuation, the Egyptian Customs started to implement the invoice-based system for the assessment of import duties on 2001. Under its WTO commitments, Egypt has also lowered its import tariff rates. In 1998, it reduced the maximum tariff rate for most imports from 50% to 40%. Meanwhile, Egypt's tariff rates are still relatively high by international standards, with average weighted tariff rates of 27.5%. Most tariff rates are within the range of 10-40%, with the standard minimum tariff rate at 5%. The most-favored-nation (MFN) rates on exports from the Chinese mainland and Hong Kong are 5-40% for toys, 43% for footwear and 10-40% for watches and clocks.(7)

High import tariff rates are applied on products, which compete with domestic production and threaten related industries. For instance, the government applies a 135% tariff rate on imported vehicles with engines larger than 1,600 cc. In order to protect its clothing industry, the Egyptian government adopted measures to restrict the importation of ready-to-wear clothing until 1st January 2002, with the restriction then lifted on pressures from the WTO. A sales tax ranging from 5 % to 25 % is imposed on the final customs value of the imported items. In addition, the Egyptian government levies a customs surcharge on imports. The rate charged is 2% of the value of the consignment if the rate of duty applicable to the product is between 5 % to 30 % and 3 % if the duty rate is over 30 % .(8)

(7) TDC Trade, COM (2003) 'Market profiles, www.tdctrade.com.

(8) Ibid.

II. COMESA:

The Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) established in Malawi in December 1994: The treaty signed only one year earlier in Kampala, Uganda in 1993. This process created a new regional economic block, which comprised of 21 countries with a combined population of more than 380 million people, total land almost 13 million Square Miles of which 90% is yet to be exploited. The COMESA also has huge mineral wealth. (Oil, cooper, phosphates, iron, uranium, nickel and cobalt) (9). Total GDP of the integrated countries is over $ 388 billion, total exports from the region is about $ 21 billion annually, and total trade of region is about $ 60 bullion.(10) COMESA has evolved into one of the largest economic blocks in Africa, both in terms of its population and market size.(11) One of the economic block's primary objectives is to achieve "integration and cooperation in all fields between its members, particularly in the areas of trade, customs, monetary affairs, transportation, communication, information, technology and industry".(12) The newly established regional block aims at enhancing trade and investment between member states with the ultimate aim of developing their overall economies and thus achieving higher standards of living for all the region's residents. In order to accomplish these objectives, there are a number of requirements that need to be fulfilled by the member-states. (13)

(9) COMES A annual report, 2003.

(10) ibid.

(11) "Economic, and Moral, Imperatives". Online: http://www.ahram.org.eg/weekly/2000/4/l/coinesa3.htm

(12) 'COMESA - Africa's First Free Trade Area". Online: http://www.southcentre.org/intro/southbulletin.

(13) The model of economic integration being followed by COMESA is as follows:

A. Preferential Trade Area (PTA) is the first stage toward Economic Union, during the stage partiers offer each other preference relating to market access for goods and services produced in these countries.

B. Free Trade Area (FTA) is the second stage during which countries trade based on duty and quota free basis. Trade in PTA and FTA based on agreed rules of origin; origin related disputes are common.

C. Custom Union (CU) is an advance stage which two or more countries join each other to form a single custom community. Trade in this community based on duty-free





The first is to eliminate tariffs between COMESA members for all tradable goods by the year 2000. This, of course, will implement gradually until complete elimination is achieved. The first phase of the process calls for the reduction of tariffs by 80 percent by October 1996. The next phase demands tariffs reduction of about 90 percent by 1998, paving the way for the third and final stage in which tariffs would be eliminated by the year 2000. There is, however, a condition for the elimination of tariffs on any good: for the good to be considered, as originating from a particular country, its locally produced components should constitute at least 30 percent. Second, the member states also agreed upon removing all non-tariff barriers like quotas by the year 2000, thereby creating a full customs union for the member states by the year 2004. This would mean that a common tariff would be erected on all imports coming into the COMESA region from non-member states. Finally, the ultimate aim of the regional economic alliance is to establish an economic community, allowing the free movement of labor and capital by the year 2025.[14]

Egypt anticipates benefiting from joining such a regional organization. After the removal of all the trade barriers, Egyptian exports would enjoy a comparative advantage over most goods originating outside the COMESA zone. Egypt's Balance of Payments would also improve, as Egyptian Labor would be in high demand in most COMESA member states.

Economic performance of the African countries during the last three years shows a stagnant GDP growth rate averaging about 3%, for Africa as a whole; however, it differs widely from one country to another. This supports that economic growth is not only affected by the international factors but also affected by the domestic policies. However, while the growth on Africa has been resilient, it clearly remains for too low. To meet the Millennium development goals, most importantly halving poverty and African growth rate will not be less than 7% annually[15]. Another major obstacle facing these countries is continues deficit [16] in the currant account indicating an outflow of foreign capital. IMF world Economic outlook report (2003) projects about 4.8% growth rate in 2004 for the continent of which 4.1 % for Maghreb, 5.9 for Sub Sahara and 3% for South Africa, this projection is based on trade openness, which allows faster transfer of foreign capital and technology. It also faster competition, which in return tends to reduce benefits derived from rent seeking and vested interest. Flexible exchange rates and prices are so important to economies that are subject to large commodity price shocks including most sub-Saharan African economies. In addition, this projection was based on adequate foreign aid inflow to assess them in administrative and institutional reforms.

Intra-COMESA trade total around 4.2 billion dollars, and is growing at a staggering rate of 2.0 percent per year. Africa's share of the total world export is stagnant and it does not change between 1995 and 2002, it stands about 2.3% of world merchandise exports. The intra -trade between COMESA is about 8.1% in 2002. The major trading partners of Africa in 2002 was Western Europe capturing about 50.9% of its total exports, followed by North America of 17%, Asia 16.8% and Latin America and Middle East of 3.3 and 2.3 respectively . Their benefits of the market's establishment include "trade with third parties" which has grown "at about 7 percent per annum, and transport transit facilitation measures which have resulted in a reduction of costs by 25 percent". [17]

Trade between Egypt and COMESA is emulated in the in the following table, which aims to show the trade relationship between Egypt and the COMEASA to comparing between expected and realized benefits; it shows Egypt's exports before and after joining the COMEASA.

=

and quota free basis for all goods → produced in any country that joins the custom union. The custom Union imposes a common tariff on the imports of goods.

D. Common Market (CM). This is the fourth stage; it is more advance than PTA and FTA. IT includes CM and it allows free movement of capital and labor. In this regards, the authority pronouncement of COMESA becoming a common market Area is a precursor to COMEASA becoming a true common market.

(14) Al-Siyassa Al-Dawliya. (2001) 'Egyptian Role in COMES A's" sixth Summit.

(15) International Monetary Fund (2003),"World Economic Outlook'.

(16) Ibid.

(17) 'COMESA. Africa's First Free Trade Area".



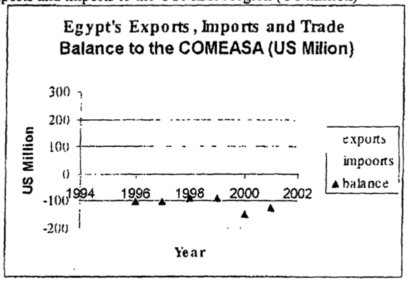


Table (2) Egypt Exports, Imports and Trade balance to COMESA (US Million)

Year	Exports	Imports	Trade Balance
1996	27	131	104
1997	36	137	101
1998	31	123	92
1999	47	139	92
2000	37	186	149
2001	51	178	127

Sources : royal Netherlands Embassy in Cairo 2003

Chart (2) Egypt exports and imports to the COMESA region (US million)



The above imply that trade balance was not in the favor of Egypt indicating that the expected benefits that mentioned above have not been realized. This may due to domestic and external factors. The domestic factors related to high cost of transportation, relative high custom duties on the raw materials used to produce finished products. In addition, devaluation of the Egyptian pound against the US dollar has aggravates the problem and lead to parallel -black- market for the foreign currencies. Also bureaucratic red type at the custom areas and the law of origin contributed to the slowdown of the Egyptian exports to Africa. The external factors that are beyond the control of the Egyptian authorities including the political and economic instability of same of the African countries lead to the stagnant growth rates. The economies of most of COMESA were also affected by the slowdown of the international economy and in particularly the economies of the industrial economies including Europe; Latin coupled bad climate and the inability of most of these countries to win the war against the deadly disease of HIV/AIDS.

Another contributing factor of low intra trade between Egypt and the COMESA is that not all the countries in the region are fully dedicated to the cause of regional cooperation. The fear of many countries is that providing tariff exemption would affect the government revenue as well as the domestic industries. The policy of fortification is still deeply anchored in the back of the mind of the policy makers in these countries coupled with lobbies from the domestic industry fearing the competition due the trade liberalization. It also necessary to note that 9 out the 21 countries are applying zero tariffs on intra- trade.

In summery, despite of the region's huge



potentials, very few actual economic benefits in fact realized from the trade arrangements, due to several different reasons. The region as a whole suffers from a lack of infrastructure, especially in the areas of

transportation and telecommunications, both of which severely impede trade among nations coupled with slow and stagnant economic growth and political instability.

III. Arab Free Trade Agreement (AFTA):

Attempts at. Arab economic integration and regional cooperation date as far back as the early 1950's, when trade exchanges between the Arab countries considered one of the major focal points of joint Arab cooperation. In 1957, the treaty of Arab economic unity signed, its ultimately aimed at enhancing intra-Arab trade between the member countries. In 1964, the first attempts at establishing an Arab common market were implemented paving the way for the reduction of tariffs and eliminating some barriers to trade in order to facilitate trade between the member states.[18]

The other attempt to create Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) was in 1997 by creating a council of ministries of the member states and permanent executive and follow up council. The main components of the program are the following [19]: These attempts had very little success. In 1998, the Arab counties agreed to establish an Arab Free Trade Area. It primarily calls for the gradual reduction of tariffs at a rate of 10 percent annually for the next 10 years ending in 2007.[20] Countries wishing to speed up the process with respect to a particular good may do so by eliminating the entire tariff on that product. The condition for the elimination of tariffs on any good is that it has to have at least 40 percent of its components locally produced in a specific country. This percentage drops to a level of 20 percent with respect to industries that are concerned with assembling products. The agreement also calls for providing the member states that are experiencing the lowest levels of economic growth a favorable trading status to stimulate the level of economic activity in that particular country.[21]

The Arab countries share wide range of similarities such as common religion, culture, language and heritage. They are also subject to diverse characteristics e.g. diverse market size and market structures, different natural endowments, and per capita income. Some are agricultural oriented economies (Sudan and Mauritania) others are oil-producing countries (Gulf Countries) in addition, Egypt, Morocco, and Tunisia considered as emerging economies Based on the geographical location and production base. The Arab countries can be divided into four subgroups: the Maghreb countries (Algeria, Libya. Mauritania, Morocco, and Tunisia), the Gulf Countries (GCC) (Bahrain, Kuwait, Oman, Qatar. Saudi Arabia and United Arab Emirates), the Mashreg Countries (Egypt, Jordan, Lebanon, Syria and Sudan) and other contraries (Djibouti, Somalia and Yemen).[22]

Arab economic integration is vital and it expected to benefits all the countries. Among these incentives is the economic of scale. as the market consists of more than 300 million people with active private sector that is able to lead the efforts of the economic development in the region. The Arab economic integration will speed up the transition from import - substitution to export- led growth. It would allow for the improvement of Arab economics complementarily and the use of inter -Arab competitive advantage and the possibilities of intra -industry co-operation to upgrade Arab Industry and to meet the challenges created by the WTO trade liberalization. [23] Another anticipated benefit from the FTA is to attract direct foreign investment into the Arab countries or at least encourages the Arab investment and to reduce the outflow of investment from the Oil Arab producing

(18) " Kurasat Istratijiya (1999) The Arab Common Market, Reasons, problems and future prospects (Strategic Papers)..

(19) Sehebani, A (2000) "Arab Economic Complementarily: the Greater Arab Free Trade Area" Communication on the 4"1 forum of Arab Businessmen Society, Kuwait.

(20) 'Development in International Trade".

(21) 'The Arab Common Market", p23.

(22) ALLUM, Peter (1998)" Intra Arab Trade: Const.aints and prospects" Paper for the Sect oral Meeting on Trade and Development between tlie League of Arab States and the untied Nations.

(23) Zan-ouk (1998) " Arab Free Trade Area: Potentialities and Effects " Mediterranean Development Forum, Marrakeck.





Countries.

One criterion to judge the Arab Free Trade arrangement as a step towards economic integration is based on the flow of the goods and services between the Arab countries and between the Arab countries and the rest of the world. The share of trade of Arab in the world merchandise export was 3.9% in 2002 compared to 15.1% for North America, 25.8% for Asia and 42.4% for the Western Europe and 5.6% for Latin America.[24]. The share of the Middle-East merchandise export was 4.3% in 2000 compared to 3.0% in 1995, the above data indicates the small share of the Arab in the world trade. Twenty years ago, in 1981, the Arab world accounted for as much as 10.7% of world exports. Over two decades, the region exports surpassed 1981 levels by only 4% during the same period. however, world exports increased by 216.6%. [25]

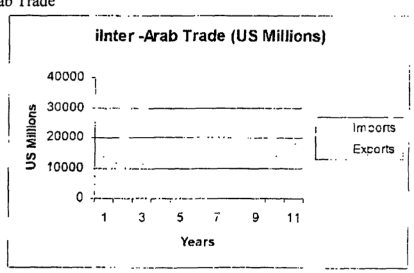
Next table supports that fact that inter- Arab exports and imports is too small and it does not match the expectations.

Table (3) Arab exports and Imports (US millions)

Year	Exports	Imports	Total Inter Trade	Total Arab Exports	Raito of inter export to Total Exports
1990	13775.69	10297.03	24072.71	141009.29	9.76
1991	10536.01	9163.06	19699.07	125977.12	8.36
1992	11060.00	10567.84	21627.84	130393.02	8.48
1993	11066.84	11212.61	22279.45	122249.03	9.05
1994	11781.41	11568.82	23355.23	127628.97	9.23
1995	13702.29	12701.27	26403.56	148634.19	9.21
1996	14806.76	13580.91	28387.67	174116.07	8.50
1997	14647.38	13614.74	28262.13	177388.68	8.25
1998	13215.66	11892.87	25108.53	139848.37	9.44
1999	13176.06	12979.89	26155.95	174895.73	7.53
2000	18208.05	17738.18	34107.03	248553.93	7.32

Sources: Arab Monetary Fund , Foreign Trade statistics , 2002

Chart (3) Intra Arab Trade



(24) see the WTO (2003) "World Trade Report".
(25) World Economic Forum (2003) " Arab world Competitiveness Report".

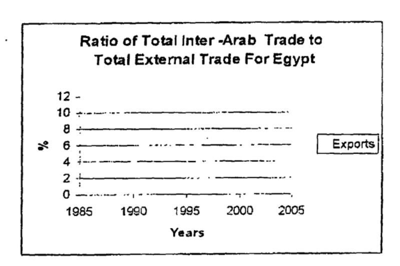




The above advocate that despite the serious attempts to establish an Arab Free Trade Area. all of them have largely been ineffective in promoting infra-Arab trade or investment. Intra-Arab trade stands at a very low level of less than 10 percent all the volume of Arab trade with the rest of the world. The total volume of Arab trade constitutes a meager 3 percent of the total value of imports and exports exchanged yearly in the World markets. The intra - Arab trade is quite small despite various attempts to endorse economic and regional integration. Over the last thirty years, interregional exports fluctuated between 4 to 8%, with the fluctuations accounted for mainly by the changes in oil prices. The Intra -Arab trade is much smaller compare to other region: Intra -EU trade is estimated to be around 60% of the total trade, intra NFTA trade is about 55% of total trade and intra- Southeast Asian trade at 25%. [26]

On the other fronts Egypt exports to the Arab communities increased from US 289.12 million in 1990 to reach about US 659.91 million in 2000, accordingly Egypt's export of total inter Arab trade to total external trade increased from 4.07% to 10.39% during the same period.[27].

Chart (4) shows the magnitude of Arab Trade to Egypt.



The above analysis suggests that despite the small share of Egypt exports to AFTA. its values are much more than COMESA. The question that has been puzzling economists for along time is what are the main reasons behind the low intra- Arab various speculations [28]. World Economic Forum (2003) indicates that the sluggish level of intra- Arab trade may due to the lack of product comparability, which means the Arab countries specialized in producing similar products, which might explains the low level of intra Arab Trade between the GCC countries. Another cause is high cost of transport between the Arab countries. A difference in per capita also explicates to same degree the relatively low intra Arab exports. For instance. GCC countries have a higher per capita income. which. in return they prefer to import high quality goods. which more likely are produced in the industrialized countries including equipments for the oil industry [29]. In addition to importation of cars and other luxuries products produced in western societies. Differences in Economic and trade policies represent another crucial factor in relatively low level of trade between the Arab Nations, for example. GCC countries apply a relatively low flat tariff on imports. Egypt. Algeria. Tunisia. Jordan have a high import tariff coupled with non -tariff barriers including custom duties red type. restrictive licensing. precautionary foreign exchange policy which all are components of import substitution policy adapted by these countries in 1970 and 1980's.

Other suggests that lack of political and economic incentives are the main forces behind

(26) Ibid.

(27) Arab Monetary Fund, (2003) Foreign trade Statistics.

(28) See Galalet al. Fawzy. Al -Erian el at.. El-NagerS..

(29) For more infomiation see Fischer (1993).





the failure of all attempts of regional integration. On the political front, concerns over the distribution of gains from integration across and within countries, issues of national sovereignty and the cost of adjustment resulting from increased competition are other constraints on the Arab integration. Lack of commitments. especially to compensate losers and lack of consensus on one state or more to act as the regional leader(s).[30] All of the above speculate on the reasons beyond low intra trade, but in fact, Arab need to realize that without affective economic regional integration, they all face a difficult time ahead. Regional integrations have been increasing and motivated by the fact that large market size, specialization and stable investment environment coupled with political and economic stability. As indicated before the exports by the Arab countries has been declining and the export structure.

IV. The Euro-Mediterranean Partnership Agreement:

This section examines the treaty with the European Union; it seeks to points out the components of the agreement; and to assess its anticipated effects on the main sectors. EU-Mediterranean partnership agreement forming an economic partnership with the European Union is no longer a negotiable luxury but rather a necessity if Egypt wishes both to continue to grow and take active role in international economy.

Egypt expects to benefit from this agreement without having to make similar concessions. The agreement, gives different preferential trade advantages from the European side expressed in removing tariffs imposed on the Egyptian manufactured exports. In addition to certain quotas of textile products that also exempted from tariffs upon entry to European markets. Furthermore, the agreement provided for the entry of certain quotas of agricultural products at certain seasons, which would not pose a threat to the agricultural countries within the community. Through those programs, Egypt received about 661 million Euros in the form of grants and about 793 million Euros in the form of long-term loans. Those preferential agreements eventually led to a change in the outlook of Egypt's foreign economic trade patterns. Although in the past it had been a major partner to the Eastern block (with whom trade constituted approximately 68% of Egypt's foreign trade), today 40% of Egypt's foreign trade is conducted with the EU.

(30) Fawzy samah (2002).

Euro-Mediterranean Partnership, EMP

The European Union has been attempting to promote trade and investment with their southern counterparts lying on the Mediterranean basin, thereby enhancing economic relations and ultimately improving the standard of living of all people living in the newly established trade block. The Euro-Mediterranean partnership agreement is only a part of a series of agreements. The main goal of these agreements is to create an economic block that encompasses 27 European and Mediterranean states, with the aim of promoting peace and stability in the region as well as supporting development plans and economic structures in the Mediterranean countries. In addition, the increase in economic relations between such an advanced economic block would increase investment and trade levels in the Southern Mediterranean states, leading to an expansion in the volume of total economic output of these countries, and thus improves the standard of living as mentioned above.

The Barcelona Declarations signed in 1995, asserted that the Euro-Mediterranean agreements seek to enhance relations between member states by tackling a number of diversified issues that are of common interest. Primarily, the Euro-Mediterranean partnership calls for the establishment of a bilateral agreement between each of the Southern Mediterranean countries and the EU as a block. The following step, once bilateral agreements have been signed with most of the desired countries, would be to enhance the trade relations between the Southern Mediterranean countries themselves.

The ultimate aim of this step would be to establish of a regional bloc composed of the southern Mediterranean States, thereby creating





two large economic entities; one lying on the northern Mediterranean and the other occupying the southern flank. Finally, the last stage would involve the creation of a Euro-Mediterranean Free Trade Area that would encompass all the countries of the European Union together with their Southern Mediterranean neighbors. The number of countries in such a free trade Area would thus amount to about 27 states.

As it has often been stated that the main goals of the agreement differ according to the perspective of the Southern States from the goals of their European counterparts. The southern states of the Mediterranean have their focus on the potential investment flows that would occur because of liberalizing their economies. In addition, southern states regard the technological transfer that would take place because of the agreement as one of the main positive gains. On the other hand, the main drive behind the European Union seems to be different. As Guido Brunner, a former member of the European commission and a former German ambassador to Spain stated, Europeans are worried from the rising fundamentalism, political instability, booming population growth, deepening poverty and a surge in immigration to Europe. (31) The increasing rate of unemployment especially in countries like Egypt and Algeria contributes directly to the increasing levels of social instability, which in turn, leads to frustration and the ultimate resort to fundamentalism. One of the main reasons drives migrants is their search for better economic conditions that represented in finding employment opportunities in Europe. Therefore, the European Union has direct interests in developing the economies of the southern Mediterranean to put an end to the migration problem. Moreover, providing more employment opportunities would lead to stabilizing the economies of the region. (32)

The EMP thus, is an agreement that carries different forms of cooperation including political, economic and, social levels. The Barcelona Declaration identifies three areas of activity. The first is termed the 'political and security partnership. The second area of collaboration is 'economic and financial partnership'. The most significant element of this part of the agreement is that it commits the Mediterranean states to promoting regional co-operation with a view of establishing a free trade area with the EU. The third area of collaboration is on the social, cultural and human affairs in an effort to promote understanding and tolerance between cultures.

One of the main results of the Barcelona Declaration was the creation of the Mediterranean Development agreement, MEDA. The MEDA Regulation adopted in 1996 and the beneficiaries are Algeria, Cyprus, Egypt, Israel, Jordan, Malta, Morocco, Lebanon, Syria, Tunisia, Turkey and the West Bank and Gaza Strip. Up to 1998, the MEDA Program has committed EUR 2.325 million and disbursed EUR 600 million in favour of economic transition, social cohesion and regional cooperation. The MEDA program would be responsible for preparing the countries of the Mediterranean to reach a certain level of competitiveness and economic restructuring to be able to function properly under the terms of the agreement. MEDA activities therefore focused on programs for structural adjustment (SAPs), economic transition, promotion of the private sector, and regional development.

Under the MEDA I program, an allocation of 4.685 billion Euros made for the period 1995-1999; in addition to loans from the European Investment Bank budgeted at two billion Euros for the 12 Mediterranean Partnership countries. Egypt' expects to receive about 25-35 % of the total funds available under the MEDA program. Different projects under the MEDA program are currently underway in the fields of health care, educational programs and other social programs. 300 million Euro has been allocated annually to the Industry Modernization program for four years. This is in addition to substantial funds to finance the Social Fund for Development designed to meet the negative effects of the ERSAP designed by the IMF and the World Bank.

The MEDA II program that will cover the

(31) Ben, Jones. (1995) "Immigration pushes Europe to Steady Southern Fringe" Christian Science Monitor, Vol.88 Issue1. Third QuarterlyD .
(32) ibid.



period from 2000-2006 will focus more on the regulations of the implementation of the agreement. This will take place by financing different programs that will help in raising the competitiveness of the Egyptian sectors in order for them to be able to face the challenge of competition with European developed industries. Furthermore, the MEDA II program will help in improving the capabilities of the Egyptian Human resources in such a way that would enable them to meet the requirements of the 21st century.

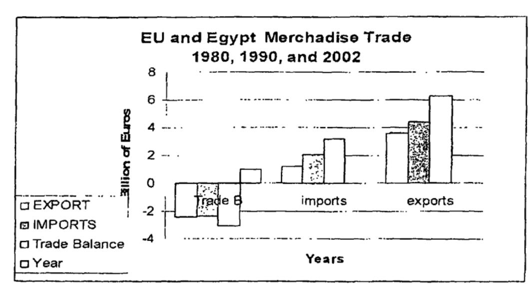
Euro-Mediterranean Partnership with Egypt:

As noted above, Egypt has enjoyed preferential trade agreements with the European Union from as early as 1977. Egypt has benefited from four successive five-year agreements (or protocols) with the European Union, starting in 1977. After the Barcelona Agreement, negotiations with Egypt to reach a partnership agreement have been taking place. It was not until recently that the Egyptian president declared that Egypt would sign onto the agreement. The central issues that have posed major problems for the negotiators concerning trade were how far Egypt is to open up its market to EU industrial goods and how far Europe is to open up its markets to Egyptian agricultural products.

A. Egypt-EU Trade

It is important to note, that the total trade between EU and Egypt increased by more than 40% over the last ten years and now stands at a level of Euro 10 billion yearly. The growth of overall trade has been impressive since 1994 and has been mainly led by the increase of EU exports to Egypt. The EU remains Egypt's main trading partner, accounting for approximately 40% of its total foreign trade. Total trade with the EU reached Euro 10. Billion in 2003, EU trade balance remained largely positive and further improved From 2.2 billion in 1990 to reach 3.1 billion Euros in 2002. Egyptian exports to the EU continued to increase 2.4 billion Euros to reach about 3.1 billion Euros during the same period.

Chart (5) Trade flow between EU and Egypt.



Egypt's main exports to the EU in 2001 were oil and oil products (38%), textiles and clothing (17%), and agricultural products (9%), and chemicals. Major imports from the EU were power generating machinery (22%), Chemicals (18%), food and agricultural products (10%), and transport equipment (9%). Egypt has a serious but improving trade deficit. In terms of trade between the EU members, Italy confirmed to be Egypt's main trading partner among the EU Member States, followed by Germany, France and then the UK. Germany remains the first exporting Member State, followed by Italy, France and the UK, while Italy leads on the import side, followed by the UK France and Germany. As of 1998, the Member States





enjoying the highest bilateral trade surpluses are, in descending order, Germany, France, Italy and the UK, while the trade balance of Greece and Portugal have remained negative. Traded products of manufactured and semifinished products account for the main share of EU exports, followed by raw materials and other unfinished products. Roughly oil and mineral fuels, account for 50% of Egypt's exports to the EU with a lower amount represented by exports of manufactured and semi-finished products, mainly textiles [33].

B. Financial Relation with EU

Egypt has been a major beneficiary of EU financial co-operation. The framework of co-operation with Egypt is divided into two periods. The first period (1977-1995) was covered by a series of four bilateral protocols and several activities are continuing. The second period covered by the MEDA program started from 1996.

The following major programs are currently funded under MEDA: Social Fund for Development - Phase II (€ 155 million).

ñ Basic Education Program (€ 100 million).
ñ Industrial Modernization Program (€ 250 million)
ñ Health Sector Program (€110 million).

Actions to be funded under MEDA for the period 2002-2006 are covered by the Commission's latest Country Strategy Paper which defines the objectives for cooperation as:-

1. promoting the effective implementation of the EU-Egypt Association Agreement,
2. Supporting the process of economic transition,
3. Supporting stability through balanced economic and social development.

The following co-operation areas proposed in the National Indicative Program for 2002-2004 based on an overall indicative budget of€ 351 million:-

ñ Technical and Vocational Training Reform.
ñ Trade Enhancement.
ñ Integrated Local Development (South Sinai).
ñ Support to Social Development and Civil Society.
ñ Financial and Investment Sector Co-operation.
ñ Spinning and Weaving Sector Restructuring.
ñ Higher Education (Tempus).
ñ Environment (Interest Rate Support to EIB loans). [34]

C. Expected impact of the Agreement on the Industrial Sector in Egypt.

A Declaration on industrial cooperation signed in May 1996 in a Euro med conference, which identified a number of areas considered by the union as areas of high priority action. These included the development of a stable and reliable legal and administrative framework for business activities. This would serve to explain certain pending issues, such as clarifying the companies' right to establishment, the reduction or entire abolishment of the various barriers to trade and investment such as tariffs, customs duties and non-tariff barriers. Other measures include the promotion of small and medium-scale enterprises and the establishment of industrial zones. In effect, all these measures introduced to ensure that industrialization within the non-member Mediterranean States (NMMS) occurs within a liberalized framework and is accelerated by foreign direct investment. Many critiques to this strategy of developing the NMMS view these policies as tying these Mediterranean states into what can be explained as "a European sphere of influence". In other words, the Mediterranean states pose as a market for "European inputs and investment", making the benefits achieved from such an agreement clear to the European states, but rather dubious to their non-European Mediterranean counterparts. To what extent this statement is true illustrated by examining the impact of the agreement on Egypt's industrial sector.

From 1977 onwards. Egypt has continuously benefited from four successive five-year protocols with the European Union, which, as described earlier, allowed Egyptian manufactured goods to enter freely into the European markets without any substantial

level of tariffs. Concern over trade, however, began to emerge during negotiations over the fifth protocol, which designed to cover the period between 1996 and 1999. The Egyptian side was primarily concerned with the extent to which the European markets were open to its

(33) European Union Commission report (2003).

(34) Ibid.





Egyptian agricultural products, whereas the EU voiced its concerns over the extent to which Egypt had actually opened up its markets to EU industrial goods. The Egyptian negotiators, of course, were understandably worried about the potential impact on Egypt's national industrial sector because inability of the domestic products to compete with the European industrial goods. Under the simple economic rules of comparative advantage, the Egyptian commodities at first glance would immediately loose out to better quality and lower priced European industrial goods. This exacerbates the problems of Egypt's industrial sector, due to a large portion of output come from public sector, which is known to be very inefficient and greatly overstaffed.

All of the above-mentioned conditions entailed that the European Union support the Structural Adjustment Program supported by the IMF and the World Bank. This program entailed the introduction of market reforms and the privatization of Egypt's highly inefficient public sector, thereby enhancing the role played by that sector in the economy. Starting from 1996, Egypt began a vigorous process of privatizing a substantial portion of the public held enterprises in compliance with its obligations agreed to with the IMF and the World Bank. However, these reforms have often been criticized as falling behind schedule leading to a slowing down of the liberalization process. The Egyptian government was primarily concerned over the issue of liberalization and privatization due to its implications on unemployment. In that sense, Egypt was caught up in a dual face dilemma; the first option was to slowdown the privatization process and thus fails to deliver on its promises in order to maintain social stability. However, failing to reform the public sector could leave the Egyptian industry extremely weak and vulnerable in the face of European competition once the Free Trade Area had been implemented. It is worth noting that many government officials fear that a rush in the privatization process would lead to the rise in the level of unemployment, which would boost the power of opposition movements in Egypt an outcome highly unfavorable to the European Union.

One-way in to reduce the adverse effects of this agreement is through the application of a model known as the "gradualist market liberalization model". This model entails the gradual reduction of customs duties on manufactured products over a certain grace period. Therefore, Egypt would enjoy a 15-year transition period, after which all barriers to trade dismantled: the 12 years available for the imposition of the free market and 2 or 3 additional years until the agreement is ratified. This would allow Egypt to undertake economic restructuring programs in the required areas. Egyptian manufactured goods would enjoy the immediate exemption of tariffs upon their entry into the European Market. However, this is not reciprocal, as tariffs imposed on European commodities would gradually be reduced according to a scheduled program. Under the terms of the agreement, European manufactured products grouped under four distinct categories. The first commodities to be liberalized are both raw materials and capital goods, followed by the intermediate manufactured goods, and ending with final goods and cars. Such a method would eventually lead to an increase in the level of the effective rate of protection on final goods produced in Egypt throughout the first seven years of the agreement and until the gradual liberalization of the final goods has been achieved. In a sense, Egypt will benefit from two separate conditions once the agreement implemented. First, during the initial phases of the agreement, Egyptian industries would enjoy a tax-exemption on its industrial inputs, which it imports, thus decreasing their total costs of production. At the same time, Egypt's final output of industrial commodities would still enjoy the protection they originally receive from the high tariff prices. This would ultimately create a situation whereby the reduced prices of industrial inputs would lead to greater levels of profitability and therefore "would enable final goods industries to accumulate some funds to bankroll any restructuring necessary in the face of eventual liberalization".[35] This process will also be coupled by a systemic granting of aid to the Egypt to undertake steps aimed at restructuring and updating its industrial sector. During the negotiations process with the European Union, special emphasis given to promote and develop local industries before any liberalization in industrial inputs is undertaken.

Another point of disagreement between EU

(35) Third year quarterly 21.

and Egypt was Egypt worries over EU rules of origin. These dictate that a certain amount of the value added in any commodity produced within the exporting country (i.e. Egypt) for the EU to grant it tariff free entry to its markets. The Egypt believes that the Europeans demand of a minimum value added of 40 percent in a substantial amount, which Egyptian fear that they cannot realistically achieve in the short-run. However, EU believe that such fears are ill founded as Egypt can import industrial inputs from any of the EU states or the other non-European partners and counted within its value added. This means that, Egypt does not in fact have to produce the entire amount of the 40 percent value added by it. Rather, the Europeans argue that this principle will only lead to increased levels of trade between the southern Mediterranean nations, enhancing regional integration and at the same time forces Egypt to look for industrial supplies from within the Union rather than turning to other trading partners. The Egyptian industry will never succeed by its own and continues to depend on the mere satisfaction of domestic consumption. Since only 6 percent of Egypt total industrial output exported, there is very little room available for the industry to expand let alone compete on the international level once the provisions of the GATT and the WTO implemented.

D. Anticipated impact of the agreement on Agriculture:

One of the main criticisms that the Euro-Mediterranean agreement faced regarded the entry of Egyptian agricultural products to the European market. Egypt has a comparative advantage in its agricultural products, particularly in the production of new potatoes, onions, oranges and flowers. It would have been an outstanding success if Egypt reached an agreement with the European Union on the free entry of agricultural goods to the European market with no restrictions of 'quotas' or 'seasons'. However, due to the fact that the European Union has a special Common Agriculture Policy. (CAP), and Egypt was not able to attain unlimited access to the European agricultural markets. On the other hand, it was successfully able to obtain major concessions from the EU, allowing it to achieve a preferential status in its trade in agricultural goods with the EU.

During the negotiation period of the agreement, the Egyptian side was opting for the total free entry of agricultural goods, a demand that totally rejected by the European Union. Actually, this stance was one of the main reasons for the deadlock in the negotiations that occurred throughout 1996 and 1997. Egypt was calling for the free entry of its goods because the government believed that such goods enjoy a comparative advantage over their European counterparts. Their argument was also that the EMP poses threats on the other sectors of the economy (especially the industrial sector), making it necessary for Egyptian interests to assure benefits on the agriculture sector. On the other hand, the European Union refuted such demands, regarding them as a "maxima list position". The EU argued that the Egyptians were demanding quotas goods that bear no resemblance to traditional export levels, intimating doubts that Egypt can even produce the amounts that have been stipulated in the agreement.

One of the most controversial and highly criticized policies that the EU continued to adopt despite criticism from its non-European partners was the Common Agriculture Policy. The Europeans protected their agricultural sector to increase agricultural productivity, thus guaranteeing supply, stabilizing markets and ensuring a fair standard of living for their farmers. The simple average tariff, which the EU continues to impose on agricultural products, estimated at 17.3 %. other barriers for agriculture goods include regulations on specific items such as the basis of ingredients of the season or based on the entry price. This protection given on the agricultural goods entering the market is one of the main pillars under which the EU functions. The CAP is part of the trade-off policy given from the industrial nations of the Union to the agricultural states. The CAP was one of the most sensitive issues for the European Union, and it has aroused major controversies in the WTO rounds. Criticism for the EMP has often resulted from the application of the CAP towards the Egyptian agricultural goods. Egypt was able to get concessions from the European Union that put Egypt in a very preferential status that would not have been achieved if Egypt had insisted on canceling the CAP. It was not wise of Egypt to

call for the canceling of the CAP because, if this policy were dismantled, third parties would benefit more which would leave no preferential status for Egypt. Countries like the US or Australia, which has more agricultural productivity, would be the greatest beneficiaries of such a situation. On the other hand, the terms of the agreement put Egypt in a better position. Under the terms of the agreement, Egypt allowed to double its agricultural quotas and product coverage by 100% as compared to 43 % in the 1977 agreement. This simply means Egypt's quota of oranges increased from 8000 to 60000 tons. In addition to the inclusion of extra agricultural commodities, such as strawberries and flowers, to the list of exported goods. The agreement also stipulates the increase of the quotas every year and the revision of its terms every 3 years. Under this agreement, Egypt has been given extensions of the seasons in which Egyptian agricultural goods may enter the European market. For example, in the past, Egyptian grape could not enter the European market after June, but now it extended until mid July.

It is clear from what mentioned above that this agreement would positively affect agriculture sector. All the above-mentioned terms would facilitate the entry of Egyptian products to the EU and increase its market share. The increase in the market share would be a result of the decrease in the prices of Egyptian goods resulting from the removal of tariffs if compared to the prices of third parties that do not enjoy such a preferential status with the EU. The agreement also entails that in the case where the EU would make further concessions in the WTO, Egypt would have the right to revise the agreement in a manner that would prevent the erosion of preferences given to Egypt.

There is no doubt that agriculture is one of the main important sectors in the economy. It employs about 30 % of the workforce. Today, it makes up a 17.6% share of GDP and 20% of commodity exports as 2001. In order improve productivity and hence output substantial steps. Modern technology, improved plants, and high-yield genetically engineered crops, credit services and introduction of post-harvest marketing services are essential to attain significant growth in agricultural output. Such step would be further enhanced with the increase in the cooperation between the European Union and Egypt. Technological transfer would highly affect the performance of agriculture in Egypt. In addition, the flow of investments in this sector would certainly mean better productivity in order to benefit from the market share opened in the European Union.

However, in order for Egypt to be able to compete and get the maximum benefit from the trade agreement, it has to develop its capacity to deal with the CAP to avoid the technical barriers to trade that the Union imposes on the countries that enjoy preferential agreements with it in agriculture.

V. Concluding remarks.

The research aimed to provide a compression between Egypt trading partners, in order to identify the potentials impact of each of these trading parties on Egypt's economic performance. The analysis indicates that despite of improvement in the economic performance over the last decade, Egypt still suffering from same of the bottlenecks particularly in the area of foreign trade and its ability to attract foreign investors in the productive sectors. Egypt has no other option than being able to compete fiercely in the world markets through exporting merchandise goods and quality services and thus provide the opportunity to stimulate economic growth.

The paper found that Egypt main trade partners based on its exports and imports for the last five years were European Union, followed by Asia, United States, Middle East and COMESA. The analysis of trade data showed that it had trade deficits with all of its partners indicating a slow or stagnant performance. Despite moderate expansion of Egypt's exports of goods and services, its currant account needs to be enhanced through more emphasize on exports of finished and manufactured products. Also better management of the economy will motivates the serious investors and entrepreneurs to take investment seriously. Export -led growth is a necessary policy for Egypt to take advantages of its trade agreements with COMESA, AFTA, and EU.

Continuation of economic reform is another important avenue to continue improving business environment. This includes tariff reform, foreign exchange policy, privatization and other related policies that are necessary to

allow Egyptian economy to depend on export-led growth and be able to attract foreign and Arab investors, as well as domestic interrupters.

Works citied:

ALLUM, Peter (1998)" Intra Arab Trade: Constraints and prospects" Paper for the Sect oral Meeting on Trade and Development between the League of Arab States and the untied Nations.

Arab Monetary Fund, (2003) Foreign trade Statistics COMESA (2003) annual report, COMESA - Africa's First Free Trade Area http://www.southcentre.org/intro/southbullein.

Davidson, Brian.(95) "International Economic Management: The benefits from Trade" Ecodate.

Economic, and Moral, Imperatives".(2002) tttp://www.ahram.org.eg/weekly/2000/4/l.

El -Erian, M Fischer S (1996) "IS MENA a Region? The scope for Regional integration" IMF Working paper 96/30.

El - Nagger S (1997) " Foreign and Intra -Trade Policies of the Arab Countries" IMF.

European Union Commission report.

Fawazy Smaiha (2002) "The Economics and Politics of Arab Economic Integration (Arabic version) Working paper, The Egyptian Center for Economic Studies.

Fischer S (1993) "Prospects for Regional integrations in the Middle East" In new Dimensions in Regional Integration, Cambridge University Press.

Galal Ahemed & Bermad (2002) Arab Economic Integration between Hope and Reality (Policy view Series) The Egyptian Center for Economic Studies.

Kurasat Istratijiya_(1999) The Arab Common Market, Reasons, problems and future prospects_(Strategic Papers)

Sehebani, A(2000) "Arab Economic Complementarily: the Greater Arab Free Trade Area" Communication on the 4th forum of Arab Businessmen Society, Kuwait.

Sherine Abdelbaki (2003) Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA) Royal Netherlands Embassy in Cairo.

World Bank (2003) "Egypt, Arab Republic at a glance "'Washington

TDC Trade, COM (2003) "Market profiles, www.tdctrade.com

The World Economic Forum (2003) "Arab World Competitiveness Report

Zarrouk (1998) " Arab Free Trade Area: Potentialities and Effects " Mediterranean Development Forum, Mrrakeck.

Ziring, Lawrence and Robert Riggs and Jack Piano, (2001) the United Nations. International Organization and World Politics.





أكاديمية السادات للعلوم الإدارية





مركز البحوث والمعلومات

البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمية ، مُحَكَّمة السنة الحادية والعشرون عدد أكتوبر ٢٠٠٣

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً

الإعـــــلانــــــات: يتفق عليها مع رئيس تحرير المجلة وفقاً للضوابط المحددة في هذا الشأن.

عنــوان المـــراســلات:

السيد الأستاذ الدكتور / رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢ ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

Website : www.sams-ric.edu.eg

e-mail : ric@sams-ric.edu.eg

info@sams-ric.edu.eg

دراسة حول
متابعة وتقييم عناصر النشاط التدريبي

إعداد
دكتور / السيد حلمي الوزّان

تقديم :

إذا كانت البرامج التدريبية على اختلاف أساليبها تتطلب من المسئولين عن التدريب عند إعدادها وتنفيذها نفقات قد تكون طائلة ومجهوداً يبذلونه ووقتا قد يطول أو يقصر حسبما يتطلبه نوع وهدف التدريب، فإنه من الطبيعي أن يكون لهذا العمل عائدا يعود على الإدارة في شكل زيادة في الإنتاج كما وكيفاً، أو في تحسين الخدمة التي تقدمها لعملائها أو في شكل من الأشكال تساعدها على تحقيق أهدافها .

خطة التدريب، شأنها شأن أي خطه عمل أخرى، وضعت لتحقيق أهدافاً وإنجازات معينة يجب أن يصاحبها إجراءات للمتابعة للتأكد من أن الخطة التدريبية تسير في الاتجاه الموضوع لها لتحقيق أهدافها، ومادامت المتابعة قد أخذت طريقها إلى مرحلة تنفيذ الخطة فإنها تجذب إليها تلقائيا عملية التقييم، فهما عمليتان متلازمتان تهدفان إلى الارتقاء بالتدريب وتطويره تطويراً سليماً حتى يمكن أن تتحقق الكفاية الإنتاجية والخدمية للمتدربين بعد عودتهم من التدريب لمواقع أعمالهم .

أولاً : أهمية الدراسة :

التدريب كأي وظيفة أخرى من وظائف إدارة الأفراد يجب أن يُقيِّم لتحديد مدى فعاليته، فليس وجود برنامج تدريبي وهيئة قائمة على تنفيذه والإشراف عليه، يدل في حد ذاته على أن عملية التدريب مستمرة وتسير بالشكل المطلوب، وأن الهدف سيتحقق، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية عملية تقييم التدريب للوقوف على جدوى النشاط التدريبي من عدمه.

ولكي تحقق عمليتي المتابعة والتقييم أهدافها يجب أن يتما بصفة دورية للوقوف على مدى تلبية نتائج التدريب للاحتياجات الأصلية من التدريب ومدى نجاح برامجه وما قد يكون هناك من ثغرات، أو مشكلات عاقت نجاح البرنامج كقصور في الإمكانيات المادية أو عدم توافر المدربين الأكفاء أو عدم الدقة في اختيار المتدربين أو عدم التصميم الجيد للبرنامج التدريبي، أو غير ذلك من المشكلات حتى يمكن مراعاة تلك العوائق والمشكلات عند وضع خطة التدريب الجديدة .

وبصفة عامة فإن الحرص على تحقيق أهداف التدريب لجميع الفئات لكافة المستويات بأي قطاع بالدولة يتطلب استمرار متابعة تنفيذ الخطة المرسوم لها، وأن إنجازاتها تتم في حدود التوقيتات المقدرة لها مع اكتشاف نقاط الضعف والثغرات التي تخللت مرحلة التنفيذ لتداركها، وأخيراً مقارنة ما تم تحقيقه نتيجة التدريب بالجهود والمال الذي بذل في سبيله.

ثانياً : سبب اختيار موضوع الدراسة :

لا يتأتى لأي منظمة تحديد قيمة هذا العائد إلا إذا كان لها برنامج محدد وواضح لتقييم برنامج التدريب الذي تعده، وتقوم بتنفيذه استثماراً لمواردها البشرية ...كما أن عملية التغذية الخلقية لأي خطة تدريبية تقتضى تقييم جيد للأداء التدريبي حتى يمكن رصد البيانات والمعلومات التي يمكن من تحليلها ودراستها؛ لاكتشاف سلبيات وإيجابيات هذا الأداء وبدون عملية المتابعة والتقييم تفقد الخطة التدريبية تطورها وعلاج الثغرات التي تنتج عنها أثناء تنفيذها.

ثالثاً : أسلوب ومنهج الدراسة

مزج الباحث بين الدراسة النظرية والتطبيقية ليبرز مدى تطبيق المبادئ والأصول العلمية لعملتي المتابعة والتقييم في الواقع الفعلي والكشف عن أوجه السلب والإيجاب، وأيضاً مواطن الضعف والقوة حتى يتم تدارك السلبيات والتأكيد على الإيجابيات .. وقد استخدم الباحث أسلوبي المسح المكتبي والميداني حتى تكون مخرجات تلك الدراسة إيجابية وواقعية .



رابعاً : خطة الدراسة ..

.. لدراسة هذا الموضوع سيقسم الباحث هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة كل منها مقسم إلى مطلبين وذلك ليتناول من خلالها ما يلي :

المبحث الأول: التعريف بمتابعة وتقييم النشاط التدريبي في مطلبين:

المطلب الأول: نستعرض فيه مفهوم متابعة وتقييم التدريب.

المطلب الثاني: سنتناول فيه مراحل عملية التقييم .

المبحث الثاني: سنطرح فيه بالدراسة لموضوع أسس وأساليب تقييم التدريب، وذلك من خلال مطلبين :

المطلب الأول : سنتناول فيه أسس ومعايير تقييم التدريب.

المطلب الثاني: سنتناول بالدراسة لأساليب تقييم التدريب.

المبحث الثالث: متابعة وتقييم التدريب دراسة تطبيقية :

المطلب الأول: المتابعة الميدانية والمكتبية لتقييم التدريب.

المطلب الثاني: مشاكل ومعوقات عمليتي المتابعة والتقييم.

ونختم الدارسة بأهم نتائج الدراسة الميدانية لمتابعة وتقييم النشاط التدريبي بجهاز الشرطة وأهم الرؤى والتصورات والتوصيات بشأن ما أفرزته الدراسة من مشكلات ومعوقات والتي يمكن تطبيقها والقياس عليها في أي قطاع من قطاعات الدولة المختلفة .

المبحث الأول

التعريف بمتابعة وتقييم النشاط التدريبي

كثيراً ما يحدث خلط بين عمليتي المتابعة والتقييم واعتبارهما كلمتان مترادفتان لمعنى واحد، وعلى ذلك لابد من إلقاء الضوء على مفهومهما وتحديد العلاقة بينهما كذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مراحل عملية تقييم التدريب وذلك من خلال مطلبين على النحو التالي :

المطلب الأول : مفهوم متابعة وتقييم التدريب .

المطلب الثاني : مراحل عملية التقييم .

المطلب الأول

مفهوم متابعة وتقييم التدريب

سنعرض في هذا المطلب لمفهوم عمليتي متابعة وتقييم التدريب والهدف منهما وإيضاح أن كلا من هاتين العمليتين متلازمتين وضروريتين لحصول القائم بالتقييم بنتائج دقيقة لعناصر النشاط التدريبي مما يوجب أن تتضمن خطة التدريب لعملية المتابعة ومراحل عملية التقييم .

أولاً : المتابعة : Follow up

١- ماهية المتابعة :

هي عملية مراقبة تنفيذ الخطة للتأكد من أن عملية التنفيذ تتم في حدود التوقيتات المقدرة لإنجاز مراحل الخطة التدريبية حتى تحقق الهدف النهائي لها مع التدخل في التنفيذ لإزالة أي معوقات قد تعترض سيرها أو لزيادة القوة الدافعة لها، وقد يكون التدخل أحيانا للتعديل والتطوير في الإجراءات التنفيذية للخطة، والمهمة الأساسية لعملية المتابعة هي تجميع البيانات والمؤشرات الإحصائية التي تعتبر أساساً لعملية التقييم، أي أن عملية المتابعة تخدم عملية التقييم وتتم لصالحها، فالمتابعة إذن ما هي إلا : مجموعة إجراءات تضمن مراقبة تنفيذ الخطة التدريبية ومراقبة انتظام نشاطاتها وسيرها نحو الهدف(١) .

كذلك فإن عملية المتابعة للنشاط التدريبي لا تتوقف عند مراقبة تنفيذ خطة التدريب أثناء عقد الدورات التدريبية . بل تتعداها إلى متابعة النتائج الفعلية التي يسفر عنها التدريب بعد عودة المتدربين لشغل وظائفهم للتأكد من الإلمام الدقيق والشامل للتغيرات التي طرأت على أدائهم وسلوكهم واتجاهاتهم.

وتستلزم عملية المتابعة جهداً كبيراً ومستمرا تشترك فيه

---

(١) أحمد باشات "أسس التدريب" دار النهضة الطبعة الأول القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٩١ .

- حسين محمد الدوري " الإعداد والتدريب بين النظرية والتطبيق" رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٦ ص٢٦١ .

- كامل شريف خورشيد "متابعة وتقييم التدريب" الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قطاع التدريب الإداري إرشادات التدريب في الخدمة المدنية الجزء الثاني القاهرة ١٩٧١ ص١ .

كل من الجهة المنظمة للبرنامج التدريبي والجهة التي يتبعها المتدرب، فمن ناحية يلتزم الرئيس المباشر بمتابعة أداء المتدرب بعد عودته وتسجيل ملاحظاته بشأن هذا الأداء وتحديد مدى استفادته من التدريب وفق مؤشرات محددة، مثل الوصول إلى الوقت المعياري لإنجاز الوحدة الإنتاجية، ونسبة في الإنتاجية أو نسبة التوفير في استخدام الموارد الأولية، وعلى الرغم من صعوبة قياس تأثير بعض البرامج التدريبية وخاصة التي تستهدف منها تغيير سلوك واتجاهات العاملين، فإنه يمكن معرفة هذا التأثير من خلال انخفاض معدل الشكاوى ومعدل الجزاءات الانضباطية وزيادة الإنتاجية الكلية .

ومن ناحية أخرى تقوم الجهة المنظمة للبرنامج بتحليل هذه النتائج بغرض تحديد مدى تحقيق البرنامج التدريبي للأهداف المدرجة به، كما أنها تعتمد على وسائل أخرى للحصول على جميع التغييرات التي طرأت على أداء المتدربين مثل مقابلتهم بعد مرور فترة كافية، أو مقابلة رؤسائهم المباشرين وإرسال نماذج استبيان لكلا الطرفين، أو مقارنة مجموعتين من الأفراد يشغلون الوظائف نفسها ويعملون تحت ذات الظروف على أن يراعى اختيار أفراد المجموعة الأولى من بين المتدربين واختيار أفراد المجموعة الثانية ممن لم يتم تدريبهم[١] .

٢- أهداف عملية متابعة التدريب :

تهدف المتابعة التي تتبع تنفيذ الخطة التدريبية التأكد من أنها تسير في الطريق المرسوم لها وفي حدود المعايير والإجراءات والتوقيتات المحددة لها حتى تحقق الهدف النهائي منها وفي سبيل ذلك فعملية المتابعة تحقق ما يلي[٢] :

١- تتبع تنفيذ الخطة التدريبية للتأكد من أنها تسير في الطريق المرسوم لها وفقا للمنهج المحدد.

٢- تتبع تنفيذ الخطة التدريبية للتأكد من أنها تسير في حدود الميزانية المحددة لها وأن ما ينفق على العمل التدريبى لا يقل ولا يتجاوز المبالغ المحددة لها في الميزانية .

٣- تتبع تنفيذ الخطة التدريبية للتأكد من أنها تسير في حدود الخطة لانجاز مراحلها .

٤- التدخل الفورى للمعاونة في تصحيح الانحرافات وإزالة الثغرات والعقبات التي قد تعترض التنفيذ .

٥-التدخل لزيادة القوة الدافعة لمواصلة السير بالخطة نحو الهدف المحدد لها .

٦- التدخل للتعديل أو التطوير لأي مرحلة من مراحل التنفيذ وفقاً لمتطلبات الظروف الطارئة .

٧- التحقق من شغل المتدربين للوظائف التي دربوا عليها حتى لا يكون الانفاق على التدريب استثماراً ضائعاً .

ثانياً : التقييم Evaluation

أ- مفهوم التقييم :

هناك تعريفات كثيرة لعملية التقييم ولكنها تدور حول مفهوم واحد هو أنه[٣] :

"عملية تقدير القيمة الكلية لنظام أو برنامج تدريبي" أو هو عملية هادفة لقياس فاعلية وكفاءة الخطة التدريبية ومقدار تحقيقها للأهداف لقياس فاعليه وكفاءة الخطة التدريبية ومقدار تحقيقها للأهداف المطلوبة وإبراز نواحي الضعف والقوة فيها، وهذه العملية هي أساس عملية تطوير التدريب والارتقاء به .

ولكن كلمة (تقييم) يجب أن تفهم بمعناها الواسع في هذا المجال بمعنى أنه يجب أن ينظر إليها على اعتبار أنها عملية

---

(١) فؤاد عبد المنعم الجميعي "الأسس النظرية والتطبيقية لوظائف إدارة الأفراد" الطبعة الأولى ١٩٨٧ بغداد المكتبة الوطنية بغداد ص٢٥٧ .
(٢) أحمد باشات أسس التدريب" مرجع سبق ذكره ص٢٩١،٢٩٢ .
- منشور دوري رقم (١٥) في شأن رفع نظام المتابعة وتقييم التدريب الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة عن مجموعة المنشورات التدريبية القاهرة ١٩٨٠ ص٩٦ .

(٣) المنظمة العربية للعلوم الإدارية، مركز البحوث الإدارية تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة" ترجمة وإعداد صبحي محرم لوثيقة الأمم المتحدة الخاصة بورقة عمل إعداد قطاع الإدارة المالية العامة لهيئة الأمم المتحدة قدمت إلى المؤتمر الدولي الذي عقدته المنظمة الدولية حول "تدريب المدربين" في مدينة فينا في الفترة من ٦-١٢ يوليو تموز عام ١٩٧٦ ص٢٣ .
- حسين محمد الدوري "الإعداد والتدريب الإدارة بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره ص ٢٦١ .
- كامل شريف خورشيد "متابعة وتقييم التدريب" الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة قطاع التدريب الإداري ارشادات التدريب فى الخدمة المدينة الجزء الثانى القاهرة ١٩٧١ ص٣ .



تقييم لطبيعة التغييرات التي أحدثها التدريب، ومن ثم فإن عملية التقييم تفترض وجود أهداف محددة من قبل ينبغي السعي إلى تحقيقها والوصول إليها وتأسيساً على ذلك فإن أهداف التقييم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التدريب(١) .

وتعد الرقابة على الأعمال وتقييم نتائجها وظيفة هامة من وظائف الإدارة يراد بها التأكد من أن هذه الأعمال قد أجريت حسب الخطة الموضوعة وهنا تبدو العلاقة الوثيقة بين التخطيط للتدريب وتقييمه فإذا كان التقييم ينصب على التأكد من وصولنا إلى الهدف وبأية درجة من النجاح، فلا بد من أن يكون الهدف محدداً ومخططاً له ومن جهة أخرى فإن نتائج التقييم تغير السبيل إلى تخطيط أكثر فعالية للمرة التالية. لذلك فإن الأسلوب العلمي للتقييم يقتضى أن تبدأ عملية التقييم عند وضع الخطة، ثم تستمر أثناء التنفيذ وتلعب أهم أدوارها بعد تمام التنفيذ وتحقيق النتائج وذلك حسب الخطوات التالية(٢) .

الخطوة الأولى : وجود أهداف محددة يراد بلوغها ومعايير أو مستويات للأداء يتفق عليها المعنيون ومفهومها، ويعملون على مقابلتها، فغالبا ما تكون الأهداف مصاغة في عبارات عامة تطمس معها دور التدريب ومن بين أسباب عدم تحديد أهداف التدريب بوضوح ودقة سببان رئيسان هما(٣) :

* عدم وضوح الدور الذي يتعين على التدريب أن يؤديه أو يقوم به، في هذه الحالة يكون هناك ميل لتقديم برامج تدريبية ذات طبيعة عامة .

* الفشل في تحقيق تمييز جاد وواضح بين التدريب وغيره من الأنشطة الأخرى التي تستهدف تحسين أداء العمل .

الخطوة الثانية : مقارنة النتائج الفعلية للأعمال بهذه الأهداف المحددة والواضحة المعايير والمستويات .

الخطوة الثالثة : إذا كانت هناك فروق أو انحرافات بين النتائج الفعلية والمستهدفة طبقا للمقاييس الموضوعة، نبحث أسباب هذه الانحرافات .

الخطوة الرابعة: معالجة الانحرافات ووضع العلاج موضع التنفيذ.

الخطوة الخامسة: متابعة تنفيذ العلاج للتأكد من تصحيح الانحرافات.

ب- أهداف عملية تقييم التدريب :

في ضوء المؤشرات والبيانات الإحصائية التي يتم تجميعها خلال عملية المتابعة تتم عملية التقييم بهدف(٤) :

(١) التعرف على مقدار ما تم إنجازه من الخطة وما تم تحقيقه من أهدافها والزيادة في الإنتاجية والإنتاج .

(٢) قياس مدى صلاحية البرامج التدريبية في مدى النجاح في تطبيق مبادئ وأسس التدريب الصحيح وكذا أساليب التدريب ومدى مساهمتها في تلبية الاحتياجات التدريبية .

(٣) تقدير ما وصل إليه المتدربين الذي تم تدريبهم من كفاءة والتعرف على مقدار الفائدة التي تحققت لهم من التدريب مع قياس كفاءة من عهد إليهم بمهمة العمل كمدربين ومدى صلاحيتهم لممارسة العمل التدريبي .

(٤) مقارنة الفوائد المترتبة على التدريب بمقدار الاستثمارات المادية التي بذلت في سبيله ومن أجله .

فقد يظهر أحيانا أن جانباً كبيراً من النشاط التدريب مجرد أجراء شكلي ويتم تقليداً للاتجاه العام المنادى بضرورة التدريب، وبالتالي تحدد الميزانيات التدريبية على أساس تصميم برامج خلال السنة المالية ويجرى تنفيذها بطريقة شكلية بغض النظر عن مدى الحاجة إليها، كما تتضمن تدريب عدد معين من المتدربين خلال سنة الخطة ويتم اختيار هذه الإعداد بأي أسلوب ويلحقوا بأي برامج تدريبية، ولقد أثبتت بعض الدراسات هذه

---

(١) فؤاد أبو إسماعيل "إدارة الأفراد مدخل سلوكي وظيفي" دار النشر بدون مكتبه الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سنة ١٩٧٨ القاهرة الأول ص ٣٨٠ .

(٢) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "المؤتمر العربي للتدريب الإداري" الذي عقد بمدينة تونس فى الفترة من ١٩ فبراير إلى ٢٧ فبراير عام ١٩٧٦ ص ١٢٧، ١٢٨ .

(٣) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة" مرجع سبق ذكره ص ٢٣، ٢٤.

(٤) كامل شريف خورشيد "متابعه وتقييم التدريب" مرجع سبق ذكره ص٢. حسن أحمد توفيق "الإدارة العامة" دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨/١٩٧٧ ص ٢٩٣ .



الظاهرة[1] . ووصلت أسبابها التي ترجع إلى أن بعض البرامج تصمم بواسطة أشخاص معروفين علميا ولكن تنقصهم الخبرة العملية، كما أن بعضها صمم لتناول مشاكل معينة قد تعالج بطريقة سطحية بالإضافة إلى أن بعض البرامج تعتمد كلية على المواضيع الوصفية أكثر من الحالات المأخوذة من "الواقع في الوقت الذي تقدم فيه بعض البرامج موضوعات فنية لن طبق في المستقبل القريب مما يؤدى إلى فقد المتدرب لاهتمامه بالتدريب .

(٥) التأكد من أن بعض النتائج التي حققتها البرامج قد كان لها رد الفعل المطلوب للمنظمة وللجمهور الذي يتعامل معها، وكذا التأكد من أن سلوك وأداء المتدربين قد أدى إلى الارتقاء بكفاءة المنظمة .

(٦) التقييم كوسيلة مساعدة في التدريب[2]: يفيد التقييم الشخص الذي يتم تقييمه، وهذه من أهم النقاط الواجب تذكرها عند تقييم التدريب فعن طريق سؤال المتدرب عن اتجاهاته وأدائه فإنه يغير طبعه، وعن طريق أعطاء المتدرب اختبارا أو امتحانا في نهاية برنامج التدريب فإن الشخص يغير طبيعة تعلمه، لأنه سيتعلم وفي ذهنه الاختبار، ويساعد إجراء الاختبار على تعزيز تعليمه وعن طريق دراسة سلوكه الوظيفي بعد التدريب فإن ذلك قد يكون سبباً في جعل الشخص يسلك بطريقة مختلفة، وبالتالي سيشكل سلوكه بالتقييم مثلما يتوقع ذلك من التدريب نفسه، ويطلق على هذه الظاهرة "أثر هو ثورن" في ضوء النتائج التي وصلت إليها الأبحاث الشهيرة التي أجريت بمصنع هو ثورن التابع لشركة وستون الكتريك الأمريكية عام ١٩٣٠، حيث تبين أن الناس كانت تسلك بطريقة مختلفة على وجه التحديد لأنهم كانوا موضع البحث والدراسة، وكان ذلك هو السبب في تغيير سلوكهم.

مما تقدم يتضح أن عمليتي المتابعة والتقييم تمثلان حلقتين هامتين في سلسلة النشاط التدريبي وتمثلان جانباً هاماً من مسئوليات ومهام مسئولي التدريب والقادة على كافة المستويات بالنسبة لمسئولياتهم عن تدريب مرؤوسيهم أثناء العمل وتتبع نشاطهم وتقييم أدائهم لتحقيق أعلى درجات الكفاية الإنتاجية والخدمية .

ثالثاً : خطتي المتابعة والتقييم :

تتطلب عمليتي المتابعة والتقييم وضع خطتين أحدهما للمتابعة وأخرى للتقييم، وعلى ذلك فعقب الانتهاء من وضع واعتماد خطة التدريب يجب على المسئولين والمشرفين على شئون التدريب أن يقوموا بوضع خطتين فرعيتين مكملتين لخطة التدريب أحدهما كما ذكرنا للمتابعة والأخرى للتقييم ويتم تنفيذهما جنباً إلى جنب مع تنفيذ الخطة التدريبية وكل منهما عبارة عن الآتي [3]:

(١) خطة المتابعة – بوجه عام : ما هي إلا مجموعة الإجراءات التي تضمن مراقبة تنفيذ الخطة التدريبية والتي تضمن مراقبة انتظام نشاطاتها وسيرها قدماً نحو تحقيق أهداف هذه الخطة.

(٢) وخطة التقييم : هي مجموعة الإجراءات التي تقاس بها كفاءة البرامج التدريبية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة لها، وكذلك الإجراءات التي تقاس بها كفاءة المتدربين ومدى التغيير الذي نجح التدريب في أحداثه فيهم وأيضاً كفاءة المدربين الذين قاموا بتنفيذ العمل التدريبي.

(٣) غالبا ما يتبع أسلوب السؤال والإجابة كوسيلة يمكن بها تحليل وتقييم النشاط التدريبي.

(٤) إلا أن عمليتي المتابعة والتقييم تفقدان قيمتهما إذا لم يكن الهدف فيهما استغلال نتائجها لتطوير التدريب والارتقاء به، وذلك باكتشاف الثغرات والعوائق التي اعترضت خط سير الخطة وأدت بالتالي إلى أخفاق التدريب في تحقيق أهدافه والاستفادة بذلك عند أعادة التخطيط للتدريب في المرحلة التالية .

رابعاً : نطاق وحدود تقييم التدريب :

الموضوعات التي يمكن إخضاعها للتقييم كثيرة بمعنى أن عملية التقييم يمكن تطبيقها على كل عنصر من عناصر جوانب التدريب الثلاثة ونعنى بها المعارف والمهارات

(١) Unknown date . P . Atef, Ebaid

(٢) شوقي حسين عبد الله "سياسات الأفارد" دار النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٥ ص ١٢٤ – ١٢٦ .

(٣) كامل شريف خورشيد "متابعة وتقييم التدريب" مرجع سبق ذكره ص٤.



الاتجاهات، والجدير بنا أن نشير إلى عدم التركيز في قياس مدى فعالية جانب واحد من هذه الجوانب المتعددة فالاهتمام الزائد بجانب واحد على حساب الجوانب الأخرى قد يؤدى إلى تحقيق آثار في هذا الجانب فقط، أما تقييم عناصر العملية التدريبية من جميع جوانبها تكشف لنا عن جوانب لم يتعرض لها التدريب ولم تغط من قبل برنامج التدريب الموضوع، والحقيقة فإن إبراز وتحديد هذه الجوانب له أهمية كبيرة في تغذية واستكمال الخطط التدريبية التالية لسد الثغرات ومواطن الضعف والعقبات التي اكتشفت في خطة التدريب السابقة .

وفيما يلي تقسيم تلك الموضوعات التي ينبغي أن تغطيها أي دراسة تقييمية لعناصر النشاط التدريبي بجهاز الشرطة[١].

(١) الأهداف ومدى تحقيقها :

أ- تحقيق تغيير في اتجاهات المتدربين .

ب- تحصيل معرفة تناسب مستوى المتدربين ومسئولياتهم .

ج- تنمية مهارات المتدربين .

د- خلق مناخ تنظيمي ملائم .

هـ- تطوير الفرد وتنميته .

(٢) الأداء وطرق العمل :

قبل أن نتطرق إلى هذا العنصر سنتعرض أولا لمعنى الأداء ومعدلاته ومفهوم تقييم الأداء ثم نبرز أهمية ذلك بالنسبة للتدريب .

أ- مفهوم الأداء ومعدلاته :

- الأداء : Performance ويقصد به أنجاز الفرد للمهام المسندة إليه[٢] .
- معدلات الأداء : ويقصد به تلك الوسائل التي تستخدم لتحديد كمية معينة من العمل خلال فترة زمنية محددة، فمعدل الأداء هو الوسيلة التي تمكن الإدارة من مقارنه ما تم إنجازه باستخدام شيء ما كمؤشر لها بما يجب إنجازه[٣] .

وعرفه آخرين[٤] : بأنه وسيلة للمقارنة بين سرعة أداء فرد معين لعمله وبين أداء فرد متوسط المهارة لذات العمل، أي هو كمية العمل التي ينجزها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد خلال زمن معين (دقيقة / ساعة / يوم) تحت الظروف الطبيعية للعمل، وهو مقدار الزمن اللازم لإنجاز كمية معينه من العمل .

ب- تقييم الأداء :

- يقصد هنا بتقييم الأداء : تقدير عمل الفرد في فترة سابقة كأساس تعتمد عليه الإدارة في اتخاذ القرارات الخاصة به والتي تتصل بما يلزمه من تدريب ومراجعته في المكافآت أو تقرير زيادة في أجره (في حدود الدرجة الوظيفية التي يشغلها) وكذا أعادة النظر في الاختصاصات الموكلة إليه، والترقية وتخفيض الوظيفية Demotion أو فصله وأبعاده من الخدمة .
- والهدف الأساسي من تقييم الأداء هو التأكد من مطابقة نتائج العمل للأهداف المحددة له ومن هنا تبرز أهمية تحديد الأهداف أو المسئوليات التي يجب أن يحققها الأداء ثم قياس النتائج الفعلية للأداء، وأخيرا تحليل النتائج العملية ومقارنتها بما يجب تحقيقه وتحديد الأسباب التي أدت إلى الفروق وبناء على تلك الأسباب أعادة النظر في سياسات إدارة الأفراد المطبقة (وذلك على فرض أن النتائج الفعلية سلبية) .

وتزداد أهمية تقييم الأداء للاختلافات والفروق بين الأفراد والتي تعتبر ظاهرة عامة متمثله في الخصائص الجسيمة أو السمات العقلية، وقد قام العلماء والمفكرون بدراسة هذه الفروق الفردية وأمكنهم قياسها بوسائل علمية دقيقه، وتظهر آثار الفروق الفردية في نواحي كثيرة أهمها : فروق في الصلاحية للعمل وفي كمية الإنتاج وجودته وفي الاستفادة من التدريب وفي المواظبة على العمل وفي تأثير الفرد على دور أن العمل .. ونظرا لوجود هذه الفروق

---

(١) المنظمة العربية الإدارية "تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة" مرجع سبق ذكره ص ٢٤ .

(٢) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة "دليل المدير لتقييم الأداء" إعداد بونيسيلا ليفنون، ترجمة همت مقامي ونبيلة مشهور، مراجعة متولي السيد متولي - القاهرة سلسة الدراسات الإدارية رقم ١٥ يونيو ١٩٨١ ص ٥ .

(٣) الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المرجع السابق ص ٥ .

(٤) مصطفي كمال خميس "قياس العمل ومعدلات الأداء مقال بمجلة الإدارة" العدد الرابع إبريل ١٩٨٤ ص ٦٧ .



الفردية كان لابد من إيجاد وسائل للتفضيل أو التمييز بين الأفراد في مجالات التطبيق وغير ذلك[١] .

وتعتبر عملية تقييم الأداء أحدى سياسات الأفراد التي لا تنفصل عنها فهي جزء متمما لها نظرا للفوائد التي تعود من وراء تطبيقها على أسس سليمة تتوافر فيها الموضوعية قدر الإمكان وبعيدة من أي تحيز أو محسوبية في التقييم[٢] .

ج- أهمية معدلات الأداء بالنسبة للتدريب :

أن معدلات الأداء بالمفهوم السابق تعتبر قياسا علميا موضوعياً تقاس به كفاءة وإنتاجية الفرد، أي تحديد مستويات الأداء الفعلية، مما يسهل مهمة كتابة التقارير السرية والكشف عن الفجوة القائمة بينها مستويات الأداء المطلوبة، وهو ما يشكل في الحقيقة أحد المصادر للاحتياجات التدريبية، فانخفاض معدلات الأداء للفرد تعتبر أحد المؤشرات الدالة على مدى حاجته للتدريب، كما تساعد معدلات الأداء على تقسيم الأفراد إلى مجموعات متقاربة من ناحية تنظيم التدريب، وبمقتضاها يتحدد حجم ونوع العمل التدريبي المطلوب لكل مجموعة منها، وبمعنى آخر تساعد على رسم البرامج التدريبية وتحديد مناهجها وأساليبها للوصول بالأفراد إلى مستوى الأداء المطلوب[٣] :

وعند تحديد الاحتياجات التدريبية بمقياس معدلات الأداء يصبح بالإمكان تقييم نتائج التدريب على أساس مدى تلبية وتغطية هذه الاحتياجات، ومن ثم فإن التحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية يعتبر ضرورة لا غنى عنها لتحديد الأهداف التدريبية طويلة الأجل، وكذلك الأهداف قصيرة الأجل، وبالتالي لابد من التأكد من أن التدريب قد حقق هذه الأهداف، وترتيباً على ذلك فإن البرنامج التدريبي الذي يقوم على أساس احتياجات غير محددة لا يتوقع أن يكون تقييمه

(١) منصور فهمى "إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية" دار النهضة العربية طبعة عام ١٩٧٦ القاهرة ص ١٤٥ .

(٢) ناصر بطرس عبد المسيح، لطفي فتحى الشاذلي "نظام قياس كفاءة الأداء للعاملين بالقطاع الحكومي" الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة سلسلة الدراسات الإدارية رقم ٣٠، أغسطس ١٩٨٢ ص ٢ .

(٣) عبد المنعم محمد حبيب "المدخل العلمى لدراسة وتحديد الاحتياجات التدريبية" مجلة الإدارة العدد الرابع القاهرة إبريل ١٩٧٢ ص ٨٥ .

إلا على أساس هذه التحديدات غير الواضحة وفي هذه الحالة كثيراً ما يكون التقييم غير مقنع وغير حقيقي[٤] .

والعناصر التي تندرج تحت تقييم الأداء وطرق العمل هي ما يلي:

- أداء المدرب .
- أداء المتدرب، قبل وبعد التدريب .
- مدى صلاحية وسلامه وسائل وأساليب التدريب .
- سرعة التدريب ومدى تقدم المتدرب .

(٣) البرنامج :

أ- مدى تطابق المحتوى أو المضمون مع حاجة التدريب.

ب- مدى التطابق مع نوع المهارات المطلوبة .

ج- مدى التطابق مع نوع المعارف المستهدفة .

المطلب الثاني

مراحل عملية التقييم

تمر عملية التقييم بثلاث مراحل أساسية هي :

أولاً : مرحلة تقييم البرنامج التدريبي قبل التنفيذ .

ثانياً : مرحلة تقييم البرنامج التدريبي أثناء التنفيذ .

ثالثاً : مرحلة البرنامج التدريبي بعد التنفيذ .

أولاً : التقييم قبل تنفيذ البرنامج التدريبي :

أن الغرض من هذه الخطوة هو تحديد الأهداف المطلوبة من التدريب والتعرف على الاحتياجات التدريبية، ووضع البرنامج التدريبي المناسب وتفصيل موضوعاته وبنوده ونختار مكانه وزمانه والأسلوب الذي سيتبع في التدريب، فإذا تم ذلك مع مراعاة المبادئ النفسية للتدريب نكون قد وضعنا الأساس السليم ليس فقط للتقييم الجيد الموضوعي، ولكن أيضاً لنجاح البرنامج التدريبي، وقبل أن يبدأ البرنامج التدريبي المصمم للمستويات التدريبية المختلفة يحسن أن تجرى الإدارة أو مسئول التدريب اختبارا مبدئيا عليه للتأكد من أنه سليم ويحقق الأهداف التى صمم من أجلها، وفي ذلك

(٤) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب فى مجال الإدارة العامة" مرجع سبق ذكره ص ٢٥، ٢٦.



عدة أساليب منها[١] :

(١) استطلاع آراء المتدربين في البرنامج التدريبي الموضوع : فقد تكون لهم بعض الملاحظات، كأن يبدوا رغبتهم في أضافه موضع معين، وحذف موضع آخر، أو تفضيل موضع ثالث واختصار رابع وهكذا . كما قد يكون لهم ملاحظات على طريقة التدريب، فقد يطلبون قدرا من المعرفة النظرية في سلسلة من المحاضرات، أو زيارات ميدانية أو عروضاً سينمائية أو مناقشات وافيه لبعض المشكلات العملية التي يصادفونها، وكذلك قد تكون لهم اقتراحات بشأن مدة التدريب ومواعيد عقده والمكان الذي يعقد فيه .

(٢) استطلاع آراء رؤساء المتدربين في البرنامج الموضوع وكذلك آراء مرؤوسهم فقد يرى هؤلاء أو أولئك أن هناك قدرات أو مهارات معينة يجب تنميتها أو صقلها عند المتدربين والتي قد لا يعتقد المتدربون أنفسهم أنهم في حاجة لتنميتها أو صقلها، وربما كان إشراك الرؤساء بالذات أو الإدارة العليا في وضع البرنامج التدريبي ذا فائدة عملية حيث أن الرؤساء يقيمون أعمال مرؤوسيهم، وبالتالي فهم ملمون بنقاط القوة والضعف في أدائهم ويعرفون النواحي التي يجب أن يتدرب عليها المرؤوسون، هذا بالإضافة إلى كسب ثقة الرؤساء في البرنامج التدريبي الذي أشركوا في وضعه الأمر الذي يدفعهم إلى متابعة المرؤوسين بعد التدريب حتى يؤتى الثمار المتوقعة منه .

(٣) وقد يعطى مسئول التدريب للمتدربين اختبارا يضم مجموعة من الأسئلة في الموضوعات التي يتضمنها البرنامج التدريبي قبل أن يشرع في تنفيذه إذ تفصح إجابات المتدربين عن هذه الأسئلة عن مقدار المعلومات التي يحوزونها فيما يتعلق بموضوعات البرنامج . فإذا وجد أنه يلمون إلماما وافيا بموضوع منها، فقد يرى حذفه من البرنامج أو اختصاره، أو مجرد الإشارة إليه. وإذا وجد من جهة أخرى أن إلمامهم قليل بموضوع آخر، فهذا يستوجب تدريبهم على هذا الموضع بالتفصيل، أو على عده مراحل أو في فترات مختلفة وهكذا حتى نركز جهودنا وأوقاتنا وتكاليفنا على الموضوعات التي ستفيد المتدرب بالفعل، وخاصة وأننا أحيانا نسمع بعض المتدربين يقولون: لقد استمتعنا كثيرا بالدورة التدريبية ولكن لم يكن فيها جديد، أو كان المفروض أن يختصر البرنامج موضع كذا ويفضل موضوع كذا، لأننا نعرف القدر الكافي عن الأول ولكننا نود معرفه الكثير من التالي.

(٤) إذا كان البرنامج التدريبي الموضوع قد نفذ من قبل داخل المنظمة أو خارجها، فيجب الإطلاع على النتائج التي توصل إليها، وعلى آراء المتدربين الذين حضروا هذا البرنامج وملاحظاتهم عليه ونقدهم له واقتراحاتهم بشأنه، فإذا كانت هناك نقاط قوة فيجب الاحتفاظ بها والتأكيد عليها والعمل على استمرارها، وإذا كانت هناك نقاط ضعف فيجب العمل على تلافيها حتى لا تتكرر حدوثها في البرنامج الحالي .

وعلى ذلك فللتأكد من سلامة البرنامج التدريبي قبل تنفيذه وتحقيقه لأهدافه التي صمم من أجلها، ومدى كفاءة المناهج والأساليب التدريبية في تحقيق أهداف العمل التدريبي يجب أن يقوم مسئول التدريب بالخطوات التالية[٢] :

الخطوة الأولى :

نبدأ عملية تقييم العمل التدريبي بوضع موضوعات منهج التدريب في أسبقيات ثلاثة والبعض الآخر وضع أربع أسبقيات كما يلي[٣] :

أ- المعلومات والخبرات والمهارات والاتجاهات التي "يتحتم" تزويد المتدرب بها .

ب- المعلومات والخبرات والمهارات والاتجاهات التي "ينبغي" تزويد المتدرب بها .

(١) المنظمة العربية الإدارية المؤتمر العربي للتدريب الإداري بمدينة تونس. مرجع سبق ذكره ص ١٢٨ - ١٣٠ .

(٢) أحمد إبراهيم باشات "أسس التدريب" مرجع سبق ذكره ص ٢٩٥- ٢٩٧ .

(٣) أحمد إبراهيم باشات المرجع السابق ص٢٩٥ .

- حسين محمد الدوري "الأعداد والتدريب الإداري بين النظرية والتطبيق : مرجع سبق ذكره ص٢٧١ .

ج- المعلومات والخبرات والمهارات والاتجاهات التي "يمكن" تزويد المتدرب بها .

د- المعلومات والخبرات والمهارات والاتجاهات التي "لا بأس" من تزويد المتدربين بها .

الخطوة الثانية :

على أساس المستوى المطلوب الوصول إليه في التدريب ينظر إلى منهج التدريب من حيث استكماله لموضوعات لأسبقية الأول وعدم إغفال أي ركن منها وعلى حسب إجمالي الساعات التدريبية المتاحة تستكمل الأسبقيات الثانية والثالثة والرابعة .

الخطوة الثالثة:

ينظر بعد ذلك في عد الساعات المخصصة لكل موضوع على أساس مدى كفايتها أو نقصها أو زيادتها إلى الحد الأمثل الذي يمكن من تقديم الموضوع كاملا للمتدربين.

الخطوة الرابعة :

تتم مراجعة نوع التدريب الذي تم اختياره ومدى ملاءمته لنوعية المتدربين ونوعية الموضوع الذي يتعرض له.

الخطوة الخامسة :

تتم مراجعة أساليب التدريب التى تم اختبارها لتقديم كل موضوع في البرنامج التدريبي ومدى ملاءمة كل أسلوب لمستوى المتدربين ولمادة الموضوع ذاته.

الخطوة السادسة :

يقاس المنهج بعد ذلك من حيث التسلسل لموضوعاته بما يحقق التدرج في بناء المادة التدريبية في أذهان المتدربين دون عناء أو إحباط وبما يحقق الراحة الذهنية للمتدربين .

الخطوة السابعة :

تتم مراجعة مساعدات التدريب السمعية والبصرية المزمع مع الاستعانة بها في تقديم التدريب من حيث مدى ملاءمتها وكفايتها وفاعليتها فى تحقيق الغايات التي استخدمت من أجلها، ومدى فوائدها وتواجدها وإتاحتها للاستخدام .

الخطوة الثامنة :

تتم عملية تقييم توقعية من وجهه نظر الدارسين المرتقبين للوقوف على وجهه نظرهم واحتياجاتهم ورغباتهم فيما يجب أن يتضمنه البرنامج الذي سيحضرونه وذلك عن طريق استمارة استقصاء .

الخطوة التاسعة :

بعد إتمام تقييم المنهج التدريبي والأساليب تجرى التعديلات اللازمة أن وجدت، ثم يوضع المنهج بعد التعديل في برنامج زمني مربوط بتوقيتات وساعات تدريب كما سبق أن أوضحنا .

وعملية تقييم البرنامج التدريبي قبل تنفيذه هي بوجه عام عملية وزن وقياس له لاكتشاف أي ثغرات قد تكون به أو أي نواحي أو قصور في تصميمه وذلك بهدف أمكان معالجتها مبكراً قبل تنفيذه بالتعديل أو التطوير سواء في المادة العلمية أو العملية أو أساليب التدريب أو مساعدات التدريب السمعية والبصرية المقترحة وغيرها .

ثانياً : التقييم أثناء تنفيذ البرنامج التدريبي :

يشرع مسئول التدريب أو الجهاز الذي يتولى تنفيذ البرنامج التدريبي في تقييم البرنامج التدريبي بعد أن يبدأ مباشرة أو بعد بدايته بفترة قليلة ويراد بهذا جمع معلومات عن [١] :

١- مدى استكمال الاستعداد الإداري لتنفيذ البرنامج التدريبي من حيث مكان عقد الدورة وتوفير المناخ الملائم للمتدربين وتوافر مساعدات التدريب من وسائل إيضاح سمعيه وبصرية والتسهيلات المكانية مثل البينة المناسبة لعقد وتنفيذ البرنامج التدريبي.

٢- انتظام المتدربين في البرنامج التدريبي وإقبالهم عليه ومدى حرصهم على حضور جلساته فيفحص المسئول حضور المتدربين ورصد غيابهم ومواعيد انصرافهم (هل يجيئون في الموعد المحدد، أم يتأخرون؟) ويمكن أن يستقصى من المتدربين أسباب غيابهم أو خروجهم قبل انتهاء جلسات التدريب .

٣- انتظام المدربين في بدء جلسات التدريب حسب المواعيد المقررة، واهتمامهم بالموضوع الذي يقومون بعرضه أو مناقشته ودرجة إعدادهم للعرض والمناقشة وقدرتهم على نقل معلوماتهم ومهاراتهم وخبراتهم ومعارفهم للأخرين .

---

(١) على بن محمد عبد الوهاب "التدريب والتطوير مدخل علمي لفاعلية الأفراد والمنظمات" معهد الإدارة العامة الرياض ١٤٠١هـ ص١٦٠،١٦١ .



٤- مدى الالتزام بالمواد العلمية النظرية والعملية المتعلقة بالموضوع الذي يجرى التدريب عليه ومدى حرص المدرب على السير وفقا لخطة التدريب السابق أعداها .

٥- مدى الالتزام بالوقت المخصص لكل موضوع تدريبي في البرنامج التدريبي ومدى التوفيق في توزيع الوقت على عناصر الموضوع وفقاً لأهميتها .

٦- الحرص على مراعاة التسلسل المنطقي لعرض موضوعات البرنامج .

٧- مدى نجاح أساليب التدريب في جذب اهتمام وانتباه المتدربين ومدى تفاعلهم معها، وهل حققت هذه الأساليب الهدف من استخدامها في زيادة التحصيل للمتدربين .

٨- هل مساعدات التدريب السمعية والبصرية والإيضاحية التي تستخدم كافية ومتعلقة بالموضوع المستخدمة من أجله ؟ وهل تم استخدامها بالأسلوب العلمي السليم ؟ ومدى تحقيقها للغرض المستخدم من أجله ؟

٩- هل تم تغطية جميع الموضوعات المقرر تغطيتها في البرنامج التدريبي ؟

١٠- هل استطاع البرنامج التدريبي أن يزود أو يغير أو يطور المعلومات والمفاهيم والسلوك والاتجاهات لدى المتدربين من خلال الجلسات التدريبية، ويتم تقييم ذلك من خلال ثلاث عناصر هي :

أ- ردود الفعل تجاه البرنامج التدريبي .

ب- المعلومات التي يكتبونها .

جـ- جوانب محددة في سلوكهم .

وتتم عملية المتابعة وتقييم البرنامج التدريبي أثناء التنفيذ بإتباع الإجراءات التالية[1] :

١- الاجتماعات الدورية بالمدربين لتناول الآراء معهم والاستماع إلى ملاحظاتهم وانتقاداتهم عن سير العمل التدريبي ومدى تفاعل المتدربين مع البرنامج .

٢- الإطلاع بصورة دورية على التقارير التي يعدها المدربون وما تتضمنه من ملاحظات حول سير النشاط التدريبي .

٣- تقارير المشرفين على تنفيذ البرنامج التدريبي والتي تتناول مدى انتظام المتدربين واستجابتهم للبرنامج واهتمامهم به كمؤشر لمدى نجاح الدورة التدريبية في تحقيق أهدافها .

٤- المقابلات الشخصية مع المتدربين من قبل الجهة المسئولة عن البرنامج والمشرفة عليه والاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم.

٥- معرفة آراء المتدربين من خلال استمارات تضم لهذا الغرض عقب كل جلسة تدريبية، وكذا عقب الانتهاء من البرنامج التدريبي للوقوف على آرائهم وملاحظاتهم، ويفضل أن تتسم بطابع السرية، متضمنة أرائهم وملاحظاتهم وشكاواهم ومقترحاتهم، وهذه الاستمارة تصمم حسب طبيعة وظروف كل برنامج .

٦- المشاهدة الفعلية لما يدور في الجلسات التدريبية، فيمكن لمسئول التدريب أن يحضر هذه الجلسات ليسجل ملاحظاته عن اهتمام المدرب بالموضوع وتغطيته لعناصره المختلفة، وطريقة عرضه للموضوع، ومدى استعماله للخرائط ووسائل الإيضاح السمعية والبصرية المتوافرة، ومدة سماحته للمتدربين بالسؤال والمناقشة وعرض وجهات النظر ودرجة إعداده للمادة التدريبية وتحضيره لمناقشته واستعانته بالأوراق والكتب أو اعتماده على الذاكرة والمناقشة وطريقته في جذب انتباه المتدربين وآثاره اهتمامهم وما يفعله إذا لاحظ مللهم أو تشتت انتباههم، كما يسجل ملاحظاته من اهتمام المتدربين بالموضوع المطروح ورغبتهم واستعداهم لمناقشته والاستماع لآراء زملائهم والوقت الذي تستغرقه المناقشة في كل رأي من الآراء، ونوع النتيجة التي يتوصلون إليها من هذه المناقشات (اتفاق اختلاف أو عدم القدرة على اتخاذ قرار أو رأي محدد)، ومدى إقبالهم عن الحديث مع المدرب والإنصات له، ودرجة الملل التى يشعرون بها أثناء حديث المدرب وقيامه بشرح الموضوع، وهل يسجلون ملاحظاتهم أو يكتبون ما يقوله المدرب، وهل يمكثون في قاعة التدريب طوال الجلسة أم

---

(١) - حسين محمد الدوري الإعداد والتدريب والإداري بين النظرية والتطبيق مرجع سبق ذكره ص٢٧٥.
- أحمد ابراهيم باشات "أسس التدريب" مرجع سبق ذكره ص٣٠٣ .
- المنظمة العربية للعلوم الإدارية "المؤتمر العربي للتدريب الإداري بمدينة تونس" مرجع سبق ذكره ص١٣١-١٣٢ .



يخرجون ويعودون وكم يستغرق خروجهم من الوقت، وهل يطلبون فترة للراحة عن حد معين من الجلسة .

٧- كما أن هناك اختباراً يمكن أن يعقد في منتصف البرنامج التدريبي يتعرف مسئول التدريب من خلاله على القدر الذي حصله المتدربون من المعلومات ومدى تناسب هذا القدر من المعلومات مع الفترة التي قضوها في البرنامج والذي قد يشير إلى قدر إضافي من المعلومات أو موضوع جديد تحسن معالجته في الفترة الباقية من البرنامج .

ثالثاً : التقييم بعد انتهاء البرنامج التدريبي :

بعد أن ينتهي البرنامج التدريبي يأتي دور قياس نتائج التدريب، وذلك بهدف قياس ما حققه البرنامج التدريبي في تلبية الاحتياجات التدريبية ومدى مساهمته في تحقيق أهدافه، وبالتالي إبراز وما حققه من فائدة مقارنه بما صرف عليه من نفقات مالية وجهد ووقت، وبمعنى آخر يريد مسئول التدريب أن يجيب على السؤال الآتي: هل حقق البرنامج التدريبي الهدف منه ؟ أو بعبارة أخرى هل استطاع البرنامج التدريبي، يزود المتدربين بالمهارات أو القدرات المستهدفة وفقاً لخطة التدريب ؟وهنا يقترح "كيركباترك"[١] أن تقوم بتقييم التدريب من أربع زوايا، وهي رد الفعل عند المتدربين، ومقدار ما تعلموه من البرنامج والتغيير الذي طرأ على سلوكهم والنتائج الملموسة للتدريب وذلك على النحو التالي[٢] :

١- رد الفعل عند المتدربين :

يمكن استخدام ردود الفعل لدى الأفراد الذين تلقوا البرنامج التدريبي كأساس لتقييم فاعلية هذا البرنامج، ويقصد برد الفعل شعور المتدربين تجاه البرنامج التدريبي، ويمكن التعرف على هذا الشعور عن طريق استمارة استقصاء يحدد فيها الغرض منها، وهو معرفة رأي المتدربين في البرنامج التدريبي وطريقته ومدى فاعليته وتأثيره عليهم، وتصمم فيها الأسئلة بالشكل الذي يمكن من جدولة الإجابات عنها معالجتها إحصائيا، كما يطلب من المتدرب أن يذكر اقتراحاته أو ملاحظاته لا تغطيها الأسئلة المذكورة بالاستمارة ويرى أنها لازمة[٣] .

٢- ما تعلمه المتدربون :

يرى كيركباترك أن رد الفعل عند المتدربين ما هو إلا الخطوة الأولى في عملية تقييم التدريب، وهي لا يفصح عن مدى ما تعلمه المتدربون من البرنامج الذي حضروه ولذلك فإن الخطوة الثانية هي أن تقيس ما حصله المتدربون من مبادئ وحقائق ومعلومات عن الموضوع التدريبي، ويمكن قياس ما تعلمه المتدربون عن طريق اختبار يحتوى على مجموعات من الأسئلة في الموضوعات التي شملها البرنامج التدريبي[٤]، وقد يكون هذا الاختبار هو نفس الاختبار الذي أعطى للمتدربين قبل حضور البرنامج التدريبي أو اختباراً مخالفاً[٥]، وهناك اختبارات نمطية تضعها هيئات متخصصة تعطى موضوعات معينه، وقد يكون من الأفضل أن يصمم أخصائي التدريب الاختبار الخاص بالبرنامج الذي يعقده خصوصاً أن قياس المعلومات التي يتعلمها المتدرب من البرنامج التدريبي أسهل بكثير من قياس المهارات والقدرات التي يمكن أن يكتسبها من التدريب .

لذلك يجب الحرص في استعمال الاختبارات، والتأكد من قابليتها للقياس الإحصائي، ومقارنه نتائجها بنتائج الاختبارات التي أعطيت للمتدربين قبل بدء البرنامج التدريبي، وربما يكون من المستحسن أن تعطى نفس الاختبارات لجماعة من الأشخاص لم يحضروا البرنامج حتى نقارن نتائجهم مع نتائج المتدربين، ومثالاً لذلك :

نطبق مقياس الفاعلية بعد التدريب ليس فقط على الضباط الذين تلقوا دورة تدريبية معينة وإنما أيضاً على مجموعة أخرى من الضباط تماثل المجموعة التدريبية في كل خصائصها فيما عدا تلقيها التدريب، وبتوافر مجموعة المقارنة يمكن قياس الفروق بين سلوك أو فاعلية انضباط

(١) D.ir Kirkpatrick (I Graig and little . training and Development Handbook (New yook , Mc I 967) p.p 87-112

(٢) عبد الرحمن عبد الله الشرقاوى "التدريب الإدارى" مكتبة معهد الإدارة العامة – الرياض ١٣٨٠هـ ص٩٣ .

(٣) Ibid , P. 89

(٤) I bid, P 96

(٥) Peaple publishing Co., Inc.,19



الذين تلقوا التدريب وأولئك الذين لم يتلقوه[1] .

ورغم أن هذه الطريقة أكثر موضوعية ودقة عن طريق قياس رد الفعل لدى المتدربين إلا أنها تقتصر على قياس التغيير في مخزون الذاكرة والمخزون السلوكي، وليس السلوك الفعلي في مواقع العمل فقد يتكسب الفرد معلومات ومهارات نتيجة للتدريب لكل هذه المعلومات والمهارات تبقى حبيسة في داخله لا تجد لها السبيل إلى أنشطة وسلوكه في أدائه الفعلي للعمل .

٣- تغيير السلوك :

الواقع تقييم البرنامج التدريبي في ضوء ما حققه من تغيير في السلوك أثناء العمل يعد عملاً أكثر صعوبة من تقييم البرنامج التدريبي من حيث ردود الفعل تجاهه، والتعلم، فهذا النوع من التقييم يحتاج أكثر من سابقيه إلى أسلوب أكثر تنظيما لمعالجته، كما أنه يجب أن يؤخذ في اعتباره عددا من العوامل أهمها[2]:

أ- يجب أن يكون هناك تقييم منظم للأداء في أثناء العمل قبل وبعد التدريب .

ب- يجب أن يقوم بهذا التقييم كل من المتدرب نفسه ورئيسه ومرؤوسيه وزملائه .

جـ- يجب القيام بالتحليل الإحصائي لمقارنه الأداء قبل وبعد التدريب وربط التغييرات بالبرنامج التدريبي .

د- يجب أن يتم تقييم الأداء ما بعد التدريب بعد مرور ثلاثة أشهر فأكثر على التدريب حتى تتاح الفرصة للمتدربين ليمارسوا ويطبقوا ما تعلموه في مواقع عملهم .

لذلك يجب على مسئولي التدريب أن يراعوا في قياس تغيير السلوك للمتدرب بعد البرنامج التدريبي جمع معلومات عن أدائه الوظيفي قبل بدء البرنامج التدريبي وبعده[3]، ويمكن أن يمدنا بهذه المعلومات كما سبق الذكر المتدرب نفسه ورئيسه ومرؤوسيه وزملائه المحتكين به في العمل ثم تقارن هذه المعلومات في الفترة قبل التدريب وبعده ويحسن أن أمكن أن يقاس أداء مجموعة من الأشخاص لم يحضروا نفس البرنامج التدريبي حتى يقارن أداؤهم بأداء مجموعة المتدربين[4] .

٤- النتائج الملموسة للتدريب :

يقصد بالنتائج الملموسة تلك النواحي المحددة في أداء الفرد التي تم التعرف عليها عند دراسة الاحتياجات التدريبية، والتي يراد من التدريب تحقيقها كنتيجة نهائية له ومثال ذلك في النشاط الإنتاجي جودة الإنتاج وتقليل التكاليف وخفض معدل دورات العمل، وغيرها أما في النشاط الخدمي فمن الصعب قياس فعالية برنامج تدريبي لفئة معينة في مجالات العلاقات العامة والإنسانية أو مهارات الاتصال ولو أننا يمكن أن نأخذ لذلك مؤشرات عدة مثل معدلات الشكاوى والتذمر والغياب، وأراء الرؤساء في مدى تقدم المتدرب في العمل قبل البرنامج التدريبي وبعده، فإذا قلت هذه المعدلات عما كانت عليه قبل البرنامج التدريبي نقول أن التدريب كان فعالا (أي قلت الشكاوى والتذمر ودوران العمل أو جاءت آراء الرؤساء إيجابية في تقدم المتدرب عما كان عليه قبل التدريب)، غير أن الأجر ليس بهذه البساطة لأن هناك عوامل أخرى متداخلة كما سنوضح فيما بعد تجعل من الصعب أن نقول أن انخفاض معدلات الشكاوى أو الغياب كانت نتيجة مباشرة للتدريب على مهارات الاتصال مثلاً وتميزها أو فصلها عن العوامل التي تتأثر بغيره[5] : وبعبارة أخرى ما هي نواحي التحسين التي يرجع الفضل فيها للتدريب، ونواحي التحسين التي يكون السبب فيه شيئاً آخر غير التدريب، وتبدو هذه المشكلة على وجه الخصوص في النواحي الإنسانية والخدمية أكثر مما تظهر في النواحي الإنتاجية التي يمكن الربط فيها بين التدريب وبين النتيجة التي نريد الحصول عليها .

(١) أنظر في هذا المعنى مع تطبيق ذات المعيار أحمد صقر عاشور "إدارة القوى العاملة، الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقي" دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت طبعة ١٩٨٣ ص ٤٩٥.

(٢) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة" مرجع سبق ذكره ص٤٩،٤٨ .

(3) macmellan Co.,

(4) Kirkpatrick, in Graig and bittel, op. cit .. p 101

(5) Kirkpatrick, in Graig and bittel, op. cit .. p 106

المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب في مجالات الإدارة" مرجع سبق ذكره ص١٤٩ . أحمد صقر عاشور "إدارة الأفراد" .



المبحث الثاني

أسس وأساليب تقييم التدريب

بعد أن تناولنا في المبحث الأول مفهوم متابعة وتقييم التدريب والاتجاهات الخاصة بهما بالقدر الضروري لإلقاء الضوء على أحد الجوانب المهمة للتدريب فإن الباحث يعقبه بالدراسة لأسس وأساليب تقييم التدريب من خلال مطلبين متعاقبين على النحو التالي :

المطلب الأول : أسس ومعايير تقييم التدريب .

المطلب الثاني : أساليب تقييم التدريب .

المطلب الأول

أسس ومعايير تقييم التدريب

إن نظام المتابعة والتقييم يختلف من جهة إلى أخرى ويتوقف على طبيعة النشاط التدريبي وظروف وأحوال العمل في كل جهة، وأن النتائج التي نحصل عليها من عملية التقييم في أي جهة لا يمكن تعميمها على جميع الجهات لتعدد واختلاف العوامل المؤثرة وصعوبة فصل أو عزل المتغيرات لذلك يتعين أن تضع كل جهة نظاماً للمتابعة والتقييم يتلاءم وطبيعة عملها إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن هناك أسس علمية ينبغي أن تتبع حتى تحقق عملية التقييم النتائج الدقيقة المرجوة منها كذلك توجد عدة معايير يمكن استخدامها كمؤشرات للتغيرات التي حدثت كنتيجة لتدريب فئة معينة هي كالتالي :

أولاً : الأسس الاعتبارات العلمية المتعلقة بالتقييم :

مما هو جدير بالذكر أن لتقييم التدريب مبادئ وأسس يجب مراعاتها لكي ينتج التقييم ثمرته وهذه المبادئ والأسس أهمها ما يلي[١] :

١- أن تجرى عملية التقييم في ضوء الأهداف المحددة سلفا للبرنامج وبعبارة أخرى فإن معرفة الأهداف التي يتوخاها البرنامج التدريبي قبل البدء في عملية التقييم تمثل أهمية وضرورة لا غنى عنها .

(١) المنظمة العربية للعلوم الإدارية " تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة مرجع سبق ذكره ص٢٨ .

٢- أن تكون عملية التقييم عملية تعاونية، بمعنى أنه ينبغي أن يشترك فيها كل الأطراف المعنية التي يمكن أن تتأثر بنتائج التقييم، وهذا التعاون شرط أساسي للنجاح .

٣- أن يكون الجهد التقييمي جهدا مستمراً، إذا كان يرجى من وراء التقييم وضع أسس سليمة لتحسين وتطوير البرامج التدريبية .

٤- أن يكون التقييم محدداً تحديداً نوعياً، فالتعميم لا يمكن أن يؤدي إلى تحسين في البرنامج التدريبي، والتحديد النوعي يتطلب أن تسفر عملية التقييم عن نتائج توضح نقاط الضعف وجوانب القوى على سبيل التحديد والحصر.

٥- أن تسفر عملية التقييم عن تزويد المدربين بطرق ووسائل تمكنهم من تقييم أنفسهم في نفس الوقت الذي يتم فيه تقييم العملية التدريبية وأخيراً تقييم نتائجها النهائية .

٦- يجب أن تكون نسبة حضور المدربين ١٠٠ % [٢].

٧- ضرورة التمسك بقيام كل متدرب بواجباته وتنفيذ مسئولياته في البرنامج ويشمل ذلك الاشتراك في المناقشة وإبداء الآراء والإجابة على الأسئلة وحل التمارين وتسليم ما يطلب منه من واجبات في مواعيدها .

٨- ضرورة تحديد مواعيد الحضور، والموضوعات المطروحة للشرح أو المناقشة، والواجبات التي سيكلف بها كل متدرب ومواعيد تسليمها كتابة على أن يتم تسليم كل مندوب نسخة من هذا الجدول في وقت يسمح له بالإلمام بها والاستفسار عما يريد الاستفسار عنه .

ونضيف إلى ما تقدم أن هناك بعض الأمور ينبغي أن توضع في الاعتبار عند تقييم البرنامج التدريبي وهي[٣] :

١- أن أسهل البرامج التي يمكن تقييمها هي البرامج الموضوعة على أساس احتياجات نوعية محددة .

٢- أن تقييم البرامج القصيرة الأجل أسهل بكثير من تقييم البرامج طويلة الأجل .

٣- من المرغوب فيه تكوين مجموعات رقابية إذا أمكن ..

(٢) منصور أحمد منصور "المبادئ العامة في إدارة القوى العاملة" وكالة المطبوعات الطبعة الثانية الكويت عام ١٩٧٥ ص٤٥٠ .

(٣) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة" مرجع سبق ذكره ص٢٨،٢٩ .



أي مجموعة مماثلة للمجموعة التي يتم تدريبها لا تتلقى تدريبا حتى يتم مقارنة المجموعة فيما بينهما بعد إنهاء التدريب .

٤- يجب أن نؤخذ في الاعتبار المتغيرات الهامة (على الرغم من صعوبة وتعذر ذلك في الممارسة والتطبيق) حيث ما هي المتغيرات الهامة ؟

٥- في أثناء مرحلة التخطيط للبرنامج التدريبي، يجب تضمينه خطة للمتابعة وأخرى للتقييم تحقق وتيسر عملية التقويم .

٦- يجب أن تظهر نتائج التقييم في لغة وصياغة واضحة وقاطعة.

ثانياً : معايير التقييم :

يوجد عدد من المعايير يمكن استخدامها كمؤشرات للتغيرات التي حدثت للتدريب، وعلي ذلك سيتناول الباحث فيما يلي نماذج من تلك المعايير وكذا العوامل المؤثرة في اختيار هذه المعايير وذلك على النحو التالي :

١- نماذج (التقييم) :

أ- التغيير في المعرفة :

(١) فيما يتعلق بالعلاقات الإنسانية، مبادئها وتطبيقاتها.

(٢) فيما يتعلق بمبادئ الإدارة أساليبها ونظرياتها .

(٣) فيما يتعلق بأهداف وسياسات المنظمة .

(٤) فيما يتعلق بالتطور والتقدم التكنولوجي .

ب- التغيير في السلوك والاتجاهات :

(١) نحو المنظمة فيما يتعلق بإجراءات وطرق عمليها وفلسفتها وسياستها وأهدافها .

(٢) نحو المستوى الإشرافي أو الإدارة العليا .

(٣) نحو الزملاء في العمل والمرؤوسين .

(٤) نحو جهود التطوير .

ج- التغيير في القدرات :

(١) مهارات العلاقات الإنسانية الاتصال بين الأشخاص والقدرة على القيادة .

(٢) مهارات العمل: الاتصال. التنسيق، التخطيط، الرقابة، وضع وإعداد الموازنات. اتخاذ القرارات، القيادة .

(٣) التقليل من العادات القديمة السيئة : يجب أن نجد هذه التغييرات في المعرفة والسلوك والاتجاهات والقدرات الناتجة عن التدريب سبيلها إلى التعبير عن نفسها في مواقع العمل، وفي المنظمة لذلك فإن المعايير ينبغي أن تعكس أيضاً ما يلي :

* التغيير في آراء المشاركين في العمل :

(١) الممارسات والأساليب الإدارية الفعلية فى تطبيق مفاهيم العلاقات الإنسانية، ومهارات العمل في مواقف الفعلية .

(٢) الابتكارات والتكنولوجيا .

(٣) نسبة المديرين الذين يؤدون عملهم على النحو المطلوب .

(٤) دوران العمل، الغياب، المنازعات .

* التغيير في نتائج العمل النهائي :

(١) تغييرات السياسة .

(٢) التقدم التكنولوجي .

(٣) الأوضاع الوظيفية للأفراد .

(٤)بعض التكاليف .

(٥) تغيرات في الأنشطة : تخصيص وقت أطول للتخطيط والتنسيق .

(٦) تغيرات في الهيكل، خدمات استشارية جديدة، ويجب أن يكون ما ماثلا في الذهن أن بعض المعايير الواردة في القائمة السابقة لا تحتاج إلى أكثر من مقياس واحد مثل الغياب بينما البعض الآخر بحاجة إلى مجموعة من المقاييس الرضا عن العمل الذي يمكن أن يتحقق بمزايا المرتب والتعويضات الأخرى والإجراءات الإشرافية ..الخ.

ثالثاً : العوامل المؤثرة في اختيار معايير التقييم :

(١) الارتباط :

يجب أن يكون هناك ارتباط بين معايير التقييم وأهداف التدريب التي يجب أن ترتبط بدورها بأهداف المنظمة، فإذا كانت الأهداف قد تم تحديدها على نحو محدد وكاف فإنه من السهل بعد ذلك تحقيق الارتباط المنشود بين معيار التقييم وأهداف التدريب .

(٢) التمييز :

معايير التقييم السليمة هي تلك المعايير التي تبتعد عن التميز في مواقف كثيرة، فعلى سبيل المثال، قد يحابي المسئولين المتدربين تحت رئاستهم في تقدير إنتاجهم وأدائهم أو قد يعطى المشتركون إجابة مشجعة أو متوقعة. وقد بحث

التحيز حتى في اختيار المعايير وفي تفسير نتائج البرامج .

(٣) درجة الوثوق والاعتماد :

يجب أن تعكس المعايير اتفاقاً في القياس إذا استخدمت في نقاط مختلفة في نفس الوقت، وعلى أساس أن تكون جميع العناصر الأخرى متساوية فإذا تذبذب القياس يصبح من المستحيل استخدام هذه المقاييس على اعتبار أنها تمثل تغييرات في جهود التدريب، وعند استخدام اختبارات أو استقصاءات نمطية وقياسية يمكن توفير معلومات عن مدى ودرجة الوثوق بها والاعتماد عليها غالباً .

(٤) النواحي العملية :

قد تكون بعض الأساليب الفنية للتقييم أو اختبارات الأداء مكلفة ماليا أو تحتاج إلى وقت طويل، كما يمكن كذلك اعتبار المعايير غير عملية نتيجة لعدم توافرها نسبياً، وقد يكون أيضاً غير عملي من الناحية التجريبية (الانتظار لفترة طويلة بعد انتهاء البرنامج التدريبي لقياس معيار من المعايير) ذلك لأنه إذا مر وقت طويل على انتهاء البرنامج، فإن هناك عناصر وعوامل أخرى غير البرنامج التدريبي يمكن أن تؤثر على القياس .

(٥) القبول :

يجب أن تكون المعايير مقبولة من عناصر الإدارة العليا في المنظمة باعتبار أن هذا المستوى من مستويات الإدارة هو الذي يتخذ القرارات النهائية المتعلقة بالنشاط التدريبي، وعلى هذا الأساس يجب أن يقدروا مدى أهمية وارتباط هذه المعايير،كذلك فإن تقبل هذه المعايير من قبل المشتركين له نفس القدر من الأهمية .

(٦) الموضوعية : يقصد بالمعيار الموضوعي المعيار الأكثر وضوحا، مع إمكانية إخضاعه للقياس الكمي والأقل عرضه للتحيز عند تفسيره، والموضوعية مسألة نسبية فقد تتدخل مجموعة من العوامل لتحويل أكثر المعايير موضعية ووضوحا إلى معايير غير صالحة للتقييم .

(٧) عنصر الوقت :

تتم عملية القياس من الناحية النمطية قبل الجهد التدريبي وبعده وقد تكون عملية القياس في أثناء التدريب ذات فائدة في تحديد الأثر الذي تحقق حتى مرحلة من المراحل للاستفادة منه في تحسين عملية تخطيط البرنامج التدريبي، وقد تتم عملية القياس فور انتهاء التدريب مباشرة، كذلك على فترات متعددة بعد ذلك، وكلما انقضى وقت على انتهاء التدريب تطلب الأمر بذل مزيد من الحيطة والحذر في تحديد نتائج التدريب وضعف عملية تحديد نسبة التغييرات التي حدثت إلى الجهد التدريبي الذي تم .

المطلب الثاني

أساليب تقييم التدريب

أوضحنا في المبحث الأول من هذه الدراسة لمفهوم وأهمية المتابعة والتقييم للبرنامج التدريبي لفئة معينة في ضوء الأهداف المحددة لهذه الفئة ومستوياتها من حيث رد الفعل الخاص بأعضاء الدورة التدريبية تجاه التدريب وكمية المعلومات أو درجة التعلم التي قام بتحصيلها الأعضاء واثر التدريب على سلوك الأعضاء عند قيامهم بوظائفهم، وأثر التدريب على كفاية الأداء في مواقع العمل فضلاً عن أثر التدريب وانعكاساته بصفه عامة على كفاية الأداء في مواقع العمل علاوة على أثر التدريب وانعكاسه بصفه عامة على المنظمة في مدى تحقيق المتدربين لأهدافها، كذلك تطرقنا إلى نطاق وحدود تقييم التدريب ثم أخيرا استعرضنا لمراحل عملية التقييم ..

ويقودنا هذا التمهيد إلى دراسة الأساليب العلمية والعملية المناسبة للتقييم وذلك من خلال الموضوعين التاليين :

(١) أساليب تقييم البرنامج التدريبي .

(٢) الموضوعية في التقييم .

أولاً : أساليب تقييم البرنامج التدريبي :

أن عملية تقييم النشاط التدريبي تعتمد أساسا على عملية قياس فاعلية وكفاءة التدريب، وقد ذكرنا أن الغرض الرئيسي من تقييم التدريب هو أن نتعرف على مدى نجاح برنامج تدريبي معين في تزويد المتدربين بالمعارف والقدرات والمهارات بعد انتهاء البرنامج وعودتهم إلى أعمالهم المعتادة، ومن دراستنا لمراحل التقييم وعناصره نجد أن هناك طرقا عديدة لتقييم التدريب بعضها موضوعي والآحر ذاتي يعتمد على تقدير الشخص وحكمه، وفاعلية التدريب لها طرق قياس



مختلفة يمكن تقسيمها إلى عدة طرق[١] ثم نتبعها بأساليب التقييم بصورة تفصيلية على النحو التالي :

١- التقسيمات المختلفة لطرق التقييم :

أ- طرق قياس موضوعية وشخصية :

الطرق الموضوعية هي التي تعتمد على سلوك ظاهر للفرد مثل كمية إنتاجيته، أما الطرق الشخصية فهي تعتمد على رأى أو اعتقاد مثل رأى الرئيس المباشر أو القيادات في لقاءها بمرؤوسيها .

ب- طرق قياس مباشرة وغير مباشرة :

يعتبر القياس مباشرا إذا كان يقيس الفرد أو نتيجة هذا العمل أو التصرف، بينما يعتبر القياس غير مباشر إذا كان يحاول تقييم أداء عمل شخص معين من خلال تأثيره على أعمال الآخرين بمعنى آخر[٢] المقاييس المباشرة هي التي يعكسها المتدرب مباشرة أو يتم الحصول عليها منه مثل (المعرفة، نتائج الامتحانات والاختبارات التي تجرى له)، أما المقاييس غير المباشرة فتعكس تلك المتغير التي يتم قياسها من خلال مصادر أخرى مثل المرؤوسين أو من خلال ملفات التدريب التي تبين تاريخ حياتهم الوظيفية .

ج- المقاييس المحددة والمقاييس العامة (التخصيص والتعميم):

المقاييس المحددة هي التي تقيس كفاءة التدريب بالنسبة للفرد في أدائه لجزء معين من العمل، أما المقاييس العامة فهي التي تقيس مستوى أداء الفرد بصفة عامة، وبمعنى أخر هناك معايير نوعية محددة منها على سبيل المثال محاولة قياس أبعاد اتجاه معين (كالرضا عن المزايا التي يحصل عليها المتدرب) وهناك أيضا المعايير التي تتسم بالعمومية مثل قياس وتقدير الأداء الكمي للمتدرب عقب انتهاء تدريبه .

د- المقاييس المتعددة (المعايير المتعددة) :

غالبا ما تشكل مجموعة من المعايير البسيطة فيما بينها مجموعة قياس واحدة تتصف بالعمومية،هو ما يحدث في معظم الحالات قبل التدريب عندما يتم تجميع درجات الاختبارات النوعي المحددة التي تجرى للمتدرب لتشكل في النهاية درجة عامة واحدة تبين مستواه، ويمكن من خلال عملية التحليل النهائية تفسير كل اختبار نوعي على حدة، كذلك المعيار العام الذي يتكون من مجموعة المعايير النوعية.

٢- أساليب تقييم التدريب :

قد يتضح من دراستنا لمراحل التقييم للنشاط التدريبي (برنامج تدريبي - سلوك المتدرب - وأدائه المدرب وقدرته على إحداث التغيير المطلوب في سلوك واتجاهات المتدرب ...) أن هناك أساليب جديدة لتقييم التدريب، وبعض هذه الطرق موضوعي والآخر كما سبق القول يعتمد على التقدير الشخصي، كما أن بعض هذه الطرق يقيس النتائج السريعة للتدريب والأخر يركز على النتائج بعيدة المدى بعد انتهاء فترة التدريب، ونفصل فيما يلي أساليب التقييم التي يمكن أن تستعين بها في تقييم فعالية التدريب[٣].

أ- الاختبارات :

وهى مجموعة من الأسئلة شفوية أو تحريرية تطرح على المتدربين لتبين لمسئول التدريب من إجاباتهم عنها مقدار المعرفة أو المعلومات التي حصلوا عليها من البرنامج التدريبي، وقد تعقد هذه الاختبارات قبل أن يبدأ التدريب وكذا تعقد أثناء البرنامج التدريبي ثم بعد انتهاء التدريب . كما تعقد هذه الاختبارات للمتدربين ولمجموعة أخرى من الأشخاص الذين لم يتدربوا، وتحصيل المجموعة من جراء الاختبار بالنسبة لموضوع معين هو الأساس الذي يبنى عليه تقدير كل متدرب فإذا قيل أن هذا المتدرب حصل على تقدير ممتاز فمعنى ذلك أنه ممتاز بالنسبة لمجموعة المتدربين الذين أدوا معه الاختبار، وبهذه الطريقة في التقدير يمكن وضع كل متدرب في مكانه الصحيح بالنسبة لمجموعة المتدربين الذين انتظموا معه في دورة تدريبية واحدة وبطريقة عادلة لا تتأثر ارتفاعا وانخفاضا تبعا لسهول أو صعوبة الاختبار أو اختلاف المدربين الذي يعهد إليهم بتصميم أسئلة الاختبار

(١) - على السلمي "إدارة الأفراد لرفع الكفاءة الإنتاجية دار المعارف الطبعة سنة بدون القاهرة ص٩٩ .
- أحمد علاء الدين الأمام "تدريب الإدارة الوسطى في قطاع الخدمة المدينة" رسالة لنيل درجة الماجستير من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٧٣ ص٢٦٤ .

(٢) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة" مرجع سبق ذكره ص٣٧ .

(٣) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "المؤتمر العربي للتدريب الإداري الذي عقد بمدينة تونس" مرجع سبق ذكره ص١٤١-١٤٨ .



وبالتالي تصحيحها وتقديرها[١] :

وتنحصر ميزة الاختبارات في أنها تكشف عن معرفة المتدرب وإلمامه بموضوع التدريب للأشخاص الذين تدربوا كما أن قياس الفروق في نتائجها قبل التدريب وبعده بين مجموعات الأشخاص الذين تدربوا والذين لم يتدربوا يبين تأثير التدريب على المقدار الذي حصله المتدرب من معلومات.

غير أن عيوب الاختبارات تتلخص في الآتي :

- عدم استطاعة الأسئلة أن تكشف بدقة عن استيعاب المتدرب وفهمه للمعلومات التي حصلها وأصعب من ذلك أن تكشف عن استعداد المتدرب لاستعمال ما تعلم في عمله .
- قد يتنبه المتدرب للنقاط التي يهدف الاختبار إلى تقييمها وخاصة إذا طبق الاختبار قبل التدريب فيبذل فيها عناية كبيرة ويعطى فيها إجابات جيدة تظهر النتيجة أنه حصل المعلومات المطلوبة .
- كذلك أن الاختبار الحقيقي إنما يكون بالوقوف على مدى استفادة المتدرب عما تدرب عليه في مجال التطبيق العملي ولذلك فمن الخطأ الاعتماد على أداء الاختبارات وحدها لتقييم البرنامج التدريبي[٢] .
- إذا كانت الاختبارات تهدف إلى المحافظة على المستويات واختيار المتدربين وتقييمهم وتقييم المادة التدريبية الجاري تلقينها، فإن قياس مدى ما تحقق من هذه الأهداف كلها مجتمعة أو بعض منها يعتمد على مؤشرات أداء مجموعة المتدربين فى الاختبارات أما أساس التحصيل الفردي فلا يمكن به تقدير مدى تحقيق أي من هذه الأهداف حيث أنه لا يمثل إلا حالة واحدة من حالات مجموعة كبيرة[٣] .

يضاف إلى ذلك عدم الاستعداد الذهني والنفسى للمتدرب ساعة الاختبار وربما استنكاره للاختبار خاصة في برامج التدريب للقيادات العليا، ثم ما تتكلفه الاختبارات من جهد ووقت وعناية كبيرة في صياغة أسئلتها ومعالجة إجابتها إحصائيا .

ب- استقصاء الآراء :

وتشمل هذه الطريقة تقييم المتدرب للبرنامج التدريبي فور انتهائه مباشرة وبعد فترة معينة من انتهائه، فيذكر المتدرب - في استمارة خاصة لهذا الغرض - رأيه في البرنامج التدريبي من حيث موضوعاته وطريقة أدائه والفائدة التى يعتقد أنه حصلها منه .

وربما كان العيب الرئيسي لهذه الطريقة هو الخطأ الإنساني الذي يقع فيه المتدرب، فقد يكون متحيزاً أو مجاملاً فيعطى تقديراً حسنا للبرنامج التدريبي، كما قد يكون صادقا في تقديره وأنه استمتع بالبرنامج التدريبي، ويعتقد أنه استفاد فعلاً من موضوعات البرنامج ولكن ذلك لا يقيس استفادته الفعلية والمستقبلية، ومدى ما يمكن أن يطبقه في عمله بعد انتهاء التدريب وخاصة ما يتعلق بمهارات السلوك والعلاقات.

ولذلك فمن المرغوب فيه استخدام الاستقصاء قبل التدريب ومقارنة النتائج مع نتائج استقصاء أخر بعد التدريب[٤] .

ج- المقابلات :

كذلك فإن المقابلات مع رؤساء المتدربين قد توفر معلومات معينة بالنسبة للاحتياجات التدريبية، وتحسين الآراء ونقاط الضعف في التدريب ولكن هذه الوسيلة من وسائلة تقييم التدريب لها قيودها أيضا ومحدودة القيمة ذلك أن استجابة الرؤساء قد تتأثر باتجاهاتهم العامة نحو التدريب، وقد يكون الرئيس قد فشل في تحقيق الاستفادة من التدريب الذي تلقاه مرؤوسيه [٥] .

وقد يرى مسئول التدريب أن يعقد مقابلة مع المتدرب بع انتهاء البرنامج التدريبي، ويسأل عن رأيه في التدريب الذي حصل عليه ونقده له ومقترحاته بشأنه، كما يعقد مسئول التدريب مقابلة أخرى مع المتدرب بعد فترة معينة من انتهاء البرنامج التدريبي كثلاثة أشهر مثلا أو ستة ويسأل عن الآثار التي يعتقد أن التدريب قد أحدثها على سلوكه وعمله وعلاقاته، ومدى استمرار هذه الآثار خلال هذه الفترة الزمنية .

---

(١) كما شريف خورشيد "إرشادات التدريب في الخدمة المدنية الجزء الثاني متابعة وتقييم التدريب مرجع سبق ذكره ص٣٤ .

(٢) زكى محمود هاشم "الادارة العلمية للأفراد" دار المعارف طبعة ١٩٧٢ القاهرة ص١٧٢ .

(٣) كمال شريف خورشيد "متابعة وتقييم التدريب" مرجع سبق ذكره ص٣٥ .

(٤) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب فى مجال الإدارة العامة" مرجع سبق ذكره ص٥٦ .

(٥) المنظمة العربية للعلوم الإدارية المرجع السابق ص٥٦ .



د- تقارير مسئول التدريب :

يكتب المسئول عن البرنامج التدريبي تقديرا يشرح فيه كيف تم وضع البرنامج التدريبي وكيفية تنفيذه ويسجل انطباعاته عن المتدربين والمدربين ويدون ملاحظاته على سلوك المتدربين أثناء تنفيذ البرنامج ومدى حرصهم على حضور جلساته واهتمامهم بموضوعاته وتعاونهم مع المدربين وزملائهم في تفهم الموضوعات ومناقشة المشكلات وطرح الآراء ووجهات النظر، كما يذكر المسئول في تقديره أيضاً ما إذا كان قد استعمل مقاييس معينة قبل بدء البرنامج كالاختبارات، أو بعد انتهاء البرنامج، ويعرض نتيجة هذه المقاييس، ويتضمن تقريره كذلك نتيجة استقصاء الآراء الذي أجراه مع المتدربين، سواء عن طريق الاستمارة أو المناقشة الفردية أو الجماعية، وما تفصح عنه آراء المتدربين في البرنامج التدريبي وتعليقه على هذه الآراء .

ويعتبر التقرير الذي يعده مسئول التدريب ذا فائدة كبيرة في تقييم البرنامج التدريبي وسلوك المتدربين أثناء التدريب، وطرق التدريب التي استخدمت في البرنامج، وخاصة إذا كان المسئول أخصائيا متمرسا في تقييم البرنامج التدريبي، ملما بالنواحي الموضوعية التي يجب تقييمها في البرنامج ولكن هذا التقرير من جهة أخرى لا يغير شيئاً بعد التعرف على سلوك المتدرب في وظيفته بعد التدريب وعموماً يمكن أن يطلع الرئيس المباشر للمتدرب على مثل هذا التقرير، ليتعرف على سلوك مرؤوسيه أثناء التدريب، ويقارنه بسلوكه في الوظيفة قبل التدريب وبعده، فربما أتاح له ذلك بعض المعلومات القيمة في اهتمام المتدرب بتنمية معلوماته أو رغبته في صقل قدراته أو انتظامه في الحضور أو تعاونه مع المدربين،وغير ذلك من المعلومات ذات العلاقة .

هـ- الملاحظة المباشرة (المشاهدة) :

ليس مجرد الانخراط في برنامج تدريبي لأي فئة في أي مستوى دليلي على أن هذه الفئة قد تعلمت واستفادت وارتفع أدائها إلى الأداء المطلوب، وعلى ذلك يجب ملاحظة أدائها قبل التدريب وبعده بمواقع العمل[1] ولا تقل بأي حال من الأحوال أهمية المشاهدة العامة كوسيلة لتقييم نتائج التدريب أو آثاره، وهذا الأسلوب قد يتولاه المشرف المباشر للمتدرب، وقد يقتضى أسلوب الملاحظة المباشرة أن يتولاه أخصائي التدريب وذلك على النحو التالي :

١- تقارير الرؤساء :

حيث يعتبر الرئيس أو المشرف المباشر على أي فئة من أي مستوى في الغالب حكما جيداً على مستوى خبرة مرؤوسيه، ففى حالة التدريب على العمل وفي مكان أدائه يعني هذا أننا إنما نطلب منه أن يقيم مجهوداته الشخصية ومن ثم إذا ما عومل الرئيس على أنه أحد المسئولين عن التدريب وكان قد أحسن اختياره وتدريبه فأنه يستطيع أن يقيم نتائج تدريب مرؤوسيه في هذا الصدر فإن المشرف المباشر يكون في مركز يسمح له بدقة المشاهدة للتعرف على قدرات مرؤوسيه [٢] .

كذلك يعد الرئيس المباشر للمتدرب تقريرا يشرح فيه التغيرات التي يلاحظها بعد انتهاء المتدرب من حضور البرنامج التدريبي ويقارن هذه التغيرات بما كان عليه الحال قبل أن يتدرج المتدرب في البرنامج التدريبي ويذكر الرئيس المباشر في تقريره دلائل التغيرات التي يلاحظها على مرؤوسيه مثل سلوكه الوظيفي ومدى اهتمامه بعمله وحرصه على إجادته، وطرق معالجته للمشكلات التي يصادفها، وعلاقاتها مع الآخرين، ومناقشاته مع رئيسه وزملائه وموضوعات هذه المناقشات .. وغير ذلك من المؤشرات .

وقد يستعان أيضاً بالمرؤوسين والزملاء فيدون ملاحظاتهم عن التغييرات التي طرأت على سلوك المتدرب وأدائه وعلاقاته بعد انتهاء البرنامج التدريبي .

وقد يعاب على هذه الطريق احتمال عدم اهتمام الرؤساء والمرؤوسين والزملاء بكتابة مثل هذه التقارير، أو عدم رغبتهم في كتابتها، أو عدم توافر الوقت الكافي لإعطائها ما يستحق من دراسة واهتمام. وربما يستعاض عن كتابة التقارير بمقابلة الرؤساء والمرؤوسين والزملاء والحديث معهم عن نقاط معينة في سلوك المتدرب وأدائه والفرق الذي يلمسونه فى هذه النقاط قبل التدريب وبعده، وبالمقارنة مع الأشخاص الآخرين الذين لم

---

(١) صلاح الشنواني "إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية مدخل الأهداف" دار الجامعات المصرية القاهرة ١٩٨٦ ص١٥٦ .

(٢) محمد ماهر عليش "إدارة الموارد البشرية" مكتبة عين شمس القصر العيني القاهرة ١٩٧١ص٤٧٣ .

يحضروا نفس البرنامج التدريبي.

٢- تقارير أخصائي التدريب :

وقد يقتضى أسلوب الملاحظة المباشرة Observation أن يتواجد أخصائي التدريب في مكان عمل المتدرب قبل أن يبدأ البرنامج التدريبي ويسجل ملاحظاته على اراء المتدرب وتصرفاته وعلاقاته، ثم يذهب مرة أخرى إلى مكان عمل المتدرب بعد انتهاء البرنامج التدريبي مباشرة كذلك بعد انقضاء فترة معينة من التدريب ويسجل ملاحظاته على نفس الأشياء، ليقارنها في الفترات الثلاث قبل التدريب وبعده مباشرة وبعده بفترة زمنية محددة، حتى يكشف الفروق التي يمكن أن يعزي للتدريب وقد يفعل أخصائي التدريب نفس الشيء مع مجموعات من الأشخاص الذين لم يحضروا نفس البرنامج التدريبي، ويقارن بياناته عنهم ببيانات الأشخاص الذين تدربوا، ليقيس الفروق بين المجموعتين[١] .

وربما كانت هذه الطريقة موضوعية إلى حد كبير، إذ أنها تعتمد على مقاييس محددة كالإنتاج، وسرعة التصرف والمهارة في حل المشكلات إلخ كما أنها تقارن بين الأفراد المتدربين وغير المتدربين قبل التدريب وبعده .

لكن يعاب على هذه الطريقة تكلفتها طول الوقت الذي يستغرق فيها وسهولة تشتيت انتباه الملاحظة في جو العمل وخاصة إذا نشأت صداقة بينه وبين الأشخاص محل التقييم، واحتمال عدم إلمامه بكافة العوامل المؤثرة . كما قد يستنكر بعد الأفراد وجود ملاحظ بينهم. أو يتحايلون على إعطائه فكرة جيدة عن أدائهم أو يلترمن الجدية في العمل أثناء حضوره لذلك فإن طريقة المشاهدة تتطلب تدريباً واعيا وإعدادا خاصا للملاحظة وعلاجاً إحصائياً دقيقا .

نخلص بما تقدم أن عمليه الملاحظة اليومية لأداء المتدربين بمواقع العمل تعتبر أداة رئيسية من أدوات تقييم التدريب، ويعد تقييم الأداء قبل وبعد التدريب مصدراً جيداً للمعلومات، وفي جميع الاحوال فللملاحظة المباشرة أهميتها، ومن ثم يكون للمسئولين عن التدريب الرجوع إلى الرؤساء المباشرين للمتدربين للوقوف على مدى تأثير البرنامج التدريبي في كفاية مرؤوسيهم، على أن يكون هذا التقييم قد اتخذ الموضوعية والدقة نهجاً له[٢] .

و- نسبة الحضور كمقياس النجاح برنامج التدريب :

من مبادئ التدريب الناجح أن يبنى على ميول المتدربين فإذا لم نثير اهتمام المتدربين به إلى الدرجة التي يشاركون فيها إيجابيا في عملية تدريبهم فإن المجهود التدريبي في مثل هذه الحالة يكون فاشلاً، لذلك قد تتخذ نسبة الحضور وتزايدها وتناقصها أثناء سير العمل في التدريب دليلاً على زيادة الاهتمام بالتدريب من ناحية الدارسين، وبالتالى تصورهم بالحاجة إليه واستعدادهم لبذل الجهد في سبيل الخبرة المطلوبة [٣] .

والحقيقة فإن هذا المؤشر قد لا يكون واضحاً في الفرق التدريبية الشرطية فالالتزام بالحضور من قبل المتدربين لازم وضروري ولا يترك ذلك لحرية المتدرب فهذا يتنافى مع الضبط والربط العسكري حيث من المعروف أن الحضور إجباريا بالنسبة للمتدربين من رجال الشرطة أو لا يقبل أن يترك للمشتركين حرية الحضور كيفما شاؤا وما دام قد تم ترشيهم للالتحاق بهذه الدورات التدريبية فهناك باستمرار أمام المتدربين من رجال الشرطة أمرين لا ثالث لهما أما أن يلتزم بالقواعد الموضوعة للحضور أو الاعتذار عن عدم الحضور لأسباب مقبولة وقد أكد أحد العلماء[٤] أن التقييم السليم لأي برنامج تدريبي لابد من ضرورة الالتزام بنسبة حضور ١٠٠% طوال مدة الدورة مادام المتدرب متفرغاً، وبالتالي عند تقييمنا للمتدرب أو البرنامج التدريبي يكون هناك التقييم أقرب إلى الحقيقة حيث ستصب عملية التقييم على متدرب نسبة حضوره ١٠٠% كذلك يكون قد تلقى البرنامج التدريبي بالكامل وتقييم مدى استفادته من البرنامج أو مدى مناسبة البرنامج التدريبي له، فالأثر الذي يمكن أن ينتج عن غياب المتدرب معدوم تماما كذلك من ناحية تقييم

---

(١) المنظمة العربية للعلوم الإدارية المؤتمر العربي للتدريب المنعقد بمدينة تونس مرجع سبق ذكره ص ١٤٤،١٤٥ .

(٢) زكى محمود هاشم "الإدارة العلمية للأفراد" مرجع سبق ذكره ص ١٧٣ .

(٣) محمد خيري حربي، محمد أنور قريطم "الأسس العامة للتدريب" دار النهضة الطبعة الأولى مارس القاهرة ١٩٦٣ ص١٧٥ .

(٤) عاطف عبيد "إدارة الأفراد" دار النهضة العربية الطبعة الثانية عشر القاهرة ١٩٨٥ ص٥٢٨ .



المتدرب له، فالأثر الذي يمكن أن ينتج عن غياب المتدرب معدوم تماما كذلك من ناحية تقييم المتدرب للبرنامج التدريبي أيضاً ستكون أقرب إلى الحقيقة عن تقييم متدرب كثير الغياب في البرنامج محل التقييم .

إلى جانب القواعد الخاصة بالحضور، يجب أن توضح قواعد خاصة بالوجبات التي يكلف بها المتدربون، خاصة بالنسبة لمواعيد تسليمها، أو يجب أن يلتزم كل متدرب في البرنامج بهذه المواعيد، إلا يسمح بأي تأخير مهما كانت الأسباب ويجب أن تحدد هذه الواجبات في بداية البرنامج كما تحدد أيضاً مواعيد تسليمها، وعلى ذلك يخطر المتدرب كتابة بجدول زمني موضح به وجباته طوال فترة البرنامج التدريبي ومواعيد تسليم كل منها [١] .

ز- التجربة :

يعتبر أسلوب التجربة أكثر موضوعية ودقة عن كثير من الطرق السابقة وذلك لأنه تبعاً لهذا الأسلوب تختار مجموعتان من المتدربين المتشابهين في المستوى والخبرة والمهارة ومعدلات الأداء والمتشابهتين أيضاً في نوع العمل الذي يؤدونه وظروف العمل المحيطة بهم والأدوات والمعدات والإمكانيات المتاحة :

وتقييم المجموعتين على أساس عوامل محددة كجودة الإنتاج مثلا أو المهارة الفعلية أو القدرة على حل المشكلات. وتخضع المجموعة الأولى ومجموعة التجربة أو الاختبار لبرنامج تدريبي معين،بينما لا تعطي المجموعة الثانية مجموعة الرقابة أي تدريب وبعد أن ينتهي البرنامج التدريبي يقيم العاملون في المجموعتين على أساس نفس العوامل التي قيست قبل إعطاء البرنامج التدريبي للمجموعة التجريبية وتقارن نتائج التقييم بين المجموعتين، ليتم التعرف على الفروق التي أحدثها البرنامج التدريبي .

كما قد تختار مجموعتان أو أكثر من الأفراد المتشابهين ويعطي لكل مجموعة برنامج تدريبي واحد، ولكن يختلف في الأسلوب، أو المدربين أو الوقت. أو أدوات التدريب، وتقارن نتائج التدريب في المجموعتين أو المجموعات بالنسبة لهذه الاختلافات حتى تقاس الفروق التي تشير إلى فاعلية طريقة معينة من طرق التدريب، أو أداة من أدواته أو التوقيت الذي يتلقى فيه المتدربون تدريبهم .

ورغم توافر الموضوعية في هذه الطريقة إلا أنها تستنفذ وقتا طويلاً وهي كذلك مكلفة ومرهقة أو تتطلب تنظيما وإشرافا دقيقين، كما تتطلب مجهوداً مستنديا كبيراً، هذا بالإضافة إلى ما قد تحدثه من إحباط في نفوس العاملين فى المجموعة الرقابية إذا علموا بموضوع التجربة، أو ربما تروعهم لإيقاف أعمالهم ليثبتوا أنهم كفاءة عالية أو العكس فقد يتباطأون في أعمالهم ليحصلوا على التدريب الذي حصل عليه زملاؤهم في مجموعة الاختبار ونظرا لهذه الصعوبات نجد أن طريقة التجربة نادراً ما تطبق في الواقع العملي[٢] .

ح- تقارير تقييم الآراء :

يكتب الرؤساء المباشرون تقارير الآراء عن مرؤوسيهم، عن فترة زمنية معينة، وتعتبر هذه التقارير مصدرا لمعلومات لا بأس بها عن سلوك الفرد وعلاقاته وأدائه ودرجة تعاونه وانتظامه ومعلوماته وإلى غير ذلك من العوامل ذات العلاقة وعلى ذلك يمكن لمسئول التدريب أن يستعين بهذه التقارير قبل تنفيذ برنامج التدريب وبعد الانتهاء من البرنامج، حتى يرى تقدم المتدرب أو تغييره في العمل والأداء والعلاقات من وجهة نظر رئيسه .

وقال بعض علماء الإدارة [٣] أن هذه الوسيلة -تقارير تقييم الأداء - هي عبارة عن تقارير دورية عن كفاءة العاملين، وهي تعتبر واحدة من أكثر الطرق موضوعية لتقييم البرنامج التدريبي .

غير أن الباحث يؤيد الرأي الذي يقول [٤] بوجوب الحذر عند قراءة بيانات تقارير تقييم الآراء ويستحسن عدم الاعتماد عليها وحدها، ولكن يجب الاستعانة بطرق أخرى بجانبها وذلك لما لتقييم الأداء من مشكلات يعرفها الرؤساء والمرؤوسين وعلى رأسها أخطاء الهالة، والتعميم، والتحيز الشخصي .

---

(١) عاطف عبيد المرجع السابق ص٥٢٠ .

(٢) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "المؤتمر العربي لتدريب الإداري بمدينة تونس" مرجع سبق ذكره ص١٤٧،١٤٦ .

(٣) زكي محمود هاشم "الإدارة العلمية للأفراد" مرجع سبق ذكره ص١٧٣ .

(٤) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "المؤتمر العربي للتدريب بمدينة تونس" مرجع سبق ذكره ص١٤٧ .

ط - مقارنة التدريب بين المنظمات المختلفة :

يمكن أن يقارن برنامج تدريبي في منظمة معينة ببرنامج تدريبي متشابه في منظمة أخرى متشابهة، من حيث نوع التدريب وطريقة إدارته والنتائج التي حققها، ذلك للتعرف على فائدة للبرنامج التدريبي وأثره على الأداء الوظيفي وأداء المنظمة ككل وعلاقته بأهدافها وسياستها .

ولكن قدرا كبيرا من الحذر يجب إتباعه في هذه الطريقة، فقد تكون المقارنة مضلله أو غير فعالة، نظرا لتعدد العوامل المؤثرة واختلاف الظروف في المنظمة التي تعقد المقارنة وغيرها من المنظمات الأخرى. كما قد يصعب في الأغلب الأعم الحصول على معلومات دقيقة عن عوامل نجاح التدريب في المنظمات الأخرى،لذلك فقد يستعان في هذه الطريقة بوكالات البحوث أو الجهات التدريبية الخارجية المتخصصة .

ثانياً : الموضوعية في التقييم(١) :

أوضحنا فيما تقدم أن هناك عدة طرق وأساليب لقياس نجاحات وإنجازات المتدرب وبالتالي فاعلية النشاط التدريبي من عدمه، وقد لا نستطيع هذه الطرق والأساليب في بعض الأحيان تحقيق الهدف منها لغياب الموضوعية حول مدى ما حققه المتدرب من تقدم، ومن ثم فأنه من الأهمية يمكن تحديد أسباب احتمال حدوث مثل هذ التفاوت في التقييم واقتراح بعض التي يمكن أخذها في الاعتبار حتى لا يحدث انحراف في عملية التقييم .

وتأسيسا على ما تقدم فإن نقطة البدء ينبغي أن تكون التمييز بين نوعين أساسيين من التقييم :

- تقييم المعلومات والأحكام والآراء .
- تقييم السمات والصفات الشخصية .

ويتطلب تحقيق النوع الأول من التقييم إجراء اختبارات موضوعية أما النوع الثاني فقد يحتاج إلى الملاحظة وإصدار الأحكام والآراء ونركز في هذا المقام على الاختبارات الموضوعية.

١- ماهية الاختبارات الموضوعية :

هي التي تنصب على توجيه أسئلة تتناول جميع موضوعات التدريب .

وهناك بعض الآراء تميل إلى استخدام ما يسمى بالاختبارات التي تستند إلى قيام المتدرب بكتابة مقال للأسباب التالية :

أ- أنها تعطي المتدرب فرصة أكبر للتغير عن نفسه بحرية .

ب- أن قيمتها كوسيلة تعليمية وتدريبية أكبر من النوع الذي ينصب على توجيه أسئلة تتناول جميع الموضوعات التدريبية.

. بيد أن دعاة استخدام الاختبارات الموضوعية فوجهة نظرهم تنحصر في أن العديد من المدربين يميلون ويفضلون هذا النوع من الاختبارات لأن النتائج التي تسفر عنها موثوق بها ومضمونة كما أن تعميمها يحقق وفرا في الوقت والجهد، كذلك فإن نتائجها يمكن معالجتها إحصائيا. وفضلاً عن ذلك فإنهم يرون أن من خلال الاختبارات الموضوعية يمكن أن تتاح فرصة أفضل لاختبار الأحكام والآراء وتطبيق المبادئ بجانب اختبار المعلومات إلا أننا نرى أنه يمكن تطبيق النوعين معا بحيث تختبر في المتدرب المعلومات والمهارات التي اكتسبها من التدريب فضلاً عن اكتشاف موهبته في كيفية التعبير عن نفسه بحرية بعد انتهائه من التدريب .

٢- الإجراءات التي تساهم في تحسين الاختبارات الموضوعية :

هناك بعض الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تحسين الاختبارات الموضوعية وهي كالتالي:

أ- يجب أن يكون لكل بند من بنود الاختبار إجابة صحيحة واحدة.

ب- يجب إلا يكون مدى صحة أي بند من بنود الاختبار محل شك أو خلاف .

وأهم مزايا الاختبارات الموضوعية هي :

أنها تساعد في القضاء على التحيز في تقييم جهود وإنجازات المتدرب .. ومن أهم القضايا التي تثار في هذا المقام تكمن في هذا التساؤل : ما هو الشيء الذي ينبغي تقييمه (أداء المتدرب أم قدرته ومهاراته في الأداء) فإذا التزمنا بجانب الأمان والحذر فإن التقييم يجب أن يقتصر على ما يبديه المتدرب من قدرة ومهارة على العمل بأدائه الفعلي أما إصدار أحكام متعلقة بالإمكانية في الأداء فهي شخصية وتقديرية .

---

(١) المنظمة العربية للعلوم الإدارية تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة مرجع سبق ذكره ص٤٠-٤٤ .



المبحث الثالث

متابعة وتقييم النشاط التدريبي .. دراسة تطبيقية

انطلاقا من تعاظم أهمية التدريب خلال المرحلة الراهنة، باعتباره الركيزة الأساسية لتطوير قدرات الدعامة البشرية لهيئة الشرطة بما يتناسب مع التحديات الأمنية المتصاعدة والتطورات العملية المتلاحقة في ظل ظاهرة العولمة .. فقد دأب قطاع التدريب بجهاز الشرطة على انتهاج أسلوب علمي متطور لمتابعة وتقييم النشاط التدريبي من خلال خطة تعتمد أساسا على الملاحظة المشاهدة الميدانية لتحديد مؤشرات الأداء التدريبي بقطاعات الشرطة المختلفة للوقوف على إيجابياته وسلبياته ولإبراز دور عمليتي المتابعة والتقييم في تطوير النشاط التدريبي بجهاز الشرطة سنتناول بالدراسة غور وعمق وأهمية هاتين العمليتين للوقوف على العائد التدريبي من واقع نتائجها موضحين للمحاور الأساسية لهما من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : المتابعة الميدانية والمكتبة لتقييم التدريب.

المطلب الثاني : مشاكل ومعوقات عمليتي المتابعة والتقييم .

المطلب الأول

المتابعة الميدانية والمكتبية لتقييم التدريب

في إطار الاتجاهات العلمية الرامية إلى مراجعة التدريب ونتائجه وأساليبه وتطوير مساراته بما يحقق أوفر عائد متاح من تنمية وصقل مهارات وقدرات وسلوك واتجاهات قوات الشرطة.

فقد حرص قطاع التدريب بوزارة الداخلية على انتهاج سياسة علمية لتقييم النشاط التدريبي المحلى ميدانيا ومكتبياً بصفة دورية، ومن خلال وضع خطة سنوية لعمليتي المتابعة والتقييم تتسم بالدقة والواقعية والمصداقية يتم تنفيذ عمليتي التقييم والتقويم على التوازي مع خطة التدريب السنوي بما يكفل لآليات العمل التدريبي أن تسلك مساراً صحيحا، لتفعيل النشاط التدريبي على جميع الفئات العاملة بجهاز الشرطة بكافة مستوياته لتحقيق أهداف وغاياته .. وتعتمد عمليتي المتابعة والتقييم على محورين أساسيين هما كالتالي:

المحور الأول : المتابعة والتقييم الميداني .

المحور الثانى : المتابعة والتقييم المكتبى .

أولاً : المتابعة والتقييم الميداني :

أن الجهود المبذولة والمستمرة من قطاع التدريب نحو تحسين وجودة عمليتي المتابعة والتقييم الميدانية للوقوف على العائد الحقيقي للنشاط التدريبي تعكس الأيمان الكامل والحيوي بأهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة التدريبية بجهاز الشرطة فضلاً عن أهمية النشاط التدريبي للارتقاء بأداء القوات في جميع الأعمال الشرطية بكافة المواقع الأمنية المختلفة وتحقيقا للاستثمار المنشود للعنصر البشرى من جانب وأعمالا لمبدأ اقتصاديات التدريب من جانب آخر فإن عمليتي المتابعة والتقييم تتم من خلال أسلوبين وقبل أن نتناول هاذين الأسلوبين سيتم عرض للأهداف الرئيسية لعمليتي المتابعة والتقييم .

١- أهداف عمليتي المتابعة والتقييم :

أهم أهداف وغايات عمليتي المتابعة والتقييم ما يلي :

أ- تقييم مستوى أداء جميع العاملين بأجهزة التدريب (إداريا وعمليا).

ب- التأكد من أن جميع العاملين في مجالات التدريب بتلك الجهات مؤهلين عمليا وفينا للعمل بهذا الحقل .

ج- تقييم جهود الجهات المختلفة فيما يتعلق بتنمية إمكانات التدريب ماديا وبشريا وتنظيماً.

د- تدريب القوات بمختلف مديريات الأمن تدريبا مشتركا يشمل الضباط والأفراد والمجندين على مختلف المواقف الأمنية والتي تماثل الواقع الفعلي والمداركة الفورية في الموقع للأخطاء التدريبية خاصة في مجال الأعمال القتالية بالإضافة إلى نقل الخبرات التدريبية والفنية للأجهزة التدريبية .

هـ- تقييم مستوى الكفاءة التدريبية للضباط والأفراد والمجندين العاملين في مجال التدريب من خلال أجراء العديد من الاختبارات العملية في مجالات التدريب المختلفة (اللياقة البدنية التدريب العسكري والانضباطي الأسلحة والرماية نماذج تدريبية على مواقف أمنية مختلفة سواء لمواجهة التحديات الأمنية الحالة أم المحتملة ... الخ) .

٢- أسلوبي عمليتي المتابعة والتقييم الميداني :

الأسلوب الأول : إيفاد لجان للتفتيش (لمتابعة وتقييم أجهزة التدريب المركزية والمحلية) :

حيث يتم إيفاد لجان يتشكل أعضائها من لجان على مستوى عال من التخصص يشترك فيها ممثلين من مصلحة التدريب، والإدارة العامة لشئون المجندين، وكلية التدريب والتنمية وذلك لتولى ممثلين من مصلحة التدريب والإدارة العامة لشئون المجندين،وكلية التدريب والتنمية وذلك لتولي تقييم عناصر النشاط التدريبي على مستوى وزارة الداخلية (إداريا وفنيا) ومن أم هذه العناصر (فاعلية الدعامة البشرية المساعدات التدريبية والتجهيزات والأدوات والتسليح أساليب التدريب أداء القوات على بعض نماذج العمليات الشرطية الاشتباك والدفاع عن النفس الرماية على الأسلحة المستحدثة فنيا وتكتيكيا الانضباط واللياقة البدنية الإلمام بالمعلومات المهمة في مجال التدريب الإنشاءات والأماكن التدريبية) كل حسب اختصاصه المنوط به باللجنة وذلك وفقا لخطة المتابعة والتقييم الموضوعة، للوقوف على مستوى وكفاءة وفاعلية القوات، ومدى ملاءمة المناهج التدريبية للمتغيرات التي طرأت على الساحة الأمنية من جانب وقياس مستوى الأداء التدريبي من جانب آخر ويتم هذا التقييم على مرحلتين (دورتين) خلال العام التدريبي على مديريات الأمن والمصالح والإداري العامة والمركزية مستهدفاً بالإضافة إلى ما تقدم ما يلي:

١- التلقين لتحديد المفاهيم وتوحيد الفكر التدريبي وإيضاح وصياغة أهداف التدريب بالدقة المطلوبة لضمان وضع النشاط التدريبي في مساره الصحيح لتحقيق أغراضه النهائية.
٢- تقييم وقياس مستوى الأداء التدريبي ومعدلاته في كافة عناصره ومراحله لاختيار المتميزين وترتيب مستوياتهم ومراكزهم بمديريات الأمن والمصالح والإدارات العامة تمهيدا لتحفيزهم وتكريمهم في نهاية العام التدريبي لإذكاء روح المنافسة بين تلك الجهات من ناحية والارتقاء بالمستوى والأداء التدريبي من ناحية أخرى .

الأسلوب الثاني: الإشراف الفني (على أجهزة التدريب المركزية) :

ينفذ هذا الأسلوب في إطار خطة موضوعة يتم وفقاً لها تعيين أحد السادة الضباط الفنيين في المجال للانتقال إلى مكان التدريب أثناء انعقاد الدورة للوقوف على مدى تحقيق المنهج لأهدافه والتأكد من أن اختيار المدربين لتنفيذه كان وفق معايير موضوعية وأن مكان ومناخ التدريب وأسلوبه والمساعدات التدريبية والتجهيزات كانت مناسبة وذلك من خلال استيفاء المتدرب لاستمارة الاستقصاء المعدة سلفا لهذا الغرض ... ويتم بعد ذلك تفريغ البيانات والمعلومات التى تضمنتها الاستمارة وجدولتها وتحليلها ودراستها وإعداد تقرير تفصيلي عما أسفر عنه الأشراف الفني من ايجابيات التدريبية مشفوعة بالمقترحات والمعالجة المناسبة .. ويتم هذا الأشراف أثناء انعقاد الدورة بالجهات التدريبية بالمنطقة المركزية .

ثانياً : المتابعة والتقييم المكتبي :

ويعتمد ذلك على البيانات والمعلومات الواردة من الجهات عن مستوى أداء التدريب وعائدة بمواقع العمل بعد عودة المتدرب لبيئة عملهم الحقيقية ويتم ذلك من خلال إعداد استمارات استقصاء رأى موجهه إلى الرؤساء المباشرين للمتدربين بمقار أعمالهم بعد انتهاء فترة تدريبهم حيث تصمم هذه الاستمارة من خبراء متخصصين في مجال التدريب بهدف الوقوف على مدى ارتقاء التدريب بمستوى أداء المتدربين بعد التدريب وعودتهم لمباشرة مهام أعمالهم، ومعرفة ما إذ كان هناك تغييرات قد أحدثها التدريب في معلومات المتدربين وقدراتهم ومهاراتهم وسلوكهم واتجاهاتهم من عدمه .. وتتم المتابعة والتقييم المكتبي بالخطوات التالية:

الخطوة الأولى : تصميم استمارات استقصاء رأى تهدف في النهاية إلى قياس مستوى المتدرب بعد التدريب والتأكد من انتقال أثر التدريب إليه من عدمه .. على أن يكون ذلك بعد فترة مناسبة من مباشرة المتدرب للعمل المنوط به والذي تدرب عليه .. على أن توضع أسئلة الاستمارة بطريقة علمية يسهل جدولتها ودراستها واستنباط النتائج الحقيقية منها.

الخطوة الثانية : حصر المتدربين وأماكن عملهم بعد انتهاء فترة تدريبهم والتأكد من أنهم يعملون في المواقع والأعمال التي دربوا عليها .

الخطوة الثالثة : ترسل نماذج المتابعة والتقييم (استمارة الاستقصاء) إلى الرؤساء المباشرين للمتدربين بمواقع أعمالهم .

الخطوة الرابعة: يتولى الرؤساء المباشرين استيفاء الاستقصاء من واقع ملاحظاتهم ومشاهداتهم ومتابعتهم المستمرة أثناء قيامهم بمهام أعمالهم التي تدربوا عليهم ويدونون إجاباتهم



على أسئلة الاستمارة بكل وضوح ودقه.

الخطو الخامسة : عقب استيفاء المباشرين لنماذج المتابعة والتقييم الخاصة بمرؤوسيهم (الذين سبق تدريبهم) يتم إعادتها مرة أخرى للجهة المختصة بالمتابعة لدراستها وجدولتها ومن خلال دراسة البيانات والمعلومات وتحليلها يمكن استنباط النتائج منها .

الخطوة السادسة : بعد إتمام جدوله ودراسة وتحليل البيانات والمعلومات بمعرفة متخصصين علميين تستخلص النتائج المطلوبة فإما أن نوضح استفادة المتدربين بعد نقل الأثر الإيجابي للتدريب إليهم وأما أن تبين أنه لا جدوى ولا فائدة من التدريب وبالتالي يجب دراسة الأسباب وكيف نجعله مفيداً وفعالاً ؟ كما تبين تلك الدراسة أيضاً ما إذا كانت الفجوة بين أداء المتدربين قبل التدريب والأداء المستهدف قد ضاقت بالشكل والصورة المرضية فضلاً عما تقدم تبين عمليتي المتابعة والتقييم أيضاً ما إذا كان المتدرب قد ألحق بمجال العمل الذي درب عليه من عدمه حتى لا نهدر مبدأ اقتصاديات التدريب .

الخطوة السابعة : وفقاً للنتائج التي يتم الحصول عليها وفي إطارها يتم تعديل أو تطوير أو تغيير المناهج التدريبية أو أسلوب التدريب أو وسائلة أو غيرها من عناصر النشاط التدريبي الأخرى التي تظهر للنتائج أن هناك تقصير بشأنها .. ويتم تداركها في الخطة التدريبية القادمة .

ثالثاً : دور اللجان الفرعية للتدريب في متابعة وتقييم التدريب:

أنشأت اللجنة الفرعية للتدريب بالقرار الوزاري رقم ٤٩٧٤ لسنة ١٩٩٣ في المادة (٣) منه حيث قرر أن تشكل بكل مديرية أمن أو مصلحة أو إدارة عامة[١] لجنة للتدريب تختص بالآتي:

١- حصر الاحتياجات من الواقع الفعلي وإخطار أجهزة التدريب المركزية لتنفيذها .

٢- الالتزام بترشيح الأعداد الموضحة بخطة التدريب السنوية للانتظام بدورات الفرق التدريبية التي تعقد على المستوى المركزي .

٣- متابعة إلحاق الحاصلين على فرق تدريبية في المجال الذي دربوا من أجله .

٤- حصر الاحتياجات والإمكانيات المطلوبة لأجهزة التدريب المحلية وأخطار الأجهزة المعنية لتدبيرها في حالة تضرر تدبيرها محليا .

٥- متابعة تنفيذ أنواع وبرامج التدريب التي تنفذ على المستوى المحلى بمراكز التدريب والإدارات وأقسام قوات الأمن حتى يحقق هذا النوع من التدريب الهدف المرجو منه .

٦- تنفيذ أي نوع من التدريب الفوري الذي يرى اللجوء إليه لمواجهه أحداث أمنية بذاتها أو لتفادى أي قصور يظهر في مجال أداء العمل الشرطي بعد استشارة أجهزة التدريب على المستوى المركزي .

- وتنعقد اللجنة الفرعية مرة كل شهرين على الأقل للوقوف على المشكلات وحلها .
- من الواضح من العرض السابق أن أهم ما تنهض به اللجنة الفرعية للتدريب بكل مديرية أمن أو مصلحة أو إدارة عامة هي عملية المتابعة والتقييم للنشاط التدريبي على المستوى المحلى حتى تستطيع أن تباشر

---

(١) تشكل اللجنة الفرعية للتدريب بالمصالح والإدارات العامة من :
وكيل المصلحة أو الإدارة العامة   رئيسا
مساعد المدير للافراد والتدريب
مدير أو رئيس قسم التدريب   أعضاء
مدير إدارة شئون الخدمة
- وقد عدل القرار الوزاري رقم ٥٨٢٧ لسنة ١٩٩٧ تشكل اللجنة الفرعية لمديري الأمن كالتالي :
تشكل اللجنة الفرعية للتدريب بمديريات الأمن بعد التعديل بالقرار الوزاري رقم ٢٨٢٧ لسنة ١٩٩٧ من السادة :
مدير الأمن رئيسا
وكيل الإدارة العامة الجغرافية للأمن المركزي لشئون التدريب / رئيس قسم التدريب بالقطاع . الجغرافي للأمن المركزي
مساعد مدير الأمن للأفراد والوحدات   أعضاء
مدير إدارة قوات الامن
مدير إدارة التدريب بمديرية الأمن
قائد مركز التدريب بالمديرية   مقررا
- ويتولى أقدم الأعضاء رئاسة اللجنة في حالة غياب رئيسها .
- واللجنة أن تضم إلى عضويتها من ترى الاستعانة بهم ويتولى أمانه اللجنة في المصالح والإدارات العامة أحدث الضباط من الأعضاء .



اختصاصاتها الأخرى على أن يقدم تقريراً تفصيليا بما تسفر عنه الاجتماعات للمجلس الأعلى للتدريب لمراجعتها ومتابعة ما يصدر عن هذه اللجان من توصيات .

- كما صدر القرار الوزاري رقم ١٩٤٥ لسنة ٢٠٠٣ في شأن إجراء بعض التعديلات التنظيمية لتفعيل العملية التدريبية بمديريات الأمن والإدارات العامة وشرطه الأقصر حيث جاء في المادة الأولى منه ما يلي :

يعدل مسمى مساعد المدير لشئون الوحدات والأفراد بكافة مديريات الأمن والإدارة العامة لشرطة الأقصر إلى مساعد المدير للتدريب والوحدات والأفراد "وأهم ما أضيف إلى اختصاصه وفقا لما جاء بهذا القرار الآتي :

- تنفيذ الإستراتيجية التدريبية للوزارة من خلال الأشراف المباشر على كافة العمليات التدريبية المحلية للضباط والأفراد وتدريبهم المشترك مع المجندين ورجال الخفراء والعاملين المدنيين.
- دراسة كافة ما تلاقيه العملية التدريبية من معوقات (بشرية - مادية) والعمل على تذليلها .

من استعراض هذه الاختصاصات التي وردت بالقرار الوزاري المشار إليه نجد أن لتنفيذها بالصورة الدقيقة فإن الأمر يستوجب من مساعد المدير للتدريب والوحدات والأفراد أن يقوم بالمتابعة والتقييم بالمشاهدة والملاحظة للنشاط التدريبي حتى يستطيع أن يباشر مهام واجباته بالدقة والمصداقية والواقعية المطلوبة حتى يفرز النشاط التدريبي نتائجه المرضية وعائدة المأمول .

رابعاً: دور المجلس الأعلى للتدريب في متابعة وتقييم التدريب:

أنشئ هذا المجلس بالقرار الوزاري رقم ٨٠٩١ لسنة ١٩٩٩ الذي حل محل اللجنة العليا للتدريب بوزارة الداخلية المشكلة بالقرار الوزاري رقم ٤٩٧٤ لسنة ١٩٩٣ في كافة اختصاصاتها مع الإبقاء على لجان التدريب الفرعية لمديرات الأمن والمصالح والإدارات العامة بأجهزة الوزارة .

ومن بين أهم اختصاصات المجلس ما يلي :

١- وضع منظومة متكاملة متطورة للعملية التدريبية للارتقاء بمستوى الأداء وصقل مهارات العنصر البشرى بوزارة الداخلية لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة وذلك في إطار السياسة العامة للوزارة .

٢- اتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة مكونات العملية التدريبية وعناصرها المختلفة "وتقييم" مستوى الأداء التدريبي بأسلوب علمي وعصري متطور للوقوف على أوجه القصور بها وإيجاد الحلول المناسبة لها .

- يعقد المجلس الأعلى للتدريب اجتماعاته بدعوى من رئيسه.
- من اختصاصات المجلس التي تم ذكرها نجد أن من أهم هذه الاختصاصات متابعة وتقييم العملية التدريبية للوقوف على أوجه القصور في المنظومة التدريبية وإيجاد الحلول والعلاج المناسب لها [١] .
- فضلاً عما تقدم تقوم لجنة مشكله من أعضاء على مستوى عالي من القيادات والخبرة التخصيصية في مجال التدريب تجوب مديريات الأمن والمصالح والإدارات العامة لمتابعة تنفيذ خطة التدريب السنوية للوزارة ومدى نقل أثارها إلى العنصر البشرى ومستوى الأداء التدريبي ومستوى ما وصلت إليه القوات من أداء في مجالات العمل الشرطي المختلفة علاوة على الاطمئنان على الوسائل والأدوات التدريبية المستخدمة وكيفية تنفيذ التدريب بالوسائل والأساليب التدريبية الحديث بالإضافة إلى ذلك تتأكد هذه اللجنة من تجهيز القوات بأدواتها وتسليحها المطلوب وتشكيلها في أطار القرارات والتعليمات والتوجيهات المنظمة في هذا الشأن .. وترصد المشكلات والصعوبات والثغرات التي تعوق العملية التدريبية وتعوق القيام بالأعمال الأمنية والشرطية

---

(١) يشكل المجلس الأعلى للتدريب من :

مساعد الوزير رئيس أكاديمية الشرطة	مدير الإدارة العامة لمعاهد أمنا الشرطة
مساعد الوزير لقطاع التدريب	مدير الإدارة العامة لتدريب قوات الأمن
مدير كلية الشرطة	مدير الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزي
مدير كلية الدراسات العليا	مدير الادارة العامة لشئون الضباط
مدير مركز بحوث الشرطة	مدير الإدارة العامة لشئون الافراد
مدير مصلحة التدريب	مدير الإدارة العام لشئون المجندين

يرأس المجلس أقدم الأعضاء رتبة ويضم إلى عضويته من يرى الإستعانة بهم في أعماله من ذوى الخبرة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات ويتولى أمانه المجلس مدير مصلحة التدريب .



على الوجه المرضى لأخطار الجهات المختصة لدراستها ومعرفة أسبابها ووضع الحلول القطعية المناسبة لها.

وسواء كانت عمليتي المتابعة والتقييم ميدانيا أم مكتبيا فإن المختصين بقطاع التدريب يتولون أعداد معايير ثابتة ومحددة يمكن من خلالها قياس معدلات الأداء التدريبي ومعرفة المؤشرات الحقيقية لمستويات المتدربين في كافة المواقع الشرطية واكتشاف أوجه القصور في جوانب عناصر النشاط التدريبي ومن ثم تتسم عملية المتابعة والتقييم بالموضعية والتجريد هذا من ناحية وتحويل قيمة ومعدلات الأداء إلى نسب عددية واضحة ودقيقة من ناحية أخرى .

المطلب الثاني

مشاكل ومعوقات عمليتي المتابعة والتقييم

من دراستنا لنظريات المتابعة والتقييم من جانب والدراسة الميدانية وما تلاحظ خلال عملية التفتيش بالمصالح والإدارات العامة ومديريات الأمن من جانب آخر تبين وجود بعض المشاكل والمعوقات تعترض عمليتي والتقييم نسردها على النحو التالي :

أولاً: معوقات تتعلق بسيكولوجية القائم بالمتابعة والتقييم:

. نود أن نذكر فيما يلي بعض العوامل التي تسبب التحيز في علميتي المتابعة والتقييم :

١- الميل إلى تأثير أحكامنا وتقييمنا على شخص ما باتجاهاتنا الكامنة المتراكمة من وجه نظرنا الشخصية عن هذا الشخص، أي بمدى رضانا عنه ككل من عدمه، فلا شك أن المدرب يتأثر تأثرا إيجابا بالمتدرب المتعاون معه، والمتفهم والمطيع لتعليماته وتوجيهاته بينما يتأثر تأثرا سلبيا بالمتدرب الذي يكون مصدرا للإزعاج والحرج له ويجادل ويعترض على وجهات نظره فضلاً عن عدم جديته وإهماله فى تنفيذ توجيهاته ... الخ

٢- الميل إلى الإسراف في التقدير، فتقيمنا إذا كان في صالح المتدرب أم في غير صالحه قد يكون به بعض الغلو .

٣- المصدر الثالث من مصادر أخطاء التقييم قد ينجم عن عملية الملاحظة فهناك أسباب عديدة وراء تجاهلنا لبعض مراحل السلوك وتركيزنا على مراحل أخرى وأن كان السبب الرئيسى وراء هذا الميل السابق الإشارة إليه إلى الرغبة في نصره الآخرين عند تقيمهم .

٤- المصدر الرابع لأخطاء التقييم هو تحول وتبدل الشخص الذي يخضع لعملية الملاحظة يجد من الصعب عليه أن يتصرف بطريقة طبيعية وعادية وعلى سبيل المثال : أن المدرب نفسه إذا وضع تحت الملاحظة أو المراقبة فإنه سيحاول أن يكون أكثر انتباها وأكثر عطفا وحدبا على المتدربين بصورة قد لا تحدث في أوقات العمل العادية، ومن ناحية أخرى فإن الأفراد الذين يضعون تحت الملاحظة يكونون أكثر توترا وهذا يجعلهم غير واثقين في أنفسهم، وغير متأكدين من أعمالهم .

٥- تعتبر الذاكرة مصدراً خامساً من مصادر أخطاء التقييم، فالأشخاص يميلون إلى تذكرة الأشياء التي تتلاءم وتتناسب مع انطباعاتهم الخاصة والآراء التي توصلوا إليها واقتنعوا بها،وهم يميلون إلى تذكر تلك الأحداث التي تدعم أحكامهم وآرائهم التي كونوها لأنفسهم من قبل .

٦- العامل السادس الذي يؤثر في عملية التقييم هو الاختلاف في فهم الخصائص والسمات التي يجب تقديرها فقد يختلف عدد من المقيمين في فهم أحدى السمات التي يتسم بها شخص ما .

٧- المصدر السابع والأخير من مصادر أخطاء التقييم والتي تجعله يبعد عن الموضوعية المرجوة فيه ينبع من الإجراءات التي يتبعها القائم بالتقييم فإذا كان التقييم يعتمد على توجيه الأسئلة والإجابة عنها، فإن المقيم قد ينحاز عن طريق توجيه أسئلة قيادية أو عن طريق اختيار أنواع معينة من الأسئلة لتوجيهها .

ثانياً : عقبات وصعوبات تتعلق بمعيار التقييم :

أن عمليتي المتابعة والتقييم من المسائل المعقدة التي تدفع أحيانا إلى الاتجاه للاعتقاد باستحالة، فلا توجد طريقة أو أسلوب محدد نستطيع به تقييم فعالية برنامج تدريبي بدقة كما أنه لا توجد وسيلة لقياس مساهمة البرنامج التدريبي في تحقيق وفورات مالية أو زيادة في كفاية الأداء للأفراد خاصة إذا تولى المتدرب بعد تدريبه مناصب قيادية أو إدارية كعمل ضابط الشرطة مأموراً بأحد الأقسام فكيف نقيس الأداء الذي ارتقى به هذا الضابط من جراء التدريب ؟ إلا أن ذلك لا ينفى معه قيمة محاولة التقييم إذ أن التقييم مهما كانت الصعوبات التي تقف في طريقة لا يمكن الاستغناء عنه فهو

يساعد بلا شك في وجود مؤشرات تدل على تحسن وجوده أداء المتدرب كما أنه يعطى أيضاً دلائل توجه إلى ضرورة تطوير البرنامج التدريبي .. ومن أهم الصعوبات التي تقف أيضاً حجر عثرة لعمليتي المتابعة والتقييم ما يلي :

١- عدم وجود مستوى أداء محدد للعمل الإداري :

إن العمل القيادي يعكس الحال بالنسبة للعمل التنفيذي فلا توجد طريقة واحدة أو عدد محدود من الطرق النمطية لأدائه بل يوجد العديد من الطرق حيث تتوقف الطريقة المتبعة على العديد من العوامل التي من بينها الخبرات المكتسبة بواسطة القائد وعناصر شخصية والمناخ الذي يعمل به وغيرها من العوامل [(١)]: فوظائف التنفيذ مثل وظائف الترحيلات في الشرطة أو كتبة السجلات بالعمل الشرطي كاستخراج جواز سفر أو رخصه قيادة يمكن أن تدرس ويوضع لها طريقة واحدة أو طريقتين نمطيتين على الأكثر لأداء كل منها وهنا يمكن على الفور تحديد الموظفين أو أعضاء هيئة الشرطة في هذه المستويات الغير قادرين على أداء العمل بالطريقة وتحديد برامج تدريبية معينة بغرض أعداهم على كيفية الأسلوب المناسب في الأداء وبالتالي يمكن تقييم برامج التدريب في هذه الحالة وذلك في ضوء قدرتها على أعداد العامل في هذا المجال والتي يمكن الحكم عليها في ضوء المعايير النمطية للأداء التي تم التوصل إليها مسبقاً فإذا نجح الشخص في تحقيق أرقام الإنتاج باتباع الطرق النمطية للأداء والتي تم تدريبه عليها كان هذا مؤشرا على نجاح برنامج التدريب، أما إذا فشل كان هذا معناه عدم نجاح هذه البرامج في تحقيق الهدف المطلوب [(٢)] .

أما بالنسبة للأعمال الإدارية فإن الأمر يختلف حيث طرق الأداء تختلف من فرد لآخر من قائد لآخر حتى إذا تم تحقيق أهداف نمطية معينة بالنسبة لكل وظيفة فإن اختيار كل قائد لأسلوب تحقيق تدريب الأفراد أو القيادات عليها، وحتى إذا تم اكتشاف مواطن معينه للنقص فإنه يصبح من الصعب تغيرها عن طريق برامج التدريب الإداري، وعلى ذلك فإن التدريب في هذا المجال ينعلق بتقديم بدائل مختلفة للسياسات الإدارية، كذلك طرق ونظم التطبيق المتاحة، ثم يترك لكل قائد أن يختار الأسلوب والطرق الخاصة به وذلك في ضوء استعداداته الشخصية وإدراكه للموقف ومن ثم فالقائم بالتقييم لا يستطيع أن يحدد بدقه مجالات التغيير في سلوك القائد وطريقة أدائه لعمله بعد الحصول على البرنامج التدريب حيث أن مجالات التغيير هذه يصعب تحديدها منذ البداية بعكس الحال بالنسبة لشاغلي الوظائف التنفيذية .

٢- عدم تحديد واضح وشامل للهدف :

أن أول صعوبة في الحقيقة تعترض تقييم التدريب هى الوصول إلى تحديد الهدف الذي نسعى إليه لإمكان معرفه ما إذا كنا قد حققناه أم لم نحققه .

وهدف التدريب لأي مستوى خاصة التدريب الإداري مجرد تحديد هدف التدريب ليس بأم اليسير والتي قد يبدو عليها بل هو مجال كثر فيه الجدل والنقاش[(٣)]، وإذا التزمنا بالرأي السابق والمقبول، من أن التدريب الإداري يسعى إلى زيادة الكفاية الإنتاجية والارتقاء بمستوى الأداء، والتي تنمية المهارات المتعلقة بالعلاقات في العمل وباكتشاف المشكلات وتحليلها، وإلى تنمية الشخصية وصقلها وتغيير اتجاهات المتدربين وفكرهم وطبيعة دورهم وعن عملهم بالمنظمات التي يعملون فيها، وإلى التنمية السياسية للقادة في المستويات المختلفة .. الخ إذا سلمنا بهذا، ثم أمكننا تصميم برنامج تدريبي يسعى إلى تحقيق هذه الأهداف مؤسسا على دراسة علمية للاحتياجات التدريبية الفعلية مع ما في ذلك من صعوبات فهل يمكن التوصل للتأكد أن وجود تغيير في القدرات والمهارات راجع إلى التدريب أو إلى غيره من العوامل ؟ أو أنه يرتبط بمستوى التدريب ؟ هذا الأمر مشكوك فيه لعدم إمكانية التحكم في الظروف الأخرى أو قياس درجة تأثيرها فقد يزيد التدريب من مهارات الموظف وقدراته، ولكن لعدم وجود أمكانية كافيه أو عدم ملاءمة بيئة العمل لممارسة ما تدرب عليه[(٤)]، أو انخفاض الروح

(١) صلاح الشنواني "إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية مدخل أهداف" مرجع سبق ذكره ص١٧١ .

(٢) فؤاد أبو إسماعيل "إدارة الأفراد مدخل سلوكي" مرجع سبق ذكره ص١٨٣.

(٣) عبد الكريم درويش "نظرة إلى التدريب في إطاره الصحيح" مجلة الإدارة العدد الرابع القاهرة ابريل ١٩٧١ ص ٥٣ .

(٤) مارى برود، جون نيوستروم تحويل التدريب استراتيجيه نقل أثر التدريب إلى حيز التطبيق، ترجمه وتعريب عبد الفتاح السيد النعماني مراجعة عبد الرحمن توفيق مركز الخبرات المهنية للإدارة القاهرة ١٩٩٧ ص ٤٩ .



المعنوية للمتدرب الناشئ عن مشاكل تتعلق بالأجور كلها عوامل قد تحجب أثار هذه الاستفادة ومن ناحية أخرى فإن تحسين أداء العاملين قد لا يعود في بعض الحالات إلى التدريب فقط فقد ينجم عن تحسين في ظروف العمل أيضاً أو تطبق أسلوب جديد في الإدارة(١) .

فإذا افترضنا جدلا أن الهدف الأول من التدريب هو الفرد كشخص وليس المنظمة ككل وأنه من تراكم صقل القدرات الفردية من ممارسة العمل سيظهر جهاز إداري أفضل، فما هي أذن معايير النجاح وكيف نقرر ما إذا كان المتدرب قد استفاد من التدريب أم لا .

٣- أن التدريب لا يمثل العامل الوحيد في زيادة كفاءة الأداء للعنصر البشرى :

وترتيبا على ما تقدم فإن شاغلي الوظائف القيادية الذين يتعاملون مع العديد من المتغيرات التي قد يصعب التحكم فيها وهذا يعنى بالتبعية أنه قد يكون بالإمكان تدريب المستوى القيادي في المجال المطلوب ومع ذلك فهم قد لا يستطيعون أن يرتفعوا بمستوى أدائهم إلى ما هو مطلوب منهم ليس نتيجة لفشل في برامج التدريب ولكن نتيجة لتداخل العديد من العوامل الأخرى التي قد تكون مفروضة على المتدرب بعد مزاولته لعمله مثل المناخ السائد التنظيم ومستوى كفاءة العاملين تحت إشرافه وغيرها من العوامل (٢).

٤- عدم تكرار نفس العمل على فترات دورية قصيرة :

حيث نجد أن معظم العمليات التي يتكون منها العمل القيادي بجهاز الشرطة لا تخضع لنطاق معين بخصوص تكرارها على فترات زمنية قصيرة فمثلا مأمور قسم الشرطة يعرض عليه يوما مشاكل وقضايا مختلفة كما أنه أيضا يتعرض لمواجهة حوادث وكوارث تختلف من وقت لآخر وقد تحدث كارثة أو حادثة قد لا يتعرض لها بعد فترات زمنية طويلة بمعنى أنه قد تتكرر هذه المشاكل أو الحوادث ولكن على فترات زمنية طويلة نسبياً وهناك البعض الذي يتكرر على فترات طويلة للغاية، وهذا يعنى أن تحديد معدلات الأداء لهذه الأعمال ليس بالأمر السهل بعكس الحال بالنسبة للوظائف العمالية فهذه الأخيرة تتكون من مجموعة من الأعمال المتكررة في شكل دورات متتابعة للعمل قد تستغرق دقيقة مثلا لذلك يسهل في مثل هذه الحالة تحديد معايير محددة للأداء في وحدة زمنية معينة، وعلى ذلك يمكن تحديد عدد الصفحات التي يجب على "كاتب الآلة الكاتبة" أن ينجزها في الساعة أو غيرها من وحدات القياس وبنفس المنطق يمكن تحديد عدد وحدات الملابس المطلوبة من العامل، الذي يعمل على آلة صنع الملابس الجاهزة خلال وحدة زمنية معينة وإذا كان من الممكن وضع معدلات أداء نمطية بالنسبة لهذه الوظائف فأنه يسهل بالتبعية تحديد مدى مساهمة التدريب في زيادة سرعة العامل حيث يوضح ذلك مدى قدرته على تحقيق معدلات الأداء الموضوعة وهو ما يعنى سهولة الحكم على كفاءة برنامج التدريب .

وفى ضوء ذلك يمكن القول أنه طالما يؤدى القائد الإداري أعمالا غير متكررة فأنه يصعب تحديد معدلات أداء بالنسبة له ويصعب بالتالي تحديد مدى مساهمة التدريب في مساعدة شاغلي الوظائف القيادية على تحقيق معدلات الأداء هذه وهو ما يعنى صعوبة قياس التدريب بالنسبة لهذا الجانب الإداري .

ثالثاً: القصور في التقييم قد يرجع إلى قلة خبرة القائمين به:

يتعين الإشارة إلى أن تحديد آثار تنفيذ البرنامج التدريبي يستلزم قدراً كبيراً من الخبرة (٣)، فكثير من الرؤساء لا يعرفون كيف يقيمون نتائج التدريب (٤)، فإذا أمكننا أن نقدر ما إذا كان برنامج تدريبي قد نجح أو فشل فما هي الوسيلة التي بها يمكن إرجاع هذا النجاح أو الفشل إلى أسباب معينة فمثلاً (٥) :

- هل فشل البرنامج التدريبي يرجع إلى أن مدته كانت قصيرة أم لأنها كانت أطول من المطلوب ؟
- أم لأن التدريب يسير بأسلوب تقليدي لا يجدي كثيرا في تغيير المتدرب ؟
- أم لأن المادة العلمية لم تكن كافية ؟

(١) فؤاد عبد المنعم الجميعي "الأسس النظرية والتطبيقية لوظائف إدارة الأفراد المكتبة الوطنية الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ٢٥٧ .

(٢) فؤاد أبو إسماعيل إدارة الأفراد مدخل سلوكي وظيفي مرجع سبق ذكره ص ٣٨٤ .

(٣) فؤاد عبد المنعم الجميعي "الأسس النظرية والتطبيقية لوظائف إدارة الأفراد" مرجع سبق ذكره ص ٢٥٧.

(٤) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "تقييم التدريب في مجال الإدارة العامة مرجع سبق ذكره ص ٤٥ .

(٥) عبد الكريم درويش "نظرة إلى التدريب في إطاره الصحيح" مرجع سبق ذكره ص ٥٣ .

- أم لأن مستوى أداء المدربين كان منخفضاً ؟
- أم لأن مستوى المتدربين كان غير مناسباً ؟
- أم لأن معايير اختبارهم كانت خاطئة ؟
- أم لأنهم عادوا لعمل لا يتناسب مع ما دربوا عليه ؟
- أم لأن رؤسائهم لأسباب مختلفة لم يعطوهم فرصة استخدام وتطبيق ما تدربوا عليه ؟ الخ.

وهل يمكن القول أن القصور كان في البرنامج التدريبي نفسه، أم أنه في نظام التدريب الذي سلكه المتدربون والذي منعهم من الاستفادة من الغرض الذي يهيئها البرنامج التدريبي .

كل هذا بلا شك يحتاج إلى أشخاص ذو خبرة عالية في عملية التقييم حتى يضعوا أيديهم على أسباب فشل أو نجاح أي برنامج تدريبي وألا سيكون التقييم مغاير للحقيقة وبالتالي ستكون التغذية العكسية غير مجدية وذلك لعدم التشخيص السليم من البداية وإبراز الأسباب الحقيقية لآثار تنفيذ البرنامج التدريبي .

رابعاً : عدم اهتمام المختصين بعملية التقييم بالطرق العلمية السليمة :

هناك مجموعة من المشكلات المرتبطة بمتابعة وتقييم البرنامج التدريبي وهذه المشاكل تكمن فيما يلي :

أ- تبنى نظرة قاصرة لتقييم البرنامج التدريبي وللالتفات إلى رد فعل المتدربين لما يتلقونه فقط .

ب- عدم القيام بتقييم البرنامج التدريبي قبل تنفيذه وأثناء تنفيذه وبعد تنفيذه بطريقة علمية ومستمرة في كل دورة أو على الأقل في كل سنة تدريبية .

ج- القصور في استخدام أدوات جمع المعلومات في التقييم كالملاحقة والمقابلة ولا استبيان ودراسة التقارير، والاكتفاء باستخدام أداة واحد فقط في الغالب ما تكون الاستبيان .

د- عدم تبنى النظرة المستمرة للتقييم خلال عقد البرنامج والاكتفاء بتقييمه بعد انتهائه فقط.

هـ- إهمال متابعة المتدربين بعد انتهائهم من البرنامج ومحاولة التعرف على سلوكهم وأدائهم في العمل، ومدى إفادتهم من البرنامج وبالتالي الجهل بمخرجات النظام التدريبي المتعلقة بالمتدرب والقطاع الذي يعمل به والمجتمع.

و- عدم إجراء البحوث والدراسات الميدانية التي تقييم البرامج التدريبية والتي تنظم لمعرفة كفاءتها وقياس نتائجها.

ز- أثبتت بعض الدراسات والبحوث في مجال التدريب(١) أنه عند القيام بعملية التقييم لأي برنامج تدريبي تهمل التغذية والمراجعة غير الرسمية التي يمكن أن يفيد منها المتدرب أثناء حضوره للبرنامج التدريبي .

خامساً : عامل الزمن :

بالإضافة إلى ما تقدم عامل الزمن وخاصة وقد افترضنا أن تجرى تقييما للتدريب بعد مرور فترة معينة من انتهاء البرنامج التدريبي لمستوى المتدربين ونفترض أن المتدرب في هذه الفترة تعلم شيئاً جديداً لم يكن قد تعلمه في البرنامج التدريبي، ولكنه تعلمه من رئيسه وزميل في العمل أو خارج المنظمة أو كتاب قرأه أو خبرة معينة مر بها، أو نفترض أن المتدرب لم يتنبه لمعلومات معينة كانت قد ألقيت عليها أو نوقشت معه في البرنامج التدريبي أو أنه نسيها بعد فترة قصيرة من انتهاء البرنامج، ثم تعلم نفس هذه المعلومات من مصدر آخر بعد فترة معينة كقراءة كتاب أو مناقشة خبير أو نفترض أن المتدرب قد تعلم شيئاً مخالفاً أو مناقضا لما تعلمه في البرنامج التدريبي بعد انقضائه بفترة معينة، وأقتنع بالشيء الجديد الذي تعلمه، كل هذه الأسئلة تشير إلى صعوبة التعرف على جميع العوامل المؤثرة في التدريب ونتيجة تداخلها على فاعليته(٢) .

والواقع أن تعقد التقييم هو الذي يجعل المعنيين بشئون التدريب يحجمون عن أجراء التقييم، وخاصة عندما يراد تقييم التدريب من حيث التكلفة التي تصرفها الإدارة عليه والفائدة التي تحصلها منه وذلك خوفاً من التوصل إلى نتيجة سلبية وهى أن التدريب لم يكن ناجحا ولم يكن سوى مجرد ضياع للوقت والمال .

بعد أن تعرضنا لمشاكل التدريب فإنه يمكن القول بأن العوامل التي تؤثر في سلوك المتدربين بعد تدريبهم لأي مستوى وأثناء أدائهم لأعمالهم يتمثل في الآتي :

---

(١) عبد الباري درة "مشكلات التدريب وطرق التغلب عليها" بحث قدم للمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب فى الدورة التدريبية حول إعداد المدربين، الرياض جمادى الثانية سنة ١٤٠٧ هـ، الموافق فبراير ١٩٨٧ ن ص ١٥ .

(٢) المنظمة العربية للعلوم الإدارية "المؤتمر العربي للتدريب الإداري بتونس" مرجع سبق ذكره ص ١٥٥ .



(١) نجاح البرنامج التدريبي في التغلب على بعض مشاكل سوء الأداء التي قد يمكن تحديدها بسهولة مثل الانقطاع عن العمل أو عدم القدرة على التعامل مع الآخرين وغيرها .
(٢) ارتباط التدريب بالعمل الذي يؤديه .
(٣) المناخ السائد داخل التنظيم .
(٤) عناصر الشخصية والدوافع المتوافرة لدى كل فرد .
(٥) موقف المرؤوسين ودرجة تعاونهم في تحقيق الأهداف المطلوبة .

وهذا يعنى أن كفاءة الأداء لا ترتبط فقط بعملية التدريب حتى يمكن قياس فاعلية تنمية العنصر البشرى بجهاز الشرطة عن طريق قياس معدلات الزيادة في كفاءة الأداء بل هناك العديد من المؤثرات الأخرى التي تتحكم هي الأخرى في معدلات الكفاءة هذه وتظهر المشكلة أكثر لو أخذنا في الاعتبار أنه يصعب فصل هذه العوامل وقياس أثر كل عامل على انفراد من حيث علاقته بكفاءة الأداء وهو ما يعنى أنه من الصعوبة بمكان تحديد الأهمية النسبية لكل منها في هذا المجال(١) .

الخاتمة

هناك بعض الاعتبارات التي يجب أن تراعى عند القيام بعمليتي المتابعة والتقييم من قبل القائمين بها فضلاً عن المقترحات والتوصيات التي يرى الباحث ضرورة الالتزام بها وتطبيقها حتى نضع المتابعة والتقييم والتقويم في المسار الصحيح وذلك على النحو التالي :

أولاً : الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ عند القيام بعمليتي المتابعة والتقييم :

بعض العرض السابق لمعنى المتابعة والتقييم والأساليب التي يمكن إتباعها في تقييم العملية التدريبية والصعوبات التي قد تعتريها، فإننا نود أن نحدد عددا من النقاط التي أوردها بعض علماء الإدارة (٢) لأخذها في الاعتبار عند تقييم التدريب وهي كالتالي :

١- أنه لا يمكن أن يكون ضعف الأجهزة الإدارية دليلاً على فشل التدريب، ولا يمكن الربط بين انخفاض مستوى الأداء وفشل البرنامج التدريبي، ذلك أنه رغم ما يقال عن انخفاض مستوى كفاية الإدارة إلا أنه لا يمكن التعرف على المستوى الذي كانت ستوجد عنده هذه الإدارة إذا لم توجد برامج التدريب ومحاولة التنمية للعنصر البشرى .

وعلى ذلك فإن القول بأن البرامج التدريبية لم تحقق عائدا يذكر لأن مستوى الكفاية للقوات مازال منخفضا هو قول شاع خلال الفترة الأخيرة، وهو لا يتفق مع الأسلوب العلمي في التفكير، ويتناسى أن الحقائق نسبيه وترتبط بمتغيرات عديدة وتفاعلات مختلفة .

٢- أنه كثيرا ما يكون الخلط بين المتابعة والتقييم، فإذا كان التقييم هو محاولة للوقوف على درجة فاعلية تحقيق الخطط لأهدافها ومستوى كفاءتها والوقت الذي استغرقته في التنفيذ، فإن المتابعة هي التعرف على مدى تقدم التنفيذ، وكيفية سيرة وما يصادفه من عقبات وكل ما يتصل بذلك من معلومات تفيد من تتبع الحالة .

والمتابعة بذلك هي أحدى وسائل عملية التقييم، وليست وسيلته الشاملة، ومتابعة المتدربين بعد انتهائهم واجتيازهم الدورة التدريبية تتضمن في جوهرها محاولة الإجابة عن السؤال :

أين المتدربين الآن ؟ وماذا يفعلون ؟ وهو اعتبار قد يرتبط بالتدريب ولكنه لا يدل على نجاح أو فشل التدريب أو الخطط والبرامج التدريبية، بل يتوقف على اعتبارات أخرى تتصل بتخطيط واستخدام القوى العاملة بمواقع العمل مثل نظام الاختبار والتوظف والترقية والنقل والحوافز ومناخ العمل وغيرها، وقد يكون الخلل في أحد هذه الأمور وليس في التدريب وتصميمه .

٣- أنه رغم الشكوك التي تثار حول جدوى التدريب كوسيلة من وسائل أصلاح الإدارة إلا إذا كان تدريبا متخصصاً مكثفاً ومركزاً .. وهى شكوك لها ما يبررها فإنه يمكن اعتبار التدريب الإداري أحدى وسائل الأعداد والاستفادة من التطوير الإداري وتقدمه، لإتاحة الفرصة لمن لديهم الاستعداد أساسا للتنمية، ولكنه في حد ذاته قلما يخلق من المتواكل مبادئاً ولا من الخامل نشاطا، فإن أي تنمية في القوات لا بد أن يصاحبها تطوير فكرى وإداري وفني في الأجهزة وفى التنظيمات وفى الإمكانات وفى ذات المجتمع الذي نعيش فيه .

---

(١) فؤاد أبو اسماعيل إدارة الأفراد مدخل سلوكى وظيفى مرجع سبق ذكره ص ٣٨٥ .

(٢) عبد الكريم درويش "نظرة إلى التدريب فى اطاره الصحيح" مرجع سبق ذكره ص ٧٤ .

٤- أن صعوبة تقييم البرامج التدريبية وبالتالى التخطيط لها تمثل مشكله لا نواجهها وحدنا بل هى اليوم فى مقدمة المشكلات التى يواجهها القائمون على التنمية افدارية فى كل مكان ولعلها فى مقدمه الموضوعات التى تبرز أهميتها أخيرا فى المؤتمرات الدولية، وهذا يؤكد الحاجة إلى عقد ندوة دولية تركز على دراسة ماهية التقييم والتقويم وأسسه وأساليبه ومشاكله.

٥- لا بد أن تمر عملية التقييم للنشاط التدريبى بثلاث مراحل أساسيه :

أ- متابعة وتقييم التدريب قبل تنفيذ البرنامج التدريبى .

ب- متابعة وتقييم التدريب أثناء تنفيذ البرنامج التدريبى .

ج- متابعة وتقييم التدريب بعد تنفيذ البرنامج التدريبى .

- كما يجب أن يشمل التقييم :

أ- البرنامج التدريبى .

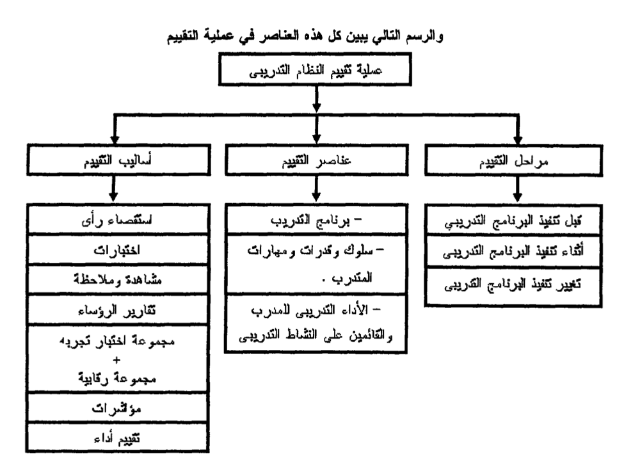
ب- وسلوك المتدرب (قدراته - مهاراته - اتجاهاته) .

ج- أداء المدرب والقائمين على النشاط التدريبى .

بمعنى أن تشمل عملية التقييم المعلومات والقدرات والمهارات والسلوك والأتجاهات لدى المتدرب وأيضاً الأداء التدريبى للمدرب والقائمين على النشاط التدريبى .

- فضلاً عن ذلك يجب أن يستخدم أكثر من أسلوب لتقييم التدريب (أختبارات، مقابلات، مشاهدة، تقارير الرؤساء، مجموعة اختبار تجربه + مجموعة رقابية، مؤشرات تقييم أداء).

والرسم التالي يبين كل هذه العناصر في عملية التقييم



ثانياً : التوصيات والمقترحات :

١- الأختبار الجيد للقائمين بعملية التقييم ممن يتمتعون بقوة الملاحظة والفهم الكامل لعناصر العملية التدريبية ومعروف عنهم الموضوعية والتجريد فى عمليتى المتابعة والتقييم .. كما يجب أن يتم تأهيلهم عن طريق الدراسات والفرق التدريبية المتخصصة فى هذا المجال بصفة دائمة ومستمرة حتى تتوافر فيهم الكفاءة الفنية والمهارات الفكرية والسلوكية عند وضع الأختبارات والعمليات وتصميم الأستمارات ونماذج الأختبارات لقياس الأداء وصياغة نتائج التقييم .

٢- يجب اختيار رؤساء أقسام وادارات التدريب ممن تتوافر فيهم الرغبه والقدره على القيام بهذا العمل ولزيادة

الدافعية والرغبة فى شغل هذه المناصب يجب أن يرسخ لديهم الأحساس والشعور بقيمتهم واهميتهم فى إدارة هذه الوظائف وهذا يتأتى بعد طرق من أهمها تعينهم فى هذه المناصب بقرارات وزارية كما يجب الا يضاف إليهم أعمال أخرى غير أعمالهم التدريبية أو يسند إليهم خدمات أخرى تشعرهم بعدم أهمية هذا المنصب فضلا عن زيادة حوافز هؤلاء الضباط أسوه بالوظائف المتميزه الأخرى بالمديريه وهذا الأهتمام سيعكس بلا شك ما يلى:

- الدقه والأهتمام بالعمل التدريبى المسند إليهم خاصة تحديد الأحتياجات التدريبية للمديريه التى تمثل المدخلات التدريبية لخطة التدريبية فعندما يتم تحديد هذه الأحتياجات بدقة سيتم التخطيط له أيضاً بالدقة المطلوبه وبالتالى المخرجات ستكون حقيقة والمتابعة والتقييم سيكونان واضحين وحقيقين .
- عندما تكون المعلومات والبيانات التدريبية واقعيه سكون التقييم أيضاً فى اطار هذه الحقائق وبالتالى سيكون التقييم واقعياً وفى اطار خطة واقعية ومعايير صحيحة وحقيقة وموضوعية .

٣- حصر غير المؤهلين من العاملين فى مجال التدريب وترشيحهم للإلتحاق بدورات الفرق التدريبية المتخصصة الواردة بخطة التدريب السنويه بما يكفل تأهيلهم وصلاحيتهم لتولى أعباء تنفيذ النشاط التدريبى المحلى بما يعكس أداء تدريبى أفضل ومتابعة وتقييم أجدى .

٤- تكثيف الأهتمام بايفاد المعلمين من الضباط ومساعدى المعلمين من الأمناء والأفراد لتلقى الفرق التدريبية التنديه والتنشيطية للإضافه والتذكره بما يستجد فى المجال .

٥- ضرورة متابعة الحاق الحاصلين على فرق تدريبية بالعمل فى المجال الذى دربوا من أجله حتى يمكن أن يكون التقييم واقعياً حيث تبين من المتابعة الميدانيه للجان الفنية والمتابعة المكتبيه أن العديد من الحاصلين على (مساعد معلم تدريب عسكرى. عمليات شرطة رمايه، تأمين وحراسه . ألخ) ولا يعملون فى مجالات تخصصهم الأمر الذى يتضح منه أن العجز فى مساعدى المعلمين لا يرجع لعدم التدريب وأنما لأسلوب التشغيل للقوات .

٦- يجب أن يتم التقييم فى أطار الأساليب الموضوعية والعلمية لعملية التقييم .

٧- ضرورة استخدام الأساليب الأحصائية العلمية فى تصميم المقاييس التى يستعان بها فى عملية التقييم للتدريب، حتى تتوافر صفه الدقه والثقة فى هذه المقايس .

٨- ضرورة تحديد معدلات واضحه للقياس لتحديد الأحتياجات التدريبية من جانب ولتقييم نتائج التدريب من جانب آخر .

٩- أن تعد الأستمارات التقييم مستوفيه لشروط صحتها ودقتها للوصل إلى أهدافها التى أعدت من أجله ومن ثم أن يتم تصميمها من خبراء متخصصين فى المجال حتى تتسم بالشموليه والشكل الذى يتلاءم مع صيغه وأهداف البرنامج التدريبى .

١٠- يجب أن يتم التقييم لثلاث مستويات رئيسية :
- مستوى قبل التنفيذ للبرنامج التدريبى .
- مستوى أثناء التنفيذ للبرنامج التدريبى .
- مستوى بعد التنفيذ للبرنامج التدريبى .

١١- ضروره مراجعه ما رصدته فعاليات لجان التفتيش التى أوفدها قطاع التدريبى لمراقبة وتقييم أجهزة التدريب المحلية وما أسفرت عنه من ملاحظات تتعلق بأستكمال الجهة لمقررات الأطقم التدريبية بها وما أفرزته عن مدى تأهيل العناصر العامله فى الحقل التدريبى من عدمه ومتطلبات مداركه ذلك .

١٢- يجب النظر إلى نتائج التقييم على أنها معلومات تفيد فى تخطيط ورسم السياسات والبرامج، وبالتالى فعند قياس فعاليه التدريب يجب التمييز بين الأيجابيه والسلبيه التى تنتج عن التدريب وتلك التى تسببها عوامل أخرى متعلقه بالأشخاص والبيئة التنظيمية .

١٣- التزام الرؤساء المباشرين بالمواقع الشرطية المختلفة بإستيفاء استمارات التقييم عن مرؤوسيهم بالدقه المطلوبه وأن يراعى هذا الالتزام والأهتمام فى تقييم تلك القيادات لتصعيدها رئاسيا أو تحفيزها وظيفياً ومعنوياً .

١٤- التأكيد على أستمرار اصدار العديد من الكتب الدوريه لجميع الجهات فى شأن الألتزام بتشغيل الضباط والأفراد المؤهلين تدريبيا فى مجال تخصصهم وتفرغهم للعمل التدريبى وخطوات ومعايير عملية المتابعة والتقييم .



١٥- يجب أن يتفرغ عدد من الضباط والأفراد المدربين والأكفاء فى مجال المتابعة والتقييم مهمتهم المتابعة والتقييم المستمر وإعداد التقارير وتصميم استمارات ومعايير القياس وتزويد الجهات المختصة بالسلبيات لدراستها وتداركها .. فضلا عن أعادة هيكله نظام التدريب ليتضمن فى أحد مستوياته العليا إدارة مستقلة للمتابعة والتقييم بخلاف إدارة التفتيش حيث يأتى دور الأخيره عقب دور الإدارة المقترحة للتأكد من أن عمليات التقويم كانت جيدة .

١٦- أن يكون للإدارة العامة للتفتيش والرقابة دور فاعل فى متابعة وتقييم وتقويم النشاط التدريبى من خلال ضباط خبراء ومتخصيصين فى هذا المجال على أن تخصص دورات تفتيشيه على كافة الأجهزة التدريبية بمديريات الأمن والمصالح والإدارات العامة لهذا الغرض على أن يشمل تقارير التفتيش تقرير مفصل لعناصر العملية التدريبية فنياً وإداريا سواء كان هذا التدريب دوريا أم عاماً أم تخصيصا وسواء كان مركزياً أم محليا لتسهم بشكل إيجابى فعال فى عملية التطوير والأرتقاء بمستوى النشاط التدريبى والأداء الأمنى بكافة المواقع الشرطية على أن تشمل عملية المتابعة والتقييم ما يلى :

أ- هل الخطة السنوية للتدريب تسير فى اتجاهها الصحيح ؟

ب- هل يتم تنفيذ التدريب المحلى فى توقيتاته المقدرة له بالإدوات والتجهيزات وتسنيح المقرر ؟

ج- هل الترشيحات التى تمت عند حصر الأحتياجات التدريبية قد تم تنفيذها بالتحاق الضباط والأفراد والعاملين المدنيين والمجندين بالفرق والدورات التى رشحوا لها ؟

د- هل التدريب الدورى والتكرارى يتم بالصورة المرسومة والمحدده له ؟

هـ- هل التدريب العام والتخصصى يتم بالشكل والأسلوب المطلوب والمحقق لأهدافه ؟

و- رصد السلبيات ودراستها ومعرفة أسبابها ووضع سبل العلاج لمدراكتها .

ز- الأشاده بالأيجابيات وتحفيز المتميزين بالجهات الشرطية المختلفة واقتراح الحوافز المادية وشهادات التقدير لتمنحها الجها المختصة لذكاء روح المنافسة بينهما .

المراجع

أولاً : الكتب العلمية :-

- أحمد إبراهيم باشا : "أسس التدريب" دار النهضة - الطبعة الأولى القاهرة ١٩٧٨ .
- أحمد صقر عاشور : "إدارة القوة الأسس السلوكية وأدوات البحث التطبيقى" دار النهضة للطباعة والنشر بدون ١٩٨٣ .
- حسن أحمد توفيق : "الإدارة العامة" دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .
زكى محمود هاشم : "إدارة الأفراد" دار المعارف طبعة القاهرة ١٩٧٢ .
- شوقى حسين عبد الله : "سياسات الأفراد" دار النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٥ .
- صلاح الشنوانى : "إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية - مدخل الأهداف" دار الجامعات المصرية القاهرة ١٩٨٦.
- عاطف عبيد : "إدارة الأفراد" دار النهضة العربية الطبعة الثانية عشرة القاهرة ١٩٨٥ .
- عبد الرحمن عبد الشرقاوى : "التدريب الإدارى" مكتبة معهد الإدارة - الرياض ١٣٨٠هـ .
- على السلمى : "إدارة الأفراد لرفع الكفاءة الإنتاجية" دار المعارف القاهرة ١٩٧٠ .
- على ابن محمد عبد الوهاب : "التدريب والتطوير مدخل علمى لفاعلية الأفراد والمنظمات" معهد الإدارة العامة الرياض ١٤٠١ هـ .
- فؤاد أبو إسماعيل : "إدارة الأفراد مدخل سلوكى وظيفى" دار النشر بدون مكتبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة - القاهرة ١٩٧٨ .
- فؤاد عبد المنعم الجميعى : "الأسس النظرية والتطبيقية لوظائف إدارة الأفراد" الطبعة الأولى المكتبة الوطنية بغداد سنة بدون .
- كامل شريف خورشيد : "متابعة وتقييم التدريب" الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة قطاع التدريب الإدارى إرشادات فى الخدمة المدنية الجزء الثانى القاهرة ١٩٧١.
- مارى يرود، جون نيوستروم : "تحويل التدريب



استراتيجية نقل أثر التدريب إلى حيز التطبيق" ترجمة وتعريب عبد الفتاح السيد النعماني مراجعة عبد الرحمن توفيق مركز الخبرات المهنية للإدارة القاهرة ١٩٩٧ .

- محمد خيرى حربى، محمد أنور قريطم :
"الأسس العامة للتدريب" دار النهضة الطبعة الأولى مارس القاهرة ١٩٦٧ .

- محمد ماهر عليش : "إدارة الموارد البشرية" مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧١ .

- منصور أحمد منصور : "المبادىء العامة فى إدارة القوى العاملة" وكالة المطبوعات الطبعة الثانية الكويت ١٩٧٥.

- منصور فهمى : "إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية" دار النهضة طبعة القاهرة ١٩٧٦ .

ثانياً : رسائل الدكتوراه والماجستير والأبحاث والمؤتمرات.

- أحمد علاء الدين الأمام : "تدريب الإدارة الوسطى فى قطاع الخدمة المدنية رسالة لنيل درجة الماجستير من كلية التجارة جامعة القاهرة عام ١٩٧٣ .

- حسين محمد الدورى : "الأعداد والتدريب بين النظرية والتطبيق" رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق - جامعة القاهرة القاهرة ١٩٧٦ .

- عبد البارى درة : "مشكلات التدريب وطرق التغلب عليها" بحث مقدم للمركز العربى للدراسات الأمنية فى الندوة التدريبية حول "أعداد المدربين" الرياض ١٩٨٧ .

- ناصر بطرس عبد المسيح، لطفى فتحى الشاذلى :
"نظام قياس كفاءة الأداء للعاملين بالقطاع الحكومى" الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة سلسلة الراسات الإدارية رقم ٣٠ أغسطس القاهرة١٩٨٢ .

- المنظمة العربية للعلوم الإدارية مركز البحوث الإدارية :
"المؤتمر العربى للتدريب الإدارى" عقد بمدينة تونس فى الفترة من ١٩ - ٢٧ فبراير ١٩٧٦.

- المنظمة العربية للعلوم الإدارية مركز البحوث الإدارية :
"تقييم التدريب فى مجال الإدارة العامة" ترجمة واعداد صبحى محرم لوثيقة الأمم المتحدة الخاصة بورقة عمل أعداد قطاع الإدارة المالية لهيئة الأمم المتحدة قدمت للمؤتمر الدولى الذى عقد حولى "تدريب المدربين" فى مدينة فينا فى الفترة من ٦-١٢ يوليو تموز عام ١٩٧٦ .

- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة :
"دليل المدير المدير لتقييم الأداء "أعداد بونيسيلا ليفنون، ترجمة همت مقامى، ونبيله مشهور، مراجعة متولى السيد متولى القاهرة سلسلة الدراسات الإدارية رقم ١٥ يوليو ١٩٨١.

ثالثاً المجلات العلمية والدوريات :

- عبد الكريم درويش : "نظرة إلى التدريب فى اطارة الصحيح" مجلة الإدارة العدد الرابع - ابريل القاهرة ١٩٧١.

- مصطفى كمال خميس : "قياس العمل ومعدلات الأداء" مقال بمجلة الإدارة العدد الرابع ١٩٨٤ .

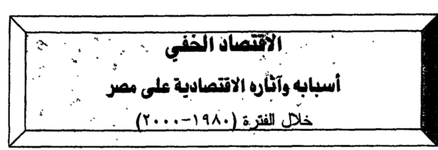
- منشور دورى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن رفع نظام المتابعة وتقييم التدريب الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن مجموعة المنشورات التدريبية القاهرة ١٩٨٠ .

- القرار الوزارى رقم ٤٩٧٤ لسنة ١٩٩٣ فى شأن إنشاء اللجنة العليا للتدريب .

- القرار الوزارى رقم ٨٠٩١ لسنة ١٩٩٩ فى شأن إنشاء المجلس الأعلى للتدريب .

- القرار الوزارى رقم ١٩٤٥٠ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن تبديل مسمى مساعد المدير للأفراد والواحدات إلى مسمى مساعد المدير للتدريب والأفراد والوحدات بمديريات الأمن .





الاقتصاد الخفي
أسبابه وآثاره الاقتصادية على مصر
خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

د . شريف محمد على أحمد
كلية التجارة - جامعة المنوفية

المقدمة :

يعتبر الاقتصاد الخفي ظاهرة من الظواهر الاقتصادية التي يصعب دراستها لما لها من أبعاد وعلاقات متشابكة، ورغم أنها منتشرة في العديد من دول العالم منذ زمن بعيد، إلا أن الاهتمام بها وتحليل ودراسة أسبابها وآثارها قد تأخر كثيراً رغم خطورة الآثار التي تنتج عنها . وعلينا أن نلاحظ أن هناك تشابك بين أنشطة الاقتصاد الخفي وأنشطة الاقتصاد الرسمي، وإن كان حجمها يتفاوت من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

وقد عانى الاقتصاد المصرى من وجود الاقتصاد الخفي، والذى تولد عنه دخول غير معلنة لا تدخل في الحسابات القومية، ولا تندرج في الوعاء الضريبى، وقد أخذت هذه الظاهرة في النمو والانتشار، لذلك كان من الأهمية بمكان التعرف على حجم تلك الظاهرة وأنشطتها غير المشروعة، وكذلك تحليل آثارها الاقتصادية، وأبعادها المختلفة وذلك حتى يتسنى لنا مواجهتها بالأسلوب المناسب.

مشكلة البحث :

يشتمل الاقتصاد الخفي على العديد من الأنشطة التى لها آثار سلبية متعددة على الاقتصاد القومى، وبالطبع فإن هذه الظاهرة لم تنشأ من فراغ ولكن هناك أسباب أدت إلى وجود هذه الأنشطة المشروعة أو غير المشروعة، لذلك فإن الأمر يتطلب معرفة كيفية قياس حجم هذه الأنشطة،وهل هناك إمكانية لدمج الجانب المشروع من القطاع غير الرسمى في النشاط الاقتصادي الرسمى، أما أنشطة القطاع غير الرسمى (غير المشروع) من الاقتصاد الخفي ما هى إلا محصلة للعديد من الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد القومى هذا بالإضافة للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة، لذلك نجد أن مشكلة الدراسة تتلخص في عدد من الأسئلة وهى كما يلي:

- كيف يمكن قياس حجم الاقتصاد الخفي وحصر أنشطته في مصر .
- ما هو مقدار الأموال المكتسبة من مصادر غير شرعية والتي تدخل ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي .
- ما هى الآثار المختلفة للاقتصاد الخفي على المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- كيف يمكن التعامل مع أنشطة الاقتصاد الخفي والقضاء على عمليات غسيل الأموال .

فروض الدراسة :

يمكن صياغة فروض الدراسة فيما يلى :

تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية التى يصعب قياسها نظرا لأنها تضم العديد من الجوانب المتشابكة.

إن أنشطة الاقتصاد الخفي لها آثار سلبية متعددة على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدي إلى تشويش المعلومات وبالتالى توفير بيانات مضللة لصناعى السياسة الاقتصادية، مما يترتب عليه توقعات خاطئة واتخاذ قرارات يتولد عنها نتائج على عكس المتوقع مما تؤثر سلباً على المتغيرات الاقتصادية الكلية .

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون دمج القطاع غير الرسمي في النشاط الاقتصادي الرسمي.



أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث في تحليل حجم الاقتصاد الخفي بمصر من خلال التعرف على مفهومه وطرق قياسه المختلفة، أيضا تحليل الأسباب المختلفة لنمو هذا القطاع، وأسباب زيادته والتى من أهمها زيادة العبء الضريبي، ومعدلات زيادة البطالة، وزيادة القيود الحكومية والروتين، أيضاً يهدف البحث إلى تحليل الآثار المختلفة للاقتصاد الخفي على الإيرادات الضريبية والعمالة وسياسات الاستقرار الاقتصادى.

منهج الدراسة :

يعتمد الباحث على الأسلوب الاستقرائى التحليلى من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة، والاستنتاج المنطقى لأبعاد المشكلة، معتمدة على البيانات المتوافرة والمراجع العربية والأجنبية للوصول إلى تحقيق أهداف البحث .

خطة البحث :

يشتمل البحث على المباحث الآتية :

المبحث الأول : مفهوم الاقتصاد الخفي وطرق قياسه .

المبحث الثانى : حجم الاقتصاد الخفي وأسباب نموه بمصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

المبحث الثالث : الآثار المختلفة للاقتصاد الخفي بمصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) .

المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد الخفي وطرق قياسه

سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم الاقتصاد الخفي، وعلينا أن نضع في الاعتبار بدايةً أنه لا يوجد اتفاق محدد لما هو المقصود بالاقتصاد الخفي، فهو يختلف حسب المفهوم التى تزاول من خلاله الأنشطة، حيث يشتمل الاقتصاد الخفي على أنشطة اقتصادية غير مسجلة رسمياً في الحسابات القومية للدولة (الجانب المشروع)، وأنشطة أخرى مخالفة للقانون مثل تجارة المخدرات (الجانب غير المشروع).

كما سيحتوى هذا المبحث على تحليل للطرق والأساليب المختلفة لتقدير حجم الاقتصاد الخفي، والتى منها الأساليب المباشرة والتى تعتمد على جمع البيانات واستخدام استمارة الاستقصاء، والطرق غير المباشرة والتى منها مدخل الفروق بين الدخل والاتفاق، ومدخل المراجعات الضريبية، ومدخل سوق العمل، والمدخل النقدى .

وسوف يتم توضيح ذلك من خلال ما يلى :-

أولاً : تعريف الاقتصاد الخفي .

ثانياً : طرق تقدير الاقتصاد الخفي .

أولاً : تعريف الاقتصاد الخفي :

تم استخدام عدة مسميات تُعطي نفس معنى الاقتصاد الخفي من أهمها الاقتصاد الموازِ، الاقتصاد التحتى، الاقتصاد غير المرئى، الاقتصاد غير الرسمى، الاقتصاد السفلى، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد غير الرسمى، الاقتصاد المقابل (١) .

ويدل هذا التعدد لهذه المصطلحات على كثرة الأنشطة التى تندرج تحت الاقتصاد الخفي .

لذلك فإن التعرف على المقصود بالاقتصاد الخفي يُعتبر من الأمور الهامة، ونشير في البداية أنه لا يوجد اتفاق على تعريف محدد للمقصود بالاقتصاد الخفي، فهو يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التى تتم في مثل هذا المجال. فمثلا مفهوم الاقتصاد الخفي بالنسبة لكل من Gutmann و Fiege ينصرف إلى الناتج القومى غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومى الإجمالى الذى كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومى الإجمالى، ولكن لسبب أو لآخر لم يدخل ضمن هذه الحسابات، أما بالنسبة لـــ Tanzi فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى كافة الدخول التى لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتى قد تدخل أو قد لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومى، وكل من هذين التعريفين يعطيان أشياء مختلفة (٢) .

---

(1) Giles, D.E.A "Modeling the Hidden Economy and The Tax Gapin New Zealand" . Econometrics working paper . EWP (9810). Canada : e-mail : Dgiles @ Unic 1998. P25 .

-محمد ابراهيم طه السقا "الاقتصاد الخفى فى مصر"، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، عام ١٩٩٦، ص١١

(2) Tanzi. V. "Uses and Abuses of Estimates of the underground Economy" . The Economic Journal .



لذلك فإن تعريف الاقتصاد الخفي متعدد ومتشعب الأبعاد كمسمياته وتختلف باختلاف الإطار الذي يضعه كل تعريف للأنشطة التي يمكن اعتبارها ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي، فوجود أنشطة اقتصادية غير مسجلة رسمياً في الحسابات القومية للدولة هي حقيقة لا يخلو منها الاقتصاد القومي في أي دولة متقدمة أو نامية، وإن كان حجم هذه الظاهرة يتفاوت من دولة لأخرى حسب ظروفها الاقتصادية وأحوالها الاجتماعية، ومراحل النمو التي تمر بها، وبالتالي كانت إحدى تعريفات الاقتصاد الخفي هو: "ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي لم يدخل في حسابات الناتج القومي، ويتضمن الإنتاج غير المعلن في العديد من القطاعات الاقتصادية" (١) .

وتعتبر أنشطة الاقتصاد الخفي (غير المسجل) ليست أنشطة منعزلة عن المجتمع بل تتعايش وتتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمى في إطار المجتمع . إلا أن هناك جانبا لا يمكن إهماله ضمن الأنشطة التى تدخل في إطار هذا المجال بسبب الطبيعة الخاصة لهذه الأنشطة، والتى تعتبر مخالفة للقانون، والتى منها الرشوة والعمولات والسرقة وتجارة المخدرات وتهريب الأموال والقمار والدعارة والمافيا إلى آخر هذه القائمة الطويلة من الأنشطة التى تُعد مخالفة للقانون، وقد تُمثل جانبا لا يمكن إهماله .

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه: "كافة الأنشطة التى تُولد دخلا. ولا تسجل ضمن حسابات الناتج القومى؛ إما لأنها أنشطة مشروعة لكنها تتهرب من الالتزامات القانونية، أو لأنها أنشطة غير مشروعة" (٢) .

وبالتالى يظهر من هذا التعريف أنه لم يحدد بصورة واضحة الأنشطة التى يشتمل عليها الاقتصاد الخفي، إلا أننا نستطيع أن نقول أن أنشطة الاقتصاد الخفي تتكون مما يلى :

١- الاقتصاد الخفي المشروع : ويشتمل على المنشآت التى تنتج سلعاً وخدمات، إلا أن هذه المنشآت غير مسجلة ولم تحصل على ترخيص لمزاولة النشاط، وتمارس أنشطتها بعيدة عن أعين الدولة بالمناطق العشوائية أو الشوارع الخلفية .

٢- الاقتصاد الخفي غير المشروع : ويشتمل على الأنشطة التى تخالف القانون، وتولد دخولا غير مشروعة مثل عمليات تهريب السلع، وغسيل الأموال، وتجارة المخدرات، والرشاوى لتسهيل أعمال غير قانونية .

ثانيا : طرق تقدير الاقتصاد الخفي

توجد عدة طرق للتوصل إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي إلا أننا نجد أنها تختلف حتى بالنسبة لاقتصاد الدولة الواحدة، ويرجع ذلك إلى عدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الخفي، وبالتالى يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التى يتم تقديرها .

فهناك مجموعتان من أساليب التقدير للاقتصاد الخفي، فالمجموعة الأولى تسمى بالأساليب المباشرة، والتى تقوم على تجميع هذه الأنشطة لتحصل على تقدير للمعاملات، ونتيجة لصعوبة مثل هذه الأساليب المباشرة فقد استخدمت طرق أخرى وهى الأساليب غير المباشرة وسوف نتناولها كما يلى(٣) :

١- الأساليب المباشرة :

وهى الأساليب التى تعتمد على العينات والمسوحات أو الملاحظة أو غيرها من الطرق التى تعتمد على جمع البيانات واستخدام استمارة الاستقصاء، وتتمثل الميزة

=

1999,P.338 .

Feige . E.L "The meaning and measurement of the underground Economy" In Edger L.Feige (Ed) (The underground Economies : Tax Evasion and Infiormation Distorietion). Cambidge : Cambridge University Press, 1989 .P .16 .

(1) Cross John C. "Informal Sector". In P. A. O, Hara (ED) (Encyclopedia of Political Economy). London and NewYork: Rouledge . 2001. Vol.I, PP512-515 .

- المجالس القومية المتخصصة، "قطاع غير المنظم ودورة في استيعاب فائض العمالة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة (٧٤-١٩٩٣)، عام ١٩٩٣، ص١٦٠-١٦١ .

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء "التقرير النهائى : القطاع الاقتصادى غير المنظم تعريف وسماته الأساسية، القاهرة، عام ١٩٩٣.

(2) Schneider .F . and D.H .Enste: "Shadow Economies : Size, Causes , and Consequences" . Journal of Economic Literature . Vol . XXXVIII, No . 1, 2000, P93 .



الأساسية لتلك الطريقة في المعلومات التفصيلية التى يمكن الحصول عليها لهيكل الاقتصاد الخفي، إلا أن النتائج التى يتم الحصول عليها تتأثر بطريقة تشكيل استمارة الاستقصاء، والتى تعتمد أيضاً على رغبات المبحوثين .

٢- الطرق غير المباشرة :

تعتمد الطرق غير المباشرة على نتائج الظاهرة التى تترتب على وجود الاقتصاد الخفي، ومن أمثلة تلك الطرق الفروق بين الدخل، والانفاق، مدخل المراجعات الضريبية، ومدخل سوق العمل، والمدخل النقدى وفيما يلى سنتناول تلك المداخل كما يلى :

أ- مدخل الفروق بين الدخل والإنفاق : يُعَّرف هذا المدخل: " بالفرق بين إنفاق القطاع العائلي ودخله "، حيث نجد أن هناك فرق بين ما تم إنفاقه والدخل المعلن عنه، فهذا الفرق في الدخل يستنتج أنه قد تولد بالاقتصاد الخفي .

ويقوم هذا الأسلوب في تقدير الاقتصاد الخفي على الإنفاق وليس الدخل، وتشير التغيرات السنوية في الفروق بين الدخل والإنفاق إلى الاتجاه العام للاقتصاد الخفي، ووفقا لهذا المدخل فيمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي بأسلوبين؛ الأول [١]: على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلى، أما الأسلوب الثانى: فيتناول على مستوى الاقتصاد الجزئي من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق للمجموعات المختلفة من الأفراد، ثم تعميم النتائج على مستوى الاقتصاد ككل، ويتم تحديد حجم الاقتصاد الخفي على المستوى الكلى من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التى تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية، أما الفروق فلابد وأن تمثل تقديرا للدخل الغير معلن عن السلطات الضريبية .

ب- مدخل المراجعات الضريبية : يقوم هذا المدخل على الجهود التى تبذلها الإدارة الضريبية؛ للكشف عن الدخول التى لا يتم الإفصاح عنها، ويأتى هذا من خلال المراجعة الضريبية لعينة من الممولين[٢] وإخضاعهم للفحص الدقيق في محاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبى ثم تعميم هذه النتائج على مستوى الاقتصاد القومى .

جـ- مدخل سوق العمل : إن تقدير حجم العمالة غير المنتظمة بالاقتصاد الخفي يأتى من الفرق بين معدلات المشاركة الفعلية، وتلك المسجلة بشكل رسمى، ويقوم هذا المدخل على استخدام مسوحات قوة العمل، والتى تقوم على أن كثيراً من الأفراد يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما يُنشر في الإحصاءات الرسمية وعندما نقارن بين ماهو فعلى وما ينشر يمكن التعرف على الحجم النسبى لقوة العمل بالقطاع غير الرسمى، وبالتعرف على إنتاجية العامل بالاقتصاد الرسمى وتطبيقها على الاقتصاد الخفي يمكن بذلك تقدير حجم الاقتصاد الخفي .

د- المدخل النقدى : يقوم هذا المدخل على فرض أساسى وهو أن معاملات الاقتصاد الخفي تتم أساسا على استخدام النقود السائلة، وذلك لمحاولة المتعاملين إخفاء معاملاتهم، ويمكن أن تُكْشَف إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى مثل الشيكات . ومن هذا فكبر حجم الاقتصاد الخفي سوف ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة .

ولتقدير حجم الاقتصاد الخفي علينا أن نتعرف على كمية النقود التى يمكن تداولها في الاقتصاد القومى إذا لم يكن هناك اقتصادا خفيا، فالفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل[٣]، والطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات التى يمكن أن تتم في ظل غياب الاقتصاد الخفي يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد الخفي .

(١) د . محمد ابراهيم طه السقا،"الاقتصاد الخفى فى مصر" مرجع سبق ذكره، ص٢٨-٢٩ .

(٢) المرجع السابق، ص٣٢-٣٣ .

Hopkins . N.S "The informal sector in Egypt : Towards An Anthropology of work". In N.S Hopkins. Informal sector In Cairo Papers in Social Science. Vo ..14 . No.S . 1992. P1-5 .

(٣) المرجع السابق، ص٣٥-٣٦ .

Hill. R . and M . Kabir. "Currency Demand and the Growth of the Underground Ecenomy In Canade". Applid Economics. Vol. 32. No. 2 2000. P183-192.

(٣) الجدول رقم (١)، (٢) .

(٤) الجدول رقم (١) .



المبحث الثاني

حجم الاقتصاد الخفي وأسباب نموه بمصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

سوف يشتمل هذا المبحث على تقدير لحجم الاقتصاد الخفي بمصر فهو يمثل نسبة تبلغ نحو ٥ر٢٢% من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق وأيضا يقدر حجم غسيل الأموال بنحو ٨ر٦% من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) [٣]، وعلى الرغم من عيوب هذه الطريقة فى التقدير، وهى ثبات نسبة الاقتصاد الخفي وحجم غسيل الأموال إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق، إلا أن معظم الطرق المتاحة للتقدير لا تتفق فى رقم واحد، ويأتي هذا من الاختلاف فى مفهوم موحد للاقتصاد الخفي كما ذكرنا من قبل .

أيضاً سنتناول فى هذا المبحث أسباب نمو الاقتصاد الخفي فى مصر والتى كان من أهمها تزايد حجم العبء الضريبى، ومعدلات البطالة، وزيادة القيود الحكومية والروتين، كما سنوضح إمكانية دمج القطاع غير الرسمى (المشروع) فى النشاط الاقتصادى الرسمى بمصر وسيأتي تفصيل ذلك كما يلى :

أولاً : حجم الاقتصاد الخفي فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) .

ثانياً : أسباب نمو الاقتصاد الخفي فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) .

ثالثاً : إمكانية دمج القطاع غير الرسمى (المشروع) فى النشاط الاقتصادى الرسمى بمصر .

أولا : حجم الاقتصاد الخفي فى مصر :

أوضحنا من قبل أن مفهوم الاقتصاد الخفي يشمل بجانب الدخول المشروعة غير المسجلة، فإنه يشتمل أيضاً على الدخول غير المشروعة، مثل: الاتجار فى المخدرات، والفساد السياسى والإدارى، والعمولات والرشوة، والتربح من الوظائف العامة، والاختلاسات، والتهرب الضريبى أو الجمركى، وتهريب الأموال إلى الخارج، والقمار، والاتجار غير المشروع فى السلاح والإرهاب وغيرها من الأنشطة التى تدر دخولا غير مشروعة .

أما عن حجم الاقتصاد الخفي فى مصر؛ فإنه يمثل نسبة لا يُستهان بها حيث يمثل نحو ٥ر٢٢% [٤] من الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق خلال فترة الدراسة، وبالرغم من العيوب التى قد تكتنف هذه الطريقة فى التقدير، وخاصة ثبات نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلى بسعر السوق إلا أنها تُعد طريقة تقريبية فى ضوء البيانات المتاحة، وخاصة فيما يتعلق بطرق حساب الاقتصاد الخفي والتى عادة تعتمد إلى حدٍ بعيدٍ على التقدير، فمعظم الطرق المتاحة للتقدير لا تتفق فى رقمٍ واحد كما سبق توضيحه عندما تم تعريف الاقتصاد الخفي .

ومن بيانات الجدول رقم (١) والتى توضح حجم الاقتصاد الخفي خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ٢٠٠٠/٩٩) حيث تبين ما يلى : تزايد حجم الاقتصاد الخفي من ٣,٦٨ مليار جنية عام ١٩٨١/٨٠ حتى ٢٥,٣ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠ واستمرت فى الارتفاع حتى بلغت إلى ٧٦,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ .

بينما عندما نتّبع معدل النمو للاقتصاد الخفي فسنجد أنه على الرغم من الزيادة السنوية للاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة النمو قد تفاوتت فقد بلغت أقصاها عام ١٩٨٢/٨١ بنسبة ٣٧% بينما بلغت أدناها عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة ٧,٨% .



جدول رقم (١)

تقدير حجم الاقتصاد الخفي بمصر خلال الفترة (٨٠/١٩٨١ - ٩٩/٢٠٠٠)

(بالمليار جنية بالأسعار الجارية)

السنوات	حجم الاقتصاد الخفي	معدل النمو[1] السنوي للاقتصاد الخفي (%)	الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	نسبة حجم الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق (%)
٨٠ / ١٩٨١	٣ر٦٨٥	-	١٦ر٤	٢٢ر٥
٨١ / ١٩٨٢	٥ر٠٥٢	٣٧	٢٢ر٥	٢٢ر٥
٨٢ / ١٩٨٣	٥ر٩٤٥	١٧ر٦	٢٦ر٤	٢٢ر٥
٨٣ / ٨٤	٧ر١٣٠	٢٠	٣١ر٧	٢٢ر٥
٨٤ / ٨٥	٨ر٤٢٦	١٨	٣٧ر٥	٢٢ر٥
٨٥ / ٨٦	٩ر٩٢٩	١٧	٤٤ر١	٢٢ر٥
٨٦ / ٨٧	١١ر٥٩٣	١٦ر٧	٥١ر٥	٢٢ر٥
٨٧ / ٨٨	١٣ر٨٦٦	١٩ر٦	٦١ر٦	٢٢ر٥
٨٨/٨٩	١٧ر٢٨٠	٢٤ر٦	٧٦ر٨	٢٢ر٥
٨٩ / ٩٠	٢١ر٦١٨	١٢ر٥	٩٦ر٠	٢٢ر٥
٩٠ / ٩١	٢٥ر٣١٢	١٧ر٠٠	١١٢ر٥	٢٢ر٥
٩١ / ٩٢	٣١ ر ٢٩٧	٢٣ر٦	١٣٩ ر١	٢٢ر٥
٩٢ / ٩٣	٣٥ ر٣٩٢	١٣ر٠٠	١٥٧ر٣	٢٢ر٥
٩٣ / ٩٤	٣٩ر٣٧٥	١١ر٣	١٧٥ر٠٠	٢٢ر٥
٩٤ / ٩٥	٤٥ر٩٠٠	١٦ر٦	٢٠٤ر٠٠	٢٢ر٥
٩٥ / ٩٦	٥١ر٦١٨	١٢ر٥	٢٢٩ر٤	٢٢ر٥
٩٦ / ٩٧	٥٧ر٦٦٧	١١ر٧	٢٥٦ر٣	٢٢ر٥
٩٧ / ٩٨	٦٣ر٠٤٩	٩ر٣	٢٨٠ر٢	٢٢ر٥
٩٨ / ٩٩	٦٨ر٠١٧	٧ر٨	٣٠٢ر٣	٢٢ر٥
٢٠٠٠/٩٩	٧٦ر١٩١	١٢ر٠٠	٣٣٩ر٠	٢٢ر٥

المصدر : وزارة التخطيط، "وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفترة من عام ٥٩ / ١٩٦٠ إلى عام ٩٩/ ٢٠٠٠"، ج.م.ع ص ٢ - ٥ عام ٢٠٠٠.

(١) حُسبت بواسطة الباحث

- **علاقة عمليات غسيل الأموال بالاقتصاد الخفي :**

تحتل عمليات غسيل الأموال جزءاً ليس بالقليل من تلك الدخول غير المشروعة من الاقتصاد الخفي. وتُعتبر عمليات غسيل الأموال أنشطة هادفة وامتدادا طبيعيا لنشاط رئيسي سابق غير مشروع أو مكمل له إلى حد أنه يصعب الفصل بينهما، وكنتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى البلاد النامية فقد نتج عنها مجموعة من الجرائم المختلفة مثل: الرشوة والتزوير والجرائم المتعلقة بنشاط الائتمان فى البنوك، إلا أننا عندما نُقدر حجم غسيل الأموال بمصر نجد أنها اختلفت وتباينت لعدم توافر البيانات الواقعية والمحددة التى تسمح بتغطية شاملة للظاهرة، مما يترك المجال أمام الاجتهادات والتقديرات، هذا بالإضافة إلى أن أموال المخدرات على الرغم من أنها تمثل الجزء الأكبر من إجمالى الأموال التى يتم غسلها عالميا، إلا أنها لا تشمل على كل الأموال التى يتم غسلها، فهناك مصادر أخرى للأموال التى يتم غسلها مثل: الاتجار غير المشروع فى الأسلحة البيولوجية والكيماوية والمواد النووية، والسيارات المسروقة والبضائع المهربة، والعملات المزيفة وترويجها، وتجارة الأعضاء البشرية .

وفى مصر يمثل حجم عمليات غسيل الأموال نسبة ليست قليلة، حيث تقدر بنحو ٦,٨% من حجم الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق .

ويظهر ذلك من بيانات الجدول رقم (٢) والتى توضح حجم عمليات غسيل الأموال خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ٢٠٠٠/٩٩) والتى يظهر منها ما يلى : تزايدت عمليات غسيل الأموال من ١,١٠٥ مليار جنيه عام ١٩٨١/٨٠ حتى زادت إلى نحو ٦ر٧ مليار جنيه عام ١٩٩١/٩٠، واستمرت فى الارتفاع حتى بلغت إلى ٨ر٢٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٩٩ .

إلا أنه عندما نتتبع معدل نمو عمليات غسيل الأموال فسنجد على الرغم من الزيادة السنوية لعمليات غسيل الأموال خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة النمو قد تفاوتت وبلغت أقصاها عام ١٩٨٢/٨١ بنسبة ٣٧% بينما بلغت أدناها عام ١٩٩٩/٩٨ بنسبة ٧,٨ % .

جدول (٢)

تقدير حجم عمليات غسيل الأموال بمصر خلال الفترة (١٩٨١/٨٠ - ٢٠٠/٩٩)

(مليار جنية بالأسعار الجارية)

السنوات	حجم عمليات غسيل الأموال	معدل نمو[١] عمليات غسيل الأموال (%)	الناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق	نسبة حجم عمليات غسيل الأموال إلى الناتج الإجمالي بسعر السوق(%)
١٩٨١/٨٠	١٠ر١	-	٤ر١٦	٧ر٦
١٩٨٢/٨١	٥١ر١	٣٧	٥ر٢٢	٧ر٦
١٩٨٣/٨٢	٧٨ر١	٧ر١٧	٤ر٢٦	٧ر٦
١٩٨٤/٨٣	١٣ر٢	٢٠	٧ر٣١	٧ر٦
٨٥/٨٤	٥٢ر٢	٢ر١٨	٥ر٣٧	٧ر٦
٨٦/٨٥	٩٧ر٢	٨ر١٧	١ر٤٤	٧ر٦
٨٧/٨٦	٤٧ر٣	٨ر١٦	٥ر٥١	٧ر٦
٨٨/٨٧	١٦ر٤	٦ر١٩	٦ر٦١	٧ر٦

(١) حُسبت بواسطة الباحث .





٨٩/٨٨	٥ر١٨	٢٤ر٦	٧٦ر٨	٦ر٧
٩٠/٨٩	٦ر٤٨	٢٥ر١	٩٦ر٠	٦ر٧
٩١/٩٠	٧ر٥٩	١٧	١١٢ر٥	٦ر٧
٩٢/٩١	٩ر٣٨	٢٣ر٦	١٣٩ر١	٦ر٧
٩٣/٩٢	١٠ر٠٦	١٣ر٠٠	١٥٧ر٣	٦ر٧
٩٤/٩٣	١١ر٨١	١١ر٣	١٧٥	٦ر٧
٩٥/٩٤	١٣ر٧٧	١٦ر٦	٢٠٤	٦ر٧
٩٦/٩٥	١٥ر٤٨	١٢ر٤	٢٢٩ر٤	٦ر٧
٩٧/٩٦	١٧ر٣٠	١١ر٧	٢٥٦ر٣	٦ر٧
٩٨/٩٧	١٨ر٩١	٩ر٣	٢٨٠ر٢	٦ر٧
٩٩/٩٧	٢٠ر٤٠	٧ر٩	٣٠٢ر٣	٦ر٧
٢٠٠٠/٩٩	٢٢ر١٥	١٢	٣٣٩	٦ر٧

المصدر : وزارة التخطيط. وثيقة مرجعية عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي،
عن الفترة من عام ٥٩/١٩٦٠ إلى عام ٩٩/٢٠٠٠، ج . م . ع، عام ٢٠٠٢، ص ٢-٥ .

ثانيا : أسباب نمو الاقتصاد الخفي فى مصر :

تعددت أسباب الاقتصاد الخفي واختلفت من دولة لأخرى، ومن وقت إلى آخر باختلاف النظم الاقتصادية التى تنتهجها الدولة، وفى مصر سوف نتناول تلك الأسباب بالتحليل، وهى كما يلى :

١- تزايد حجم العبء الضريبى :

يتمثل عبء الضرائب فى ارتفاع معدلاته، وتعقد إجراءاته فى التحصيل مما يولد الحافز للتهرب منها، [1] والعمل فى ظل الاقتصاد الخفي، ويُقاس العبء الضريبى بنسبة الضرائب إلى الناتج المحلى الإجمالي.

وفى مصر نجد أن العبء الضريبى قد زاد مما انعكس على زيادة التهرب الضريبى، وزيادة الأنشطة غير المسجلة، وبالتبعية زادت أنشطة الاقتصاد الخفي، لذلك سنحلل حجم العبء الضريبى وهيكله. حيث يعتمد النظام الضريبى بمصر على كل من الضرائب المباشرة والتى ومن أمثلتها: الأطيان، وضريبة المبانى، والضريبة على أرباح شركات الأموال، ورسم تنمية الموارد المالية، والضريبة على أجور العاملين، أما الضرائب غير المباشرة فمن أمثلتها الضرائب الجمركية، والضريبة العامة على المبيعات، وضريبة الدمغة .

ويظهر تطور العبء الضريبى بمصر بالجدول رقم (٣) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) كما يلى :

على الرغم من تحسن العبء الضريبى خلال الفترة من التسعينات حيث بلغ متوسطه خلال الفترة من (٩٠/٩١-٩٩/٢٠٠٠) نحو ١٥ر٢% .

إلا أنه ظل مرتفعاً وخاصة خلال فترة الثمانينات حيث بلغ متوسط العبء الضريبى فى الثمانينات (٨٠/١٩٨١ - ٩٠/١٩٩١) حوالى ١٥ر٨% وهذا ما يُفسر التوسع فى أنشطة الاقتصاد الخفي فى مصر خلال تلك الفترة .

---

(١) عبد المعطى السيد البهواشى، عوامل التهرب من ضرائب الدخل"، مجلة مصر المعاصرة، السنة السابعة والسبعون، العدد (٤٠٤)، ١٩٨٦ ص ٤١ .



جدول رقم (٣)

تطور العبء الضريبي بمصر خلال الفترة من ١٩٨١/٨٠ إلى ٢٠٠٠/٩٩

(القيمة بالمليون جنيه – أسعار جارية)

السنوات	الناتج المحلى الإجمالي (١)	حصيلة الضرائب المباشرة (٢)	حصيلة الضرائب غير المباشرة (٣)	إجمالي الإيرادات الضريبية ٢+٣ (٤)	العبء الضريبة (٥) = ٤÷١ (%)
١٩٨١/٨٠	١٧١٥٠	١٨٢٤ر٠	٢٣٥٤ر٩	٤١٧٨ر٩	٢٤ر٤
١٩٨٢/٨١	٢٢٤٦٥	١٩٤٤ر٧	٢٧٤٠ر٢	٤٦٨٤ر٩	٢٠ر٩
١٩٨٣/٨٢	٢٦٤٢٤	٢١٧١ر٩	٢٨٣٩ر٧	٥٠١١ر٦	١٩ر٠
٨٤/٨٣	٣١٦٩٣	١٩٥٥ر٠	٣٢٢٢ر٤	٥١٧٧ر٤	١٦ر٣
٨٥/٨٤	٣٧٤٥١	٢٣٣٨ر٦	٣٣٥٠ر٣	٥٦٨٨ر٩	١٥ر٢
٨٦/٨٥	٤٤١٣١	٢٨٣٥ر٠	٣٢٩٦ر٩	٦١٣١ر٩	١٣ر٩
٨٧/٨٦	٥١٥٢٦	٢٨١٤ر٧	٣٦٥١ر٨	٦٤٦٦ر٥	١٢ر٦
٨٨/٨٧	٦١٦٠٠	٣٣٠٠ر١	٤٣٦١ر٤	٧٦٦١ر٥	١٢ر٤
٨٩/٨٨	٧٦٨٠٠	٤٠٥٨ر١	٥٢٥٥ر٢	٩٣١٣ر٣	١٢ر١
٩٠/٨٩	٩٦١٠٠	٥٣٠٤ر٥	٥٧٩١ر١	١١٠٩٥ر١	١١ر٦
٩١/٩٠	١١١٢٠٠	٧٧٢٣ر٧	٦٦٣٩ر٩	١٤٣٦٣ر٦	١٢ر٩
٩٢/٩١	١٣٩١٠٠	١١٧٥٣ر٦	١٠٨٨٧ر٨	٢٢٦٤١ر٤	١٦ر٣
٩٣/٩٢	١٥٧٣٠٠	١٣٧٩٤ر١	١١٨٩٩ر٥	٢٥٦٩٣ر٦	١٦ر٣
٩٤/٩٣	١٧٥٠٠٠	١٤٥٧٢ر٤	١٤٥٩٩ر٧١	٢٩١٧٢ر١	١٦ر٧
٩٥/٩٤	٢٠٥٠٠٠	١٤٧٨٠ر٣	٧١٣٩ر٩	٣١٩٢٠ر١	١٥ر٦
٩٦/٩٥	٢٢٨٣٠٠	١٦٣٧٧ر٣	١٨٨٢٢ر٨	٣٥٢٠٠ر١	١٥ر٤
٩٧/٩٦	٢٥٦٢٥٠	١٧٠١٠ر٣	١٩٦٨٦ر٤	٣٦٦٩٦ر٧	١٤ر٣
٩٨/٩٧	٢٨٠٢٢٠	١٨٧٣٤ر٨	٢١٨٧٦ر٨	٤٠٦١١ر٦	١٤ر٥
٩٩/٩٨	٣٠٢٣٠٠	١٨٨٨٩ر٠	٢٥٦٢٠ر٠	٤٤٥٠٩ر٠	١٤ر٧
٢٠٠٠/٩٩	٣٠٥٢٠٠	٢٢٢٢٩ر٩	٢٥٨٠٩ر٦**	٤٨٠٣٩ر٢	١٥ر٧

المصدر :

(*) البنك المركزى المصرى (٢٠٠٠)، المجلة الاقتصادية، المجلد الأربعون، العدد الرابع، ص ٦ .

(**) وزارة المالية، قطاع الحسابات الختامية للدولة، (بيانات غير منشورة) عن ختامى الموازنة العامة للدولة.

٢- تزايد معدلات البطالة بمصر :

إن تزايد معدلات البطالة نتيجة عجز قطاعات الاقتصاد القومى عن استيعاب كافة الأفراد المتعطلين سيؤدى إلى اتجاه الأفراد للعمل بأنشطة القطاع غير الرسمى، حيث أوضحت إحدى الدراسات الميدانية أن القطاع غير الرسمى يقوم بتوفير أعداد كبيرة من فرص العمل؛ حيث تصل فرص العمل إلى ١٠ ملايين فرصة عمل – أى ٨٥% من حجم التشغيل فى مصر، كما أوضحت الدراسة من ناحية أخرى أن عدد الوحدات الصغيرة غير الرسمية قد زاد خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٠) من ٢,٥ مليون وحدة إلى ٣,٨ مليون وحدة على مستوى الجمهورية [١].

---

(١) شريف أحمد باشا "الإصلاح الاقتصادى وسوق العمل في مصر ١٩٨٦–١٩٩٦"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الأول والثانى، ١٩٩٩ ص١٢٤ .

عالية المهدى :"ادماج الوحدات الاقتصادية غير الرسمية في النظام الضريبى : دراسة ميدانية عام ٢٠٠٠، ص٢٢–٣٠ .



بينما نجد أن معدلات البطالة في مصر قد اتجه إلى التزايد ويظهر ذلك بالجدول رقم (٤) خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) حيث يتبين أن معدل البطالة بلغ ٥,٢% عام ١٩٨٠ حتى زاد إلى ٧,٤% عام ١٩٨٦ إلى أن بلغ ١١,٣% عام ١٩٩٥، ثم انخفض إلى ٧,٦ % عام ٢٠٠٠.

وبالتالي علينا أن نلاحظ أن إحصائيات البطالة المسجلة رسمياً ينقصها الدقة بسبب وجود القطاع غير الرسمي وأنشطة القطاع الخفي، حيث أن هناك أعداد كبيرة ممن يسجلون في الإحصائيات الرسمية على أنهم عاطلون، وهم بالفعل يلتحقون بعمل أو أكثر ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي.

جدول رقم (٤)

تطور عدد المتعطلين ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة من ١٩٨٠-٢٠٠٠

السنة	إجمالي عدد العاطلين (بالألف)	معدل البطالة (%)
١٩٨٠	٥٣٥,٩٠	٥,٢
١٩٨١	٥٧٢,٢	٥,٤
١٩٨٢	٦٠٦,٢	٥,٧
١٩٨٣	٨١٢,٧	٦,٦
١٩٨٤	٧٥٦,٠	٦,٠
١٩٨٥	...	...
١٩٨٦	(*)٩٥٨	(*) ٧,٤٠
١٩٨٧	...	...
١٩٨٨	...	...
١٩٨٩	١١٠٧,٧	٦,٩
١٩٩٠	١٣٤٦,٤	٨,٦
١٩٩١	١٤٦٣,٤	٩,٦
١٩٩٢	١٤١٥,٧	٩,٠
١٩٩٣	١٨٠٠,٦	١٠,٩
١٩٩٤	١٨٧٧,٤	١١,٠
١٩٩٥	١٩١٦,٩	١١,٣
١٩٩٦	(*)١٥٣٣,٠	(*)٨,٨٠
١٩٩٧	١٤٤٦,٤	٨,٤
١٩٩٨	١٤٤٧,٥	٨,٢
١٩٩٩	(*)١٤٨١,٨	(*)٨,٠٠
٢٠٠٠	(*)١٤٧٨,٠٠	(*)٧,٦٠

المصدر : ILO. "Yearbook of Labour Statiatics" , Various Iaaues .

(*) قارن :

وزارة التخطيط (٢٠٠١) "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ "القاهرة : وزارة التخطيط، المجلد الأول - المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، ص٣٤ .

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠١، " دراسة عن العمالة والبطالة بجمهورية مصر العربية ".



٣- القيود الحكومية والروتين :

إن عبء الإجراءات والقيود البيروقراطية لا يقل أهمية في تأثيره على نمو أنشطة الاقتصاد الخفي عن عبء الضرائب، فكليهما بديلين يمكن أن يكفي لإيجاد ونمو أنشطة الاقتصاد الخفي.

حيث أن كثرة فترة الإجراءات والقيود الحكومية وتدخل الدول في الأنشطة الاقتصادية يمكن أن تؤدى إلى زيادة تكلفة الأنشطة الرسمية وتساعد على نمو الفساد بين المسئولين الرسميين.

كما أن عبء الإجراءات وتضخم الجهاز الحكومي وتدخل الدولة يمكن أن يُزيد من المعوقات أمام المشروعات للدخول في الاقتصاد الرسمي، ويعطي حوافز قوية للدخول في الاقتصاد الخفي.

فيمكن أن نجد أن بعض القيوم الحكومية على إنتاج سلعة معينة قد تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحفاظ على مستوى معيشى للعمال، أو حماية المستهلكين، إلا أن ذلك في ظل الاقتصاد الخفي قد يدفع بعض المنشآت إلى الظهور بهدف الحصول على ميزة تنافسية من خلال تجنب هذه القوانين، كذلك فإن هناك مجموعة من القيود القانونية الأخرى التى تساهم في تحول المشروعات نحو الاقتصاد الخفي مثال ذلك القيود القانونية المفروضة من قبَل نقابات العمل حول مستويات الأمان والسلامة الواجب توفيرها أثناء أداء الوظيفة، أو القيود القانونية الخاصة بالمواصفات الواجب الالتزام بها في تصميم المشروعات بهدف حماية البيئة، كما تشمل لوائح سوق العمل والقوانين المتعلقة بالحد الأدنى للأجور والعمل الإضافي،والحد الأقصى لساعات العمل اليومية وكثيراً من هذه القوانين يتم تجاهلها أو يتم الالتفاف حولها، كل ذلك سيؤدى إلى نمو وزيادة حجم الاقتصاد الخفي .

ثالثا: إمكانية دمج القطاع غير الرسمى (المشروع) في النشاط الاقتصادى الرسمى بمصر :

يرتبط الاقتصاد الخفي بأنشطة صناعية وتجارية مشروعة تُمارس أعمالها بصفة غير رسمية، وذلك بسبب عدم تسجيلها بالحسابات الحكومية وعدم دفع أصحابها للتأمينات أو الضرائب أو أى إيرادات سيادية للحكومة، وكما لا توجد بيانات دقيقة عن حجم تلك الأنشطة، وذلك نتيجة أن تلك الأنشطة تُمارَس بواسطة أشخاص ومؤسسات فردية لا توجد لديها أنظمة محاسبية وتحاول إخفاء وضعها المالى بسبب رفضها سداد الضرائب المستحقة عليها .

ويُعتبر احتواء وإدماج هذه الأنشطة في الاقتصاد الرسمى أمر له أهميته بمصر؛ إلا أنه يواجَه بعددٍ من المشاكل منها أن الغالبية من تلك الأنشطة يحاولون إخفاء أوضاعهم المالية للتهرب من الأعباء والتزامات المالية التى للحكومة، وفي مقدمتها الضرائب أو التأمينات الاجتماعية إلا أنه لا يجب أن تسعى الحكومة في تسجيل هذه الأنشطة بهدف الحصول على هذه الأموال بل يجب أن يكون الهدف هو جذب الاقتصاد الخفي إلى العمل في دائرة الاقتصاد الرسمى، من أجل ذلك يجب اتخاذ عدة إجراءات لجذب هذا القطاع للعمل بالقطاع الرسمى، والتى منها الإعفاءات الضريبية وتسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية، وبذلك يمكن إدخال وضم هذا القطاع إلى القطاع الرسمى، وبالتالى يمكن للحكومة أن تقدر بشكل أكثر واقعية إمكانياتها الاقتصادية، وعلى الرغم من زيادة حجم الإنتاج السنوى للاقتصاد الخفي إلا أنه لم يحرص المنظم الاقتصادى الرسمى على ضمه للاقتصاد الرسمى [١]، حيث توجد عدة اعتبارات لابد من أخذها في الاعتبار من أهمها أن هذا القطاع شديد الارتباط بالمجتمع وعاداته بحيث يصعب تغيير أنماطه السلوكية أو العقائدية نتيجة لمحدودية ثقافة أغلبية تلك الفئة، وبالتالى يجب أن تتسع دائرة دراسة هذا القطاع لتشمل الجوانب النفسية وعدم اقتصارها على مجرد البحث الرسمى والاقتصادى حتى لا تكون نتائج المواجهة غير مقبولة وخصوصاً في ظل سوء الحالة الاقتصادية .

كما علينا أن نشير إلى أن هناك من يرى أن من الجوانب الإيجابية للاقتصاد الخفي هو إسهامه بنسبة كبيرة في حل مشكلة البطالة وبالتالى عندما ينضم هذا الاقتصاد

(١) د. سعيد عبد الخالق محمود،"الاقتصاد الخفى وظاهرة غسيل الأموال" مركز الدراسات القانونية والاقتصادية،كلية الحقوق، عين شمس، عام ١٩٩٩ ص٧- ١٠ .



إلى الاقتصاد الرسمي سوف يقل دوره في استيعاب تلك العمالة وتخفيف مشكلة البطالة، لذلك يجب أن توضع سياسة اقتصادية تطرح جميع جوانب المشكلة بحيث يتم هذا التحول تدريجياً من خلال وضع خطة طويلة الأجل تحقق الأهداف المرجوة منها في ظل السياسة الاقتصادية للدولة .

المبحث الثالث

الآثار المختلفة للاقتصاد الخفي بمصر خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠٠٠)

حينما نحلل الآثار المترتبة على نمو واتساع الاقتصاد الخفي علينا أن نميز بين الأنشطة المشروعة غير المسجلة، والأنشطة غير المشروعة، فالأنشطة المشروعة الخفية آثار إيجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة، وزيادة العرض من خلال إنتاج بعض السلع والخدمات التى تساعد في تلبية بعض الحاجات الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى خلق دخول إضافية تُسهم في تنشيط الطلب الكلى في المجتمع، أما الأنشطة غير المشروعة فبالرغم من عدم مشروعية الدخول المتولدة منها، إلا أن غسيل هذه الأموال له آثاره الموجبة الناتجة عن توظيف هذه الأموال في مجالات الاستثمار المتعددة؛ بما يؤدى إلى زيادة الإنتاج من السلع والخدمات وارتفاع معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة، إلا أن هذا الرأى يَضعف عندما نتذكر أن هذه الأموال المغسولة هى أموال مُحصلة من أنشطة غير مشروعة، أو هاربة من أداء الالتزامات القانونية الواجبة، وبالتالى فالدافع لتشغيل هذه الأموال ليس اقتصادياً بقدر ما هو متعلق بإخفاء حقيقة مصدرها، أو الاحتماء من المطاردة القانونية، إذ تظل هذه الأموال لا تتصف بالاستقرار.

وفي هذا المبحث سوف نحلل الآثار المختلفة لوجود الاقتصاد الخفي بمصر ومن أمثلتها الآثار على الإيرادات الضريبية، والعمالة، وسياسات الاستقرار الاقتصادي وسوف يأتى ذلك من خلال ما يلى :

أولاً: أثر الاقتصاد الخفي على الإيرادات الضريبية بمصر.

ثانياً : أثر الاقتصاد الخفي على العمالة بمصر .

ثالثاً: أثر الاقتصاد الخفي على سياسات الاستقرار الاقتصادي.

أولاً: أثر الاقتصاد الخفي على الإيرادات الضريبية بمصر .

سوف نناقش أثر الاقتصاد الخفي على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر والذى يتحقق من خلال التأثير على الإيرادات الضريبية والتى تضيع على الدولة بسبب التهرب الضريبى .

ويقصد بالتهرب الضريبى: " كل مال تحقق دون علم الجهاز الضريبى، سواء بمعرفة الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين، ويكون خاضعاً للضريبة قانونا، ولم يسدد الضرائب الواجبة [١] عليه "، ومن بيانات الجدول رقم (٦) والتى توضح التقدير لحجم الخسائر للإيرادات الضريبية في وجود الاقتصاد الخفي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) والتى تظهر مايلى :-

تزايدت الخسائر المقدرة من الإيرادات الضريبية في وجود الاقتصاد الخفي خلال فترة الدراسة حيث بلغت نحو ٨٩٩,٣ مليون جنية عام ١٩٨٠ حتى زادت إلى نحو ٣,٣ مليار جنية عام ١٩٩٠، واستمرت في الارتفاع حتى بلغت ١١,٩ مليار جنية عام ٢٠٠٠/٩٩ .

وعندما نتتبع معدل نحو خسائر الإيرادات الضريبية المقدرة نجد أنها قد تذبذبت نسبتها من عام لآخر فقد بلغت أقصاها عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة ٥٦,٢ بينما بلغت أدناها عام ١٩٩٧/٩٦ بنسبة ٣,٧%، وبالتالى يظهر لنا أن الخسائر المقدرة من الإيرادات الضريبية في تزايد خلال فترة الدراسة. لذلك فإن الأمر يتطلب رفع كفاءة الأجهزة الضريبية وصياغة النظم الملائمة لها حتى يمكن رفع حصيلة الإيرادات الضريبية والمساهمة في خفض العجز في الموازنة العامة للدولة .

(١) عبد المعطى السيد الهواش "عوامل الكهرباء من ضرائب الدخل" مرجع سبق ذكره، ص٤٠- ٤١ .

جدول رقم (٦)

تقدير لحجم الخسائر من الإيرادات الضريبية في وجود الاقتصاد الخفي

خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

السنوات	بالمليون جنية حجم الاقتصاد الخفي (١)	العبء الضريبي (٢) (%)	حجم خسائر الإيرادات الضريبية بالمليون جنيه (١) (٢)	نسبة النمو في خسائر الإيرادات الضريبية (%)
١٩٨٠	٣٦٨٥,٦٦	٢٤,٤	٨٩٩,٣	-
١٩٨١	٥٠٥٢,٦٠	٢٠,٩	١٠٥٦	١٧,٤
١٩٨٢	٥٩٤٥,٤٠	١٩,٠٠	١١٣٠	٧
١٩٨٣	٧١٣٠,٩٣	١٦,٣	١١٦٢,٣	٢,٨
١٩٨٤	٨٤٢٦,٥٧	١٥,٢	١٢٨١	١٠,٢
١٩٨٥	٩٩٢٩,٥٠	١٣,٩	١٣٨٠,٢	٧,٧
١٩٨٦	١١٥٩٣,٣٥	١٢,٦	١٤٦٠,٨	٥,٨
١٩٨٧	١٣٨٦٦,٧٥	١٢,٤	١٧١٩,٥	١٧,٧
١٩٨٨	١٧٢٨٠,٠٠	١٢,١	٢٠٩١	٢١,٦
١٩٨٩	٢١٦١٨,٠٠	١١,٦	٢٥٠٧,٧	١٩,٩
١٩٩٠	٢٥٣١٢,٥٠	١٢,٩	٣٢٦٥,٣	٣٣,٢
١٩٩١	٣١٢٩٧,٥	١٦,٣	٥١٠١,٥	٥٦,٢
١٩٩٢	٣٥٣٩٢,٥٠	١٦,٣	٥٧٦٩	١٣,٠٠
١٩٩٣	٣٩٣٧٥,٠٠	١٦,٠٠	٦٣٠٠	٩,٢
١٩٩٥/٩٤	٤٥٩٠٠,٠٠	١٥,٦	٧١٦٠,٤	١٣,٧
١٩٩٦/٩٥	٥١٦١٨,٣٨	١٥,٤	٧٩٤٩,٢	١١,٠٠
١٩٩٧/٩٦	٥٧٦٦٧,٥٠	١٤,٣	٨٢٤٦,٤	٣,٧
١٩٩٨/٩٧	٦٣٠٤٩,٥٠	١٤,٥	٩١٤٢,٢	١١,٠٠
١٩٩٩/٩٨	٦٨٠١٧,٥	١٤,٧	٩٩٩٨,٦٠	٩,٤
٢٠٠٠/٩٩	٧٦١٩١,٧٥	١٥,٧	١١٩٦٢,١	١٩,٦

المصدر : حُسبت بواسطة الباحث من الجدول رقم (١)، (٣) .

ثانياً : أثر الاقتصاد الخفي على العمالة بمصر :

ينقسم سوق العمل بمصر إلى سوقين رئيسين تندرج تحتهما عدة أسواق فرعية وسيتم تناولها كما يلي [1] :

١- سوق العمل المنظمة (الرسمي) :

إن سوق العمل المنظمة (الرسمية) تخضع لتشريعات وقوانين ولوائح معينة لابد من الالتزام بها ويتضمن هذا السوق عدة أسواق فرعية وتشمل سوق العمل في القطاع الحكومي، سوق العمل في قطاع الأعمال العامة وسوق العمل في القطاع الخاص، وسوق العمل في القطاع الأجنبى.

٢- سوق العمل غير المنظمة (غير الرسمية) :

يتمتع سوق العمل غير المنظمة في مصر بقدرة استيعابية لامتصاص العمالة، حيث تستوعب أعداداً كبيرة ومتزايدة من العمالة منذ منتصف السبعينات، ويعد مصدراً أساسيا للتوظف وتوليد الدخل لأكثر من نصف السكان غير المعتمدين على الزراعة .وبالرغم من افتقار سوق العمل في مصر للإجراءات والقوانين أو غيابها، إلا أن القطاع غير الرسمى يوجد بشكل كبير، وخاصة في قطاع التشييد والبناء .

(1) Radwan ,S., "Employment and Unemploment in Egypt : Conventional Problems Unconventional Remedies" , A paper Presented A conference on (Employment and Unemployment In Egypt), Cairo: the Egyptian center for Economics studies (ECES) Jan 13-14 2002 ,P8-9 .



وقد أشار المسح الحديث الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٩ إلى أن عدد العاملين بالقطاع غير المنظم بمصر (غير الزراعى حوالى ٤,٨ مليون شخص أى أن العمال في هذا القطاع يمثلون حوالى ٣١% من المجموع الكلى للعمالة في الاقتصاد القومى .

ويتداخل انقطاع غير الرسمى مع القطاع الرسمى بعلاقات قوية بعضها علاقات تكاملية والبعض الآخر علاقات تنافسية، ونتيجة لزيادة الطلب على المهارات المرتفعة نتيجة للعولمة والتقدم التكنولوجى، والذى أدى إلى إثارة القلق للعمالة ذات المهارات المنخفضة، هذا بالإضافة إلى النقص في الوظائف بالقطاع النظامى، فقد أدى ذلك إلى استيعاب القطاع غير الرسمى معظم العمالة ذوى المهارات المنخفضة .

ويظهر ذلك من الجدول رقم (٧) والذي يبين توزيع الملتحقين الجدد بصفوف العاطلين بحسب الحالة التعليمية خلال الفترة (١٩٨٦- ٢٠٠٠) :-

حيث يتضح أن معدل البطالة للأميين، ومن يقرأ ويكتب، والحاصلين على التعليم الابتدائى والأقل من المتوسط لم يتعد ١% عام ٢٠٠٠ في مصر وهم من فئة ذوى المهارات المنخفصة، بينما بلغت ٢٢,٤٨% بين الدرجات الجامعية، وبالتالى يتضح لنا مدى مساهمة القطاع غير الرسمى على استيعاب العمالة إلى سهولة دخول هذا القطاع للمشتغلين، فلا يتطلب مستويات تعليمية معينة ولا يشترط تخصصات معينة في كثيرٍ من الحالات، ولا يتطلب مهارات مرتفعة، أما للمنظمين فيتميز القطاع ببساطة أساليب الإنتاج، وانخفاض حجم الاستثمارات المطلوبة لبدء النشاط، كما يستوعب نسبة كبيرة من المهاجرين الجدد من الريف إلى الحضر الذين يقبلون العمل بأجور منخفضة عن القطاع الرسمى، بالإضافة إلى أسباب أخرى تتعلق بالرغبة في العمل المستقل، وزيادة حرية الاختيار أمام الأفراد للمفاضلة بين العمل في القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى [١].

وتعتبر تشوهات سوق العمل وارتفاع معدل البطالة وعدم التوازن بين القطاع الرسمى وغير الرسمى مشاكل تقتضى الحلول، فمواجهتها يأتى من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادى وتدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وإصلاح التعليم والتدريب بما يحقق التلاؤم بين آليات سوق العمل وبما يحقق رفع إنتاجية العمالة وتخفيض تكلفة العمل وزيادة القدرة التنافسية للعمالة المصرية مع تحسين الطاقة الاستيعابية للقطاع غير الرسمى من أن يكون قادراً على المساهمة في التوظف لذلك، فإن الأمر يتطلب معرفة الاحتياجات والمشاكل التى تواجه المشروعات الصغيرة والعاملين خارج المنشآت في القطاع غير الرسمى، وخاصة بالنسبة لتنمية الموارد البشرية لرفع إنتاجيتها وزيادة درجة التنافسية من خلال التدريب وإكساب العاملين المهارات المطلوبة.

(1) Nassar . H. "Overview of Labor market documentation case study: Greater Cairo Region" Research Projects . Center for Economic & financial Research & Studies . Cairo Univ. Vo .12,2001,P49 .

جدول (٧)

توزيع الملتحقين الجدد بصفوف العاطلين بحسب الحالة التعليمية (سن ١٥ سنة وما فوقها)

الحالة التعليمية	١٩٨٦		١٩٩٦		متوسط معدل التغير (%)	١٩٩٨		٢٠٠٠	
	العدد	%	العدد	%	٨٦-١٩٩٦	العدد	%	العدد	%
أمي	٣٢٤٣٣	٢,٧٠	٣٥٠٨٧	٢,٤٠	٨,١٨	٨١,٠٠	٠,٥٦	١٣٠٠٠	٠,٧٦
يقرأ ويكتب	٢٩٢٢٣	٢,٤٢	٢١٨٢٠	١,٥٠	(٣٥,٣٣)	١٢٥٠٠	٠,٨٦	١٥٧٠٠	٠,٩٢
تعليم ابتدائي	١٤١٣٢	١,١٨	١٤٦٧٢	١,٠١	٣,٨٢	–	–	–	–
أقل من المتوسط	٣٠٠٥٩	٢,٥٠	١٦٣٥٥	١,١٢	(٤٥,٥٩)	١٨٨٠٠	١,٣٠	١٥٤٠٠	٠,٩١
مؤهل متوسط	٧٨٥٩٥٤	٦٥,٣٦	١٠٨٨٠٨٦	٧٤,٥٣	٣٨,٤٤	١٠١٩٤٠٠	٧٠,٤٢	١١٣٤٩٠٠	٦٦,٨٥
فوق المتوسط	٧٣٨٧٢	٦,١٤	١٠٠٥٩	٦,٨٩	٣٦,١٨	١٢٧٨٠٠	٨,٨٣	١٣٦٤٠٠	٨,٠٣

الدرجة الجامعية الأولى	٢٣٦٥٣٠	١٩,٦٧	١٨٣١٤٤	١٢٥٤	(٢٢,٥٧)	٢٥٠٩٠٠	١٨,٠٢	٣٨١٦٠٠	٢٢,٤٨
دبلوم عال ممتاز	-	-	١٩٢	٠,٠١	-	-	-	-	-
ماجستير	-*	-	-	-	-	-	-	-	-
دكتوراه	-	-	-	-	-	-	-	-	-
غير مصنف	٣٢١	٠,٠٣	١	٠	-	-	-	-	-
المجموع	١٢٠٢٥٢٤	١٠٠	١٤٥٩٩٥٥	١٠٠	٢١,٤١	١٤٤٧٥٠٠	١٠٠	١٦٩٧٨٠٠	١٠٠

المصدر :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعددات العامة للسكان (١٩٨٦، ١٩٩٦)، وبحث العمالة بالعينة (١٩٩٨، ٢٠٠٠) .
- الأرقام بين الأقواس تشير إلى معدلات نمو بالسالب .
- العلامة (*) تشير إلى أن إجمالي عدد المتعطلين الحاصلين على شهادات فى مستوى البكالوريوس والليسانس وأعلى منها، وليس الدرجة الجامعية الأولى فقط. وفقا لبيانات بحث العمالة بالعينة الصادرة في ديسمبر ٢٠٠١ .

ثالثاً : أثر الاقتصاد الخفى على سياسات الاستقرار الاقتصادى بمصر :

يؤدى النمو السريع للاقتصاد الخفى إلى فشل سياسات الاستقرار الاقتصادى، فهذا الجانب من الاقتصاد قد يؤدى إلى تشويه المؤشرات الخاصة بسياسة الاستقرار الاقتصادى، وبالتالى فإن هناك احتمال أن يقع صانع السياسة الاقتصادية في خطإ وصف طرق علاج المشاكل الاقتصادية بسبب التشخيص غير السليم للمشكلة، والذى بنى على تلك المؤشرات الخاطئة وبالتالى فإن سياسة الاستقرار قد تستجيب لمشاكل غير واقعية .

وإذا ما حاولت السلطات المعنية اتخاذ إجراءات مضادة لمواجهة تلك المشاكل فسينشأ عن تلك الإجراءات نوعاً من عدم الاستقرار في الاقتصاد الرسمى، والتى بمقتضاها يتحول الاقتصاد الخفى من خلال التضخم والبطالة إلى اقتصاد ذي حجم أكبر .

لذلك سنتناول بعض آثار هذا الاقتصاد الخفى على عملية صناعة السياسات؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادى كما يلى :

أ- أثر الاقتصاد الخفى على معدلات التضخم بمصر :

إن أنشطة الاقتصاد الخفى وما يتبع بعضها من عمليات لغسيل الأموال، لا تخلو من تدفق نقدى عبر البنوك والقنوات المصرفية أو عن طريق السلع المعمرة والذهب وغيرها، وهو ما يعنى الضغط على المعروض السلعى من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدى للاستهلاك، وذلك نمط استهلاكى يتصف بعدم الرشد أو العشوائية،وبذلك يساهم الاقتصاد الخفى في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلى للمجتمع مصحوباً بتدهور القوة الشرائية للنقود [١]، وقد تصل الضغوط التضخمية إلى تفضيل السلع على النقود .

ويظهر ذلك عندما نتتبع تطور التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) بالجدول رقم (٨) يتبين لنا ما يلى:-

بلغ معدل التضخم نحو ١٢,٥ % في المتوسط خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٩١) ثم انخفاض إلى ٨,٦% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) حتى بلغ ٣,٥% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٠)، ولكننا نجد أن هذه الأرقام الرسمية ليست واقعية لما هو ملموس من زيادة للأسعار حيث يؤدى الاقتصاد الخفى إلى تشوه الأسعار المحلية، وارتفاع الأسعار الحقيقية بشكل يفوق الأسعار الرسمية خصوصاً عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعمة من قبَل الحكومة بشكلٍ كبيرٍ في الاقتصاد الخفى وتقدم للمواطنين بأسعار منخفضة، وفي مثل هذه الحالات نجد أن معدل التضخم الرسمى يكون مرتفعا عن المعدل الحقيقى .

---

(١) د . صبرى أحمد أبو زيد. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتى التضخم والديون الخارجية في مصر "مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، والإحصاء والتشريع، العدد ٣٩٩، يناير ١٩٨٥، ص٦٦ .



جدول رقم (٨)

تطور معدل التضخم في مصر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠)

السنة	١٩٨٠-١٩٩١	١٩٩٢-١٩٩٧	١٩٩٧-٢٠٠٠
متوسط معدل التضخم%	١٢,٥	٨,٦	٣,٥

المصدر :حُسبت بواسطة الباحث

وزارة التجارة الخارجية، وزارة التخطيط Http : // WWW. Indicators . gov. eg / View Indicator asp .

ب- أثر الاقتصاد الخفي على الدخل القومي بمصر:

هناك ارتباط بين الاقتصاد الخفي وعمليات غسيل الأموال كما ذكرنا من قبل، وهذا يعني أن هذه العمليات تساهم في زيادة الفجوة بين الدخل القومي الرسمي والدخل القومي الحقيقي، ولعل هذا يؤدي إلى صعوبة مهمة السلطات المختصة بالتخطيط القومي والتي يتعذر عليها وضع خطط أو برامج فعّالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل تضارب البيانات بين الهيئات الحكومية .

إذ تشير الاحصائيات إلى أن حجم الدخل القومي قد بلغ نحو ٣٣٦,٠ مليار جنية عام ٢٠٠٠ (١) إلا أن القيمة الحقيقية للدخل القومي أكثر من ذلك نتيجة لتزايد حجم أنشطة الاقتصاد الخفي .

أيضاً عندما نحلل توزيع الدخل القومي في ظل الاقتصاد الخفي فنجد الفجوة تزداد بين الطبقات الغنية والفقيرة نتيجة لحصول بعض الفئات على دخول لا تستحق الحصول عليها،كما أن هذه الفئات تزداد ثراءً في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مناظرة أو مواكبة للزيادة في حجم الاقتصاد الخفي، وهو ما يؤدي إلى اختلال توزيع الدخل القومي ويضعف جهود الدولة لتحقيق عدالة توزيع بين فئات المجتمع.

جـ- أثر الاقتصاد الخفي على الادخار المحلي:

إن الاقتصاد الخفي وما يحتويه من أنشطة غير قانونية قد يؤدي إلى هروب رأس المال إلى الخارج عندما تقترن به التحويلات النقدية المصرفية بين البنوك المحلية والخارجية، وفي مثل هذه الحالة تعجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ويتسع نطاق الفجوة التمويلية حيث يتم إيداع تلك المدخرات في البنوك الخارجية دون أن توجه إلى قنوات الاستثمار داخل البلاد. وفى مصر عندما نتّبع معدل الادخار المحلى، نجد أنه فى حالة تذبذب؛ حيث بلغ ١٤,٨% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٨٠/٨١ - ٨٦/٨٧) ثم انخفض إلى ٧,٤% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٨٧/٨٨ - ٩٣/١٩٩٤) ثم ارتفع إلى ١٥% فى المتوسط سنوياً خلال الفترة (٩٤/١٩٩٥- ٩٩/٢٠٠٠)، ويظهر ذلك بالجدول رقم (٩) وتعتبر هذه المعدلات منخفضة إذا ما قورنت بمعدلات الدول الأخرى، إذ يبلغ هذا المعدل ٢٢% فى تركيا، و ٣٩,٣% فى الصين عام ٢٠٠٠ (٢) .

---

(١) وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وحسابات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

(٢) تقارير التنمية فى العالم - سنوات مختلفة .

جدول رقم (٩)

معدل الادخار المحلى بمصر

خلال الفترة (٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٩/٢٠٠٠)

السنوات	(٨٠/٨١-٨٦/٨٧)	(٨٧/٨٨-٩٣/١٩٩٤)	(٩٤/٩٥-٩٩/٢٠٠٠)
متوسط معدل الادخار %	١٤,٨	٧,٤	١٥

المصدر : حُسبت بواسطة الباحث من خلال وزارة التجارة الخارجية، وزارة التخطيط

http://www.Indicators.gov.eg/ViewIndicator.asp

د- أثر الاقتصاد الخفى على الاستثمار فى مصر :

يؤثر الاقتصاد الخفي سلباً على زيادة حجم الاستثمار فنتيجة لعدم خضوع الدخول المتحققة بالاقتصاد الخفى للضرائب والتأمينات الاجتماعية أو أى إيرادات سيادية حكومية أخرى مما يؤثر فى انخفاض تكلفة المنتج بهذا القطاع عندما يقارن بتكلفته بالقطاع الرسمى والذى يحمل بتكلفة الضرائب مما يتسبب عنه خروج المشروعات بالقطاع الرسمى نتيجة لوجود تلك المنافسة فى التكلفة بينه وبين القطاع غير الرسمى، وهذا ما ينعكس على انخفاض حجم الاستثمارات، فالمستثمر هدفه هو تحقيق الربح وعندما يتخذ قرار الاستثمار عليه أن يدرس سوق المنافسة له والتكلفة، وبالتالى عندما يجد المستثمر تلك المنافسة بالقطاع غير المنظم سوف يؤثر ذلك سلباً على قرار الاستثمار مما سيؤدى إلى انخفاض حجم الاستثمار المحلى والأجنبي .

وبالتالى يتضح مما سبق أن الاقتصاد الخفى له تأثير سلبى على المتغيرات الكلية: كالتضخم، والدخل القومى، والادخار المحلى، والاستثمار. مما يستلزم وضع استراتيجية على المستوى القومى لحل تلك المشكلة تدريجياً ودمج الاقتصاد الخفى المشروع بالاقتصاد الرسمى .

الخلاصة والتوصيات

تعانى معظم دول العالم من ظاهرة الاقتصاد الخفى، وعلى الرغم من اختلاف مسميات وتعريفات وحجم الاقتصاد الخفى إلا أن الدول المتقدمة تعانى منه كما تعانى الدول النامية .

أما عن أسباب وجود الاقتصاد الخفى فنجد أنها تعددت واختلفت من نظام اقتصادى إلى أخر، بل قد تختلف في حدتها وأهميتها من دولة إلى أخرى، وعلى الرغم من ذلك فهناك مجموعة من الأسباب التى قد تدفع إلى التحول للاقتصاد الخفى، وفي مصر كانت هذه الأسباب تتمثل في: زيادة العبء الضريبى، وزيادة البطالة، وتعقد الإجراءات، والبيروقراطية، وزيادة حجم الأنشطة الإجرامية .

أما عن آثار أنشطة الاقتصاد الخفى، فيجب التمييز بين الأنشطة ذات الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية مثل: تجارة المخدرات، والإرهاب. وغيرها من الأنشطة الأخرى، والأنشطة ذات الآثار الإيجابية مثل المساهمة في حل مشكلة البطالة، إلاأن التعرف على حدة الأنشطة وتدعيمها ورفع كفاءتها يحتاج إلى المزيد من البحث .

لذلك فإنني أوصي ببعض التوصيات لعل من أهمها ما يلى :-

١- إجراء المزيد من الدراسات في المجال الاقتصادى الخفى حيث ما زال هذا المجال يعانى من نقص البيانات والدراسات التحليلية لجوانبه المختلفة .

٢- العمل على وضع إطار من السياسات الملائمة في الاقتصاد القومى من خلال الإصلاحات المالية والنقدية، والعمل على زيادة جاذبية العمل بالقطاع الرسمى من خلال توفير المناخ الملائم والحوافز الكافية مما يساعد على دفع عجلة التنمية،وعلاج مشكلة البطالة .

٣- دمج الجانب المشروع من الاقتصاد الخفي (القطاع غير الرسمى) في النشاط الاقتصادى الرسمى، ويأتى ذلك من خلال وضع استراتيجية واضحة للقيام بالاستثمارات الكافية لاستيعاب المتعطلين عن العمل وتهيئة إطار ملائم من السياسات لدمج أنشطة هذا القطاع في النشاط الاقتصادى الرسمى وهو تطوير ورفع كفاءة الأجهزة الضريبية، تسهيل الإجراءات والقضاء على البيروقراطية ورفع معدلات النمو الاقتصادى من خلال تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وإصلاح التعليم والتدريب بما يحقق التلاؤم بين آليات سوق العمل وبما يحقق رفع إنتاجية العمالة .

٤- مواجهة الأنشطة غير المشروعة، فلكل نشاط أسلوب يتم التعامل معه، فتجارة المخدرات قد صدر لها قانون ويمكن أن يؤدى هذا القانون إلى الحد من زيادة الاتجار فيه، أما تجارة العملة فيجب ألا تعالج بالإجراءات الأمنية فقط، بل يجب العمل على فهم ظروف ومكونات العرض والطلب لهذه التجارة، وتبقى الرشوة والتربح والتهرب الضريبى فكلها مظاهر للاختلال القائم بين الأجور والدخول والأسعار، فارتفاع سعر الضريبة وتحسين أسلوب الجباية سوف يؤدى إلى زيادة حصيلة الضرائب وخفض نسبة التهرب الضريبى.



المراجع

١- المراجع العربية :

أ- الكتب :

١- د . أحمد عبد الخالق "الآثار الاقتصادية والإجتماعية لغسيل الأموال"، دار النهضة العربية،١٩٩٨ .

٢- د. أشرف توفيق شمس الدين "تجريم غسيل الأموال في التشريعات المقارنة"، دار النهضة العربية ٢٠٠١ .

٣- د . حمدى عبد العظيم "غسيل الأموال في مصر والعالم"بدون ناشر، ١٩٩٧ .

٤- د . سعيد عبد الخالق "الاقتصاد الخفى وظاهرة غسيل الأموال" مركز الدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،١٩٩٩ .

٥- د . صفوت عبد السلام، الاقتصاد السرى، دار النهضة العربية ٢٠٠٢ .

٦- د . عبد المطلب عبد الحميد "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية ٢٠٠٣ .

٧- د . محسن الخضيرى، "غسيل الأموال"، مجموعة النيل العربية.٢٠٠٣ .

٨- د . محمود عبد الفضيل "من دفتر أحوال الاقتصاد المصرى"،دار الهلال، ٢٠٠٣ .

٩- د . محمود عبد الفضيل،مصر والعالم على أعتاب الألفية الجديدة" الطبعة الأولى، القاهرة : دار الشروق عام ٢٠٠٠ .

١٠- محمد إبراهيم طه السقا "الاقتصاد الخفى في مصر"، القاهرة مكتبة النهضة المصرية،عام ١٩٩٦ .

ب- التقارير :

١- الأمم المتحدة : "تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات ٢٠٠١" أنسيب، نيويورك ٢٠٠٢ .

٢- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول والثاني،٢٠٠٠ .

٣- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "التقرير النهائي للقطاع الاقتصادي غير المنظم تعريفه وسماته الأساسية"، عام ١٩٩٣.

٤- المجالس القومية المتخصصة،"القطاع غير المنظم ودوره في استيعاب بفائض العمالة"، موسوعة المجالس القومية المتخصصة (٧٤-١٩٩٣)، عام ١٩٩٣ .

٥- المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية "الاقتصاد الموازي"، الدورة ١٦، سبتمبر ٨٩/يونيو ١٩٩٠ .

٦- المجالس القومية المتخصصة،"القطاع غير المنظم ودوره في استيعاب فائض العمالة "موسوعة المجالس القومية المتخصصة (٧٤-١٩٩٣) .

٧- المركز القومى للبحوث،"القطاع غير الرسمى في حضر مصر"، التقرير الثانى، عام ٢٠٠١ .

٨- تقارير التنمية في العالم - سنوات مختلفة .

٩- د . صبرى أحمد أبو زيد،"الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على مشكلتى التضخم والديون الخارجية في مصر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاءِ والتشريع، العدد ٣٩٩، يناير ١٩٨٥ .

١٠- شريف أحد باشا،"الإصلاح الاقتصادى وسوق العمل في مصر ١٩٨٦ -١٩٩٦"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، السنة الثالثة عشر، العدد الأول والثانى ١٩٩٩.

١١- عالية المهدى، "إدماج الوحدات الاقتصادية غير الرسمية في النظام الضريبى : دراسة ميدانية، عام ٢٠٠٠ .

١٢- عبد المعطى السيد الهواشى، عوامل التهرب من ضرائب الدخل"، مجلة مصر المعاصرة، السنة السابعة والسبعون، العدد ٤٠٤، ١٩٨٦ .

١٣- مجلس الشورى "خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة "لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة، دور الانعقاد ٢٣، عام ٢٠٠٣ .

١٤- وزارة الداخلية الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، "التقرير السنوى" القاهرة، عام ١٩٩٥ .

المقالات والدوريات والأبحاث :

١- أحمد صقر عاشور، الأزمة الاقتصادية والإصلاح المؤسسى في مصر "مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، كراسات استراتيجية الأهرام رقم ٩٩، عام ٢٠٠١ .

٢- بنك مصر، "ظاهرة غسيل الأموال (المفهوم - الآثار - المكافحة) أوراق بنك مصر البحثية، العدد (٩)، عام ٢٠٠٠.

٣- جلال وفاء محمدين، "دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، رسائل البنك الصناعى، العدد ٦٣، عام ٢٠٠٠ .



٤- عصام الدين الأحمدى : ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية وأهم الجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد العشرون، العدد ٢٣،عام ٢٠٠٠ .

٥- عمر عبد الحى صالح البيلى،"الاقتصاد الخفى في الدول النامية :اتجاهات وتوقعات جامعة أسيوط،مركز دراسات المستقبل، مجلة دراسات مستقبلية، العدد الثالث، عام ١٩٩٧.

٦- مركز دراسات الإدارة العامة، إدماج القطاع غير الرسمى في الإطار الرسمى للنشاط الاقتصادى، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠ .

٧- نوال محمد النجار - التشغيل في القطاع غير المنظم، وزارة القوى العاملة والتشغيل عام ١٩٩٥ .

٢- المراجع الأجنبية :

1- Ahmed Al Khawaz, "Informal sector and its role in Arab Countries", AMERICAN Universty . 1999 .

2- Ahmed Galal "The Economics of Formalization Potential Winners And losers from Formalization ti Egypt". The Egyptian Center for Economic Studies. formalization of Business And Real Estate in Egypt" An ECES / ILD Conference Jan 18.2004 .

3- Assad, R. "formal institutions in the labour market , with Application to the construction sector in Egypt" , world development, 1993 , Vol . 21, No.(6) .

4- Bhatta charyya. D. K "On the Economic Rational of Estimating the Hidden Economy" The Economic Journal. 1999. Vol. 109, June .

5- Boorman, J . and S. inhres "Financial system Abuse, Finanacial crime and money laundering . Back Ground Paper", IMF, at http://www.IMF.Org/feb.12. 2001.

6- Bovi, M. "The nature of the underground Economy : Some Evidence from OECD countries" 2002 .

7- Cross. John C., "Informal sector", In P. A. O, Hara (Ed.) (Encyclopedia of Political Economy), London and New York : Routlege. Vol . 1. 2001

8- Djankov, Simeon "The Regulation of Entry" the world Bank : Policy Research Working Paper . No (2661). 2001.

9- Ercolani . M. G. "Inflation tax and the Hidden Economy", Working Paper, United Kingdom: Department of Economics, Univ. of Essex , Colchester, 2000, Co43SQ, http// marco@ essex, ac . UK.

10- Feihe. E. L "The meaning and measurement of the underground Economy" In Edger L . Feige (The underground Economies : Tax Evasion and Infromation Distoirtion), Cambidge cambrdge university Press, 1989.

11- Fergany , N., "Aspects of labor migration and unemployement in the Arab Region" A, Paper presented at a conference on (Employmentand unemployment in EGYPT), Cairo : The Egyptian Center for Economic Studies (ECES), 2002, Jan 13-14 .

12- Galal, A ." The Paradox of Education and unemployement in Egypt", Cairo : The Egypt Center for Economic Studies (ECES), 2002. No.67 .

13- Giles, "Eroding Sales Tax Revenes: The Impact of Ecommerce", government finance Review 2002, Vol . 18 . No (1) .

14- Giles , D. E. A "Modeling The Hidden Economy and The Tax Gap. In New Zealand". Econometrics working Paper . EWP (98b) Canola : e- mail: Dgiles @ uvic 1998b .

15- Hill, R and M . Kabir, "Currency Demand and the Growth of the underground Economy. In Canada" , Applied Economics, Vol .32.No. 2, 2000 .

16- Hopkins , N . S. "The informal sector in Egypt : Towards An Anthropology of work" . In N. S. Hopkins, Informal sector In. Egypt Cairo. Papers in Social Science, Vo..14. No. 4. 1992 .





الفساد الإداري في الدول النامية

رؤية أكاديمية لمفهومه، أسبابه، أشكاله، آثاره واستراتيجيات مكافحته

د. عبد الله بن عبد الكريم السالم

أستاذ الإدارة العامة المساعد

بكلية الإدارة والاقتصاد

بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

ملخص البحث :

الفساد الإداري ظاهرة عرفتها المجتمعات الإنسانية القديمة والحديثة . إلا أن الفساد الإداري المنتشر حالياً هو أشد خطورة من السابق نظراً للتحولات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والتكنولوجية للمجتمعات المعاصرة .

ويعد الفساد الإداري من أخطر المشاكل التي تواجه الدول النامية لكونه كالسرطان الخبيث الذي ينهك صحة الجهاز الحكومي ويضعف قدراته ويهدر طاقاته ويجعله عاجزاً عن تحقيق أهدافه التنموية .

هذا البحث يستخدم المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ظاهرة الفساد الإداري. وتشمل الدراسة شرح مفهوم الفساد الإداري ومناهج دراسته وتحليله بالإضافة إلى مناقشة المصاعب التي تحول دون دراسة هذه الظاهرة بالشكل المأمول وكذلك تحليل أهم أسباب الفساد الإداري ومعرفة بعض أشكاله والآثار الناتجة عنه وكيفية رؤية الإسلام لهذه الظاهرة غير السوية ثم التركيز على جهود الإصلاح الإداري في معالجة الفساد بطريقة شمولية من خلال تبني بعض الاستراتيجيات التي تساعد في مكافحة الفساد الإداري واحتواء آثاره الخطيرة .

مقدمة :

الفساد الإداري ظاهرة عرفتها المجتمعات الإنسانية قديمها وحديثها. إلا إن الفساد الإداري المنتشر في المجتمعات المعاصرة أشد فتكا وأكثر تعقيداً من السابق نظراً للتحولات في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والتكنولوجية للمجتمعات الحديثة.

والفساد الإداري عندما يتغلغل في جسم الإدارة الحكومية – يصبح كالسرطان الذي يمتد إلى كل خلية من خلايا الكائن الحي– ينهك بنية الإدارات الحكومية ويضعف أداءها ويهدر مواردها ويضعف مناعتها ويكثر من انتشار الأمراض الإدارية المزمنة.

ويعد الفساد الإداري من أخطر التحديات التي تواجه الدول النامية ويحظى باهتمامٍ متزايدٍ من قبل حكوماتها نظراً للمشاكل الاقتصادية وتراكم الديون الخارجية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتدني معدلات الأداء والإنتاجية في القطاع العام. وعقدت في السنوات الأخيرة العديد من المؤتمرات لمناقشة هذه الظاهرة والحث على المزيد من الشفافية من قبل بعض المنظمات الدولية: كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمعاهد الدولية للإدارة كما أخذت بعض الدول النامية على عاتقها القيام بعقد بعض المؤتمرات والندوات وبدأ بعض الحملات التوعوية للحد من انتشار هذه الظاهرة من خلال المؤسسات التشريعية والتنفيذية والإعلامية والاجتماعية والتعليمية. وهذا البحث هو مساهمة متواضعة ضمن الجهود العلمية التي تسعى لدراسة هذه الظاهرة وفهم آثارها ونتائجها وكيفية مكافحتها وتقديم بعض المقترحات والتوصيات التي تساعد على الحد من آثار هذا الداء في جسم الإدارة الحكومية .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث لدراسة ظاهرة الفساد الإداري من خلال تعريف الفساد وتعريف المناهج التي تساعد في تحليله





والمصاعب التي تحول دون دراسته بالشكل المأمول، كما تشمل الدراسة تحليل أسباب الفساد الإداري ومعرفة بعض أشكاله والآثار الناتجة عنه وكيفية رؤية الإسلام لهذه الظاهرة ثم التركيز على جهود الإصلاح الإداري في معالجة هذا الموضوع بطريقة شمولية .

ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام الحكومات والجامعات ومعاهد الإدارة في الفترة الأخيرة لارتباطه بظاهرة خطيرة من مظاهر انحراف السلوك الإنساني بوجه عام والسلوك الإداري بوجه خاص. وبالرغم من أن الدول المتقدمة والدول النامية تعاني من الآثار السيئة للفساد الإداري على حد سواء إلا أن تأثر الدول النامية بهذا الموضوع يكون أسوأ نظراً لكون الفساد الإداري يؤخر معدلات التنمية المنشودة ويعوق فاعلية الأداء الإداري للأجهزة الحكومية ويزيد من تدني مستويات المعيشة وانتشار الفقر بين الغالبية العظمى من السكان في الدول النامية.

منهج البحث :

يستخدم هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال الاعتماد على المراجع العلمية والبحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواءً ما توفر منها باللغة العربية أو الإنجليزية .

تعريف الفساد الإداري :

من بين الصعوبات التي يواجهها الباحث عند دراسة موضوع الفساد الإداري عدم وجود تعريف محدد ودقيق ومتفق عليه بين الباحثين في المجتمعات المعاصرة . هذه الصعوبة ترجع لأسباب عديدة من بينها : تعقد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها، واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها وتنوع خلفيات المشاركين في نقاشها وبحثها؛ حيث ينتمون لحقول معرفية عديدة، مثل: العلوم القانونية والسياسية والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والإدارية بالإضافة إلى الاختلاف في المواقف الأيدلوجية وتباين الميول والاتجاهات لدى الباحثين.

ومن ضمن تعاريف الفساد الإداري التي وردت في بعض الدراسات التي اطلعت عليها ما يلي:

الفساد الإداري: هو كل انحراف بالسلطة العامة، الممنوحة للموظفين عن الأهداف المقررة لها قانوناً (حكمت ١٩٩٥، ص ٥).

هو: " ما تحرّمه القوانين المهنية والقواعد والأخلاقية " (مينى ١٩٩٦، ص ١١) .

هو: " القصور القيمي عند الأفراد الذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة التي تخدم المصلحة العامة" (الأعرجي، ١٩٩٥، ص ٢٩٩).

هو: " السلوك المنحرف عن الواجبات الرسمية محاباة لاعتبارات خاصة كالأطماع المالية والمكاسب الاجتماعية أو ارتكاب مخالفات ضد القوانين لاعتبارات شخصية " (الأعرجي، ١٩٩٥، ص ٣٠٠-٣٠١).

هو: " أي سلوك يأتيه الموظف يترتب عليه وقوع مخالفات تنظيمية أو سلوكية أو مالية " (السماحي ٢٠٠١، ص ٥).

هو: " استغلال الموظفين الحكوميين (مديرين وتنفيذيين)، وبشكل فردي أو جماعي للسلطات الممنوحة إليهم لتحقيق مصالح شخصية (مادية أو معنوية) لهم ولغيرهم غير مبالين بالقوانين والأنظمة والقيم الأخلاقية ومتجاهلين الأهداف العامة للجهاز الإداري الحكومي " (إبراهيم والصرايرة، ٢٠٠١، ص ٥١) .

هو: " استغلال السلطة للحصول على ربح أو منفعة أو فائدة لصالح شخص أو جماعة أو طبقة بطريقة تشكل انتهاكاً للقانون أو معايير السلوك الأخلاقي الراقي " (الشهابي وداغر، ٢٠٠، ص ١١٠).

ونلاحظ أن التعاريف السابقة تتفق حول اعتبار " استغلال السلطة العامة " لتحقيق مكاسب شخصية من ضمن أعمال الفساد الإداري واستناداً على الآراء السابقة يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه: " استغلال سلطة الوظيفة العامة ونفوذها لتحقيق مكاسب شخصية (مادية أو معنوية)، بشكل يتعارض مع القوانين سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي " .

مناهج دراسة وتحليل الفساد الإداري :

هناك ثلاثة مناهج رئيسية تساعد في تحليل ظاهرة الفساد الإداري وفهم أسبابها :

(الأعرجي، ١٩٩٥، ص٢٩٧-٣٠١) .



١-المنهج القيمي (الأخلاقي)

وتبعاً لهذا المنهج فإن فقدان السلطة القيمية Moral Authority يؤدي إلي انحراف عن المعايير الأخلاقية للمجتمع وبالتالي صدور سلوكيات منحرفة تنتهي بإضعاف أداء الأجهزة الحكومية . إلا أن المنتقدين لهذا المنهج أثاروا مسألة كيفية قياس النظام القيمي السائد وكيفية تحديد سماته ومعالمه ؟ ناهيك عن وجود اختلافات في القيم والثقافات بين المجتمعات الإنسانية . وهذه الانتقادات مهدت لظهور المنهج التالي .

٢- المنهج الوظيفي

يرى الوظيفيون Functionalists أن الفساد الإداري ينتج عن الانحراف عن قواعد العمل السائدة في الجهاز الإداري .

فهذا الانحراف يؤدي إلى انحراف في سلوك العاملين بهذه الأجهزة وبالتالي ظهور بعض أشكال الفساد الإداري لسد أو تعويض القصور في تلك القواعد المهنية .

٣- منهج ما بعد الموظفين

ويرى أنصار هذا المنهج Post Functionalists أن الفساد الإداري ظاهرة طبيعية تصاحب النمو والتطور وتأخذ طابعاً نظمياً مؤسسياً يسعى للاستمرارية والبقاء مع حركة تقدم المجتمع . وبالرغم من أن الفساد غير مقبول من حيث المبدأ إلا أنه يتواجد كوسيلة لتسهيل الأعمال وتيسير إنجازها في مجتمع صارم متشدد (ميني، ١٩٩٦، ص ص١٧-١٨).

ولكل منهج أنصاره ومؤيدوه إلا أن المنهج القيمي هو الأكثر واقعية لكونه يكافح الفساد ويحاربه بدلاً من أن يعقلنه ويبرره كما هو الحال في المنهجين الآخرين .

الفساد السياسي والفساد الإداري :

يشير بعض الباحثين إلى أهمية التفريق بين هذين النوعين من الفساد (AL-Rawaf.1980، p.486) :

فالفساد السياسي: يتعلق بإساءة استخدام السلطة والممارسات المنحرفة الصادرة عن الصفوة السياسية (مثل: كبار رجال الحكم والوزراء وقيادي الأحزاب السياسية وكبار مسئولي التشريع والقضاء).

أما الفساد الإداري : فيتعلق بإساءة استخدام السلطة من قبل موظفي السلطة التنفيذية والذين لا يندرجون ضمن الصفوة السياسية.

والحقيقة أنه يصعب في بعض الأحيان الفصل بدقة بين بعض أشكال الفساد السياسي والفساد الإداري لتداخل الأسباب (Kohli، 1975 ، p.78) . ويرى الدكتور عامر الكبيسي (٢٠٠٠، ص ٨٩) "إن المنافذ السياسية لإشاعة الفساد الإداري تعد من أهمها وأخطرها في العديد من الأقطار . كما أكدت ذلك التجارب والمحاكمات والتقارير والدراسات التي تنشر بين الحين والآخر، ذلك لأن فساد القمة سرعان ما يستشري ويتسرب للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقياداتها المتواطئة معها ".

وعموماً فإن الفساد الإداري هو الفساد الصادر عن سوء استخدام السلطة الإدارية من قبل موظفي الأجهزة الحكومية التنفيذية . وهذا النوع من الفساد تتوافر بخصوصه بعض المعلومات في معظم الدول النامية ويمكن دراسته، أما الفساد السياسي فيصعب دراسته لكونه متعلق بالصفوة السياسية المهيمنة على أنظمة الحكم بالإضافة إلى صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بممارساته من داخل الدولة المعنية بالدراسة. وعادة ما تكون مصادر معلوماته الإشاعات والتقارير الصادرة من بعض الصحف ووسائل الإعلام والمنظمات والهيئات الأجنبية خارج تلك الدول النامية.

مصاعب دراسة الفساد الإداري :

تعترض الباحثين الذين يودون دراسة الفساد الإداري في الدول النامية مجموعة من المصاعب من أهمها :

١. قلة المعلومات والبيانات الإحصائية المتوافرة لدى الجهات الرسمية عن جرائم الفساد الإداري .
٢. في حالة توفر بعض المعلومات فإنها تحاط بهاله كبيرة من السرية ولا يطلع عليها الباحثين بسهولة إذ يتطلب الأمر موافقة جهات عليا في الجهاز الحكومي .
٣. أن بعض المعلومات المتوفرة من مصادر خارجية كالصحف الأجنبية وتقارير بعض المنظمات الدولية (مثل هيئة الأمم المتحدة) تفتقر للدقة وللتحديث في بعض الأحيان حيث يكون قد مضى عليها بضع سنوات
٤. المضايقات التي قد يتعرض لها الباحثون عند تناولهم لموضوع الفساد الإداري وخاصة أن الموضوع شائك ومتعدد الجوانب، وقد تؤدي تلك الدراسات إلى كشف

بعض أوجه القصور والتسيب في بعض الجهات الحكومية الأمر الذي لا يرضي المسئولين في تلك الجهات .

٥. عدم تشجيع الأبحاث الأكاديمية الجادة لدراسة هذه الظاهرة بطريقة شمولية وعدم توفير الدعم المالي والأدبي لمثل هذه الأبحاث .

٦. عدم وجود مراكز بحث متخصصة لدراسة هذه الظاهرة في الجامعات والمعاهد الأكاديمية والإدارية .

٧. ضعف الوعي العام لدى الموظفين وتدني الشعور بالمسئولية وعدم إسهامهم بطريقة فعالة في الجهود البحثية المتعلقة بدراسة الفساد الإداري .

أسباب الفساد الإداري :

للفساد الإداري أسباب كثيرة ومتشعبة ومتداخلة (الشهابي وداغر، ٢٠٠٠، ص ١١٤، أبو سن ١٩٩٦، ص ٩٥ – ٩٧، زويلف واللوزي ١٩٩٣، ص ٣٩ – ٤٤) ولكن يمكنني القول بأن هناك ستة أسباب رئيسية أوضحها الشكل رقم (١) وهي:

١- أسباب شخصية :

مرتبطة بقيم الفرد وميوله واتجاهاته ومستوى ثقافته وتعليمه ونظرته لمشروعية (أو عدم مشروعية) استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منافع شخصية .

٢- أسباب اجتماعية وثقافية :

وتتمثل في العادات والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع والتي كثيراً ما تولد ضغوطاً اجتماعية تهيىء المناخ المناسب لنمو وانتشار الفساد الإداري من خلال أعمال المحاباة والمحسوبية والتي تؤدي في النهاية إلى انحراف الجهاز الإداري عن القواعد والأهداف المأمولة للعمل .

كما أن البعض في الدول النامية لا يرون في أعمال المحاباة والمحسوبية نوعاً من الفساد الإداري بقدر ما هي التزام أدبي يسعى إلى تحقيق مصالح الأقارب والأصدقاء وتنفيعهم ولو على حساب المصلحة العامة.

كما تسود بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام لكونه لا يخص شخصاً بعينه وبالتالي فهو حق مشاع للجميع . وكلما نجح الموظف في تعظيم استغلال منصبه؛ رغبة للثراء السريع كلما اعتبر ذلك نوعاً من أنواع الدهاء والمهارة والذكاء.

٣- أسباب إدارية وتنظيمية :

يلاحظ تضخم الجهاز الحكومي وازدياد عدد العاملين فيه في معظم الدول النامية وهذا يخلق بيروقراطية بطيئة وإجراءات إدارية مطوّلة . ويصاحب هذا الوضع غموض في اللوائح والإجراءات وضعف في وسائل الرقابة على الأجهزة الحكومية.

شكل رقم (١) : أسباب الفساد الإداري

وعدم وضوح التعليمات وغياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء وضعف أخلاقيات الوظيفة العامة (أنظر الصواف، ١٩٩٤، ص ٤٥٧). يشجع الموظفين على الممارسات والاجتهادات التي تحقق لهم بعض المنافع الخاصة .

لذا يرى الدكتور سعيد الهاجري أن هناك نوعاً آخر من الفساد يسمى الفساد التنظيمي وهو: "عبارة عن مجموعة اختلالات في العمليات التنظيمية تتمثل في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة" (الهاجري، ١٤٢٠، ص ١١).

٤- أسباب قانونية :

قد يندهش المرء عندما يلاحظ أن هناك أسباباً قانونية تسهم في تفشي الفساد الإداري فالقانون عادة يخدم المصلحة العامة ويجرّم الفساد بدلاً من أن يصبح أداة يلعب بها البعض لإيجاد التبريرات والمنافذ لممارسة أعمال الفساد الإداري .

ويشير الدكتور عامر الكبيسي لقيام – قلة وللأسف من رجال القانون والقضاء في بعض الدول بإساءة استخدامهم لصلاحياتهم واستغلال نفوذهم وتوظيف خبرتهم ومعرفتهم لتحقيق منافع شخصية .

ومن الأمثلة على ذلك الثنائية في تفسير وتطبيق النصوص لمجاملة الأصدقاء وأصحاب النفوذ والتعسف بحق الضعفاء وعامة الناس في إصدار الأحكام القضائية على ممارسي بعض أعمال الفساد الإداري مقابل المبالغ النقدية والهدايا التي يتحصل عليها بعض العاملين في السلطة القضائية .

كما يشترك في منظومة الفساد أحيانا بعض المحامين الذين يدافعون عن المتورطين في بعض تهم الفساد الكبيرة مبالغ مالية كبيرة (أنظر الكبيسي، ٢٠٠٠، ص ٩٤- ٩٥)، ويقوم هؤلاء المحامون باستغلال علاقاتهم الشخصية وتحويل معاملاتهم لقضاة متواطئين معهم لاستصدار الأحكام القضائية المخففة أو استصدار أحكام بالبراءة لعدم كفاية الأدلة في بعض المحاكمات الصورية .

ويعود بعض هؤلاء الموظفين للخدمة العامة أو للقطاع الخاص مرة بعد تبرئتهم؛ ليمارسوا المزيد من أعمال التحايل على القانون بدون حياء أو خجل .

٥- أسباب اقتصادية :

ويشير كثير من الباحثين إلى أن الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب المؤدية إلى انتشار الفساد الإداري في الدول النامية وخاصةً فيما يتعلق بالمستوى المتدني للرواتب والأجور وضعف الحوافز والمزايا الوظيفية الأمر الذي يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة لغالبية الموظفين .

وفي دراسة ميدانية أجراها كلٌ من الدكتور صفاء الدين إبراهيم والدكتور أكثم الصرايرة في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش الأردنية وجدا أن نسبة ٣٢ % من العينة الدراسية توافق على أن تدني مستوى الرواتب الشهرية يعد من بين أسباب مظاهر الفساد الإداري (إبراهيم والصرايرة، ٢٠٠١، ص ٥٧).

كما يرى الدكتور غازي القصيبي" عن هذا وذاك: " أن داخل الطبقة البيروقراطية طبقة أخرى من " الرشوقراطين " الذين يتفنون في استثمار مزايا الوظيفة العامة لتحقيق الثراء أو الوجاهة السريعة لأنفسهم، وهم شديدو الذكاء ويبنون سمعة طيبة عن أنفسهم كإداريين ممتازين لا يمكن الاستغناء عنهم، وهم كثيرو الحديث عن المبادئ والإصلاح ويرفعون الشعارات الإدارية البرّاقة؛ لمحاربة الفساد وينجحون في خداع الناس، وهم في النهاية يشكلون خطراً على سلامة الجهاز الإداري؛ لأنهم لا يعرفون حداً للشراهة والاستغلال الوظيفي (نقلاً عن: السالم، ١٤٢٢، ص ج) .

وهؤلاء الموظفون الذين سماهم القصيبي " بالرشوقراطيين " يسعون إلى سد الفجوة الناتجة عن ارتفاع متطلبات المستوى المعيشي وتدني معدلات المرتبات والحوافز التي يحصلون عليها؛ من خلال ممارسة بعض أعمال الفساد الإداري؛ لكي ينعموا بحياة الرفاهية التي يتطلعون إليها.

٦- أسباب سياسية :

وتتمثل في تعيين القياديين الإداريين في المواقع المهمة بناء على الولاء السياسي، وبغض النظر عن الكفاءة الإدارية وهذا يفتح أبواب المحسوبية السياسية ويُصيب موظفي الخدمة المدنية بالإحباط بالإضافة إلى غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة الفاعلة وعدم وجود مؤسسات ومنظمات مستقلة تعني بمكافحة الفساد الإداري؛ الأمر الذي يسهل انحراف الموظفين ويشجعهم على الاستغلال السيئ للوظيفة العامة ومزاياها.



بعض أشكال الفساد الإداري :

الفساد الإداري ظاهرة معقدة وأسبابها متشعبة وهو يرتدي عشرات الأقنعة ومن قراءتي لبعض الدراسات التي ناقشت هذا الموضوع (مثل: إبراهيم والصرايرة، ٢٠٠١، ص ٥١؛ أبو سن ١٤١٧، ص ٩٣؛ الضحيان ١٤١٤، ص ٥١–٥٣؛ الكبيسي، ٢٠٠٠، ص ٩٩–١١٠، Caiden: 1987, pp.27-29; Gould, 1980, pp 131-149).

أورد بعض أشكال الفساد الإداري كما يلي :

١- الرشوة :

الرشوة هي " أخذ الموظف قدر من المال مقابل تقديم خدماته للآخرين وتعد من الأشكال الصريحة لجرائم الفساد الإداري (انظر بولمان ٢٠٠٠، ص ٦٠–٨٧) .

وقد لعن الرسول ﷺ الراشي والمرتشي والرائش لكونهم مشاركين في هذا الجرم.

٢- السرقة والاختلاس :

سواء للمال أو لبعض المواد والأدوات العينية.

٣- تقاضي العمولات :

العمولة هي: مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسئول نظير خدماته للآخرين وعادة ما تمثل العمولة مبلغاً مقطوعاً متفق عليه مسبقاً، أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية. ويتم دفع هذا المبلغ للفوز بالعقد أو الصفقة ولأجل تفضيل صاحبها على المنافسين .

ويشير الدكتور عامر الكبيسي (٢٠٠٠، ص ١٠١) لقيام بعض الشركات الكبيرة بفتح حسابات جارية في بعض البنوك الدولية لصالح موظفين كبار يقدمون مثل هذه الخيانات (والتي يسمونها خدمات) وهذا يدلل على خبث الوسائل المعتمدة في إغراء هؤلاء وشراء ذممهم .

٤- قبول الهدايا والإكراميات :

بدون وجه حق وتتدرج هذه الهدايا حسب أهمية الخدمة ومركز الموظف بدءاً من بعض المقتنيات البسيطة كالأقلام والساعات وانتهاءً بالسيارات الفارهة والفيلات والمساكن والرحلات الترفيهية المجانية .

ولا تقتصر الهدايا على الموظف نفسه أحياناً بل تمتد لتشمل أفراد أسرته وبعض أقاربه .

٥- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية :

حيث يتقاضى الموظف مبالغ مالية أو هدايا عينية مقابل تعديل أو تصوير أو نزع بعض الوثائق الرسمية .

٦- التلاعب بالأختام الرسمية :

بعض المسئولين عن هذه الأختام يقوم بالتصديق على أوراق غير صحيحة أو مخالفة للنظام مقابل بعض المنافع المقدمة لهم.

٧- بيع التوصيات :

من قبل بعض أصحاب المناصب ذات النفوذ؛ لكي يسهلوا للآخرين بعض الخدمات في الجهات الخاصة أو العامة .

٨- بيع الوظائف والترقيات :

حيث يتم حجز الوظائف المستحدثة وبيعها مقابل بعض الرشاوى وفي بعض الحالات يتم ترقية الموظف من وظيفة متدنية إلى وظيفة أعلى لا على أساس الكفاءة وإنما على أساس المقابل المالي الذي يدفعه لرئيس الدائرة، كما يتم أحياناً بيع الوظائف في بعض المواقع المهمة مثل الموانئ والمطارات ونقاط الحدود البرية في بعض دول العالم النامي ويدفع الموظف مبالغ طائلة مقابل تلك الوظائف ويعوض ما دفعه من خلال أساليب الاستجداء والارتشاء في تلك المواقع.

٩- بيع الامتيازات والتسهيلات والرخص والعقود ببعض الأنشطة التجارية واللجوء إلى تعقيد إجراءات تلك المعاملات في حالات عدم الدفع للموظفين المسئولين عن تلك الأنشطة .

١٠- الحصول على قروض استثمارية من جهات عامة أو خاصة والمماطلة في دفعها إلى أن تصبح ديون يصعب تحصيلها وفي بعض الحالات يتم استصدار أوامر من جهات عليا لإعفاء أصحابها من دفعها للجهات الدائنة .

١١- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة :

مثل الحصول على أراضي ومواقع مهمة بالشراء والتأجير مقابل رسوم شكلية ضئيلة ومن ثم بيعها أو تأجيرها لآخرين مقابل مبالغ مالية كبيرة .

١٢- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات :

تستوجب الإجراءات الإدارية للحصول على بعض الخدمات لصق طوابع بريدية على بعض الأوراق الرسمية وتزدهر في بعض الدول النامية سوق سوداء لبيع هذه الطوابع وتزويرها أو بيعها بأقل من السعر الرسمي وكل هذا يؤدي إلى إهدار المال العام .

١٣- تزوير الفواتير :

حيث يبالغ في قيمة المشتريات أو المبيعات للجهات



العامة؛ خدمة للمصالح الخاصة .

١٤- التزوير في جمع الضرائب وكذلك التزوير في التقديرات الضريبية . .

١٥- إنشاء مشاريع وهمية :

وصرف مستحقاتها من ميزانية الخزانة العامة وهذه المشاريع لا وجود لها على أرض الواقع أو تكون تكلفتها وحجمها الفعلي أقل بكثير مما قدم في الأوراق الرسمية .

١٦- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية :

سواءً كانت تلك مخالفات مرورية أو مخالفات متعلقة بجهات خدمية أخرى كالبلديات والجمارك، وتخفيض قسمة تلك المخالفات أو إلغائها لمن يدفع لبعض المسئولين مبالغ مالية أو يقدم لهم خدمات مقايضة تتماشى مع رغباتهم واحتياجاتهم .

١٧- انتهاك الأنظمة واللوائح :

وتفسيرها بطريقة مزاجية لخدمة الأهواء والأغراض الشخصية وتعقيد الإجراءات والتمسك بحرفية القانون في حالات أخرى .

١٨- التدخل في أعمال السلطة القضائية :

يفترض أن يكون القضاء مستقلاً ونزيهاً ولكنه في معظم الدول النامية غير نزيه، ومن ضمن صور الفساد الإداري المستشرية في الجهاز القضائي تخفيض مدة الأحكام القضائية الصادرة أو إلغائها والتلاعب فيها مقابل رشاوى وخدمات خاصة تقدم لبعض المسئولين في الجهات القضائية . وفي بعض الحالات تمارس الضغوط من قبل أفراد الصفوة السياسية؛ لاستصدار الأحكام القضائية بالطريقة التي تخدم أهوائهم ومصالحهم .

١٩- الابتزاز :

وهو نمط من السلوك المنحرف الذي يقوم به بعض الموظفين لإثارة الذعر النفسي والرعب في نفوس المراجعين.

ومن ضمن صور الابتزاز التهديد بالإيذاء النفسي أو الجسدي أو الإضرار بالسمعة أو المكانة الاجتماعية ما لم يدفع للموظف مبلغ مالي أو خدمة أو سلعة يرغبها. ومن أبشع صور الابتزاز انتهاك حرمات الآخرين والنيل من كرامتهم الإنسانية مثل إرغامهم على تقديم ملذات عاطفية أو جنسية؛ مقابل تمرير معاملاتهم في الجهات الرسمية .

٢٠- اضطهاد رجال الأمن والجيش للمواطنين :

كما هو الحال في بعض الدول الإفريقية من خلال إقامة نقاط التفتيش العشوائية ومساءلة الأشخاص عن وثائق هوياتهم وبعض الوثائق الرسمية. والمبرر الظاهر لهذه الأعمال هو الحفاظ على النواحي الأمنية في حين أن السبب الخفي هو قبول الرشاوى الضئيلة مقابل تسهيل التنقلات وعدم التعرض للاضطهاد المفتعل .

٢١- استغلال الأجهزة المكتبية لأغراض شخصية :

مثل المبالغة في استخدام أجهزة الهاتف والفاكس والانترنت والحاسب الآلي لأغراض خاصة وتحميل الرسوم والنفقات للجهاز العام .

٢٢- استخدام بعض وسائل النقل للأغراض الخاصة :

حيث تستخدم المركبات الخاصة بجهة العمل لخدمة أغراض شخصية كالتنقلات الأسريّة أو نقل الأمتعة الخاصة، وفي بعض الحالات تأجير تلك المركبات المملوكة للدولة لآخرين مقابل مبالغ مالية أو خدمات مقايضة .

نظرة الإسلام للفساد الإداري :

الإسلام دين الحق والعدل والفضيلة. واستخلف الله عز وجل الإنسان في الأرض ليعمرها. قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٣٠].

ويقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٨٥] ، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الشريفة التي تنهى عن الفساد وتدعو إلى الإصلاح والصلاح بوجه عام .

والإصلاح في رأي الدكتور عبد الرحمن الضحيان ضد للفساد وهو يعني: " المحافظة على الحال الفاضل والسعي به إلى الأفضل "، أما الفساد فهو الاعوجاج والانحراف في العمل (١٤١٤، ص ٢٥ – ٢٦).

والإسلام يشعر الفرد بأن الله رقيب على كل أقواله وأفعاله ويستثير فيه نزعة الخير ويثبط نزعة الشر.

ويرى الدكتور محمد ياغي أن العقيدة الإسلامية تربط الفرد المسلم بالخالق وليس بالخلق وهذه العقيدة هي التي



تحدد سلوكه وإطاره الأخلاقي سواءً في موقعه الوظيفي أو في موقعه الاجتماعي .

كما أن الضوابط التي توضع للسيطرة على سلوك الموظف العام في وظيفته لا تختلف عن تلك التي تحاسبه في سلوكه الخاص، وذلك لأن الفرد المسلم في حياته العامة أو الخاصة أو الوظيفية يهدف إلى تحقيق هدف نهائي هو مرضاة الله عز وجل استناداً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾ [الذاريات : ٥٦]، (بتصرف عن : ياغي ١٩٩٥، ص ٧٢).

أما الدكتور أحمد الأشعري يلفت النظر إلى مفهوم الرقابة الشاملة على أعمال الفرد في الفكر الإسلامي ويرى أن الآية الكريمة المتضمنة لقوله تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ... ﴾ [التوبة : ١٠٥] ، تتضمن ثلاثة أنواع للرقابة (الرقابة الذاتية) وهي شعور ينبع من ذات الموظف بناءً على إيمانه بأن الله يراه ويعلم ما في نفسه وسوف يحاسبه على عمله، قال تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ ...﴾ ، ثم تنتقل الآية إلى نوع ثانٍ من الرقابة حين تقول ﴿... وَرَسُولُهُ ...﴾ وهذه هي (الرقابة الإدارية) المتمثلة في النبي والقائد في آن واحد. وإذا كانت النبوة قد انتهت بوفاته ﷺ فإن مسؤولية قيادة الأمة لا تزال مستمرة فيمن يعقبه من الخلفاء والحكام والأمراء إلى قيام الساعة .

أما النوع الثالث فهو (الرقابة الشعبية) والتي جاءت في قوله تعالى ﴿... وَالْمُؤْمِنُونَ ...﴾ وهذه تمثل رقابة الأمة على الحكم وأعوانه في جهاز الحكم والإدارة (بتصرف عن : الأشعري، ١٤٢١ ص ٣٥٧ – ٣٥٨).

ومن الأمثلة الصريحة الدالة على محاربة الإسلام للاستغلال الوظيفي السيئ قول الرسول ﷺ في حديث منقول عن عُدي بن عميرة : " من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطا فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة "، فقام إليه رجل من الأنصار كأني أنظر إليه فقال: " يا رسول الله ، أقبل عني عملك " ، قال: " وما لك ؟ " قال: سمعتك تقول كذا وكذا" قال: " وأنا أقوله الآن: من استعملناه على عمل فليجيء بقليله وكثيره، فما أوتي منه أخذ وما نهي عنه انتهى " رواه مسلم. " والمخيط" هو: الإبرة، "والغلول": السرقة (النووي ١٤٠٢، ص ١١٧) .

وعن خَولة بنت عامر الأنصارية قالت: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: " إن رجالاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة " رواه البخاري. "يتخوضون": يتصرفون (النووي ١٤٠٢، ص ١١٩).

وعن أبي حميد عبد الرحمن بن سعد الساعدي ﷺ قال: استعمل النبي ﷺ رجلاً من الأزد يقال له ابن اللتبيه على الصدقة فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أُهديَ إليّ فقام رسول الله ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: " أما بعد فإني أستعمل الرجل منكم على العمل مما ولاني الله فيأتي فيقول: هذا لكم وهذا هدية أهديت إليّ أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً، والله لا يأخذ أحدٌ منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله تعالى يحمله يوم القيامة، فلا أعرفن أحداً منكم لقي اللهَ يحملُ بعيراً له رغاء، أو بقرة لها خوار، أو شاة تيعر " ثم رفع يديه حتى رؤيَ بياضُ إبطيه، فقال: " اللهم هل بلغت " ثلاثاً. متفق عليه (النووي ١٤٠٢، ص ١٤ – ١١٠) .

والأمثلة السابقة أوردتها على سبيل المثال لا الحصر، وهناك الكثير من الأحاديث الشريفة والمواقف التي وردت إلينا من عهد الرسول ﷺ ومن عهود الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم جميعاً .كما أن الفكر الإسلامي يرى أن هناك علاقة تعاقدية بين الموظف والمنظمة التي يعمل بها فإن أخل الموظف بواجباته فقد أفسد في العقد وأخل بالتزاماته ويترتب على هذا نوع من الفساد يحول دون إنجاز العمل على الوجه المطلوب أصلاً.

وكذلك إن أخلت المنظمة (جهة العمل) بالتزاماتها تجاه الموظف ولم تعطه حقوقه فقد أفسدت العقد وترتب على ذلك فساد يتمثل في ظلم الموظف (الضحيان، ١٤١٤، ص ٢٢).

ولذلك يدعو الإسلام إلى مراعاة العدل والإنصاف في المسائل الحقوقية بين الموظف وجهة عمله، لكي لا يحدث أي خلل يترتب عليه شكل من أشكال الفساد الإداري.

الآثار الناتجة عن الفساد الإداري :

آثار الفساد الإداري أوسع من أن تحصر في مجال واحد، لأنه كالسرطان الذي ينتشر في كل الاتجاهات الاقتصادية



والإدارية والسياسية والاجتماعية والتربوية والأخلاقية. فهو يُضعف القيم الأخلاقية والشعور بالعدالة لدى الموظف ويشجع الانتهازية والاستغلال السيئ لموارد الأجهزة العامة ويجرئ على الكسب غير المشروع ويسبب الضخم الاقتصادي وسوء توزيع الدخل بين شرائح الموظفين .

وللفساد الإداري آثار اقتصادية سيئة على الدخل القومي في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، لأنه يشكل عنصراً من عناصر هدر الموارد الاقتصادية .

– ولقد قدر المجلس الوطني للجريمة في الولايات المتحدة الأمريكية التكاليف المباشرة لجرائم الفساد الإداري في أمريكا عام ١٩٧٣ بما يتراوح بين (٤٥ – ١٥٠) بليون دولار أو ما يعادل (١٠%) من صافي الناتج القومي الأمريكي . كما بلغ عدد الموظفين الاتحاديين الذين أُدينوا بتهم الفساد الإداري في أمريكا خلال الأعوام مابين ١٩٩٢ – ١٩٩٥م (١٧١٢) موظفاً (نقلاً عن الشهابي وداغر، ٢٠٠٠، ص ١٠٧ – ١٠٨) .

– وفي الدراسة التي أجراها البروفيسور ديفد قولد عن الفساد الإداري في زائير كانت المحصلة النهائية لأعمال الفساد المختلفة إغراق الدولة في ديون زادت عن (٤ بليون دولار) مع بداية عام ١٩٨٠ وهذه المبالغ كانت مقترضة من قبل ١٢٦ بنكاً غربياً (Gould, 1990, p. xii) .

– كما قام كارينو عام ١٩٨٦ بدراسة آثار الفساد على سبعة بلدان آسيوية ووجد أن الفساد " يؤدي إلى زيادة التكاليف الإدارية بسبب النقص في العائدات الحكومية وزيادة المدفوعات لأثمان المواد واللوازم . وعلاوة على ذلك فإن من نتائج الفساد: الإنحراف عن الهدف العام واستبداله بتحقيق أهداف اقتصادية شخصية...بدلاً من الحرص على تحقيق الأهداف والمصلحة العامة للجميع (نقلاً عن الهيجان ١٤١٨ى ، ص ٢٢٥).

وبالرغم من صعوبة الحصول على إحصائيات وبيانات دقيقة توضح آثار جرائم الفساد الإداري على اقتصاديات الدول النامية إلا أنه من الواضح أنه يدمر بنية الاقتصاد الوطني ويؤخر معدلات التنمية ويضعف مستويات الأداء الإداري وينشر الكثير من الأمراض الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المزمنة.

الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد الإداري :

يقصد بالإصلاح الإداري: تلك الجهود المبذولة لإعادة تنظيم الجهاز الإداري من حيث بنيته الإدارية وأساليب وطرق العمل المتبعة وتغيير القوانين والأنظمة والهياكل التنظيمية واتجاهات وسلوكيات العاملين بما يحقق الأهداف التنموية المأمولة (نقلاً عن: العدوان ١٤٠٦، ص ١٤٩) .

وجهود الإصلاح الإداري لا تقتصر على العملية الإدارية الفنية وإنما تشمل التأثيرات المتبادلة مع البيئة المحيطة بالإدارة وعلاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ويدل هذا الفهم على أن الجهاز الإداري لأي دولة هو منظومة من الوظائف التي تكمل بعضها البعض وتشكل وحدة متكاملة. وفكرة الإصلاح الإداري يجب أن تسودها النظرة الشمولية لكي تستوعب جميع أجزاء الجهاز الحكومي وترمم نواحي القصور فيه. أما التداخلات الإصلاحية الجزئية فإنها بمثابة حلول جزئية ومسكنات موضعية لا ترقى إلى تشخيص علل هذا الجهاز وتكون نتائجها محدودة التأثير.

وبناءً على ما تقدم في هذا البحث فإني اقترح تطبيق خمس استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد الإداري في الدول النامية (انظر الهيجان ١٤١٨، ص ٢٣٦ – ٢٥٨ وشتا، ١٤١٩، ص ١٧٨ – ١٨٤) هذه الاستراتيجيات هي :

١– ضرورة دعم الصفوة السياسية لجهود مكافحة الفساد الإداري :

فالإدارة العامة لا تنفصل عن السياسية وهي الأداة التنفيذية لإرادة النظام السياسي. وكلما تبنت الصفوة السياسية في الدول النامية خطط مكافحة الفساد الإداري؛ كلما نجح الجهاز الإداري في تحقيق أهدافه واحتواء هذا السرطان الخبيث :

وعلى الصفوة السياسية أن تكون قدوة حسنة للصفوة الإدارية وأن تجعل أفعالها مطابقة لأقوالها في محاربة الفساد الإداري؛ لأن الشعارات البرّاقة والتصريحات الإعلامية الجوفاء لا تسمن ولا تغني من جوع ولا تسهم في محاربة الفساد الإداري بجدية .

٢– إصلاح نظام الخدمة المدنية :

جهاز الخدمة المدنية في الدول النامية جهاز متضخم ومترهل ويقوم بدور الضمان الاجتماعي الذي يقدم معونة



مالية شهرية (تسمى مرتباً) لإشباع أفواه أكبر عدد ممكن من المواطنين الموظفين في القطاع الحكومي. وهذا الجهاز بحاجة لمراجعة أنظمته ولوائحه وتطوير مهارات وقدرات وسلوكيات العاملين فيه .

٣- تجريم أعمال الفساد الإداري :

وهذا التجريم يجب أن يكون من خلال إصدار أنظمة واضحة تعاقب أفعال إساءة استخدام المال العام وممارسات استغلال النفوذ مع ضرورة إعطاء الأجهزة الرقابية صلاحيات أكبر في ضبط جرائم الفساد الإداري ومحاكمة المتورطين في قضايا الفساد بصورة رادعه . وتزويد هذه الأجهزة الرقابية بالكفاءات البشرية المؤهلة والموارد اللازمة؛ لكي تقوم بعملها الإصلاحي بطريقة فعّالة .

٤- التوعية العامة بمضار الفساد الإداري :

من خلال المؤسسات التربوية والإعلامية والأمنية مع ملاحظة أن يشترك في إعداد برامج التوعية هذه أشخاص مختصين من الأكاديميين والإعلاميين والإداريين ورجال الأمن حتى تحقق الحملات التوعوية أهدافها بنجاح .

٥- دعم الأبحاث التي تدرس ظاهرة الفساد الإداري :

وتشجيع الجامعات والمؤسسات التربوية والتعليمية والتدريبية على دراسة هذه الظاهرة وتشخيص أسبابها ونتائجها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية واقتراح الحلول المناسبة .

خاتمة :

الفساد الإداري ظاهرة موجودة في جهاز الإدارة العامة للدول المتقدمة والنامية ولكن بدرجات متفاوتة ولا توجد دولة خالية من الفساد الإداري .

ويتداخل الفساد الإداري مع الفساد السياسي وهما العدو الرئيس للشفافية ، ويتسبب الفساد الإداري في إضعاف أداء الجهاز الحكومي ويصيبه بالأمراض الإدارية المزمنة . ويُعيق الفسادُ الإداري أهدافَ الإصلاح والتطوير الإداري ويُفشل خطط التنمية الشاملة ويتسبب في انخفاض مستوى المعيشة للفرد، ويَنتج عنه أيضاً تدني مستوى الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والخدمات الاجتماعية وتدني مستوى البرامج الثقافية والبرامج الإعلامية في المجتمع . هذه الظاهرة آخذة في التزايد يوماً بعد يوم وتشكل خطراً على اقتصاديات الدول النامية .

لذا فإني اقترح ضرورة تبني استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد الإداري بكل صوره وأشكاله، وأطالب بتوفير المزيد من الدعم المادي والإداري للدراسات والبحوث والندوات والمؤتمرات التي تدرس هذه المشكلة وتشخص أبعادها وآثارها الخطيرة .

المراجع :

أولاً : المراجع باللغة العربية

١- القرآن الكريم .

٢- إبراهيم، صفاء الدين والصرايره، أكثم، " العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري من وجهة نظر الموظفين: دراسة ميدانية في الدوائر الحكومية لمحافظة جرش بالأردن " ، مجلة الإداري . العدد ٨٧، ديسمبر ٢٠٠١، ص ٤٣ – ٨٠ .

٣- أبو سن، أحمد " استخدام أساليب الترغيب والترهيب لمكافحة الفساد الإداري . المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٢١ محرم ١٤١٧هـ الموافق مايو ١٩٩٦، ص ٩١ – ١٠٧، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٤- الأشعري، أحمد . مقدمة في الإدارة الإسلامية . ط١ . جدة : الشركة الخليجية للطباعة والتغليف، ١٤٢١ .

٥- الأعرجي، عاصم . دراسات معاصرة في التطوير الإداري . ط١ . عمان : دار الفكر، ١٩٩٥.

٦- بولمان، محمد، مداخلات في القانون . ط١. مراكش : المطبعة والوراقة الوطنية ٢٠٠٠ .

٧- حكمت، طاهر . " الدور التشريعي في مكافحة الفساد "، ندوة : نحو استراتيجية لمكافحة الفساد . وزارة التنمية الإدارية، الأردن، ١٩٩٥ نقلاً عن الصرابرد وعبابنه ويونس ١٩٩٨ .

٨- زويلف، مهدي، واللوزي سليمان . التنمية الإدارية والدول النامية، عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

٩- السالم، عبدالله . " الرشواقراطية " صحيفة عكاظ، العدد



١٢٧٨٧ الخميس ١١/٦/١٤٢٢هـ الموافق ٣٠/٨/٢٠٠١م، ص ج .

١٠- السماحي، سليمان . " هل الفساد الإداري بيننا ؟ " صحيفة الاقتصادية، العدد ٢٨٧٧ الأحد ٢٦/٨/٢٠٠١، ص ٥ .

١١- شتا، السيد علي . الفساد الإداري ومجتمع المستقبل . ط ١ . المنتزه : مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية . ١٤١٩.

١٢- الشهابي، أنعام وداغر منقذ . " العوامل المؤثرة في الفساد الإداري "، المجلة العربية للإدارة العدد ٢ ديسمبر ٢٠٠٠، ص ١٠٧ – ١٤٥. القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية .

١٣- الصرايره، ياسين وعبنه، رائد ويونس، أحمد " المنهج التجريبي لمعالجة الفساد الإداري في القطاع العام الأردني : منظور مقترح " مجلة الإداري . سلطة عمان، العدد ٧٣ يونيو ١٩٩٨، ص ٥٩ – ٨٧ .

١٤- الصواف، محمد . " أخلاقيات الوظيفة العامة والعوامل الإدارية المؤثرة في مخالفتها : بالتطبيق على المملكة العربية السعودية "، مجلة الإدارة العامة . العدد ٨٢ مارس ١٩٩٤ الرياض : معهد الإدارة العامة .

١٥- الضحيان، عبدالرحمن . الإصلاح الإداري . ط٢، جدة : مطابع مؤسسة المدينة للصحافة ١٤١٤ .

١٦- العدواني، ياسر . " نماذج لمفاهيم الإصلاح الإداري في الوطن العربي " بحث منشور بمجلة الإصلاح الإداري بالوطن العربي نقلاً عن مذكرة جمعها وأعدها الدكتور نبيل رسلان بعنوان " إدارة التنمية " جامعة الملك عبدالعزيز ١٤٠٦هـ .

١٧- الكبيسي، عامر . " الفساد الإداري : رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة " . المجلة العربية للإدارة، العدد الأول يونيو ٢٠٠٠، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص ٨٥ – ١٢٢.

١٨- ميني، إيف، " الفساد في نهاية القرن : قيم التغير والأزمة والتحول "، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد ١٤٩ سبتمبر ١٩٩٦، ص ٧ – ٢٦ .

١٩- النووي، أبو زكريا . رياض الصالحين . دمشق : دار المأمون للتراث ١٤٠٢هـ .

٢٠- الهيجان، عبدالرحمن. " استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري "، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٢٣ محرم ١٤١٨هـ الموافق مايو ١٩٩٧، ص ٢٠٣ – ٢٦١، الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

٢١- ياغي، محمد. الأخلاقيات في الإدارة. عمان: مركز أحمد ياسين الفني، ١٩٩٥ .

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1 - AL-Rawaf, Othman. The concept of the five crises in political development relevance to the kingdom of Saudi Arabia. Ph. D dissertation. Duke University 1980.

2 - Caiden, G. " Official corruption and political stability " . Unpublished paper. LosAngeles : University of Southern California 1987.

3 – Gould, David Bureaucratic Corruption and Underdevelopment in the Third World; The Case of Zaire. New York : pergamon press. 1980.

4 – Kohli, Suresh. Corruption in India. NewDelhi : Chetana Publication. 1975. cited in : AL-Rawaf, Othman , 1980.



بحث في مدى إمكانية وضع استراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر في ضوء بعض التجارب الدولية

إعداد
دكتور / عمرو التقي
أستاذ الاقتصاد المساعد
بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية

١- مقدمة :

تعتبر قضية الصناعات الصغيرة من القضايا الهامة لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، ولما لها من سمات تميزها عن الصناعات الثقيلة والمتوسطة بل والخفيفة، وتتمثل تلك السمات بصفة أساسية في: قدرتها على امتصاص أعداد ضخمة من البشر وتحويلهم من طاقات عاطلة إلى طاقات منتجة، قدرتها على الانتشار الجغرافي حتى مستوى النجع والقرية، احتياجها لرؤوس أموال متواضعة سواء لمواجهة الأصول الثابتة أو المال العامل، واعتمادها على الخامات ومستلزمات الإنتاج البيئية والمحلية بصفة أساسية، قدرتها على تفريخ أجيال جديدة من القوى العاملة من خلال التدريب أثناء الإنتاج، تكاملها مع الصناعات المتوسطة والخفيفة من خلال إنتاجها لبعض الأجزاء والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي للمصانع المختلفة وعلى الأخص في مجال الصناعات الهندسية والإلكترونية، إمكانياتها المتزايدة في مجال التصدير ودعم ميزان المدفوعات، قدرتها على تنمية السلوك الادخاري لدى الأفراد وتوظيف المدخرات لصالح المجتمع المحلي الذي تتوالد فيه هذه المدخرات، احتياجاتها المحدودة للطاقة والبنية الأساسية.

ومن ناحية أخرى تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة أحد المكونات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة الذي تقوم الحكومة المصرية بتنفيذه، وحتى الآن لم تتم الاستفادة المثلى من مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل، وتحسين الإنتاجية، توليد الدخل. وفي الوقت الذي أدى فيه تحول الاقتصادي إلى نقل عبء الإنتاجية من الحكومة إلى القطاع الخاص فإن تزايد معدلات نمو السكان والحاجات الاقتصادية يتطلب توفير عدد كبير من فرص العمل الجديدة.

وفي ظل تعاظم المنافسة التي تواجهها المنشآت الصغيرة سواء في الأسواق المحلية أو أسواق التصدير فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر يتعين عليها تحسين جودة المنتج ورفع مستوى كفاءة الوحدة الإنتاجية، وحتى يمكن أن تصمد هذه المنشآت أمام الظروف التي يعمل في ظلها نشاط الأعمال فإنه يتحتم على المنشآت الكبيرة والصغيرة على حد سواء أن تعيد هيكلة أنشطتها حتى تستطيع أن تواجه المنافسة العالمية.

وتمثل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٩% من منشآت القطاع الخاص غير الزراعي في مصر، وتساهم تقريباً في توفير ما يقرب من ثلاث أرباع فرص العمل التي يوفرها هذا القطاع، ولكن في نفس الوقت تعانى المنشآت الصغيرة والمتوسطة من قصور المواد اللازمة وعدم كفاءة استخدام هذه الموارد .

وفي ظل ظروف مصر، فإن حجم الدولة والسكان يحتمان تبنى استراتيجيات وسياسات تنمية تمكن من الاستثمار الرشيد للموارد المتاحة بطريقة تشجع على استمرارية وكفاءة الخدمات المقدمة للمنشآت الصغيرة، وأخذا في الاعتبار أن كل الجهود المبذولة حالياً لتنمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا تغطى سوى ٥% من إجمالي عدد المنشآت، بالإضافة إلى ذلك فإن الجوانب المتعلقة بتحسين جودة العملية التنموية يجب أن تكون من الأهداف الأساسية للسياسات والاستراتيجيات التي تستهدف هذا القطاع، وكان من الضروري أن نبحث عن مدى إمكانية

وضع إستراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر مع الاسترشاد بتجارب الدول الرائدة في تنمية الصناعات الصغيرة كنموذج يحتذى به عن وضع الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية.

٢- مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة الحالية بصفة أساسية نتيجة لأوضاع ومجالات عمل ومشاكل الصناعات الصغيرة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

(ا) افتقار الصناعات الصغيرة في مصر إلى وجود إستراتيجية واضحة ومحددة، وذلك بالرغم من وجود نماذج كثيرة لدول حققت نجاحات باهرة في مجال تنمية الصناعات الصغيرة مثل كوريا الجنوبية وكندا واليابان وغيرها.

(ب) لا يوجد تعريف رسمي معتمد للمنشآت الصناعية الصغيرة في مصر، ولكن يتم ذلك للأغراض الإحصائية والإدارية اعتبارً المنشآت التي يعمل بها من ١٠ إلى ٥٠ عامل منشآت صغيرة ..، ولا يوجد تصنيف للمنشآت الصناعية حسب حجم رأس المال الثابت.

ويلاحظ أن اعتماد تعريف واضح وملائم للصناعات الصغيرة يساعد على اختيار مجالات عمل لتلك الصناعات وكذلك الأساليب المناسبة لتنميتها بالإضافة إلى توضيح طبيعة وحجم الأعباء التي تتحملها الأجهزة المسئولة عن الصنيع في سبيل مساعدة هذه الصناعات.

(ج) تتسم البيانات الإحصائية عن مستويات أداء المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر بالندرة وعدم الانتظام مما يصعب مهمة المخططين الصناعيين.

(د) يفضل أصحاب ومنظمو المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر الأنشطة التقليدية كصناعات النسيج والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية والجلدية، ويبتعدون عن الصناعات الكيماوية والهندسية وصناعات والبرمجيات، وقد يعزى ذلك إلى عدم ثقتهم باحتمالات نجاحها أو إلى عدم قدرتهم على مواجهة متطلباتها التمويلية والفنية.

(هـ) تقادم الآلات والمعدات وتخلف المستويات التكنولوجية عن المستوى العالمي. وتخلف الأساليب الإدارية والتنظيمية والمحاسبية، ونقص الخدمات الفنية الصناعية الأساسية، ومن أهمها التصميمات، الصناعة والتوحيد القياسي ومراقبة الجودة والصيانة والإصلاح، وصعوبة الحصول على خدمات مؤسسات التمويل لصغر المشروعات مع صعوبة تسويق الإنتاج.

٣- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدارسة إلى ما يلي:-

(ا) تحديد أهمية ومفهوم وحجم الصناعات الصغيرة في مصر.

(ب) تحديد التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر سواء داخلية أو خارجية وسبل مواجهتها.

(ج) وضع رؤية استراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر في ضوء التجارب الدولية .

٤- فروض الدراسة :

(ا) يؤدى افتقار الصناعات الصغيرة في مصر إلى وجود إستراتيجية واضحة ومحددة إلى انخفاض مساهمتها في سد العجز في الميزان التجاري المصري ومن ثم ميزان المدفوعات.

(ب) التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر تؤثر على أدائها ومن ثم تؤدى إلى تزايد العجز في الميزان التجاري المصري .

(ج) أن دراسة التجارب المقارنة الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة يساعد على وضع رؤية استراتيجية جديدة للصناعات الصغيرة في مصر.

٥- أسلوب ومنهج الدارسة :

هو منهج وصفي تحليلي استقرائي يعتمد على جانبين:

الجانب الأول:- النظري يتناول التأصيل النظري للصناعات الصغيرة ودورها في دعم وتنمية الاقتصاد القومي عن طريق الاعتماد على المصادر الأولية للبيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التجارة الخارجية والهيئة العامة للتصنيع والصندوق الاجتماعي.

أما الجانب الثاني فهو التطبيقي ويعتمد على المنهج المقارن للدول الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة، وتحليل

البيانات والإحصائيات اللازم لاستخلاص النتائج.

٦- إطار الدراسة :

تتكون الدراسة من مقدمة وخمسة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية وحجم الصناعات الصغيرة في مصر.

المبحث الثاني: دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر وسبل مواجهتها .

المبحث الرابع: بعض التجارب الدولية كنموذج يسترشد به في وضع إستراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر.

المبحث الخامس: نحو رؤية إستراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر.

المبحث الأول

ماهية وحجم الصناعات الصغيرة في مصر

أولا: ماهية الصناعات الصغيرة:-

يعتبر تحديد ماهية الصناعات الصغيرة مسألة نسبية مما يجعل من الصعوبة بمكان وضع تعريف رقمي عام، حيث يختلف تعريف الصناعات الصغيرة من دولة لأخرى، بل يختلف في الدولة الواحدة تبعاً لاختلاف الظروف وتبعاً لمرحلة التنمية التي تمر بها الدولة وطبيعة الهيكل الصناعي بها.

وسنتناول في هذا المبحث التعريفات السائدة في بعض الدول لقطاع الصناعات الصغيرة، ثم تحديد مفهوم لصناعات الصغيرة.

(ا) التعريفات السائدة في بعض الدول لقطاع الصناعات الصغيرة:

سنتعرف فيما يلي علي التعريفات السائدة في بعض الدول:

١- في اليابان [١] :

يستخدم مصطلح "الصناعات الصغيرة والمتوسطة "، حيث يضم هذا القطاع المنشآت التي بدأت تدخل قدراً من الميكنة في عملياتها وتعد منشآت متوسطة الحجم، ولقد استخدم معيار عدد المشتغلين لوضع حد فاصل بين المنشآت الصغيرة والكبيرة، حيث أن المنشآت التي يعمل بها ١٠٠ عامل فأقل تعتبر منشآت صغيرة، ولقد ظل هذا المعيار سائداً حتى الحرب العالمية الثانية، ثم ارتفع هذا الحد الفاصل إلي ٣٠٠ عامل مع إضافة معيار آخر هو رأس المال، حيث أن المنشآت الصغيرة هي تلك المنشآت التي يقل رأس المال بها عن١٠ مليون ين (ما يعادل ٢٨٠٠٠ دولار أمريكي) .

وهناك نوعان من الصناعات الصغيرة في اليابان يمكن التمييز بينهما هما [٢]: صناعة مستقلة؛ وصناعات تعتمد على التعاقد من الباطن (وتشمل نظام الورش المبعثرة، ونظام المصانع المتعاقدة).

٢- في الهند [٣]:

تم وضع أول تعريف رسمي للصناعات الصغيرة عام ١٩٥٥، حيث تعتبر المنشأة الصناعية صغيرة إذا كان يعمل بها ٥٠ مشتغل فأقل وكانت تستخدم قوة محركة أو طاقة، أو التي يعمل بها ١٠٠ مشتغل فأقل دون استخدام للطاقة وبأصول رأسمالية لا تزيد على نصف مليون روبية (تعادل ٠,١ مليون دولار أمريكي).

ولقد تم تعديل هذا التعريف في عام ١٩٥٩ ليشمل تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من ٥٠ مشتغل بنظام الوردية ويستخدم طاقة، أو التي يعمل بها أقل من ١٠٠ مشتغل بنظام الوردية ولا تستخدم الطاقة .

ثم تم تعديل هذا التعريف في عام ١٩٦٠ بحيث استبعد معيار عدد المشتغلين وبالتالي اقتصر على معيار قيمة الأصول الرأسمالية الثابتة، ولكن ارتفع الحد الفاصل بناء عليها للصناعات المرتبطة بأخرى إلي مليون روبية، وظل كما هو للصناعات الصغيرة الأخرى .

غير أنه في يونيه ١٩٦٦ تم تعديل الحد الأعلى لقيمة الأصول الرأسمالية (العدد والآلات فقط) في المنشآت الصناعية الصغيرة إلي ٣/٤ مليون روبية، واتسع بذلك قطاع الصناعات الصغيرة .

٣- في سيريلانكا [٤] :

تنقسم الصناعات الصغيرة إلى:_

(ا) صناعات منزلية، وهي تعتمد بصفة أساسية علي أفراد العائلة.

(ب) صناعات حرفية، وهي تشمل المنتجات ذات الصبغة الفنية والتي تستلزم مهارات تقليدية.



(ج) الصناعات الصغيرة، وهي الصناعات التي تستخدم قوة محركة ولا يتعدى رأس المال المستثمر بها (في العدد والآلات) عن ٢٠٠,٠٠٠ روبية (ما يعادل ٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي).

٤- في تقرير خبراء الأمم المتحدة المبعوثين لآسيا والشرق الأوسط عام ١٩٥٨ [٥] :

تم وضع تعريف يتلخص في أن الصناعات المنزلية هي تلك التي تعتمد بصفة كلية أو جزئية علي عمل أفراد العائلة، أما الصناعات الصغيرة فهي التي تستخدم عمال بأجر، ولا يتعدى عدد المشتغلين بها عن ٥٠ مشتغلاً في المنشأة التي لا تستخدم أي قوة محركة، أو ٢٠ مشتغلاً كحد أقصى إذا كانت تستخدم قوة محركة.

٥- في دراسة للأمم المتحدة عن اتجاهات التصنيع في دول أمريكا اللاتينية عام ١٩٥٧[٦] :

تم تسمية المنشآت التي يعمل بها ٥ مشتغلين فأقل ***Undersized Industries*** وأهم مكوناتها الحرف المنزلية (وهي التي وجد أنها تتجه سريعاً للانكماش)، والحرف اليدوية (وهي تنمو ببطء)- ويعزي ذلك إلي النقص في فئة الحرفي الماهر، والصناعات الصغيرة جداً المتخصصة في إنتاج بعض السلع البسيطة .

٦- في بعض الدول الأفريقية [٧]:

يتم التفرقة بين المنشآت تبعاً للحجم بالاعتماد علي معيار عدد المشتغلين، حيث تعرف المنشآت الصغيرة جداً أو الحرفية بأنها تلك المنشآت التي يعمل بها ١٠ مشتغلين فأقل بنظام اليوم الكامل، أما المنشآت الصغيرة فهي تلك التي يتراوح عدد المشتغلين بها من ١٠ إلي ٥٠ مشتغلا.

٧- في إنجلترا [٨]:

عرفت لجنة بولتون المنشآت الصناعية الصغيرة بأنها "تلك التي يعمل بها ٢٠٠ مشتغل فأقل".

٨- في أوربا الغربية [٩]:

تم تعريف المنشآت الصناعية الصغيرة بأنها "تلك التي يعمل بها ٥٠ مشتغل فأقل، أما المنشآت الصناعية المتوسطة فهي تلك التي يعمل بها من ٥١ إلى ٣٠٠ مشتغل" .

٩- في الولايات المتحدة [١]:

تعتبر المنشآت الصناعية صغيرة إذا كانت توظف ٥٠٠ مشتغل فأقل.

(ب) التعريفات السائدة في مصر:

(١) كانت أولى المحاولات تلك التي وردت في تقرير لجنة التجارة والصناعة عام ١٩٥٢ حيث عرفت الصناعات الصغيرة بأنها "هي التي تقتصر على الورش الصغيرة التي يعمل بها عدد محدود من العمال، أو هي التى يزاولها أصحابها في حوانيت ضيقة يشتغلون فيها عادة بمعاونة بعض الصبية".

(٢) كما عرفتها مؤسسة التعاون الإنتاجي والصناعات الصغيرة، بأنها "تلك التي يعمل بها عدد قليل من العمال، ويكون رأسمالها صغير، وتشغل مكاناً صغيراً وبها قليل من العدد، ونشاطها محدود".

(٣) ويعرف جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي [١٠] الصناعات الحرفية بأنها "تلك المنشآت التي يعمل بها ٩ مشتغلين فأقل".

(٤) وتعرفها وزارة التخطيط [١١] الصناعة الصغيرة بأنها "المنشآت التي يعمل بها ٥٠ مشتغلا فأقل، على أن يؤخذ في الحسبان أسلوب الإنتاج المستخدم".

(٥) وتعرف وزارة الصناعة [١٢] الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت الصناعية التي لا يزيد عدد عمالها عن ١٠٠ شخص ولا يزيد رأسمالها الثابت المستثمر في الآلات والمعدات عن نصف مليون جنيه بعد استبعاد الأرض والمباني.

(٦) ويضع بنك التنمية الصناعية [١٣] وهو إحدى الجهات الرئيسية عن تقديم التمويل للصناعات الصغيرة تعريفاً بناء على قيمة رأس المال الثابت المستثمر بعد استبعاد الأرض والمباني، ففي عام ١٩٨٢ اعتبرت المنشأة الصناعية صغيرة إذا كانت قيمة رأس المال هذا لا تزيد عن ٣٥٠ ألف جنيه، وارتفع هذا الحد إلى ٤٢٠ ألف جنيه في عام ١٩٨٣ والى نصف مليون جنيه اعتباراً من ١٩٨٤.

(٧) ويعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [١٤] الصناعة الصغيرة بأنها "كل منشأة صناعية يعمل بها نحو ٩ مشتغلين فأقل وهذا مما ينطبق على الصناعات الحرفية"، وفي مجالات أخرى يرفع الجهاز معياره إلى عشرين مشتغلاً بعد ربط ذلك باستخدام وحدات الية بسيطة حيث يقوم التعديل على المهارة الفنية للعامل.



(٨) ويعرفها المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية [١٥] بأنها "المنشآت الصناعية التي يعمل بها من ١٠ عمال إلى أقل من ١٠٠ عامل، ورأس المال المستثمر بها في المعدات في حدود ٥٠٠ ألف جنيه".

(٩) وتعرف الهيئة العربية للتصنيع الصناعات الصغيرة [١٦] بأنها "التي يتميز إنتاجها بالنمطية باستخدام الآلات والمعدات ذات التكنولوجيا المناسبة"، وتعرف بأنها "تلك المنشأة التي تصل تكاليفها الاستثمارية (شاملة الأرض والمباني) من ٥٠٠ ألف جنيه حتى ٥ مليون جنيه، والعمالة من ١٠- ٥٠ عامل"، ويبلغ عدد المنشآت التي تحقق هذا التعريف والمسجلة بغرفة المعلومات بالهيئة حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١ عدد ٤٣١١ منشأة.

(١٠) ويعرف معهد التخطيط القومي [١٧] المشروع الصغير بأنه "هو المشروع الذي يستخدم عمالة عددها يبدأ من ١٠ إلى ٤٩ عاملاً، بالإضافة إلى تعريفات أخرى تضع معايير مختلفة كعدد العمال ورأس المال والتكنولوجيا المستخدمة، وسوف نتناولها على النحو التالي:

(أ) معيار عدد العمال:

أختلف هذا المعيار في الوقت الحالي عن الفترة الماضية؛ وذلك نتيجة تطور استخدام تكنولوجيا حديثة في الصناعات الصغيرة وبالتالي فإن حجم العمالة يتضاءل بالمقارنة بالصناعات التي لا تستخدم هذه التكنولوجيا ولكن غالباً ما يكون العدد لا يزيد عن عشرة عمال وهذا هو المعيار المطبق في معظم الدول النامية ولكن في الدول المتقدمة صناعياً نجد أن هذا الرقم يبدأ من ١٠٠ عامل إلى ٥٤٠٠ عامل، والجدول رقم (١) التالي يوضح اختلاف معيار عدد العمال من بلد إلى آخر:

جدول رقم (١)

اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم حسب عدد العمال

الدولة	عدد العمال
مصر	١٠- ٥٠
الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٠
السعودية	٥٠- ٢٠٠
اليابان	٣٠٠ فأقل

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، فبراير ١٩٩٨.

ويتضح من الجدول الآتي:

- عدد العمال في الصناعات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد إلى أخر فبينما كان في مصر يتراوح من ١٠ إلى ٥٠ عاملاً، كان في الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٠ عاملاً، وكان في السعودية من ٥٠ إلى ٢٠٠ عاملاً، وأخيراً كان في اليابان ٣٠٠ عاملاً فأقل.

والجدول رقم (٢) التالي يوضح عدد العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النظام الياباني:

جدول رقم (٢)

عدد العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النظام الياباني

المشروعات	مشروعات صغيرة	مشروعات متوسطة
مشروعات تجارة الجملة	٥ أفراد فأقل	١٠٠ فرد فأقل
مشروعات تجارة التجزئة	٥ أفراد فأقل	٥٠ فرد فأقل
المشروعات الصناعية	٣٠ فرد فأقل	٣٠٠ فرد فأقل
مشرعات المناجم والمحاجر والمواصلات	٣٠ فرد فأقل	٣٠٠ فرد فأقل

المصدر : *The world Bank, World Bank Development Report, 1995*



ويتضح من الجدول رقم (٢) الآتي:

أن عدد العمال في المشروعات الصناعية الصغيرة حسب النظام الياباني ٣٠ عامل فأقل.

أن عدد العمال في المشروعات الصناعية المتوسطة حسب النظام الياباني ٣٠٠ عامل فأقل.

والشكل البياني رقم (١) التالي يوضح عدد العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النظام الياباني :

شكل رقم (١)

عدد العمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حسب النظام الياباني



المصدر : *The world Bank, World Bank Development Report1,1995*

(ب) معيار رأس المال:

من مميزات الصناعات الصغيرة أنها تخلق فرص عمل كثيرة باستخدام استثمارات محدودة ولكن هذا المعيار أيضاً غير ثابت في ظل التقلبات الحديثة والتطور التكنولوجي ولكن هناك رأى يتلخص في أن معيار راس المال في الدول النامية يتراوح ما بين (٥٠٠) ألف جنيه إلى مليون جنيه يزداد هذا المعيار في الدول المتقدمة بمبلغ ٢ مليون جنيه وتصل إلى ٥ مليون جنيه، والجدول رقم (٣) التالي يشير إلى اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم حسب رأس المال المستثمر:

جدول رقم (٣)

اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في بعض دول العالم حسب رأس المال المستثمر

الدولة	رأس المال المستثمر
مصر	مليون جنيه فأقل
الهند	٩٣ ألف إسترليني
اليابان	١٠٠ مليون ين فأقل
السعودية	٢٠- ٥٠ مليون ريال

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعات والتعدين، فبراير ١٩٩٨.



ويتضح من الجدول رقم (٣) اختلاف راس المال المستثمر في الصناعات الصغيرة من بلد إلى آخر فبينما كان في مصر مليون جنيه فأقل، كان في الهند ٩٣ ألف جنيه إسترليني، وكان في اليابان ١٠٠ مليون ين فاقل، وأخيراً كان في السعودية من ٢٠ إلى ٥٠ مليون ريال.

(ج) معيار التكنولوجيا المستخدمة:

أدى تطور التكنولوجيا المستخدمة في الفترة الحالية وما يصاحبه من ارتفاع معدلات الأداء إلى إمكانية استخدام هذا التطور لصالح الصناعة، وبالتالي أمكن تجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية كل مرحلة على حدة وهذا أدى إلى إمكانية إتمام بعض هذه المراحل في منشآت مستقلة ونستطيع أن تغذى الصناعات الكبيرة وهذا يظهر بوضوح على سبيل المثال في صناعة الطائرات والسيارات.

ومما سبق يمكن التوصل إلى أن الاتجاه العام للتعريف في الإحصاءات الرسمية للصناعات الصغيرة يرتبط في معظم الحالات بالعدد الصغير من العمال في المنشأة الواحدة، فمثلاً قد تعرف الصناعة الصغيرة بأنها الصناعة التي تضم منشآت يعمل بالواحدة منها عشرة عمال أو أقل أو عشرون أو خمسة وعشرون عاملاً وربما يصل العدد إلى خمسين، كما نرى أنه يمكن دمج المعايير السابقة معاً للوصول إلى تعريف موحد عام للصناعات الصغيرة إذا يمكن القول "بأنها الصناعات التي تستخدم عمالة عددها من ١٠ إلى ٥٠ عاملاً ورأسمالها من ١٠ آلاف إلى ٥٠٠ ألف جنيه مستخدمة في ذلك تكنولوجيا بسيطة غير معقدة".

ثانيا: حجم الصناعات الصغيرة في مصر:-

أصبحت الصناعات الصغيرة تشكل الجزء الكبير من الهيكل الصناعي للاقتصاد المصري ويمكن توضيح ذلك من استعراض الجداول التالية:

(أ) يتضح من الجدول رقم (٤) التالي ما يلي:

- أن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى عام ١٩٩٨ في مصر حوالي ١٠١٥١منشأة بنسبة ٧١% من إجمالي المنشآت الصناعية.
- قيمة إنتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٠٢٣٣ مليون دولار بنسبة ٤٠% من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي، ونسبة ٤٧,٦ % من إنتاج الصناعات التحويلية.

جدول رقم (٤)

نسب أعداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإنتاج الصناعي بمصر

الدولة	عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة	% إلى إجمالي المنشآت الصناعية	قيمة إنتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة (مليون دولار)	% إلى إجمالي إنتاج القطاع الصناعي	% إلى إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية
مصر	١٠,١٥١	%٧١,١	$١٠,٢٣٣	%٤٠	%٤٧,٦

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعات والتعدين، ١٩٩٨.

(ب) يتضح من الجدول رقم (٥) التالي أن عدد العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٠٦٥ ألف عامل بنسبة ٥٤,٤% من إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي.

جدول رقم (٥)

نسب أعداد العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمصر

الدولة	عدد العاملين بالمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة	إجمالي عدد العاملين بالقطاع الصناعي	نسبة العمالة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة بالقطاع الصناعي
مصر	١,٠٦٥	١,٩٥٩	%٥٤,٤

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الصناعات والتعدين، ١٩٩٨.





(ج) يتضح من الجدول رقم (٦) التالي قيمة الإنتاج والتكلفة الاستثمارية وعدد المنشآت وعدد العمال للصناعات الصغيرة في مصر حتى ٢٠٠٣/٦/١ وبالنظر إلي هذا الجدول يتضح ما يلي:

– زيادة نسبة المنشآت التي يعمل بها حتى ٩ عمال عن باقي المنشآت الأخرى حيث وصلت إلي ٦٠ % من إجمالي المنشآت، ٢٧% للمنشآت من ١٠ إلي ٤٩ عامل، ٨% من ١٠٠ عامل فأكثر،٥% من ٥٠ إلي ٩٩ عامل .

– بمقارنة التكلفة الاستثمارية، في الصناعات التي تضم من ١٠ إلي ٤٩ عامل بالصناعات الكبيرة التي تزيد العمال فيها عن ١٠٠ عامل نجد أن هناك انخفاض في نصيب العامل من الاستثمار في المنشآت الصغيرة بالمقارنة بنصيب العمل في المنشآت الكبيرة .

جدول رقم (٦)

عدد المنشآت والتكلفة الاستثمارية في الصناعات الصغيرة وفقا لفئات العمالة والمسجلة حتى ٢٠٠٣/٦/١ (القيمة بالألف)

فئات العمال	عدد المنشآت	%	التكلفة الاستثمارية	قيمة الإنتاج	عدد العمال	الأجور
من عامل إلي ٩ عمال	١٥٧٢٨	٦٠	٢٤٨٣٦٢٤	٤٩٨١٢٦٠٩١٩	٦٥٩٣٠	١٤١٠٠٦٩٣٧
من ١٠ إلي ٤٩ عامل	٧٠٥٣	٢٧	١٧٠٠٥٣٧٩	٢٠٩٠٣٧٦٣٢٤١	١٤٦٠٩٩	٥٥٠١٨٦٧٥٩
من ٥٠ إلي ٩٩ عامل	١٣٧٩	٥	١٢٢٢٨٦٧٤	١٧٩١٦٦٨١٨٢	٩٥٤٧٦	٤٤٩٥٥٤٥٥٠
من ١٠٠ عامل فأكثر	١٩٣٥	٨	١٣٩٩٠٣٦٩٤	١٤٨٨٨٦٧٧٨٧٨٩	١٠٦٣٧٣٦	٧٦٠٥٢٤٠١٠٥
الإجمالي	٢٦٠٩٥	١٠٠	١٧١٦٢١٣٧١٠٠٠	١٩٢٦٨٨٤٨١١٣١	١٣٧١٢٤١	٨٧٤٥٩٨٨٣٥١

المصدر : غرفة عمليات الصناعة، الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات،يونيو ٢٠٠٣ .

(د) يتضح من الجدول رقم (٧) التالي أن قطاع الغزل والنسيج يمثل حوالي ٢٢,٢% من إجمالي المشروعات الصناعية الصغيرة يليه قطاع الصناعات الهندسية حيث تبلغ نسبته حوالي ٢١,٤% ثم قطاع الصناعات الغذائية في المرتبة الثالثة وتبلغ نسبته حوالي ١٨,٦% وذلك حتى ٢٠٠٣/٦/١.

جدول رقم (٧)

عدد المشروعات المسجلة والمجددة حتى ٢٠٠٣/٦/١ للأنشطة الصناعية المختلفة في مصر

النشاط	حتى مليون جنيه	أكثر من مليون جنيه	الإجمالي
استغلال مناجم واستخراج فحم	٢٦	٢٤	٥٠
غذائية	٣٨٩٤	١٢٨٥	٥١٧٩
غزل ونسيج وجلود	٤٧٠٦	١٠٧٠	٥٧٧٦
الخشب ومنتجاته	٧٣٨٣	١٢٠	٢٥٠٣
الورق ومنتجاته	١٢٩٨	٢٦٢	١٥٦٠
كيماوية أساسية	١٦٣٨	٩٢٤	٢٥٦٢
مواد بنائية وخزف	١٥٤٩	٣٢١	١٨٧٠
معدنية أساسية	٣٤٥	١٤٢	٤٨٧
صناعات هندسية وكهر بائية	٤٤٧٨	٩٨٦	٥٤٦٤
صناعات تحويلية	٤٩٣	٤٣	٥٣٦
مراكز الخدمة	٢٦	٥	٣١
الإجمالي	٢٠٨٤٤	٥٢٥١	٢٦٠٩٥

المصدر : غرفة عمليات الصناعة، الهيئة العامة للتصنيع، مركز المعلومات،يونيو ٢٠٠٣ .

(هـــ) يتضح من الجدول رقم (٨) التالي أن معظم المنشآت الصناعية الصغيرة تتركز في ثلاثة أقاليم هي القاهرة الكبرى بنسبة ٥٠,٤%،الإسكندرية بنسبة ٦,٨% والدلتا بنسبة ٣٠,١%. أما باقي الأقاليم شمال الصعيد ووسط وجنوب الصعيد وسيناء ومدن القناة فلا تتجاوز هذه النسبة ٣% بل تقل بكثير .



جدول (٨)

إجمالي المنشآت الصناعية المسجلة طبقاً لأقاليم الجمهورية حتى يونيو ٢٠٠٣

اسم الإقليم .	عدد المشروعات	قيمة الإنتاج	التكاليف الاستثمارية (ألف جنيه)	عدد العمالة	الأجور
إقليم القاهرة الكبرى	١٣١٦٠	٨١٥٣٥٤٤٤	٦٤٥٥٥٢٦٣	٦٣٠٠٢٤	٣٥٦٢٠٤٤
إقليم الإسكندرية	١٧٩١	٢٩٩٤٢٦٢٢٣	٣٦٤٢٥٠٨٣	٢٦١٠٤٨	١٦٩٦١٦١
إقليم الدلتا	٧٨٥٤	٥٦٥٧٤٧٠٨	٣٦٥٧٥٩٨٤	١٩٧٩٢٥	٢١٠٥٣٠٧
إقليم قناة السويس	٥٠٧	٨٧١٤١٢٩	١٢٩٨٩٨٨٣	٥٣١٦٤	٥٣٦٧١٥
إقليم شمال الصعيد	٥٢٤	٣٧٦٥٤٣١	٣٠٣٠٩١٢	١٩٦١٣	٨٩٦٢٨
إقليم وسط الصعيد	٨٣٠	٢٩٠٤٤٣١	٥٤٧٢٧٥٥	٢١٥٧٥	١٥٠٠٠٥
إقليم جنوب الصعيد	٣٧٨	٤١٦٣٩٧٥	١٠٣١١٠٦٨	٤٢٣٣٨	٤٩٠٠١٧
إقليم سيناء	٦١	٥٦٠٣٣٣٠	٢٢٦٠١٥٣	٥٩٨٠	١١٦٠٦٥
الإجمالي	٢٦١٠٥	١٩٢٦٨٧٦٧	١٠٧١٦٢١١	١٢٣١٦٦٧	٨٧٤٥٩٤٢

المصدر :غرفة عمليات الهيئة العامة للتصنيع، القاهرة، يونيو ٢٠٠٣.

(و) يتضح من الجدول رقم (٩) التالي أن الصناعات الصغيرة لا تقوم بالدور المأمول لها وهو التصدير، فالبيانات التصديرية تشير إلي وجود فجوة كبيرة بين الواردات والصادرات فقد جاء أداء الصادرات السلعية متواضعاً خلال التسعينيات وأوائل الألفية الثالثة، حيث أتضح من خلال هذا الجدول تزايد العجز في الميزان التجاري من ٩,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلي ١٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨، ١٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩٩ ثم انخفض إلي ٩,١ مليار دولار ثم ٨,٥ مليار دولار ثم ٨ مليار دولار أعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ علي التوالي .

جدول (٩)

العجز في الميزان التجاري المصري الفترة من عام ١٩٧٧ إلي عام ٢٠٠٢ (القيمة بالمليون دولار)

القيمة بالمليون	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
الميزان التجاري	-٩٣٠١	-١٣٢٤٩	١٢٤٢٢	-٩١٨٥	-٨٥٥٨
إجمالي الصادرات	٣٩٣١	٣٢٥٣	٣٥٦٨	٤٦٧٠	٤٠٧٦
إجمالي الواردات	١٣٢٣٣	١٦٥٠٢	١٥٩٩٠	١٣٨٥٥	١٢٦٣٤
متوسط سعر الصرف للدولار	٣,٣٩٢	٣,٣٩٥	٣,٤٠٢	٣,٥١١	٤,٠١٠

المصدر : وزارة الخارجية، تقرير التجارة المجمع، المجلد (١)، العدد (١٢)، يوليو ٢٠٠٢.

المبحث الثاني

دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

يتناول هذا المبحث الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المصري، وذلك من حيث أنها محرك لنمو وتنمية الاقتصاد المصري، وذلك من خلال خلق فرص التوظف والعمالة المنتجة وتنمية الصادرات المصرية، ومدى مساهمتها فى رفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد المصري وجذب المدخرات، وكصناعة مغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة، ويمكن توضيح هذا الدور كما يلي:



أولا دور الصناعات الصغيرة كمحرك للنمو الاقتصادي المصري:

يعد معدل النمو الاقتصادي في مصر حاليا غير كاف لمواجهة التحديات التي يفرضها الاقتصاد العالمي عليها، فلا يزال معدل النمو أقل من المستوى المطلوب للحد من البطالة وامتصاص الزيادة السنوية في عدد الملتحقين بسوق العمل، حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي في مصر من ٥,١% عام ٩٩/٢٠٠٠ إلى ٣,٥% عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ثم إلى ٣,٢%، ٣,١% عامي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ (١٨).

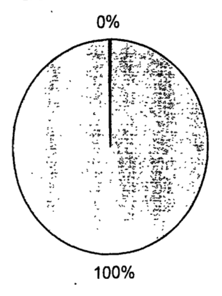
وتهتم الحكومة المصرية بصورة مطردة بالقطاع الخاص باعتباره شريكا في عملية التنمية وبالمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركا هاما للنمو الاقتصادي والحد من الفقر، وحيث تتركز المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأنشطة كثيفة العمالة، فإنها تلعب دورا هاما في توفير فرص تشغيل لقوة العمل المتنامية وتساعد في التخفيف من حدة البطالة.

ومن ناحية أخرى يتضح من الشكلين (٢)، (٣) أن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري تمثل الجانب الأكبر من نشاط القطاع الخاص، وطبقا للتقديرات (١٩)، (٢٠) فإن هذه المنشآت توفر ٩٩% من إجمالي حجم التوظف في القطاع الخاص غير الزراعي كما هو مبين في الشكل رقم (٢)، والأكثر من هذا أن المنشآت متناهية الصغر تمثل ما نسبته ٧١% من إجمالي المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والباقي ينقسم بين منشآت صغيرة ١٩% ومنشآت متوسطة ١٠% كما هو مبين بالشكل رقم (٣).

شكل رقم (٢)

توزيع الأنشطة الاقتصادية غير الزراعية

بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة



المشروعات الصغيرة و المتوسطة ■   المشروعات الكبيرة □

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والوكالة الكندية للتنمية الدولية، مشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة، القاهرة، ٢٠٠٠ .

شكل رقم (٣)

توزيع مساهمة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في التوظيف في القطاع الخاص غير الزراعي

10%

19%

71%

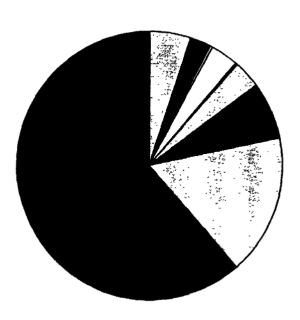
المشروعات متناهية الصغر ☐ المشروعات الصغيرة ■ المشروعات المتوسطة ▨

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والوكالة الكندية للتنمية الدولية، مشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة، القاهرة، ٢٠٠٠ .

وكما يتضح من الشكل رقم (٤) التالي توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبعا للنشاط حيث تمثل مشروعات تجارة الجملة والتجزئة وصيانة السيارات ٦٠,٦٣% تليها المشروعات الصناعية ١٦,٨٣% ثم البناء والتشييد ٧,٠٣% ثم باقي المشروعات حوالي ١٧%.

شكل رقم (٤)

توزيع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبعا للنشاط



الفنادق و المطاعم ☐
الكهرباء و الغاز و المياه ■
غير محدد ☐
العقارات و التأجير و خدمات الأعمال ☐
التعليم ■
الصحة و الخدمة الإجتماعية ☐
التشييد و البناء ■
المنظمات الاقليمية و الدولية و السفارات ☐
النقل و التخزين و الاتصالات ■
الصيد ▨
التمويل الدولي ☐
التصنيع ☐
خدمات المجتمع و الخدمات الإجتماعية و الشخصية ■
البترول و التعدين ■
تجارة الجملة و التجزئة و صيانة السيارات ■

المصدر : وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والوكالة الكندية للتنمية الدولية، مشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة، القاهرة، ٢٠٠٠ .

وعلى الرغم مما تقدم تتمتع المشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص الديناميكية التي تبرز أهمية دعمها وتطويرها من خلال أي إستراتيجية تنمية طويلة الأجل للاقتصاد المصري، ومن أهمها ما يلي (٢١) :

(١) تتطلب هذه المشروعات استثمارات رأسمالية منخفضة لكل فرصة عمل يمكن توفيرها.

(٢) تسهم هذه المشروعات في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات التي إذا تم توظيفها بصورة صحيحة يمكن تحويل مدخرات الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى فرص عمل منتجة وأنشطة مولدة للدخل.

(٣) تعمل هذه المشروعات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل.

(٤) تضمن هذه المشروعات أن يسير النمو الاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنبا إلى جنب، مع تحقيق المساواة والمشاركة، وبهذا تعتبر المشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة "محركا للنمو".

وتستهدف مساندة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المساعدة في خلق فرص عمل بصفة عامة وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة بصفة خاصة، وذلك لأن هذا القطاع بالتحديد لديه إمكانية تنمية فرص التشغيل على مدار العقدين القادمين، وتهدف الإستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية إلى توفير ٥٥٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة من الآن وحتى عام ٢٠١٧.

وفي ظل معدل النمو الحالي عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ في قوة العمل الذي يقدر بنسبة ٣,١% فإنه يلزم توفير ٥١٣٠٠٠ وظيفة إضافية سنويا من أجل امتصاص الملتحقين بقوة العمل سنويا.

ثانياً: الصناعات الصغيرة وتنمية الصادرات المصرية:

أن تنمية الصادرات تعد بمثابة قضية مصيرية بالنسبة لمعظم الدول النامية والتي تعانى من عجز كبير ومتزايد في موازين مدفوعاتها، وبصفة خاصة الميزان التجاري، فعدم إعطاء قضية التصدير وزنها الحقيقي إنما يعنى استمرار تفاقم عجز الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف القدرة على الاستيراد وتعثر جهود التنمية (٢٢)، وبالتطبيق على مصر يتضح من الجدول رقم (٩) السابق تزايد العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٢ حيث تزايد العجز من ٩,٣ مليار دولار عن ١٩٩٧ إلى ١٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨، ١٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩٩ ثم انخفض إلى ٩,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ٨,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١، ٨ مليار دولار عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ ولذا فإنه من الضروري بالنسبة لمصر والدول النامية أن تعمل على تعظيم العائد الصافي المتحقق من الصادرات الناتجة من الاستثمارات.

وفي هذا المجال فإن دعم وتنمية قطاع الصناعات الصغيرة يمكن أن يقوم بدور هام في تنمية الصادرات وذلك على النحو التالي:

(١) إن المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها أقل من عشرة مشتغلين والتي يغلب عليها الطابع الحرفي يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات الأسواق الخارجية نظرا بما تتمتع به من مرونة تتمثل في تواضع رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أقدر على تلبية احتياجات أسواق التصدير وكسب أسواق خارجية لمنتجاتها خاصة إذا اتخذت مقاييس لرفع مستوى جودة منتجاتها ومن ناحية أخرى فإن المنتجات التي تعتمد على العمل اليدوي تلقى إقبالا متزايدا في أسواق الدول المتقدمة حيث أنه مع ارتفاع مستويات المعيشة بدأت تفقد المنتجات التي يتم إنتاجها نمطيا في المصانع الكبيرة الكثير من بريقها بينما احتلت المنتجات غير النمطية ذات الطابع الحرفي مكانة متزايدة في أسواق الدول المتقدمة، وذلك كنتيجة أيضا لارتفاع المهارة الفنية للعامل في تلك الصناعات والاندثار النسبي لهذه الصناعات في تلك الدول.

(٢) إن المنشآت الصناعية لاسيما تلك التي يعمل بها من ١٠- ٤٩ مشتغلا إنما تستخدم فنون إنتاجية كثيفة العمل وهو العنصر المتوفر نسبيا في معظم الدول النامية مما يترتب عليه انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم فإنها يمكن أن تسهم بفاعلية في زيادة وتنمية صادرات هذه



الدول للعديد من المنتجات كما يمكن للمنشآت الصغيرة أن تسهم في زيادة وتنمية صادرات هذه الدول للعديد من المنتجات.

كما يمكن للمنشآت الصناعية الصغيرة أن تسهم في زيادة وتنمية صادرات المجتمع بطريق غير مباشر، ويتمثل الدور غير المباشر لهذه الصناعات في حالة ما إذا تم ربط المنشآت الصناعية صغيرة الحجم بالمنشآت الصناعية الكبيرة وذلك من خلال علاقات التعاقد من الباطن، فمن خلال ذلك يمكن للصناعات الصغيرة أن تزود المنشآت الصناعية الكبيرة بما تحتاجه من أجزاء تامة الصنع أو السلع نصف المصنعة والتي تستخدمها المنشآت الصناعية الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية وهو ما يعرف بدور الصناعات الصغيرة كصناعة مغذية [٢٣].

ولتوضيح أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة في زيادة الصادرات من خلال دورها كصناعة مغذية فسوف نشير هنا إلى بعض التجارب للدول المتقدمة في هذا المجال [٢٤]:

(أ) في اليابان تقوم الصناعات الصغيرة بالعديد من العمليات الصناعية لحساب الصناعات الكبيرة ففي عام ١٩٧١ بلغت نسبة منشآت الصناعات الصغيرة التي تقوم بالإنتاج لحساب المنشآت الكبيرة ٧٢% في صناعة المنتجات المعدنية، ٧٦% في صناعة الآلات، ٧٩% في صناعة الأجهزة الكهربائية.

(ب) في سويسرا تعتمد الصناعات إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الإلكترونية الساعات والأدوية وغيرها، حيث تعتمد كثير من الشركات الكبرى أساسا على إنتاج وتشغيل المتخصصين الذين ينتجون في ورش حرفية صغيرة تتخصص في إنتاج أجزاء صغيرة معدنية من السلع الصناعية المختلفة كما يتم قدر كبير من الإنتاج في المنازل بواسطة أسر متخصصة، وقد استطاعت هذه المصانع الصغيرة أن تغزو بإنتاجها أسواق العالم أجمع.

(ج) كما تشير تجارب العديد من الدول مثل تايوان والهند والمكسيك وكوريا الجنوبية إلى أهمية منتجات الصناعات الصغيرة في هيكل صادراتها، حيث تنتج المصانع الصغيرة في الهند حوالي ٣٨% من إجمالي الإنتاج الصناعي وتمثل العمالة بها ٥٠% من إجمالي العمالة الصناعية، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المصانع الصغيرة ٣٥% من إجمالي صادرات البلاد [٢٥].

ثالثاً: مساهمة الصناعات الصغيرة في رفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد المصري:

١- بينما تبدو الصناعات الكبيرة أكثر قدرة على تحقيق الكفاءة الإنتاجية نتيجة ما تتمتع به وفورات الحجم، فضلاً عن إمكانية تطبيق الأساليب الحديثة للإدارة وتنظيم العمل، وإمكانية الاستفادة من مصادر التمويل المؤسسى وكافة المزايا الأخرى المنسوبة إلى كبر الحجم والتي تساهم في رفع مستوى الكفاءة بها، إلا أن بقاء واستمرار المنشآت الصناعية الصغيرة على الرغم من الظروف غير المواتية التي تعمل في ظلها لهو دليل على تحقيقها قدر من الكفاءة الإنتاجية، هذا إلى جانب أن الصناعات الصغيرة تملك من عناصر النجاح ما يمكنها من التفوق في بعض المجالات، وعلى الأخص في تلك الأنشطة الصناعية التي تناسب الإنتاج الصغير، والتي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم أو النطاق كتلك الأنشطة التي تخدم سوق كلى ضيق، أو تلك الصناعات التي تضطر للانتشار الجغرافي لأسباب تتعلق بتبعثر المادة الخام، أو تلك التي تعتمد على المهارة اليدوية بالدرجة الأولى.. إلى غير ذلك من فروع النشاط الصناعي، وتشير إحدى الدراسات [٢٦] التي اهتمت ببحث العلاقة بين الكفاءة الإنتاجية وحجم المنشأة إلى أن انخفاض حجم الإنتاج في المنشأة عن أدنى حجم أمثل ***Optimal Plant Size*** في العديد من الصناعات لا يترتب عليه ارتفاع يذكر في تكلفة الوحدة المنتجة، حيث يتم تعويض ذلك بالوفر المتحقق في مجال التسويق، وتكاليف النقل .

ومن بين هذه الصناعات: صناعة الألياف الصناعية، والأقطان المنسوجة يدويا، صناعة الزيوت والشحومات، صناعة الأحذية، صناعة الأسمنت .



٢- الصناعات الصغيرة قادرة على تحقيق الكفاءة أيضاً من وجهة النظر الاجتماعية، بمعنى انه من خلال ما تحققه من وفر في عنصر رأس المال (وهو العنصر النادر في معظم البلاد النامية) فهي بذلك الأقدر على استخدام الموارد النادرة بكفاءة اكبر، أو هي الأقدر على استخدام الفن الإنتاجي المناسب ***Appropriate Technology*** الذي يحقق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، والصناعات الصغيرة قادرة على تحقيق الوفر في عنصر رأس المال من خلال الآتي:-

(ا) الصناعات الصغيرة تستغرق فترة تفريخ أقل حتى نحصل على الناتج ***Gestation Period*** مقارنة بالصناعات الكبيرة، وهي توفر بذلك في رأس المال من خلال تقليل الفترة التي يظل فيها رأس المال عاطلاً.

(ب) الصناعات الصغيرة تستطيع أن تستخدم معدات أو ماكينات مستعمله من قبل ***Second Hand*** مما يعني إمكانية استيراد هذه المعدات بأثمان اقل كثيراً عن تكلفتها الأصلية، فضلاً عن إنها تخلق فرصاً لنمو ورش الصيانة وأعمال الإصلاح التي تقوم بدور هام في تنمية المهارات الميكانيكية، بالإضافة إلى إمكانية تشغيل هذه المعدات لفترات طويلة نسبياً اعتماداً على وجود خدمات الصيانة بتكلفة معقولة.

(ج) الصناعات الصغيرة تميل لاستخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، كما وضح من العديد من الدراسات الميدانية – وان كان هذا لا يمنع من وجود استثناءات على هذه القاعدة – وتحقق بذلك وفراً في عنصر رأس المال وهو العنصر النادر ويرتبط بذلك أن الصناعات الصغيرة قادرة على تحقيق حجم ناتج اكبر باستخدام قدر معين من رأس المال مقارنة بالصناعة الكبيرة [٢٧].

رابعاً: مساهمة الصناعات الصغيرة في جذب المدخرات:

تعد الصناعات الصغيرة مجالاً خصباً لاجتذاب مدخرات صغار المدخرين واستخدامها استخداماً منتجا، حيث أن انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء وتشغيل المنشآت الصناعية الصغيرة، مقارنة بالمنشآت الصناعية الكبيرة – يجعل هذه المنشآت الصغيرة أكثر جاذبية لصغار المدخرين الذين لا يميلون إلى أنماط المشاركة التي تحرمهم الإشراف المباشر على استثماراتهم ومن ثم القول ان إقامة المنشآت الصناعية الصغيرة يمثل نمطاً للاستثمار أكثر انسجاماً مع تفضيلات المستثمرين في الدول النامية. ويشكل بذلك إحدى القنوات الهامة لاجتذاب المدخرات وتحويلها إلى استثمار منتج بدلاً من تبديدها في أوجه الإنفاق الترفي.

خامسا: دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة:

إن تواجد المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة معاً وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية تدفع عملية التنمية الصناعية إلى الأمام، فالمنشآت " ذات الحجم الكبير " تسود في تلك الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المنشآت الصناعية الصغيرة تسود في تلك الصناعات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة إلى غيرها من الأسباب .

وعلى ذلك فالصناعات الصغيرة التي تتواجد جنباً إلى جنب مع المنشآت الكبيرة لا تخرج عن كونها:

- أما صناعات يكون من الأفضل أن تتم على مستوى صغير للأسباب السابقة.
- وأما صناعات صغيرة تتكامل مع الصناعات الكبيرة.

وعلاقة التكامل هذه بين المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة يمكن لها أن تأخذ أحد الشكلين التاليين [٢٨]: التكامل غير المباشر والتكامل المباشر، ويقصد بالتكامل غير المباشر: تقسيم المهام بين الصناعات الصغيرة والكبيرة دون اتفاق مباشر أو عقود مبرمة بين الطرفين، وانما يأتي هذا التكامل كنتيجة طبيعية لقوى السوق ومحاولة توفير المنتج بأقل تكلفة.

أما التكامل المباشر: يقصد به العلاقة التعاقدية بين المنشآت الصناعية الصغيرة والكبيرة التي تجعل أحداهما تستخدم بانتظام منتجات الأخرى كمدخل في العملية الإنتاجية.

ويظهر النوع الأول من علاقات التكامل المباشر في كثير من الصناعات الصغيرة التي تقوم بعملية التجميع: كتجميعات أجهزة الراديو والتلفزيون، أو الصناعات الصغيرة المنتجة للزيوت والصابون حيث تحصل على مدخلات من الصناعات الكيميائية الكبيرة.

أما علاقة التعاقد من الباطن فنجد لها تطبيقات واسعة في بعض البلدان خاصة في دولة كاليابان، فقد بلغت نسبة المنشآت الصغيرة المتعاقدة من الباطن مع صناعات كبيرة عام ١٩٧١ في الفروع المختلفة كالآتي [٢٩]:

- صناعة المنتجات المعدنية. ٧١,٥%
- صناعة الآلات. ٧٥,٥%
- صناعة الآلات الكهربائية. ٧٨,٩%
- صناعة وسائل النقل. ٧٧,٢%

بناء على ما سبق يمكن القول بأن التقدم الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية يعتمد على وجود قلاع صناعية ضخمة وان نجاح الصناعة في تحقيق التقدم يتطلب العمل مع الصناعات الصغيرة بصفة أساسية خاصة وان معظم الصناعات الكبيرة تعتمد الآن بشكل كبير على وجود الصناعات الصغيرة والورش الحرفية في كثير من المهام الأخرى، كالإصلاح وتوفير أجزاء المعدات الكبير وقطع الغيار وكذلك استيعاب قوة العمل الزائدة والمتوقعة داخل المصانع الكبيرة، وذلك باعتبار أن متطلبات النمو والتقدم تعكس الحاجة الملحة لإدخال التكنولوجيات والتقنيات الحديثة فتضطر المصانع الصغيرة إلى الاستغناء عن العمالة الزائدة وهي غالباً ما تنتقل إلى العمل في المصانع الصغيرة وخاصة إذا ما توافرت عوامل الجذب الأساسية كالتأمينات الاجتماعية والدخل الذي يضمن العيش لهؤلاء الأفراد، وكذلك إذا توافرت الصناعات أو الحرف بأنواعها المختلفة خاصة في الأماكن التي يتوفر فيها الخامات الطبيعية التي تضمن وجود بعض الحرف البسيطة بالإضافة إلى الحرفي المتخصص أو الصانع المتخصص الذي لا يحتاج إلى نوع من التدريب التحويلي [٣٠].

والجدول رقم (١٠) التالي والشكل رقم (٢) يوضحان نسبة إعداد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الصناعة في مصر مقارنة ببعض الدول العربية عام ١٩٩٨:

جدول (١٠)

نسبة أعداد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

إلى إجمالي الصناعة في مصر مقارنة ببعض الدول العربية عام ١٩٩٨

الدولة	%
المغرب	٨٠,٦
البحرين	٨١,٢
تونس	٧٦,٦
الكويت	٨٠,٥
سوريا	٧٦,٤
قطر	٨٨,٨
الأردن	٧٧,٨
عمان	٤٤,٦
مصر	٧١,٦
ليبيا	٢٩,٣
السعودية	٦٦,٠
الإمارات	٥٥,٩

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ١٩٩٨ .

ويتضح من الجدول رقم (١٠) التالي:

- أن دولة قطر بها أعلى نسبة من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة حيث تصل الى ٨٨,٨% من جملة المشروعات الصناعية.
- أن نسبة من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصر تصل إلى ٧١,٦% من جملة المشروعات الصناعية .

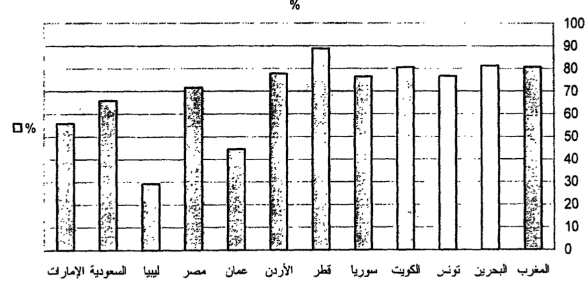




شكل بياني رقم (٥)

نسبة أعداد العاملين في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

إلى إجمالي العاملين في الصناعة في الدول العربية عام ١٩٩٨



المصدر :المنظمة العربية لتنمية الصناعية والتعدين ١٩٩٨ .

سادساً: مساهمة الصناعات الصغيرة في توفير فرص العمالة المنتجة :

تقوم الصناعات الصغيرة بدور إيجابي في توفير فرص العمالة المنتجة وتحظى هذه القضية باهتمام بالغ في معظم الدول النامية التي تتصف بالنمو السريع للسكان وقوة العمل، وحيث لم يعد القطاع الزراعي قادراً على امتصاص قدر كبير في قوة العمل هذه، وأصبح توظيف هذه الأعداد الهائلة غير المدربة عادة – وفي ظل ندرة راس المال – في أعمال منتجة يمثل مشكلة حقيقية في هذه البلاد، ومن ثم أصبحت القضية كيف يمكن توفير أكبر قدر من فرص التوظف المنتج بقدر معين من رأس المال.

وهكذا ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة التي تنخفض فيها التكلفة الاستثمارية اللازمة في المتوسط لخلق فرصة عمل، فقد أثبتت العديد من الدراسات الإحصائية أن الصناعات الصغيرة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن الصناعات الكبيرة أي إنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة عمل في المتوسط عن الصناعات الكبيرة.

وتتميز مصر بظروف اقتصادية وديموجرافية أهمها كثافة السكان ونقص الاستثمارات وعدم توافر فرص العمل الذي تساهم في علاجه الصناعات الصغيرة، حيث يمكن أن يوفر القطاع الحرفي نحو ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوية ويحقق إنتاجاً سنوي يقدر بنحو ١,٣ مليار جنيه [٣١]، لذلك توجه الدولة اهتماماً كبيراً للصناعات الصغيرة خاصة أن أنشطة الصناعات الصغيرة أصبحت تمتد إلى كثير من المجالات والصناعات الأساسية فقد دخلت سوق صناعة الأحذية والبلاستيك والغزل والنسيج والملابس والمعدات الصغيرة والكيماويات والبرمجيات والهندسة الإلكترونية والخشبية، وبذلك فإن أنشطة الصناعات الصغيرة أصبحت تنتشر في كافة مجالات التصنيع وهذا يعنى تزايد أهمية هذه الصناعات كصناعات مغذية أو تكميلية بالإضافة إلى أهميتها كصناعة حرفية.

سابعاً: دور الصناعات الصغيرة كصناعه مغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة:

وسوف نعرض هذا الدور [٣٢] الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة في تعظيم وتنمية فرص العمل في الاقتصاد المصري وذلك من خلال دورها كصناعة مغذية، حيث تلعب الصناعات الصغيرة في دول صناعية كبيرة دورا هاما كصناعة مغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة.

والصناعة المغذية هي صناعة الأجزاء المكملة أو التكميلية والتي لا تشكل العنصر الأساسي في القيمة الإجمالية للمنتج النهائي، ولكنها تمثل من حيث العدد أساس مؤثر في مجموع مكونات المنتج النهائي وذلك مثل الأجزاء البلاستيكية والتنجيد ومستلزماته في صناعة السيارات.

والصناعات المغذية على هذا النحو هي جزء من الصناعات الصغيرة ومجال خصب لنشاطها وانتشارها، حيث لا يمكن لقطاع الصناعات الصغيرة أن يكون موثر في النشاط الاقتصادي وان يكون قادرا على الانتشار والتوسع، وعلى امتصاص أكبر قدر من العمالة دون دخوله في مجال الصناعات المغذية واعتبار هذا المجال هو نشاطه الأساسي.

ويتضح لنا مما تقدم ومن خلال استعراضنا لدور الصناعات الصغيرة كصناعة مغذية في مجال صناعة السيارات والنسيج والتشييد والبناء، ومدى قدرة هذه الصناعات على إحداث التكامل بين وحدات القطاع الصناعي والربط بينها، مما يؤدى إلى توسيع قاعدة النشاط الصناعي بوجه عام، ونشاط الوحدات الصغيرة المنتجة للأجزاء المغذية بوجه خاص، ومن ثم خلق وتنمية فرص عمل جديدة.

كما أن المصانع الصغيرة والورش غالباً ما تكون غير قادرة على الالتزام بالأبعاد المختلفة لهذه العلاقة، هذا في الوقت الذي لا يكون هناك بديلا أمام الصناعات الصغيرة للانتشار والتوسع وزيادة القدرة على امتصاص واستيعاب فائض العمالة إلا عن طريق الارتباط بالمصانع الكبيرة من خلال الصناعات المغذية.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في مصر

تواجه الصناعات الصغيرة في مصر مجموعة من التحديات والصعوبات التي تعوق تنمية الصناعات الصغيرة في مصر وفيما يلي أهم هذه التحديات:

أولاً : التحديات التمويلية :

يعد توافر رأس المال من أهم معوقات إنشاء وتشغيل أي مشروع صناعي أو زراعي أو خدمي، وتعتبر سبل حصول الصناعات الصغيرة على رأس المال والخدمات التمويلية محدودة للغاية ولا تتناسب على الإطلاق مع احتياجها من رأس المال الثابت والعامل، وهذا يمثل عائق أساسي في سبيل تنمية هذه المنشآت بالإضافة إلى عدم كفاية الموارد المالية والافتقار إلى القدرات المؤسسية التي تستطيع استغلال هذه الموارد بشكل فعال وهو ما يشير إلى حجم العقبات التي تواجه هذه المنشآت [٣٣].

ويمكن للبنوك أن تقدم الخدمات التمويلية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلا أنه يبدو أن البنوك ليس لديها الرغبة في القيام بهذا وذلك لعدة أسباب هي:-

١- التكلفة العالية المترتبة على تقديم القروض الصغيرة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نظراً لارتفاع تكلفة التقييم والإشراف، بالإضافة إلى أن هذه المنشآت تحصل على مبالغ قروض صغيرة لا تتناسب مع التكاليف الثابتة التي تتحملها البنوك.

٢- ارتفاع درجة المخاطرة المحتملة التي تقترن بإقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نظراً لعدم توافر الضمانات التي تضمن استرداد القروض .

٣- عدم كفاية معايير التوريق التي تتبناها البنوك فيما يتعلق بأسواق الائتمان للمنشآت الصغيرة [٣٤].

٤- حتى وقت قريب كانت البنوك تعمل في ظل نظام تخصيص الائتمان الذي يحابى المنشآت الكبيرة التابعة للقطاع العام [٣٥]، كما تحجم البنوك أيضا عن تقديم الخدمات الادخارية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث أن رصيد حساباتها غالباً ما يكون صغيرا بحيث لا يكون مجزياً بالإضافة إلى عبء إدارته [٣٦].

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أيضا أن تقوم بتقديم الاستشارات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي مصر هناك ١٥ ألف منظمة غير حكومية على الأقل في مختلف مجالات النشاط وتمتد خدماتها على نطاق جغرافي واسع، إلا أن هذه المنظمات تعانى من عقبات تمنعها من القيام بدور نشط في تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومن بين نقاط الضعف لدى هذه المنظمات عدم توافر قدرات القيادة والقدرات الإدارية الكافية، وعدم تواجد الأنظمة المالية والمحاسبية المناسبة، وضعف الموارد المادية والبشرية، وضعف القدرة على تعبئة هذه الموارد وعدم القدرة على التأثير على السياسة العامة وضعف الإدارة الداخلية [٣٧].



أما المنظمات القليلة التي أثبتت قدرتها على تقديم الخدمات الائتمانية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فقد تمكنت من القيام بهذا من خلال التمويل الضخم والمساعدات الفنية التي تقدمها الجهات المانحة، وبالإضافة إلى هذا فإن هذه المنظمات تواجه عدداً من العقبات التنظيمية التي تحد من قدرتها على توسيع نطاق أنشطتها لتشمل تنمية المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (وخاصة في مجال منح الائتمان) أو أن تعمل خارج نطاقها الجغرافي، ولا شك أن هذا الوضع القانوني يجعل من الصعب اتخاذ أي إجراءات قانونية ضدها مما لا يشجع البنوك على زيادة الموارد الائتمانية لهذه المنظمات، ورغم أن هناك ما يربو على ٤٠ برنامجاً تحت رعاية عدد من الأطراف الفعالة من بينها الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والصندوق الاجتماعي للتنمية، تعتمد بصورة كبيرة على تمويل ودعم خارجي إلا أن هذا الدعم لا يصل إلا إلى ٥% فقط من المستهدفين المحتملين (٣٨)، ولما كانت المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تواجه كل هذه المعوقات، فإنها تعتمد كلية تقريباً على مصادر ائتمان خاصة غير رسمية رغم ما يذكر من أن سعر الفائدة في السوق غير الرسمية قد يصل إلى ١٠%، وهذه السوق يمكن الاعتماد عليها نظراً لسهولة الوصول إليها ومنحها للقروض بشروط مرنة ولقلة ما تتطلبه من مستندات وانخفاض تكلفة المعاملات فيها (٣٩).

وهناك العديد من برامج إقراض المنشآت متناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة التي تقدم القروض بأقل من سعر الفائدة الساري في الأسواق، وهذا يعوق استمرارية جهود تنمية هذه المنشآت نظراً لأن التمويل المدعم يعتبر محدوداً، وعليه فإن هذا يقلل من مقدار التمويل الذي يمكن توافره لإقراض هذه المنشآت (٤٠).

ومن ناحية أخري فإن الإعفاء الضريبي الذي قد يمنح لهذه المنشآت اعتمادا على برامج وهيئات معينه يمنحها ميزة تنافسية بالقياس بالمنشآت الأخرى التي قامت بالاقتراض من مصادر أخرى أو تلك التي آثرت ألا تقترض على الإطلاق مما يحد من فرصتها في بلوغ أهدافها (٤١).

ثانياً: التحديات التسويقية :

يعتبر التسويق من أهم التحديات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة (متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) في مصر، وهي من القضايا المعقدة والمرتبطة بالعديد من العوامل أهمها ما يلي:-

١- محدودية قنوات وشبكات التوزيع :

حيث تعتبر القنوات التسويقية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محدودة للغاية وبها قصور شديد، حيث ينحصر النشاط التسويقي لأغلب هذه المشروعات في المقام الأول على البيع المباشر للعملاء (٤٢).

ويوضح الجدول رقم (١١) والشكل رقم (٦) التاليان اعتماد هذه المشروعات في المقام الأول على البيع المباشر للعملاء الأمر الذي ينعكس على أنماط الإنتاج التي تتبعها هذه المنشآت، لعدم قدرتها على التسويق في الأسواق المحلية والأجنبية، حيث تبلغ نسبة البيع المباشر للعملاء حوالي ٨٢%، بينما يبلغ متوسط نسبة المعارض وتجارة التجزئة والجملة ١٨%:

جدول رقم (١١)

قنوات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة

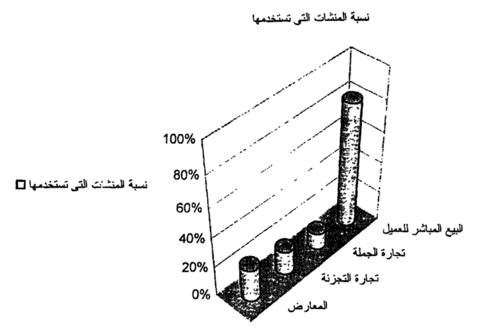
قنوات التسويق	نسبة المنشآت التي تستخدمها
المعارض	٢٢%
تجارة التجزئة	١٦%
تجارة الجملة	١١%
البيع المباشر للعميل	٨٢%

المصدر: وزارة الاقتصاد، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، يونيو ١٩٩٨م .



شكل رقم (٦)

قنوات تسويق منتجات المشروعات الصغيرة



المصدر: وزارة الاقتصاد، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، يونيو ١٩٩٨ .

٢- نقص المعلومات التسويقية [٤٣]:

حيث تعانى معظم المشروعات الصغيرة من عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالأسواق والتسويق، كما يفتقر أصحابها للمستوى التعليمي الذي يمكنهم من استغلال حصاد المعلومات المتعلقة بأوجه نشاطها (منتجات جديدة، اتجاهات المستهلكين، التقدم التكنولوجي، الاستثمار في الأبحاث التسويقية أو توظيف متخصصين أو محترفين في التسويق) .

٣- ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمنشآت الكبيرة المحلية والأجنبية [٤٤]:

ويرجع ذلك نتيجة الإجراءات المعقدة والمكلفة بالمشروعات الحكومية وسوء نشر المعلومات فإن فرصة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في إبرام عقود والحصول على تعاقدات من الباطن من القطاع العام تكون محدودة، فقانون المناقصات والعطاءات لا يخصص نسبة من المشتريات الحكومية للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كمعاملة تفضيلية، فيما عدا ما تحصل عليه التعاونيات على نطاق محدود.

٤- انخفاض جودة المنتجات [٤٥]:

نظرا لضعف الموارد وضعف الرقابة على الجودة والمواصفات القياسية للمنتج، فإن المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لا تكون في وضع تنافس سواء في السوق المحلية أو الأجنبية.

ثالثاً: التحديات التنظيمية والإدارية والقانونية :

تؤثر محدودية القدرات الإدارية والتنظيمية لدى القائمين على المشروعات الصغيرة سلباً على إدارة وتنمية هذه المشروعات وتتمثل أهم هذه السلبيات في الآتي [٤٦] :-

١- عدم قدرة بعض أصحاب المشروعات الصغيرة على القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة سلبية مما يؤدي إلى تضارب القرارات وضياع التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة سلبية مما يؤدي إلى تضارب القرارات وضياع وارد المشروع.

٢- عدم رغبة صاحب المشروع في تفويض جزء من سلطته إلى مرؤوسيه .

٣- عدم القدرة على مواجهة التحديات التي تواجه المشروع في مراحل نموه المختلفة كتطوير المنتج وزيادة الطاقة الإنتاجية وخطط برامج التسويق.

٤- عدم الرغبة في الاستعانة بالخبرات الإدارية والتنظيمية، وعلى الرغم من أن المعوقات التنظيمية والإدارية



والقانونية هي أمور تواجه كل الأعمال الخاصة في مصر، إلا أنها (٤٧) ذات آثار عكسية على المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، وذلك لأنها غير مؤهلة بدرجة كبيرة للتعامل مع المشاكل الناشئة على اللوائح التنظيمية، حيث أنها أقل قدرة من المنشآت الكبيرة على التعامل مع اللوائح التنظيمية المعقدة والشبكات البيروقراطية.

فضلاً عن هذا فإنه نظراً لأن تكلفة الالتزام باللوائح التنظيمية تعتبر تكلفة ثابتة فإن عبئها يكون أكبر بالنسبة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عنها بالنسبة للمنشآت الكبيرة، ومن أهم نتائج عبء التكلفة تحول الموارد النادرة عن الاستثمار الإنتاجي وإهدار وقت الإدارة (٤٨).

وهناك بعض المشاكل العديدة الأخرى التي تزيد اللوائح التنظيمية تعقيداً مثل تداخل الاختصاصات عبر الأجهزة الحكومية وتداخل قوانين الحكومة المركزية والمحلية، وانعدام التنسيق بين الوحدات الحكومية، وضعف المعلومات المتاحة للمسئولين، وعدم كفاية عمليات الحفظ والتسجيل وإمساك الدفاتر وعدم توافر معدات لمعالجة البيانات (٤٩).

وعلى سبيل المثال، ومن أجل تأسيس منشاة يتعين على صاحب المنشأة الصغيرة اتخاذ عدة إجراءات مختلفة للحصول على كثير من الموافقات والتي تشمل: تراخيص إنشاء، وتشغيل المنشأة، وتراخيص التأسيس، وتسجيل الموقع، وطلبات الإعفاء الضريبي ... وإلخ.

وللحصول على التراخيص والموافقات المطلوبة فإنه على أصحاب المنشآت الصغيرة الخضوع لحوالي ١٨ قانوناً على الأقل، بالإضافة إلى القرارات التي أصدرها المحافظون أو المستويات المحلية، ومن الجدير بالذكر أنه يوجد حوالي ٢٤ وحده حكومية تدير هذا البناء التنظيمي ويقدر الوقت اللازم لإنهاء هذه الإجراءات المطلوبة بح والى عام كامل (٥٠).

وتؤدى إجراءات التصدير والاستيراد الطويلة والبطيئة إلى عرقلة جهود المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للوصول للأسواق التصديرية (٥١).

رابعاً: التحديات التكنولوجية:

تواجه الصناعات الصغيرة العديد من القيود المرتبطة بالحصول على المعلومات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج ومكان العمل وتوافر العمالة الماهرة حيث لا تهتم المنشات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة اهتماما كبيراً بجلب التكنولوجيا الأجنبية كما أنها غير قادرة على ذلك .

هذا بالإضافة إلى أنها غير قادرة على استيعاب وتكييف هذه التكنولوجيا وفقا لمتطلباتها، كما أنها غير قادرة أيضا على طرق مصادر المعلومات المختلفة، بالإضافة لذلك فإن القيود التنظيمية وضعف الروابط وعدم كفاية العقود الفرعية المناسبة التي يمكن أن تبرم مع منشآت أكبر وأكثر تعقيداً سواء منشآت محلية أو عالمية تسهم في تخلف القاعدة التكنولوجية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ويرجع (٥٢) ضعف الوضع التنافسي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى محدودية الحصول على مدخلات إنتاجية عالية الجودة وتكنولوجيا متقدمة وإلى فرض تعريفة جمركية على المدخلات المستوردة، وإلى طول وتعقد إجراءات الاستيراد، هذا بالإضافة على عدم وجود أماكن لممارسة هذا النشاط كما أن وجود مواقع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مدن صناعية جديدة وغير مكتملة الخدمات نسبياً يبعد هذه المنشآت عن أسواقها مما يرفع تكلفة شراء المدخلات وبيع المنتجات.

خامساً: مشكلة تعدد جهات الاختصاص:

تعانى الصناعات الصغيرة من تعدد جهات الإشراف عليه، وإن كان هناك ما يسمى بالإطار التنظيمي المحدد للجهاز الذي يتطلب الإشراف على الصناعات الصغيرة، والعمل على حل مشكلاتها والذي يعمل في إطار عدد من الأجهزة المعنية بهذه الصناعات.

وقد تعددت أيضا النواحي الإدارية، والإجرائية، والتنظيمية التي تقوم عليها الأجهزة المشرفة على الصناعات الصغيرة فقد لوحظ أن الصناعات الحرفية التي يعمل بها أقل من ٩ عمال تقع تحت إشراف جهاز الحرفيين والتعاون الإنتاجي، وحالياً تقع تحت إشراف وزارة الإدارة المحلية في حين يشرف على الصناعات التي يعمل بها أكثر من ١٠ عمال وزارة الصناعة من خلال الهيئة العامة للتصنيع كما تشرف وزارة التموين على بعض الصناعات التى تعمل في مجال ضرب الأرز وطحن الدقيق والثلج، هذا بالإضافة إلى وزارة الصحة والتموين والإسكان والتعمير.

ويرجع هذا التشتت في جهات الرقابة والإشراف على الصناعات الصغيرة إلى أن إجراءات إنشاء وتشغيل صناعة صغيرة تتطلب أن يحصل صاحب الصناعة على موافقات وعلى تراخيص التشغيل أو الإنشاء، وعلى صاحب المنشأة أن يوضح في طلبه للحصول على هذه التراخيص مصدر حصوله على العملات الأجنبية . هذا بالإضافة إلى ضرورة حصوله على موافقة الهيئة العامة للتصنيع في حالة حاجته إلى استيراد خامات أو معدات من دول أوربا الشرقية، ويمنح بعد ذلك التراخيص من وزارة المالية، كما أنه يقع تحت بيروقراطية الرقابة الصناعية، ولا يجب أن يفوتنا أن المصنع الصغير يحتاج أيضا إلى تراخيص بناء من أجهزة الحكم المحلى ووزارة الإسكان ثم أخيراً تطبيق قانون العمل على العاملين بالمصنع، ثم قوانين التأمينات والضرائب وقوانين الشروط الصحية.

كل هذه الأجهزة تلعب في النهاية دوراً يعوق عمل الصناعات الصغيرة وهو ما يعبر عن غياب التخطيط والتنسيق بين الجهات المعنية أو تبسيط قواعد التعامل معها.

المبحث الرابع

بعض التجارب الدولية كنموذج يسترشد به في وضع رؤية استراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر

يتناول هذا المبحث تجربتى كندا واليابان في مجال الصناعات الصغيرة كنموذج يسترشد به في تحديث الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري، وذلك كما يلي:

(ا) تجربة كندا في مجال الصناعات الصغيرة:

تعد كندا من الدول الواعدة في مجال الصناعات الصغيرة، وسوف نلقى الضوء على تجربتها حتى يمكن الاستفادة من نقاط القوة فيها وتلافى نقاط الضعف.

أولاً: اهتمام الحكومة الكندية بالمشروعات الصغيرة :

بدأت كندا عام ١٩٩٤ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة، حيث قامت بعمل دراسة مسحية للوقوف على المشاكل الحقيقية التي تواجه هذه المشروعات. وفي ضوء النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسة وضعت خطة عمل وجدول أعمال للتغلب على هذه المشاكل، مع وضع رؤية مستقبلية لتنميتها في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية التي فرضت قضايا جديدة كالعولمة وثورة الاتصالات والمعلومات.

ثانياً: المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في كندا:

على الرغم من تفاوت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبعد الثقافي والحضاري بين كندا وغيرها من الدول النامية إلا أن التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة فيها تتشابه مع التحديات التي تواجهها في الدول النامية ومنها مصر، وإن كانت بدرجات متفاوتة ومن أهم هذه المشكلات الآتي [٥٣] :

(١) تأثر المشروعات الصغيرة بالضرائب المفروضة.

(٢) تأثر المشروعات الصغيرة بمشكلة التمويل.

(٣) عبء القواعد التنظيمية والأوراق المطلوبة لإنشائها وتعقدها وتضاربها في بعض الأحيان مما يشكل عقبة تواجه المشروعات الصغيرة، ويؤدى الالتزام بها إلى ضياع الوقت والمال، وإهدار المجهود بالإضافة إلى زيادة الرسوم المفروضة على التراخيص والأذون بما يفوق قدرة هذه المشروعات .

(٤) هناك حوالي ٧٠٠ إجراء وبرنامج لمساندة المشروعات الصغيرة من جانب الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات تتسم بالتعقيد والتضارب والازدواجية في هيكل تقديم هذه البرامج.

(٥) تواجه المشروعات الصغيرة منافسة قوية داخل الأسواق المحلية نظراً لما تشهده السوق العالمية من تطورات تكنولوجية وما أقترن بها من تحرير التجارة مما أدى إلى خلق منافسة حادة بين المنتج المحلى ومثيلة المستورد داخل السوق المحلى.

(٦) تواجه المشروعات الصغيرة ضعف المهارات الإدارية.

(٧) تواجه المشروعات الصغيرة تحديات بالنسبة لتنمية مهارات العمالة فقوة العمل متقدمة في السن وهناك قصور في النظام التعليمي.

(٨) عدم وجود قاعدة للثقافة التجارية على الرغم من إنفاق الدولة الكثير على ترويج وتنمية التجارة، حيث كان تعد



العشرين في ترتيب ٢٢ دولة صناعية من حيث مدى مشاركتها في التجارة الدولية.

(٩) صعوبة الحصول على قروض لتمويل المشروعات التي تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث أن أصول هذه الشركات ليست أصول مادية يمكن استخدامها كضمان للقروض .

ثالثاً: المبادرات التي اتخذتها الحكومة الكندية لمواجهة تحديات المشروعات الصغيرة (٥٤) :

عملت الحكومة الكندية من خلال محورين لدعم المشرعات الصغيرة على النحو التالي :

المحور الأول: أن يكون مناخ الأعمال مشجع على نمو المشروعات الصغيرة وذلك من خلال تحسين فرص إتاحة التمويل لهذه المشروعات وإزالة الأعباء التي تفرضها القواعد التنظيمية وحجم الورق المطلوب استيفاؤه وتقديم الخدمات بفاعلية وسرعة وكفاءة.

المحور الثاني: حسن توجيه الموارد الحكومية المحدودة بكفاءة حتى يمكن تعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات، وتشجيع نموها وذلك بتوفير المعلومات الاستراتيجية وإعادة النظر في السياسات التي تدعم قطاع المشروعات الصغيرة وتعديل هذه السياسات في مجال الإدارة وتنمية مهارات العاملين والتجارة والتسويق مع توفير التكنولوجيا ورأس المال المطلوبين للنمو.

وقد قامت الحكومة الكندية باتخاذ الإجراءات الآتية لتحسين مناخ الأعمال بالنسبة للمشروعات الصغيرة:-

(أ) بالنسبة للضرائب :

(١) تم تخفيض معدل الضريبة الفيدرالية على الدخل للمشروعات الصغيرة من ٢٨ % إلى ١٢% سنويا وتصل الضريبة في المقاطعات ما بين ٥% إلى ١٠% سنويا.

(٢) تم إعفاء الـ ٥٠٠ ألف دولار الأولى من الإرباح الرأسمالية للمشروع من ضريبة الدخل.

(٣) تحصل شركات رأس المال المخاطر – وهي التي تقوم بتجميع أموال الأفراد لاستثمارها فى المشروعات الصغيرة – على خصم ضريبي يبلغ ٢٠% من الضريبة الفيدرالية.

(٤) تقديم إعفاءات ضريبية بحيث يمكن لهذه المشروعات التي تعمل في مجال الأبحاث والتجارب العلمية الحصول على خصم ضريبي يصل إلى ٣٥% مقابل ٢٠% بالنسبة للشركات الكبيرة.

(ب) بالنسبة للتمويل:

قامت الحكومة والبنوك باتخاذ إجراءات لتحسين فرص حصول المشروعات الصغيرة على التمويل، وذلك على النحو التالي:

١- دور الحكومة في منح التمويل للصناعات الصغيرة:

قامت الحكومة الكندية بإصلاح برنامج منح المشروعات الصغيرة وذلك لزيادة حصولها على رؤوس الأموال من خلال الآتي :

- توسيع معايير الاستحقاق للقروض.
- زيادة مبلغ التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة.
- تقليل الضمانات الشخصية المطلوبة .
- بالنسبة للتخفيف من الأعباء الإدارية والتنظيمية وحجم الأوراق المطلوبة في عامي ١٩٩٣/٩٢ صدر تقرير من لجنة الأحزاب بمجلس العموم عن الإصلاح التنظيمي، بدأت في أعقابه الحرب على المشاكل الناتجة عن الأعباء التنظيمية، حيث قامت الأجهزة الفيدرالية بمراجعة كافة اللوائح التنظيمية وشاركها في ذلك آلاف المشروعات الصغيرة، وقد تم إلغاء ما يقرب من ١٧٠٠ لائحة.

في عام ١٩٩٤ تم عرض ما يسمى بالخطة التنظيمية على البرلمان تضمنت عدداً من اللوائح المبسطة واقترحات بالمزيد من التحسين في الإطار التنظيمي على النحو التالي:

- وضع معايير موحده لسلامة الغذاء وتصنيف النباتات تسمح بتطبيق أسلوب تفتيش عام معترف به في كل الأجهزة الحكومية .
- إلغاء القواعد التنظيمية التي رؤى أنها غير ضرورية.
- إعادة النظر في اللوائح التنظيمية الخاصة بنقل السلع.
- تعديل قانون شركات الأعمال الكندية لتحسين الخدمات المقدمة للأعمال المسجلة تحت هذا القانون وذلك بتخفيض متطلبات الحفظ وتسهيل استخدام الحفظ الالكتروني.
- إنشاء أرشيف الكتروني يتضمن كافة اللوائح المنظمة للمشروعات الصغيرة مع تجهيز مراكز خدمة الأعمال



بشبكة الكترونية وبلغة بسيطة عن أكثر من ٣٠٠ لائحة فيدرالية.

- وضع دليل عن اللوائح الفيدرالية، كما قامت بعض المقاطعات بتحديد مدد زمنية لاستمرار بعض اللوائح التي سيتم إلغائها.
- دراسة تجارب الدول الأخرى في الإطار التنظيمي ومراجعة كافة الشهادات والتراخيص والنماذج المطلوبة من أصحاب الأعمال وتكلفتها لبيان الغير ضروري منها وإلغائه.
- التنسيق بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والحكومة المحلية لإزالة كافة القيود التي تعترض التدفق الحر للسلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال داخل كندا نفسها.

٢- دور البنوك في منح التمويل للصناعات الصغيرة:

قامت البنوك باتخاذ خطوات مبتكرة لتقيم خدمات أفضل للمشروعات الصغيرة على النحو التالي [٥٥]:

- تزايد اهتمام البنك في مناخ تنافسي بتمييز أنشطتها وخدماتها بحيث أصبحت المشروعات الصغيرة مستفيدة من هذه الخدمات نتيجة تحسين شروط التمويل وتقليل تكلفة الإقراض.
- إعادة النظر في ممارساتها بحيث أصبحت لا تركز على كيفية تقديم الائتمان فقط بل كيفية تدريب وتعليم العاملين بها بما يتوافق واحتياجات المشروعات الصغيرة الحالية المستقبلة.
- تقديم بعض القروض متوسطة وطويلة الأجل بلا ضمانات مع تأخير السداد للمشروعات التي تفي بشروط معينه.
- تحسين خبرتها في مجالات التكنولوجيات المبتكرة وأساليب تقويم المخاطرة.
- وضع أساليب جديدة لتمويل المشروعات الصغيرة مثل إبرام عقود تمويل في ضوء طلبات الشراء الخاصة بالمشروع ووضع آليات تمويل حديدة للمشروعات التجارية ومشروعات المناطق الحرة.

(ج) بالنسبة لتقديم البرامج والخدمات الحكومية للمشروعات الصغيرة:

تقوم عدة أجهزة حكومية كندية بمساندة الأعمال الصغيرة وإرشادها عند بدء النشاط أو التوسع فيه أو توجيهها لمن يستطيع أن يقدم الخدمات المطلوبة وهذه الأجهزة هي:-

- **وكالات التنمية الاقتصادية الإقليمية ومبادرة التنمية الاقتصادية الفيدرالية لشمال أونتاريو:**

وتكمل هذه الوكالات عمل المؤسسات الحكومية المالية وتقوم بجهود التنمية الإقليمية المحلية وتتبنى رعاية البرامج التي لا تكون المؤسسات المالية التابعة للقطاع الخاص مؤهلة للقيام بها.

- **بنك تنمية الأعمال الكندية:**

يتبع هذا البنك الحكومة الكندية ويقدم مجموعة متنوعة ومرنة من الخدمات المالية المتخصصة ومنها قروض متناهية الصغر كما يقدم البنك مساعدات للمشروعات لتحسين أساليب الإدارة من خلال الخدمات الاستشارية.

- **مراكز خدمات الأعمال الكندية:**

وتعد هذه المراكز المحطة الأولى التى يقف عندها المشروع الصغير عند البدء في نشاطه أو من يريد التوسع في النشاط وتقدم هذه المراكز معلومات عن البرامج والخدمات والقواعد التنظيمية بالأجهزة الفيدراليه وأجهزة المقاطعات كما تقدم مجموعة من المطبوعات والإرشادات .

- **شبكة معلومات الأعمال الكندية:**

هي أكبر شبكة معلومات عن الأعمال الكندية وتساعد المعلومات التي تحتويها على التعريف بالخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة الكندية والتي تساعد على معرفة الأسواق الجديدة واكتشاف وتنمية التكنولوجيا الحديثة والتعرف على فرص النمو والحصول على شريك وتقدير حجم المخاطرة في المشروعات الصغيرة وكيفية الحصول على قروض.

- **شبكة معلومات الصادرات:**

هي موقع على شبكة الانترنت يخدم المصدرين المبتدئين وذوى الخبرة من خلال الحصول على معلومات للوقوف على البحوث التسويقية ولفهم المنافس الأجنبي وإنشاء منظمة ناجحة للتصدير.

- **جهاز الإحصاءات الكندية:**

ويقدم هذا الجهاز أحدث بيانات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى كندا وذلك من خلال العديد من الوسائل المقروءة والمرئية

- **لجنة السياحة الكندية:**

وتضم هذه اللجنة أعضاء من الجانبين الحكومى والخاص



وتهدف إلى تسوية السياحة الكندية كما تضم هذه اللجنة عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشارك في إعداد خطة عمل للأنشطة المتعلقة بالإعلام والإعلان وإقامة المعارض والتسويق وتنظيم الجولات السياحية.

(د) الخدمات والبرامج التي تقدمها الحكومة الكندية للمشروعات الصغيرة:

تقوم الحكومة الكندية بتقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة لمساعدتها على النمو والمشاركة في التنمية الاقتصادية وذلك على النحو الآتي [٥٦] :

- التمويل :

وذلك من خلال وضع قانون لإقراض المشروعات الصغيرة قروضاً متوسطة وطويلة الأجل لشراء أصول ثابتة أو لتحسينها وذلك من خلال عدة مؤسسات للتمويل.

- إعداد المشروعات لدخول الأسواق التصدير:

الهدف الأساسي من دعم المشروعات الصغيرة هو حثها على تصدير منتجاتها للأسواق الخارجية والحكومة الكندية في سبيل ذلك قامت بالآتي:

- خدمات الفريق الكندي:

الفريق الكندي هو مشاركة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات وبعض اتحادات القطاع الخاص التي تشارك معاً لتقديم خدمات متكاملة للمصدرين.

- مصادر معلومات عن طريق كندا:

هو برنامج مشترك بين الحكومة الفيدرالية ووزارة الصناعة ووزارة الشئون الخارجية والتجارة الدولية ووزارة الزراعة وهي تساعد المصدرين الجدد على استخدام شبكة المعلومات حتى يمكنهم الأنصال بالعالم وهم في موقعهم.

- شبكات التجارة الإقليمية:

هي موجودة في كل إقليم وتشارك الحكومة الفيدرالية وحكومات الصناعات في مساعدة المشروعات الصغيرة على التأهيل للتصدير من خلال التدريب والاستشارات.

- شبكة المعلومات الدولية للتصدير:

هي قاعدة بيانات وزارة الشئون الخارجية والتجارة الدولية عن المصدرين وإمكانياتهم ويصدر عنها نشرة نصف شهرية تحوى معلومات عن الأنشطة المرتبطة بالتصدير.

- مركز بحوث التسويق:

ويقوم المركز بإعداد التقارير عن القطاعات الفرعية والمنتجات وفرص التصدير.

رابعاً : العلاقات الاقتصادية بين كندا ومصر :

هناك علاقات تبادل تجارية بين مصر وكندا، إلا أنها لم ترقى حتى الآن للمستوى المأمول، والجدول رقم (١٢) والشكل رقم (٧) التاليان يوضحان تزايد العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى (يناير – مايو) ٢٠٠٢، حيث بلغ العجز ١٢٠ مليون دولار، ٧٤ مليون دولار، ١٠٥ مليون دولار، ٧١ مليون دولار، ١٠٤ مليون دولار، ٢٩ مليون دولار، وذلك بسبب تزايد الواردات المصرية من كندا وانخفاض الصادرات المصرية لها [٥٧] :

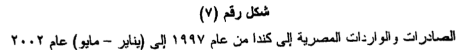
جدول (١٢)

العجز في الميزان التجاري المصري مع كندا في الفترة من عام ١٩٩٧ إلى (يناير – مايو) من عام ٢٠٠٢

السنة	قيمة الصادرات بالمليون دولار أمريكي	قيمة الواردات بالمليون دولار أمريكي	قيمة العجز بالميزان التجاري بالمليون دولار أمريكي
٩٧	٦	١٢٦	(١٢٠)
٩٨	١٢	٨٦	(٧٤)
٩٩	١٠	١١٥	(١٠٥)
٢٠٠	١١	٨٤	(٧١)
٢٠١	١٠	١١٤	(١٠٤)
٢٠٠٢ (يناير – مايو)	٤	٣٣	(٢٩)

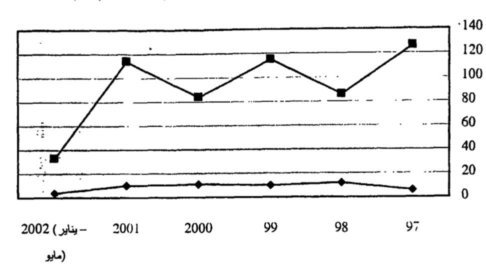
المصدر: وزارة التجارة الخارجية التقرير المجمع مجلد رقم ٢ العدد ٢ سبتمبر ٢٠٠٢





شكل رقم (٧)

الصادرات والواردات المصرية إلى كندا من عام ١٩٩٧ إلى (يناير – مايو) عام ٢٠٠٢



المصدر: وزارة التجارة الخارجية التقرير المجمع مجلد رقم ٢ العدد ٢ سبتمبر ٢٠٠٢ .

خامساً : الدروس المستفادة من التجربة الكندية :

من أهم الدروس المستفادة من الدروس الكندية الآتي :

١- ضرورة الاعتماد على عدد من الآليات لتشجيع ودعم دور الصناعات الصغيرة كمرتكز لعملية التنمية الشاملة، وتوفير فرص عمل كافية للشباب، ومن أهم هذه الآليات الآتي :

- ضرورة توفير غطاء تنظيمى وقانونى حاضر للمنشآت الصناعية الصغيرة، يمكن هذه المنشآت من التعامل السريع مع المشاكل التي تواجهها وتوفير الحماية لها .

- ضرورة وجود مؤسسات مالية تختص بتقديم العون المالى لأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة بشروط ميسرة، والمساهمة في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها المنشآت القائمة في مراحل تطورها المختلفة .

- ضرورة توفير آليات مؤسسية لتدريب وتأهيل الشباب فنياً خارج إطار المؤسسات التعليمية .

- العناية بإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة الجديدة والتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية وحساب المخاطر المحتملة .

- ضرورة توفير آليات مؤسسية تساعد في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة محلية وخارجية، وتوفير البرامج التأهيلية والاستشارية في عمليات التسويق والتوزيع .

٢- تقديم الحوافز المناسبة لأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة وجعل الحصول على هذه الحوافز مشروطاً بتوفير فرص عمل للشباب المؤهل والمعد للعمل في المجالات الصناعية المختلفة .

(ب) تجربة اليابان في مجال الصناعات الصغيرة:

تعتبر تجربة اليابان في مجال الصناعات الصغيرة نموذج يحتذى به لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر، وفيما يلي أهم محاور التجربة اليابانية في مجال الصناعات الصغيرة :

أولا: اهتمام الحكومة اليابانية بالمشروعات الصغيرة :

كان شعار اليابان في السبعينيات – الصغير جميل – وقد عاد هذا الشعار يجذب الانتباه مرة أخرى في التسعينيات نتيجة لبحث اليابانيين عن التنويع، والذي لا تستطيع المشروعات الكبيرة إشباعه فقد أتاح النمو في السوق المحلي نتيجة زيادة وتنوع الطلب الاستهلاكي وارتفاع معدل دوران



الطلب فرصا لمجالات عمل جيدة ولتغيير طرق العمل . .

ونظرا للأهمية الكبيرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الياباني فقد قامت الحكومة اليابانية بتبني مجموعة من السياسات لدعمها وتطويرها وذلك من خلال المراحل الآتية (٥٨):

١- مرحلة التبادل :

يقصد بهذه المرحلة أن تلتقى المشروعات الصغيرة من أجل تعميق الفهم المشترك والمتبادل بينها حول عدد من القضايا المرتبطة بالعمل بالإضافة إلى محاولة خلق فرص لتطوير أعمال جديدة، وتعتبر هذه المرحلة نقطة البداية في تسهيل لقاء وتعارف وتفاهم هذه المشروعات تمهيدا لتحقيق تبادل المعرفة بينها وتحقق المجموعات المتبادلة المنتمية لهذه المرحلة عدد من النتائج الإيجابية وهي :

- جمع وتبادل المعلومات .
- رفع معنوية المديرين والعاملين .
- التعاون مع الجامعات والمعامل العامة.
- تدريب الأفراد .
- زيادة قدرة الشركة على الائتمان .
- النشر والإعلان .

٢- مرحلة التطوير :

تتعلق هذه المرحلة باتخاذ القرارات اللازمة لإحداث التطوير وتنفيذها سواء في مجال الأعمال أو التكنولوجيا، وتحقق المجموعات المتبادلة المنتمية لهذه المرحلة النتائج الآتية :

- ابتكار وتطوير منتجات جديدة .
- تطوير أسواق جديدة .
- الحصول على إعانات والضمانات .
- ابتكار وتطوير تكنولوجيا جديدة .
- الحصول على إرشادات وتوجيهات الجامعات والمعامل العامة .

٣- مرحلة التسويق :

تمثل هذه المرحلة مرحلة جني الثمار حيث تتمكن المشروعات من تسويق المنتجات التي تم تطويرها نتيجة للتبادل، وتأخذ هذه النتائج التي تم تحقيقها في هذه المرحلة شكل تلقي أوامر تشغيل أو توفير أموال لمجالات عمل جديدة، وقد قامت الحكومة اليابانية بنشر خططها السنوية بشكل دوري بشأن مشترياتها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبة الحكومية بإتاحة الفرصة أمام هذه الصناعات للحصول على عقود حكومية .

وتوضح هذه المراحل مدى التكامل والتعاون الذى تعمل في ظله المشروعات الصغيرة حاليا في اليابان والذي يعتبر من أهم أسرار نجاح هذه التجربة .

٤- مرحلة التمويل :

يتم تمويل الصناعات الصغيرة في اليابان من خلال عدة مصادر أهمها الأتي:

- البنوك التجارية .
- هيئات التمويل الحكومية .
- نظام ضمان القروض المقدمة للصناعات الصغيرة .

٥- مرحلة الحماية :

اتبعت اليابان سياسة تجارية خاصة من أجل حماية الصناعات الصغيرة حتى أصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

٦- مرحلة الإعفاء الضريبي :

اتخذت الحكومة إجراءات متعددة متعلقة بالضرائب لتشجيع الصناعات الصغيرة أهمها الآتي:

- الإعفاء من ضريبة العمل .
- الإعفاء من ضريبة العقارات .
- تخفيضات متنوعة لضريبة الدخل .
- تخفيضات على ضريبة الأرباح غير موزعة .
- وضع نظام ضريبي خاص لتشجيع الاستثمار في مجال التكنولوجيا، وكذا إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

ثانيا: أهمية الصناعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد الياباني :

ساهم في نجاح الصناعات الصغيرة في اليابان التاريخ الطويل لهذه المشروعات، وكذلك إيمان أفراد المجتمع بأهميتها حتى أصبحت إحدى دعامات الاقتصاد القومي التي



لعبت دورا هاما في تقدمه، وفيما يلي بعض المؤشرات التي توضح أهميتها (٥٩):

- عدد المشروعات الصغيرة في مجالات النشاط المختلفة تمثل حوالي ٩٩% من أجمالي عدد المشروعات ونسبة ٩٩,٥% من أجمالي المشروعات العاملة في مجال التصنيع .

- عدد العاملين في المشروعات الصغيرة حسب مجالات النشاط المختلفة ٩٧,٢ % في المجالات المختلفة ٧٣,٨ % في مجال التصنيع .

- المساهمة في صادرات القطاع الصناعي بنسبة ٥١,٨ %.

- اعتماد الصناعات الكبيرة على الصناعات الصغيرة يصل إلى ٨٩,٢ % في صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة وإلى ٨٨,٤ % في الصناعات السيارات ومعداتها وإلى ٨٦,٩ % في صناعة الآلات وإلى ٨٥% في صناعة الأدوات الكهربائية .

- تساهم الصناعات الصغيرة اليابانية بنسبة حوالى٣٠% من إجمالي الصادرات الصناعية، كما تقوم بتوفير منتجات وسيطة تمثل نحو٢٠% من صادرات المؤسسات الصناعية اليابانية الكبيرة.

ثالثا: دعم الحكومة اليابانية للصناعات الصغيرة:

قامت الحكومة اليابانية بدعم وتنمية الصناعات الصغيرة من خلال المحاور الرئيسية الآتية (٥٩):

- تشجيع إقامة المجتمعات الصناعية والخدمية التعاونية وذلك من اجل بناء هياكل تنظيمية للصناعات الصغيرة بحيث يمكن إن تشجع على ضم الصناعات الصغيرة التي تعمل في مجال تنافس في نفس الصناعة.

- تسهيل الحصول على التمويل اللازم من خلال إنشاء العديد من مؤسسات التمويل التي يقتصر نشاطها على تمويل المشروعات الصغيرة، وكذلك توسيع قاعدة الملاك من خلال نظام ضريبي مختلف عن المشروعات الكبيرة.

- تأسيس برنامج بمقتضاه يمكن أن تحصل المشروعات الصغيرة على نفس المميزات والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام الحكومي .

- حفز المشروعات الصغيرة لتطوير الإنتاج بجودة عالية حسب المواصفات العالمية، حيث أصبحت منافسا لا يستهان به للشركات الأجنبية، وكان من نتيجة ذلك أعتماد المشروعات الكبيرة على إنتاج المشروعات الصغيرة، بدلا من استيراد القطع اللازمة للإنتاج، وكان من نتيجة قوة الارتباط بين المشروعات الصغيرة والشركات الكبيرة العديد من المزايا من أهمها ما يلي:

(أ) التكيف السريع لاحتياجات المستهلك المتنوعة والسريعة التغير .

(ب) استخدام التكنولوجيا المتطورة .

(ج) التسهيلات الإنتاجية ومراقبة الجودة .

رابعا : الدروس المستفادة من التجربة اليابانية:

من أهم الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في مجال الصناعات الصغيرة الآتي :

١- أن الصناعات الصغيرة تمثل خط الدفاع الأول لحماية الاقتصاد القومي في حالة حدوث انهيارات مفاجئة للمؤسسات الكبرى .

٢- ضرورة عدم ترك مهمة تنمية روح المبادرة لدى الشباب إلى الظروف الطبيعية والعشوائية، وإنما يحتاج الأمر إلى وجود مناخ حاضن وداعم لهم وكذلك نظام تعليم قادر على تنمية هذه الروح لديهم.

٣- أن نمو الصناعات الصغيرة واستمرارية مساهمتها في امتصاص البطالة يمكن أن يتحقق بشكل ملموس من خلال التجمعات والشبكات الصناعية حيث يتم فيها تصنيع مكونات السلعة الواحدة وفق مواصفات جودة محددة، ومن ثم يتم تغذية الشركات الكبيرة بهذه المكونات .

٤- اتباع اليابان سياسة تجارية خاصة من اجل حماية الصناعات الصغيرة حتى أصبحت سلعا صناعية قادرة على النفاذ آلي الأسواق الخارجية .

٥- اتخاذ الحكومة اليابانية لمجموعة من الإجراءات المتعددة متعلقة بالضرائب لتشجيع الصناعات الصغيرة .

٦- قوة الارتباط بين المشروعات الصغيرة والصناعات الكبيرة .

٧- ضرورة وجود قطاع مستقل يتولى الإشراف على تصدير منتجات الصناعات الصغيرة .



المبحث الخامس

نحو رؤية استراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر

يهدف هذا المبحث إلى وضع رؤية استراتيجية لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر، حيث يلاحظ أن الغرض العام لوضع هذه الرؤية الاستراتيجية هو إحداث تغيير إيجابي حقيقى في المجتمع عن طريق التخلي عن سياسات واتجاهات ومستويات أداء اقتصادي منخفضة الكفاءة وتطويرها إلى الأفضل والأحدث والأكفأ أي الأكثر إنتاجية والأحسن جودة والأكبر إنتاج والأكبر ربح بما يحقق زيادة في الصادرات المصرية الأمر الذى يحسن الميزان التجارى المصري ومن ثم ميزان المدفوعات المصري بما ينعكس على النمو والتنمية الاقتصادية وتشمل هذه الرؤية الجديدة على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

أولاً : تحديد أهداف واقعية لتحديث الصناعات الصغيرة.

ثانياً : المبادئ التي تقوم عليها الرؤية الاستراتيجية لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر .

ثالثاً: برنامج عمل لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر.

أولاً: تحديد أهداف واقعية لتحديث الصناعات الصغيرة [٦٠] :-

تستهدف الرؤية الاستراتيجية الجديدة تحقيق ما يلي :-

خدمة أهداف التنمية الصناعية والاقتصادية الشاملة .

معالجة أوجه القصور والاختلال الحالية في قطاع الصناعات الصغيرة التي تم ذكرها في المبحث السابق .

ضرورة تنمية الصناعات الصغيرة المغذية لمواجهة ظاهرة الاعتماد على الخارج للحصول على مختلف مستلزمات الإنتاج المصري وعلى مكونات وأجزاء السلع الصناعية التي يتم تجميعها أو تشكيلها محليا .

وجوب توفير المعلومات والإحصائيات الدقيقة عن قطاع الصناعات الصغيرة لمساعدة المستثمرين في اختيار الصناعات الواعدة .

دعم التكامل الرأسي بين المشروعات الصناعية وبعضها والقطاعات الصناعية وبعضها، وزيادة قوى الدفع إلى الأمام في نطاق القطاع الصناعي المصري ويتطلب تحقيق ذلك تنويع إنتاج المنشآت الصناعية الصغيرة بدرجة كبيرة، ويلاحظ ارتباط هذا الهدف بالهدف السابق .

زيادة جاذبية المنشآت الصناعية الصغيرة بالنسبة للمدخرات المحلية، وبالنسبة لمدخرات العاملين المصريين بالخارج، وترجع أهمية هذا الهدف إلى أن توجيه هذه المدخرات نحو الصناعة يخفف من حدة المضاربات على الأراضي والعقارات، ويخفف بالتالي من التضخم الكبير في أسعارها، وتمثل المنشآت الصناعية الصغيرة وسيلة مناسبة لامتصاص مدخرات صغار المستثمرين في مصر، حيث يفضل هؤلاء عادة أنماط الاستثمار التي تتيح لهم قدر الرقابة والإشراف على مستثمراتهم .

٧- ضرورة وضع خطة لترويج وتنمية الصادرات [٦١] تشمل المشاركة في المعارض المحلية والخارجية، والترويج في الداخل والخارج عن أنشطة هذه الصناعات المختلفة، والاهتمام بالدراسات التسويقية والاستشارية، والسفر الجماعي للمصدرين، وطباعة الكتالوجات والكتيبات للمنتجات وإنشاء مكاتب للترويج والبيع بالخارج تحت رعاية السفارات، وإقامة معارض دائمة في المراكز التجارية المختلفة بالعالم تحت إشراف السفارات .

ثانياً: المبادئ التي تقوم عليها الرؤية الاستراتيجية لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر:-

يبرز في ضوء الأهداف التي تم تحديدها عدد من المبادئ الهامة الذي يجب الاهتمام بها وهي :-

أن صياغة وتنفيذ برامج أو سياسات تتبنى تحديث قطاع الصناعات الصغيرة في مصر يجب أن يندمج في إطار التخطيط الاقتصادي القومي ككل [٦٢] .

أن تكون سياسة تنمية الصناعات ذات طابع انتقائي، بمعنى أن يتم تحديد المنتجات والمراحل والعمليات الصناعية التي تحتل أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الصناعية في مصر في الفترة الحالية، وأن ينص صراحة على اقتصار المعونات والتسهيلات الحكومية على هذه المنتجات والمراحل والعمليات .

أهمية تحميل الأجهزة الحكومية بمسئولية دعم المنشآت

الصناعية الصغيرة في جميع مراحل إنشائها وتشغيلها، فدور الحكومة في تنمية هذه المنشآت دور أساسي لا غنى عنه، وهو دور ذو جوانب عديدة منها الترشيد والتوجيه والدعم وتقديم المعونات والخدمات الفنية والتمويلية .

عدم تحميل المنشآت الصناعية الصغيرة بأعباء التنمية الإقليمية، مع ما قد يتطلبه ذلك من إقامة منشآت صغيرة في مناطق متخلفة أو نائية بغرض تنميتها، فهذا الفرض يفوق قدرات المنشآت الصغيرة التي تحتاج إلى الاستفادة بدرجة كبيرة من وفورات التجمع للتغلب على الصعاب الناجمة عن انخفاض حجم الإنتاج، وتكون الصناعات الحرفية والبيئية عادة أكثر ملائمة لأغراض التنمية الإقليمية، وخلاصة ما سبق أن سياسة تنمية الصناعات الصغيرة لابد أن توجه اهتماما خاصا لاختيار معايير توطين المنشآت الصغيرة .

ضرورة مراعاة الاعتبارات التكنولوجية ومتطلبات التحديث ويشير ذلك إلى أهمية تحديد العمليات والمراحل الصناعية الممكن إتمامها في منشآت صغيرة دون الإخلال بمستويات الكفاءة من حيث الجودة والتكلفة ويشير كذلك إلى أهمية دراسة البدائل التكنولوجية الأكثر صلاحية للاستخدام في هذه المنشآت، في ظل ظروف الطلب والعمالة في مصر.

أهمية إشراك مديري المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة في القرارات الخاصة بتنمية الصناعات الصغيرة، خاصة ما يتعلق منها باختيار مجالات الإنتاج ومعايير التوطن، لا شك أن إشراك مديري المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة في هذه القرارات من شأنه أن يضع أسس التكامل الأفقي والرأسي بين مختلف المشروعات الصناعية مستقبلا .

ثالثاً: برنامج عمل لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر:-

نقترح في ضوء الأهداف والمبادئ التي تم تحديدها لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر، ضرورة اتباع برنامج عمل متكامل يقوم على عدد من أركان هي :

(١) وضع نظام لأولويات اختيار الصناعات الصغيرة :

نقترح أن يكون الركن الأول في برنامج تحديث الصناعات الصغيرة في مصر اعتماد نظام للأولويات يحدد بوضوح المنتجات والعمليات الصناعية ذات الأهمية بالنسبة للقطاع الصناعي المصري وبالنسبة للمرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية والصناعية في مصر، المواقع التي يفضل إقامة الأنشطة ذات الأولوية فيها لمنحها فرصة أكبر للنجاح والازدهار .

ويلاحظ أن معايير التوطن الصناعي بالنسبة للصناعات الصغيرة تتحدد بالمفاضلة بين أهمية التواجد بالقرب من مصادر المادة الخام وبالقرب من الأسواق أو بالاستفادة من مناطق النشاط الصناعي حيث يتاح الاستفادة بوفورات التجمع وتتم هذه المفاضلة بالاعتماد على طبيعة المنتج النهائي ومتطلبات إنتاجه .

(٢) تقديم مساعدات استشارية لمستثمري الصناعات الصغيرة :

يفتقر أصحاب ومنظمو المنشآت الصناعية الصغيرة في الدول النامية إلى المعرفة الواعية بمختلف المتطلبات الاقتصادية والتكنولوجية للعمليات الصناعية، كما يفتقرون في حالات كثيرة إلى إدراك كاف لأهمية توفير المواصفات الملائمة في مكان العمل، وبأهمية تحقيق التوافق بين الطاقات الإنتاجية للمشروعات المخططة والطاقات الاستيعابية المتوقعة للأسواق .

نتيجة لذلك يفتقر أصحاب ومنظمو المنشآت الصناعية الصغيرة في مرحلة ما قبل الاستثمار إلى العديد من المساعدات ذات الطابع الاستشاري، وذلك في مجالين أساسيين هما :

(أ) إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .

(ب) اختيار التكنولوجيا واستيرادها .

وفيما يلي نتناول كلاً منهما بالشرح :-

(أ) إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية :-

تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية الكثير من المعلومات التفصيلية عن تكلفة الإنشاء والتشغيل، والكثير من التوقعات عن الطاقات الإنتاجية والطاقات الاستيعابية وعن متطلبات الإنتاج، لذلك يتطلب إعداد دراسات الجدوى بالنسبة للمشروعات الصناعية تضافر عدد من الخبرات الاقتصادية والهندسية والتسويقية والإدارية، مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفتها وأصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة لا يقدرون عادة



على مواجهة متطلبات وتكلفة إعداد دراسات جدوى عميقة وسليمة وهذا يساهم في صعوبة حصولهم على احتياجاتهم التمويلية، كما يؤدى في حالات كثيرة إلى مواجهة مشكلات غير متوقعة عند بدء التنفيذ .

ونقترح أن يتولى أحد الأجهزة المسئولة عن التصنيع في مصر إعداد دراسات للجدوى الاقتصادية لعدد من المنشآت ذات الأحجام الصغيرة، وذلك في جميع الأنشطة التي يتضمنها نظام الأولويات المعتمد، ويتم في هذه الدراسات تحديد رأس المال المناسب، والطاقات الإنتاجية الملائمة لكل مشروع حسب الموقع المحدد له وحسب الطاقة الاستيعابية في المنطقة التي سيقام فيها، وإمكانيات التصدير إن وجدت .

(ب) اختيار التكنولوجيات الملائمة واستيرادها :

يفتقر أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة في مصر إلى القدرة على متابعة التطورات التكنولوجية في مختلف أنحاء العالم، أي على التعرف على ما يسمى "بحالة الفن الإنتاجي " بالنسبة لمجالات نشاطهم، ونشير هنا إلى انخفاض الاهتمام بالإعلام التكنولوجي في مصر ونقصد بالإعلام التكنولوجي وجود جهة أو جهات تتولى تزويد أصحاب المشروعات الإنتاجية بالبيانات التفصيلية عن إنجازات التقدم العلمي والتكنولوجي وعن مواصفات وخصائص التكنولوجيات البديلة وعن مصادرها .

لذلك نقترح ان تقوم وزارة الصناعة أو أي جهة تابعة لها بهذا الدور خصوصاً إنها أصبحت وزارة استشارية ويجب أن تقدم خدمات استشارية .

(٣) تيسير الحصول على الخدمات الفنية وعلى العمالة المدربة :

نميل هنا [٦٣] إلى إبراز أهمية نوعين بالذات من الخدمات الفنية المساعدة، لذا لما لهما من دور فعال في كفاءة الصناعات الصغيرة وهما : خدمات التوحيد القياسي ورقابة الجودة، وخدمات الصيانة والإصلاح وتوريد قطع غيار الآلات والمعدات وبالنظر إلى أنشطة التوحيد القياسي ورقابة الجودة نجد ان المسئولية عنها تكون عادة مشتركة بين الأجهزة الحكومية ومديرى المشروعات الصناعية، فالأجهزة الحكومية تتولى تحديد مواصفات السلع الصناعية المختلفة وادارت المصانع تتولى ضمان الالتزام بهذه المواصفات وتتحمل مسئولية تطبيق نظام داخلى لمراقبة جودة الانتاج .

وكلما انتشر "الوعى التقييسى" بين مديرى المشروعات الصناعية والعاملين بها، كلما أصبحت مسئولية الأجهزة الحكومية تتعلق بالدرجة الأولى بأعمال الإشراف والمراقبة والتوجيه أما إذا انخفض الاهتمام بتطبيق نظم عالة لمراقبة الجودة داخل المصانع فتزداد مسئوليات الأجهزة الحكومية المعنية وقد جاء في تقرير البنك الدولي للإنشاء والتعمير عن الصناعات الصغيرة في مصر ما يلي :

" نادراً ما يطبق أي أسلوب لمراقبة الجودة داخل المنشآت أو حتى بواسطة جهة مسئولة وأساليب التحكم والمراقبة تتسم بعدم الانتظام وبالتسيب ويجد أصحاب المشروعات صعوبة كبيرة في جعل العاملين يلتزمون بالمواصفات " [٦٤].

لا يجوز إلقاء اللوم الكامل لانخفاض إجراءات مراقبة الجودة على أصحاب ومديرى المنشآت الصغيرة فتنفيذ نظام داخلي فعال لمراقبة الجودة يتطلب وجود إمكانيات مالية وتنظيمية وفنية (معامل، أجهزة اختبار، خبرات) تفوق إمكانياتهم ولا يجوز من جهة أخرى التقليل من خطورة هذه الظاهرة ومن آثارها السلبية على مستوى الإنتاج الصناعى المحلى بل قد يمكن الربط بين هذه الظاهرة وبين تفضيل المستهلك للسلع الصناعية المستوردة وانخفاض القدرة التصديرية للصناعات المصرية خاصة الصغيرة .

أما بالنظر إلى أعمال الصيانة والإصلاح والتوريد، فلا شك إنها تمثل إحدى المشكلات الفنية الأساسية التي تواجه مديري المنشآت الصغيرة والكبيرة في مصر ونقترح لحل هذه المشكلة العمل على :

(ا) تضمين عقود استيراد التكنولوجيا بنداً يلزم المورد بتحمل جزء من أعباء الصيانة والإصلاح والتوريد في المستقبل بإنشاء وتشغيل عدد من المراكز على حسابه ومثل هذا بند لا يمكن تضمينه عقود استيراد التكنولوجيا إلا في حالة توافر حجم عمل ملائم للمراكز المطلوب إنشاؤها .

(ب) تيسير الحصول على العمالة المدربة، حيث يمثل نقص العمالة المدربة نقطة اختناق هامة بالنسبة للمشروعات الصناعية في مصر، باختلاف أحجامها، ويعقد من المشكلة اجتذاب الأسواق العربية للعديد من المهارات والخبرات



الصناعية المدربة، ويعقد من المشكلة أيضاً انخفاض طاقات معاهد ومراكز التدريب وانخفاض مساهمة المنشآت الكبيرة في مهام التدريب، وتنخفض طاقات معاهد ومراكز التدريب في مصر لا من ناحية إعداد المتدربين فحسب، ولكن من ناحية ما تحتويه من تجهيزات ووسائل تدريب .

يتضح مما سبق ان زيادة العرض من العمالة الصناعية المدربة يمثل إحدى المتطلبات الأساسية للتنمية الصناعية بشكل عام، ولا يمكن التفرقة بين متطلبات المنشآت الكبيرة والمنشآت الصغيرة ويستلزم زيادة عرض العمالة الصناعية المدربة في مصر من خلال زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لأعمال التدريب، التوسع في إنشاء معاهد ومراكز متخصصة للتدريب والتأهيل المهني مع العمل على توطينها بجوار المنشآت الصناعية التي تحتاج لخريجيها، وتشجيع المنشآت الصناعية الكبيرة على زيادة مساهمتها في جهود التدريب ويمكن منح هذه المنشآت بعض الحوافز المالية أو المساعدات في سبيل تحقيق ذلك .

(٤) زيادة التيسيرات التمويلية المتاحة :

حيث تحجم مؤسسات التمويل – خاصة البنوك التجارية – عادة عن تزويد المنشآت الصناعية الصغيرة باحتياجاتها من التمويل، سواء لأغراض التكوين الرأسمالي أو التوسع أو لمواجهة نفقات التشغيل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض ثقة هذه المؤسسات في دراسات الجدوى التي يقدمها صغار المستثمرين،وفي قدراتهم على إتباع أسس محاسبية وأساليب إدارية سليمة، لذا تطلب مؤسسات التمويل عادة من أصحاب المنشآت الصغيرة تقديم ضمانات تفوق إمكانياتهم، مقابل الحصول على احتياجاتهم من التمويل إضافة إلى ذلك، لا يتاح للمنشآت الصناعية الصغيرة الحصول على تمويل من خلال الأسواق المالية، نظراً لكونها عادة شركات أفراد.

تمثل مشكلة التمويل – في ضوء ما سبق – إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه المنشآت الصناعية الصغيرة وهي مشكلة لا تبرز خلال مرحلتي التخطيط والإنشاء فقط، لكنها تستمر أيضاً بالنسبة للتشغيل والتوسع والتحديث، وقد عملت الدول الصناعية المتقدمة على مواجهة هذا الموقف بإنشاء بنوك صناعية متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي لا تقبل المؤسسات التمويلية الأخرى على تمويلها وقد انتشر هذا النوع من البنوك بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرتبط عملها بأهداف التنمية الإقليمية داخل كل ولاية [٦٥].

أما في مصر فتقع مسئولية توفير التمويل اللازم للمشروعات الصناعية بالدرجة الأولى على بنك التنمية الصناعية ويطلق البعض على هذا البنك " بنك الصناعات الصغيرة " وهي تسمية لا تتفق مع الواقع تماماً فدور بنك التنمية الصناعية في توفير التمويل اللازم للمنشآت الصناعية الصغيرة لا تمثل إلا نسبة منخفضة من موارد البنك الإجمالية .

(٥) إنشاء عدد من "مناطق المنشآت الصناعية النموذجية" [٦٥]:

يمثل إنشاء عدد من المناطق التي تضم منشآت صناعية نموذجية أحد الأركان الأساسية لبرامج تنمية الصناعات الصغيرة في العديد من الدول النامية فتقوم الحكومة باختيار مساحة من الأرض ذات موقع ملائم من حيث إمكانيات الاستفادة من وفورات الحجم المتوفرة في منطقة صناعية معينة، وتزود الحكومة هذه المساحة بالمرافق الأساسية، وتقسمها إلى أجزاء تبنى على كل جزء مصنع ثم تزود مجموعة المصانع الجديدة بوحدات متخصصة في تقديم أهم الخدمات الفنية، خاصة ورشة إصلاح وصيانة، ومركز لتوريد قطع الغيار، ومعمل أو مركز لرقابة الجودة، وفرع لبنك تمويلي متخصص وفي بعض الحالات يلحق بمنطقة المصانع الجديدة، ومركز مهني وبعد إتمام إنشاء المصانع تعرض للبيع أو للإيجار، ويكون الهدف الأساسي من إقامة مناطق صناعية نموذجية هو إيجاد كِيان صناعي حديث متكامل وكفء ذُو روابط إنتاجية وتجارية وثيقة بالبيئة الصناعية القائمة في منطقة معينة، وقد أبرزت الدراسات التقيمية لأداء مناطق المصانع النموذجية التي أنشئت في بعض الدول النامية، أن فرص نجاح هذه المناطق تتوقف إلى حد بعيد على أربعة عوامل أساسية :

– العامل الأول : اختيار الأنشطة والعمليات الصناعية التي تقوم بها المصانع الجديدة ومدى ما ينجم عن هذا الاختيار من دعم التكامل الإنتاجي بين المنطقة الصناعية الجديدة والقديمة .

– العامل الثاني : قوة العلاقات الإنتاجية والتجارية بين



المصانع الصغيرة الجديدة والمنشآت الكبيرة القائمة .

- العامل الثالث : كفاءة المرافق الأساسية والخدمات الفنية والتمويلية المختلفة المتاحة للمصانع الجديدة .

- العامل الرابع : ملاءمة المواقع من حيث إتاحة الاستفادة من وفورات التجمع، ومن حيث وجود المقومات الأساسية للإنتاج الصناعي .

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن الدولة في مصر قامت بإنشاء هذه المناطق الصناعية في ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والمنيا وأسيوط وسوهاج ونجحت نجاح نسبى في بعض المناطق مثل ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان ولم تنجح في بقية المناطق ولذلك نقترح الأخذ بهذه الرؤية الجديدة .

(٦) الحاضنات التكنولوجية كأحد السياسات التطبيقية لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر:

(ا) ماهية الحاضنات :

تشير التجارب العالمية إلى نجاح آلية الحاضنات التكنولوجية في تدعيم وتنشيط الابتداع والابتكار والتنمية التكنولوجية .

والحاضنة هي [٦٦] عبارة عن وعاء صغير يقام في حيز صغير نسبياً ليقدم خدمات أساسية مشتركة للأعمال الناشئة خلال فترة طفولتها وذلك في مجالات الإدارة والتكنولوجيا والمعلومات والإرشاد ليسهل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالذات مراحل إنشائها الأولى ويقلل من تكاليفها عن طريق تقديم الخدمات الجماعية المشتركة لها مما من فرص نجاحها .

وتتنوع الحاضنات ما بين الصناعية والتكنولوجية والبحثية المتخصصة وغيرها، ولعل من أكثر الحاضنات شيوعاً الحاضنات التكنولوجية والحاضنات الصناعية وحاضنات الأبحاث وفيما يلي شرح لكل منهما :-

(١) حاضنات الأعمال :

حيث تركز حاضنات الأعمال على جذب المشروعات الصغيرة بشكل عام ويكون الهدف الأساسى احتضان المشروع خلال فترة نموه الأولى لخفض عامل المخاطرة وزيادة فرص النجاح .

(٢) الحاضنات التكنولوجية :

حيث تركز الحاضنات التكنولوجية على تبنى المشروعات القائمة على المبادرة التكنولوجية وتطبيق الأبحاث العلمية والابتكارات وعادة تقام داخل أو بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث العلمية أو المراكز الصناعية الكبرى .

(ب) أسلوب العمل بالحاضنة :

لا تعتبر الحاضنة مجرد مكان للعمل به مجموعة من الخدمات المشتركة ولكن يجب أن تكون الحاضنة منظومة من الأنشطة المتكاملة التي تحقق دعم المشروعات الصغيرة داخلها أو خارجها مما يسهم في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية متواصلة في المناطق المقامة بها بحيث تعمل على المشاركة في حل مشكلة البطالة من خلال مشروعات واعدة ومستمرة مما يكبح من تطلع الطبقات الفقيرة في الريف إلى النزوح للمدن الكبرى، يقوم المستفيدين بسداد مقابل معقول نظير استغلالهم المكان المخصص لمشروعاتهم لمدة محددة حتى تخرجهم من الحاضنة وفي المقابل تقدم الحاضنة المساعدة للمستفيدين في المراحل المختلفة من عمر المشروع على النحو التالي:

(١) مرحلة الدراسات والمناقشات الابتدائية والتخطيط :

يتم تقدير هذه المساعدة في الحاضنة من أفراد مدربين سواء من إدارة الحاضنة أو الجامعات ومراكز البحوث للشباب الراغبين في الانضمام للحاضنة .

(٢) مرحلة إعداد خطة المشروع :

في ضوء نتائج المرحلة يقوم المستفيدين بإعداد خطة المشروع بمساعدة وإرشاد من إدارة الحاضنة أو الجامعات ومراكز البحوث على نموذج معد لذلك .

(٣) مرحلة الانضمام إلى الحاضنة وبدء المشروع :

بمجرد قبول انضمام المستفيد يخصص له مكان مناسب للمشروع وتتاح له الخدمات المشتركة المتاحة بالحاضنة .

(٤) مرحلة دعم وتقويم الأداء :

يتم من خلالها متابعة أداء المشروعات التي تعمل داخ الحاضنة ومعاونتها على تحقيق معدلات نمو سريعة وعالية من خلال المساعدة والاستشارة من الأجهزة المتخصصة بإدارة الحاضنة والجامعات ومراكز البحوث .

(٥) مرحلة التخرج من الحاضنة :

هي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات المستفيدة وتتم



عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين أو ثلاثة سنوات من قبول المشروع بالحاضنة حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدراً من النجاح وأصبح قادراً على بدء نشاطه خارج الحاضنة حتى تيسر له الحاضنة ذلك وبما لا يتعارض مع عدم استمرارية نشاطه مع عدم استمرارية نشاطه أثناء عملية النقل.

(ج) أهداف الحاضنات :

من أهم أهداف الحاضنات التكنولوجية الآتي [٦٧]:

١- إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة تعتمد على تطبيق التكنولوجيا المناسبة والابتكارات الحديثة .

٢- إعداد رجال أعمال من صغار المستثمرين والمبتكرين من خلال توفير المناخ الإداري المناسب وإمداده بالمساعدات اللازمة مما يؤدى إلى تنمية ونشر فكر العمل الحر .

٣- إتاحة فرص عمل لشباب الخريجين والعاملين للحد من مشكلة البطالة .

٤- إيجاد الترابط والاستفادة من الجهود البحثية المتاحة لدى الجامعات ومراكز البحث العلمي .

(د) عوامل نجاح الحاضنة :

تتضمن سبل نجاح الحاضنة عدة عوامل منها :

- مدير أو مستشار الحاضنة :

يؤدى مدير الحاضنة دوراً أساسياً في نجاح الحاضنة حيث يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات الخاصة في تخطيط الأعمال والإدارة والتسويق والمحاسبة بالإضافة إلى الوقت الذى يتعين عليه يقضيه مع المشروعات المنتسبة بداخل الحاضنة ويحتاج المدير قبل كل شيء إلى القدرة العلمية على العمل مع القائمين على المشروعات وتحليل نقاط القوة والضعف في كل منشأة حتى يتمكن من اكتشاف المشاكل قبل أن تتبلور .

- انتقاء مشروعات الحاضنة :

كلما كانت معايير الاختيار واضحة ومحددة كلما زادت فرص اجتذاب أفكار ذات قدرة على النجاح وتتباين هذه المعايير فيمكن أن تتضمن امتلاك القدرة على النمو السريع وأن تكون متعلقة بتقنيات متقدمة، تقديم خطة عمل تفصيلية ومحددة وان تكون لدى صاحب المشروع المتقدم فكرة مبتكرة أو اختراع .

(هـ) الخدمات التي يمكن تحقيقها من إنشاء الحاضنات الصناعية [٦٨]:

١. تقدم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات السوق وذلك حسب الإنتاج وحجم السوق المقدر كما تقدم دراسات حول العمالة وتوافر المواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج .
٢. المساهمة الفعالة في وضع خطط العمل التفصيلية وذلك بتقديم الاستشارات التي من شأنها وضع خطة متكاملة في المجالات المالية والفنية والقانونية والاستشارية وغيرها .
٣. تقدم الحاضنات الاستشارات في المجالات المالية كوضع الموازنات التقديرية ومستلزمات التمويل اللازمة لبدء الإنتاج وتوفير السيولة المالية ووضع موازنات الإنفاق وتنظيم القروض وطرق تسديدها وغيرها فيما يتعلق بالجوانب المالية.
٤. تقوم الحاضنات في حالة توافر الأموال بتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة .
٥. تقوم الحاضنات عادة بتمثيل بعض مؤسسات التمويل الكبيرة وبالتالي تقوم برفع التوصيات حول نجاح المشاريع المقترحة حول مبالغ التمويل اللازمة .
٦. تعمل الحاضنات وبشكل رئيسي على تطوير علاقات متميزة مع المؤسسات المحلية والعالمية ذات العلاقة بالتطوير الإداري ونقل التكنولوجيا من الجامعات المحلية والعالمية ومراكز البحوث والتطوير والمدن الصناعية والتجمعات الصناعية وغرف التجارة والصناعة والبنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات التي يمكن الاستفادة من مواردها والمعلومات التي تتوفر لديها في عملية بناء مشاريع ناجحة .
٧. تقوم الحاضنات عادة بتنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة حول بعض الجوانب ذات العلاقة بنجاح المشروع المزمع إنشائه .
٨. يمكن القول أن من أهم الأدوار المنوطة بالحاضنات هو العمل الجاد المتعلق بكل ما تنفذه من برامج لنقل التكنولوحيا المتقدمة في المجالات الصناعية والاتصالات ونقل المعلومات وتدفقها وبخاصة في مجالات التكنولوجيا التطبيقية التي من شأنها تعزيز القطاع الصناعي وربطه بكل ما هو حديث ومتقدم .



٩. تقوم الحاضنات بإرشاد أصحاب المشاريع الجديدة إلى الإجراءات والقوانين المعمول بها لأغراض تسجيل الشركات لدى الجهات والدوائر المختصة .

وهكذا يمكن القول أن الهدف الأساسي من الحاضنات هو توفير فرص عمل جديدة من خلال تنمية ملكات العمل الحر لدى المواطنين الراغبين في الاستثمار ودعمهم لمواجهة متطلبات السوق وذلك عن طريق تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة القائمة بغرض رفع إنتاجيتها واستمراريتها وزيادة قدرتها على توفير فرص عمل جديدة والعمل على إنشاء مشروعات صغيرة جديدة وهي في هذا الخصوص تعطى نموذجاً جيداً عن كيفية إحداث التغير في عالم متغير .

ولقد أشارت جميع الخبرات المتراكمة لمساعدة الصناعات الصغيرة لمختلف جهات الدعم وبرامج التطور الصناعي والاقتصادي أن مفهوم الحاضنات هو الاحتياج الحقيقي للدول النامية التي تنشأ فيها المشاريع الصغيرة في مناخ صناعي صعب وكذلك ضعف توافر الخدمات والمساعدات المطلوبة لمساندة هذه المشاريع.

(و) العائد المتوقع من إنشاء الحاضنات :

يمكن حصر العائد المتوقع من إنشاء الحاضنات فيما يلي [٦٩]:-

١- خلق مشاريع ذات أفكار مبتكرة وقابلة للتطور مما يساعد على إيجاد مناخ جديد يساهم في تطوير وتحديث الصناعة بالدول النامية .

٢- ارتباط الحاضنة بالمجتمع ومؤسسات التعليم والبحث المختلفة (الجامعات ومراكز البحوث) سوف يزيد من تطبيق البحث العلمي من خلال الاستشارات المقدمة للمستفيدين ومساندة المشاريع التي تحتاج إلى بحوث فنية متخصصة .

٣- المساعدة على تنمية البيئة المحلية التي تنشأ فيها الحاضنة مما يساعد على زيادة دخل الفرد ونشاط السوق.

٤- المساعدة على حلق فرص عمل للشباب بالمشاريع داخل الحاضنة بالإضافة إلى فرص العمل غير مباشرة خارج الحاضنة.

٥- زيادة فرص نجاح المشاريع الصغيرة في سنواتها الأولى.

٦- خلق شبكة اتصالات قوية بين المشاريع الصغيرة بعضها وبعض وبين المشاريع الصغيرة والكبيرة .

٧- خلق مناخ صناعي جيد لتنمية المشاريع الصغيرة .

(٧) تفعيل دور الدولة في توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الصناعات الصغيرة:

أن أهم مكون من مكونات أي إستراتيجية ناجحة لتنمية المشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتمثل في إيجاد مناخ أعمال يساعد هذه المشروعات على المنافسة في ظل إطار يحقق فرصا متكافئة لكافة الأطراف، وتحقيقا لهذا الهدف يتطلب الأمر من الحكومات أن تقوم بإعادة تقدير التكاليف والعوائد المرتبة على الالتزام بالقواعد التنظيمية التي تفرض عبئا متفاوتا على المشروعات الصناعية متناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة، كما يتطلب الأمر أن تكون هناك مرونة في الالتزام بالقواعد التنظيمية مع التركيز الأكبر على إتاحة فرص المنافسة وفتح المجال أمام هذه المشروعات للمشاركة في أنشطة التوريدات الحكومية.

وهذا يتطلب أيضا وضع برامج لإصلاح السياسات والإصلاح المؤسسي، والتي من شأنها تحسين مناخ الأعمال الذي تعمل في ظله هذه المشروعات، وعلى سبيل المثال يمكن تغيير الأطر التنظيمية والقانونية التي تحكم المنافسة والاستثمار والمعاملات التجارية والعمالة والضرائب وحقوق الملكية وإجراءات التوريد الحكومي [٧٠].

وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الدولة ممثلة في وزارة العدل بتشكيل لجنة للإصلاح القضائي تتولى بالتعاون مع وزارات أخرى إجراء مراجعة شاملة لجميع التغييرات المطلوبة في القواعد التنظيمية التجارية التي يتضمنها الإطار القانوني، وقد تم وضع مشروعات قوانين جديدة، كما أن بعضها دخل مرحلة متقدمة من الإعداد، ومن بينها قانون الشركات وقانون سوق المال وقانون منع الاحتكار وقانون براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية وقانون مكافحة الإغراق [٧١].

وعلى الرغم من أن الإفراط في وضع اللوائح التنظيمية يعد واحدا من أكبر المعوقات التي تواجه الاستثمار والتشغيل، إلا أن البيروقراطية والإفراط في وضع هذه اللوائح يغطى كافة جوانب الحياة في مصر، وتتسم اللوائح التنظيمية في مصر بأنها متغلغلة في كل شيء ويتم تطبيقها بصورة غير متسقة وبلا كفاءة، ومن اللوائح التنظيمية التي يرد ذكرها باعتبارها تمثل مشكلات عامة هي تلك المتعلقة

بالرهن وحيازة الأراضي وتصاريح المباني على مستوى المحافظات وبدء نشاط جديد أو التوسع في الأنشطة القائمة ومشكلات إدارة المناطق الحرة وتوصيل المرافق وتراخيص الأعمال والموافقات التي تتبع هذا والقواعد الصحية وقواعد السلامة وحماية المستهلك [٧٢].

وقد قامت الحكومة من خلال لجان الإصلاح التي شكلتها بتحديد اللوائح التنظيمية المتناقضة والتي تعرضت للنقد الشديد حتى يمكن إلغاؤها أو تبسيطها وتيسيرها، وقد تم تحقيق تقدم مثمر في هذا الصدد وخاصة في الجوانب التي تم اقتراح إجراء تغييرات تنظيمية فيها.

أن النتائج المرجوة من دعم عملية الإصلاح لابد أن يتم تحديدها بصورة يمكن قياسها، وبينما قد تفتقر مشروعات إصلاح الخدمة المدنية إلى التأثير الكلى على القضايا الكلية والتي تحتاج على إصلاح (حجم الخدمة العامة)، فقد ثبت نجاح مفهوم مجمع خدمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفي تنمية القطاع الخاص [٧٣].

(٨) تفعيل دور الدولة ممثلة في وزارة الصناعة في تنمية الصناعات الصغيرة:

قامت وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية بوضع خطة لتنمية الصناعات الصغيرة في مصر تتمثل في الآتي:

(ا) إعداد إستراتيجية لتنمية وتطوير مجمعات الصناعات الصغيرة:

تم ذلك بالتعاون مع بنك الاستثمار القومي والصندوق الاجتماعي للتنمية، وتضمن ذلك أربعة محاور هي:

المحور الأول: تحديد نوع التوطن الصناعي في مجتمعات الصناعات الصغيرة في كل محافظة أو مجموعة محافظات حيث تتيح الهيئة العامة للتصنيع البيانات الخاصة بالصناعات والأنشطة بما يتفق وطبيعة كل محافظة ومقوماتها ومتطلبات التنمية بها، وتقوم الهيئة بإعداد نماذج للمشروعات الصغيرة في دليل الاستثمار في كل محافظة.

المحور الثاني: يتم استغلال تلك المجتمعات بأسلوب التأجير بقيمة إيجاريه بسيطة مع تثبيت مدة لإيجار لمدة محدودة يتم تجديدها بأسعار جديدة طبقا لمعدلات التضخم بحيث لا تزيد عن ٥%.

المحور الثالث: تقوم الهيئة العامة بإعداد دراسات جدوى للمستثمرين المشتركين في المجتمعات الصناعية حيث يقومون بتقديمها إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية أو إحدى مؤسسات التمويل للحصول على القروض الميسرة اللازمة لإقامة المشروع واستمراره.

المحور الرابع: يتم إنشاء مراكز تكنولوجيا متطورة لخدمة الصناعات الصغيرة التي ستقام بالمجمعات وذلك لتقديم الخدمات الآتية:

- الاستشارات الفنية.
- التحسين والتطوير.
- ضبط الجودة .
- حساب التكاليف.
- التسويق.
- التدريب.

والجدول رقم (١٣) التالي يوضح موقف مجمعات الصناعات الصغيرة في مصر حتى ٢٠٠٢:

جدول (١٣)

موقف مجمعات الصناعات الصغيرة في مصر حتى عام ٢٠٠٢

المجمع	إجمالي عدد المشروعات المتعاقد عليها	إجمالي عدد وحدات كل مجمع	عدد الوحدات التي تم تسكينها	عدد الوحدات المتبقية	نسبة الإشغال %
السادات	١٦٥	٣٦٠	٣٥٨	٢	٩٩,٤
برج العرب	١٨٢	٤١٠	٤٠٦	٤	٩٩
الإسماعيلية	٦٩	٢٣٦	١٦٩	٦٧	٧١,٦
أسوان	٤٦٣	٤٧٧	٤٦٤	١٣	٩٧,٣
أسيوط	١٤	٤٩٨	١٨	٤٨٠	٣,٦
قنا	٤٥٥	٥٤٢	٤٥٥	٨٧	٨٤
سوهاج	١٠٦	٧١٨	١٠٦	٦١٢	١٤,٨
العصافرة	١٨	٣٦٤	٤٩	٣١٥	١٣,٥

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، ٢٠٠٢.

يتضح من الجدول السابق أن نسبة أشغال مجمعات الصناعات الصغيرة في الوجه بحري والمدن الجديدة أكبر من نسبة الأشغال في الوجه القبلي. مما يتطلب منا ضرورة التركيز على رفع نسبة الأشغال في المجمعات بالوجه القبلي لتحقيق التوازن المنشود.

(ب) تطوير الخدمات الفنية والإدارية للصناعات الصغيرة:

لابد من تطوير الخدمات الفنية والإدارية وذلك من خلال الآتي:

- إعداد خريطة استثمارية صناعية لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

- إتاحة البيانات والمعلومات للمشروعات الصغيرة.

- الاهتمام بجودة منتجات الصناعات الصغيرة لرفع قدرتها التنافسية من أجل زيادة الصادرات.

- الاهتمام بالترويج لمنتجات الصناعات الصغيرة وفتح منافذ تسويق جديدة بالداخل أو الخارج.

(ج) نشر الصناعات المغذية والمكملة للصناعات الكبيرة:

وذلك من خلال التوسع في تطبيق التعاقد من الباطن بين الصناعات المغذية والمكملة والصناعات الكبيرة والمتوسطة.

(د) إقامة الحضانات التكنولوجية:

فهي إحدى الوسائل الفعالة في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، وقد سبق التعرض لها في

أبعاد الإستراتيجية.

(٩) تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية الصناعات الصغيرة:

يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم المعونة الفنية والتدريب للمشروعات الصغيرة وذلك في جميع مراحل دورة المشروع، وذلك كما يلي (٧٦):

(ا) التنمية البشرية: ويقصد بها تدريب وتأهيل الكوادر البشرية في ثلاثة محاور هي :

- المشرفين والمنظمين والمسئولين عن المشروعات الصغيرة تنظيميا وإداريا وقانونيا، ويتعامل الصندوق مع أكثر من ١٢٠ وكالة منفذة وجهة وسيطة.

- أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها.

- الخبرات الفنية المسئولة عن دعم المشروعات الصغيرة في المؤسسات العامة والخاصة والأهلية الداعمة للمشروعات الصغيرة وذلك من خلال برنامج موازى لدعم وبناء القدرات لهذه المؤسسات.

(ب) دراسات الجدوى ونماذج المشروعات: وذلك من خلال إعداد مجموعة من نماذج المشروعات الصغيرة ذات الفرص الجيدة للنجاح، حيث تمد هذه النماذج الراغبين في إقامة المشروعات بالمعلومات الأساسية عن العملية الإنتاجية والتكلفة الاستثمارية وبعض المؤشرات الفنية والمالية كتوافر المواد الخام والمعدات والتمويل، وتعطى أيضا مؤشرات السوق للمنتج أو الخدمة، كما يساعد الصندوق في إعداد دراسات الجدوى بالتعاون مع المؤسسات العلمية المحلية والدولية.

(ج) تحسين الإنتاجية: وذلك من خلال البرامج التدريبية أو نظم أو برامج تحسين الإنتاجية الجاهزة.

(د) ضبط وتحسين نظم الجودة: من خلال الزيارات الميدانية لخبراء متخصصين للمشروعات الصغيرة، وذلك لضمان منتج جيد بتكلفة أقل.

(هـ) حل مشاكل التعثر: من خلال خبراء الصندوق أو الاستعانة بخبراء خارجيين إضافة إلى الوكالات المنفذة، وذلك بتكوين فرق عمل فنية متخصصة لحل مشاكل التعثر والمشاكل الفنية التي تواجه المشروعات الصغيرة ميدانيا.

(و) رفع مهارات التخطيط لأصحاب المشروعات: خاصة في مجال تخطيط الإنتاج والتسويق إلى جانب العمل على رفع القدرات التنظيمية لأصحاب المشروعات في مجال النظم الإدارية والتخطيط الداخلي للمشروع واختيار التكنولوجيا المناسبة.

(ز) التسويق والمعارض: وذلك من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والخارجية وكذا المعارض الدائمة.

والجدول رقم (١٤) التالي يوضح المشروعات التي نفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية ونسبتها حتى ٩٩/٢٠٠٠:



جدول (١٤)

المشروعات التي نفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية ونسبتها حتى ٩٩/٢٠٠٠

النشاط	عدد المشروعات	النسبة %	التمويل بالألف جنيه	النسبة %
المشروعات الخدمية	٨٩٥٣	١٣	٢٥٣٤٧٠	٢١
المشروعات التجارية	١١٤٢٤	١٦,٧	٢١٢٩١٥	١٨
مشروعات الثروة الحيوانية	٢٩٦٣٩	٤٣,٣	٣٥٣٠٧٢	٢٩,٧
مشروعات التصنيع الزراعي	١٤٠٦	٢	٢٨٥٠٤	٢,٤
مشروعات التصنيع الغذائي	٢٩٣٧	٤,٣	٦٣٦٤٤	٥,٣
مشروعات السجاد والملابس الجاهزة	٤٦٢٥	٦,٧	٦٦١٩٨	٥,٦
مشروعات الأخشاب والأثاث	٢٩٠٨	٤,٢	٤٧٦٠٢	٤
المشروعات الصناعية	٦١٧٠	٩	١٥٣٠٧٩	١٢,٩
مشروعات أخرى	٥٤٤	٠,٨	١٠٠٧٢	٠,٨
الإجمالي	٦٨٦٠٦	١٠٠	١١٨٨٥٦٢	١٠٠

المصدر: الصندوق الاجتماعي للتنمية، القاهرة، ٩٩/٢٠٠٠ ٠

(١٠) تفعيل دور الجمعيات الأهلية في تنمية الصناعات الصغيرة :

يواجه الاقتصاد المصري العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي من أهمها البطالة بأنواعها وانخفاض مستوى الدخل وزيادة العجز في الميزان التجاري وانخفاض معدل الادخار المحلى وضعف معدل النمو الاقتصادي .

ولم تعد السياسات الاقتصادية للدولة قادرة وحدها على تقديم الحلول لهذه المشاكل التي يواجهها الاقتصاد المصري، ومن هنا أصبحت الجمعيات الأهلية خلال السنوات الماضية وسيلة إستراتيجية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصرنا الحبيبة.

وقد شهدت الجمعيات الأهلية في مصر قفزات عديدة هائلة فبلغ [٧٧] مجموعها ٤٠٢٧ جمعية، تنوعت إلى جمعيات للتنمية الاقتصادية وجمعيات لرجال الأعمال بنسبة ٥٥%، وجمعيات للتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان بنسبة ١٢%، والجمعيات الخيرية بنسبة ٣٣%٠

وفي ظل التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية التي يشهدها الاقتصاد المصري والتي تفرض عليه تطوير شركات قطاع الأعمال الإنتاجية القائمة وزيادة قدرتها التنافسية لمواجهة المنافسة العالمية، يصبح للجمعيات الأهلية دور إستراتيجي هام يتمثل في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة بما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة العالمية، وفي سبيل تحقيق ذلك تقوم الجمعيات الأهلية بعدة أنشطة مختلفة، من أهمها ما يلي [٧٨] :

- عمل دليل للصناعات الصغيرة مما يسهل التعريف بها وبإنتاجها، مما يساهم في تسويق تلك المنتجات٠
- عمل ندوات ومؤتمرات ولقاءات للتعريف بإجراءات إنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة وإجراءاتها القانونية، وكيفية إجراء دراسات الجدوى اللازمة لها، مما يشجع الأفراد على الاتجاه نحو إنشاء مشروعات صناعية صغيرة٠
- المساعدة في تسويق منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة عن طريق الاشتراك في المعارض الدولية والمحلية.
- التعاون مع الجهات المانحة لرفع مستوى التعليم والتدريب والثقافة العامة لأصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة والعاملين بها.
- عمل قاعدة معلومات لتغطية أية معلومات يحتاجها أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة.
- التعاون مع الصندوق الاجتماعي لتمويل أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة.

الخلاصة والنتائج

(١) اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمال من دولة إلى أخرى، فبينما كان في مصر يتراوح من ١٠ إلى ٥٠ عامل، كان في الولايات المتحدة ١٠٠ عامل وكان في السعودية من ٥٠ إلى ٢٠٠ عامل، وكان في اليابان ٣٠٠ عامل فأقل .

(٢) اختلاف مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطية حسب رأس المال المستثمر من دولة إلى أخرى، فبينما تعتبر في مصر الصناعة الصغيرة إذا كان رأس مالها مليون جنيه فأقل بينما في السعودية من ٢٠ –٥٠ مليون ريال، في اليابان ١٠٠ مليون ين فأقل .

(٣) الاتجاه العام لتعريف الصناعات الصغيرة في مصر يرتبط في معظم الحالات بالعدد الصغير من العمال في المنشأة الواحدة من ١٠ إلى ٥٠ عامل ورأس المال المنخفض من ١٠ آلاف إلى مليون جنية، مستخدمة في ذلك تكنولوجيا بسيطة غير معقدة .

(٤) بلغ عدد المنشآت الصغيرة في مصر حتى عام ٩٨ /٩٩ حوالي ١٠١٥١ منشأة بنسبة ٧١ % من أجمالي القطاع الصناعي، بلغ قيمة إنتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٠٢٣٣ مليون دولار بنسبة ٤٠% من أجمالي إنتاج القطاع الصناعي، ونسبة ٤٧,٦ % من إنتاج الصناعات التحويلية .

وبلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة حوالي ١٠٦٥ ألف عامل بنسبة ٥٤,٤ % من أجمالي العمالة بالقطاع الصناعي .

(٥) يمثل قطاع الغزل والنسيج حوالي ٢٢,٥ % من أجمالي المشتريات الصناعية الصغيرة يليه قطاع الصناعات الهندسية حيث تبلغ نسبة حوالي ٢١,٤ % ثم قطاع الصناعات الغذائية في المرتبة الثالثة وتبلغ نسبته حوالي ١٨,٦% وذلك حتى ٢٠٠٣/٦/١ .

(٦) تتركز معظم المنشآت الصغيرة في ثلاثة أقاليم هي القاهرة الكبرى بنسبة ٥٠,٤% والإسكندرية بنسبة ٦,٨ % والدلتا بنسبة ٣٠,١ %، أما باقي الأقاليم شمال الصعيد ووسط وجنوب الصعيد وسيناء ومدن القناة فلا تتجاوز هذه النسبة ٣% بل تقل بكثير، وذلك حتى ٢٠٠٣/٦/١ .

(٧) لا تقوم الصناعات الصغيرة بالدور المأمول لها وهو التصدير، فالبيانات التصديرية تشير إلي وجود فجوه كبير بين الواردات والصادرات (خلال الفترة ٩٧ – ٢٠٠٢) حيث تزايد العجز في الميزان التجاري المصري من ٩,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ ثم انخفض إلى ١٢,٤ مليار دولار،٩,١ مليار دولار، ٨,٥ مليار دولار، ٨ مليار دولار خلال الفترة من ٩٩ إلى ٢٠٠٢ على التوالي .

(٨) تؤكد معايير توطين المنشآت الصناعية الصغيرة على أهمية توطين الصناعات الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية بحيث تستفيد هذه الصناعات من وفورات التجمع، ويقصد بها تلك الوفورات الناجمة عن وجود مختلف المقومات الرئيسية الإنتاج الصناعي من مرافق أساسية وخدمات تمويلية وفنية وتجارية، فضلا عن تمتعها بقدرات أكبر على تسويق إنتاجها .

(٩) تؤكد الدراسات على أن التقدم الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية يعتمد على وجود قلاع صناعية ضخمة تتكون من الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة كصناعات مغذية لها، لذلك توجه الدولة اهتماما كبيرا للصناعات الصغيرة خاصة أن أنشطة الصناعات الصغيرة أصبحت تمتد إلى كثير من المجالات والصناعات الأساسية فقد دخلت سوق صناعة الأحذية والبلاستيك والغزل والنسيج والمعدات الصغيرة والصناعات الكيماوية والبرمجيات والهندسة الإلكترونية والخشبية، وهذا يعني تزايد أهمية هذه الصناعات كصناعات معذية أو تكميلية بالإضافة إلى أهميتها كصناعات حرفية .

(١٠) تشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية الدور الذي يمكن إن تقوم به الصناعات الصغيرة في زيادة الصادرات من خلال دورها كصناعة مغذية، ففي اليابان بلغت نسبة منشئات الصناعات الصغيرة التي تقوم بالإنتاج لحساب المنشئات الكبيرة في المتوسط حوالي ٧٥ %، في سويسرا تعتمد الصناعات الكبيرة إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الإليكترونية والساعات والأدوية وغيرها، في الهند تنتج المصانع الصغيرة حوالي ٣٨ % من أجمالي الإنتاج الصناعي وتمثل العمالة بها حوالي ٥٠% من أجمالي العمالة الصناعية، وفي كوريا يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المصانع الصغيرة ٣٥ % من أجمالي صادرات كوريا الجنوبية .

(١١) تؤكد الدراسة على الدور الذي يمكن أن تقوم به الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المصري، وذلك من حيث أنها محرك لنمو وتنمية الاقتصاد المصري، وذلك من خلال مساهماتها في خلق فرص التوظف وتنمية الصادرات المصرية ورفع الكفاءة الاقتصادية للصناعة المصرية وجذب المدخرات، فضلا عن دورها كصناعة مغذية للصناعات الكبيرة والمتوسطة.

(١٢) تواجه الصناعات الصغيرة في مصر مجموعة من التحديات والصعوبات التي تعوق تحديث وتنمية الصناعات الصغيرة ومن أهمها التحديات التمويلية، التحديات التسويقية، التحديات التكنولوجية الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مما ينعكس على انخفاض الإنتاج الصناعي ومن ثم انخفاض الإنتاج القومي والدخل القومي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

(١٣) تؤكد الدراسة على أن الحكومة الكندية عملت من خلال محورين لدعم المشروعات الصغيرة على النحو التالي:

المحور الأول : أن يكون مناخ الأعمال مشجع على نمو المشروعات الصغيرة وذلك من خلال تحسين فرص إتاحة التمويل لهذه المشروعات وإزالة الأعباء التي تفرضها القواعد التنظيمية وحجم الورق المطلوب استيفاؤه وتقديم الخدمات بفاعلية وسرعة وكفاءة وضرورة توفير غطاء تنظيمي وقانوني حاضن للمنشآت الصناعية الصغيرة وضرورة العناية بإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة الجديدة، والتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية وحساب المخاطر المحتملة، وضرورة وجود مؤسسات مالية تختص بتقديم العون المالي لأصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة بشروط ميسرة، والمساهمة في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها هذه المنشآت الصغيرة في مراحل تطورها المختلفة، وضرورة توفير آليات مؤسسية تساعدها في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجاتها، مع تقديم الحوافز المناسبة لأصحابها.

المحور الثاني : حسن توجيه الموارد الحكومية المحدودة بكفاءة حتى يمكن تعزيز القدرة التنافسية لهذه المشروعات، وتشجيع نموها وذلك بتوفير المعلومات الاستراتيجية وإعادة النظر في السياسات التي تدعم قطاع المشرعات الصغيرة وتعديلها عن طريق اتخاذ عدة إجراءات أهمها :

تخفيض معدل الضريبة على الدخل من ٢٨ % إلى ١٢% سنويا في المدن، وما بين ٥% إلى ١٠ % سنويا في القرى، إعفاء الـ ٥٠٠ ألف دولار الأولى من الأرباح الرأسمالية للمشروع من ضريبة الدخل، حصول الشركات التي تقوم بتجميع أموال الأفراد لاستثمارها على خصم ضريبي يبلغ ٢٠% من الضريبة على الدخل، وتقديم إعفاءات ضريبية تصل إلى ٣٥ % للمشروعات التي تعمل في مجال الأبحاث والتجارب العلمية، قيام البنوك باتخاذ خطوات مبتكرة لتقديم خدمات تمويلية

أفضل للمشروعات الصغيرة، توافر عدة أجهزة حكومية كندية لمساندة الأعمال الصغيرة وإرشادها عند بدء النشاط أو التوسع فيه أو توجيهها مثل وكالات التنمية الاقتصادية الإقليمية ومبادرة التنمية الاقتصادية لشمال أونتاريو، وبنك التنمية الكندي، ومراكز خدمات الأعمال الكندية وإنشاء شبكة معلومات تساعد على معرفة الأسواق الجديدة والخدمات التي تقدمها وزارة الصناعة الكندية.

(١٤) تؤكد الدراسة على أن الحكومة اليابانية قامت بدعم وتنمية الصناعات الصغيرة من خلال عدة محاور أهمها: تشجيع إقامة المجتمعات الصناعية والخدمية التعاونية وتسهيل الحصول على التمويل اللازم من خلال إنشاء العديد من مؤسسات التمويل الخاصة بالصناعات الصغيرة، إعطاء المشروعات الصغيرة نفس المزايا والشروط التعاقدية الممنوحة للقطاع العام الحكومي، تحفيز المشروعات الصغيرة لجعل الإنتاج مطابق للمواصفات العالمية.

(١٥) تؤكد الدراسة على أهمية وضرورة زيادة جاذبية المنشآت الصناعية الصغيرة للمدخرات المحلية ولمدخرات العاملين المصريين بالخارج، وترجع أهمية هذا إلى آن توجيه هذه المدخرات نحو الصناعة يخفض من حدة المضاربة على الأراضي والعقارات، ويخفف بالتالي من التضخم الكبير في أسعارها ويؤدي إلى زيادة الدخل القومي والصادرات ومن ثم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية .

(١٦) وضعت الدراسة رؤية استراتيجية جديدة لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر تهدف إلي أحداث تغيير إيجابي حقيقي في المجتمع عن طريق التخلي عن سياسات واتجاهات ومستويات أداء اقتصادي منخفضة الكفاءة وتطويرها إلي الأفضل والأحدث والأكفأ أي الأكثر إنتاجية وأحسن جودة وأكبر إنتاج واكبر ربح بما ينعكس على النمو والتنمية الاقتصادية، وتشمل هذه الرؤية الاستراتيجية على برنامج عمل لتحديث الصناعات الصغيرة في مصر يقوم على عدة أبعاد هي: وضع نظام أولويات لإختيار الصناعات الصغيرة، تقديم مساعدات استشارية لمستثمري الصناعات الصغيرة تتمثل في أعداد دراسات الجدوى الاقتصادية واختيار التكنولوجيا واستيرادها، تيسير حصول الصناعات الصغيرة على الخدمات الفنية والتيسيرات التمويلية المناسبة والعمالة المدربة، والاستمرار في إنشاء العديد من المناطق الصناعية النموذجية، تطبيق سياسة الحاضنات التكنولوجية كإحدى السياسات التطبيقية لتحديث الصناعات الصغيرة، ضرورة توفير مناخ أعمال ملائم لتنمية الصناعات الصغيرة، تفعيل أدوار كل من الدولة ممثلة في وزارة الصناعة على سبيل المثال والصندوق الاجتماعي للتنمية والجمعيات الأهلية لتنمية وتحديث الصناعات الصغيرة في مصر بما يجعلها قادرة على المنافسة العالمية، الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الصادرات المصرية وتقليل العجز في الميزان التجاري، الأمر الذي ينعكس على تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية لمصرنا الحبيبة .

هوامش الدراسة

(1) Bert. F. Hoselitz, The Role of Small Industry in the Process of Economic Growth, Mouton Paris. 1968, P.8 .
(2) Bert. F. Hoselitz, Ibid., P.15 .
(3) Development Commissioner, Ministry of ID & CA, Small Scale Industries in India, K. L. Nanjappa , 1968.
(4) E. Staley & R. Morse, Modern Small Industry for Developing Countries, Stanford Research Institut. Mc Graw Hill Book Company, 1965, P.12 .
(5) E. Staley & R. Morse, Ibid., P. 12 .
(6) E. Staley & R. Morse, Ibid., P. 13 .
(7) World Bank, Small Enterprise in African Development, Staff Working Paper No. 363, October 1969 .

(8) Graham Bannock. The Economics of Small Firms, Basil Blackwell, Oxford, 1981, P. 26.
(9) Graham Bannock, Ibid. , P.29 .
(١٠) معهد التخطيط القومي، الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية مع التطبيق على صناعة الغزل والنسيج في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨، يوليو ١٩٨١.
(١١) معهد التخطيط القومي، المرجع السابق، يوليو ١٩٨١.
(١٢) الأهرام الاقتصادي، ندوة عن الصناعات الصغيرة، يناير ١٩٨٤.
(١٣) ندوة عن الصناعات الصغيرة، المرجع السابق.
(١٤) مصطفي سالم جعفر وبيجت عوض مرسى، ندوة حوافز الاستثمار، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٣٠ / ٦ / ١٩٩٧، ص ٨ .
(١٥) عبد الرحمن يسرى أحمد. تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ١٧ .
(١٦) وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية، الهيئة العامة للتصنيع، تقرير عن أنشطة الهيئة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٢٣.
(١٧) وزارة الاقتصاد، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١١ .
(١٨) البنك المركزي المصري. التقرير السنوي، سنوات مختلفة، ٢٠٠٣ .
(١٩) مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، وزارة الاقتصاد، يونيو ١٩٩٨.
(٢٠) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والوكالة الكندية للتنمية الدولية، مشروع تنمية سياسات المنشآت الصغيرة، القاهرة ٢٠٠٠ .
(٢١) منتدى البحوث الاقتصادية. المنشئات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، القاهرة ٢٠٠٠ .
(٢٢) نجوى على خشبة، القطاع الخاص وتنمية الصادرات الصناعية المصرية، مصر المعاصرة، ١٩٩٨، ص. ١٢٠.
(٢٣) محمد عبد الشفيع، الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجي، ندوة معهد التخطيط القومي عن الصناعات الصغيرة، نوفمبر ١٩٨٨، ص ٦٥٢ .
(٢٤) كتاب الأهرام الاقتصادي السابع، التنمية الصناعية في مصر، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٧٥ .
(٢٥) محمد عبد الفتاح المنجى، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، كتاب الأهرام الاقتصادي السابع عن التنمية الصناعية في مصر، سبتمبر ١٩٨٨، ص ٧٦ .
(26) Barrend A. De Vries , Industrialization and Employment The Role of Small & Medium sized Manufacturing Firms , World Bank, Reprinted Series No. 116 , 1979 . P.59.
(٢٧) ممدوح فهمي الشرقاوى، الصناعات الصغيرة وتنميتها، ورقة مقدمة فى مؤتمر تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في محافظتي الإسكندرية والبحيرة، يونيو ١٩٨١.
(28) E. Staley & R. Morse, Op. cit., P.P. 249 – 252.
(٢٩) معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨، مرجع سبق ذكره، ص ٥٦ .
(٣٠) أبو بكر محمد طلبه، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية ومتطلباتها في بيئتها المحيطة، مؤتمر خريطة استثمار المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة المنصورة، ٢٤ – ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩، ص ٢ .
(٣١) الهيئة العامة للتصنيع، غرفة عمليات الصناعة، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٠ .
(٣٢) فتحي الحسيني خليل، ندوة معهد التخطيط القومي عن الصناعات الصغيرة، ديسمبر ١٩٨٨، ص ٦٢ – ٦٣ .
(٣٣) الوكالة الكندية للتنمية الدولية، اختيار أساليب



المتابعة الحديثة : إطار عام لمتابعة الموضوعات، اوتاوا – اونتاريو.

(٣٤) ستيرتز وكاثرين، أدوات وبرامج المشروعات متناهية الصغر : قسم الدعم الفني، ابريل ١٩٩١ .

(٣٥) وزارة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة في مصر، القاهرة ١٩٩٨.

(٣٦) بيداس، وميادة، وجراهام، ودوجلاس، البنوك التجارية في التمويل متناهي الصغر : فاعلون جدد في عالم التمويل متناهي الصغر، الولايات المتحدة الأمريكية، اوهايو، أغسطس ١٩٩٧ .

(٣٧) وزارة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة في مصر، القاهرة ١٩٩٨.

(٣٨) الشركة الدولية لنوعية البيئة، الصناعات الصغيرة وخلق فرص العمل والنمو : الحقائق والمعوقات وأفضل الممارسات، ١٩٩٩.

(٣٩) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر: دراسة الإطار التنظيمي، ١٩٩١.

(٤٠) وزارة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة في مصر، القاهرة ١٩٩٨.

(٤١) الشركة الدولية لنوعية البيئة، مرجع سبق ذكره الصناعات الصغيرة وخلق فرص العمل والنمو القاهرة ١٩٩٩.

(٤٢) الشركة الدولية لنوعية البيئة، المرجع السابق ١٩٩٩ .

(43) Achrol. Ravis and Philip Kotler. Marketing in the Network Economy. Journal of Marketing . Vol . 63 Special Issue . 1999 . P.5.

(٤٤) وزارة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة في القاهرة، ١٩٩٨.

(٤٥) الشركة الدولية لنوعية البيئة، مرجع سبق ذكره لصناعات الصغيرة وخلق فرص العمل والنمو القاهرة ١٩٩٩.

(٤٦) البنك الأهلى المصري، النشرة الاقتصادية، معوقات الصناعات الصغيرة، العدد الرابع، ١٩٩٩، ص ٣٥ .

(٤٧) الشركة الدولية لنوعية البيئة، مرجع سبق ذكره. الصناعات الصغيرة وخلق فرص العمل والنمو، القاهرة ١٩٩٩ .

(٤٨) وزارة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره، مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة، القاهرة، ١٩٩٨.

(٤٩) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مرجع سبق ذكره .

(٥٠) وزارة الاقتصاد، مرجع سبق ذكره مشروع سياسة قومية لتنمية الصناعات الصغيرة وخلق فرص العمل والنمو، القاهرة، ١٩٩٩ .

(٥١) نادر فرجاني، النشاط الاقتصادي غير الرسمي والتعديل الهيكلي في الدول العربية : تطبيق على حالة مصر، مركز المشكاة للبحوث، القاهرة، ١٩٩٨ .

(٥٢) الشركة الدولية لنوعية البيئة، مرجع سبق ذكره الصناعات الصغيرة وخلق فرص العمل، القاهرة، ١٩٩٩.

(٥٣) نادية على عبد العظيم، تهيئة المناخ الملائم لتنمية ال مشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من واقع التجربة الكندية، مؤتمر آفاق وفرص الاستثمار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة المنصورة، ٢١ – ٢٢ مارس ٢٠٠١، ص ٣ – ٥ .

(٥٤) نادية على عبد العظيم، المرجع السابق مباشرة، ص ١٢.

(٥٥) اتحاد الصناعات الصغيرة، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، ١٩٩٦، ص ١٥ .

(٥٦) نادية على عبد العظيم، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

(٥٧) وزارة التجارة الخارجية، التقرير المجمع، مجلد رقم ٢ العدد٢، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٢، ص ١٤٤ – ١٤٥.





(٥٨) أحمد الرشيدى، مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية، القاهرة ١٩٩٥ .

(٥٩) عبد العزيز جميل وأحمد عبد الفتاح، أسرار نجاح تجربة اليابان، المؤتمر السنوي التاسع للبحوث السياسية، القاهرة، ١٩٩٥ .

(٦٠) محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

(٦١) محمد هيكل، مرجع سابق، ص ٢٣٠ – ٢٣٥ .

(٦٢) حسام محمد مندور، نحو سياسة لتنمية الصناعات الصغيرة، الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية، القاهرة، ١٩٩٨ .

(63) U. N. , The Promotion of Industrial Standardization in Developing Countries, N. Y. , 1966 , P. 18 .

(64) IBRD , Arab Republic of Egypt , Survey of Small Scale Industries. Op. Cit. . P.20 .

(65) Willam Diamond . Development Banks , The John Hopkins Press . London . 1969 , P.P. 22 – 23 .

(٦٦) أحمد يونس درويش، آليات إقامة وتمويل حاضنات المشروعات الصغيرة، الندوة العربية الأولى، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، ٢٧ – ٢٩ يناير ٢٠٠٣، ص ٣ .

(٦٧) حافظ عبد المنعم، الحاضنات الصناعية ودورها في تنمية الصناعات الصغيرة، الندوة العربية الأولى، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، ٢٧ – ٢٩ يناير ٢٠٠٣، ص ٢ .

(٦٨) محمد مختار الحلوجى، حاضنات الأعمال التكنولوجية، الندوة العربية الأولى، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، يناير ٢٠٠٣، ص ٣ .

(٦٩) الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات، كتيب إرشادي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢ .

(٧٠) مجموعة البنك الدولي، تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنك الدولي القاهرة ٢٠٠٠ .

(٧١) الوكالة الكندية للتنمية الدولية، اختبار أساليب المتابعة الحديثة، إطار عام لمتابعة الموضوعات، أوتاوا – أونتاريو، القاهرة ٢٠٠٠ .

(٧٢) اوفال، وأن ووترفيلر، وسوزان، أدوات الشراكة والعمل مع المؤسسات المحلية لتنمية المشروعات متناهية الصغر case sead، ديسمبر ١٩٩٦ .

(٧٣) الوكالة الكندية للتنمية الدولية، اختبار أساليب المتابعة الحديثة، إطار عام لمتابعة الموضوعات، أوتاوا – أونتاريو، القاهرة ٢٠٠٠ .

(٧٤) وزارة الصناعة، دور وزارة الصناعة في تنمية الصناعات الصغيرة، الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٤٣ .

(٧٥) المرجع السابق، ص. ٤٤ .

(٧٦) الصندوق الاجتماعي للتنمية، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة في التنمية الصناعية، القاهرة،١٩٩٨، ص. ١٦-١٩.

(٧٧) د. منى عيسى، الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية، مجلة كلية التجارة،جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد السابع، أبريل ١٩٩٧،ص. ١٥٢ .

(٧٨) د. نجلة حسين مرتجى، الجمعيات الأهلية، دراسة تقيميه، دار الانجلو ١٩٩٨، القاهرة، ص. ٢٨-٢٩ .



Internet-Banking Technology Acceptance Model In The UAE

Mohamed Magdy Kabeil, Ph.D.
University of Sharjah, UAE.
Sadat Academy for Management Sciences, Egypt.
Phone: +971-6-5050539 & +971-50-4622091
Fax: +971-6-5050100
e-mail: kabeil@sharjah.ac.ae

and

Einass Al-Safar, MBA
Department of Finance, UAE.
Phone: +971-2-4076657 & +971-50-6535358
e-mail: enas113@hotmail.com

الملخص

تطبيق نموذج تقبل التقنيات على الخدمات المصرفية على الإنترنت في دولة الإمارات العربية المتحدة

لقد بدأت الكثير من المصارف في مختلف أنحاء العالم في تقديم خدمات مصرفية على الإنترنت. على الـــرغم من ذلك ، فإن متابعة الأدبيات المنشورة بهذا الخصوص ، تظهر أن تقبّل هذه التقنيات لازال دون ما كانت تنتظره إدارات هذه المصارف. وعلاوة على ذلك ، فإنه من الملاحظ أن معظم الذين يشتركون في هذه التقنيات ، لازالوا يستخدمون معها وفي ذات الوقت ، الأساليب التقليدية للخدمات المصرفية. كما أن هناك أيضا تقارير تشير إلي أن بعض الذين بدأوا بالفعل في استخدام هذه التقنيات قد عادوا لاحقا وانصرفوا عنها كلية.

إن هدف هذا البحث هو محاولة التوصل إلي أداة يمكن من خلالها قياس مدي تقبل العملاء في دولة الإمارات العربية لتقنيات الخدمات المصرفية على الإنترنت. كما أن الدراسة أيضا تفضي إلي استكشاف نمط كل من العملاء مستخدمي هذه التقنيات والعملاء مستخدمي الأساليب المصرفية التقليدية ، وذلك بهدف تقييم وجهة نظرهم إليها وتوقعاتهم حول استخدامها.

إن نموذج البحث المستخدم قد اعتمد على نموذج تقبل التقنيات (Technology Acceptance Model). أما البيانات الميدانية للبحث فقد تم تحصيلها باستخدام استمارات استبيان تم توزيعها على كل من مستخدمي تقنيات الإنترنت ومستخدمي الأساليب التقليدية للخدمات المصرفية. كما تمت المقارنة بين نتائج هذا البحث والنتائج التي تم التوصل إليها من قبل معهد جورجيا للتقنيات بالولايات المتحدة في المسح السنوي الذي يجريه (GVU Survey).

وقد أوضحت النتائج وجود علاقة موجبة بين تقبل العميل لتقنية الخدمات المصرفية على الإنـــترنت ، وبين مستواه العلمي، ومستوي دخله، وتوفر اتصال منزلي له على الإنترنت، ومعدل استخدامه للحاسوب، وللإنترنت، وللبرمجيات المالية، وللتجارة الإلكترونية. وفي نفس الوقت أوضحت النتائج عدم وجود علاقة محسوسة بين تقبل العميل لتقنية الخدمات المصرفية على الإنترنت وبين المدة التي مضت على بدء استخدامه للإنترنت. كما أوضحت النتائج أيضا أن اشتراك العميل في الخدمات المصرفية على الإنترنت لم تؤد إلي تغيير يذكر في معدلات استخدامه للأساليب التقليدية للخدمات المصرفية مثل الصراف الآلي (ATM)، والخدمات المصرفية على الهاتف، وزيارة فروع المصرف.



TECHNOLOGY ACCEPTANCE MODEL APPLIED TO INTERNET-BANKING IN THE UAE

Abstract

Many banks worldwide have started provision of Internet-banking services. However, reviewing literature shows that the acceptance of such technology was not as anticipated by the banking management. Moreover, most people still practice traditional-banking along with Internet-banking. There are reports about people who had started Internet-banking and rejected it later altogether.

The purpose of this research is to construct a valid measurement of user acceptance of Internet-banking technology among the UAE population. In addition, the study explores the profiles of Internet-banking customers as well as traditional-banking customers in order to assess their perspectives and expectations of Internet-banking.

The research model is based on the Technology Acceptance Model (TAM). The collection of primary data was conducted through questionnaires to customers of both Internet-banking and traditional-banking. A comparison of the research findings with the Graphic, Visualization, and Usability GVU-survey findings was carried out.

The results show significant positive relationships between the acceptance of Internet-banking technology and the customer's levels of education, income, availability of Internet connection at home, the rate of computer use, Internet use, finance-software use, and e-commerce. At the same time, the results don't show any significant relationship between the acceptance of Internet-banking technology and the customer's total time period with the Internet. The results, also, indicate that a user's subscription to Internet-banking doesn't affect his rate of use of other traditional banking channels such as ATM, telephone-banking and branch visits.

Keywords: Internet-Banking Adoption; Technology Acceptance Model; UAE.

Introduction

The Internet became the most rapidly changing industry in the world. Beyond the rate of change, what remarkable is the way the Internet has changed the paradigms of business in other industries. One industry that has deeply felt the impact of Internet is the banking sector.

Banks are taking advantage of the Internet in most of their core business while new technological developments allow processing to be carried online. One such feature offered by the banks is the "Internet-banking".

The term Internet-banking refers to the tools and technologies necessary to conduct banking transactions through the net. Internet-banking does not involve any physical exchange of money, but it's all done electronically from one account to another through the Internet. This speeds up payment transfer and improves the quality of transaction to come up to expectations set by the fast developing market needs.

The evolution of the e-banking concept in the USA started in the early eighties with the introduction of the teller machine and tele-banking. The popularization of the Internet in the mid nineties gave a big boost to the Internet-banking concept that almost all the leading banks in the country started to apply it on a big scale. In 1999, roughly 4.5 million households use Internet banking and this figure is expected to rise to 33.5 million by 2005. In general, almost 17% of Internet users have Internet-banking account [20].

In East Asia, and taking the example of Singapore, Creed [7] reported that Internet-banking is experiencing a growth spurt, with 28.1 percent of all Internet users logging on to banking sites during May 2001. He quoted: "the number of visitors to local bank Web sites grew by 36 percent between May and December 2000, as people adopted the net as a simpler and faster way to transfer funds. Between March and May of the year 2001, the proportion of all Singapore Internet users accessing banking sites rose from 25.4 percent to 28.1 percent, as NetValue data revealed."

Comparing the situation in USA and East Asia with the Middle East, Pyramid Research [19] found out that Internet-banking adoption rates are relatively high when compared to the Gulf region's low Internet penetration. According to



the study, 29 percent of Internet users in Kuwait, 21 percent in the UAE, and 17 percent in Bahrain have signed up for Internet-banking. Overall, 14 percent of Middle Eastern Internet users are registered for Internet-banking.

On the opposite direction, several studies in the US question the user acceptance of Internet-banking [17, 24, 25 and 26]. Weiksner [26] reported that although the absolute number of Internet-banking customers in the US grew 100,000 to a total of 6.3 million in 12 months, 3.1 million US adults have discontinued their use of Internet-banking. He stated that "Although Cybercitizens begin banking online to save time, more than 50 percent have discontinued use because they found the service too complicated or were dissatisfied with the level of customer service. ... Only 35% of online bank customers who discontinued their service were inclined to try it again."

Another study by Tower Group [17] reported, "Bank branches and other traditional channels are here to stay, despite Americans' growing comfort with technology and Internet use." The study examined consumer attitudes about traditional financial services channels, Internet-banking and online account aggregation. It showed that: "despite the Internet reaching a critical mass of use among US consumers, the bank branch remains the core of financial services. While 39 percent of US households say their primary financial services institution offers Internet-banking, only 18 percent have used it. That number drops to 13 percent when respondents were asked to indicate whether they have used Internet-banking within the past month. Among Internet-banking users, 85 percent said that they have used a brick-and-mortar branch within the past month."

In the UAE even though it was reported that despite Internet-banking has promising growth, only a very few percentage of Internet-banking customers have used it in real transactions [16]. Clear answers whether is it because of the lack of awareness, because of doubts about Internet security, or because of something else, couldn't be found in the current literature.

In trying to answer these questions and to analyze the trends of Internet-banking in the UAE, this exploratory study has been formulated to find out the perceptions of the people, who are either Internet-banking customers or traditional-banking customers. The acceptance of Internet-banking technology is measured as the number of Internet-banking customers relative to the number of traditional-banking customers.

Research Methodology

The research methodology of this study follows the recommendations outlined by Churchill [6], which have been applied frequently in the MIS field [4, 14]. The three stages of Churchill's paradigm are: (1) defining the domain of the construct, (2) developing a measurement instrument, and (3) containing the statistical analysis of the data gathered from administering the instrument.

The domain of the construct focuses on the acceptance of use of Internet-banking technology in UAE. A few recent studies have investigated factors affecting the acceptance of use of an Internet application. The theoretical basis adopted in most of these studies is the Technology Acceptance Model (TAM). In this model, the level of usage of a specific application of Information Technology is directly related to both the usefulness and ease of use of such application. The model has been validated in different environments including Internet and the World Wide Web [1, 2, 3, 5, 8, 9, 10, 11, 12, 14, 15, 22 and 23].

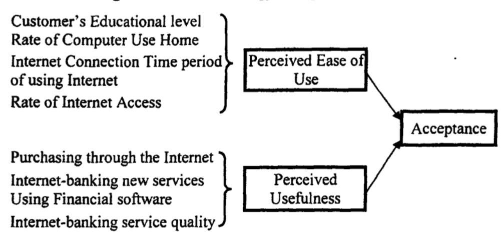
Davis [8] applied the theory of Ajzen and Fishbein [2] about reasoned action to show that beliefs influence attitudes, which lead to intensions, and therefore generate behaviors. He thus conceived that TAM's belief-attitude-intention-behavior relationship predicts user acceptance of Information Technology and accreted that perceived usefulness and ease of use represent the beliefs that lead to such acceptance.

The model defines perceived usefulness as "the degree to which a person believes that using a particular system would enhance his or her job performance" [8]. Examples are systems that reduce the time to accomplish a task or systems that provide timely information. Also, the model defines perceived ease of use as "the degree to which a person believes that using a particular system would be free from effort" [8]. Figure 1 depicts the TAM applied to Internet-banking technology.





Figure 1. The Technology Acceptance Model.

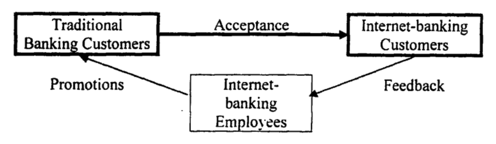


Several studies have investigated features potentially predictive of the perceived ease of use and perceived usefulness of Internet and World Wide Web. The Graphic, Visualization, and Usability (GVU) Center at the Georgia Institute of Technology has conducted Web user survey every 6 months since 1994 [13, 18]. Internet-banking is considered in the last GVU survey [21].

Based upon the TAM [15] and GVU survey [21], the research model and instrumentation of this study are developed.

The main objective of the study is to find out factors that affect the acceptance of Internet-banking and the profile of Internet-banking customers. There are three groups who can give inputs to the study. One is the customer of banks who are presently doing traditional-banking and who may or may not go for Internet-banking in the future. The second are the Internet-banking customers who know what Internet-banking is and who know the advantages/disadvantages and may give information as to their continuance or their opinion of its growth. The third group is the Internet-banking employees who can give their expert opinion. Because of the limited number of available employees of Internet-banking, the research model focuses on the first two groups. The third group of Internet-banking employees is considered a regulatory mechanism of the model. In UAE, the only source of customers of Internet-banking is the customers of traditional-banking. The research model is depicted in figure 2.

Figure 2. The Conceptual Framework.



Primary data for the research was collected through structured questionnaires with banking customers and through interviews with concerned employees.

The questionnaires of this research are based upon the pre-tested GVU survey items [21]. Because the study is of exploratory nature, many survey items are descriptive, in the sense that the problem is identified and the background information has given focus to the study.

Data Sampling and Analysis

The study used survey instruments to collect primary data. The population of the research includes all customers of the banking industry in



UAE. Convenience sampling was used because people in the UAE give utmost importance to privacy and they are unwilling to divulge financial information even for research purposes.

Structured questionnaires were used to collect data from two groups of respondents, a separate questionnaire for each group. The Internet-banking employees at the NBAD were interviewed to define the items and scale of research questionnaires, inspect the trial version of the questionnaires, and give their perception about research questions. The researchers interviewed seven employees.

A convenient sample of 350 customers was selected from the total population. Out of the 350 customers who received the questionnaire, 155 responded back, which makes a 44 % response rate. Out of 155 total valid respondents of customers, 119 were traditional-banking customers and 36 were Internet-banking customers.

Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was the main tool used for analyzing the collected data of the study. Survey responses were tabulated. Descriptive statistics and correlation analysis were deployed in such a way that matches the GUV analysis. Mann-Whitney U Nonparametric test was conducted on the two independent samples of online customers and traditional customers. The results of the test are inline with the results of the correlation analysis.

All missing questionnaire items were replaced by the means of those items. Cronbach's Alpha test was performed to establish the internal consistency of questionnaire scales. The Cronbach's alpha for the two groups of customers (profile and Internet experience scales) were 0.7031 and 0.9248, respectively.

Descriptive Statistics of Traditional-Banking Customers

From the distribution of respondents' profession, it is seen that the majority of those doing traditional-banking comes under clerical cadre. Normally the professions that are related to the finance would be more aware of the state of the art in banking sector.

The income distribution of customers has partially depicted the profile of traditional-banking customers. The majority of traditional banking customers are of income level from 40,000-80,000 Dhs.

Regarding Internet connection, almost 70.6% of the respondents have a net connection or access to the Internet and all of them are doing traditional-banking. This is a very vital finding since it is the connection to the net that prompts the usage of Internet-banking. This also means that these are the potential customers who may in the future resort to Internet-banking. Due to the rapid penetration of the Internet the rest 29.4 % may get access to net connection in the near future.

The majority of the respondents are in the age group of 21 to 30 comprising of 42 % of the total respondents.

It is evident that the majority of the respondents who do have access to the net surf for at least 30 to 120 minutes daily, but still do not find the need to do Internet-banking.

Regarding reasons for not doing Internet-banking, some respondents ticked more than one reason for not going online. The main reason given by the respondents is that they concern about security (47 %) followed by not seeing real value of Internet-banking (45 %). Other reasons are: too new (26 %), never heard about it (18 %), have no time to open it (15 %). language difficulty (6 %), not available in my bank (5 %), difficulty in using the WWW (1%). and don't know the benefits (3 %).

Regarding transactions the respondents normally do through traditional-banking, the results indicate that checking accounts. withdraw and deposit. and request of information are the most frequent transactions done by the customers in this category. The detail responses are: paying bills (36 %). purchasing shares and securities (11 %). transferring money between accounts and outside the bank (46 %). applying for credit card and other new services (27 %). checking account balance and transaction history (93 %). applying for loans and checking loan status (36 %). withdrawing and depositing money (81 %). requesting information and queries (51 %). and collecting cheque books (1 %).

Regarding the intention of traditional-





banking customers to do Internet-banking in future, the results indicate that 31.1 % of them hope to do Internet-banking in the future: This is an important positive finding that shows the market potential for Internet-banking customers.

Descriptive Statistics of Internet-Banking Customers

The majority of respondents are in the age group of "41 and above" category. This means that Internet-banking technology is more accepted by the age group "41 and above" than other age groups. In UAE, most expatriate employees in this age group send money to their original home countries. They need such banking services more than other age groups.

Regarding Internet connection at home, it is seen that 91.7 % of the respondents have a net connection or access to the Internet. The other 8.3 % respondents don't have Internet connection at home. They may be using Internet-banking from office connection.

The majority of the respondents do have access to the net for 1-2 hours daily. A hand on experience with the net is a pre-requisite for accepting Internet-banking technology.

Results show that 50% of the respondents came to know of Internet-banking or was influenced by the promotional methods employed by the respective banks. Normally the bank sends direct mailers to the customers regarding Internet-banking. Hence, the promotion campaign was effective to some extend. The bank should take note of this factor while embarking on further marketing of communication.

Regarding the frequent transactions conducted through Internet-banking, checking account balance, online bill payment, and money transfer seem to be the most sought after transactions online. The detailed responses are: seeking product and rate information (5 %), calculate loan payment information (4 %), download loan application (3 %), check transaction history (6 %), check balance online (29%), apply for customer loans or cards online (11 %), inter-accounts transfers (24 %), online bill payments (26 %), send e-mails for more information (8 %). This result may be of immense use for banks to find out which transactions are used more frequently online.

Results show that 94.4 % of the customers who have Internet-banking account, still doing traditional-banking transaction. The types of transactions done through the traditional-banking by customers who have Internet-banking account are: paying bills (5 %), purchasing shares and securities (2 %), transferring money between accounts and outside the bank (6 %), applying for credit card and other new services (5 %), checking account balance and transaction history (10 %), applying for loans and checking loan status (14 %), withdrawing and depositing money (14 %), and requesting information and queries (13 %). From these results, it is evident that applying for loans, withdrawal and deposit, and checking account balance and transaction history are the most frequent transactions done by the customers in this category.

Regarding the satisfaction level for Internet-banking, a rating scale of 7 points (Likert-Scale) was used with values from extremely-dissatisfied to extremely-satisfied. From the response it is seen that 27.8 % of the respondents were extremely satisfied, 16.7 % of the respondents were strongly satisfied, 25.0 % of the respondents were somewhat satisfied, and the rest 30.5 % were neutral or somewhat dissatisfied.

Regarding the main problem faced in Internet-banking, it was seen that nobody faced any particular problem regarding Internet-banking. However, 3 % of respondents considered the security was the main problem and 3 % of respondents considered the slow rate of response of the site was the main problem.

Regarding the reasons for opening an Internet-banking account, the majority of the customers feel that convenience is the main factor that makes Internet-banking attractive for them.

All the respondents intend to continue doing Internet-banking in the future which is a very encouraging trend for the banking industry.

Regarding the main Web site features of Internet-banking, ease of navigation and ease of language are the most rated featured of online banking web sites. Site attractiveness and variety are the second level of rating of the sites features.

The respondents suggested five main improvement in Internet-banking they would like to have:





- Information about bank's rating in financial market,
- bank's news bulletins,
- more secure transactions,
- more user friendly interface, and
- higher response rate.

Relationship Between Customer Characteristics and Acceptance of Internet-Banking

The following table depicts the results of testing the relationship between customer characteristics and the acceptance of Internet-banking technology.

Table 1:
Nonparametric Correlation between Customer Characteristics and Accepting Internet-banking

Customer Characteristics	Spearman's Rho	Correlation	Results Interpretation
Gender	0.178	Significant	Males are more willing to accept this technology than females
Level of education	0.468	Significant	Customers with bachelor degree are more willing to accept this technology than customers without bachelor degree
Level of income	0.350	Significant	Customers with higher incomes are more willing to accept this technology than customers with lower incomes.
Age group	0.186	Slightly significant	Customers in the age group 41 and above are more agreeable with this technology than customers in other age groups.
Computer use	0.487	Significant	Customers who use computers more hours per week are more willing to accept this technology than customers who use computers less hours per week.
The existence of Internet connection at home.	0.207	Significant	Customers who have Internet connection at home are more willing to accept this technology than customers who don't have such connection.
Time period of using the World Wide Web.	0.015	Not significant	The time period that a user has been using the WWW doesn't affect his acceptance of Internet-banking technology.
Rate of using the World Wide Web	0.423	Significant	Customers who are using the World Wide Web more hours per day are more willing to accept this technology than customers who use it in lower rates.
Rate of purchasing through the WWW	0.199	Significant	Customers who purchase more through the WWW are more willing to accept this technology than customers who purchase less through the WWW.
Rate of using financial software	0.406	Significant	Customers who use financial software packages in a higher rate are more willing to accept this technology than customers who use it in less rate

* at the .05 level 2-tailed test.





Table 2 depicts the results of testing the relationship between subscribing to Internet-banking and the customer's banking characteristics.

Table 2: Nonparametric Correlation between having Internet-banking account and Customer's Banking Characteristics

Customer Characteristics	Spearman's Rho	Correlation	Results Interpretation
The number of customer's visits to the bank branch per month	0.035	Not significant	Internet-Banking didn't substitute customer's visits to the bank branch
The reason customer visits the bank branch.	0.028	Not significant	Internet-Banking didn't change the reasons customer visit the bank branch.
The rate of using telephone banking.	0.016	Not significant	Internet-Banking didn't substitute telephone banking.
The rate of using ATM machines.	0.016	Not significant	Internet-Banking didn't substitute ATM machines.

* at the .05 level 2-tailed test.

Test of Research Hypotheses

The following table (table 3) depicts the results of the Mann-Whitney U Nonparametric test on research hypotheses.

Table 3: Results of the Mann-Whitney U Nonparametric Test

Hypothesis	Mann-Whitney U	Probability* (2 Tails)	Results**
H01: There is no significant relationship between the educational level and acceptance of Internet-banking technology.	958.000	0.000	Rejected
H02: There is no significant relationship between the income and the acceptance of Internet-banking technology.	1168.500	0.000	Rejected
H03: There is no significant relationship between the rate of computer use and the acceptance of Internet-banking technology.	776.500	0.000	Rejected
H04: There is no significant relationship between the availability of Internet connection and the acceptance of Internet-banking technology.	1690.500	0.010	Rejected
H05: There is no significant relationship between the time period of using the Internet and the acceptance of Internet-banking technology.	2105.000	0.848	Not Rejected
H06: There is no significant relationship between the rate of Internet access and the acceptance of Internet-banking technology.	952.500	0.000	Rejected
H07: There is no significant relationship between purchasing through the Internet and the acceptance of Internet-banking technology.	1686.500	0.013	Rejected
H08: There is no significant relationship between using finance software and the acceptance of Internet-banking technology.	1515.000	0.000	Rejected





* The probability, based on the asymptotic distribution of a test statistic and in either direction when the null hypothesis is true.

**Test of Hypothesis on a 95 percent level of significant (0.05 confidence level).

Comparing Research Findings with GUV-Survey Results

The following table provides a comparison between research results and results of GUV-Survey [21]. The comparison items include description of the online banking consumer profiles of those who have Internet bank accounts versus those who do not have such accounts, their Internet experience, general banking activities, and the factors affecting the decision to open this type of account.

Table 4: Comparison with GUV-Survey Results

Comparison Item	Research Results	GUV Results
I. Consumer Profile:		
Internet-Banking Age Group:		
▪ - 29	30.6 %	45.3 %
▪ 30 - 39	13.9 %	17.2 %
▪ 40 and above	55.6 %	37.5 %
Internet-Banking Gender Group:		
▪ Male	80.6 %	71.9 %
▪ Female	19.4 %	28.1 %
Education:		
▪ College Degree	88.9 %	85.1 %
▪ No College Degree	11.1 %	14.9 %
Income Group (per year):		
▪ Under $20,000	47.2 %	12.0 %
▪ $20,000 to $40,000	33.4 %	24.1 %
▪ $40.000 to $75,000	19.4 %	39.7 %
▪ $75,000 or more	-	24.1%
II. Internet/WWW Experience		
Internet Experience:		
▪ less than 6 months	19.5%	4.7%
▪ 6 to 12 months	13.9%	12.5%
▪ 1 to 3 years and above	66.7 %	82.8 %
Purchases via the Worldwide Web:		
▪ With Internet-Banking Account	25.1%	20.3%
▪ Traditional Account	15.1%	2.6%
Usage of Financial Software:		
▪ With Internet-Banking Account	33.3%	62.5%
▪ Traditional Account	3.4%	55.4%





III. General Banking Activities:		
Visits to Bank Branch less than once per month (on average):		
▪ With Internet-Banking Account	58.3%	51.2%
▪ Traditional Account	56.3%	31.8%
Use Bank By Phone on average less than once per month/1 to 3 times:		
▪ With Internet-Banking Account	63.8 % / 25.0%	32.3 % / 30.5%
▪ Traditional Account	59.7% / 26.5%	52.3% / 19.9%
Use ATM at least once per month:		
▪ With Internet-Banking Account	58.3%	95.3%
▪ Traditional Account	74.6%	82.6%
IV. Important Features of Internet Banking		
Reasons Why Those Without Internet Bank Accounts Have Not Opened Internet Bank Accounts (more than one choice is possible):		
▪ Not available in their current bank	4.2%	44.7%
▪ concerned about security	39.5%	39%
▪ they don't see any real value in it	37.8%	28.8%
▪ Internet banking is too new	21.8%	25.8%
▪ Have never heard of Internet banking	15.1%	9.7%
Intention to Open Internet Banking Account:		
▪ Very Likely	8.4 %	29.9 %
▪ Likely	22.7 %	20.5 %
Features Considered "Very Important" to those Who Have an Internet Bank Account (more than one choice is possible):		
▪ Convenience of the Service	88.9%	94.9%
▪ Security of Transactions in this Bank	91.7%	90.6%
▪ Quick Service	94.4%	79.9%
▪ Variety of Features and Services	72.2%	79.7%
▪ Being Familiar with the Bank Name	36.1%	67.2%
▪ Attractive interest Rates & Charges	86.1%	62.5%
▪ Actual bank location	30.6%	31.3%
▪ Having Integrated value-add service	30.6%	25%
▪ The size of the bank (assets)	69.4%	23.7%

The comparison between research results and GVU survey results shows similarity in the gender group, education level, Internet experience, and purchasing via WWW of both local and international Internet-banking customers.

There is some similarity in usage of finance software such that on both local and international levels. Internet-banking customers use finance software more than traditional-banking customers. However, the gap between the Internet-banking and traditional-banking customers are more on the local level than the





gap on the international level.

There are some similarities in the reasons why those without Internet-banking accounts have not opened one yet. The most important reasons for that on the local level are concerning about security and they don't see any real value in it. The most important reasons for that, on the international level, are the service not available in their current bank and the concerning about security.

On the other hand, the comparison between research results and GVU survey results shows differences in the age group, income group, rate of visiting bank branch, rate of using phone banking, rate of using ATM, and the intention to open Internet-banking account. Reasons of these differences may be the cultural, political, economical, and social features of the UAE.

Conclusion

This research is designed to help understanding UAE customers' perspectives of Internet-banking, their experiences with Internet-banking, and their expectations about Internet-banking services. The main research findings are summarized in the following items:

1. It is seen that 70.6 % of the respondents have a net connection or access to the Internet and all of them are still not accepting Internet-banking technology. This is an important finding since it is the connection to the net that prompts the usage of Internet-banking. This also means that these are the potential customers who may in the future resort to Internet-banking. Due to the rapid penetration of the net, the rest 29.4% may get access to net connection in the near future.
2. The majority of the Internet-banking respondents are in the age group of 41 and above (55.6%). However, the majority of traditional-banking customers are of age group of 21-30 (42%). This is an indicator that Internet-banking technology is more useful to the age group "41 and above" than other age groups. Most employees in this age group are expatriates who regularly transfer money to their home country.
3. It is seen that 76% of traditional banking customers respondents have traditional-banking account with banks that offer Internet-banking services. So this means that it doesn't matter whether the bank offer the service or not. The reason for not accepting the Internet-banking technology is something else.
4. The majority of the traditional-banking respondents who do have access to the net, surf for at least 30 to 60 minutes daily, but still don't find the need to do Internet-banking. Those consumers are potential customers for accepting Internet-banking technology.
5. Some respondents ticked more than one reason for not going Internet-Banking. The main reason given by the respondents is the concern about security followed by not seeing a real value of Internet-banking.
6. Banks should first of all educate their customers about the various benefits of Internet-banking. Those banks that have this facility should give demonstrations and those that do not have this facility should start the process well in advance before the bank introduce it, since it will take a lot of time for the customers to adapt to this concept.
7. The checking accounts and withdraw and deposit are the most frequent transactions done by the customers in traditional-banking. It is also seen that 31.1 % of traditional-banking customers hopes to do Internet-banking in the future.
8. The majority of Internet-banking respondents do have access to the net for 1 to 2 hours daily. A hand on experience with the net is a pre requisite for accepting Internet-banking technology.
9. It is seen that 50% of the respondents came to know of Internet-banking or was influenced by the promotional methods employed by the respective banks. Normally the bank send direct mailers to the customers regarding Internet-banking and it was effective to some extend. The bank should take note of this factor while embarking on marketing communication.
10. As expected, checking account balance and transaction history, online bill payment, and money transfer seem to be the most sought after transactions online.
11. Most of the respondents are satisfied with the Internet-banking services offered by their





respective banks. It is seen that 27.8 % of the respondents were extremely satisfied. 16.7 % were strongly satisfied. 25.0 % of them were somewhat satisfied, and the rest 30.5 % were neutral or somewhat dissatisfied

12. The majority of the customers feel that quick service, security, convenience, and charge rate are the main factors that make Internet-banking attractive.
13. All the respondents who are doing Internet-banking intends to continue with Internet-banking in the future which is a very healthy trend for the Internet-banking industry.
14. Internet-banking web sites were rated high by the respondents in all aspects, which is a very encouraging trend. However, there are extra services that respondents prefer to add to Internet-banking like: Information about bank's rating in financial market, Bank's news bulletins, to demonstrate the almost absolute security, to be more user friendly, and make it faster.
15. There is no significant correlation between having Internet-banking account and the rate of visiting bank branch, the reason of visiting the bank branch, the rate of using telephone banking, and the rate of using ATM. This shows that Internet-banking didn't replace these traditional-banking services.
16. There are clear positive relationships between the acceptance of Internet-banking technology and the customer's level of education, income, computer use, availability of Internet connection, use of Internet, use of finance software, and purchasing through the Internet. At the same time, results don't show any significant relationship between the acceptance of Internet-banking technology and the customer's time period of using the Internet.
17. The comparison between research results and GVU survey results shows similarity in the gender group, education level, Internet experience, and purchasing via WWW of both local and international Internet-banking customers. There are some similarities in usage of finance software and the reasons of not having Internet-banking account. On the other hand, the comparison shows differences in the age group, income group, rate of visiting bank branch, rate of using phone banking, rate of using ATM, and the intention to open Internet-banking account.

However, the research is subject to three limitations.

First, the non-use of a random sample limits the generality of the results. Second, the researchers were unable to verify the accuracy of received responses. Third, the researchers were unable to assess the effect of non-response bias.

Recommendations

The researchers make the following recommendations to those who are going to use the data presented within this paper:

- The research data is used with the understanding that the data has a bias towards the male and more frequent visiting customers than random digit dial surveys.
- Researchers who are interested in understanding the complete spectrum of the Internet-banking in UAE should augment this exploratory study with random sample surveys with more sample sizes.

REFERENCES

1. Adams, D.A., R.R. Nelson, and P.A.Todd. "Perceived Usefulness, Ease of Use, and Usage of Information technology: A replication." MIS Quarterly, Vol.16, No. 2, June 1992, pp. 227-247.
2. Ajzen, I and M.Fishbein. Understanding Attitudes and Predicting Social Behavior. Prentice-Hall, 1980.
3. Atkenson, M. and C. Kydd "Individual Characteristics Associated with World Wide Web Use: An Empirical Study of Playfulness and Motivation." Database, Vol. 28 No.2, 1997, pp. 53-62.
4. Byrd, T. A. and D. E. Turner. "Measuring the Flexibility of Information Technology Infrastructure: Exploratory Analysis of a Construct." Journal of Management Information systems, Vol. 17, No.1, Summer 2000, pp. 167-208.
5. Cheung, W., M. K. Chang and V. S. Lai. "Prediction of Internet and World Wide Web Usage at Work: a Test of an Extended Triandis' Model." Decision Support





Systems, 30 (2000) pp. 83-100.
6. Churchill, G.A. "A Paradigm for Developing better Measures of Marketing Constructs." Journal of Marketing Research, Vol.16, No.1, pp. 64-73.
7. Creed, Adam. "Singapore Internet-banking Usage Surges." Newsbytes Singapore, July 18, 2001, http://www.newsbytes.com/news/01/168061.html, on February 15, 2002.
8. Davis, F.D. "Perceived Usefulness, Perceived Ease of Use, and User Acceptance of Information technology," MIS Quarterly, Vol. 13, No. 3, 1989, pp 319-340.
9. Davis, F.D., R.P. Bagozzi, and B.R. Warshaw. "User Acceptance of Computer Technology: A comparison of Two Theoretical Models." Management Science, Vol. 35, No. 8, 1989, pp. 982-1003.
10. Heilman, G.E., C.A. Finnel and L. W. Glorfeld. "Validating the Technology acceptance Model with Small Business Owners". http://comp.uark.edu/~finnell/dsi99materials/dsi99geh/index.htm on March 5, 2002
11. Hubona, S. G. and E. Kennick. "A Re-examination of the Technology Acceptance Model". Proceedings of the Inaugural AIS Americas Conference on Information Systems, Pittsburgh, PA, August 25 - 27, 1995.
12. Igbaria, M., T. Guimaraes, and G.B. Davis. "Testing the Determinants of Micro Computer Usage Via Structural Equational Model." Journal of Management Information Systems. Vol. 11, No. 4, Spring 1995. pp. 87-114.
13. Kehoe, Colleen M. and Jim Pitkow, "Surveying the Territory: GVU's Five WWW User Surveys," The World Wide Web Journal, Vol. 1, no. 3, 1996, pp. 77-84
14. Lederer, A., D. Maupin, M. Sena, and Y. Zhuang. "The Technology Acceptance Model and the World Wide Web." Decision Support System, Vol. 29, 2000, pp. 269-282.
15. Lederer, A., D. Maupin, M. Sena, and Y. Zhuang. "The role of Ease of Use, Usefulness and Attitude in the Prediction of World Wide Web Usage." Proceedings of the Computer Personal Research 98, Bosten, MA, 1998.
16. Negus, S. "The Advent of E-Banking In The Middle East." Arab Finance, on April 07, 2001.
17. Pastore M. "Internet Can't Match Branch Banking," Cyber Atlas. April 18, 2001. http://cyberatlas.Internet.com/markets/finance/print/0,1323,5961_771071,00.html.
18. Pitkow, Jim and Margaret M. Recker, "Results From the First World Wide Web User Survey," Journal of Computer Networks and ISDN systems, Vol. 27, No. 2, 1994.
19. Pyramids, "UAE's banking adoption rate faster than U.S", UAE-Interact, April 29, 2001. (http://www.uaeinteract.com).
20. Regan, K. and N. Macaluso, "Customers Cool To Net Banking.", E-Commerce Times The E-Business and Technology Super site, October 3, 2000, http://www.ecommercetimes.com.
21. Rhee, Sue and Fred Riggins. "High Level Summary of Internet Banking Survey," GVU's 7th WWW User Survey, College of Computing, Georgia Institute of Technology, Atlanta, GA, 2001. http://www.gvu.gatech.edu/user_surveys/survey-1998-04/questions/banking.html, on March 16, 2002.
22. Schaffer, L. "E-Mail Espionage Alert." Business Online Journal, February 2001, p. 19.
23. Teo, T.S.H., V.K.G.Lim and R.Y.C. Lai. "Intrinsic and Extrinsic Motivation in Internet Usage." Omega, International Journal of Management Sciences. Vol. 27, 1999, pp 25-37.
24. Thomas, Alexis. "Online Bankers/Traders Unwilling to Give Up Branches and Phones, Cyber Dialogue Finds," Cyber Dialogue (Fulcrum Analytics), http://cyberdialogue.com on April 18, 2001.
25. Walker, D. "Study questions Internet-banking", E-Commerce, http://www.it.Mycareer.com.au/e-commerce, on May 30, 2000.
26. Weiksner, M. "Study Finds High Churn Among Internet-banking Customers.", Internet News, May 18, 2001. http://www.Internetnews.com/ec-news/article/0,4_186821,00.html.





Appendix A: Questionnaire for Internet-Banking Customers☐

This questionnaire is designed to understand UAE customers' perspectives of Internet-banking. Only summary measures and conclusions from this survey will be reported. Your participation in this survey is greatly appreciated.

CUSTOMER PROFILE Name (*optional*) : ------------------------------------

1. Gender: Male ☐ Female
2. Nationality: ----------------------------------
3. Education: Have a college degree ☐ Don't have a college degree
4. Profession: ----------------------------------
5. Annual income in Dirhams:
   40,000 – 60,000 ☐ 61,000 – 80,000 ☐ 81,000 – 100,000 ☐ Above 100,000
6. Age group: ☐ 15 – 20 ☐ 21 – 30 ☐ 31 – 40 ☐ 41 and above

INTERNET/COMPUTER EXPERIENCE

7. How many hours per week do you use your computer (*fun/work/personal*)?
   N/A ☐ I do it less than 1 hr/w ☐ 1 to 5 ☐ 5 to 10 ☐ 10 to 20 ☐ Over 20
8. Do you have net connection at home? NO ☐ YES
9. How long have you been using the WWW (*Internet*)?
   N/A ☐ Less than 1 month 1 to 6 months ☐ 6 to 12 months ☐ More than 1 year
10. How many hours daily do you access the net?
    None ☐ 30 – 60 minutes 1 – 2 hours ☐ 2 – 3 hours more than 3 hours
11. Approximately how many times have you purchased any product through the Internet in the last 12 months?
    N/A ☐ Less than 1 ☐ 1 to 3 times ☐ 3 to 8 times ☐ 8 to 12 times
12. For how long have you used (*or are currently using*) any off-the-shelf personal finance management software programs(*such as Quicken, MS Money, or Meca software*)?
    N/A ☐ less than 1 month 1 to 6 months ☐ 6 to 12 months More than 1 year

---

GENERAL BANKING ACTIVITIES

13. How frequently do you visit your bank branch per month?
    N/A Less than 1 1 to 3 times 3 to 8 times 8 to 12 times Over 12 times
14. What is the main reason that you typically visit your bank branch? (*please choose one important reason*)
    To make a deposit To get advice for investment options
    To inquire about a balance To withdraw cash
    Others (*please specify*):--





15. How frequently do you use telephone-banking services per month *(**for example, balance inquiry, fund transfer between accounts**)*?
☐ N/A ☐ Less than 1 ☐ 1 to 3 times ☐ 3 to 8 times ☐ 8 to 12 times ☐ Over 12 times

16. How frequently do you use an Automated Teller Machine *(ATM)* per month ?
☐ N/A ☐ Less than 1 ☐ 1 to 3 times ☐ 3 to 8 times ☐ 8 to 12 times ☐ Over 12 times

IMPORTANT FEATURES OF INTERNET-BANKING

17. What is the name of the bank you have an Internet account with? ---------------------

18. How long have you been using the Internet-banking account?
☐ Less than 1 month ☐ 1 to 6 months ☐ 6 to 12 months ☐ More than 1 year

19. What is the most important reason you opened an Internet bank account?
( ) Convenience *(24 hours service, anywhere connectivity)*
( ) Curiosity
( ) Better rates
( ) Safe and secure
( ) Low service charge
( ) Easy to maintain my banking transaction activity

20. What banking services do you use Internet-Banking (***please choose all you are using***) ?
☐ Seeking product and rate information
☐ Calculate loan payment information
☐ Download loan applications
☐ Download personal bank transaction activity
☐ Check balances on-line
☐ Apply for consumer loans or cards online
☐ Inter- account transfers
☐ Online bill payments
☐ Others, (***please specify***): ---

21. What was the single most important reason that you chose this particular bank to do Internet banking? (please choose one)
☐ I have a traditional bank account with the same bank
☐ The brand name of the bank
☐ The excellent service offered by this bank
☐ Others, (***please specify***): ---

22. Rate your satisfaction level for Internet-banking for the bank you are dealing ***(Please tick the appropriate box)***.

☐	☐	☐	☐	☐	☐	☐
1	2	3	4	5	6	7

Extremely Dissatisfied Extremely Satisfied

23. For your choice of an Internet-bank account. please indicate how much each of the following factors (were) are important for you?

- Bank familiarity ☐ Very Important ☐ Important ☐ Not Important
- Bank location (*geographic*) ☐ Very Important ☐ Important ☐ Not Important
- Size of bank (in terms of assets) ☐ Very Important ☐ Important ☐ Not Important
- Security of Transactions ☐ Very Important ☐ Important ☐ Not Important



- Convenience (*24 hours service from anywhere*)
  Very Important Important Not Important
- Quick service (*transaction completed in seconds instead of minutes*)
  Very Important Important Not Important
- Varity of features and services that are offered (for example: bill payment)
  Very Important Important Not Important
- Integrated value-added services using other Internet services and resources (for *example: other brokerage account summary*)
  Very Important Important Not Important
- Better rate and lower service charge Very Important Important Not Important

24. What made you to go for Internet-banking ?
    Advertisement
    Bank promotion
    Bank salesmanship
    Friends and colleagues
    Others, please specify : --

25. Do you intend to continue to do Internet-banking? YES NO

26. Please answer the following regarding the web site of your bank:

Ease of navigation	Excellent	Good	Average	Poor
Site attractiveness	Excellent	Good	Average	Poor
Variety of Service	Excellent	Good	Average	Poor
Language	Excellent	Good	Average	Poor

27. What are the main problems or difficulty if any, about doing Internet-banking?
    ----

28. Do you have any suggestions regarding Internet-banking?

TRADITIONAL BANKING ACCOUNT

29. In addition to your Internet-bank account, do you also have a traditional bank account?
    YES NO

30. Which transactions do you still depend on traditional-banking?
    Bill payments
    Purchase shares, securities
    Money transfer between accounts
    Apply for cards (credit…etc.)
    Check account balance and history transaction activity
    Apply for loans
    Withdraw or deposit money
    Others: (***please specify***): --

Thank you for your participation in the survey.





Appendix B: Questionnaire for Traditional-Banking Customers

This questionnaire is designed to understand UAE customers' perspectives of Internet-banking. Only summary measures and conclusions from this survey will be reported. Your participation in this survey is greatly appreciated.

CUSTOMER PROFILE Name (***optional***) : ------------------------------------

1. Gender: ☐ Male ☐ Female
2. Nationality: ----------------------------------
3. Education: ☐ Have a college degree ☐ Don't have a college degree
4. Profession: ----------------------------------
5. Annual income in Dirhams:
   ☐ 40,000 – 60,000 ☐ 61,000 – 80,000 ☐ 81,000 – 100,000 ☐ Above 100,000
6. Age group: ☐ 15 – 20 ☐ 21 – 30 ☐ 31 – 40 ☐ 41 and above

INTERNET/COMPUTER EXPERIENCE

7. How many hours per week do you use your computer (***fun/work/personal***)?
   ☐ N/A ☐ Less than 1 ☐ 1 to 5 hours ☐ 5 to 10 hours ☐ 10 to 20 hours ☐ Over 20 hours
8. Do you have net connection at home? ☐ NO ☐ YES
9. How long have you been using the WWW(***Internet***)?
   ☐ N/A ☐ Less than 1 month ☐ 1 to 6 months ☐ 6 to 12 months ☐ More than 1 year.
10. How many hours daily do you access the net?
    ☐ N/A ☐ 30 – 60 minutes ☐ 1 – 2 hours ☐ 2 – 3 hours ☐ more than 3 hours
11. Approximately how many times have you purchased any product through the Internet in the last 12 months?
    ☐ N/A ☐ less than 1 ☐ 1 to 3 times ☐ 3 to 8 times ☐ 8 to 12 times
12. For how long have you used (or are currently using) any off-the-shelf personal finance management software programs (such as Quicken, MS Money, or Meca software)?
    ☐ N/A ☐ less than 1 month ☐ 1 to 6 months ☐ 6 to 12 months ☐ More than 1 year

---

GENERAL BANKING ACTIVITIES

13. How frequently do you visit your bank branch per month?
    ☐ N/A ☐ Less than 1 ☐ 1 to 3 times ☐ 3 to 8 times ☐ 8 to 12 times ☐ Over 12 times
14. What is the main reason that you typically visit your bank branch? (please choose one important reason)
    ☐ To make a deposit ☐ To get advice for investment options
    ☐ To inquire about a balance ☐ To withdraw cash
    ☐ Others (***please specify***):--



15. How frequently do you use telephone banking services per month(for example, balance inquiry, fund transfer between accounts)?
☐ None ☐Less than 1 ☐1 to 3 times ☐3 to 8 times ☐8 to 12 times ☐Over 12 times

16. How frequently do you use an Automated Teller Machine(*ATM*)per month?
☐ None ☐ Less than 1 ☐1 to 3 times ☐3 to 8 times ☐8 to 12 times ☐Over 12 times

IMPORTANT FEATURES OF TRADITIONAL/INTERNET-BANKING

17. What is the name of the bank you have an account with? --------------------------------

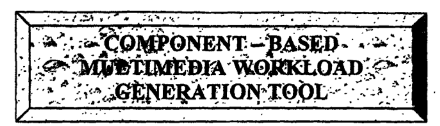
18. What are the main reasons that you have not opened an Internet bank account yet ? ***(choose all that apply)***
( ) Under age
( ) Never heard of Internet-banking
( ) Concerned about security
( ) Haven't taken time to open an account
( ) Don't see any real value in having this type of account
( ) Too new, I would like to see how it works, then I may open an account
( ) Not available through my bank
( ) Language difficulties
( ) Others :***(please specify)*** --

19. How likely is it that you will open an Internet bank account within the next 12 months?
☐ Very Likely
☐ Somewhat Likely
☐ Neither Unlikely Nor Likely
☐ Somewhat Unlikely
☐ Very Unlikely

20. Which transactions do you depend on traditional-banking?
☐ Bill payments
☐ Purchase shares, securities
☐ Money transfer between accounts
☐ Apply for cards (credit...etc.)
☐ Check account balance and history transaction activity
☐ Apply for loans
☐ Withdraw or deposit money
☐ Others: (please specify): --

Thank you for your participation in the survey.





COMPONENT – BASED MULTIMEDIA WORKLOAD GENERATION TOOL

Abdul-Fattah S. Mashat
and
Fathy E. Eassa
Computer Science Department
King Abdulaziz University,
Jeddah, Saudi Arabia
E-mail: asmashat@kaau.edu.sa

Abstract

In the software engineering, the software development needs many features such as reusability, interoperability, maintainability, adaptability and distribution. These features boosted the emergence of component technology.

The Component technology introduced many benefits for software development. It speeds the development of applications, operating systems or other components. It enables the developers to write distributed applications in the same way of writing non-distributed applications. Also, the component-based applications are more customisable, and more dynamic.

Component Based Software Engineering (CBSE) has great potential to overcome many problems the object-oriented technology has failed to address adequately, such as reusability and adaptability.

Multimedia traffic is expected to be one of the major traffic sources for high-speed networks. Encoded multimedia traffic exhibit complex patterns, which vary from one stream to another.

This paper introduces a component-based multimedia workload generation tool. This tool is used to generate and emulate multimedia traffic. The tool will be used to generate different types of artificial traffic (Video, Audio and Data) based on some selected traffic models. In addition, the tool can be used to demonstrate the traffic transmission through an ATM output buffer (ATM multiplexer), including the multiplexing of two or more traffic source (such as video stream) into a single channel.

The tool is used to characterise the statistical behaviour of various multimedia traffic and formulate the statistical results. . It is also used to examine the appropriateness and limitations of the generated traffic.

1- Introduction

Several proposals for resource scheduling algorithms and protocols are currently emerging, or under development to provide guaranteed performance communication support for these distributed platforms (the guarantee being statistical or deterministic). An important factor in the performance evaluation process of these resource scheduling algorithms and protocols is the input workload selected. This latter is made up of traffic flows generated by sources of different media types (audio, video, objects, text, etc.) with different characteristics determining their behaviour and Quality of Service (QoS) requirements. Choosing the right workload for the performance evaluation of algorithms and protocols is crucial as different workloads will lead to selecting different algorithms and protocols (as well as their internal parameters). Most performance experiments tend to select traffic sources without considering profiles generated by applications, hence obtaining results from system-level sources. While the best algorithms and protocols would have been selected for the particular workload selected, it remains to be seen how these will perform under the workload generated by real applications.

Performance evaluation of algorithms and





protocols for networks is a complex process. High speed networks, such as ATM, are still new and unproven, with respect to traffic engineering. We need to perform some tests to gain confidence in this new transfer technology. Another reason for performance evaluation is to compare for selection and system tuning and optimisation.

In general, multimedia traffic may be classified as Data, Audio and Video traffic. Audio and video represent real-time traffic while data represents non-real time traffic. Each traffic class could be characterised according to the traffic behaviour and QoS requirements. For instance, there are two main factors that can have an influence on the behaviour of the video traffic: QoS requirements and the encoding schemes [Stamoulis94].

There are many traffic models that have been proposed, starting from a basic model to a more complex one [Izquierdo96, Heyman92, Doulamis96, Rose95b, Habib92, Daigle86, Frost94]. Generally, Multimedia traffic models are based on a stochastic process and most of the traffic models use Markov Chain (MC) method because it can easily be used to characterise the alternating arrival process [Habib92]. The simplest and the most commonly used traffic model is the simple Poisson model which assumes that the arrival process is a Poisson process. However, for a high speed network, the traffic is more bursty than in a Poisson process [Liu92]. Complex traffic models are useful only when their parameters can be estimated accurately. In some models, it is possible to achieve different classes of traffic characterization by varying the model parameters even when the model is simple (for instance On/Off source model).

Nowadays, video is increasingly becoming an important component of multimedia communications because of the increased demand for video and rapid advances in coding algorithms [Kuo98]. In order to simulate the traffic generation process, the work focused on video stream of multimedia traffic. The main reason behind the selection of this type of traffic is the complex behaviours of such traffic [Mashat98, Mashat99, Mashat2000]. Moving Picture Expert Group (MPEG) has been selected to present coded (compressed) video streams because it is widely available, and has been standardised by the Consultative Committee on International Telegraphy and Telecommunications (CCITT), which was renamed by ITU-U.

In this paper, we introduce a component-based workload generation tool. The tool has many features such as reusability, interoperability, maintainability, adaptability and distribution.

2- Software Components

2.1-Introduction

An application or a software tool usually consists of a single monolithic binary file. Once the application is generated, it doesn't change until the next version is recompiled and shipped. Changes in the operating systems, hardware, and customer desires must all wait for the entire application to be recompiled [Rogerson97]. The application becomes older and more outdated when it is shipped. This is because the entire software industry rushes on into the future. With the current fast change in the software industry, applications cannot be static after they have been shipped. The solution is to break the monolithic application into components as shown in Figure 1. This means that any application is developed based-on component, which makes it adaptable to change.

When the technology advances, new components can replace the existing components that build up application. Figure 2, illustrates that the new improved component D replaced the old component D of Figure 1, therefore, the applications becomes up to date. The application is no longer a static entity destined to be out of date before it is shipped. Instead the application evolves gracefully over time as new components replace older components. Entirely new applications can be built quickly from existing components.

There are many software technologies are Component Object Model (COM) [Rubin99, COM99, Geraghty99, and chung2000] and Common Object Request Broker Architecture (CORBA)[Geraghty99, chung2000, CORBA97, Hoque98, and Stama99]. Building and deploying software systems across the enterprise is a complex task. COM and CORBA provide a powerful framework for accomplishing this.

With COM and CORBA technologies, we can very easily develop heterogeneous distributed systems.

2.2. Distributed Component Object Model (DCOM) Overview

DCOM refers to both specifications and implementation developed by Microsoft Corporation, which provides a framework for integrating components [Rubin99, COM99, Geraghty99, chung2000]. Distributed COM is an extension to COM that allows network-based component interaction.

COM is a binary compatibility specification and associated implementation that allows clients to invoke services provided by COM-components (COM objects). COM servers may be written with a different language and an entirely different operating system. Services implemented by COM objects are exposed through a set of interfaces that represent the only point of contact between clients and an object (a component).

As shown in Figure 3, there are three methods where a client can access COM objects, which are provided by a server [COM99]. The three methods are In-process server, Local Object Proxy and Remote Object Proxy.

- In-process server: The client can link directly to a library containing the server. The client and server execute in the same process.
- Local Object Proxy: The client and server are running in different processes but on the same machine. The client can access a server through an inter-process communication mechanism. This mechanism is actually a Lightweight Remote Procedure Call (LRPC).
- Remote Object Proxy: In this method, the client and server are running on different machines. The client can access a remote server through network communication, which is accomplished through Remote Procedure Call (RPC). The mechanism supporting access to remote servers is called DCOM.

The sharing of data between the client and server is simple if they are in the same process. In the local server or remote server, COM must format and bundle the data in order to allow client and server share it. This process of preparing the data is called marshalling. Marshalling is accomplished through a "proxy" object and a "stub" object. COM creates the "stub" in the component's server and has the stub manage the real interface pointer. COM then creates the "proxy" in the client's process, and connects it to the stub. The proxy then supplies the interface pointer to the client.

The client calls the interfaces of the server through the proxy, which marshals the parameters and passes them to the server stub. The stub unmarshals the parameters and makes the actual call inside the server component. When the call completes, the stub marshals return values and passes them to the proxy, which in turn returns them to the client.

2.3.Overview of CORBA

The Common Object Request Broker Architecture (CORBA) [Geraghty99, chung2000, CORBA97, Hoque98] is an open distributed object-computing infrastructure being standardized by the Object Management Group (OMG).

2.3.1. CORBA ORB Architecture

Figure 4 illustrates the primary components in the CORBA ORB architecture. These components are object implementation, client, Object Request Broker (ORB). ORB interface. CORBA IDL stubs and skeletons, Dynamic Invocation Interface (DII), ~ Dynamic Skeleton Interface (DSI), and object adapter.

Object implementation defines operations that implement a CORBA IDL interface. Object (component) implementations can be written in a variety of languages including C, C++, Java, Smalltalk, and Ada.

Client is the program entity that invokes an operation on an object implementation.

Object Request Broker (ORB) provides a mechanism for transparently communicating client requests to target object implementations. The ORB simplifies distributed programming by decoupling the client from the details of the method invocations. This makes client requests appear to be local procedure calls. When a client invokes an operation, the ORB is responsible for finding the object

implementation, transparently activating it if necessary, delivering the request to the object, and returning any response to the caller.

ORB Interface is a logical entity that may be implemented in various ways (such as one or more processes or a set of libraries). To decouple applications from implementation details, the CORBA specification defines an abstract interface for an ORB. This interface provides various helper functions such as converting object references to strings and vice versa, and creating argument lists for requests made through the dynamic invocation interface described below.

CORBA IDL stubs and skeletons serve as the "glue" between the client and server applications, respectively and the ORB

Dynamic Invocation Interface (DII) allows a client to directly access the underlying request mechanisms provided by an ORB. Applications use the DII to dynamically issue requests to objects without requiring IDL interface-specific stubs to be linked in.

Dynamic Skeleton Interface (DSI) is the server side's analogue to the client side's DII. The DSI allows an ORB to deliver requests to an object implementation that does not have compile-time knowledge of the type of the object it is implementing.

Object Adapter assists the ORB with delivering requests to the object and with activating the object.

3- Related issues

3.1. Workload Generation

Any study of high speed networks requires a workload to test the performance of designs based on a particular traffic model [Liu92]. There are many traffic models, which approximate the traffic characteristics are used in these performance studies [Schuler96] [Celandroni97]. Thus, a workload can be presented as generated traffic with specific characteristics. Generally, two different approaches to generate traffic for measurement and simulation may be identified as:

- **Replay of saved traffic:** This is a storage based generation, where a pre-recorded or predefined traffic sequence is reproduced during the measurement. This approach is suitable for initial functional testing because of its determinism and simplicity. However, this approach is limited due to the availability of reasonable memory. Therefore, this approach is unsuitable for validation.
- **Stochastic based:** This approach can be regarded as a 'Black Box' approach. The traffic is generated according to the class of the stochastic process (e.g. renewal) or source (e.g. on-off). The traffic is generated based on the process or source parameters. By using this approach, it is possible to generate a long traffic stream with various behaviours. However, the quality of the generated traffic depends on the how well the selected traffic parameters are.

A number of models have been proposed as approximations of individual and/or aggregate traffic sources in a high speed network. However, it is argued that complex traffic models are useful only when their parameters can be estimated accurately.

In this paper, for the sake of the explanation, only one type of traffic media has been selected as a case study namely; variable bits rate video traffic. Then, it has been focused to generate a synthetic variable bit rate video traffic based on the approximation of MPEG traffic behaviour.

3.2. MPEG Encoder

MPEG is an example of variable bit rate video traffic. Generally speaking, video sequences contain a significant amount of statistical and subjective redundancy within, and between, frames. The ultimate goal of the video source coding is the bit-rate reduction for the storage and transmission. This is done by exploring both statistical and subjective redundancies, and to encode a 'minimum set' of information using entropy coding techniques. This usually results in a compression of the coded video data when compared to the original source data. The performance of video compression techniques depends on the amount of redundancy contained in the image data, as well as, on the actual compression techniques

used for coding. With practical coding schemes, a trade-off between the coding performance (high compression with sufficient quality) and the implementation complexity is targeted [Sikora98].

The basic scheme of MPEG coding is to predict motion from frame to frame in a temporal direction, and then to use DCTs to organise the redundancy in the spatial directions. Thus, MPEG coding is a combination of interframe and intraframe coding techniques. Considering the output of an MPEG encoder, the reduction can be achieved by producing three types of frames: I, P and B (see Figure 5):

- **I Frame (Intra frame):** I frames are simply frames coded as a still image. The coding of this type of frame does not need any reference to another frame. Temporal redundancy is not taken into account. An 'I' frame is always an access point in the video sequence.
- **P Frame (Predictive frame):** P frames are predicted from the most recently reconstructed I or P frame. This frame is coded using a motion compensated prediction mechanism, which exploits both spatial and temporal redundancies.
- **B Frame (Bidirectional predictive):** B frames are predicted from the closest two I or P frames, one in the past and one in the future. Coding B frame achieves the highest possible compression ratios.

As a result, MPEG can be distinguished from other encoding schemes by bi-directional temporal prediction [Conti96]. Each of these frames uses a different coding algorithm. An MPEG encoder repeats these frames periodically. Each frame contains a two dimensional array of picture elements called pixels. The output of the encoded stream (the sequence of decoded frames) contains a deterministic periodic sequence of frames such as [IBBPBBPBBPBB] which is called Group Of Pictures (GOP). The selection of the encoding sequence is a tradeoff between latency, compression and error propagation. The B and P frames are preferred to I frame in terms of reducing the overall data rate for compressed video stream. However, I frame is necessary because it can be used to terminate the propagation of error. This is due to the ability of decoding the I frame without a reference to any other frames. Thus, it is typical to limit the maximum length of the GOP.

The aim of this paper is to develop a component-based tool to generate and emulate multimedia traffic similar to real multimedia traffic. The tool will be used to generate different types of artificial traffic (Video, Audio and Data) based on some selected traffic models. In addition, the tool can be used to demonstrate the traffic transmission through an ATM output buffer (ATM multiplexer), including the multiplexing of two or more traffic source (such as video stream) into a single channel.

4- The Design of the Component-Based Tool

Two key design issues addressed in the traffic generator are calibration and validation. The calibration process determines the profile and patterns (traffic characterisation) of the different media types required by an application. Validation is the process of comparing the traffic generated by scenarios from the traffic generator with those of real applications. An important part of this application-level traffic generator is the availability of multimedia traffic sources. The traffic generator should provide a wide variety of multimedia applications, including video, audio and data traffic.

The component-based multimedia workload tool (traffic generation and simulation tool) as shown in figure 6 has been designed as three software components namely: modelling (traffic generation) component, buffering component and multiplexing component.

Since MPEG traffic has been selected to demonstrate the generation and simulation process as an example of multimedia traffic, then we will focus only on MPEG traffic.

4.1. Modelling (Traffic generation) component:

This component can be used to map the traffic behaviour (statistical parameters) into some selected traffic models, such as on-off, IPP, and MMPP [Izquierdo96, Heyman92, Doulamis96, Rose95b, Habib92, Daigle86,





Frost94]. The Traffic generation component is used to generate an artificial (synthetic) MPEG sequence of frames. The generated traffic is generated based on the selected traffic model. In addition, the traffic class (low, moderate and high activity) can be selected to represent various types of MPEG video stream. As result, the generated traffic should be similar to the real MPEG sequence.

The traffic model has been designed as a Markov chain [Habib92]. The Markov chain process has been used because its parameters can be found easily and it can be easily analyzed. This could be helpful to find the most appropriate model. The chain can be described as set of states. Each state represents a unit of the traffic stream (in our case, the traffic unit is an MPEG video frame size). The transition from one state to another is controlled by a stochastic process, which is based on the traffic characteristics. The following code shows that the modelling component has an interface called Imodel. The Imodel interface defines a single function called generatetraffic. The implementation of the generatetraffic function is done in the derived class modelling. Figure 7 shows the technique used in our model to generate the synthetic traffic sequence:

```
Interface Imodel
{
 Virtual void—stdcall generatetraffic ( );
}
Class modelling : public Imodel
{
Virtual void—stdcall generatetraffic ()
{
// implementation of the generatetraffic function ;
}
```

The following pseudo code describes the generatetraffic function

```
Get the number of state (N)
Cur_State = initial state = State1
While
X= RND( )
If (X> Trans_Matrix[cur_state]) move to next state → generate a traffic based on that state
Else If (X< Trans_Matrix[ cur_state]) move to previous → generate a traffic based on that state
Else stay in the current state → generate a traffic based on that state.
Do until end of the traffic sequence.
```

4.2. The Buffering component:

This component simulates the queuing process (for example, at an ATM multiplexer) of one or more MPEG streams which was/were generated from traffic generation component. In the ATM traffic management context, it is common to test the Quality of Service (QoS) performance in terms of data lost ratio and delay constraints at an ATM multiplexer, and to efficiently allocate the buffer size and bandwidth resources [Krunz96]. This buffering component can be used to perform several simulation experiments, and presents the simulation results when multiple MPEG streams, with various scene activities, are multiplexed. The main objective of these experiments is to demonstrate the impact of the traffic behaviour and traffic activities on QoS requirements.

We have simulated the transmission of various video connections on an ATM multiplexer with a single link, and a buffer whose size (B) can be determined by the delay constraints (D) on data transmissions out of the multiplexer: ($B=D\cdot C$), where (C) is the link speed. In other words, the maximum queue length is bounded by the link speed and delay constraints. The buffer size can be also determined according the satisfied size. In our simulation, the cells arrive at the multiplexer from a number of real video MPEG connections (based on the generated sequence). Each connection generates a frame consisting of a variable number of cells (see Figure 8). For our sequence, the connection rate is 24 frames/sec. The FIFO service discipline policy is employed at the multiplexer. For each experiment, the link speed can be adjusted to satisfy any a system load (system utilisation).

If the system capacity (i.e. the buffer is full) is exceeded, then any incoming arrivals will be lost. Furthermore, larger buffer sizes will increase the waiting time for arrivals to be served. Therefore, a trade-off between the delay and cell loss requirements should be achieved. However, the cell losses in most cases are very important,





because standard coding schemes (such as MPEG) are not designed for the compression of video, which are transmitted on a medium where a loss of data is possible [Rose95b]. Thus, our primary measure of interest is the Cell Loss Ratio (CLR). However, the multiplexer may implement a particular frame (packet) discard policy, called Pushout, where in the event of one or more cell losses the whole frame (or packet) of which the lost cells are part of is dropped. Studies have shown that such a policy improves both the throughput performance and network efficiency [Romanow94] [Manthorpe96].

The following code shows the implementation of the traffic buffering component. The component has two interfaces: Ibuffer and Imfeeding. The Ibuffer interface defines a single function called sbuffer. The Imfeeding interface defines a single function called mfeed.

Figures 9, 10 and 11 show the detailed design of the functions (sbuffer and mfeed) of the traffic buffering component.

```
Interface IBuffer
{
  virtual void –stdcall sbuffer( );
// sbuffer is the name of the function.
};

Interface Imfeeding
{
  virtual void—stdcall mfeed( );
};

class buffer: public Ibuffer, public Imfeeding
// buffer is the  name of derived class.
{
// Here is the implementation of the sbuffer function
// Here is the implementation of mfeed function
}
```

The following is the pseudo code of the sbuffer function.

```
Read Size Frame from file
Compute number of Cells
If Size Frame is divisible by 48*8 then
Cells=Frame size/(48*8)
      Else Cells=Frame size/(48*8)
Total Cells=Total Cells + Cells
If Cells <= Service_Rate Begin If
      Drop=0
      If Cells + Buffer_Con <= Service_Rate
Begin If
         Bufer_Con =0
      Else Bufer_Con = Cells + Bufer_Con -
Service_Rate
End If
Else
      Rest = Cells - Service_Rate
      If Rest + Bufer_Con > Bufer_Size
Begin If
      Drop = Rest - (Buffer_Size - Buffer_Con)
      Buffer_Con = Buffer_Size
      Else
         Drop = 0
      Buffer_Con = Rest + Buffer_Con
End If
   End If
```

However, when multiple streams are feeding into a single buffer, the following pseudo code of mfeed function has been used:

```
Read Size Frame1 from file one
If Frame1 is not first frame
Begin If
      Read Size Frame2 form file two
      If Frame2 is not first frame
      Begin If
         Read Size Frame3 form file three
      End If
End If
Add all Frame Size
Compute number of Cells
If Cells <= Service_Rate
Begin If
      Drop = 0
      If Cells + Buffer_Con <= Service_Rate
      Begin If
         Buffer_Con = 0
      Else Buffer_Con = Cells + Buffer_Con
– Service_Rate
End If
```

```
Else
    Rest = Cells - Service_Rate
    If Rest + Buffer_Con > Buffer_Size
    Begin If
    Drop = Rest - (Buffer_Size - Buffer_Con)
        Buffer_Con = Buffer_Size
    Else
        Drop = 0
  Buffer_Con = Rest + Buffer_Con
End If
  End If
```

5- The Multiplexing Component

In an ATM network, cells have to be merged from different sources and routed to different destinations via switch paths. In this way, the cells will share the transmission links for part of their journey. The process of multiplexing cells involves temporary storage of cells in a finite sized buffer and the arrival cells form a queue in order to be served. Therefore, the main task for the multiplexing component is to provide a temporary storage for the multiplexed arrival cells. Another advantage of the multiplexing process is to enable a large number of sources to share network resources, such as the buffer and link capacities. The buffer could be represented as a queuing process. This type of process is known as an ATM Multiplexer [Perros96]. We usually consider a model where a number of sources emit their traffic streams directly into the multiplexer which has one output port. This is an idealisation, because in reality most source streams are multiplexed into a smaller number of trunks when they enter a switch. It is obvious that this makes no significant difference to the results. In our tool, we have designed a case in which multiple video streams with various behaviours (variable bit rate or constant bit rate) are multiplexing and showing their impact on the network utilisation.

6- Tool implementation

The tool consists of many components: traffic generator, buffering and multiplexer.

The traffic generator component generates video frames and stores these video frames in a file. The generator supports multithreading. Therefore, it can generate many video files at the same time.

The buffer is working as a queue for one or more video streams which were generated from the traffic generator. The buffering component is built, because in the ATM traffic management context, it is common to test the Quality of Service (QoS) performance in terms of data lost ratio and delay constraints. The buffer component also allocates the buffer size and bandwidth resources. It also determines the service rate which is suitable for each video file.

One or more video files can be loaded into the multiplexer. This is because in the ATM networks, cells from different sources can be merged and routed to different destinations via switch paths.

The prototype was implemented using C++ programming language and Distributed Component Object Model (DCOM) technology. The main purpose behind the building of the tool is to test the functionality of the traffic generator based on some selected models. This can be achieved by examining both the appropriateness and the limitations of the presented models, we need to know whether or not the models are able to approximate the behaviour of the real MPEG sequence. This can be achieved by comparing the behaviour of the model and the original empirical data in terms of the statistical distribution [Izquierdo96].

. Figure 12 shows the main tasks of the generation and simulation process.

7- The Tool Validation

In order to examine the limitations and the appropriateness of the generated traffic, we first compare the distribution parameters for both; the tool and the empirical (actual) stream. A synthetic MPEG stream has been generated based on the Markov Modulated Poisson Process (MMPP) model [Frost94]. Then, the main statistical parameters have been estimated. Table 1 shows that the parameters for both the actual traffic and the generated traffic have values that are close to those of the empirical data. In order to simulate the impact of the generated traffic on an ATM multiplexer (to test the QoS in terms of the data (call) drop ratio and the associated delay), the generated



stream has been used in the buffering component. For the sake of testing a wide range of scenarios, a variety of video stream activities have been used. Three MPEG streams have been used namely; Term, Bond and video conference. The simulation results indicate that the tool is a good traffic tool for approximating a sequence with variance behaviour (see tables 2 ,3 and 4). However, the video conference stream shows better approximating in term of Cell Loss Ratio (CLR) than the Bond stream.

MPEG Sequence	AVG	MAX (peak)	MIN	STDV
Bond	24308	244592	1912	**25694**
MMPP Model	24305	109074	6321	**22375**
Term	10904	79560	312	**10158**
MMPP Model	10912	7930	404	**8812**
Video conference	6030	46200	904	**11603**
MMPP Model	6013	45042	926	**11532**

Table 1

Sequence	CLR
Real Sequence (bond)	**0.12596**
MMPP Model (High)	**0.08836**

Table 2

Sequence	CLR
Real Sequence (term)	**0.00073**
MMPP Model (Moderate)	**0.00005**

Table 3

Sequence	CLR
Real Sequence (video conference)	**0.07951**
MMPP Model (Low)	**0.07924**

Table 4

8- Discussion

There are many advantages from generating a synthetic video traffic especially at performance studies. The performance studies can not be carried out without providing the actual video traces. Furthermore, a stochastic model encompasses many realisations (sample path), which represent 'structurally' similar but not identical streams [Krunz96]. Therefore, generated streams are ideal for performance evaluation studies especially statistical multiplexing studies. The following could summarize the main achievements of this paper

- Provide a tool, which is used to model (represent) and generate synthetic multimedia traffic. Then, examine the performance of the generated traffic on an ATM multiplexer.
- Provide an educational tool to present traffic modeling and transmission of an ATM network in a simple way based on GUI mode.

However, there are many points that need to be considered in order to evaluate the achievements of this paper:

- Simple traffic models have been used in the modeling stage. However, complex traffic models are useful only when their



parameters can be estimated accurately.

- This paper is not just implementing simple traffic models; it also maps the multimedia traffic characteristics to the model parameters. In addition, the paper introduces an integrated tool showing many stages of the traffic generation and transmission; modeling, generating, buffering and multiplexing.
- In the performance evaluation test, the paper focused only on a particular part of an ATM multiplexer; output buffering.
- For that sake of explanation, only one type of multimedia traffic has been selected for the generation stage (MPEG traffic). This is because of the complexity associated with the traffic behaviour. However, The tool can be used to generate more than one traffic type. Thus, it would be possible and easier to generate another media traffic by varying the parameters of the traffic model.
- The tool was designed and implemented in a simple manner using component technology.
- The tool has been implemented using visual C ++ and Interface Description Language (IDL).

1- References

[Conti96] M Conti, E Gregori and A Larsson, 'Study of the Impact of MPEG-I Correlations on Video Sources Statistical Multiplexing', IEEE Journal on Selected Areas in Communications, Vol 14, No. 7, September 1996.

[Daigle86] J Daigle and J Langford, 'Models for Analysis of Packet Voice Communications Systems', Journal on selected areas in communication, Vol. Sec-4, No. 6, September 1986.

[Doulamis96] A. Doulamis, N. Doulamis and G. Konstantoulakis, 'Traffic Characterisation and Modelling of VBR Coded MPEG Sources', 4th IFIP workshop on Performance Modelling and Evaluation of ATM Networks, July 1996.

[Frost94] Vector Forst and Benjamin Melamed, 'Traffic Modelling For Telecommunications Networks', IEEE Communications Magazine, March 1994.

[Habib92] I Habib and T Saadawi, 'Multimedia Traffic Characteristics in Broadband Networks', IEEE Communications Magazine, July 1992.

[Heyman92] Daniel Heyman, Ali Tabatabai and T. V. Lakshman, 'Statistical Analysis and Simulation Study of Video Teleconference Traffic in ATM Networks', IEEE Transactions on Circuits and Systems for Video Technology, Vol. 2, No. 1, March 1992.

[Izquierdo96] M. Izquierdo and D. Reeves, 'A survey of Source Models for Variable Bit Rate Encoded Video', Multimedia Systems Journal, August 1996.

[Liu92] Heng Liu, 'Traffic Shaping for Congestion Control in High speed ATM Networks', M.Sc. Thesis, Department of Computation of Science, University of Sakätchewan, Saskatoon, August 1992.

[Mashat98] A. Mashat and M. Kara, 'The Impact of Synchronising MPEG Streams on Bandwidth Allocation', Proceedings of the 14th UK Performance Engineering Workshop, July 1998.

[Mashat99] A. Mashat and M. Kara, Performance Evaluation of a Scene-based Model for VBR MPEG Traffic, presented in *the IFIP International Conference on Modelling and Performance Evaluation of Computer Systems and Networks (Performance'99)*, Istanbul, Turkey, August1999.

[Mashat2000] A. Mashat and M. Kara, Performance Evaluation of a Scene-Based Model for VBR MPEG Traffic, System Performance Evaluation: Methodologies and Applications, E. Gelenbe Editor, CRC Press LLC, ISBN 0849323576, March 2000.

[Rose95a] O. Rose, 'Statistical properties of MPEG video traffic and their impact on traffic modelling in ATM systems', Report No. 101, Institute of Computer Science, University of Wurzburg, February 1995.

[Rose95b] O. Rose, 'Simple and Efficient Models for Variable Bit Rate MPEG Video Traffic', Report No. 120, Institute of Computer Science, University of Wurzburg, July 1995.

[Sikora98] T.Sikora, 'MPEG Digital Video Coding Standards.' In Digital Electronics Consumer Handbook, McGraw Hill Company, Available in http://bs.hhi.de/mpeg-video/





papers/sikora/mpeg1_2/mpeg1_2.htm.

[Stamoulis94] G Stamoulis, M Anagnostou, 'Traffic source models for ATM networks: a survey', Computer Communications Vol 17, number 6, June 1994.

[Rogerson97] D. Rogerson 'Inside COM Microsoft Component Object Model' Microsoft Press, 1997

[Rubin99] W. Rubin and M. Brain 'Understanding DCOM' Prentice Hall PTR, 1999

[COM99] "Component Object Model (COM), DCOM and Related Capabilities " Software Technology.

http://www.sei.cmu.edu/str/descriptions/com-body.html.

[Geraghty99] R. Geraghty, S. Joyce, T. Moriarty and G. Noone ' COM-CORBA Interoperability' Prentice Hall PTR, 1999.

[Chung2000] P. Chung, Y. Huang, S. Yajnik, D. Liang, J. Shih, C. Wang, and Y. Wang "DCOM and CORBA Side by Side, Step by Step, and Layer by Layer"

http://www.bell-labs.com/~emeral/dcom_ corba /Paper.html .

[CORBA97] http://www.cs.wustl.edu/~sch midt/CORBA-docs/corba2.0.ps.gz.

Hoque98] R. Hoque 'CORBA 3' IDG Books Worldwide, Inc, 1998.

[Slama99] D. Slama, J. Garbis, and P. Russell 'Enterprise CORBA' Prentice Hall PTR, 1999.

[Eassa2000] F. Eassa "DCOM and CORBA Integration System at the Basic Programming Level", Al-Azhar Unversity Engineering Journal, January 2000.

Monolithic Application

Component Application

Component A
Component C
Component B
Component D
Component E

Figure 1. Breaking a monolithic application into components

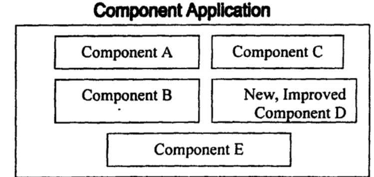


Figure 2. A new, improved component D replaced the old component D

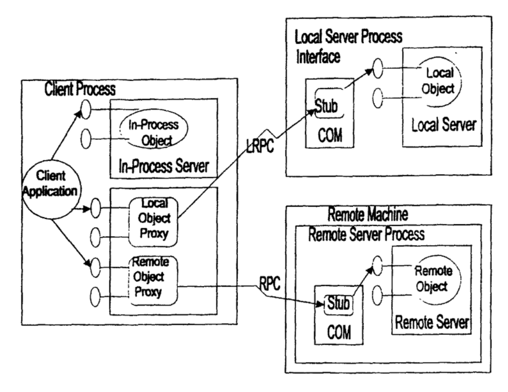


Figure 3. Component Object Model (COM) and its accessing methods

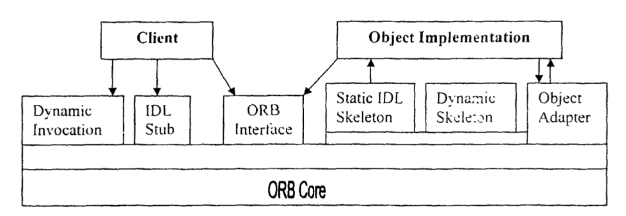


Figure 4. The Structure of Object Request Broker Interface

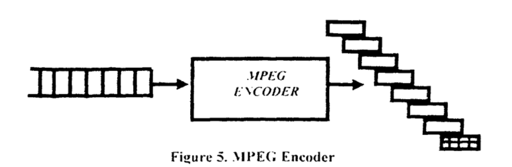


Figure 5. MPEG Encoder



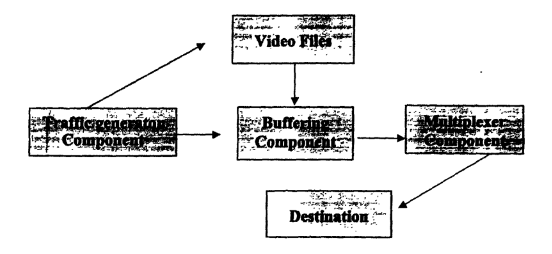


Figure 6. The Design Tool

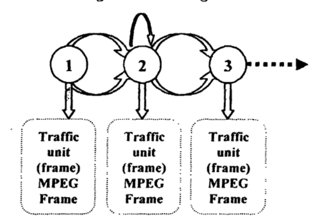


Figure 7. The technique of generation of synthetic traffic sequence

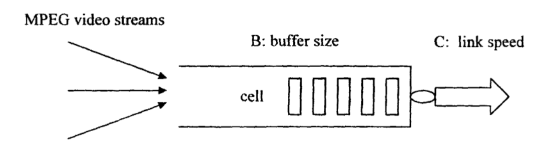


Figure 8. The transmission of various video connections

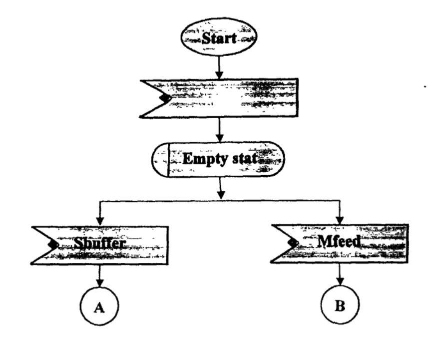


Figure 9. The behavior of the buffer class.

A
Read the frame from file "stream"
If End of File "Stream"
Yes
Stop state
Compute Number of Cells
If #Cells <= Service_Rate
Yes
1- Drop=0
2- Compute Buffer Content
Assignment Rest to Cells Service_Rate
If Rest + Buffer_Con > Buffer_Size
Yes
1- Compute Drop.
2- Compute Buffer Content.
1- Drop =0
2- Compute Buffer Content.
Write Drop in File
Writing state

Figure 10. The detailed design of the Sbuffer function.



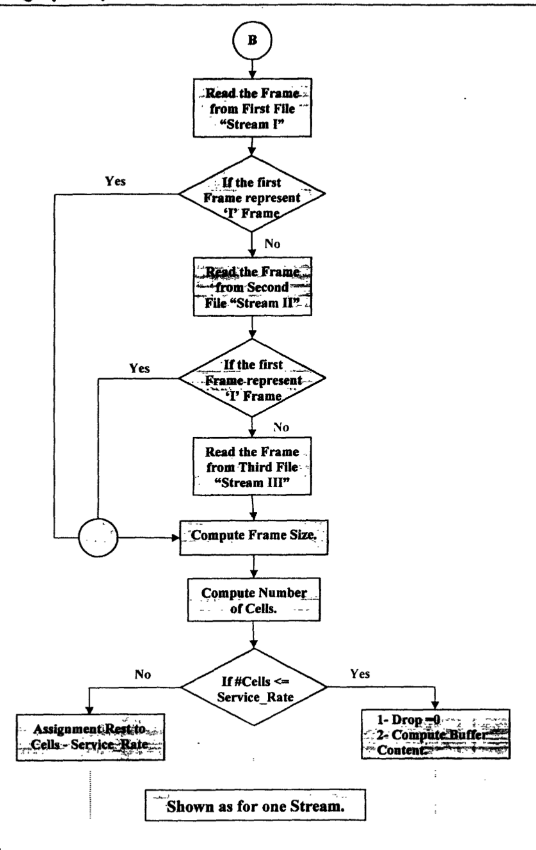


Figure 11. The detailed design of the Mfeed function

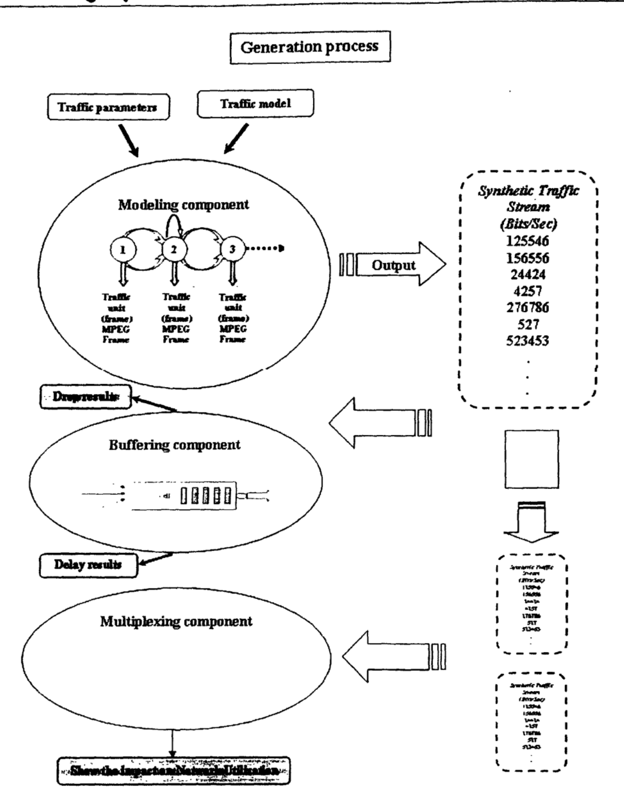


Figure 12. The main tasks of the generation generation and simulmulation process.

الأستاذ الدكتور / حمدي عبد العظيم

ضيفنا العزيز في رحلة هذا العدد هو العالم والأستاذ الجليل أ.د/ حمدي عبد العظيم عبد اللطيف رضوان، والذي بدأ رحلة عطاءه العملية بعد تخرجه من كلية التجارة جامعة الأزهر شعبة اقتصاد كباحث اقتصادي بمكتب وزير المالية عام ١٩٧٣م حتى ١٩٧٩م، وقد أيقن أستاذنا الفاضل أهمية المسيرة العلمية في حياته وأهميتها في حياة وتطوير الدولة بصفة عامة، فحصل على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية من جامعة الأزهر ليبدأ رحلته العلمية بتعيينه مدرسا مساعدا عام ١٩٧٩م بقسم الاقتصاد بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ذلك الصرح الشامخ المعني ببناء وإمداد المجتمع المصري والعربي بالموارد البشرية المؤهلة والقادرة على القيادة في مختلف المواقع التنموية، وقد حصل عالمنا الجليل على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية عام ١٩٨٢م ليبدأ رحلة عطائه العلمية بعد تعيينه مدرسا ثم أستاذا للاقتصاد عام ١٩٩٣م ليساهم بذلك في بناء العديد من العقول المؤهلة علميا للعمل في كافة القطاعات التنموية من خريجي أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

ولحرصه المبكر على التزود بالعلوم الحديثة فقد قام بمهمة علمية في الولايات المتحدة الأمريكية بجامعة " تمبل " بولاية بنسلفانيا من ٢يناير ١٩٨٣م حتى فبراير ١٩٨٤م لدراسة بعض المقررات الدراسية الحديثة والكمبيوتر ولإجراءات البحوث، وذلك بمنحة من هيئة المعونة الأمريكية.

ولتميز أستاذنا الفاضل في الجمع بين المنهجية العلمية والعملية، فقد كان أهلا للاختيار من القيادات العليا كي يساهم في إدارة أحد أهم المؤسسات العلمية في مصر والعالم العربي، حيث عُيّن عميداً لأكاديمية السادات فرع طنطا عام ١٩٩٣م حتى مارس ١٩٩٨م، ثم عميدا لمركز البحوث بالأكاديمية من إبريل ١٩٩٨م حتى ٢٠٠١/٩/١٤م ثم نائبا لرئيس الأكاديمية ابتداءً من ٢٠٠١/٩/١٥م .

ولنجاحه المستمر وعطائه المثمر في إدارة كافة المواقع التي تولى قيادتها؛ فقد توج رئيس الجمهورية ذلك باختياره رئيسا لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ابتداءً من ٢٠٠٣/١٠/٨م ليبدأ رحلة عطاء وبناء أخرى على المستوى الكلي لأهم صرح في مجال العلوم الإدارية في مصر .

وجدير بالذكر أن عطاء أستاذنا الجليل لم يقتصر على ذلك؛ بل كان له إسهاماته العلمية والعملية وعطائه المتعدد على المستوى القومي، حيث قام بالتدريس في العديد من الجامعات والمعاهد العليا، وساهم جليّاً في إثراء العملية التدريبية المعنية بتأهيل الكوادر البشرية والقيادية في كافة القطاعات، كما أن له سجلا حافلا في مجال العمل الاستشاري لتطوير المنظمات والعديد من المؤلفات والأبحاث العلمية التي أضافت إلى المكتبة العربية الكثير من القيم فضلا عن المساهمات العلمية الدائمة والمستمرة في الندوات والمؤتمرات المحلية والعالمية، وفيما يلي أهم هذه المساهمات :

أولا : العطاء العلمي في مجال التدريس :

١- قام بتدريس العديد من العلوم الاقتصادية لطلاب مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا بأكاديمية السادات، منها: المالية العامة، والنظرية الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، النقود والبنوك، اقتصاديات البنوك، التجارة الدولية، اقتصاديات السياحة، التمويل المحلي والأجنبي، التمويل المصرفي، الاقتصاد الإداري، التجارة الإلكترونية.

* يهدف هذا الباب إلى تتبع واستعراض السيرة الذاتية للعديد من العلماء في كافة مجالات العلوم الإدارية؛ تكريماً لهم، واستهداء بسيرتهم، لإنارة الطريق أمام كل من يبتغي سلوك أعظم الطرق؛ لبناء الأمم والحضارات ... طريق العلم والعلماء.

٢- قام بتدريس العديد من العلوم الاقتصادية لطلاب مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا بأكاديمية السادات، منها: المالية العامة، والنظرية الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية "دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات"، النقود والبنوك، اقتصاديات البنوك، التجارة الدولية، اقتصاديات السياحة، التمويل المحلي والأجنبي، التمويل المصرفي، الاقتصاد الإداري، التجارة الإلكترونية.

٣- قام بالتدريس لطلاب كلية التجارة (جامعة الأزهر) في العديد من المقررات، منها : النظام المالي في الإسلام، المصارف الإسلامية، اقتصاديات الدول العربية والإفريقية، اقتصاديات الصناعة والنقل .

٤- قام بالتدريس لطلاب كلية التجارة (جامعة طنطا)؛ مقررات: الضرائب غير المباشرة، والمنازعات الضريبية عام ١٩٩٣م – ١٩٩٦م .

٥- قام بالتدريس لطلاب كلية الحقوق (جامعة طنطا)؛ مقررات : المالية الإسلامية، ومبادئ علم الاقتصاد عام ١٩٩٣م – ١٩٩٦م .

٦- قام بالتدريس لطلاب الأكاديمية الإسلامية بباكستان؛ مقررات : المالية العامة، اقتصاديات الزكاة، النظام المالي في الإسلام، السياسات المالية والنقدية في الإسلام، مبادئ علم الاقتصاد، المشاكل الاقتصادية المعاصرة، مناهج في علم الاقتصاد الإسلامي، المدخل إلى دراسة الاقتصاد الإسلامي، التنمية الاقتصادية في الإسلام عام ١٩٨٨م – ١٩٨٩م .

٧- قام بالتدريس لطلاب المعهد العالي التكنولوجي بالعاشر من رمضان؛ مقررات: النقود والبنوك، والتجارة الخارجية، التحليل الاقتصادي الجزئي.

٨- قام بالتدريس لطلاب التعليم المفتوح (جامعة القاهرة)؛ مقررات: النقود والبنوك، المالية العامة، نظرية اقتصادية، تجارة دولية.

ثانيا: المشاركات والمساهمات العلمية في المؤتمرات المحلية والعالمية:

١- المؤتمرات المحلية :

١٩٨٤ المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا بالإسكندرية .

١٩٨٥ المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد القومى للإدارة العليا بالإسكندرية .

١٩٨٦ المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا بالإسكندرية .

١٩٨٧ المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا بالإسكندرية .

مايو ١٩٨٤ مؤتمر التضخيم في مصر (نقابة التجاريين – طنطا).

١٩٨٥ مؤتمر الضرائب الجمركية (جمعية إدارة الأعمال العربية)، بورسعيد .

١٩٨٥ مؤتمر الاقتصاديين المصريين العاشر (جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع عن السياسة المالية في مصر)، القاهرة .

١٩٨٦ مؤتمر النقل في مصر (الجمعية العربية للنقل)، القاهرة.

١٩٨٧ مؤتمر التنمية المحلية في مصر (العريش) .

١٩٨٧ مؤتمر التنمية المحلية في مصر (كلية التجارة – جامعة المنصورة)، القاهرة .

١٩٨٨ مؤتمر السياحة في مصر (كلية التجارة – جامعة المنصورة)، القاهرة .

١٩٨٨ مؤتمر شركات توظيف الأموال (المصرف الإسلامي الدولى للاستثمار والتنمية)، القاهرة .

١٩٨٨ مؤتمر الدخول والأسعار (جامعة المنصورة) .

١٩٨٩ مؤتمر الشركات المتعثرة .

١٩٩٠ مؤتمر الحسابات العلمية (جامعة عين شمس).



١٩٩١ مؤتمر نحو إنشاء سوق إسلامية مشتركة (مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي)، جامعة الأزهر .

نوفمبر ١٩٩٢ المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين (جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع)، القاهرة.

١٩٩٥ مؤتمر كلية التجارة (جامعة الزقازيق – فرع بنها).

١٩٩٦ مؤتمر مركز الشيخ صالح للاقتصاد الإسلامي .

١٩٩٦ مؤتمر السلامة والصحة المهنية (أكاديمية السادات فرع طنطا) .

١٩٩٧ مؤتمر جامعة عين شمس عن تنمية الصادرات (كلية التجارة) .

١٩٩٧ مؤتمر كلية التجارة جامعة الأزهر فرع البنات .

١٩٩٧ المؤتمر السنوي للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

١٩٩٨ مؤتمر الجريمة الاجتماعية، جامعة الأزهر .

أكتوبر ١٩٩٨ مؤتمر التنمية البشرية والمجتمعات الجديدة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية .

يناير ٢٠٠١ مؤتمر إدارة مشروعات البنية الأساسية باستخدام B.O.T .

٢ – المؤتمرات الدولية :

ديسمبر ١٩٨٣ المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد، سان فرانسيسكو.

١٩٨٦ مؤتمر القيم الاجتماعية وإدارة المؤسسات، سطيف، الجزائر.

١٩٨٧ المؤتمر الدولي للسكان في العالم الإسلامي، المركز الدولي للسكان جامعة الأزهر .

١٩٨٧ مؤتمر تدريس الاقتصاد الإسلامي، باكستان .

١٩٩٩ مؤتمر الحوار البرلماني الأوروبي، مجلس الشعب، القاهرة.

ثالثا : العطاء في مجال الجمعيات العلمية والمهنية:

حرص أستاذنا الفاضل بالمساهمة بعطاء مهني غزير في العديد من الجمعيات العلمية والمهنية الآتية :

* عضو جمعية الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ج.م.ع .
* عضو جمعية الاقتصاد الأمريكية، الولايات المتحدة الأمريكية.
* عضو جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، جمعية علمية، القاهرة .
* عضو الجمعية العربية للنقل، القاهرة .
* عضو المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الاقتصاد، ج.م.ع.
* عضو الجمعية العامة لشركة أتوبيس غرب الدلتا التابعة للشركة القابضة للنقل البري والنهري .
* عضو الجمعية المصرية للأمم المتحدة بالقاهرة .
* عضو جمعية إدارة الأعمال العربية، جمعية علمية، القاهرة.
* عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع . .
* عضو جمعية الضرائب المصرية .
* عضو الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب .
* عضو المجالس القومية المتخصصة .
* عضو جمعية العاملين بالبحث العلمي .
* رئيس تحرير مجلة النهضة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، فرع طنطا .
* رئيس مجلس إدارة مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة .
* رئيس لجنة مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

رابعا : الأبحاث والمؤلفات العلمية :

لقد حفل سجل أ.د/ حمدي عبد العظيم بغزارة الأوراق والأبحاث العلمية؛ التي شارك بها في العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية، كما أن له أبحاث ومؤلفات علمية عديدة أثرت في المكتبة العربية، نذكر منها :

١ - أبحاث منشورة بمجلات علمية محكمة :

* التغيرات العالمية في أسعار الصرف وأثرها على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة. مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العددان (٤٠٧) و (٤٠٨) لسنة ١٩٨٧ .
* الآثار الاقتصادية لحركة السياحة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٠١) لسنة ١٩٨٥ .
* الآثار الاقتصادية للملكية الخاصة في ضوء الشريعة الإسلامية، مجلة مصر المعاصرة (٤٠٥) لسنة ١٩٨٦.
* أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثالث، ١٩٨٨ .
* دور السياسات المالية والنقدية في ترشيد استهلاك الغذاء في مصر، مجلة مصر المعاصرة، جمعية الاقتصاد السياسي والتشريعي، العددان يوليو / أكتوبر ١٩٨٩ .
* التكيف الهيكلي للمشروعات الصناعية في مصر، المجموعة الاستشارية الدولية ١٩٩٢ .
* مديونية الشمال ومديونية الجنوب، مجلة مصر المعاصرة، العددان (٤١٩) و (٤٢٠) لسنة ١٩٩٠ .
* أثر التغيرات الاقتصادية والأوربية على اقتصاد مصر وسياستها الاقتصادية في التسعينات. مجلة مصر المعاصرة، العددان (٤٢١) و (٤٢٢) يوليو / أكتوبر ١٩٩٠.
* The European Unity and Its Effects upon The Egyptian Economy, and The Arab Bank. Jime, winter 92/1993. No.190.
* بنك التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الأموال، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٦ .
* جرائم البورصة، مجلة مركز بحوث الشرطة، يوليو ١٩٩٨.
* تقييم المؤتمرات السابقة للقمة الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال، جمعية إدارة الأعمال العربية، العدد (٧٥) ديسمبر ١٩٩٦ .
* سعر الصرف وبرامج الإصلاح. مجلة البنوك، اتحاد بنوك مصر، العدد التاسع يوليو / أغسطس ١٩٩٧.
* كبوة النمو الأسيوية يوم الثلاثاء الأسود، مجلة النهضة الإدارية، سبتمبر ١٩٩٧ .
* البعد السادس لخصخصة البنوك العامة، مجلة البنوك، مايو / يونيو ١٩٩٨ .

كما أن ضيفنا يعكف حاليا على إثراء العمل البحثي بالموضوعات التالية :

* الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة .
* أثر العولمة على الاقتصاد المصري .
* إدارة الدين العام الداخلي .
* إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية .

٢ - أبحاث قدمت بالمؤتمرات المحلية والعالمية :

أ- **أبحاث المؤتمرات المحلية :**

١٩٨٥ ظاهرة تزايد النفقات العامة - أسبابها ونتائجها، المؤتمر السنوي العاشر للاقتصاديين المصريين عن السياسة المالية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع .

أكتوبر ١٩٨٥ ظاهرة اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار في مصر، المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، الإسكندرية .

١٩٨٥ التعقيدات الجمركية وأثرها على الإنتاج والاستثمار في مصر، مؤتمر الإدارة الجمركية، جمعية إدارة الأعمال العربية، بورسعيد .

١٩٨١ تطوير هيكل الموازنة العامة للدولة في مصر، المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، (نشر في مجلة الجماعة، وفي الكتاب السنوي للمؤتمر عام ١٩٨٢) .

١٩٨٢ كيفية تنمية حصيلة ضرائب شركات القطاع العام في مصر، المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد



القومي للإدارة العليا، (نشر في مجلة الجماعة، وفي الكتاب السنوي للمؤتمر عام ١٩٨٣) .

١٩٨٤ القروض بدون ضمانات وأثرها على الإنتاج والأسعار في مصر، المؤتمر السنوي لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا، (نشر في المجلة، وكتاب المؤتمر ١٩٨٥) .

مارس ١٩٨٦ النقل وتجارة مصر الخارجية، الجمعية العربية للنقل، القاهرة .

١٩٨٧ فاعلية الاستثمار في المحليات، مؤتمر التنمية المحلية في مصر، كلية التجارة -جامعة المنصورة.

١٩٨٧ دور السياحة في التنمية المحلية بشمال سيناء، مؤتمر التنمية المحلية بشمال سيناء، كلية الفنون التطبيقية العريش .

١٩٨٨ كيفية التعاون بين شركات توظيف الأموال والمؤسسات المالية والنقدية الإسلامية، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، القاهرة .

١٩٩٠ الطاقات العاطلة في القطاع العام الصناعي في مصر، مؤتمر الحسابات العلمية .

ديسمبر ١٩٩٠ العلاقة بين الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية، مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ .

١٩٩١ دور السوق الإسلامية المشتركة في تحقيق الاعتماد الجماعي الإسلامي على الذات، مركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي .

ديسمبر ١٩٩٢ دور الفنادق العائمة في تنمية السياحة في مصر، مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ .

١٩٩٢ التكيف الهيكلي لقطاع الصناعة في ظل التحرير الاقتصادي، المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع .

مارس ١٩٩٣ صلاحيات الإدارة في شركات قطاع الأعمال العام، ندوة مركز الأهرام للحسب الآلي والميكروفيلم.

١٩٩٦ الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي ... إلى أين؟ ندوة الأهرام .

١٩٩٧ الهندسة الضريبية لصناديق الاستثمار، مؤتمر أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - فرع طنطا .

١٩٩٧ قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في الميزان، ندوة ضمانات وحوافز الاستثمار، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - فرع طنطا .

يوليو ١٩٩٧ ملامح التنمية والاستثمار السياحي في مصر، ندوة الجوانب الإدارية للتنمية والاستثمار السياحي في مصر.

١٩٩٨ أثر إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي على السياحة في مصر، مؤتمر السياحة في مصر، كلية التجارة - جامعة المنصورة (نشر في الكتاب السنوي للمؤتمر).

١٩٩٨ التنمية البشرية والانطلاق الاقتصادي في جنوب الوادي وسيناء..

١٩٩٨ جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية مؤتمر الجمعية العربية المصرية للاقتصاد السياسي.

١٩٩٨ أبعاد خصخصة البنوك العامة وشركات التأمين.

١٩٩٩ تطوير الضريبة العامة على المبيعات وصولا إلى القيمة المضافة .

١٩٩٩ التهرب الضريبي في مصر .

ب- <u>أبحاث المؤتمرات الدولية :</u>

١٩٨٧ " التنمية البشرية في الإسلام "، المؤتمر الدولي للسكان في العام الإسلامي، المركز الدولي للسكان، جامعة الأزهر، القاهرة .

١٩٨٦ " القيم الاجتماعية وإدارة المؤسسات "، مؤتمر إدارة المؤسسات، سطيف، الجزائر .

١٩٩٨ المؤتمر الدولي للعلوم الاجتماعية، جامعة الأزهر .

١٩٩٩ مؤتمر الحوار البرلماني الأوربي، مجلس الشعب، القاهرة.

٣- <u>الكتب :</u>

١- السياسات المالية والنقدية في الميزان، مكتبة النهضة



المصرية، القاهرة ١٩٨٦.

٢- سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٧ .

٣- أربع ظواهر اقتصادية في مصر، الناشر المؤلف، توزيع مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٨ .

٤- فقر الشعوب، المعهد العالي للفكر الإسلامي ١٩٩٥ .

٥- خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعة الصغيرة في مصر ١٩٩٥ .

٦- دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، مكتبة دار النهضة المصرية ١٩٩٥، طبعة ١٩٩٩ .

٧- الجات والتحديات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – فرع طنطا ١٩٩٦ .

٨- مشروعات البوت (B.O.T) وأخواتها، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مركز البحوث ٢٠٠١.

٩- دراسات الجدوى الاقتصادية في البنوك الإسلامية ١٩٩٦، ١٩٩٨، ٢٠٠٠ .

١٠- خطاب الضمان في البنوك الإسلامية، ١٩٩٦ .

١١- التعامل في العملات الأجنبية في البنوك الإسلامية، ١٩٩٦.

١٢- اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٦، ٢٠٠١ .

١٣- قضية السكان في مصر. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – فرع طنطا، ١٩٩٧ .

١٤- غسيل الأموال في مصر والعالم. المؤلف، ١٩٩٧، ٢٠٠٠.

١٥- اقتصاديات السياحة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ١٩٩٧.

١٦- التعاون الاقتصادي الشرق أوسطي، ١٩٩٧ .

١٧- الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٨.

١٨- دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ومشروعات البوت (B.O.T) .

خامسا : العطاء في مجال التطوير المؤسسي والعمل الاستشاري :

إن المطالع لسجل أ.د/ حمدي عبد العظيم يلاحظ مدى حرص سيادته على أن تكون حياته العلمية والبحثية هي سبيله للعطاء الغزير في مجال التطوير المؤسسي والعملي؛ لبناء مؤسسات قادرة على مواجهة التحديات والتغيرات الدائمة والمستمرة؛ فقد شارك في العديد من الدراسات الاستشارية المعنية بتطوير المنظمات، من هذه الدراسات ما يلي :-

* دراسة استشارية لشركة مصر للهندسة والإنشاءات – تحليل عطاءات، ١٩٨١/٨٠ .
* قضية السكان في مصر – مكتب الاستشاريون العرب للإدارة ونظم المعلومات، ١٩٩٠.
* دراسة عن أسباب خسائر بعض شركات القطاع العام العاملة في مجال الصناعات الخشبية بالمنصورة ودمياط، ج.م.ع مقدم إلى وزير الإسكان، ١٩٨٦.
* دراسة عن معوقات التصدير في مصر (ضمن فريق بحث بالتعاون مع مركز تنمية الصادرات بجنيف ١٩٨٢).
* تقرير مشروع الموازنة العامة للدولة في مصر لعام ١٩٨٨ (نشر في مجلة الأهرام الاقتصادي – سبتمبر ١٩٩٨).
* تقرير عن مشاكل شركات القطاع العام في مصر (نشر في مجلة إدارة الأعمال ١٩٨٦).
* تقرير استراتيجي عن الاقتصاد المصري خلال عام ١٩٩١/٩٠- الاستشاريون العرب، ١٩٩٢ .
* دراسة للإصلاح الهيكلي لشركة النصر لصناعة السيارات ١٩٩٣/٩٢.
* دراسة استشارية عن معوقات الصادرات لقطاع الغزل والنسيج في ١٩٩٤/٩٣ .
* دراسة استشارية ضمن فريق بحث بالمجالس القومية المتخصصة؛ عن أثر اليورو على الاقتصاد المصري، وعن تمويل المشروعات القومية العملاقة .



* تقرير عن أثر الوحدة الأوربية على اقتصاديات الدول الأفريقية، مؤسسة الأبحاث والتسويق، السعودية، ١٩٩٣، الجريدة الاقتصادية منشور .
* بحث عن التعامل في أسواق العُملات الدولية (المعهد العالمي للفكر الإسلامي)، ١٩٩٣/٩٢.
* بحث في درلسات الجدوى الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣/٩٢.
* المشاركة في وضع خطة استراتيجية للسكان في مصر، المجلس القومي للسكان، ١٩٩٣/٩٢.
* الاشتراك في مشروع تقييم البنوك الإسلامية من الناحية الاقتصادية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥.
* رئيس فريق بحث هيكلة العمالة لإحدى شركات قطاع الأعمال في مجال صناعة الأسمنت، الشركة المالية والصناعية بكفر الزيات، ١٩٩٦.
* رئيس فريق بحث إعادة هيكلة نظم العمل في شركة توزيع كهرباء جنوب الدلتا ١٩٩٧.
* دراسة كيفية قراءة الخطة والموازنة العامة، جماعة تنمية الديمقراطية، تحديث الأداء البرلماني، ١٩٩٩.
* دراسة استشارية لوضع خطة استراتيجية قومية لمكافحة المخدرات ضمن فريق بحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩.
* دراسة استشارية عن اقتصاديات النقل في مصر في ضوء المتغيرات المعاصرة والسياسات الجديدة بالتعاون مع كلية الهندسة، جامعة القاهرة ٢٠٠١.

كما وأنه كعادته دائما حريص على العطاء المؤسسي القومي؛ فهو رئيس فريق الأكاديمية في الدراسة الاستشارية الحالية بعنوان " تشكيل كيان مؤسسي قومي لتنظيم عمل النقل الداخلي في مصر " .

وجدير بالذكر أن تلك الإسهامات العلمية والبحثية المرتبطة بالعمل القومي المؤسسي؛ إنما هى في تاريخ عالمنا الجليل لها جذور تمتد من القدم؛ حيث أن له العديد من الدراسات البحثية المرتبطة بالمؤسسية القومية فقد قام بالإعداد والمشاركة في العديد من الدراسات البحثية خلال فترة عمله كباحث اقتصادي بالمكتب الفني لوزير المالية في الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٩، من هذه الدراسات أبحاث حول :-

* الضرائب. * الجمارك . * الموازنة العامة.
* مشاكل شركات القطاع العام والمؤسسات العامة.
* البنوك والسياسات النقدية والمالية. * النقد الأجنبي.
* التجارة الخارجية. * عجز ميزان المدفوعات.
* سعر الصرف. * .... الخ.

سادسا: الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه:

لقد حفل سجل أ.د/ حمدي عبد العظيم أيضا بالعطاء لإعداد العلماء من طلبة رسائل الماجستير والدكتوراه؛ فأشرف على الكثير من الرسائل العلمية، منها :

١- سياسة نتائج وتسعير الكهرباء في مصر، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (رسالة ماجستير)، ١٩٩٥.

٢- قياس كفاءة الإنفاق العام في الإسلام، معهد الدراسات الإسلامية (رسالة ماجستير)، ١٩٩٨.

٣- دور الزكاة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، الأكاديمية الإسلامية للعلوم والتقنية (رسالة ماجستير)، باكستان، ١٩٨٩.

٤- دور الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي في تنمية السياحة كنشاط اقتصادي، معهد الدراسات الإسلامية (رسالة ماجستير) القاهرة، ١٩٩٢.

٥- الآثار الاقتصادية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات المتحدة، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٥.

٦- الديون التجارية وأثرها على التنمية الاقتصادية في دول العالم الإسلامي، معهد الدراسات الإسلامية (رسالة ماجستير)، ١٩٩٦.

٧- الدور الاجتماعي للبنوك الإسلامية، معهد الدراسات الإسلامية (رسالة ماجستير)، القاهرة، ١٩٩٦.



٨- الانعكاسات الأمنية لاتفاقية الجات في مصر، أكاديمية الشرطة، ١٩٩٧.

٩- دور الدولة في النشاط الاقتصادي من منظور إسلامي، معهد الدراسات الإسلامية (رسالة ماجستير)، القاهرة، ١٩٩٧.

١٠- أثر اتفاقية الجات على الجهاز المصرفي المصري، تطبيق على البنك الأهلي المصري، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (رسالة ماجستير)، ١٩٩٧.

١١- العلاقة بين الفقر والبيئة والتنمية، معهد البيئة - جامعة عين شمس (رسالة دكتوراه)، ١٩٩٩.

١٢- أثر قطاع الكهرباء على ميزان المدفوعات المصري، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (رسالة دكتوراه)، ١٩٩٩.

١٣- التمويل المصرفي للتنمية الصناعية في مصر في ظل التحرير الاقتصادي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (رسالة دكتوراه)، ٢٠٠١ .

١٤- أساليب تفعيل دور المرأة المصرية في التنمية الشاملة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية (رسالة دكتوراه)، ٢٠٠٣.

ساهم أيضا الأستاذ الجليل بعطاء كبير في تحكيم العديد من بحوث الترقي لدرجة أستاذ مساعد وأستاذ في الاقتصاد بالعديد من الجامعات المصرية والأجنبية فضلا عن بحوث مجالس البحث العلمي في مصر وبعض الدول العربية .

كما ساهم أيضا بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم في مراجعة الكتب المدرسية التجارية في مجالات الاقتصاد والبنوك والسياحة والفنادق لعام ١٩٩٨/٩٧.

ورغم اهتماماته ومسئولياته العديدة فقد أعطى الكثير من جهده لإعداد الطلاب في مرحلة البكالوريوس؛ فأشرف على العديد من أبحاث التخرج لأبنائه من طلاب أكاديمية السادات، من هذه البحوث :-

* معوقات البنوك الإسلامية في مصر وكيفية علاجها، ١٩٩٢.
* تقييم أثر بنوك الاستثمار والأعمال على البنوك التجارية في مصر، ١٩٩٣.
* الوحدة الأوربية على الاستثمار والصادرات في الوطن العربي وفي مصر، ١٩٩٣.
* أثر دراسات الجدوى الاقتصادية على المشروعات المتعثرة، ١٩٩٢.
* دور البنوك الإسلامية في تنمية الصادرات في الدول الإسلامية، ١٩٩٣.
* دور البنوك الإسلامية في التجارة الخارجية في الدول الإسلامية، ١٩٩٢.
* كيفية علاج اختلال ميزان المدفوعات المصري، ١٩٩٢.
* المديونية الخارجية للدول النامية وكيفية علاجها، ١٩٩٢.
* فكرة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة في مصر، ١٩٩١.
* دور الأوعية الادخارية في تنمية المدخرات المحلية، ١٩٩١.
* تقييم أداء البنوك التجارية خلال الفترة من (١٩٨٠-١٩٩٠).
* دور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية، ١٩٩٣.
* تقييم دور صناديق الاستثمار في جذب المدخرات وتنشيط سوق المال، ١٩٩٥/٩٤.
* كيفية تنشيط دور بورصة العقود السلعية في مصر، ١٩٩٦.
* مستقبل قطاع البترول في مصر في ضوء اتفاقية الجات، ١٩٩٦.
* أثر المتغيرات الاقتصادية الدولية على سوق البترول المصري، ١٩٩٧.
* دور صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ١٩٩٨.
* أثر العولمة على الاقتصاد المصري، ١٩٩٩.
* دور التجارة الالكترونية في تنمية التجارة الخارجية، ٢٠٠١.
* خصخصة البنوك العامة، ٢٠٠١.

وإلى جوار البناء العلمي لأبنائه الطلاب لم ينس الأستاذ



الفاضل المساهمة في ريادة الأنشطة الطلابية بكلية الإدارة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية؛ للالتحام بأبنائه الطلبة، والتعرف على اهتماماتهم وأنشطتهم المحببة والمساهمة فيها.

سابعا : في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية:

لقد حرص أستاذنا الفاضل أيضا على تلبية الدعوة من كافة المؤسسات والمنظمات؛ كالبنوك، والشركات التابعة لقطاع الأعمال العام؛ ووحدات الجهاز الإداري، والهيئات العامة، والإدارة المحلية – للمساهمة في برامج التدريب المختلفة المنعقدة بهذه الجهات؛ إيمانا منه بأهمية ودور التدريب الفاعل في تنمية مهارات الموارد البشرية للمنظمات؛ وباعتبارهم العنصر الأهم والمحوري في حركة تطوير المنظمات والانتقال بها إلى كفاءة وجودة وعالمية الأداء، وقد شارك في مجالات عديدة منها :-

* التخطيط الاستراتيجي . * دراسات الجدوى الاقتصادية.
* البنوك والائتمان. * التفاوض الدولي.
* إعداد البحوث والتقارير. * التأجير التمويلي.
* ضريبة المبيعات. * النظم الضريبية.
* غسيل الأموال. * البنوك الشاملة.
* الاتجاهات الحديثة في التنمية والعمل المصرفي والمالي ...الخ.
* الخصخصة. * الجات.

ثامنا : الجوائز والأوسمة :

ولسجل ضيفنا العزيز العلمي والمهني الحافل؛ فقد كُرِّم بالعديد من الجوائز، مثل :-

- جائزة أحسن البحوث المقدمة إلى مؤتمر جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا عام ١٩٨٤.
- جائزة أحسن البحوث في الاقتصاد الإسلامي، مركز الشيخ صالح كامل، جامعة الأزهر عام ١٩٨٧.
- شهادة تقدير من نقابة التجاريين، القاهرة عام ١٩٨٥.
- شهادة تقدير كلية الإدارة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أعوام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٩٢، ١٩٩٥، ١٩٩٨.
- جائزة نادي الأهرام للكتاب عام ١٩٩٨.

وأخيرا يظل عطاء ضيفنا العزيز الدائم، والتحامه بالقضايا الاقتصادية القومية المحلية والعربية والعالمية؛ بالمشاركة في كتابه العديد من المقالات والتحقيقات الصحفية في الصحف والمجلات المصرية والعربية، والحديث في أجهزة الإعلام المرئي والمسموع، وهو ما يوضح إيمانه بالمشاركة الفاعلة والإيجابية في كافة القضايا القومية .

وبتوليه قيادة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية فقد بدأ ضيفنا العزيز رحلة عطاء أخرى تنتظر منه الكثير من العطاء، ولا يسعنا إلا أن نسأل الله تعالى له التوفيق في ما ينشده من إصلاح وتطوير، وأن يجزيه خيرا عن عطائه العلمي والمهني، ويديم عليه الصحة والعافية.

البحوث الإدارية :

مجلة دورية ربع سنوية علمية محكمة تصدر عن مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، وتعنى بنشر البحوث النظرية والتطبيقية والميدانية التى تثرى العلوم الإدارية فى المجالات التنموية المتعلقة بالتدريب والبحوث والأستشارات ، والإدارة العامة والمحلية كما تعنى بالمجالات التعليميـة المتعلقة بالحاسب الآلى ونظم المعلومات ، إدارة البنوك ، التأمين ، إدارة الفنادق والسياحة ، إدارة المنشآت البترولية والطاقة ، وإدارة الأعمال الدولية . بما يشجع تطويرها وإثراء النقاش وتعميق الاتصال مع التأكيد على أهمية الإبداع والإبتكار واحترام التعدد الفكرى والمنهاجى .

وترحب المجلة بإسهامات الباحثين فى المجالات السابقة من خلال بحوث محكمة ، ملخصات الرسائل الجامعية ، مقالات ، تراجم ، مراجعات وعروض نقدية للكتب ، ندوات ومؤتمرات ، أحدث الفتاوى والأحكام الإدارية والتشريعات فى مجال العلوم الإدارية ، وأحدث إصدارات الكتب فى هذه المجالات .

قواعد التحكيم والنشر :

- أن تكون ذات علاقة وثيقة بأهداف مجلة البحوث الإدارية .
- تنشر المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يكون البحث قد سبق نشره أو مقدماً للنشر لدى جهات أخرى . ويرجى الإقرار بذلك ضمن خطاب توجيه البحث إلى رئيس التحرير .
- يراعى كتابة الموضوع على الحاسب الآلى ببرنامج Microsoft word مع إرسال نسخة على قرص ممغنط Floppy Disk ويقدم البحث مطبوعاً على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والأخر .
- يشار إلى الهوامش والمراجع بالأسلوب الأتى:
  - بالنسبة للكتب : أسم المؤلف ، عنوان الكتاب (مكان النشر : أسم الناشر ، تاريخ النشر) . رقم الصفحة أو الصفحات .
  - بالنسبة للمجلات : أسم كاتب المقال ، عنوان المقال ، أسم المجلة ، رقم العدد وتاريخه ، رقم الصفحة أو الصفحات .
- تطبع الجداول والرسوم البيانية فى صفحات مستقلة مع بيان رقم وعنوان كل منها ، ويشار فى أسفل الجدول إلى مصدره ، ويشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث .
- تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التى لايتجاوز تاريخ إصدارها عامين ويراعى فيها :
  - ألا يزيد حجم المراجعة عن ١٠ صفحات على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر والأخر .
  - أن تتناول المراجعة عرض وتحليل ونقد لايجابيات وسلبيات الكتاب من حيث : الأفكار والمنهج والمصادر والنتائج .

  وتستهل المراجعة بالأسم الكامل للمؤلف ، وعنوان الكتاب (مكان النشر ، أسم الناشر ، تاريخ النشر) وعدد الصفحات .
- يراعى فيما يتعلق بنشر تقارير عن المؤتمرات ، والمنتديات العلمية ، والنشاطات الأكاديمية ، أن يذكر : مكان الندوة وزمانها ، وأبرز المشاركين فيها ، وأهم ماجاء فى الأوراق والتعقيبات .
- يرفق الباحث بياناً بسيرته العلمية ، وعنوانه ، ورقم الهاتف والمحمول والفاكس ، وعنوان البريد الألكترونى إن وجد .
- ترسل المجلة البحث إلى التحكيم على نحو سرى ، وتقوم المجلة بإخطار صاحب البحث المقبول للنشر . وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر سواء كانت هذه التعديلات شكلية أو موضوعية ، جزئية أو شاملة . أما الأبحاث التى لاتقبل للنشر فلا ترد لأصحابها .
- يقوم الباحثون بسداد قيمة الرسوم المستحقة نظير تكاليف التحكيم والنشر لإدارة المجلة وهى ١٠٠ جنيه للأبحاث المحكمة فقط أما المجالات الأخرى فتنشر مجاناً .
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر ، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

يقدم مجلس مركز البحوث والمعلومات

R.I.C

جائزة تشجيعية للمساهمات العلمية المتميزة







البحوث الإدارية

مجلة دورية : ربع سنوية ، علمِيّة ، مُحكّمة

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان: ....

هاتف: .... فاكس: .... محمول: ....

E-Mail : ....

قيمة الاشتراك السنوي (شاملة أجور الإرسال البريدي العادي)

الاشتراكات السنوية:	المؤسسات	الأفراد
١– جمهورية مصر العربية:	١٠٠ جنيه مصري	٤٠ جنيهاً مصرياً
٢– الدول العربية والأجنبية:	٦٠ دولاراً	٢٠ دولاراً

يمنح خصم قدره ١٠٪ للمؤسسات والأفراد على مدة الاشتراك التي تزيد على أربع سنوات

ترسل هذه القسيمة مرفقة بشيك بقيمة الاشتراك / الاشتراكات باسم السيد رئيس تحرير مجلة البحوث الإدارية وعميد مركز البحوث والمعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية – كورنيش النيل – مدخل المعادي – القاهرة ص.ب: ٢٢٢٢
لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بمركز البحوث والمعلومات ت/فاكس: ٣٥٨٤٤٨٧ سويتش: ٣٥٨١٠٣٣

البريد الالكتروني

Website : www.sams-ric.edu.eg
e-mail : ric@sams-ric.edu.eg
info@sams-ric.edu.eg

مقترحات وشكاوى : ....
....
....
....

عدد خاص ٢٠٠٣

مركز البحوث والمعلومات

الإطار العام للأنشطة والخدمات

تتعدد خدمات مركز البحوث والمعلومات التي يقدمها للباحثين العاملين وطلبة البكالوريوس والدراسات العليا والشركات والمؤسسات والهيئات والمنظمات المختلفة انطلاقًا من رسالته فى المشاركة والتفاعل مع قضايا المجتمع ودعم القرار على مستوى الوحدة والمستوى القومى وفى ضوء هذه الاستراتيجية يمارس الأنشطة والخدمات البحثية التالية:

١ - **نشاط البحوث العلمية الممولة والتعاقدية:** وتقوم بهذا النشاط وحدة البحوث العلمية.

٢ - **نشاط بحوث التسويق ودراسة الأسواق المحلية والعربية:** وتقوم به وحدة بحوث السوق المحلية والعربية.

٣ - **نشاط تقييم الأداء والمشروعات ودراسة الجدوى وإعادة الهيكلة والتأهيل للأيزو:** وتقوم به وحدة تقييم المشروعات، ودراسة الجدوى، وإعادة الهيكلة.

٤ - **نشاط المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل:** وتقوم به وحدة المؤتمرات، والندوات، وورش العمل من خلال التعامل مع المشاكل الإدارية والاقتصادية على مستوى الوحدات والمستوى القومي والبحث في الحلول العلمية والعملية لها.

٥ - **نشاط مجلة البحوث الإدارية:** وهي مجلة علمية مُحَكَّمة دورية ربع سنوية وتقوم به وحدة مجلة البحوث والتصحيح اللُغوى.

٦- **نشاط الإصدارات والبحوث الاستطلاعية والترجمة والنشر:** ويتم من خلال وحدة متخصصة لذلك.

٧ - **نشاط التحليل الإحصائى:** من خلال الاستشارات الإحصائية والحزم البرمجية الحديثة SPSS,MINITAB لتقديم الدعم للباحثين على مختلف مستوياتهم من أجل إعداد البحوث والتعامل مع البيانات، وتحليلها إحصائيا على مستوى البكالوريوس ، والدراسات العليا.

٨ - **نشاط الخدمات البحثية وقواعد البيانات:** من خلال وحدة قواعد بيانات متضمنة: رسائل الماجستير والدكتوراة ومجلة البحوث الإدارية وبحوث مشروعات تخرج طلاب كلية الإدارة، والبحوث الإدارية، والاقتصادية بالإضافة إلى تقديم الخدمات البحثية المتكاملة لطلبة الكلية، والدراسات العليا، والباحثين العلميين على اختلاف درجاتهم العلمية.

هذا ويقدم مركز البحوث والمعلومات جميع المعلومات عن الأنشطة والخدمات البحثية من خلال موقع المركز على الإنترنت بالتعاون مع: قواعد بيانات الشبكة القومية للمعلومات، وقواعد بيانات القوات المسلحة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والجامعة الأمريكية، وشبكة الجامعات المصرية.

٩ - **نشاط وحدة التصحيح اللُغوى:** حيث تقوم بتدقيق رسائل الماجستير والدكتوراة والعضوية والزمالة التي تناقش بالأكاديمية، وكذلك الأبحاث المُحكَّمة لمجلة البحوث الإدارية تدقيقاً لغوياً، وهناك اتجاه للخروج بهذه الخدمة البحثية إلى الجامعات المصرية بل والجامعات العربية والإسلامية.



مع تحيات.

أ.د/ عبدالمطلب عبدالحميد

عميد مركز البحوث والمعلومات